

مكتبة الغازي خسرو بك

مخطوطة

الجوهرة النيرة
(مختصر السراج الوهاج في شرح مختصر القدوري)

المؤلف

أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي

مكتبة المطالع
الكتاب رقم ١٠٠
عنه



كتاب النكاح ١	كتاب الرضاع ٢٤	كتاب الطلاق ٢٧	باب الرجعة ٤٨	باب الابلا ٥٣
باب الخلع ٥٧	باب اللعان ٦٦	باب العدة ٧١	باب التفقات ٨٠	باب الحضانة ٨٦
باب نفقة الاقارب ٨٨	كتاب العتاق ٩١	باب التدبير ١٠٠	باب الاستيلاء ١٠٢	كتاب المكاتب ١٠٤
كتاب الولاء ١١١	كتاب الجنايات ١١٣	كتاب الديات ١٢١	باب العسامة ١٣٤	كتاب المقاتل ١٣٧
كتاب الحدود ١٣٨	باب حد الشرب ١٤٧	باب حد القذف ١٤٨	كتاب السرقه ١٥٠	كتاب الاسترقه ١٦٥
كتاب الصيد ١٦٧	كتاب الاضحية ١٧٥	كتاب الايمان ١٧٩	كتاب الدعوى ١٩٧	كتاب الشهادات ٢٠٩
باب الرجوع عن الشهاده ٢٢١	كتاب المقتضاه ٢٢٣	كتاب القسمه ٢٢٨	كتاب الاكراه ٢٣٢	كتاب السير ٢٣٥
كتاب المظن والاباه ٢٥٥	كتاب الوصايا ٢٦١	كتاب الفرائض ٢٧٦	باب السقوط ٢٧٨	باب اقرب العصبه ٢٧٩
باب المحجب ٢٧٩	باب الرد ٢٧٩	باب دوام الارحام ٣٨٢	باب حساب الفرائض ٣٨٤	كتاب الكهرسته ٣٨٤

الجزء الثاني من كتاب الجوهرة في الفقه شرح

مختصر للشيخ الامجد العالم ابي الحسين احمد بن محمد

ابن جعفر البغدادي القندوري للشيخ الامام

العالم الملا محمد البارع المتقن الورع الزاهد سراج

الدنيا والدين ابوبكر بن علي بن محمد الحداد

رحمهم الله تعالى علي مذهب امام الائمة

ابي حنيفه النعمان الثاني

الكويتي رحمه الله تعالى عنه

ملكه مراد فهدون



وتوسد امين امين
امين
فندق مراد فهدون
لبيع وادارة
والاعمال
بازار

وصلي الله علي سيدنا وعلي آله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

النكاح في اللغة حقيقة في الوطئ مما يعبر به وهو مجازية العقد لان العقد يتوصل به الى الوطئ فسمى نكاحا كما سمي النكاح حراما والدليل على ان الحقيقة فيه الوطئ قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبواكم من النساء والمراد الوطئ لان الامة اذا وطئها الاب حرمت على الابن وكذا قوله تعالى الرابي لا ينكح الارزانية والمراد به الوطئ وكذا قوله عليه السلام لعن الله ناعا الهميمة قال رحمه الله النكاح ينعقد بالايجاب والقبول لانه عقد فافتقار الى الايجاب والقبول كعقد البيع لان البضع على يده المرأة والمال يثبت في مقابلته فكذلك يثبت له بد من ايجاب المرأة او ما يلي عليها وقبول من الزوج **قوله** بلغظين وقد ينعقد بلفظ واحد مثل بن العمو بزوج ابنته عمه من نفسه فانه يكفيه ان يقول حفصة شاهدين اني تزوجت حفصة وكذا اذا كان ولي صغير بن او وكيل من الجاهلين كغناه ان يقول تزوجت حفصة من هذا ولا يحتاج الى قبول عندنا ذلك فالزفر وكذا اذا زوج امته من عبد يعني الصغيرين **قوله** يعتبر بهما عن المأني اي يبين بهما والتعبير بموااليان قال الله تعالى ان كنتم للزوايا تعبرون اي تبينون **قوله** او

يعبر

يعبر باحدهما عن المأني والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجي فيقول قد تزوجك وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز لان المستقبل استنهام وعدة فلا ينعقد به وجه الاستحسان ان النكاح لا يقع فيه المساومة فكان العقد بلفظ الايجاب وقمار بمنزلة المأني **قوله** والاخر عن المستقبل يريد بالمستقبل لفظ الامر مثل ان يقول زوجي **قوله** ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين حرين مسلمين بالغين عاقلين ويشترط حضورهما عند العقد لا عند الاجارة وتفيد بالحر لان العبد لا شهادة له لانه لا يجوز ان يقبل النكاح لنفسه بنفسه وتفيد بالبلوغ والعقل لانه لا ولاية بدونها ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمة لانه لا شهادة للكافر على المسلم لان الكافر لا يلي النكاح على ابنته المسلمة فلا يكون شاهدا في مثله **قوله** او رجل وامرأتين وقال الثاني لا تقبل شهادة النساء في النكاح والطلاق والعتاق والوكالة **قوله** عدولا كانوا او غير عدول او محدودين في قذف ولا يثبت عند اكالم الاب بالعدول حتى لو تجاحد او ترفعوا الى الحاكم او اختلفا في المهر فانه لا يقبل الا العمل ولان النكاح له حكمان حكم الانعقاد وحكم الاظهار فختم الانعقاد ان كل من ملك القبول لنفسه انعقد النكاح بحضوره ومن لا ذلك فعليه هذا ينعقد بشهادة الاثني والاخرس والمحدودين قذف وبشهادة ابنته او ابنتها ولا ينعقد بشهادة العبد والكاثر وان كان للكاثر ان يزوجه امته لان ولايته لبيت بولاية نفسه واماني مستفادة من جهة المولى واما حكم الاظهار وهو عند التجاحد فلا يقبل فيه الا العدول كائنه سايرا الاحكام ومن شرط الاشهاد في انعقاد النكاح ان يسمع الشهود كلامهما جميعا في حالة واحدة حتى لو كان احدا شاهدين اجمع فسمع الاخر ثم خرج واسمع صاحبه لم يجوز وكذا اذا سمع الشاهدين كلام احدا المتعاقدين ولم يسمع كلام الاخر لم يقع النكاح وكل يشترط فهم الشاهدين انعقد قال في الفتاوى المعتبر السماع دون النهم حتى لو تزوج بشهادة

اعيين جاز وقال الظاهر شرط النهم ايضا وهو المعنى **قوله** فان تزوج مسلم
 ذمية بشهادة ذميين كان عند أبي حنيفة ذاب يرسن يعني في حق الانتقاد
 لا في حق الاظهار وقال محمد وزفر لا يجوز ان وقع النكاح او قدر المهر
 او جسه شهيد ذميان وبني ذمية اذا كانت هي المدعية لم يقبل شهادتهما اجماع
 لان شهادة الذمي على المسلم لا تقبل **قوله** كان الزوج هو المدعي وهي يكره قبلت
 شهادتهما على كل حال في قولها وقال محمد اذا اقالا كان عند المعتد معنا مسلما غير
 يقبل في صحة النكاح دون المهر وان لم يقبل ذلك لم يقبل هذا اذا كان وقت
 الادا كما من اما اذا كانا وقت التعلل كما من وقت الادا سلين فعندهما
 شهادتهما مقبولة على كل حال وعند محمد ان قال كان عندنا سلين غيرنا يقبل
 والاذن شر اذا تزوج ذمية فله منه ما عن الخروج الي البيع واكتنايس ولا يجزها
 على الفصل من الحيض والنفاس قال في الهداية ومن امر رجل ان يزوج ابنته
 الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة رجل واحد سواء جاز النكاح لان الادا
 يجعل مباشرة الاتحاد المجلس ويكون الوكيل سفيها ومعبرا بفتي المزوج شامدا
 فان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباسرا
 وعلى هذا اذا تزوج الاب ابنته البالغة بمحض شاهد واحد ان كانت حاضرة
 جاز وان كانت غائبة لا يجوز لانها اذا كانت حاضرة يجعل كانهما في التي باشرت
 العقد وكان الاب مع ذم الرجل شاهدين **قوله** ولا يحل ان تزوج
 الرجل بامه ولا بحداته سواء به ان يقول امه بنير يا لان العمل يتعدى بنفسه
 قال امه تنال زوجهها ولم يتدل زوجها فان قيل فقال امه تنال زوجها
 يجوز عين قلنا مراده قربانم يجوز لان الجدة ليس فيها عقد نكاح **قوله**
 ولا بابنته ولا بابنته ولده وان سفلت ولا باخته ولا بنات اخيه وكان
 ولا بممته ولا بخالته وكذلك عدة الاب والجد وخالة الاب والجد حرام عليه وان
 علون والحكمة في تحريم هولا تنظيم الرقاب وموئمن عن الاستغفار وسبب

الاتقاس

الاتقاس استعفاف بهن **قوله** ولا بام امراته وظل بابتها ولم يدخل
 لقوله تعالى وامهات نصباكم من غير قيد الدخول وانما تحرم بمجرد العقد اذا
 تزوجها تزوجا صحيحا اما اذا تزوجها تزوجا فاسدا نكاحا فاسدا تحرم امها الا اذا
 اتصل بها الدخول او النظر الى الفرج بشهوة او اللبس بشهوة **قوله**
 ولا يثبت امراتنا التي دخل بامها سوا كانت في جواربه جريه وكذا البنت
 الرسيبة واولادها وان سفلن لان جدته قد فعل بها فحرم من عليها كالولاد
 منه وصارت كام زوجة فانها تحرم عليه هي وامهاتها وجداتها وان علون ثم
 اذا لم يدخل بالام حل له تزوج البنت في الزفة والموت لان الدخول الحكمي
 لا يوجب التحريم **قوله** ولا بامارة ابية واجداد لغزله تعالى ولا تلجوا
 بما كنتم باؤكم وتوتبنوا والعقد والوطي وكل من عقد عليها الاب عقد النكاح
 جاز في جراد على الابن بمجرد العقد اما اذا كان النكاح فاسدا فانا لا تحرم
 بمجرد العقد الا اذا اتصل به الوطي او النظر الى الفرج بشهوة قال في شرحه
 سوا وطيا الاب حراما او حلالا لان اسم النكاح يقع على العقد والوطي جميعا
 وسوا كان الاب من النسب او من الرضاع في تحريم منكوحة وصوطته ومن
 مسها او قبلها او نظر الي فرجها بشهوة وكذلك فساد اجزائه حرام عليه **قوله**
 ولا بامارة ابية وبني اولاده ولا يشرط الدخول في امرأة الابن والاب
 اذا كان النكاح صحيحا اما اذا كان فاسدا يجوز قبل الدخول وسوا في وقت
 ابنته من الرضاع او النسب وكذلك المرأة ابن الابن وان سفلن حرام على الاب
 واما اذا كان لابن امه لا تحرم على الاب مالم يبطاها الابن لانها لا تسمى
 حليلة والتحريم مقيد بقوله وحل بل انما يحرم ولا بأس ان تزوج الرجل ربيبة
 ابية ولم زوجة ابية وكذا يجوز لابن ان تزوج ام حليمة ابنته وبنتها
قوله ولا بامته من الرضاع ولا باخته من الرضاغة وكذا البهات ابنة
 وبهات واخوانها وبنات اخيه وبنات اخته من الرضاغة لقوله عليه السلام

يحرم من الرضا ما يحرم من النسب **قوله** ولا يجمع بين الاختين بنكاح
ولا يملك بين معناه لا يجمع بين اختين بنكاح يعني عقد أو لا يملك بين يعني
وطا أما يملك من غير وطى فله ان يجمع ما شاؤ وسوا كانت اختين من النسب
أو الرضا وان تزوج اخت أمه لم قد وطئها مع النكاح ولا يطى الأمه وان كان
لم يطا المنكحة لان المنكحة موطوءة حكا ولا يطا المنكحة الا اذا حرم الموطوءة
على نفسه بسبب من اسباب الملك ببيع أو تزوج أو هبة أو عتق أو مكاتبه وعن
ابي يوسف ان الكتابة لا يبيع له ذلك ولو تزوج جارية فلم يطاها حتى اشتد
اختها فليس له ان يستمتع بالمستتره لان الفرائض ثبتت لاختها بنفس النكاح فلو
وطئ الذي اشتراها صار جارية بينهما بالفرائض ولو كانت امه فلم يطاها حتى
تزوج اختها حل له ان يطا المنكحة لعدم الجمع وطا اذا المرقوقه ليست موطوءة
حكا وان تزوج اختين في عقد واحد يفرق بينهما فان كان قبل الدخول
فك شي لهما وان كان بعده فلكل واحدة الاقل من مهر مثلها ومن المسامحة لا يجوز
له تزوج واحدة منها حتى تنقضي عدة الاخرى وان تزوجها في عقدين بنكاح
الاولى كما يزوي نكاح الاخرى باطل ويفرق بينهما وبين الاخرى فان كانت غير
مكحولة فها فلك شي لهما وان دخل بها فلها الاقل من مهر مثلها ومن المسيء لا يفسد
نكاح الاولى الا انه لا يطا الاولى ما لم ينقضي عدة الاخرى وان تزوجها في
عقدين ولا يدري ايها الا فانه لا يتجوز به ذلك ولكن يفرق بينهما وبنيته
لان نكاح احدهما باطل يقيض ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية ولا الى
التقييد مع التمهيل فتبين التفريق ويلزمه نصف العقد فيكون بينهما
يعني نصف المسمى لانه وجب لكل ولي وانهدمت الاولوية فيصير بينهما
حيثما **قوله** ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا خالتها ولا ابنت ابيها فان
قلت لم قال ولا بنت اختها وقد علم بقوله ولا بين المرأة وعمتها قلت لانه
الاشكال لانه ربما يظن ان نكاح ابنة الاخ على العمه لا يجوز ونكاح العمه

عليها

عليها يجوز لتفصيل العمه عليها كما لا يجوز نكاح الامه على الحرة وتزوج نكاح
الحرة على الامه فتبين ان ذلك لا يجوز من الجانبين **قوله** ولا يجمع بين
امراتين لو كانت كل واحدة منها رجلا لم يجوز ان يتزوج بالآخرى سواء كان
التحريم بالرضا أو بالنسب **قوله** ولا بأس ان يجمع بين المرأة وابنت
زوج كان لها من قبل لانه لا قرابة بينهما ولا رضاع وقال زفر لا يجوز لان
ابنت الزوج لو قدرتها ذكر لا يجوز له ان يتزوج امرأة ابيه قلنا امرأة
الاب لو صورتهما رجلا جاز له تزويج هذه والشرط ان ينصهر التحريم من
الجانبين وحاصله ان المانع من النكاح خمسة اوجه النسب والسب والجمع
وحق الغير والدين فالنسب الامهات والبنات والاختات والعمات والخالات
والسب الرضا والقصبة والجمع هو الجمع بين الاختين ومن يجمع معناه
والجمع بين الكثر من اربعة والتحريم لحق الغير زوجة غيره ومعتدة والتحریم
لاجل الدين المجوسات والموتقيات سواء كان بنكاح أو يملك بين **قوله**
ومن زنى بامرأة حرمت عليها وابنتها وكذا اذا سار امرأة بشهوة حرمت
عليها امها وابنتها وكذا اذا امست به بشهوة والمشتهاة ان تكون بنت
تسعين فصاعدا وبنت خمس فادونها لا تكون مشتهات وما فوقها
الى الثمان ان كانت سميته فهي مشتهاة ولا فلك وفي العمود ان لم تكن سميته
ثاني عشر وان كانت بجاس مثلها فهي مشتهاة وبكفي في الجنس بشهوة احداهما
ولا يثبت انتشار الامه وفيه القعدة يشترط وتزداد انتشارا او المعجم
فان كان عينا او محبوا باهوان يتحرك قلبه بالاستمتاع وان مسها من وراء ثوب
ان كان حنيفيا منع ومول هرة بدنها الى بدنه لا يثبت الحرمة وان كان
رقيقا لا يمنع بشت وان مس شعرها بشهوة ان مس ما اتصل به راسها
ثبتت الحرمة وان مس المسترسل لا يثبت وانما يحرم الثبت اذا لم ينزل
اما اذا نزل بالسر فالصحيح انه لا يجب الحرمة لانه لا تزال تبين انه غير

منضى الى الوطى وان سر امرأة وقال لم استد او قبلها وقال فانه يصعد
ان كان السر على غير الفرج والتقبل في غير الفرج اما اذا كان كذلك لا يصعد
لان الطاهر يكذب به وكذا اذا انظر فرج امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها
وتكلموا في النظر السق وقال السر خشي لا يثبت حتى ينظر الى الفرج الداخل
ولا يمنع ان المعبر هو النظري داخل الفرج لا الى جوانبه وذلك لا يتم الا عند
انكابه اما اذا كانت قاعدة مستوية او قامة فنظر اليها لا يثبت الحرمة
ولا يثبوت في النظر الى الفرج تحريك الالة مما يجمع وعليه الفتوى وفي
الفتاوى يشترط ذلك وان نظري دبرها بشهوة لم تحرم عليه امها وابنتها
كذا في الواقعات وان نظرت المرأة الى ذكر رجل بشهوة او لمسته او قبلته
بشهوة تسقطت به حرمة القابلة كالموجود منه قال في الينا بيع النظر
الى الفرج بشهوة يوجب الحرمة سواء كان بينهما حائل كالنظر من وراء
الزجاج او من وراء الستور لم يكن حائلا ولا عبرة بالنظر في المرأة لانه خال
الاثر انه يراها من وراء ظهره وكذا اذا كانت على سنا حوض فتنظر فرجها
في الماء لا يثبت الحرمة وان كانت بيده المانرا فرجها وبه فيه ثبتت الحرمة
هذه كلها اذا كانت حصة اما الميته فلا يتعلق بلسها ولا بوطيها ولا بتقبيلها
حرمة الصاهرة **قوله** واذا اطلق الرجل امراته تطلق قايما او رجعا
لم يجوز له ان يتزوج باختها حتى تنقضي عدها وكذا الكل من كانت في عدة الاخت
كالعمة والخالة وكذا ليس له ان يتزوج ارماسا ما وان اعتق ام ولده وورث
عليها البقية تلك حيف في تزوج اختها عدها او ارماسا من الاجاب قال
زفر لا يجوز كل ما وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كل ما ابو حنيفة فرق بينهما
فتال نكاح الاخت لا يجوز ونكاح الاربع يجوز اما تزوج الاربع سوطا
في عدها فهو جائز عندنا مما بنا السكنة وقال زفر لا يجوز لانها معتدة
كالحرة ولان العدة اذا حرم نكاح الاخت حرم نكاح الاربع كعدة

الفرج قال ابو بكر النضر
ان ثبت السر في غير الفرج
لا يثبت الحرمة حتى ينظر الى الفرج

الحرة

الحرة وان المنع من جهة العدد يجب تحريمه بعقد النكاح وعدة ام الولد
لم يجب بعقد النكاح فلهذا يحرم الجمع وليس كذلك تحريم الاخت لان تحريم الجمع
بين الاختين لا يختص بالنكاح بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما في الوطى بملك
اليمن ويجوز ان يتزوج المرأة واختها تحت يطاها بملكها ايمن لان الامة
لا فراسها وكذا اخت ام ولد يجوز له ان يتزوجها واذا جاز النكاح لم يجوز له
ان يطا الوجة حتى يحرم امته بان يبيعها او يزوجهها وكذا ام ولده بعثتها
او يزوجهها وكذا الايطا الامة حتى يطلق الوجة وان تزوج امته في عدة
حرمة من طلق رجعي لا يجوز احاطا وان كان الطلاق بايضا فكذا عند ايمن
لا يجوز وعندها يجوز وان تزوج حاكم من الزنا جاز عندنا ولا يطا حتى
تفنع حملها وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز النكاح وان جات امرأة مسلمة اليها
من دار الحرب بها حرة جاز ان تتزوج ولا عدة عليها عند اي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد عليها العدة وهذا اذا كانت حايلا اما اذا كانت حاملة لم
يجز حتى تفنع حملها لانها حايلا بولد ثابت النسب **قوله** ولا يجوز ان يتزوج
المولي امته ولا المرأة عبدا يريد بدنه في حق الاحكام الازدواج من يوثق
المهر في ذمة المولي وبما النكاح بعد الاغاق ودقوع الطلاق عليها وغير
ذلك اما اذا تزوجها ستزعا عن وطئها حراما على سبيل الاحمال فهو حشر
لا حلال ان تكون حرة او معتقة الغير او مخلوقا بعنتها وقد حثت الحالك
وكثير ما يقع ولا سيما اذا اتنا ولتها الايدي وكذا لا يجوز للرجل ان يتزوج من
يملك عليها شقعا ولا المرأة ان تتزوج من يملك شقعا منه وكذا اذا ملك
احدهما صاحبه او بعضه بعد النكاح فسد النكاح وكذا اذا تزوج امته
ثم استرها النكاح واما الما دون والمدبر اذا اشتريا زوجتيها لم تبسد
النكاح لانها لم يملكها بالعقد وكذا المكاتب اذا اشترى زوجته لا تبسد
النكاح لانه لا يملكها وانما يثبت له فيها حق الملك وكذا ان قال ابو حنيفة فيمن

اشترى وموئها بالخيار لم يفسد نكاحها عليا صلحان خيار المشتري لا يدخل المبيع
 في ملكه **قوله** ويجوز تزويج الكتابية سواء كانت أختا بيه حرة أو أمة
 عندنا وقال الشافعي يجوز تزويج الحر من مملوك دون الاما واما وطئها بمكاتب
 فيجوز عندنا وعند **قوله** ولا يجوز تزويج المجوسيات ولا الوثنيات
 المجوس قوم يعبدون النار ويستحلون نكاح المحارم ولو تزوج المسلم كتابية
 فتمت حرمت عليه وانفسخ نكاحها وان تزوج يهودية ففسدت او نصرانية
 فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تنصبات ففسد اي حبيسة لا يفسد وعندها
 يفسد **قوله** ويجوز تزويج العصيات عند اي حبيسة اذا كانتا يورثون
 بالابني ويقررون بكتاب وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز والعاصيون قوم عدلوا
 عن دين اليهود والنصارى وعبدوا الله بكنة من صبا يصعبوا اذا خرج من
 دين وقيل لم قوم يورثون بادر يس عليا السلام ويعظمونه وقيل انهم
 يزعمون انهم علي بن ابي طالب وعندها السلام وقبلتهم مذهب الجنب **قوله**
 فان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لمعولم يجوزنا كفهم لانهم مشركون
قوله ويجوز للحر والمحرم ان يتزوجا في حال الاحرام خلة فالتشاميم
 انه وتزوج المحرم وليته على هذا الخلاف ومن وطئها ربيته شزوجها
 جائز لانها ليست فراسا لمولاها فانها لو جات بولد لا يثبت نسب من فيه دعوة
 الا ان عليها ان تستبرأ مسبعة ثمانية واذا جاز النكاح فلهما تزوج ان يطأها
 قبل الاستبراء عندنا وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى يستبرأ بها لاحوال
 الشغل بما الولي ولها ان الحكم يجوز النكاح امانة للمراغ ذلك يوم بالاستبراء
 وكذا اذا را امرأة تزني فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان تستبرأ عندها
 وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى يستبرأ بها والمعنى ما ذكرنا كذا في الهداية
قوله وينعقد نكاح الحرة البائنة العاقلة برضاها وان لم يعقد
 عليها ولي عند اي حبيسة وزفر كبر كانت او ثيبا وفي الهداية ابو

يوسف

مجلس من صبا بين

يوسف مع اي حبيسة في ظاهر الرواية وعن اي يرضى انه لا ينعقد الا بولي
 وعن محمد ينعقد موقوفا على اجارة الولي ثم اذا انقضى موقوفا على قول
 محمد لا يجوز الا باجارة الولي فان امتنع من الاجارة لم يجوز باجارة الحاكم
 بل يستق الحكم ولا ية الولي ويعقد عليها اعتدا مستانفا ويحل العقد
 المتقدم لان كل عقد وقف على اجارة انسان لم يجوز ان يقف على اجارة
 غيره وقال ابو يوسف اذا امتنع الولي من الاجارة اجازة الحاكم يعني ان الحكم
 بامر الولي او لا باجارة فان ابي يقف عليه بالتفصل ويجوز له الحكم فان ما
 الزوج او الزوج قبل الاجارة فان كان ثمنها ورث الابا في عند اي يوسف
 وقال محمد لا يرضى كتمرا كان او غير كنو وصبي عنده بمنزلة الامه اذا تزوجت
 بغير اذن مولاه حتى لو طلقها او طأها فربها لا يتنع ملكه ولا طهاره وان وطئ
 كان وطئها حراما قال والكرخي قال ابو يوسف ومحمد ان الولي للمرأة في النكاح
 فسقطت جاز وقال الشافعي لا ينعقد النكاح لقول امرأة **قوله**
 ولا يجوز للولي اجارة البائنة على النكاح بكم كان او ثيبا وقال الشافعي يجوز
 للاب والمجد اجارة البكر البائنة **قوله** ما اذا استاذنها فسكتت او
 صممت فكذلك ان سنها وقيل اذا صممت كالسستهنزي لا يكون رضى وبني
 الهداية اذا استأمرها غير ولي او استأمرها غير ولي هناك اولي منها لم يكن
 سكوتها رضى حتى تنكح لان هذا السكوت لعلة الانكاح الى تلك مدة قلها
 يكن دلالة على الرضى فذلك مما اذا كان للامام رسول الولي لانه قايما
 مقامه ويعتبر به الاستبراء وتسمية على وجه يقع لها المعرفة به لينظر في رغبته
 فيه من رغبته عنده يعني ان سكوتها لا يكون رضا الا اذا ادين من خطيئها
 فسكتت فانه يكون رضيا ما اذا لم يبينه فاسكوت لا يكون رضى لان الامام
 لم يكن صحيحا ولا يترط تسمية المهر مما يعجب لان النكاح مبرم بدونها
 وقال بعضهم لا يكون رضى بدونه والعجب ان المزوج اذا كان ابا او جدا

3356



نذكر الزوج يكتفي بما اذا كان غير هانست شرط شئنا المهر ايضا وان زوجها من غير
 كفولا يكون سكوتها رضى لان الولي لا يملك تزويجها من غير كفولان بكت
 بعد الاستيدان لم يكن رضى لانه دليل السخط وانك
 ان بكت بك صوت لم يكن كرافة وان كان مع الصورة
 اذا كان من غير صوت فهو حزن على مفارقتها ابويها
 واما اذا كان مع الصوت كالويل والسخط فهو ديا
 قيل ان كانت الدومع عدويه فهي رضى وان كانت ما
 كانت باردة فهو من السرور والرضى وان كانت حارة
 الولي للبكر ان اريد ان زوجها فله ان يقاتل غيره او
 منها وان زوجها رجلا ثم اخبرها تنكح كان غيره
 وان قال اريد ان ازوجك فله ان اوفدها او فله ان
 فبايهم زوجها بازالان السكوت دليل على العتية
 اشارة في الشبهة فله بد من رضاها بالقول لانه ما
 تناسر والثيب تعرب عن نفسها ولان النطق لا يه
 النطق في حقها بخلاف البكر فانها منها دليل على قلته
 الانواع **قوله** واذا زلت بكارتها برؤية او
 اي تزوج كما تزوج البكر فيكون سكوتها رضى وكذا
 الوثبة من تحت الى فوق والوثبة من فوق الى تحت
 فوجدها ثيبا حين وطئها فله المهر كاملا وذلك بان
 اذنها لم تنفخ عن ذلك وليس له ان يقتبس منها شيئا
 وان زالت بزنا نبي كذا عند اي حنيفة يعني انما تز
 ابو يوسف ومحمد تزوج كما تزوج الثيب ولا يكتفي بسكوتها وان زالت بغيره
 او بشكاح فاسد فهي حكم الثيب اجماعا لان الشرع اظهر ذلك الفعل عليها

حين

حين الزمها العدة والمهر فثبت النسب بذلك ثم اختلف في زوالها بالزنا اذا
 لم يتم عليها الحد ولم يصير الزنا عادة لها ولم يشهر به واذا وجد شيء من ذلك
 لا يكتفي بسكوتها اجماعا **قوله** واذا قال الزوج بلفك الشكاح نسكت
 فقال بحنيفة لم يردت فالقول قولها ولا يبين عليها عند اي حنيفة وقال
 زوال القول قوله فان اتمام الزوج البينة على سكوتها ثبت الشكاح وان اقام
 جميعا فبينتها الولي لانها ثبت الرد والبينة انما هي لاثبات وان اقام
 الزوج البينة على انها اجازت حين اجبرت واقامت على بينة على انها
 ردت كانت بينة الزوج اولى لانها استويا في الصورة وبينت بثبت
 الزوجم فتزوجت على بينتها بخلاف الاولى لان ثم قامت بينة على عدم
 وهو السكوت لاثبات شيء حادث لانها انما قامت على السكوت وهو عدم
 الكلام وبينتها قامت على اثبات الرد **قوله** ولا يبين عليها عند
 اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يستخلف فيه قال في الكفر والفتوى
 على قولها والاصل في هذا ان عند اي حنيفة لا يستخلف في ثلثة والزمه
 والتي في الايك والرد والاستيلاء والولا والنسب والحدود وعندهما
 يستخلف في جميعها الا في الحدود وموزة هذه المسائل اذا ادعى عليها
 نكاحا او مبي عليه وانكر الاخر في الايك او ادعى عليها او مبي عليها بعد المدة
 انزاعا ايها وانكر الاخر في الزنا ادعى على مجهول انه عبدة او المجهول عليه انه
 مولان وانكر الاخر في الولاد ادعى على مملوك انه اعتقه او مملوك عليه وانكر
 الاخر في النسب ادعى على مجهول انه ولده او على العكس في الاستيلاء
 ادعت امته على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ولد اقدمت وانكر
 الولي واما اذا ادعى المولى ذلك عليها فله عبده بارتقا فادعى بتصور
 من الجانيين في الكل في هذه المسئلة ولهذا قال صاحب المنظومة وفي
 محمود الرد لاستيلاء فقيد بخوده **قوله** وينعقد النكاح بلفظ

النكاح والهبّة والعقد والتمليك الأصل في هذا أن النكاح عندنا ينمقد
 بكل لفظ يقع منها التمليك في حال الحياة على التأييد وهذا الاعتراض عن
 الوصية والاجابة قال في الهبة وينمقد بلفظ البيع وهو الصحيح
 وصورته أن يقول المرأة بنت نفسي منك أو قال ابرها منك ابنتي بهذا
 وهل ينمقد بلفظ الشرا مثل أن يقول اشتريتك بهذا فاجاب نعم قال
 أبو القاسم البلخي ينمقد **قوله** ولا ينمقد بلفظ الاجارة والاباحة
 لأن الاجارة موقته وذلك ينافي النكاح لأن مقتضاه التأييد وإما
 الاباحة والاعانة والاحل فله ينمقد بها لأنها ليست للكل **قوله**
 ولا ينمقد بلفظ الوصية لأن التمليك فيها يقع في الحال بعد الموت فله
 ينمقد به ولو قال لامرأته تزوجتك على كذا من الدراهم حفرة الشهود
 فقلت قبلت النكاح ولا قبل المهر لم يقع النكاح وعن أبي حنيفة الكبير
 يقع لأن النكاح أصل والمال تبع وقد قبلت في الأصل ولو قالت
 امرأة لرجل حفرة شامدين تزوجتك على كذا من المال إن أبي أو رضی
 فقال قبلت لا يقع فإن كانت الاب حاضرة في المجلس فقال رضيت أو اجرت
 جاز ولو اضاف النكاح إلى نصف المرأة فقال زوجتك نصف ابنتي
 روايتان أصحها أنه لا يقع لأن المتعدي متمنع إذا حرمة في سائر الاجزاء
 فقلت الكل في هذا الجرح لأن ما إذا قال نصفك طالق حيث يقع
 الاضافه ويقع الطلاق لأن الكل هناك كان ثابته الاجزاء اوقع
 الحرمة في بعضها وقع في الكل اختطاط عدم التجري **قوله** ويجوز نكاح
 الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي بكرًا كانت الصغيرة أو ثيبًا وقال
 مالك لا يزوج الصغيرة إلا الاب وقال الشافعي الاب والمجد إذا كانت
 بكرًا أو إذا كانت ثيبًا ذلك زوجها أحد عنده قال في النواذر إذا تزوج
 الصغير أو الصغيرة غير الاب والمجد أن يكون في التسمية نفعان فله

يقع في العقد الأول ويصح الثاني بهر المثل ولو أن صغيرة لا تستمتع بها
 زوجها فأبوه لم أن يطالب الزوج بمهرها دون نفقتها لأن النفقة بازا
 الاحتباس لحق الزوج وبها غير محبوسة بحقة والمهر بازا الملك وهو ثابت
 ولو أن امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها لم أدركت الصغيرة
 فإن كانت الام وصية فلها أن تطالب امها بمهر دون زوجها وإن لم يكن وصية
 فلها أن تطالب الزوج وترجع الزوج على امها أن كان المهر قايما وكذا في غير
 الاب والمجد **قوله** والزل في العصية ويعتبر في الولاية الاقرب
 فالاقرب فإذا اجتمع وليان في درجة واحدة فزوج أحدهما سوا الآخر
 الآخر ولو نسخ بخلاف الجارية بين اثنين زوجها أحدهما فانه لا يجوز الا باجاة
 الآخر وإذا كانت جارية بين اثنين جات بولد فادعياه ثم ثبتت
 النسب منها جاز أن يسفر أحدهما بتزوجه إياها كان وقال مالك لا يسفر به
 أحدهما دون الآخر **قوله** فإن زوجها الاب او المجد فله خيار لما بعد
 البلوغ كمال ولا بينهما وورث شفعتهما فكانت باسرها برقاها بعد
 البلوغ **قوله** فإن زوجها غير الاب والمجد فله خيارها الحيا إذا بلغ
 أن شأنا قام على النكاح وإن شافخ وهذا عندهما وقال أبو حنيفة لا خيار
 لها اعتبارا بالاب والمجد ولها أن قرابة الآخر نافضة بدلالة الولاية
 له في المال والطلاق في غير الاب والمجد يتناول الام والقاضي هو المعصني
 لفصول الواري والشفعة في التلاخي فيتحير كذا في الهديّة وفي شروحه
 إذا زوجها القاضي بشرط فله خيارها عندهما وقال محمد لها الخيار
 متولان القاضي يلي عليها في المال والنكاح بسببه واحد فأسيد الاب
 ومعنى قوله بسبب واحد يحتوز من المم إذا كان وصيا ومحمد يقول عنقد
 الحاكم متاخر عن عقد المم فإذا ثبت لها الخيار بولاية المم فالحاكم
 أولى من خيار البلوغ على الفور حتى علمت بالنكاح فسكتت عن رده بطل

خيارها ولا يمتد الى خيار المجلس قال في المداينة اذا بلغت الصغيرة
 وقد غلبت بالنكاح فسكتت فهو رضى وان لم يعلم بالنكاح فلها الخيار
 حتى تعلم فسكتت شرط العلم باصل النكاح لانها لا تتكلم من التصرف
 بحكم الخيار الابدية والولي يتصرف فقدرت ولم يشترط العلم بالخيار لانها
 تتصرف لمعرفة الاحكام الشرعية والدار دار السلام فلا تعذر بالجمل
 بخلاف المعتقة لان الامة لا تتصرف لمعرفتها فتعذر بالجمل بثبوت الخيار
 ويشترط في خيار البلوغ التقاض بخلاف خيار العتق يعني اذا ادرت الصغيرة
 وبلغتها النكاح فاخارت نفسها لم تنفع المعرفة الا بحكم احكام وخيار البلوغ
 في حق البكر يبطل بالسكوت ولا يبطل خيار البلوغ ما لم يعمل رضيت او عجزت
 ما يعلم انه رضى وقد البارية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتبار العدة
 الحاله لا ابتداء النكاح وخيار البلوغ في حق البكر لا يمتد الى خروجه المجلس
 معني انه يبطل بالرضي غير ان السكوت من البكر رضى عنها في خيار العتق
 لانه ثبت باختيار المولى وهو لا عتاق فيعتبر فيه المجلس كما في خيار
 الخير ثم خيار العتق ينافي خيار البلوغ من اربعة اوجه يقع باختيارها
 من غير رضا ولا يبطل بالسكوت ويمتص على المجلس ولا يبطل بالجمل
 كذا في الدعوى ثم الفرق بخلاف البلوغ ليست بطلان لانه يصح من
 الانبياء طلاقها وكذا بخيار العتق لما ذكرنا بخلاف خيار الخيرة لان
 الزوج هو الذي ملكها وموالتك للطلاق فان مات احدهما قبل البلوغ
 ورثه الاخر وكذا اذا مات قبل البلوغ ورثه الاخر قبل العتق لان
 العقد صحيح قال في الكرخي اذا تزوجت الصغيرة او الصغيرة ثم بلغا
 فان كانت بكرة فسكتت عقيب بلوغها سقط خيارها فان كانت وطبت
 قبل البلوغ لم يبطل خيارها الا بالقول او بالفعل الذي يستدل به
 على الرضى وكذا العلم اما البكر فلا تسكوتها اجري مجرى قولها قد رضى

واما

واما الثيب فسكوتها لا يدل على الرضى فوقف الرضى على قولها او ما جرى مجراه
 وفي الغيبون قال عمام عن محمد بن الصغيرة زوجها عمرها قد دخل بها زوجها
 فحاضت عند الزوج قال في خيارها ما لم يجامها الزوج قال قلت فان
 سكتت اسسه لم يجامها وبقي في خدمته قال في خيارها ما لم تطلب التقنة
 قال الخندي خيارات ذلكة خيار الادراك وخيار المعتقة وخيار الخيرة
 خيار المدرك يبطل بالسكوت اذا كانت ثيبا لا يبطل بالسكوت وان كان
 الخيار للزوج لا يبطل الا بصرح الابطال وبخبر من دليل على ابطال الخيار
 كما اذا استقل بعد اخرا وعرض عن الاختيار بوجه من الوجوه ولا يقع الفرقة
 الا بقضاء القاضي وعلم عند النكاح شرط وعلم الخيار ليس بشرط واما خيار
 المعتقة لا يبطل بالسكوت ويمتد الى اخر المجلس ويتعلق بعلم الخيار ثم اذا
 ادرت الصغيرة واخارت الفرقة قبل الدخول فله مهرها وان كانت بعد
 الدخول فلها المهر وكذا الصغيرة اذا اختارت الفرقة قبل الدخول فله مهرها وليس
 في النصول فرقة تنق من قبل الزوج من غير مهر الا هذه المسئلة **قوله**
 ولا ولاية لصغيرة ولا لعبدة ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فاولى
 الايلوا على غيرهم **قوله** ولا ولاية لكافر على مسلمة قاله تايي ولين
 يجعل له الكافر من على المومن سبيلا ولهذا لا يتولون وان يجوز للكافر
 ان يزوج ابنته انكارة لقوله تايي فالدين كدوا بعضهم اوليا بعض
 ولهذا يتوارثان **قوله** وقال ابو حنيفة يجوز لغير انصبات من
 الاقارب التزوج بهذا المهر المشهور وهو استحسان وقال محمد لا يجوز وقال
 ابو يوسف معتطرب ولا اشهر انه مع محمد وهذا عند عدم انصبات وسوا
 في ذلك لا يمتد الى غير حنيفة قال في المشطومة والام والخال وكل دي
 رحم وكلهم تزوج من تحتهم لهم ولا ولد لهم الا لام ثم ابجد ثم للاخت للا بربن ثم
 الاخت للاب ثم للاخت للام ثم اولادهم وبنو الصغيرة اولادهم الا لام ثم البنت ثم

بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم الاخ للابوين واجداً للفايد
 اولى من الاخ عند ابي حنيفة وقال شيخ الاسلام ان النكاح لا يفسد من قول الاب
 ولا يثبت عندهم العصبية بالجماع من اخصائيا وبني الاخ للابوين والاخ
 لك ب والعم وبنت الاخ وبنت العم واما الام والخاله والخاله من قوم الام
 فعند ابي حنيفة لهم الولاء وعند محمد ولايتهم وابو بكر قيل مع محمد والاصح
 انه مع ابي حنيفة واكولو الارحام اولى من احكام **قوله** ومن لا ولي لها اذا
 تزوجها مولاها الذي اعتقها جازا من لا ولي لها من العصبية يزوجه مولا الفتاة
 اخر العصبية ومولا من ذوي الارحام **قوله** واذا غاب الولي الاقرب
 غيبة منقطعة جاز لمن مولا بعد منه ان يزوجه خاله فالزوجه والاصل ان
 عندنا الولي لا بعد اولى من السلطان حتى لو زوجها السلطان مع حضوره
 لم تجز وعندنا ان في السلطان اول سنة وقوله جاز لا بعد ان يزوجه الامه
 اذا غاب مولاها ليس للاقرب تزويجها واما الوصي فانه لا يملك تزويج الصغار
 ولو اوصى اليه الاب بذلك لانه لا قرابة له **قوله** فالغيبة المنقطعة
 ان تكون في بلد ما لا يصل اليه القوافل في السنة الامرة فعندنا اختيار
 القدر وري في المصطفى والفتاوى الكبرى قدرها بذلك ثم ايام وعليها الفتوى
 وقيل اذا كان ينفق الكفو ما استطاع وانه وهذا اقرب الى الفقه وهو
 اختيار محمد بن الفضل ومحمد بن مقاتل وعليه فتوى جماعة من المتأخرين وقال
 زفر اذا كان لا يعلم ابن مولا غيبة منقطعة وقال الامام السعدي اذا
 كان الاقرب سباحا لا توقف على امره او مفقود لا يعرف مكانه او مستحي
 في بلد لا يقع عليه فهو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة واذا اجتمع الجسد
 والاخوة فالجسد اولى عند ابي حنيفة سوا كانا من اب او ام او من اب
 وعندنا يجوز لكل واحد منها ان يزوجه والمراد بالجد الاب **قوله**
 والنكاح في النكاح معتبرة قال في الفتاوى يعتبر عند اشتداد النكاح

ولا

ولا يعتبر امتدادها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كنونهم صار نكاحا لا ينسخ
 النكاح نحو الكفاة انا معتبر حتى انشا لا حتى الرجال فان الشريعة اذا تزوج
 وصبيته دينية ليس لاوليائه حق الاعتراض لانه مفترض لاستغفر
 والحبيب كفول للنسب حتى ان الفتية يكون كفوا للكاوي لان شرف العلم
 فوق شرف النسب حتى ان العالم البعجي كفوا للمعزي الجاهل والعالم الفقير
 كفوا للمعني الجاهل واما الكفاة في العقل فاختلعت فيها وفي الفتاوى
 انها معتبرة في الفعل حتى ان المجنون لا يكون كفوا للعاقل **قوله** واذا
 تزوجت المرأة من غير كفوا فلا وليا ان يفرضوا بينها يعني اذا زوجت
 فلم ان يفرضوا بينها دفعا لغرض الفار عن انفسهم وسوا كان الولي ذارحم
 محرم او كاهن النكاح هو المختار كذا في الفتاوى ولا يكون هذه الفرقة الا عند
 احكام وسكوت المولي عن الطالبه بالتفريق لا يبطل حقه في النسخ وان طال
 الزمان حتى تلد وما لم يتبين القاصي بينهما تحكم المطلق والظهار والايك
 والميوث قايما بينهما والفرقة تكون نسحا لا طلاقا فان لم يكن الزوج دخل
 بها ذلك شيء لها وان دخل بها او دخل بها خلوة معجزة لزمه كل المسمى ونفقة
 المعتدة وعليها العدة وان طلقها الزوج قبل تفريق القاضى وقبل الدخول
 فلها نصف المسمى ولو انها لما تزوجت نفسها بغير كفوا فمولا الولي وقبض
 مهرها كان راضيا لان ذلك تنقيح برحمة العقد وان زوجها الولي من غير
 كفول يمكن لهذا الولي والامن هو مشله او دونه حق النسخ عندنا خاله فالزفر
 ولو اسقط بعض الاولياء محقة من الكفاة سقط حق ابائين اذا رخصت
 بذلك المرأة وقال ابو بكر لا يستطحق من لم ير **قوله** والكفاة
 معتبرة في النسب والدين والامام اما النسب فقربى بعضهم اكنا لبعض
 وحيث العرب اكنا لهم لانهم في وابتدعهم من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ولا عبرة بفصل البعض منهم على بعض حتى ان نكاحا سميته لو زوجت

مفسر مسد

نفسها من قرشي غير هاشمي لا يكون لا وليا لها الا غرض وكذا سائر العرب
بعضهم اكنا لبعض وينوبوا عنه ليسوا باكنا لعامة العرب لانهم يعرفون
بالخاصة قيل انهم يستخرجون النبي من مقام الميتة وياكلونه **قال**
اشعر. اذا قتل الكلب يا باهلي. عوى الكلب من لوم هذا النسب.
واما الموالي فبعضهم اكنا لبعض سواء كانوا من القرشي او غيرهم من العرب
لان المعنى الذي في قرش مؤنث مؤنثهم ومعناه ان موالي العرب اكنا لموالي
قرش كذا في التوقيف وفي الجندى مؤنث القوم لا يساويه مؤنث الوضغ حتى
ان مولاه بني هاشم لو زوجت نفسها من مؤنثي العرب كان لمواليها التنعص من
شعر الموالي من كان له ابوان في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد
داويدي حتى الواحد بالمتن واما من اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له ابوان
في الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد داويدي حتى الواحد بالمتن
واما من اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام يكون كفوا
لمن تقدم له اب لان خرم بالنسب لا بالاسلام بخلاف النجم واما الكفاة في الدين
يعني الزهابة فيعتبر ايضا عند ما هو الصحيح وقال محمد لا يعتبر لانها من امور
الآخرة الا اذا بيعت وبنت خرج منه الى الأسواق سكران ويلعب به المعيا
قول ويعتبر في المال وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة وهذا المعتبر
في ظاهر الرواية حتى ان من يملكها او يملك احداهما لا يكون كفوا لان المهر بدل
البضع فك بد من ايتا به والنفقة قوام الازدواج ودوامها وعنى اي
يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه قد يجري الماسح في
المهر واما الكفاة في النفي فتعتبر عن اي حبيفة ومحمد حتى ان النافعة في
اليسار لا يكافئها التادير على المهر والنفقة لان الناس يتعاضدون بالنفي
ويتعبدون بالنقود وقال ابو يوسف لا يعتبر لانه لا يثبت له اذ المال غادر
ولا يحسب قال بعضهم وهذا صحيح لان كثرة المال مذموم في الاصل **قول**

ويعتبر

ويعتبر في الصنيع ايضا وهذا عندها وهذا عند اي حبيفة وروايتان في رواية
لا يعتبر وهو الظاهر حتى ان البيطار يكون كفوا للقطار وفي رواية هم اكنا
بعضهم لبعض الا كما يكاد والحجام والدباغ والكناس والحكاق فانهم لا يكونون
اكنا كسائر الحرف ويكون بعضهم اكنا لبعض **قول** واذا تزوجت المرأة
وتنصت من مهرها ذلك وليا الا غرض عليها عند اي حبيفة حتى ينتم لها مهر
سلبها او يفارقها وقال ابو يوسف ليس له ذلك وهذا الوضع انما يصح على قول محمد
عليه اعتبار قوله الرجوع اليه في الشكاح بغير ولي وقد فتح رجوعه قال في شرح
المختار ورجع محمد الى قول اي حبيفة قبل موته بسبعة ايام وحكي جعفر
الحمد واني ان امرأة جاءت الى محمد قبل موته بسبعة ايام فتاقت لي ولي
ولا يزوجني الا بعد ان ياخذ مني مالا كثيرا فقال لها محمد اذهب فزوجي نفسك
وموته على الرواية التي لم يرجع عليها من صورتين احدهما ان ياخذها
الولي في التزوج ولم يتسم مهرها ففقدت على هذا الوجه والثانية ان
السلطان اذا امره المرأة بذلك المهر دون الولي فعلي قول اي حبيفة لا يصح
لاجل التتبع الى المهر الكحل وعندها ليس له ذلك **قول** او منادتها ولا
يكون هذه الرفقة الا عند التراضي وما لم يعتد التراضي بحكم الطلاق والظهار
والا يملك والبراءت قائم بها اذا فرق التراضي بينهما ان كان بعد الدخول فلهما
المسي فان كان قبله لاشي لهما **قول** واذا زوج الاب ابنته الصغيرة
وتنقص من مهرها او ابنته الصغيرة وزاد في مهر امرأتها جاز ذلك عليها ولا يجوز
ذلك لغير الاب والجد وهذا عند اي حبيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
الخطا والزيادة الا بما يتعابن فيه ومعنى هذا الكلام انه لا يجوز التقاد اصل
عندها وظن بعضهم ان الزيادة والتقصان لا يجوز واما اصل الشكاح فيجوز
والاصح ان الشكاح لا يجوز عندها والمعلم فيما اذا لم يبرهن سوء اختياره لاختارته
او فسدا اما اذا عرف ذلك منه فالشكاح باطل اجماعا والذي يتعابن فيه

وانكاح ما دون نصف المهر كذا الفاء شيخنا موفق الدين رحمه الله وقيل
 فهو على هذا الاختلاف ومن زوج ابنته الصغيرة عبدا او ابنته الصغيرة
 امته جاز عند أبي حنيفة وعند مالك لا يجوز **قوله** ولا يجوز ذلك لغير الاب فالحج
 يعني اذا زوج الصغير او الصغيرة غير الاب والحج فانه لا يجوز الا ان تكون الزيادة
 والتمتعان ما يتفان فيه اجماعا قال في النوادر اذا زوجها غير الاب والحج
 فالاحتمال ان يعتقد مرتين مرة بهر سمي ومرة بغيره شمية لجاز ان يكون
 في الشمية نقصان فلا يبيع الاول ويبيع الثاني بهر المثل **قوله** ويبيع النكاح
 اذا سمي فيه مهر ويبيع وان لم يسم فيه مهر وكذا اذا تزوجها بشرط ان لا مهر
 لها وقد قالوا ان نكاح الصغار منعت والشرط بالحل ولكل واحدة من المهرين
 مهر مثلها وموان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجها الزوج لاخذ واعتد على
 اما يكون رضع كل واحدة منها صداق الاخرى فعندنا يجوز النكاح وتلك
 واحدة منها مهر مثلها وقال ابن ابي لا يجوز هذا النكاح واما نهيه عليه
 السلام عن نكاح الشغار فهو الحاي من المهر وموان ياذن لعبد ان يزوج
 برفقته فانه لا يجوز لانه اما تزوجها برفقته ملكته **قوله** انتسخ
 النكاح وان تزوجته بك مهر لا يجوز وموان نكاح الشغار **قوله**
 واقتل المهر عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم يوم العقد لا يوم القبض
 والمستبرأه ذلك ان يكون وزن كل درهم اربعة عشر قيراطا **قوله**
 فاذا سمي اقل من عشرة فلها عشرة وقال زفر لها مهر مثلها فان طلقتها
 قبل الدخول فلها خمسة وعند زفر يجب لها النقة كما اذا لم يسم شيئا كما اذا تزوجها
 على ثوب يساوي عشرة دراهم فلم يقبضه حتى صار يساوي خمسة فانه عقد
 صحيح ولما الثوب لا غير ولما بينا ان المعتد القيمة يوم العقد ولو تزوج
 لها على ثوب يساوي ثمانية فلم يقبضها حتى صار يساوي عشرة فلها
 الثوب ودرهمان **قوله** وان سمي مهر عشرة فارد فلها المهران دخل

لها

بها او ماتت معها وكذا اذا ماتت ما قبلها المسمى ايضا وكذا الوقتت نفسها
 قبل الدخول فانه يجب لها كمال المهر لان قتلها نفسها كموته وعند ابن ابي
 يسقط مهرها وان كانت امته تقتلت نفسها وروري الحسن عن أبي حنيفة
 انه يستقط مهرها حالا لان خيانتها محمول على السيد وكان قتلها وروري
 نحن ابي حنيفة انه لا يسقط ويحرقها لان خيانتها على نفسها عذر كموته
 وان قتلها مولاها قبل الدخول سقط مهرها عند أبي حنيفة وعند مالك لا يسقط
 فهذا اذا كان الولي بالغا ما اذا كان صبيا او مجنونا لا يسقط اجماعا
 وان قتل الولي زوجها لا يسقط اجماعا قال في المنظومة ويسقط المهر يقتل
 السيد امته فتقوله يسقط دليل على انه غير مقبوض فان كان مقبوضا
 فان كل مقبوضا رده على الزوج عند خله قالما **قوله** وان طلقتا
 قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى فان تزوجها على اقل من عشرة ثم
 طلقتها قبل الدخول فلها نصف ما سمي وتام خمسة واختلفوا في نصف
 المسمى فهم من قال ان المطلق يستقط نصف المهر ويستغني نصفه ومنهم من
 قال يستقط جميعه واما يجب نصفه على طريقتي المتعة وصحة هذا في الهداية
 في باب الرجوع عن الشهادات وفايدته اذا تزوجها على مائة درهم ورهنها
 منها رهنها ثم طلقتها فعلى القول الاول امسك الرهن وعلى الثاني لا يرد
 المستطعنى اذا رهنها بالمسمى وطلقتها قبل الدخول فهو رهن بالنصف
 بالاجماع وان تزوجها على عبد او جارية او حيوان او غنل فحدث من ذلك
 زيادة ان كانت متصلة كادمة كالسنة وزوال البياض من اثنين او كان
 اخرس فتفكر او غنل كادمة من الاصل كالولد والمهر والارض والنصر
 وكان ذلك الحدوث في يد الزوج قبل ان يقبض المرأة الاصل ثم طلقتها
 قبل الدخول فان الاصل والزيادة ينتصفان اجماعا وان كانت الزيادة
 منفصلة غير كادمة من الاصل كالكتب والهبة فان الاصل ينتصف

والزيادة كلها للمرأة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد كلاهما ينصفان
وأما إذا كانت منفصلة غير خادمة من الأصل ينصفان وأما إذا كانت
منفصلة غير خادمة من الأصل كالعبيد منعت المرأة قابضة بذلك ويجب
عليها نصف القيمة يوم حكم بالنسب وأما إذا قبضت المرأة الأصل وحصلت
الزيادة فلا بد ما أن كانت منفصلة خادمة منه كالسمن وزوال البياض من
العين امتنع التنصيف والفروج عليها نصف القيمة يوم سلم إليها وهذا
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يمتنع التنصيف وإن كانت منفصلة
خادمة منه كالولد والخمر والارض والمغفر امتنع التنصيف عليها إجماعا
وكان الأصل والزيادة لها والفروج عليها نصف القيمة الأصل يوم سلم
إليها وإن كانت منفصلة غير خادمة من الأصل كالسكنب والهنبة فإن
الزيادة تكون للمرأة إجماعا والأصل بينهما نصفين إجماعا **قوله**
وإن تزوجها ولم يسم لها أو تزوجها على أن لا مهر لها فلها مهر مثلها إن دخل
لها أو مات عنها وكذا إذا ماتت أي **قوله** فإن طلقها قبل الدخول
بها والخلوة فلها المنة تلك ثواب من كسوة مثلها وهي درع وخمار ومخضعة
ثم إن كانت المنة أكثر من نصف مهر المثل فلها نصف مهر المثل لأن المنة
بدون نصف مهر المثل وقول من كسوة مثلها إشارة إلى أنه يعتبر حالها
ومر قول الكوفي والعجمي أنه يعتبر حاله لقوله تعالى على الموس قدره وعلى
المقتدر قدر **قوله** وإذا تزوج المسلم على خمر أو خنزير فأنكاح
جائز ولها مهر مثلها وإن خالها على خمر أو خنزير لا شيء للفروج والنسب إن
دخول البضع مقصود فلا يملكها لا بمومن ومن وجه غير مقصود وإذا تزوجها
على هذا الدن من الأصل فادخلها مهر مثلها عند أبي حنيفة وعند ما
لها مثل وزنه خلها فإذا تزوجها على هذا العبد فإذا هو نجس مهر المثل
عندها وقال أبو يوسف يجب قيمته لو كان عبدا فمحمّد بن أبي حنيفة في العبد

وحي

وسع أبي يوسف في الكل وإذا تزوجها على هذا العبد فإذا كان أحد قاهر فليس
لها إلا الباقي منها إذا ساءت عشرة ذراع فمأعدا عندها وقال أبو
يوسف لها الباقي وقيمة الآخر لو كان عبدا وأما تزوجها على هذا العبد
من الكل فإذا كان أحد قاهر فلها الباقي عند أبي حنيفة إذا كان يساوي
عشرة ذراع وقال أبو يوسف ومحمد لها الباقي ومثل ذلك الدن من الكل
إن تزوجها على هذه الشاة المسلموخته فإذا لم يسمج مجرمي أو متروكة
الشمية عند الوصية فلها مهر المثل عندها وقال أبو يوسف قيمتها لو كان
ذكية وإن تزوجها على ما تن المسلموختين فإذا أحدهما ميتة فعندها
لها الباقي وعند أبي يوسف لها الباقي وقيمة الأخرى ولو تزوجها على هذا
الحرف أو شاربيه فإذا عبداً وعلى هذه الميته فإذا هي ذكية فلها ذكراً كاملاً
على قول أبي حنيفة ومحمد فلان الحكم يتعلق بالشاربيه دون المسى لأن
الإشارة أبلغ من التسمية والشاربيه مال وكذا على قول أبي يوسف لأن
الحكم عنده يتعلق بالكل منها والشاربيه خلل وإذا تزوجها على هذا
الدن من الخمر فإذا هو خل فلها عند أبي حنيفة لأن الحكم يتعلق بالشار
بيه دون المسى لأن الإشارة أبلغ من التسمية والشاربيه ملك وكذا على
قول أبي يوسف لأن الحكم عنده يتعلق بالكل منها والشاربيه خلل وإذا
تزوجها على هذا الدن من الخمر فإذا هو خل فلها ذلك عند أبي حنيفة لأن الحكم
يتعلق بالشاربيه وكذا عند أبي يوسف لأنه يتعلق بالكل منها وقال
محمد لها مهر المثل **قوله** فإذا تزوجها ولو يسم لها مهر أو ترأصيا
على تسمية مهر فمهرها إن دخل بها أو مات عنها وكذا إذا فرضه الحاكم بعد
العقد قاهر مقام فرضها **قوله** فإن طلقها قبل الدخول بها فلها النته
وقال أبو يوسف مثلها نصف الزينة **قوله** وإن زاد لها في المهر بعد
العقد لزمت الزيادة يعني إذا قبلت المرأة الزيادة وقال زفر بن هبة

مبتدأة ان تبضعها صحت وان لم يغتسلها لم تقع لنا قوله تنال ولا جناح عليكم
 فيها تراصنتم به من بعد الرخصة وقد تراصبا بالزيادة فاذا صحت
 الزيادة يسقط بالطلاق قبل الدخول وقال ابو يوسف يتصدق مع الاصل
قوله وان حطت عنه من مهرها صحح الخط لان المهر جنسها والخط يملك في
 جنسها وكذا اذا وقعت مهرها الزوجها صحت المهر وليس لاوليا اب ولا غيره
 الاعتراض عليها لانها وصيت ملكها بخلاف ما اذا تزوجت نفسها وقبضت
 مهرها فان لم الاعتراض عندي حقيقته لان الامهات من حقهم وقد تعرفت
 في خالصهم لانها تلحق بهم السنين بالملك وتجاوز للمولى ان يهب صدق اقاربه
 وسد برته وام ولده لانه مكلف وليس له ان يعيب مهر مكاتبته ولا يبر الزوج
 منه بدفعه اليه واذا اخل الزوج بامرته وليس هناك مانع من الوطى ثم
 طلقتها فلها كالالمهر وعليها العدة وهذا اذا كانت الحلو صبيحة اما اذا
 كانت ناسية فانهما ترجب العدة ولا ترجب كالالمهر ولا ترجب العدة
 لانها يتيهان في الوطى والعدة تجب في الاحتياط والحلو الشبيحة ان
 نسلم وليس هناك مانع لان جهنة الطبع ولا من جهة الشرع والناسد
 ان يكون هناك مانع اما طبعيا واما شرعا فالطبع ان يكونا مريضين او
 احدهما مريضا فلا يمكن سعد الجماع او بها رتق او معها ثالث والذي من
 جهة الشرع ان يكون محرمين او احدهما احرم فرض او تطوع او صايين
 احدهما صوم فرض واما صوم التطوع فهو غير مانع او كانت حايضا او نكسا
 واختلفت الرواية في صوم غير رمضان فقال في الرواية فتفحصان صوم
 التطوع وقضاء رمضان والكفارات والسدور لا يمنع الحلو لان الضرر
 فيها بالنظر يسير لانه لا يلزم الا التقصا لا غير وليس كذلك رمضان
 فانه يجب فيه الكفارة ولهذا استروا بين حج الفرض والنفل لان الكفارة
 تجب فيها جميعا وفي رواية اخرى ان نفل الصوم كزمنه **قوله** فان

احدها

احدها مريضا او صايين شهر رمضان او محرما حج او عمرة او كانت المرأة
 حايضا او نكسا فليست بخلو صبيحة حتى لو اختلفا في عدم الدخول كان
 القول قوله والمراد من المرض ما يمنع الجماع ويملك به صور سواء كان المرض
 بالرجل او بالمرأة والصلاة كالصوم فرضها كزمنه ونفلها كنفله وقيل
 سنة الحج والاربع قبل الظهر بمنع صبيحة الحلو كذا في الوجيز **قوله**
 او محرما سواء كان الحج فرضا او نفلا وكذا اذا كان محرما بغيره لما يلزمه من
 التقصا والكفارة اي من الدم ونسأد النكس والتقضا وان خلاها وليس
 هناك مانع من الوطى الا انه لا يعرفها ولبثت معه ساعة ثم خرجت او لم
 دخل عليها ولم يعرفها لا يكون قد خلو مالم يعرفها كذا في الواقيات
 ولو دخل بها وهناك انسان يعقل حاله لم تقع الحلو واما النائم فيومر
 بجواران يظهر النوم وهو منتبه لا يصح الحلو معه وقيل ان كان بالهار
 لا تصح الحلو وان كان بالليل صحت وان كان معها امي او عيا ان كان
 يتقنان في حاله لم تصح الحلو وان لم يتقنا صحت وان كان اسم ان كان
 بالهار لا يصح وان كان بالليل صحت وان كان معها جارية الرجل قال
 ابو يوسف لا يصح وقال محمد يصح وان معها جارية المرأة اختلفوا فيه والفتوى
 عليها انها تصح وان خلا بها ونكسها كلب احدهما قال الحلو ان كان لهما لم تصح
 الحلو لانه اذا راعا ساقطه تحت الرجل يصح وان كان للرجل صحت وان
 خلا بها في محل او طريق او حرم اذ ليس بخلو فان خلا بها في الحمام ان كان
 كان نهارا لا يصح وان كان ليلا صحت وان خلا بها في محل عليه ستر
 مضروب ليلا او نهارا ان امكن منحت ولا نكس وان خلا بها ولم تمكنه
 من نفسها قال بعضهم لا تصح وقال بعضهم ان امكنه وطئها صحت قال
 في الفتاوى كل موضع فسدت فيه الحلو مع القدرة على الجماع حقيقة
 فطلعتها كان عليها العدة وان كان عاجزا عن الجماع لا تجب العدة ذلك

هذه المسئلة على ان خلوة المريض لا ترجب العدة اذا كان عاجزا عن الجماع
 وكذا خلوة الصغير لانهما لا يتهمان وكذا اذا كانت في مرضه سريره
 لا يجامع او صغيرة لا يجامع ثم اذا **قوله** افاضوا بالخلوة مقام الوافع في
 بعض المواضع دون بعض ذلك تأكد المهر المسمى وتأكد المهر المثل وجواب
 العدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها وحرمة نكاح الامنة على الحركة
 على قياس قول ابي حنيفة ولم يقيموها مقام الوحي في حق الاحصان
 وحرمة البنات وحملها ذلك ولي يسمى المطلقة لذلك اذا تزوجت بزواج
 اخر وخلصها ولم يطأها لم تحل ذلك وكذا لم يقيموا الخلوة مقام الوحي
 في حق الرجعة والميراث واما وقوع طلاق اخر فتد قبل يتبع وقيل لا
 يتبع وهو الاقرب الى القواب وفيه البردوي اذا طلقها بعد الخلوة فانه
 كالطلاق قبل الدخول في حكم البينونة وفيه الكوفي يجب بالخلوة الصحيحة
 العدة في النكاح الصحيح دون الفاسد لان النكاح الفاسد لا يوجب
 التسليم ولا يبيح الوحي **قوله** واذا حلك المجهوب بامرته ثم طلقها
 فلها كمال المهر عند ابي حنيفة وعندنا نفعه ويملكها العدة اجماعا احتياط
 المجهوب موانذي استوصل ذكره ونخصيها اي قطعهم واما الغيبين
 من اذا خلا بامرته من غير الموضع التي ذكرناها ثم طلقها وجب كمال
 المهر اجماعا وكذا كذا الحضي ايضا ولو خلا بالرتقا فلها نصف المهر ولا عدة
 عليها لان الرتق يمنع صحته بالخلوة وانما لم يجب عليها العدة لان وطئها
 مستعذر والعنة انما تجب فلا حياط **قوله** ومستحب المتعة لكل
 مطلقة وبما بقي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر فالمتعة لها واجبة الا
 اذا حلت الفروقة من قبلها وهذا الكلام يدخل فيه المطلقة قبل الدخول
 وقد سمي لها مهر فانه يستحب لها المتعة على قود هذا الكلام وليس كذلك
 فانه لا يستحب لها ذلك قال الامام بدر الدين المطلقات اربع مطلقة

قبل

قبل الدخول ولم يسم لها مهر فانه يجب لها المتعة ومطلقة بعد الدخول
 وقد سمي لها مهر فانه المستحبة ومطلقة بعد الدخول ولم يسم
 لها مهر فانه ايضا المتعة لها مستحبة ومطلقة قبل الدخول وقد سمي
 لها مهر فانه لا يجب لها متعة ولا يستحب قاب في الكوفي المتعة الواجبة
 على قدر حال المرأة والمستحبة على قدر حال الرجل وقال ابو بكر الرازي المتعة
 على قدر حال الرجل والمرأة قولي قدرها والمتعة على قدر حالها وهو
 الصحيح **قوله** واذا تزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل اخته او بنته
 فيكون احدهما عقد بن عوضا عن الاخر فالعقدان جائزان ولكل واحد
 منها مهر مثلها وقال الشافعي لا يصح هذا النكاح لان عند نكاح الشار
 وعندنا ليس بهذا النكاح الشافعي وقد ذكرناه من قبل **قوله** وان
 تزوج حرة على خدمة سنة او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها لان خدمة
 الحرة كولد ولاه ما لا يصلح ان يكون مهر لم يكن منافعه مهر فاذا
 لم يكن منافعه مهر كان لها مهر مثلها عندنا وقال محمد لها قيمة خدمة سنة
 واما تعليم القرآن فلا نه ذكره واجب فتعليمه لا يصح ان يكون مهر ولا يجوز
 ان يكون المهر الا ما لا لان المشروع انما هو الا يتعابا بالمال قال الله تعالى
 واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بما مولاكم والتعليم ليس مال واما خدمته
 العبد في مال لخدمته تسليم وقبته **قوله** وان تزوج عبيد حرة
 باذن مولاه على خدمته سنة جاز ولها خدمته سنة لان منافع العبد
 وان لم يكن ما لا فيجب تسليمها تسليم ما مولا ولان منافعه مما منه
 كوله **قوله** واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنتها فالولي في نكاحها
 ابنها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ابوها وعلى هذا الخلاف
 الجدة والابن وكذلك ابن الابن وان سئل حكم الابن قاله محمد اذا زوجها
 ابنها ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها ابوها او جدتها فلا خيار لها

ويستحق عند أبي حنيفة أنه إذا تزوجنا ابنتها وعملت أن لا خيار لها لأن الابن
معتق ثم على الأب عنه وأن زوجها غير الابن والأب وإنجه فلها الخيار **قوله**
ولا يجوز نكاح العبد والامة إلا باذن مولاهما وقال مالك تجوز لأنه يملك
الطلاق للعبد فذلك النكاح ولنا قوله عليه السلام إيا عبد تزوج بنير اذن
مولاه فهو عامري زان وكذا المكاتب والمذموم والمأذون لا يجوز لهم التزويج
إلا باذن المولى أما المذموم فلا باق في ملكه وأما المكاتب فله ذلك يخرج عنه ما مر في
حق الكسب وذلك لا يتناول النكاح حتى إن المكاتب لا يملك تزويج عبده ويملك
تزوج امته لأنه من باب الاكتساب وكذا المكاتب لا يملك تزويج نفسها
وتملك تزويج امتها وكذا المأذون لا يزوج نفسه لأنه إنما اذن له في النكاح
والنكاح ليس منها وأما المعتق فبعضه فهو كالمكاتب عند أبي حنيفة فهو لا
يملك النكاح وقال أبو يوسف ومحمد فهو بمنزلة حرم مديون فيجوز نكاحه وكذا
المذموم وأم الولد لا يملك أن تزوج انفسها فان تزوج أحد من هؤلاء بغير
اذن المولى ونف على جازته فان أجازته جاز وإن كرهه بطل ويجوز للمولى
إجبار العبد والامة على النكاح وعندنا لا ينبغي إلا إجبار على العبد وهي
رواية عن أبي حنيفة وأما تزويج امته من عبده جاز وإن كان يكرهه منها
ولا يجب المهر فان اعتقها جميعا فالعبد لا خيار له ولا منه الخيار وأما
المكاتب والمكاتبه فليس للمولى أن يكرها على النكاح ولا يجوز المعتد الأبرص
ولو أن المكاتبه زوجت نفسها بغير اذن المولى توقفت على جازته فإذا
اعتقها نفذ العقد بالاعتاق ولا خيار فيه وكذا إذا اذن فمعتق
وإن عجزت إن كان يضعها يحل له يبطل اعتقه وإن كان لا يحل له كما إذا
كانت أخته من الرضاغة توقفت على جازته وإن تزوجت امته بغير اذن
مولاهما غنقها فصح النكاح لأنها من أصل العباد ولا امتاع كما لحق
المول وقد زال ولا خيار لها وكذا العبد إذا تزوج بغير اذن مولاه

اعتق

اعتق صح نكاحه كما ذكرنا وإن اذن لعبده أن يتزوج لا يجوز له أن يتزوج بذلك
الأذن الأمرة واحدة لأن الأمر لا يقتضي التكرار بالاطلاق فإذا اذن له
أن يتزوج فهو على النكاح الصحيح والناسد عند أبي حنيفة وعندنا على
الصحيح لا غير حتى لو تزوج نكاحا فأسدا فله أن يتزوج تزويجا صحيحا عندهما
وعنده لا يجوز لأنهما الأمر وفائدة أيضا إذا دخل بالمرحمة على الناسد
بان تزوجها بغير شهود أو معتقة فالمرحمة عليه يؤخذ به في الحال ويباع فيه
عنه وقال أبو يوسف ومحمد يؤخذ به بعد الاعتاق وعلى هذا إذا حلف الرجل
أن لا يتزوج لا يحنث بالناسد عندها وعنده يحنث بالناسد وقيل
يصحن البيمين إلى الجاهل إذا كان لا يمان مبنية على العون ولا عرف فيه
الناسد **قوله** وإذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرحمة في رقبته
يباع فيه وأما المذموم والمكاتب فيسمون بغير المهر لتعدا استيفاءه من الرقبة
ومما لهم من ذلك بغير اذن المولى انبعاثه بعد المعتق **قوله** وإن
زوج المولى امته فليس عليه أن يسوها بعيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال
للزوج ستي ظفرت لها وطبقتها لأن حق المولى في الاستخدام باق وصورة
التبوية أن تحل بيته وبينهما في منزل الزوج ولا يستخدمها فان فعل
ذلك فعلى الزوج النفقة وإن لم يفعل فلا نفقة لها وإن بواها ثم بدا
لها أن تستخدمها فله ذلك ويستط النفقة فان عاد فسوها عاذاً بالنفقة
وقد قالوا إنه إذا سواها فكانت تخدم المولى أحيانا من غير أن يستخدمها
لم يستط نفقتها وكذا المذمومة وأم الولد حكمها حكم الامة وأما المكاتبه
إذا تزوجها باذن المولى فلها النفقة سوا بواها المولى معه أولا لأنها في
يد نفسها لا حق للمولى في استخدامها ولو طلق زوجته لامة طلقها بائنا
وقد كان المولى بواها معه ثم أخرجها تخدمه سقطت نفقتها ولو أراد
المولى أن يعيدها إلى الزوج وبأخذ النفقة فله ذلك ولو لم يكن في تبوة

الزوج يوم يطلق فإما المولى ان يسورها في العدة فيجب لها النفقة لم يجب
 وفي قول زفر بن يحيى وكذا المرأة اذا ارتدت ووقعت الزنا بالردة فلا
 نفقة لها ثم اذا سلمت لا تعود النفقة ثم الامة اذا زوجها مولاها وكان
 باولا ومن الزوج فلا نفقة له على الزوج لانهم ملك المولى فنفعتهم على
 ما لكم لا على ابيهم ولو تزوج العبد حرة فجاءت باولا فنفعتهم عليها
 ان كان لها مال وان لم يكن لها مال فعلى من يركى الولد من الفرائد ولو تزوج
 العبد مكاتبه فاولادها مكاتبون كالامم ونفعتهم عليها وام الولد والدية
 نفقة اولادها على مولاها **قوله** وان تزوج امرأة على الكس على
 ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان واثبا بشرط فلها المهر
 وان تزوج عليها او اخرجها من البلد فلها مهر مثلها معناه مهرها من قبل
 من مهر المثل فان لم يبع مهر مثلها او اكره ذلك شي لها غيره وان كان الذي
 سبي لها اقل كحل لمهر مثلها وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الاث
 فان تزوجها على الف او الفين فمعداي حنفية يجب لها مهر المثل لا يجاوز
 الفين ولا ينقص من الف وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الاقل وكذا
 اذا تزوجها على هذا العبد الحبشي او على هذا العبد التركي يجب لها مهر
 المثل لا يجاوز من قيمة التركي ولا ينقص من قيمة الحبشي وقال ابو
 محمد يكره الاقل في الاول كحلها ولو طلقها قبل الدخول يجب لها
 الاقل اجماعا وان تزوجها على الف ان لم يكن له امرأة او على الفين اذا كان
 له امرأة فالشرط الاول مجاز والثاني فاسد عند ابي حنيفة وان لم يكن له
 امرأة فلها النصف وان كانت له امرأة فلها مهر مثلها لا يزداد على الفين ولا
 ينقص عن الف وتنفق مع هذا ولو طلقها قبل الدخول فلها نصف الاقل وعندها
 الشرطان جميعا جازان فايها وجد فلها ذلك **قوله** وان تزوجها على حيوان
 غير موصوف صحت التسمية ولها الوسط منه يعني سبي جنس الحيوان دون

وصفه

وصفه بان تزوجها على حمار او فرس او ناقة اما اذا لم يسم الجنس بان تزوجها
 على ذابته لا تصح التسمية ولها مهر المثل **قوله** والزواج بخيوان شاء
 اعطاها الحيوان وان شاقته لان الحيوان لا يشبه في الذمة بشيئا صحيحا
 بدلاله ان مستهلكه لا يلزمه مثله وانما يلزمه قيمته ثم الوسط من العبد
 قيمته او ربعون دينار اذا لم يسم ابيض فان سبي ابيض فقيمته خمسون دينارا
 ثم المجيد عن ابي حنيفة الرومي والوسط السدي والردى الهندي وعندها
 المجيد التركي والوسط السقلان والردى الهندي ثم عند ابي حنيفة المجيد
 قيمة خمسون والوسط اربعون والردى ثلثون واما عندها فالعبد
 على قدر الغلام والرخيص في البلدان قال ابو العصفاء قولها هو الصحيح
قوله وان تزوج على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها لان الثوب
 مجهول العنة فلم يوضع التسمية فرجع الى مهر المثل وهذا اذا ذكر الثوب
 ولم يزد عليه لان الثياب اجناس كثيرة اما اذا سبي جنسا بان قال سرديا
 او سروريا او ذابريا صحت التسمية ويخير الزوج بين اعطائه او اعطائه
 ويجب القيمة يوم العقد في الظاهر وفي رواية يوم التسليم **قوله** ونكاح
 المتعة ونكاح الموقت باطل وصورة نكاح المتعة ان يقول لامرأة خذي
 هذه العشرة لا تمتع بك او متعيني بنفسك ايا ما هو باطل بالاجماع وصورة
 الموقت ان يتزوجها بشهادة شاهدين عشرة ايام او شهرا وقال زفر بن
 صحيح لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد والفرق بينهما انه ذكر لفظ
 التزوج في الموقت ولم يذكر في المتعة ثم عند زفر اذا جاز النكاح الموقت
 فالشرط باطل ويكون موبدا لان مقتضى النكاح التابيد وان قال تزوجك
 علي ان اطلقك الى عشرة ايام فالنكاح جائز لانه ابد العقد وشرط قطع التابيد
 بذكر الطلاق والنكاح الموبد لا يبطله الشرط فجاء النكاح وبطل الشرط
قوله وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجازته

المولي جاز فان رده بطل ليس بهذا تكرار لقوله فلا يجوز فكاح العبد والامة الا
 باذن مولاهما لان المراد من الاول بان يباشر العقد بانفسها وهما زوجهما
 المتعذر ذلك يكون تكرار او قد قالوا قهين تزوج امة الغير بغير اذن المولي فلم
 يحز المولي حتى مات فان كان وارثه ممن يحل له وطبها بطل النكاح الموقوف
 لان كل استباحة صحيحة طهرت على استباحة موقوفه فانها يسطرها وان ورت
 الامة من لا يحل له وطبها مثل ان يرتقا جاحدا او يرتقا ابدا وقد كانت
 وطبها فللوارث الاجازة خلقا لغيره لانه لم يطرأ على استباحة على موقوف
 فبقي الموقوف بحاله وكذا اذا لم يمت المولي ولكن باعها قبل الاجازة فالحكم
 في اجازة المشتري كذا يغني اذا اشتراها رجل بيمينه وبينها عهرمية من رفاع
 او صهرية فاجازتها جازعنا وقال زفر لا يجوز وكذا لو اشترتها
 امرأة فاجازت النكاح فانه يجوز عندنا وقال زفر لا يجوز واما العبد اذا
 تزوج بغير اذن المولي ثم مات المولى او باعد فان للوارث والمشتري الاجازة
 لانه العبد لا يستباح بالملك ولم يطرأ على الاستباحة الموقوفه بنا متعصا
قوله وكذا الزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجل بغير رضاه والاصل
 ان العقد عندنا يتوقف على الاجازة اذا كان له بمجره حالة العقد وان
 لم يكن له بمجره لا يتوقف وشطر العقد يتوقف على التناول في المجلس ولا
 يتوقف على ما وراء المجلس فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال اشهدوا اني
 قد زوجت نفسي من فلانة وهي غايبة قبلتها فاجازت او قالت اشهدوا
 اني قد زوجت نفسي من فلانة قبلتها فاجازت فانه لا يجوز عندها وقال
 ابو يوسف اجعلوا له لو قيل عن الغائب قابل فانه يتوقف على الاجازة
 قال في المحققين رجل وكل رجل ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل ابنته ان كانت
 صغيرة لم يحز اجماعا وان كانت بالغه جازعنا وقال ابو حنيفة لا يجوز
 وعليه هذا اذا تزوجه ممن لا تقبل شهادته لها بولادها كانت والام وبنت

الابن

الابن واما الاخت وبنت الاخت فيجوز اتناقا ولو وكل ان يزوجه امرأة فزوجه
 امرأتين في عقد واحد لم يلزمه واحدة منها لانه لا وجه الى تنفيذها لهما الفدية
 ولا الى تنفيذية احدهما لعدم الاولوية وعن ابو يوسف يلزمه واحدة وتعين
 ببيان الزوجه والعجيب الاول **قوله** ويجوز لابن العم ان يزوجه بنت عمه
 من نفسه وقال زفر لا يجوز وهذا اذا كانت صغيرة اما اذا كانت كبيرة
 فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجها من غير استئذان فسكت او صحت
 او اصبحت بالرضا لا يجوز عندها وقال ابو يوسف يجوز وكذا المولى المعتق
 والحاكم والسلطان **قوله** وان ضمن المولى المهر صح ضمانه وللمرأة الخيار
 في المطالبة بزوجه او وليها اعتبارا بآراء الكفالات ورجوع المولى اذا
 ادعى على الزوج ان كان بامر **قوله** فان فرق التناهي بين الزوجين
 في النكاح العاقد قبل الدخول فلا مهر لها لان المهر لا يجب فيه بمجرد العقد
 وانما يجب باستيقا من بعده وكذلك بعد الخلوة يعني ان المهر لا يجب فيه
 بالخلوة وكذا لو تمها او قبلها او جاعها في الدبر لان الخلوة غير صحيحة
 كالخلوة بالحايض وهو معنى قول الشيخ الخلوة الصحيحة في النكاح العاقد
 كالخلوة العاقد في النكاح الصحيح **قوله** فان دخل بها فلها مهرها
 لا يرد على المسمى عند اذا كان ثم سمي ما اذا لم يكن وجب مهر المثل بالنكاح
 ما بلغ ويثبت بغيره اجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للمعقود عليه كذا في
 النهاية **قوله** وعليها البعثة لانه وطئ وجب فيه كمال المهر ويعتبر
 ابتداءا وقا من وقت التفرق او عند غم الوطئ على ترك وطبها لامن
 اجز الوطئ مو العجيب وقال زفر من اخرج وطبها فان كانت حية
 فلا حيض بعد اخرج وطبها قبل التفرق فقد انتقض عدها عنده
 واما ما يقولون التفرق في العقد العاقد مثل الطلاق في النكاح
 الصحيح واذا حل التفرق محل الطلاق اعتبر البعثة منه **قوله** وبنت

نسب ولدها لان النسب يحاط به اثباتا لحياء الولد وبغيره ابداً
 الحمل من وقت العقد عندها وقال محمد من وقت الدخول وهو المصحح
 الفتوي **قوله** ومهر مثلها يعتبر باحوالها وعملها ونسبها ولا يعتبر
 بامها وخالتها اذا لم يكن من قبيلتها لان المهر تنسب الي قبيل ايها وتشرى
 بهم فان كانت الام من قبل ايها بان كانت بنت عم ايها لم يعتبر
 بمهرها وسيل ابوالقاسم الصناري عن امرأة زوجت نفسها بغير مهر وليس لها
 مثل في قبيلة ايها في المال والجمال فنقال ينظر الي قبيلة اخرى مثل
 قبيلة ايها فتعطي لها مثل مهر مثلها من نساء تلك القبيلة **قوله**
 وتعتبر من مهر المثل ان يتساوي المهرتان في السن والجمال والمال والعقل
 والدين والنسب والبلد والمصر والغنى والبكارة واليسوبة والمدة ان
 تمتنع نفسها حتى تأخذ المهر فتعنه ان يسافر بها حتى يتعين حقها في البلد
 كما يتعين حقها في اليد وليس للزوج ان ينسحب منها من السفر الخروج من
 منزله وزيادة اهلها حتى يرقبها المهر كله يمين المهر والمثل لا يبرأ له
 حق الحبس لان شيئاً قبل الاتفاق وان كان المهر كله موجباً ليس لها ان
 تمتنع نفسها لانها استقطت حقها بالتأجيل كايه السبع ما ان البائع اذا اجل
 الثمن ليس له حبس المبيع وحاصله ان المهر اذا كان حالاً فلها ان تمتنع نفسها
 حتى تستوفيه كله ولو بقي منه درهم واحد بالاجماع فان مكنته من نفسها
 قبل ذلك برضاها واراقت بعد ذلك ان تمتنع لاجل المهر فلها ذلك عند
 اي حيفه وعذها ليس لها ذلك والخلاف فيما اذا دخل بها برضاها اما
 اذا كانت مكروهه او صبيبة او مجنونة فلها ان تمتنع بالاتفاق واما اذا
 كان المهر موجباً فليس لها ان تمتنع عندها وكذا اذا دخل الاجل ليس لها ان
 تمتنع لان العقد لم يوجد لها الحبس ذلك يثبت لها بعد ذلك وقال ابو
 يوسف اذا كان المهر موجباً فلها ان تمتنع اذا لم يكن دخلها وان كان

بعضه

بعضه حالاً وبعضه موجباً فله ان يدخل بها اذا اعطاها الحال **قوله** وكل
 بعث الي امراته بشي فقالت موهديّة وقال هو من المهر فالقول قوله الا ان يكون
 ما كولا فالقول فيه قولها يعني ما يكون منه ميباً لكل مثل الخبر والربط والبيع
 والدين والخلوي والشوي وما لا يبقى ويضد واما الخطبة والسير والدين
 والاشارة الجنته فالقول قوله وقيل ما كان يجب عليه من المهر والكره ليس
 بحسبه من المهر قبل لا في القسم الصناري فتقول في المحس قال ليس على الزوج ان
 يبيها من المهر وعامة مسيلة بحسبه وموانه لا يجب على الزوج حقها وجب
 عليه حقها لانها منهية عن الخروج دون امها رجل تزوج امرأة علي بعد
 نكاحا فاسداً ودفعه اليها فاعتقته قبل الدخول فالتق باطل وان بعد
 الدخول فالتق باطل ولو تزوجها علي باريته جلي علي ان ما يكون في بطنها لرفا
 الجارسة وما يربطها لان ما في بطنها كعضو واحد من اعضائها ولو كان
 له على امرأة الف درهم حالة فتزوجها علي ان لها الف دينار الشك ولها مهر
 مثلها كما لو تزوجها علي ان لامر لها ولو تزوجها علي ان لا ينطق عليها
 كان لها الف والشفقة ولو تزوجها علي ان يهب لايها الف درهم كان لها
 مهر المثل سواء هب لايها العا ولا فان وهب له كان له ان يرجع في الهبة
 فان قال تزوجتك على درهم كان لها مهر مثلها ولا يشبه هذا المخلع كل حين
 المسائل من الفتوى الكبرى **قوله** ويجوز تزويج الامة مسلمة كات
 او كتابية وقال ابن ابي لا يجوز تزويج الامة الكتابية ويجوز ان يطاها
 بملك يمين ويجوز ان يتزوج امته وان قدر على نكاح حرة عذرا وقال
 ابن ابي لا يجوز اذا قدر على نكاح حرة **قوله** ولا يجوز ان يتزوج امته
 على حرة وكذا لا يجوز نكاح الامة والحرة تعتد منه في قول اي حيفه لان
 الحرة في جسمه مادامت في البعد وكان ابو يوسف ومحمد يجوز اذا كانت
 معتدة من طلاق باين ويجوز نكاح الامة على ان كتابية ويجوز تزويج الامة

على المسئلة **قوله** ويجوز تجوز الحرة على الامة لقوله عليه السلام ولا تنكح
الامة على الحرة وتنكح الحرة على الامة **قوله** وللمرأة ان تزوج اربعا من
الحرير قال ليس لها ان تزوج اكثر من ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر
من اثنين وقال مالك يجوز لانه عنده في النكاح بمثله الحرة قال المجتهد
للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين فجمع بينهما حرتين كانا او امتين **قوله**
فان طلقا نحو احدي الاربع طلقا بائنا لم يجوز له ان يتزوج رابعة حتى
تتقضى عدتها بخلاف ما اذا ماتت فانه لا يجوز ان يتزوج مكانها اخرى
حتى ياتيه خبر موتها او تبلغ من السن ما لا يعيش مثلها الى ذلك الزمان
وان طلق المتصود لم يكن له ان يتزوج حتى يعلم ان عدتها لم يعلم ذلك
الا بقولها او تبلغ حد الاياس فتتربع تلك شهرا ثم تزوج **قوله**
واذا تزوج الامة مولاهما ثمة اعتقت فلها الخيار لو كان زوجها او عبدا
او خيارها في المجلس الذي يعلم فيه بالمعتق وتعلم اهلها الخيار فان
علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لم تعلم بالخيار في مجلس اخر فلها الخيار
في ذلك المجلس وهو فرقة بغير طلاق وبطل خيارها بالقيام في المجلس
قوله وكذا المكاتبه يعني اذا تزوجها باذن مولاهما ثمة اعتقت
فلها الخيار وقال زفر لا خيار لها لان العقد منعذ عليها برضاها وهذا
كان المهر لها **قوله** فان تزوجت الامة بغير اذن مولاهما ثمة اعتقت
صح النكاح ولا خيار لها وكذا العبد وانما حصل الامة بنا على ثبوت الخيار
قال المجتهد والمهر يكون للسيد اذا جاز النكاح اعتقها ولم يعتقها
وسواء حصل ادخل قبل العتاق او بعده وان لم يجز حتى اعتقها جاز
العقد فان دخل قبل العتق فالمهر للسيد وان كان ادخل بعد
العتق فالمهر لها **قوله** ومن تزوج امرأتين في عقد واحد
احداها لا يحل له نكاحا فتح نكاح التي يجله وبطل نكاح الاخر ويؤثر

المهر

المهر كله لتي فتح نكاحا عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ينقسم المهر على
قدر مهر مثلها فاذا اصاب التي فتح نكاحا لم يزم وما اصاب الاخرى بطل **قوله**
سمي لكل واحدة مهر او جمعها **قوله** وبطل نكاح الاخرى ولو دخل بها
فلها تمام مهر مثلها بالنكاح ما بلغ على قياس قول اي حنيفة وعلى قولها فلها
مهر مثلها لا يجاوز به حصتها من المسمى **قوله** واذا كان بالمرأة عيب
فله خيار لزوجهما وعندك فمعي يثبت الخيار بالعيوب الخمسة الجذام
والجنون والبصر والرتق والقرن واذا تزوج بسوطها بكر شابة
جيد فوجدها شيئا مجوزا عما اخبر اسوها ذات فزوج لها شق ما يبل
وعقل راييل ولعاب سايل فانه لا خيار له كذا في المبسوط وفي الفتاوي
اذا وكله ان يزوجه امرأة فزوجها غيبا او سوطها لعاب سايل وعقل
رايل وشق ما يبل كجاء عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وكذا
اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجهما من رجل فزوجها من خفي وعينها
عنده خله فانه لا خيار لها وتوجب في الخفي والعين سنة والخبر في المحبوب
للمحال ولو وكله ان يزوجه امرأة فزوجها امرأة لا تكفيه جاز عند اي حنيفة
وكذا اذا تزوجه صغيرة لا يباح له جاز وان وكله ان يزوجه امرأة فزوجها حرة
لم يجز فان زوجه مدبرة او مكاتبه او ام ولد جاز فان زوجه ابوك لم يجز
عند اي حنيفة صغيرة كانت او كبيرة وعندهما اذا كانت كبيرة يجوز **قوله**
واذا كان بالزوج جنونا او خدما او مرفضا فلا خيار للمرأة عند اي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد لها الخيار دفعا للضرر عنها كذا في الحب والبيع
بمخلاق كما منه لانه يتمكن من دفع الضرر بالطلاق ولا ينافي لمحقها الضرر
مع الجنون اكثر مما يلحقها بالتمام مع العنين فاذا ثبت لها الخيار مع العنين
فمنها اولى ولها ان يذبح الخيار بطل حق الزوج وانما ثبت في الحب والبيعة
لانها محلة بالولي وهذه العيوب غير مخرجة به ولان المستحق في الزوج

خمرها بوطيها ياها وهذا موجود **قوله** فان كان عينا اجله احكام حولا
 كاملا وان وصل اليها والافرق احكام بينهما ان طلبت المرأة ذلك هذا
 اذا لم تكن رتقا اما اذا كانت رتقا فلا خيار لها وحكم الخنثى لها حكم
 العنق يعني اذا وجدت زوجها خنثى والعنق من له صورة لالة وليس
 له معنعا وهو الجامع **قوله** جولا اي سنة شمسية وفي الهداية ثمانية
 وهو الصحيح فالشمسية ثلثاينة وخمسة وستون يوما والتمرية ثلثاينة واربعة
 وخمسون يوما واول السنة قيل بحسب من حين يترافعان ولا يجب
 عليه ما قبل الترافع ويجب عليه ايام الحيض وشهر رمضان ولا يحسب
 عليه مرضه ولا مرضها لان السنة قد تخلوا عنه بخلاف الاول ثم اذا اجل
 سنة وترافعما بعد ذلك الى التراضي وادعت ان لم يفعل ايها وقال هو
 قد وطئها نظر اليها النساء فان قلن بى بكر فالقول قولها وخبرت
 وتجزي فيها شهادة الواحدة العادلة ولا اشتتاب احوط وادلق ولا يبين
 عليها لان شهادتها تنقض بالامسك وبى البكارة وان قلن بى شبه
 فالقول قوله مع يمينه فان نكل عن اليمين خبرت كتابا يدعي بالانكول
 وان حلفت لا تخير وان كانت ثيبا في الاصل فالقول قوله مع يمينه
 وان شك النائية امرها فانها قومر حتى يقول على الجدار فان رمت
 به عليه بى بكر والا فبى ثيب وقيل تمنحن بيمينه الديك فان سمعنا
 بى ثيب والا فبى بكر ثم اذا ثبت ان لم يطاعا ما با غنائه او بظهور
 البكارة فان التراضي بخيرها فان احتارت المتام معه بطل حنفها ولم
 يكن لها حيا وبعد ذلك ابا ولا خصومة في هذا الشك لانها رمت
 ببطلان حقها وان طلبت الفرقة فرق التراضي بينهما وهذه الفرقة تجتص
 سببها باحكام فلا يقع الاستغراق احكام وهذا قول ابي حنيفة وعندهما
 تنفع الفرقة بنفس اختيارها ولا يحتاج الى التفات كخيار المعتقة وخيار

الخنثى

الخنثى وابو حنيفة يقول لا تقع الفرقة سالم يقبل التراضي فرقت بينكما خيار
 المدركة وهذا الخنثى لا يعتق على المجلس في ظاهر الرواية فعن ابي يوسف
 يعتق عليه خيار الخنثى لان تخيير التراضي اياها كخنثى الزوج **قوله**
 وان كانت الفرقة تطلقة باينه شرعا افرق بينهما وتزوجا بعد ذلك لم
 يكن لها خيار وان تزوجت المرأة رجلا وبى تعلم انه عني فلان خيارها وان كان
 المرأة رتقا وكان زوجها عينا لم يوجبه احكام لانه لا حق لها في الزوج ولو ان
 امرأة العنق منه بعد معنى المدق مطاوعة غير العناجعه لم يكن هذا وصلا لهما
 تفعل ذلك اختيارا لانه يدل ذلك على الرضا فان قالت قد رضيت بطل خيارها
 لان هذا انتعرج بالاستسقاط وان وطئها في المدق فلا عبوة بذلك لانه
 ليس بخل المدق وان وطئها وبى طيها سخط خيارها وان وصل الى غيرها في اللذة
 لم يعتبر ذلك ولا تبطل الاجل لان وطئ غيرها لا يستغنى عن هذا مرة به ولو
 اجل العنق فقصت المدق وقد جرت فرق التراضي بينهما وكان ذلك طلاق لان
 الطلاق على امرأة المجنون سطر من الحكم ولو ان المجنون زوجة ابوه فلم يوصل
 اليها لم يرسل لان فرقة طلاق والمجنون لا طلاق له بخلاف الاول واذا
 كان زوج الامت عينا فاختار في ذلك الى المولى غدا بى يوسف وقال محمد في الامت
قوله ولها كالالمهران كان قد دخل بها لان خلوه اليه يوجب
 لها البعة **قوله** فان كان محبوا بفرق بينهما في الحال ولم يوجبه لانه لا
 نائية في انتظاره واذا دخل بها فلها كالالمهر وعليها البعة في قول ابي حنيفة
 وعندهما يجب نصف المهر ويجب البعة سواء كان المحبوب بالنساء او صبيا فانه
 فانه تخيير في الحال لعدم النائية في الانتظار ولا يقع طلاق من الصبي الا
 في هذه الحالة واذا اسلمت امراته بعد ما عطل وابى ان يسلم فنهى ابي حنيفة
 لا يفرق بينهما حتى يدرك **قوله** والخنثى يوجبه كالرجل العنق لان الزوجي
 موجود منه ومما كذب اخرجت انشياء وبقي ذكره وهو العنق سواء ولو

كان بعض الذكور مجبوراً وبقي ما يمكن به الجماع فتألت المرأة لا يتمكن من الجماع
وقال هو اتكن منه قال بعضهم القول قوله لأن ما يمكن به الاجماع قال
بعضهم القول قولها لأن الذكر اذا قطع فعنه ضعف **قوله** واذا اسلمت
المرأة وزوجها كما فرض عليه القاضي الاسلام فاذا اسلم نبي امراته وان
ابا الاسلام فرق القاضي بينهما وكان ذلك طلاقاً بائناً عند أبي حنيفة ومحمد
وهذا اذا كانا في دار الاسلام وقال أبو يوسف ليس بطلاق وهذا اذا كان
بالغا عاتقهما اذا كانا بمجنون فان القاضي يحضر اياه فيعمر عن علي الاب
الاسلام فان اسلم والا فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً بائناً عند أبي حنيفة
ومحمد وان كانت قد ماتت وله ابن عرض عليه كالأب فان اسلم والا فرق
بينهما وان كان الزوج صغيراً ينقل الاسلام عرض عليه القاضي الاسلام فان
اسلم والا فرق بينهما وأما الحربية اذا اسلمت في دار الحرب فانها لا تبين
حتى تحيض تلك حيض لان الاسلام منوط على الزوج الا ان العرض
غير ممكن فاسبب المطلق امراته طلاقاً رجبياً **قوله** وان اسلم الزوج
وتحت مجوسيه عرض عليها الاسلام فان اسلمت نبي امراته وان اب
فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً لان الفرقة جاءت من قبلها والمرأة
لبت باهل للطلاق بخلاف المسئلة قبلها فان الفرقة هناك من جهة
الرجل وهو من اهل الطلاق **قوله** فان كان دخل بها فلها المهر يعني
اذا فرق القاضي بينهما بائناً **قوله** وان لم يكن دخل بها فلها مهرها
لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول فصارت مانعة لنفسها كالطائفة
لابن زوجها قبل الدخول قال الخندي ابا الاسلام ورده احد الزوجين
اذا حصل من المرأة فهو نسخ اجماعاً وان كان من جهة فهو نسخ ايضاً عند أبي
يوسف في كلاهما وفي قول محمد كلاهما طلاق وفي قول أبي حنيفة الردة
نسخ فابا الزوج الاسلام طلاق **قوله** وان اسلمت المرأة في دار الحرب

ابو
حنيفة

لم

لم تنق الفرقة عليها حتى تحيض تلك حيض فاذا حاضت بأت من زوجها
وان لم تكن من ذوات الحيض مثله اشهر ولا فرق بين المدخول بها وغير
المدخول بها في ذلك في وقت وقوع الفرقة على تلك حيض لان هذا الحيض
لا يكون عدة فكذا لعدة عليها عند أبي حنيفة وعندهما يجب عليها تلك
حيض **قوله** لم ينق عليها الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض ثم اذا وقعت
الفرقة بمعنى تلك حيض فهي فرقة بطلاق عندنا فائدة انه لو اسلم الزوج
فما على نكاحها وقال أبو يوسف فرقة بغير طلاق وان كان هو اسلم فهي فرقة
بغير طلاق **قوله** واذا اسلم زوج الكفاية بها على نكاحها لانه ينعكس النكاح
بينهما ابتداءً فيبقى اولى **قوله** واذا خرج احد الزوجين اليها من
دار الحرب سلماً وقعت البيئونة بينهما وعندنا كالمعتق لا يقع **قوله**
وان سبي احدهما وقعت الفرقة لتبين الدارين **قوله** وان سبها لم يقع
البيئونة لانه لم يختلف بهما دين ولا دار **قوله** واذا خرجت المرأة اليها
مهاجرة جازان تزوج ولا عدة عليها عند أبي حنيفة وقالوا عليها البعدة
لان الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الاسلام ولا يبي حنيفة قوله تنافي
ولا تسكوا بصحاح الكوازي في المنع من تزوجها بسك بعضه **قوله** فان
كانت حايلاً لم تزوج حتى تنق حملها وعند أبي حنيفة يجوز النكاح ولا
يقربها الزوج حتى تنق حملها كزنا الحامل من الزنا لان ما الحزني لاهية
له فحل محل الزاني وجه الاول انها حاملة بولد ثابت النكاح فنع من النكاح
احتياطاً **قوله** واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت البيئونة
بينهما فرقة بغير طلاق عندنا وقال محمدان كان الردة من الزوج فهو طلاق
وان كانت منها فهي فرقة بغير طلاق هو يعتبر بالابا وابو يوسف سر
على اصله في الابا لان من اصله ان ابا الزوج ليس بطلاق فالردة له
وابو حنيفة فرق بينهما ووجه ان الردة ماثية للنكاح والطلاق

البيئونة

رافع فتعذرته الردة ان يجعل طلقا بخلاف الابا لانه ينفوت الاسك
 بالمعروف فيجب التترج بالاحسان ولهذا يتوقف الفرقة بالابا على
 النفا ولا يتوقف بالردة وسواء كان ارتداد أحد الزوجين قبل الدخول
 او بعده فانه يجب فسخ النكاح عندنا قال في الملتقط امرأة ارتدت
 لتتارق زوجها يقع الفرقة وتجبر على الاسلام وتزوجه وسبعين
 سوطا وليس لها ان تزوج الا بزوجهها الاول قال في المصنوع
 انعقد مهر يبر رضى او ابنت يعني انها تجبر على تجديد النكاح **قوله**
 فان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها المهر لانه قد استقر بالدخول
قوله وان لم يدخل بها فلها النصف لانها خرة حملت منه قبل الدخول
 فعبرت كالطلاق **قوله** وان كانت هي المرتدة قبل الدخول فلك
 مهرها لانها منعت بغيرها بالارتداد فعادت كالبايع اذا تلى البيع
 قبل القبض **قوله** وان كانت ارتدت بعد الدخول فلها جميع المهر
 لانه قد استقر بالدخول ولا نفقة لها لان الفرقة من قبلها **قوله**
 وان ارتد معها اسمائسا فلها على نكاحها قال زفر يبطل النكاح لان
 ردة احدهما اما منافية فغير دتها زيادة ولما اذا اسلم احدهما بعد
 الارتداد دون الاخر فان النكاح يبطل لاضرار الاخر على الردة وبني
 منافية مثل ابتداها ولو ان حريبا تزوج حربية ثم اسلم احدهما
 دار الحرب فالفرقة لا تقع بنفس الاسلام مالم تحضر المرأة ثلاث حبيبات
 ان كانت ممن تحضرون ذلك شهرا لم تكن تحيض فان اسلم الباقي منها
 في هذه المدة فلها على النكاح والا فتد وقعت الفرقة عند مجئ المدة
 لو ان المرأة ان كانت هي المسلمة فهي كالمهاجرة لا عدة عليها عند اي حبيفة
 بعد ذلك وعند ما عليها العدة وان كان المسلم هو الزوج فالعدة عليها
 اجماعا **قوله** ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا شرقة

لأنها

لأنها مجبوسة للتنازل وخدمة الزوج يستلها عز التنازل **قوله** وان كان
 احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد صغير
 صار ولده مسلما باسلامه لان فيه ذكرا منظر الولد والاسلام يعلم ولا
 يعلم عليه وانما يتصور ان تكون المرأة مسلمة والزوج كافرا في حال البقاء ان
 اسلمت هي ولم يسلم فلها زوجان حتى يفرق بينهما **قوله** فالولد على دينه
 يعني اذا كان الولد الصغير مع من اسلم او كان الولد في دار الاسلام والدي
 اسلم في دار الحرب اما اذا كان الذي اسلم في دار الاسلام فالولد في دار
 الحرب لا يكون مسلما باسلامه حتى انه يقع سبية ويكون مملوكا الذي سباه
قوله وان كان احد الابوين كفايا والاخر مجوسيا فالولد كفايا لان
 فيه نوع نظره **قوله** وان تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر
 وذلك في دينهم جائز شرعا لاقراء عليه وهذا قول اي حنيفة وقاب
 زفر النكاح فاسد من وجهين يعني بغير شهود وفي عدة من كافر الا انه
 لا يتنقض له قبل الاسلام والمصلحة الى الحكم وقال ابو يوسف في الوجه الاول
 كما قال ابو حنيفة وفي الثاني كما قال زفر لان حرمة نكاح المعتدة تجمع عليه حرمة
 النكاح بغير شهود بخلاف فيه وانما قال في عدة من كافر احتراز عن الذميمة
 اذا كانت معتدة من مسلم وان تزوج ذمي ذميمة في عدة ذمي فانه يجوز عند
 اي حنيفة فان اسما اقراء عليه وقال ابو يوسف ومحمد وزفر النكاح فاسد ولا
 يقربان عليه بالاسلام ولما نكاح المحارم فهو فاسد لا عند اي حنيفة لا يفترون
 عليهم الا ان يترافعوا اليها او يسلم احدها وقال ابو يوسف فرق بينهما سواء
 ترافعوا اليها ام لا وقال محمد ان ارتفع احد فافترقت والا فلا ولو تزوج
 الكافر اختين في عقد واحد وجمع بين الثمن من اربع نسوة فالنكاح باطل
 ولا يتر عليه بالاسلام عند اي حنيفة واي يوسف وزفر وقال محمد اذا اسلم
 اختا واحدا لا يتر عليه من المحسر اربعا فان كان جمع بين امرأة وبنتها فهو

سأن
يتمتع

لذلك في قولهم وقال محمد اذا دخل بها فزوت بينهما وان لم يدخل بواحدة منهما
 حرمت عليه الام ويسك البنت لان تزويج البنت تحرم الام وان لم يدخل
 ونكاح الام لا تحرم البنت ما لم يدخل بها واذا تزوج الحربي اربع نسوة
 ثم استرق فعند ابي حنيفة فابي يوسف يفرقه بینه وبينهن وعند
 محمد بخير في اثنتين وان تزوج ذمي بدمية علي ان لا صدق لها كالحربي
 والحرمية وقال ابو يوسف ومحمد كالمسلم والمسلمة قال صاحب المنطوية في
 قتالات ابي حنيفة رحمه الله والمهر في نكاح اهل الذمة لو نفيا لم يجب
 في الذمة **قوله** فان تزوج المجوسي امته وابنته ثم اسلما فرق بينهما
 وكذا اذا اسلم احدهما اولم يسلم وتواننا البنا احا اذا رفع احدهما ليرق
 بينهما عند ابي حنيفة وعندهما يفرق بينهما ثم فيما بينهما وفايدته في وجوب
 النفقة والاكسوة ونسب النسب والبعث عند التزويج فعند ابي حنيفة
 يجب ذلك خلافا لما **قوله** واذا كان لرجل امرأتان حوتان فعليه
 ان يعدل بينهما في المصنم بكرين كانت او ثعبين او احدهما بكرا والاخرى
 ثعبا او كانت احدهما حديشة والاخرى قديمة وسواكن سلطات او ثعالب
 او احدهما مسلمة والاخرى كتابية فانه ينبغي ان يعدل بينهما في المأكول
 والمشروب والملبس **قوله** وان كانت احدهما حرة والاخرى امه فلهجرة
 الثلثان من القسم وثلاثة الثلث والمكاتب والمدبرة وام الوكيد بمنزلة
 الامه لان الرق فيهن قاييم والمربعين والعجم في اعتبار القسم سواهن
 التسوية المستحقة انما هي في البيتونة لا في الجماعة لان مبناها على الشا
 ولان الجماعة حققة فاذا تركه لم يجبر عليه وعماد القسم الليل ولا يجمع
 المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا ما سران يدخل
 عليها بالنها راحة ويمودها في مرضها في ليلة غير ما فان نزل مرضها
 فله باس ان يقيم عندها حتى تشفي او تموت وان اراد ان يقيم ليلتين

في قوله
 وان كان لرجل
 امرأتان حوتان
 فعليه
 ان يعدل
 بينهما
 في المصنم
 بكرين
 كانت
 او ثعبين
 او احدهما
 بكرا
 والاخرى
 ثعبا
 او كانت
 احدهما
 حديشة
 والاخرى
 قديمة
 وسواكن
 سلطات
 او ثعالب
 او احدهما
 مسلمة
 والاخرى
 كتابية
 فانه
 ينبغي
 ان يعدل
 بينهما
 في المأكول
 والمشروب
 والملبس

ليلتين

ليلتين او ثلاثا ثلثا فله ذلك ويسوي في القسم بين المرافعة والبالغة
 والمجنونة والعاقلة والمرضية والعجيبة والمسلمة والكتابية وكذا المحبوب
 والمحصى والعين في القسم بين الناس اولا وجوب العدل في المرافعة دون
 الجماعة ويسوي في القسم بين احديته والتدبيرة وعذات افعوان كانت
 احديته بكرا فعملها بسبع ليال فان كانت ثيبا فثلث قلنا الروح القنصل
 كانت التدبيرة اقل لان الوصية في جانبها اكثر حيث ادخل عليها ثانيا فيظن
قوله ولا حق لهن في القسم في حال السفر يسافرا الزوج بمن سامهن
 والاويان يتزوج بينهما فيسافرن خرجت فرقتها فان سافرا باحدهما لم
 عاد من سفره فطلب الباقيات ان يقيم عندهن مثل سفره لم يكن لهن ذلك
 ولم يجب عليه بايام سفره في التي كانت معه ولكن يقبل العدل بينهما
 وقد قالوا ان الرجل اذا اشتهع من النفس يضرب لانه يستدرك الحق فيه بالحس
 لانه يموت بمضى الزمان ولو كان له امره واحدة فقط البتة ان يبيت معها
 ومو يشغل عنها بالصلاة والصوم ورفعته الى القاضي فانه يومرا يبيت
 معها وينظر لها وليس في ذلك حد ولا توقيف وفي الخجند كان ابو حنيفة اولا
 يقول لها يجعل يوما وليله وتلك ايام وليا لهما يتفرغ للعبادة لانه يقدر ان
 يتزوج عليها ثلثا اخر فيكون لها من القسم يوما وليله من الاربع وهذا حكم
 كعب بن بن سود واستقنه عمر رضي الله عنه فانه روي امرأة اتت الى عمر رضي الله
 عنه فقالت ان زوجي يعوم النهار ويقوم الليل فقال عمر نعم الزوج زوجك
 فاعادت عليه كلامها مرارا فقال لها ما احسن تناك على زوجك فقال كعب
 ابن سود انها تشكوه قال وكيف ذلك قال انها شكوا اذا صام بالنها وقام
 بالليل مع محبتها ولم يتفرغ فتجب عمر من ذلك وقال اتفن بينهما يا كعب
 خذ كعب لها ليلة ولزوجها بثلثة فاستحسن عمر وولا قعنا البصرة
 كذا ايزد الرهاية الا ان ابا حنيفة رجع عن هذا وقال ليس هذا بشي لانه

لو تزوج ارضا فطليته بالواجب يكون لكل واحدة ليلة من الاربع جعلت
هذا حقا لكل واحدة لكان لا يتفرغ لافعاله فله وقت يذوقها وقتا واما
جعل لها ليلة من الايام بقدر ما يحسن من ذلك وان كانت المرأة امة فعلى
قول ابي حنيفة الاول وهو قول الطحاوي يجعل لها ليلة من كل سبع ليال لان
له ان يتزوج ثلث حواير فيكون لها ليلة من سبع ليال **قوله** واذا
رضيت احد الزوجات بترك نفسها لغيرها جاز ولها ان ترجع بغيرها
لانهما استقطقتا لم يجب فله يستط ولا نه تبرع والامانة لا يجبر على
التبرع ولو ان واحدة منهن بذلت ما لا للزوج ليحملك طعاما من التسم الكثر او
بذل لها الزوج ما لا ليحملك يومها فصاحبها فذلك لا يجوز وبرء المالك
الى صاحبه لانه رشوة والرشوة حرام وليس للمرجل ان يعزل بما عن زوجته
الحرة الا باذنها فان كانت امة فلا دن الى مولاهما عندهما وقال ابو يوسف
الا لامة وان اراد ان يعزل عن امة كان له ذلك بغير رضاها وانه اعلم

كتاب الرضا

مولغة المهر وفي الشرع عبارة عن رضاع محصور للمطل من ثلث او مستط
او غيره فان حقق به لم يتعلق به تحريم بنه المشهور وان اقطر في اذنيه او في
اطيئه او في جانيه او امة لم يحرم قال رحمه الله قليل الرضا وكثيره اذا
حصل في مدة الرضا يتعلق به التحريم يعني بعد ان يعلم انه وصل الى الجوف
قال في البنا بيع التعليل مفسر بما يعلم انه وصل الى الجوف ومدة الرضا عند
ابي حنيفة ثلثون شهرا وقال ابو يوسف وخمسة شتات وقال زفر بنك ثلث سنين
وفي الحيرة مدة ثلث اوقات اذ في وسط واقعي فالادي حول ونصف
والوسط حولان ولا يقضي حولان ونصف حتى لو فتر عن الحولين لا يكون شطط
وان زاد على الحولين لا يكون تعديا وان كانت لامة فولدت قبله اجبارها
على الرضا الولد لان لبنها ومما فيها مملوك له وله ان يامر بها بغيره قبل

الحولين

الحولين اذ لم يعثره النظام فخلت الزوجة الحرة فانه لا يجبرها على الرضا فاق
رضيت به فليس له ان يامر بها بالقطام قبل الحولين لان لها حق القرية الي
تمام مدة الرضا الا ان غتا ربي ذلك **قوله** فاذا مضت مدة الرضا
لم يتعلق بالرضا التحريم قال عليه السلام لا رضا بعد الفصال واختلف
اصحابنا فمن فعله في مدة الرضا واستغنى عن الرضا في مدة علي قوله
كل واحد منهم فروي محمد عن ابي حنيفة ان كان من رضا في اثنان شهرين شهرا
قبل القطام او بعده فهو رضا يحرم وعليه الفتوى وروي الحسن عني في
حنيفة اذا فطر في السنين حتى استغنى بالطعام فان رضع بعد ذلك في
الستين لوانك ثلثين شهرا لم يكن رضاعا لانه لا رضا بعد القطام وان
فطمته فاكلا كان منعيا لا يستغنى به عن الرضا ثم ما دنا رضع فهو
رضا يحرم واما محمد فكان لا يعتمد بالقطام قبل الحولين **قوله** وتحرم
من الرضا ما يحرم من النسب الا ام اخيه من الرضا فانه يجوز له ان يتزوجها
ولا يجوز له ان يتزوج ام اخته من النسب لانها تكون امة او موطورة ابيه بخلاف
الرضا ولا يجوز ان يتزوج امرأة ابيه من الرضا ولو تزوج امرأة فطمته
قبل ان يدخل بها لم يحل له ان يتزوج امها من الرضا لان العقد على المرأة
يحرم امها من النسب فكذا من الرضا ولا يحل له تزوج بنت امه من الرضا
ان دخل بها لان تحريم الرضاية من النسب يتعلق بوطي الام فكذا الرضاية
من الرضا **قوله** ويجوز ان يتزوج اخت ابنه من الرضا ولا يجوز من
النسب لانه لما وطئها حرمت عليه ولا يرجع بهذا المعنى في الرضا **قوله**
وامرأة ابنه من الرضا لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ذلك من النسب وذكر
الاصحاب في النسب لا استطاعتا واعتبارا للنسب **قوله** ولبن النمل يتعلق
به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فتحم فقة الصبية على زوجها وعلى
ابائه وابنائها ويبيعها الزوج الذي نزل منه الدين ابا للمرضعة وانما يتعلق

التحريم بلبن الفعل اذا ولدت المرأة منه اما اذا لم تلد ونزل لعالمين فان التحريم
 يختص بها دون غيرها حتى لا تحرم هذه العبيبة علي ولد هذا الرجل من امرأة اخرى
قوله فتحرم هذه العبيبة علي زوجها وقع اتناقا او خرج مخرج القاب
 ولا فرق بين زوجها وغيره حتى لو زنا رجل بامراة فولدت منه وارضعت
 عبيبة لبنه تحرم عليه هذه العبيبة وعلي اصوله وذروعه وذو الرأى تحريم
 هذا فقال المرأة اذا ولدت من الزنا فنزل لعالمين من غير ولادة فارضعت
 به صبييا فان الرضاع يكون منها خاصة لامر الرأى وكل من لم يثبت منه
 النسب لا يثبت منه الرضاع وان وطئ امراة بشبهة فثبتت منه فارضعت
 صبييا فهو ابن الواهي من الرضاع وعلي هذا كل من يثبت نسبه من الواهي
 يثبت منه الرضاع ومن لا يثبت منه النسب لا يثبت منه الرضاع وعلي
 المرأة ان لا ترضع كل صبي من غير ضرورة فان ارضعت فليخف ظر وليكتب
 احتياطا حتى لا ينسا بطول الزمان ومن طلق زوجته ولها لبن منه وان
 عدتها وتزوجت باخر ثم ارضعت صبييا عند الثاني ان كان من قبل ان تحبل
 من الثاني فالرضاع يكون من الاول الي ان تلد عند اي حيسة فاذا ولدت
 فالتحريم للثاني دون الاول وقال ابو يوسف يعتبر بالغلبة فان كان سوا
 فهو منها وان علم ان هذا اللبن من الثاني كان منه والا فهو من الاول وقالت
 محمد هو منها جميعا الي ان تلد فاذا ولدت فالتحريم للثاني **قوله** ويجوز
 ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من
 النسب وذلك مثل الام من الاب اذا كان له اخ من امه جاز اخيه من ابيه
 ان يتزوجها لانه ليس بينهما ما موجب تحريما **قوله** وكل صبيبين اجتمعا
 علي ثدي واحد في مدة الرضاع لم يجز لاحدهما ان يتزوج بالآخر المرأة اجتمعا
 علي الارض طالت المدة او قصرت تقدم رضاع احدهما علي الاخر لانها
 واحدة فهاذا اخت وليس للمرأة اجتماعها معاير حالة واحدة وانما يريد اذا

كان رضاعا من ثدي واحد فعلي هذا المتزوج صغيرة فارضعتها امه حرم
 عليه لانها تعتبر اخوة ولو تزوج صغيرتين فجاءت امراة فارضعتا معا
 او واحدة بعد اخرى صارتا اختين وحرمتا عليه ولكل واحدة منها نصف المهر لان
 الفرقة حصلت قبل الدخول بغير فعلها فان كانت المرضعة تملك الغنم
 رجع عليها بما غرم من المهر وان لم تستعد له يرجع عليها بشئ وعندنا اني تضمن
 الوجهين فان كن ثلثا صبييا فارضعتهم واحدة بعد واحدة بآت للولم
 وكانت الثلثة امراة لانها لما رضعت الثانية صار جامعاً بين اختين فوثقت
 الفرقة بينهما وبينهما ثم لما رضعت الثالثة صارت اختاً لهما وهما اجنبيات
 والتحريم يتعلق بالجمع وان ارضعت الاولى ثم الثنتين معا من جيبا لانا
 الاولى لم يتعلق به تحريم فلما ارضعت الاخرتين صرن اخوات في حالة واحدة
 ففسد زكاهن وان كن اربع صبييا فارضعتهم واحدة بعد الاخرى من جيبا
 لانها لما ارضعت الثانية صارت اختاً لك ولي فباتت قلما ارضعت الرابعة
 صارت اختاً للثالثه فباتت جميعا **قوله** ولا يجوز ان يتزوج المرضعة
 احد من ولديا لتي ارضعتها لانا خوفا ولا ولد ولدها لانه ولد اخوها **قوله**
 ولا يتزوج العبي المرضع باخت الزوج لانها عمه من الرضاعة قال علي السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **قوله** واذا اختلط اللبن بالما واللبن
 للثالث يتعلق به التحريم وان غلب المالم يتعلق به التحريم وغلبة اللبن ان
 يوجد طعمه ولو نوره وترحه واما اذا كان الغالب هو المالم يتعلق به التحريم لانه
 لم يقع بعد التثدي كزيد ابيهم واذا اخط لا يشرب لبنا مشرب لبنا مخلوطا
 بالما والمغالب لم يحث وقيل الغلبة عند اي يوسف يمتد اللون والطعم
 وعند محمد اخر اجير من الاس **قوله** واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به
 التحريم وان كان اللبن غالباً عند اي حيسة وعندنا ان كان اللبن غالباً يتعلق
 به التحريم قال في الهداية قولها فيما اذا لم تسد النارجي لو طبخ لا يتعلق

به التحريم وان كان اللبن غالباً عند اي حنفية وعند ما ان كان اللبن غالباً تعلق به
التحريم قال في الهداية قولهما فيما اذا لم تحس النار حتى لو طبخ في قوتهم جميعاً
وفي المستعصي انما لم يثبت بالتحريم عنده اذ لم يشر به اما اذا غشاه حشوا
ينبغي ان يثبت وقبل اذا كان الطعام قليلاً بحيث يصير اللبن شروباً
فيه فشر به ثبت التحريم **قوله** واذا اختلط بالدوا واللبن من الغالب
تعلق به التحريم لان اللبن يبقى مقصوداً فيه اذ الدوا والتقوية على الاصول
قوله واذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب تعلق به التحريم وان غلب
لبن الشاة لم يعلق به التحريم كما في الما وعلي هذا اذا اختلط بالدوا **قوله**
واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بالكثرهما عند ابي يوسف وقال محمد
بهما وعن ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف واما اذا تساوى تعلق بهما جميعاً
اجماعاً لعدم الاول **قوله** فاذا حلب اللبن من المرأة بعد مرتزاقا وجب
به العصبى تعلق به التحريم لان اللبن بعد الموت على ما كان عليه قبله
لان فيه وما يخص وذلك لا يمنع التحريم ولان اللبن لا يلحق الموت لحاله بعده
كما له قبله ولان الميتة فقد فعلها وفعل المرضعة لا يعتبر به لانه لا يرضع
العصبى منها وهي بائنة وقاية التحريم بلبن الميتة لانه لو ارضعته صغيرة
بلبنها ولها زوج ثم ان الميتة تصير ام زوجة ويعبر بمهرها للميتة
فله ان يمدحها ويدهنها وهذا بخلاف والحي الميتة فانه لا يعلق به
حرمة المصاهرة بالاجاع والفرق ان المقصود من اللبن المتعدي والموت
لا يمنع والمقصود من الوجع اللذة المعتادة ولا يوجد في وجع الحي الميتة
قوله واذا نزل من الكبر لبن فارضعت به صبياً تعلق به التحريم لاطلاق
النفس وهو قوله تعالى واما تكلم التي ارضعتكم ولوان صبية لم تبلغ تسع
سنين نزل لها لبن فارضعت به صبياً لم يعلق به التحريم واما بتعلق به
التحريم اذا حصل من بنت تسع سنين فعند اعدا **قوله** واذا نزل للرجل

لبن

لبن فارضعت به صبياً لم يعلق به التحريم لانه ليس بلبن على الحقيقة لان اللبن
انما يتصور من يتصور منه الولادة واذا نزل للمختنق لبن ان علم انه امرأة
تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يعلق به التحريم وان اشكل ان قال
النساء لا يكون على غزارته الا المرأة تعلق به التحريم احتياطاً وان لم يلق
ذلك لم يعلق به تحريم واذا اجبت لبن امرأة واطعم العصبى تعلق به التحريم **قوله**
واذا ارضع صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما لان لبن الشاة لا حرمته له
بذلك لان الامرحة لا يثبت به ولا اخوة بينه وبين ولدها ولان لبن ابنها
له حكم الطعام **قوله** واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة
الصغيرة حرمتا على الزوج لان الكبيرة صارت امها فيكون بائناً بين
الام والبنات وذلك حرام **قوله** وان كان لم يدخل بالكبيرة فلا يبرئ
لها لانها صارت مانعة لنفسها قبل الدخول وللصغيرة نصف المهر لانه
لم يجعل منها فعل ويرجع به على الكبيرة ان كانت قد تعمدت به الفساد
بان علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الفساد وقال محمد يرجع عليها تعمدت
اولاً والعبيح الاول وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف والقول قولها انها
لم تتعمد الفساد مع يمينها وتفسير التعمد وهو ان ترضعها من غير حاجة
بان كانت شبعانة او لم تعلم بقيام النكاح او لم تعلم ان الارضاع مفسد
اما اذا فات شيء من هذا لم تكن متعمدة وان ارضعتها على ظن انها جائعة
ثم بان انها شبعانة لا تكون متعمدة ولو كان له امرأتان صغيرة ومجنونة
فارضعت المجنونة الصغيرة حرمتا عليه فان كان لم يدخل بالمجنونة فلها
نصف المهر وللصغيرة النصف ولا يرجع به على المجنونة لان فعلها لا يرضع
بالبجائية وكذا اذا اجأت الصغيرة الى الكبيرة العاقلة وهي بائنة فاخذت
ثديها ومجملته فيهما وارضعت منها من غير علمها بائنتا منه ولكل واحدة
منها نصف المهر ولا يرجع به على احد ولو ان رجلاً اخذ لبن الكبيرة فاوجرت

الصغيرة باستئناسه ولكل واحدة منهما نصف المهر فان تعد الرجل النساء غير
نصف الصداق لكل واحدة منها كذا في الواثقات **قوله** وان لم تنفذ فلا
شيء عليها وان علمت ان الصغيرة امرأته معها اذا فعدت ودفعت الجوع منها
المعدة كعليها لان الارضاع فرض عليها اذا خافت هلاكها وان علمت بالنكاح
ولم تعلم بالنسب لم تكن متعديته ولا يلزمها ضمان **قوله** ولا يقبل في
في الرضاع شهادة النساء منفردات من غير ان يكون معهن رجل لانها ما يطلع
عليه الرجال لان ذا الرحم المحرم ينظر الى مدي وهو مقبول الشهادة في ذلك
قوله وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين اذا كانا غدا ولا
فاذا شهدا بذلك فرق بينهما فان كان قبل الدخول فله مهرها وان كان بعده
فلهما الاقل من المسمى من مهر المثل وليس لها في البعد نفقة ولا سكنى قال
الكوفي وروي ان عقبة بن الحارث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فجاءت
سودا فقالت اني ارضعتكما قال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فأعرض ثم ذكرت لها عرض حتى قال في الثالثة او الرابعة فدعا اذا وروي
فادقها ففعلت بارسول الله انها سودا فتأب كيف وقد قيل اي قيل انها
اختك وانما امره ان يبي عليه ولم يعل على طريق التنزه الا بيري انه عرض
عنه اولاً وثانياً ولو وجب التفريق لما اعرض عنه ولا مرة بالتفريق في اول
سواله فلما لم يفعل ذلك علم انه اراد به التفريق ولان قوله فارقتها وقيل
بنا النكاح واسد اعلم **كتاب الطلاق** موزيد اللغة عيان
عن ازالة التقيد وهو ما خرد من الاطلاق بقول العرب اطلقت ابلي واسيرك
وظلقت امراتي وهما سوا وانما فرق بين اللغتين لاختلاف المعنيين فجاء
في المرأة طلقا ويزي غيرهما طلقا كما فرقوا بين حصان وحصان فقالوا
المرأة حصان وللزنا حصان وهما سوا في اللفظ مختلفين في المعنى وهو
في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع محل عقد النكاح ويقال عبارة عن استقام

الحق

الحق عن البضع ولهذا يجوز تعلينه بالشرط والطلاق عند لم لا يرزى الملك
وانما يحصل زوال الملك عقبيه اذا كان طلقا قبل الدخول او بيا
وان كان رجعياً وقف على انتقنا البعد اي لم يرزى الملك الا بعد انتقناها
قوله رجعه الله الطلاق على ذلك تداوجه يعني انه حسن واحسن وبديهي
وهذا اختيار وجاب الهداية وفي الكرخي موعلي ضرب بين طلق سنة وطلاق
بدعة اما تنعيم السنج على ذلك تداوجه فيجوز ان اراد طلاق سنة وطلاق
بدعة وطلاق فاخرها عنها وهو طلاق غير المدخول بفعا وطلاق الصغيره ولا
وتحتل ايضا انه اراد طلاق فترج وطلاق كناية وطلاق في معنى الفرج ليس
بفترج ولا كناية وهو ثلاث الساط بفتح بها الرجعي ولا يتبع بها الا واحدة
وهو قوله اعتري واستري وحكم وانت واحدة **قوله** فاحسن الطلاق
ان يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى
تستغنى عنها فان قيل قوله احسن ينبغي ان يكون في الطلاق ما هو حسن
وبعد احسن منه قيل هو كذا لان الطلاق كذا ثانياً ذلك انه اطار لا يجامعها
فيه حسن وهو طلاق السنة وهذا احسن منه **قوله** وطلاق السنة
ان يطلق الرجل المدخول بها ثلثة اطهار لموان يطلقها تطليقة
في طهر لا يجامع فيه ثم اذا احضت وطهرت طلقها اخرى ثم اذا احضت وطهرت
طلقها اخرى فقد وقع عليه تلك تطليقات ومضى من عدتها حصان
فاذا احضت اخرى انتقضت عدتها وان كانت من ذوات الاسهر طلقها
واحدة على ما ذكرنا ثم اذا مضى طهرها اخرى ثم اذا مضى طهرها
اخرى فقد وقع عليه تلك ومضى من عدتها شهران فاذا مضى شهر اخر انتقضت
عدتها وان كانت حاملا نكدا عنها يطلقها تلك السنة وبفضل
بين كل تطليقتين شهر وقيل محمد وزفر الحامل لا تطلق السنة الا مرة
قوله وطلاق البعد ان يطلقها تلك بكلمة واحدة او ثلثا في طهر

واحد فاذ فعل ذلك وقع الطلاق وبات منه وكان عاصبا لان الاصل في
 الطلاق الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلق به المصالح الدينية والدنيوية
 فالدين يندب حفظ النفس من الزنا وحفظ المرأة ايضا عنه ويكون فيه تكثير المجرى
 وتحقيق مباحاة سيد المرسلين واما الدنيوية فتقوم امر العيت لان المرأة
 تمل داخل البيت والرجل يعمل خارجة فينتظر امرها فاذا كان كذلك كان فيه
 معنى الخطر وانما يرجع الحاجة الى الخلق من حيالة النكاح وذلك حصل
 بتفريق الطلاق على الاظهار وانما كان عاصبا لان النبي صلى الله عليه وسلم
 لما انكر علي بن عمر رضي الله عنه الطلاق في الحيض قال ابن عمر اريت يا رسول
 الله لو طلقها نكاحا قال اذا عصيت ربك وبانت منك وقال عبارة ابن
 العصامت طلق بعض اباينا امرأته انما فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
 فقال باتت ثلاث في معصية وتسماية وسبعة وتسعون فيها لا يملك
 وكان عمر رضي الله عنه لا يوتي برجل طلق نكاحا الا اوجعه ضربا وكذا الاتباع
 الثنتين في الطهر الواحد بدعة وكذا الطلاق في حالة الحيض مكروه لما
 فيه من تطويل العدة على المرأة وكذا في الناس ايضا واختلفت الروايات
 في الواحدة البتة قال في الاصل انه اخطأ السنة لانه لا حاجة في اثبات
 صفة زانية في التحكم من موأببينة وفي الزوائد لا يكره الحاجة
 الى الخلق من اثباته **قوله** السنة في الطلاق من وجهين سنة في
 الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها
 وغير المدخول بها لان الطلاق في كل امانع منه خوفا من ان
 ان يبدوا له فيستدرك العقد عليها ثانيا وهذا المعنى موجود في غير
 المدخول بها ويقال ان السنة في العدد هو احسن الطلاق وهو ان يطلقها
 واحدة لا غير وسميت الواحدة عددا مجازا لانه اصل العدد فاذا كانت
 غير مدخولة فقد وجدت السنة في طلاقها من غير التفات الى امر اخر

وان

وان كانت مدخولة فلا بد من النظر الى الوقت فان كان يصلي للايتاع كان
 وان لم يصلي كان بدعي **قوله** يستوي المدخول وغيره حتى لو قال
 لها قبل الدخول انت طالق ثلاثا للسنة يقع واحدة ساعة نكحها فان تزوجها
 وقعت اخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة ساعة تزوجها مرة اخرى وقال
 ابو يوسف لا يقع اخرى حتى يمضي شهر من الاول كذا في الدخول **قوله** والسنة
 في الوقت يثبت في حق المدخول بها خاصة ويومان يطلقها في طهرها بما
 فيه او حامل قد استبان حملها لانه اذا اطلقها في حال الحيض طول عليها العدة
 فان طلقها في طهر قد جاسها فيه لو لم يزل ان تكون قد علمت من ذنب الجماع
 فيندم على طلقها وهذا لا يتصور الا في المدخول واما غير المدخول فلا
 يثبت فيها السنة في الوقت حتى انه لا يكره طلقها وهي حايض لانه لا
 عدة عليها **قوله** وفي المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض قال
 زفر لا يطلقها في حالة الحيض **قوله** وان كانت المرأة لا تحيض من
 صغر او كبر فاذا ان يطلقها للسنة طلقها واحدة متى شا لان المانع من
 طلاق الحايض تطويل العدة وخون الحمل وهذا معدوم في الایسة
 والصغيرة وقال زفر لا يطلقها حتى يمضي شهر بعد ما جاسها فاذا اراد ان
 يخلصها فطلاق السنة بالعدد طلقها واحدة متى شاء ثم يتركها حتى يمضي
 شهر ثم يطلقها اخرى ثم يتركها شهر ثم يطلقها اخرى **قوله** وبحوزان
 يطلقها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان يعني ان لا تحيض من صغر
 او كبر وقال زفر يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر والخلق في قولها اذا كانت صغيرة
 لا يبرأ منها الحيض والحبل اما اذا كانت يرحى منها ذلك فالافضل ان يفصل
 بين وطئها وطلاقها بشهر اجاعا **قوله** وطلاق الحامل بحرر عتبت
 الجماع لانه لا يودي الى اسياء العدة **قوله** ويطلقها للسنة ثلاثا
 بفصل بين كل تطبيقين بشهر واحد فاذ قال بخد وزفر لا يطلقها

للسنة الواحدة لان الاصل في الطلاق الخطر وقد ورد الشرع بالترق
 على فصول العدة وفي الاشهر والحيف في الشهر في حق الحمل ليس من فصولها
 وتوايقتها على الابينة والصغير **قوله** واذا اطلق الرجل امراته
 حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها الاستحباب قول بعض
 المشايخ والامع انه واجب عملا بحقيقة الامر وهو قوله عليه السلام لم يرضي
 الله عنه من ابتك فليرجعها وكان قد طلقها وفي طابع فان قيل الامر
 انما ثبت الوجوب على عمران يا امرأته بالمرأجة فكيف ثبت وجوب
 المراجعة يقول عمر قلنا لعل النايب لعمل المنوب عنه فعصار كان النبي
 صلى الله عليه وسلم هو الذي امره بالمراجعة فثبت الوجوب قال المجتهد
 والخلق في حالة الحيض مكروه في رواية الزيات وفي المشتاق لآباس
 به في حالة الحيض اذا راي منها ما يكره **قوله** فان ظهرت وحافظت
 ظهرت فان شاطفتها وان شامسها وهذا قولها وقال ابو حنيفة وزفر
 اذا راجعها بالقول بعد ما طلقها في الحيض جاز ان يطلعا في الطهر الذي
 يلي تلك الحيض وعلى هذا الخلاف اذا طلقها في طهر لا جاع فيه ثم راجعها
 في ذلك الطهر بالقول وان اراد ان يطلعا في السنة في ذلك الطهر فله
 ذلك عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ليس له ذلك وقول محمد مضطرب
 ذكرنا الطحاوي انه مع ابي حنيفة وذكرنا ابو الليث انه مع ابي يوسف وكذا
 اذا راجعها بالسر او بالقبلة او بالنظر الى الفرج وان راجعها بالجماع ليس
 له ذلك اجاعا **قوله** وينتفع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقل
 سوا كان حراً او عبداً طليعاً او مكراً هارلاً او جادا لقوله عليه السلام
 كل الطلاق نائم الا طلاق النسي والمجنون **قوله** ولا ينتفع طلاق الصبي
 والمجنون لانها ليس لها قول صحيح وكذا العتوه لا ينتفع طلاقها ايضا وهو من
 كان مختلط الكلام ببعض كلامه مثل كلام العتاك وبعضه مثل كلام

المجانين

المجانين وهذا اذا كان في حال العتد اما في حاله الافاقه فالصحيح انه واقع
 وكذا التام لا ينتفع طلاقه لانه عديم الاختيار وكذا المنعم عليه ومن شرب
 البنيخ ولو جرد على لسان التام طلاق لا عبوة به ولو استيقظ وقال
 اعزيت ذلك الطلاق او وقعته لا ينتفع لانه اعاد الضير الي غير معتبر **قوله**
 واذا تزوج العتد وقع طلاقه لان قوله صحيح اذا لم يؤثر في اسقاط
 مولاه ولا حق للمولى في هذا الشكاع **قوله** ولا ينتفع طلاق مولاه على
 امراته لقوله عليه السلام ان طلاق بيد من سلك الساق ولان الحبل حصل
 للعتد فكان رقعته اليه **قوله** والطلاق على ضربين صريح وكناية
 الصريح ما ظهر المراد به ظهوراً يبين امثال طالق انت حرمت ومنه سمي
 القصة صراحة لا ارتفاعه على سائر الابنية والكناية ما استتر المراد به
قوله فالصريح انت طالق ومطلقة وقد طلقتك فهذا ينتفع بالطلاق
 الرجعي لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره ولا ينتفع به
 الا واحدة وقال الشافعي ينتفع ما نوى **قوله** ولا ينتفع الى النية يعني
 الصريح للنية الاستعمال وكذا اذا نوى الا بانه لا يصح لانه نوى تجزئ
 ما علقت الشرع بانتقضا العدة فيرده عليه قصده وان نوى بالطلاق
 عن وثاق لم يصدق في انتقضا لانه خلقت الظاهر ويصدق بنهايته
 وبين انه تنائي لانه يحتله وان صرح به فقال انت طالق من وثاق
 لم يقع شيء في العتد وان نوى به الطلاق عن الحمل لم يصدق قفنا ولا
 دياناً وعن ابي حنيفة يد بين فيها بينه وبين الله تنائي ولو قال انت
 مطلقة بنسبتي الطاهر والتخفيف لا يكون طلاقاً الا بالنية ولو طلقها
 طلقة رجعية لم قال جعلها بائناً او نكاحاً صار كذلك عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف يصير بائناً ولا يصير نكاحاً وقال محمد وزفر لا يصير
 بائناً ولا نكاحاً وقال الشافعي طلقها او طلقني قاب محمد اراه واقعا

وكذا اذا قال لامته كوفي حرة او عتقي **قوله** وقوله انت الطالق
وانت طالق الطلاق وانت طالق طلقا فان لم يكن له نية فهي واحدة
رجعية وان نواشتين كانت واحدة رجعية ايضا وان نوى ثلثا
فهي ثلثا وكذا اذا قال انت طالق يقع به الطلاق ولا يحتاج فيه الى نية
ويكون رجعيا ويصح بنية الثلث فيبدل بالمصير تحتل العموم والكثرة
لانه اسم جنس ولا يصح بنية الثلثين فيبدل خلافا لفرعهم يقولون الثلثين
بعض الثلث فلما صححت بنية الثلث صححت بنية الثلث صححت بنية
بعضها ونحن نقول بنية الثلث انما صححت لكونها جنسا حتى لو كانت
المرأة امة تصح بنية الثلثين باعتبار الجنسية اما الثلثان فيلحقن بالحر
عدد واللفظ لا يحتمل العدد ولو قال انت طالق الطلاق وقال
اردت بقولي طلاق واحدة ويقول الطلاق احري صدق لان كل واحدة
منها واحدة للابتاع فكانه قال انت طالق وطالق فيقع رجعيا اذا
كان مدخولا بها **قوله** وان نوى اثنين لم يقع الا واحدة هذا اذا
كانت حرة اما اذا كانت امة يقع ثنتين وتحرم او يكون قد تقدم وقع
الحررة واحدة فيقع اثنتان اذا نواهما يعني مع الاولى ولو قال انت طالق
طلقا ولا نية له وقعت واحدة لان المصدر انما يفيد التاكيد لا غير
كقولك قت قتيما واكلت اكلنا والتاكيد لا يفيد الا ما انا فيه المؤكد
فان نوى ثلثا كان ثلثا في رواية الامل لان المصدر يفيد معنى الكثرة
وعزاي خفيفة ليقع الا واحدة ولو قال يا سطلمة بالشديد وقع عليها
الطلاق لانه وصفا بذك فان نوى ثلثا كان ثلثا ولو قال انت طالق
لا يقع الا بالنية الا في حال مذكورة الطلاق ولو قال يا طال بكسر اللام
وقع الطلاق فان لم ينو ولو قال انت طالق طالق او انت طالق انت
طالق وقال انيت الاول صدق ديانة وكذا اذا قال قد طلقتك فطلعتك

او قال انت طالق قد طلقتك او قال انت طالق فتقال له رجعا قلت قال
قد طلقها او قال قلت لي طالق في واحدة في النكاح ولو قال للدخول بها
انت طالق انت او انت طالق وانت قال ابو يوسف يقع واحدة وقال
محمد ثنتان **قوله** والضرب الثاني الكنايات لا يقع بها الطلاق الا
بالنية او بدلالة حال لا تحتل الطلاق وغيره فله بد من النية او الدلالة
قوله وبني على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ولا
يقع بها الا واحدة وبني قوله اعندي واستبري رجعا وانت واحدة اما
قوله اعندي فله انه تحتل الا اعتداد من النكاح ولا اعتداد بنهم اسم
فاحتاج الى النية وقوله استبري رجعا يحتمل ان يريد طلاقا وقوله
انت واحدة يحتمل ان يكون نكاحا لمصدر رجعا او اي تطلقه واحدة ويحتمل
انت واحدة في قولك ولا مستبريا عرب الواحدة عند عامة السامع
وهو الاصح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب وقال بعضهم ان
نفس الواحدة يقع نوي اولم ينو وان وقع لا يقع شي وان نوى وان
سكنها فعليه الكلام ولا يصح ان كل سؤالا انه لا يقع الا بالنية **قوله**
وبنية الكنايات اذا الطلاق كانت واحدة بآية الكنايات كلها بواين
الا انكالات التي ذكرناها وقال ابن ابي عمير كلها رجعي **قوله** وان نوى ثلثا
كانت ثلثا لان البيهقونية تنوع في غلظه وخفيفه فتارة تكون
البيهقونية واحدة وتارة تكون بالثلث فيقع ما نوى منها **قوله**
وان نوى اثنتين كانت واحدة ولا يصح نية اثنتين عندنا وقال
زفر بنع اثنتان لانا ان البيهقونية لا تتضمن العدد لا ترى انك لا تقول
انت باثنتين فليصح ان يقع بالنية لا يتضمن الكلام وليس كذلك اذا
اراد الثلث لانه لا تقع من حيث العدد ولكنها تقع بينونة وكذا اذا
قال لزوجته الامة انت باين سوا اثنتين وقعت لانهما البيهقونية في

عقبا كالثلاث في الحرة **قوله** وهذا مثل قولها انت باين وبسته وبثله
 وحملك على غارك فالحق باهلك وخليه وبرية الى اخوه لان عدة
 الانفاظ تختمل الطلاق وغيره فلابد من السنة فقوله انت باين تحتل البتة
 من النكاح وتحتل من الدين وقوله وبسته البتة موافق لمقتضى القمع من
 النكاح وعن المروءة واخبره بتلد بمنزلة بته **قوله** حرام يحتمل الطلاق
 واليمين وحملك على غارك تحتل لانك قد بنت مني انك لا تطيعيني والحق
 باهلك تحتل لاني طلقتك وتحتل الزيادة لاهلها وخليه تحتل من النكاح
 ومن اخبره ومن الشغل وبريه تحتل من النكاح ومن الدين **قوله** ووهبتك
 لاسلك سوا قبلوها ولم يغتلبوها تحتل وهبتك لهم لانك قد بنت مني
 وتحتل مئة الدين وعن ابي حنيفة اذا قال وهبتك لاسلك اوليك اوليك
 اولك رواج فهو طلاق اذا انوي لانها ترد بالطلاق على هولا وبملكها الانفاظ
 بعد الطلاق وان قال وهبتك لاسلك اوليك اوليك اوليك الاجبي
 لم يكن طلاق لانها لا ترد بالطلاق على هولا **قوله** وسرتك وفارتك
 فافانيتان عندنا لانها يستعملان في الطلاق وغيره يقال سرتك ابلي
 وفارتك صدقي فقوله سرتك تحتل بالطلاق وتحتل في حوائج وفارتك
 تحتل الطلاق وتحتل ببدني **قوله** وانت حرة يفيد التبرير وتحتل
 كونها حرة **قوله** وتعتني تحتل لانك مطلقة وتحتل ستر العورة
 ومثله واستتري **قوله** واغربي تحتل لانك قد بنت مني وتحتل
 لانك لا تطيعيني ومثله اغربي باليمين المهمة والزاري ومعناه غني
 وابيدي ومنه قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة والمزبور
 البعد والذهب **قوله** وابنتي لازواج تحتل لاني طلقتك وتحتل
 ابنا دها منه ومن الكتابات ايضا اخرجي واذهبتي وقومي وتزوجي وانطلقتي
 وانستقلي ولا نكاح بيني وبينك ولا سبيل لي عليك ولا نكاح لي عليك فان

اراد

اراد به الطلاق كان طلاقا والا فلا ولو قال انابري من نكاحك وقع الطلاق
 اذا انواه وان قال انابري من طلاقك لا يقع شي لان البراة من الشئ ترك له
 واعراض عنه والمعبر عن الطلاق لا يكون مطلقا والمعوض عن النكاح
 يكون مطلقا كذا في الواقات ولو قال خذي طلاقك ففانت قد اخرت طلاقك
 ولو قال طلقك اسه ولو قال لامتنع اعتقك اسه وقع الطلاق والعناق نوي
 اولم ينوي ولو قال جيعنا الدنيا طلاقا لم تنطق امراته ولا يصدق في العنقا
 انه لم ينوها ولو قال عبيدا هل الدنيا احمر قال ابو يوسف لا يعتق عبده
 وقال محمد يعتق ولو قال اولاد ادم كلهم احرار لا يعتق عبده اجماعا كذا في
 الواقات ولو قال لست لي بامراة او قال ما انت لي بامراة كان طلاقا
 عند ابي حنيفة وكذا ما انا بزوجه او سبيل هل لك فقال لا فانه ان نوي
 الطلاق كان طلاقا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون شي من
 ذلك نوي ولم ينوي لان نفي انزوجه كذب فلا يقع به شي لقوله لم انزوجه
 وقد تغتوا جميعا علي انه لو قال واسه ما انت لي بامراة اولست واسه لي بامراة
 انه لا يقع به شي وان نوي لان اليمين على النفي يتينا والماضي وهو كذب فيه
 فلا يقع شي ولانه لما ذكر النفي باليمين صا دقتا جارا لا ابتعا لان اليمين
 لا يوكدها الا الخبر والخبر لا يقع به الطلاق الا نفي انه لو قال كنت طلاقك
 اسلم يقع بذلك شي اذا لم يكن طلقها اسلم كذا في غيره ولو قال لا حاجة
 لي نيك سينوي الطلاق فليس بطلاق ولو قال املجي ونسخت النكاح بيني وبينك
 سينوي الطلاق كان طلاقا **قوله** فان لم يكن له نية لم يقع بهذه الانفاظ
 طلاق الا ان يكونا في حال مذاكرة الطلاق وهي ان تطالبه بالطلاق او
 تطالبه بطلاق غيره فقولها فيقع بها الطلاق في العنقا ولا يقع فيها
 بينه وبين امة تنالي الا ان ينويه اما اذا كان في مذاكرة الطلاق فانه
 يقع بكل لغة يدل على الفرقة كقوله انت حرام امرك بيديك واخبرني

واعندي واث خلقة وبرية وبابي لان هذا اللفظ لما خرجت حوا بالسر الحيا
الطلاق كان ذلك طلقا في الظاهر وانما لا يقع فيما بينه وبين الله تعالى لانه
ان يكون جوابا ويحتل ان يكون ابتداء يقع لا بالنية **قوله** وان لم يكن
في مذكورة الطلاق وكان في غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يعتمد
به السبب والتشبه مثل اعندي اختاري امرك بيدك لان هذه اللفاظ لا
تصلح للتشبيه بل تحتل الفرقة وحال الغضب حال فرقة فالظاهر من كلامه
الفرقة فما حمله ان الكنايات تلك هي اقسام كنايات ومدلولات وتوضيحات
فالكنائيات انت حرام وبابن وبته وبثله وخليه وبريه واستبرى وحكم
فان تكلم بهذه مذكورة الطلاق وقال لم ارد به الطلاق لم يصدق وان
تكلم بها في حالة الرضا ان نوى بها الطلاق وقع ولا فلا ويصدق ان
لم ينوي الطلاق وان تكلم بها في حالة الغضب صدق في حصة اللفاظ انه
يريد بها الطلاق ويحرم حرام وبابن وبته وخليه وبريه لان هذه
تصلح للتشبيه يحتل بابن من الدين وبثله من المروة وخليه من الخير
وبريه من الاسلام وحرام للاجتماع معك واحال حال التشبيه فالظاهر
انه اراد بها ولم يرد الطلاق والمدلولات اذ هي وقوي واستبرى وتشتي
والخرجي والحقي باهلك وجعلك على غارك ولا تخرج يميني ومينك والشاء
ذلك وان نوى بها الطلاق وقع بها باينا وان نوى ذلك ما فلتك وان لم
ينوي لا يكون طلاقا سواء كان في حالة الرضا او الغضب او مذكورة الطلاق
والتفريغات امرك بيدك اختاري ففي حالة الغضب لا يصدق في التفريغات
ولا في الكنايات الرجعية يعني لا يصدق في التفريغات اذا كانت محبة
له اخبرت نفسي وطلقت نفسي ثم في قولها اختوت نفسي يقع طلقة
باينة وفي قولها طلقت نفسي واحدة رجعية **قوله** فاذا وصف
الطلاق بغضب من الزيادة والسعة كان باينا يقع مجرد اللفظ فاذا وصفه

بزيادة

بزيادة افاد سمي ليس في لفظ **قوله** مثل ان يقول انت طالق باين او طالق
اشد الطلاق او اغشى الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق البعدة او كالجبل
او ملا البيت وكذا اخب الطلاق او اسوا الطلاق او انت طالق لبتة واذا
قال انت طالق اتبع الطلاق ونوى ذلك ما فلتك وان نوى واحدة فهي واحدة
رجعية عند ابي يوسف وقال محمد باينة وفي الهداية اذا قال انت طالق اشد
الطلاق او كالت او ملا البيت فهي واحدة باينة الا ان ينوي ذلك ما فتكون
لكن لا ذكر المصدر وفي شرحه اذا قال كالت ان نوى ذلك ما فلتك
وان نوى واحدة فهي واحدة باينة وان لم يكن له نية فواحدة باينة عندهما
وقال محمد في ذلك لانه عدد فبذلك التثنية في العدد كما اذا قال
كعدد الع قال محمد فان نوى واحدة باينة ادينه فيما بينه وبين الله
تعالى ولا ادينه في القضا وان قال واحدة كالت فهي واحدة باينة اجماعا
ولا يكون ذلك ما وان نوى لان الواحدة لا تحتل ذلك وان قال انت طالق
كعدد الاكث او مثل عدد ذلك فهي ذلك وان نوى عرا ذلك قال
الحجند اذا قال انت طالق مثل الجبل او مثل عظم الجبل او ملا الكوز
او ملا البيت او كالت او مثل ان كان باينا في ظاهر الرواية بالاجماع
ولا اصل عند ابي حنيفة متى شبه الطلاق بشي يقع باينا ياتي بشي
صغيرا كان او كبيرا سواء ذكر العظم او لا وعند ابي يوسف اذا ذكر العظم كان
باينا ولا لانه سواء كان المشبه به صغيرا او كبيرا وان لم يذكر العظم يكون
رجعيا وعند زفران كان المشبه به مؤصفا بالشدة او العظم كان باينا
ولا فهو رجعي ومحمد قيل مع ابي حنيفة وقيل مع ابي يوسف باينة اذا قال
انت طالق مثل عظم راس لبرة كالت باينا عند ابي حنيفة واذا قال
وقال زفران رجعي فان قال مثل راس لبرة او مثل حبة الخردل فهو باين
عند ابي حنيفة ورجعي عند ابي يوسف وزفران قال مثل الجبل كان باينا

او كعدد ذلك

عند أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف رجمي وإن قال مثل عظم الجبل كان بآية
اجتماعاً فإن نوى هذه الألفاظ كلها ثم كان ثلاثاً بالاجتماع وإن قال
انت طالق مثل عدد كذا أو اضاف إلى شيء لم يعد كذا إذا قال انت طالق
عند الشمس أو عدد القمر فهي واحدة بآية عند أبي حنيفة رجمي عند أبي
يوسف ولو قال كالنجم فواحدة عند محمد لأن معناها كالنجم ضياء إلا أن يكون
العدد فيكون ثلاثاً وإن قال انت طالق عدد القرباب فهي واحدة عند أبي يوسف
وذلك عند محمد وإن قال عدد الرمل فهي ثلاث اجاباً وإن قال انت طالق
لا قليل ولا كثير ينفع ثلاثاً ما اختلفت لأن القليل واحدة والكثير ثلاث فإذا
قال أولاً لا قليل فتعد الثلاث ثم لا يعمل **قوله** ولا كثير بعد ذلك
وإن قال لا كثير ولا قليل ينفع واحدة على هذا التماس كذا في التواقيع
وإن قال انت طالق سرراً تطلق ثلاثاً إذا كانت مدخولاً بها كذا في النهاية
وإن قال انت طالق عدد ما في هذا الخوض من السمك وليس فيه سمك ينفع
واحدة وإن قال انت طالق تطليقتك شديدة أو تونية أو عريضة أو طوبيلة
فهي واحدة بآية وعن أبي يوسف رجمية لأن هذا الوصف لا يليق بها فيطلق
وإن قال انت طالق من هنا إلى الشام أو إلى بلد كذا كان رجمياً عند أبي
وعند زفر تطليقتك بآية وإن قال طلعتك نبيلة أو جميلة أو عدله أو
ففي ظاهر الرواية ينفع للحاد سوا كان حالة الحيض أو طهر ولا يكون للسنة
وعن أبي يوسف تكون للسنة ويتبع في وقت السنة وإن قال انت طالق
للسنة أو لثلاثين أو لطلاق الدين أو لطلاق الإسلام أو لطلاق السنة أو حسن
الطلاق أو أعدل أو غيره أو لطلاق الحق أو على السنة فهذا كله للسنة
إن صادف وقت السنة ينفع ولا ينظر إلى وقت السنة بمعنى أنه ينفع إذا
كانت المرأة طاهرة من غير جماع أو حاملاً قد استبان حملها وإن قال
انت طالق عليّ أي بأخي أو بغيره ولا خيار له وإن قال انت طالق أي

سنة

سنة طلقت عند مصنف السنة عند أبي حنيفة ومحمد وقال زفر طلقت
في الحال كذا في النسيب ولو قال انت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق طلقت
واحدة وقوله ما لا يجوز عليك باطل وإن قال انت طالق عليّ أنه لا رجعة في عليك
يلتزم عليك الرجعة وقيل يقع واحدة بآية وإن نوى أنك تطلق
وإن قال انت طالق فتقبل له بعد ما سكنت كم فقال ثلاث فعند أبي حنيفة
وأي يوسف ينفع ثلاث ولو قال انت طالق كذا وأشار بالابهام والسبابة
أو توسط في ثلاث لأن الإشارة بالأصابع يفيد العلم بالعدد فإن نوى
المؤمنين لا يصدق في القضا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى فإن
قال انت طالق كذا وأشار بواحدة فهي واحدة وإن أشار بثنتين فهما
ثنتان والإشارة تقع بالمشورة وقيل إذا أشار بظهورها فبالمعصوم
يعني إذا جعل ظاهراً كنت إلى المرأة وبطون الأصابع إلى نفسه فالمعصوم في
الإشارة بعدد ما قبضته من أصابعه دون ما أرسلته ولو قالت له
طلقتي وطلقتني وطلقتني فقال قد طلقتك فهي ثلاث موبى ولم يوبى
لأنها أمرته بالثلاث وهذا يصح جواباً وإن قالت طلقتي وطلقتني
بغيره أو فتال طلقتك إن نوى واحدة فواحدة وإن نوى ثلاث فثلاث
فقال انت طالق أو فانت طالق فهو واحدة وإن قال قد طلقتك فهي ثلاث
كنا في التواقيع **قوله** وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يستبرأ
به عن الجملة وقع الطلاق مثل أن يقول انت طالق أو فتبتك طالق أو فتبتك
طالق أو روحك أو جسدك أو وجهك لأن كل واحد من هذا الأشياء يعبر به
عن الجملة ولهذا ينعقد النسيب بالاضافة إليها مثل أن يقول بعثك رغبة
فهي بآية أو حيدها أو فرجها فكذا في الطلاق وكذا إذا قال
نفسك طالق أو بدنك وكذا الدم في رواية إذا قال ذمك طالق فيه
روايتان الصحيحة منها يقع لأن الدم يعبر به عن الجملة يقال ذمب ذم

وإن قالت طلقتني ثلاثاً

هذا رواه إذا قال الراس منك طالق أو الوجه منك طالق أو ومنع يده على راسها
 أو وجهها وقال هذا العصف طالق لا يقع الطلاق لأنه لم يصفه اليها
 وكذا ابتداء مثل الطلاق **قوله** وكذا إذا أطلق جزءا منها مثل
 أن يقول نصفك طالق أو لك أو ربعك أو سدسك أو عشرك وإن
 قال أنت نصف طالق طلقت كما إذا قال نصفك طالق **قوله** وإن
 قال يدك طالق أو روعك طالق لا يقع الطلاق وكذا إذا قال ندياس
 طالق وقال زفر والشا مني يقع وكذا **العنان** واللائق والاذن قال
 والنخز على هذا الخلق فإن قيل اليد بمنزلة الراس يعبر بها عن الجميع
 قال عليهما السلام على اليد ما أخذت حتى تترد قبل إرادتها اليد صاهما
 وعندنا إذا قال الزوج أردت صاهما طلقت ولا يجوز أن يكون
 اليد هناك عبارة عن الكل مقرونا بالاحذ لان الاحذ باليد يكون ولا
 يكون كذا مقرونا بالطلاق ووجه قول زفر أنه جزء مستثنى به بقصد
 النكاح فيكون محل الطلاق هو يسهل إلى الكل كما في الجز الشايع بخلاف
 ما إذا صنف إليه النكاح فإنه لا يجوز إجماعا لأن النقص ممنوع إذا حرمت
 في سائر الأجزاء يغلب المحل في هذا الجزء وفي الطلاق الأمر على العكس
 ولنا أنه أضاف الطلاق إلى غير محله فيلغوا كما إذا أضافه إلى راسها
 أو ظهرها وهذا لأن محل الطلاق لا يكون فيه القيد لأن الطلاق يبنى على
 رفع القيد ولا قيد في اليد يبنى بطريق الامالة حتى لا يقع أضافته للنكاح
 إليه إجماعا وإنما ملكت بمكر النكاح تنصا لا أصالة ومعناه أنه لا يلحق إضافة
 النكاح إلى اليد والرجل بخلاف الجز الشايع لأنه محل النكاح عندنا حتى يقع
 إضافة إليه فكذلك يكون محل للطلاق وفي الفتاوى إذا أضاف النكاح
 إلى نصف المرأة فيه روايتان الصحيحة منها أنه لا يصح وإن قال دبرك
 طالق لا تطلق وكذا ذنب المملوكة لا تمتنع لأنه لا يعبر به عن جميع البدن

فأختلفوا

وأختلفوا في الظاهر والباطن ولا يظهر أنه لا يقع لأنه لا يعبر بهما عن جميع البدن
 وإن قال شمر طالق أو طفر ك أو ريقك أو دمك أو غيرك لم تطلق بالإجماع
 لأنه لا يجمع أضافته النكاح إليه **قوله** وإن أطلقها نصف تطبيقه
 أو ثلث تطبيقه كانت طلقة واحدة لأن الطلاق لا يتجزأ وعليه إذا
 قال أنت طالق طلقت وربعها أو طلقت نصفها طلقت اثنتين وإن قال
 طلقت ونصفها لم يقع إلا واحدة لأنه أضاف النصف إلى الموقوعة وقد
 وقعت جلستها فلو يقع ثانيا وهذا قول بعضهم واختار أنه يقع اثنتين
 وإن قال أنت طالق نصف طلقت ثلث طلقة سدس طلقة طلقت واحدة
 وإن أثبت الواو طلقت ثلاثة **قوله** لا لأن النقص غير المعطوف عليه ولو كان له
 أربع نسوة فقال بينكن تطبيقه طلقت كل واحدة تطبيقه كاملة وكذا
 إذا وقع بينهن اثنتين أدركت ما أربعا وقع على كل واحدة طلقة فإن
 نوى أن يكون كل طلقة بينهما جميعا وقع عليهن ثلاث لأنه شد على نفسه
 وإن قال بينكن خمس تطليقات طلقت كل واحدة اثنتين وكذا إلى الثمان
 وإن قال بينكن تسع تطليقات وقع على كل واحدة ثلاث وإن قال لأمارة
 أنت طالق ثلاث أضافت تطليقتين طلقت ثلاثا لأن نصف تطبيقه
 طلقة فإذا قال ثلاث أضافت كمن ثلاثا وإن قال فليته أضافت طلقة
 يقع اثنتان لأنها طلقة ونصف فينكحها وقيل يقع ثلاث لأن نصف
 كل تطليقة تنكحها وإن قال نصف طلقة وثلاث طلقة ورابع
 يقع ثلاث لأنه أضاف كل جز إلى طلقة نكرة والنكرة إذا أعيدت نكرة
 كما في الثاني هو غير الأول **قوله** وطلاق المكره والسكران واقع أما
 المكره فطلاقه واقع عندنا وقال الشافعي لا يقع وبخلاف فيما إذا
 أكره على لفظ الطلاق أما إذا أكره على الأثر أربى فاقتربه لا يقع إجماعا
 لأنه لم يقصد به إيقاع الطلاق بل قصد الأثر أو لا قراره محتمل

القصد في كاذب وقيلام السيف على رأسه يدل على انه كاذب وانها زل بالطلاق
 يقع طلاقه لقوله عليه السلام تلك جد من جد وهرطق جد النكاح والطلاق
 والعناق وقوله والسكران هو اذا سكر من الخمر والنبذ اما من البنيخ والدوا
 لا يقع كالمعنى عليه وفي شاعان هذا اذا لم يعلم انه يبيع اما اذا علم يقع وفي
 المحيط السكر من البنيخ حرام وطلاقه واقع وان ارتد السكران لا يثنى امراته
 منه لان الكفر من باب الاعتقاد فكيف يتحقق مع السكر وان امره على شرب
 الخمر وشربه عند الضرورة فسكو فطلق او علق قال في الكرخي يقع وفي
 البردوي لا يقع وهو الصحيح وفيه ايضا بيع الطلاق من السكران واقع سوا
 شرب الخمر طوعا او كرها او مضطرا **قوله** عشرة اشيا تمنع مع الاكراه
 النكاح والطلاق والعناق والرجعة والايك والني فيه والظهار والابوين
 والنذر والعنف عن البتة وانما السكران فجميع تصرفاته نافذة لانه زال
 عقله بما هو مصيبة فلا يعتبر زواله زجرا له ولا نه مكلف بدلاله انه يلزمه
 الحد بالقتل والقود بالقتل ولانه مخاطب بالشرايع قال في التتالي ولا يبرأ
 القتل وانتم سكارى واختار الكرخي والطحاوي ان طلاق السكران لا يقع
 لانه زائل العقل قلنا زال بسبب موته فمجهول باقيا زجره له وقد قالوا
 ان الطلاق يقع من الانسان ولم يعتقد مثل ان يريده ان يقول لامرأته
 استغني فسبق لسانه فقال انت طالق طلقت وكذا ايقنا في الصحيحين
 مشا من محمد انه اذا ان يقول لعبد استغني فقال انت حر يمتنع بخلاف
 الطلاق والصحيح انه يقع فيها **قوله** ويقع الطلاق اذا قال نويت به
 الطلاق يعني المكره والسكران لان الاكراه والسكر لا يؤثران في الطلاق
 فاذا اجبرانه كان قاصدا لذلك فقد اكراهه فوقه وهذا اختيار الكرخي
 والطحاوي ويحتمل ان الشيخ يرجح قولهما عنده فاذا انا في السكران واقتر
 عن نفسه انه نوي الطلاق صدق عند الكرخي والطحاوي ويقع الطلاق

حينئذ

حينئذ بالاجماع وقال جماعة من المجتهد ان صريح الطلاق من السكران من الخمر والنبذ
 يقع الطلاق من غير نية فعلى هذا القول تختم ان يكون **قوله** ويقع
 الطلاق اذا قال نويت به الطلاق وقع سحوا من الكاتب وفيه بعض الشك
 ويقع الطلاق بالكنايات اذا قال نويت به الطلاق وهو صواب لانا لانها
 هي التي تقتضي النية وفي بعض الشك ويقع بالكنايات فاذا كان هذا
 فالمراد به اذا كتب طلاق امرأته كما باستسبنا على لوم او حيا طار من او دور
 الاشجار او غدرتك ومو مستبين ان نوي الطلاق وقع وان لم ينو لا يقع وقيل
 المستبين كالضريح وانما اذا كان لا يستبين بان كتب في الهوى او على
 الماء او على الحديد او على محرمة صلا لا يقع نوي او لم ينو بالاجماع وانما اذا كتب
 على وجه الكتابة والرسالة والمخطوط مثل ان يكتب يا فلان اذا اتاك كذا
 هذا فانك طالق فانها تطلق بوصول الكتاب اليها ولا يصح ان لم ينو الطلاق
قوله ويقع طلاق الاخرس بالاشارة هذا على وجهين ان كانت الاشارة
 يعرف بها كلامه وقع وان كانت لا يعرف بها كلامه لا يقع لانا نيتنا
 بتنا مكاه وشكنا في زواله فلا يزول بالشك ثم طلاقه المفهوم بالاشارة
 اذا كان دون الثلث فهو رجمي **قوله** واذا اصاب الطلاق الى النكاح
 فوقع عقيب النكاح مثل ان يقول لا جنبية ان تزوجك فانت طالق او
 كل امرأة تزوجها بنو طالق فانه اذا تزوجها طلقت عندنا ثم اذا طلقت
 وجب لها نصف الصداق وان دخل بها وجب لها مهرها ولا يجب الحد
 ثم اذا تزوجها مرة اخرى لا تطلق لان لا تزوج التكرار وانما كل فانها
 تكرر لاسما ولا تكرر الافعال حتى لو تزوج امرأة اخرى طلقت قال
 الامام طهبر المديني انما يقع الطلاق في قوله ان تزوجك فانت طالق
 اذا كان وقت التعليق وهي غير مطلقة بالثلث اما اذا اطلتها لثلاثا
 ثم قال لها ان تزوجك فانت طالق ثم تزوجها بعد زوج اخر كره

تطلق قال في المنتقى رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق وكلما حلت حرم
فتزوجها فبانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج فبانت يجوز ان عني بقوله
كلما حلت حرم الطلاق فليس شيء وان لم يرد به طلاق فهو بين **قوله**
واذا اضاف الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأته ان حلت
الدار فانت طالق هذا با لاتفاق لان الكد قائم في الحال والظاهر يتناول
الى وقت الشرط ولانه اذا اعلقه بالشرط صار عند وجود الشرط كالتكلم
بالطلاق في ذلك الوقت فاذا وجد الشرط والمرأة في ملكه وقع الطلاق
كانه قال لها في ذلك الوقت انت طالق وان كانت خرجت من ملكه بعد
فقد القول شرعاً الشرط وبقي في غير ملكه لم تطلق واختلف ابي حنيفة
لما بينا انه يصير عند وجود الشرط كالتكلم بالطلاق ولو قال
لها وقد خرجت من ملكه انت طالق لم تطلق حاصلاً اذا قال لها ان حلت
الدار فانت طالق ثواباً وانقضت عدتها ودخلت الدار فحلت
اليمن لوجود الشرط ولم يقع عليها طلاق لان المعلق عند وجود الشرط
كالتكلم باجواب في ذلك الوقت من طريق الحكم فان قيل ليس اذا قال
الصحيح لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فخرجت فدخلت فانها تطلق
وان كان لو ابتداء لم يقع قلنا انما اعتبرنا الوقوع حكماً والمجنون يقع
طلاقه من طريق الحكم لا تري ان العنين اذا اجل نفقت المدة وقد
جزن فان التاضي يفرق بينهما ويكون ذلك طلاقاً في الصحيح ولو قال
المجنون لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهو صحيح لم
تطلق لما قلنا ولو قال ذلك الصحيح فدخلت وهو مجنون طلقت
ولا نضع اماناً في الطلاق قال لان يكون مالكا او يفتيه الى ملكه وان
قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم
تطلق لانه لم يقع الطلاق في نكاح ولا امانه الى النكاح **قوله**

والنكاح

والنكاح الشرط ان واذا اذاما وكل وكما وسقي وصني ما انما قال النكاح الشرط
ولم ينقل وحروف الشرط لان بعضها اسما وبعضها حرف فالاسماء كل وكما
واذا ولهذا يدخلها التنوين فيقال كل واذا والتنوين علامة الاسمية
وكذا امتي اسم للوقت البهيم والاسماء تتناول الحروف والاسماء كل وكما
منها لفظ فلهمذا قال والنكاح تشتمل الحروف والاسماء وانما به ابان لانها
حرف للشرط ليس فيها معنى الوقت وما وراءها ملحق بها فاذا اتصل للوقت
والشرط فيما دعي لها نادرة ولا حاري لها تارة وسقي اسم للوقت البهيم
ولزم في باب الجواز ان تكون قيام الوقت وكل لك حاط على سبيل
الافراد وبقي يتم الاسماء لانها تارة او صلت بها او جبت عموم الافعال
وانما جعلت هذه مشروطة لان الافعال تليها والشرط ان جعل شرطاً
للفعل ولهذا قالوا ان كلمة كل است بشرط على الحقيقة لان الذي يليها الاسم
دون الفعل لانها جعلت في معنى الشرط لان الافعال المذكورة بعد
تعود على الاسماء التي وقعت عليها كل فيكون ذلك الفعل معنى الشرط مثل
كل عبد اشترته فهو حر **قوله** وكل هذه الشروط ولا يتبع اليقين بدونه
قوله الا في كمالا فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع ذلك تطليقتين
لان كمالا يقتضي تعميم الافعال قال ابن تيمية كمالا نفعت جلودهم بدناهم
جلوداً غيرهما وكلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدها فيها فكورت النكاح فاردت
الخروج وذلك فعال **قوله** فان تزوجها بعد ذلك وتكرار الشرط
لم يقع شيء فان تزوجها بعد زوج اخر وتكرار لم يقع شيء عندنا وقال
زفر تطلق لان الكد قد انتفى والتطبيقات التي استأتمها في الشك
لم يكن في ملكه حاله اليمن ولا شيء منها ولا كانت معناه الى ملكه فلم يقع
شيء واعلم ان كمالا اذا دخلت على نفس التزوج بان قال كمالا تزوجت
امراً فهي طالق بحيث بكل امرأة وان كان بعد زوج لان انعقادها

باعتبار ما يملك عليها من الطلاق بالتزويج وذلك غير محصور باندا
 قال كلما تزوجك فانت طالق ثلاثا طلقت كلما تزوجها ابدالايتها تكرر الفعل
 وقد اضاف الطلاق الى تزويجها فتى وجدا شرط وقوع الطلاق ولا يشهد
 ذلك **قوله** كلما دخلت الدار وكلما كنت فله فان الطلاق يتكرر عليها
 ما دامت في ملكه في ذلك النكاح فاذا ارا دطلاقة ذلك الملك لم ينصرف
 التكرار الي غيره كذا في شرح **قوله** وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها
 صورته ان يقول لها ان دخلت الدار فانت طالق فطلقتها وانقضت
 عندها ثم تزوجها ودخلت الدار طلقت لان اليمين انقضت وهي في
 ملكه واخلفت في ملكه وهذا معنى قوله فان وجدا شرط في ملكه
 انخلت اليمين ووقع الطلاق وان كانت دخلت الدار بعد انقضاء عدها
 ثم تزوجها ودخلت الدار لم تطلق لان اليمين انخلت وهي في غير ملكه
 وهذا معنى قوله وان وجدني غير الملك انخلت اليمين ولم يقع شيء
 وكان شيخنا مرفق الدين رحمه الله يقول في معنى قوله وزاولي الملك
 بعد اليمين لا يبطلها زوال حل المحلية لا زوال الحل حتى لو طلقتها ثلثا
 بعد التعلق وتزوجها بعد زواج ودخلت لا يقع على لانه اذا وجد
 الشرط في ملك انخلت اليمين ووقع الطلاق لانه وجدا شرط والمحل
 قابل وان وجد في غير الملك انخلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء
 لانعدام المحلية وان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا
 فطلقتها ثلثين وتزوجها غيره ثم عادت اليه ودخلت الدار طلقت
 لانه ثلثا عندها وقال محمد تطلق ما بقي وهو قول زفر واصله ان الثاني
 يعدم ما دون الثلاث عندها فتعود اليه بالثلاث وعند محمد زفر
 لا يعدم فتعود بما بقي وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا
 ثم طلقتها فتزوجت غيره ثم رجعت اليه ودخلت الدار لم يقع شيء

كذا

كذا في الهداية وان قال انت طالق ان دخلت الدار ينبغي ان طلقت في الحال
 لان المتزوج ليت بشرط لانها تتناول الماضي فكانه قال انت طالق لانه
 دخلت الدار وكذا اذا قال ان دخلت الدار يقع في الحال ايضا لانه يشهد
 الماضي وحروف الشرط ما وقع على المستقبل ولو قال ان دخلت الدار فانت
 طالق طلقت في الحال في النكاح فان قال اردت انها طالق بالده خول دين
 فيها يمينه وبين الله تعالى لان معناه انت طالق دخلت الدار ولم تدخل
 وان قال انت طالق الساعة وان دخلت الدار كانت طالق الساعة
 واحدة وان دخلت الدار اخرى وان قال انت طالق لو دخلت الدار
 لم تطلق وهي بمنزلة قوله ان دخلت الدار لانه جعل طلاقها معلوقا
 بدخول الدار ولو وجدا ولم يوجد وكذا اذا قال انت طالق لو لا دخولك
 الدار لم تطلق ايضا وكذا انت طالق لا دخلت الدار لا يقع شيء حتى
 تدخل وان قال انت طالق دخلت الدار طلقت الساعة **قوله**
 وان وجدا شرط وهي في ملكه انخلت اليمين ووقع الطلاق لانه
 وجدا شرط والمحل قابل للجبر فيترك الجبر ولا يبقى اليمين **قوله**
 وان وجد في غير ملكه انخلت لوجود الشرط ولم يقع شيء لانعدام المحلية
 مثل ان يقول ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقتها قبل دخول
 الدار فدخلت بعد الطلاق وانقضت العدة ثم رجع العقد
 عليها ودخلت لا يقع شيء لاخلال اليمين **قوله** واذا اختلفا في
 وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه لان تقيم المرأة البيينة لان
 الاصل بقا النكاح وهي تدعي عليه زواله بالبحث في شرط يجوز ان
 يطلع عليه غيرها فله يقبل قولها الابينة **قوله** فان كان الشرط
 لا يعلم الا من جصتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان حضرت
 فانت طالق فتاقت حضرت طلقت لانها ايمنة في حق نفسها اذا لم

يعلم ذلك الامن جهتها قال في الدخوة انما يقبل قولها في الحيض اذا اخبر
 وشرط وقوع الطلاق باق اما اذا اخبر بعد فواته لا يقبل حتى لو قال
 حضيت وطهرت لا يقبل واذا قال ان حضيت حيضة فانت طالق فثبت
 حضيت يقبل قولها ما لم تر حيضة اخرى لان شرط الطلاق وجود الطهر
 فيقبل قولها ما بقي الطهر حتى لو قال حضيت وطهرت ثم لان انا جاني
 او طهرت منها اي من الثانية لا يقبل **قوله** وان قال ان حضيت فانت
 طالق وذلك انه فقالت حضيت طلقت ولم تطلق ذلك نه لانها ساهته في
 حق ضربتها وهي متهمه فك تقبل قولها في حق ضربتها وهذا اذا لم يبرها فانه
 يقع عليها خاصة اما اذا صدقها وقع عليها جميعا وهذا ايضا اذا لم
 يعلم وجود الحيض منها اما اذا علم طلقت ذلك نه ايضا وعلى هذا كل ما لا يعلم
 الامن جهتها مثل قوله ان كنت تحبيني او تبغضيني فانت طالق فانقول
 قولها فان المحبة والبغضة لا يعلم الامن جهتها وكذا اذا قال ان كنت
 تحبيني ان يعذبك الله بالنار وان كنت تبغضيني الجنة فانت طالق
 فقالت انا احب ان يعذبني الله بالنار او ابغض الجنة فانقول قولها
 وتوقع عليها الطلاق والجواب في هذا على المجلس لانه علق الطلاق
 بلفظها فوقف على المجلس كان قال لها ان قلت انا احب ان يعذبني
 الله بالنار او ابغض الجنة وان قال ان كنت تحبيني ان يعذبك الله
 بالنار فانت طالق وعبدك هر فقالت انا احب ذلك لو قال ان كنت
 تحبيني فانت طالق وفقه معك فقالت انا احبك طلقت ولم يعق
 العبد ولم تطاق صا جهتها وان قال اذا ولدت فانت طالق فثبت
 قد ولدت لا مطلق ما لم يصدقها او يشهد بولادتها رجلا او رجلا
 وامرأتان عند ابي حنيفة وعندنا يقع الطلاق اذا شهدت التابطة
 وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وان كملت فلك فانت

طالق

طالق فقالت دخلت او كملت لم تطلق ما لم يصدقها ان يشهد رجلا
 او رجلا وامرأتان بالاتفاق وان قال لامرأتها اذا حضيتا فانتا
 طالقتا فثبتا جميعا جهتها ان صدقها طلقتا جميعا وان كذبها
 لم يطلقتا وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلقت المكذبة ولم تطلق
 الصدقة لوجود كمال الشرط في المكذبة لان اليمين اذا علق بشئ
 لم يحث بوجود واحد منها وقد علق الطلاق بحيضها جميعا فاذا
 قالتا حضيتا فكل واحدة بمنزلة عن نفسها ساهدة على غيرها ومبينة
 على نفسها مكذبة في حق غيرها فاذا صدق احدهما وجد الشرطان
 في حق المكذبة وهو اخبارها عن نفسها ولم يوجد الشرط الاخر من جهة
 صا جهتها لانه كذبها وبني غير صدقته في حق غيرها فليحذر الم تطلق
قوله واذا قال لها ان حضيت فانت طالق فزات الدم لم تطلق
 حتى يستمر ثلاثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حيضا **قوله**
 فاذا تمت تلك الايام حكنا بوقوع الطلاق من حين حضيت فوايدته
 ان الطلاق يدعي ولو علق عتق عبده بذلك كان بالثلث حكم حكم الامر
 ولو خلعها في الثلث بطل الخلع لكونها مطلقة ولو كانت غير مدخول
 بها فتروجت حين رأت الدم صح التزوج **قوله** واذا قال لها
 اذا حضيت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضتها لان
 الحيضة بالها هي الكارل منها وكالها بانتهائها وذلك بالطهر شرطا
 كانت ايامها دون العشرة لم يحكم بطلانها بالانقطاع ما لم تغتسل
 او يمضي عليها وقت صلاة كامل يجوز ان يعاودها الدم في المدة فتكون
 حايضا وان كانت ايامها عشرة وقع عليها الطلاق بمضيها وان لم
 تغتسل **قوله** حتى تطهر من حيضتها فايده ان الطلاق في سني ولو
 علق عتق عبده بذلك كان في الثلث حكم حكم العبيد وان خالعها

صح الخلع تكونها زوجته وان كانت غير مدخول بها فترجعت حين
 رأت الدم لم يبع النكاح وان قال ان حفت نصف حيضه فانت
 طالق لو تطلق حتى تحيض وتطهر وكذا اذا قال ثلث حيضه او سدس
 حيضه واذا قال ان حفت نصف حيضه فانت طالق وان حفت
 نصفها الاخر فانت طالق لا يقع ما لم تحض وتطهر فاذا احاضت وطهرت
 وقع طلقتان وان قال لها انت طالق في حيضتك او مع حيضتك
 فين ما واثم الدم تطلق بشرط ان يستمر ذلك وان قال في
 حيضتك او مع حيضتك فام تحض وتطهر لا تطلق ولا تعتد بتلك
 الحيض من العدة ولو قال لها وبني ما يعبر اذا حفت فانت طالق
 او قال ومو مريض اذا مرضت فانت طالق فهذا علي حيف مستقبل ومن
 مستقبل فان قال غبت ما يحدث من هذا الحيض وما يريد من المرض
 فهو كما نوي لان الحيض ذوا جزا فيحدث حالا فحالا وكذا المرض واذا
 نوي جزا ناديا من ذلك صدق وكذا اصحاب الرعان اذا قال ان غبت
 فانت طالق فهي على هذا وكذا اذا قال للحبلى اذا حبلى فهي على حبلى
 مستقبل الا انه اذا انفك الحبلى الذي هو فيه لا يثبت لانه ليس له
 اجزا متعددة وانما هو بمعنى واحد وان قال انت طالق اذا صمت
 يوما طلعت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تقسم فيه بحلف
 ما اذا قال اذا صمت فانها تطلق اذا اصبح صايما لانه لم يقدر بعبارة
 وقد وجد الصوم بركنه وسرطه ومن قال لامرأته اذا ولدت غلاما
 فانت طالق واحدة واذا ولدت بجارية فانت طالق ثنتين فولدت
 غلاما وجارية ولا يدرى ايها او لا لزمه في العضا طلقة وفي التنزه
 ثنتان وان انقضت العدة لانه ان ولدت الغلام او لا وقعت
 الواحدة وتنقض عدها بوضع الجارية ثم لا يقع اخرى لانه قال

انقضا

انقضا العدة وان ولدت الجارية او لا وقعت طلقتان وانقضت
 عدها بوضع الغلام ثم لا يقع اخرى لانه قال انقضا العدة فاذا انقضا
 يقع واحدة وفيه حال ثنتين فلا يقع الثانية بالشك والاوليان
 ياخذ بالثنتين تنزهها واحتياطا والعدة منقضية بيقين وان قال
 اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا اذا بان
 لامرأته ولدت ولدا فانت حرة فهو كذلك لان الموجود مولود فيكون الولد
 حقيقة ويعتبر وكذلك الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس
 وامه ام ولد فيحقق الشرط وهو ولادة الولد **قوله** وطلاق الامة
 طلقتان حرا كان زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث حرا كان زوجها
 او عبدا ولا يصل في هذا ان الطلاق والعدة عندنا معتبران بالنسبة
 وقال الشافعي لطلاق بالرجال والعدة بالنساء وتفسيره حرة تحت
 عبد طلقها ثلاث عندنا وعند ثنتان واجمعوا ان عدها ثلاث حيف
 امة تحت حوطا ثنتان عندنا وعند ثلث واجمعوا ان عدها
 حيفتان واما اذا كانت الامة تحت عبد فطلقها ثنتان وعندنا
 حيفتان بالاجماع واجمعوا ان عدة المنكحة معتبرة بالرجال فاذا
 كان الرجل حرا يملك اربعا من الحارير والايما وان كان عبدا يملك ثنتين
 حرتين كانتا امرأتين **قوله** وان طلق امرأته قبل الدخول
 تلك ثا رتعن عليها لان **قوله** انت طالق تلك ثا كلمة واحدة لانه
 لا يقدر ان يتكلم بها الا على هذا الوجه لان قوله تلك ثا تفسير وصنفه
 وليس بائنا ايتا وكذا انت طالق باين لان العنة والموصوف كلام
 واحد وكذا انت طالق ثنتين **قوله** وان فرق الطلاق بانت
 بالاولي ولم يقع الثانية لانهما بانت بالاولي ولا عدة عليها صا ومثا
 الثانية وبني جنبية فلهذا لم يقع وسوا كور لفظ الطلاق بحرف عطف

او بغير حرف فانه يقع الاولي دون الثاني اذا لم يدخل على الكلام شرطا
وهذا مثل قوله انت طالق طالق او طالق و طالق او طالق فطالق او
انت طالق ثم طالق او انت طالق ثم طالق لان كل واحد من هذا اثناع
على حدة فيقع الاول في الحال **قوله** وان قال لها انت طالق واحدة
واحدة وقعت عليها واحدة لانها بانته بالاولي وان ماتت قبل قوله
واحدة لم يقع عليها شي لان فرق الوصف بالعدد فكان الواقع هو العدد
فاذا مات قبل ذكر العدد فان الحمل قبل الايقاع فيبطل وكذا اذا قال
انت طالق ثنتين او ثلاثا كذا في الهادي **قوله** وان قال لها انت
طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعدها واحدة
والاصل ان الملفوظ به اولا ان كان موقعا اولا وقعت واحدة وان كان
الملفوظ به موقعا اخر وقعت ثنتين فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق
واحدة قبل واحدة الملفوظ به اولا موقعا اولا فيقع الاولي وتعدا منها
الثانية وبما جنبية وكذا واحدة بعدها واحدة الملفوظ به اولا موقعا
اولا فيقع الاولي لا غير لانه وقع واحدة واخبر ان بعدها اخرى وقد
بانته **قوله** فان قال واحدة قبلها واحدة وقعت ثلثان
لان الملفوظ به اولا موقعا اخر فوقعتا معا لانه وقع الواحدة واخبر ان
قبلها واحدة او معها واحدة لان مع المقارنة فكانه قرن بينهما فوقعتا
وفي المدخول بها يقع ثنتان في الوجه كلها لتتام الجملة بعد وقوع
الاولي وان قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة وعشرين او واحدة
وثنتين طلقت ثلثا لان هذه الجملة لا يعتبر بها الا بعد انهي جملة
واحدة لقوله احد عشر طلقة وقال زفر تطلق واحدة لان العشرين
مسطرون على الواحدة فيصير كأنه قال انت طالق واحدة وثنتين
فانها تطلق واحدة كذا هذا وعلى هذا الخلاف اذا قال اثنتين وعشرين

او اثنتين وثلاثين وان قال انت طالق احدي عشرة او اثني عشرة طلقت
ثلثا اجماعا لانه كلام واحد غير معطوف واذا قال واحدة وعشرا طلقت
واحدة اجماعا لانه كان يمكن ان يتكلم بها على غير هذا الوجه وان قال
واحدة ونصفا وقع ثنتان في قوله لانها حمله واحدة لا يمكن ان يتكلم
على غير هذا الوجه وان قال نصفا وواحدة وقع ثنتان عند ابي يوسف
وعند محمد واحدة وهو الصحيح كذا في الكرخي **قوله** وان قال لها
ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار وقع عليها
واحدة عند ابي حنيفة يريد به ان قدم الشرط وعندها يقع ثنتان ولما
اذا اخر الشرط يقع ثنتان اجماعا ثم اذا قدم الشرط وكرر تلك طلقت
واحدة عنده وعندها يقع ثلثا وان اخر الشرط وكرر تلك طلقت
ثلثا اجماعا وان كانت مدخولة طلقت ثلثا في الوجهين ولذا اختلفوا
فيمن قال لغير المدخولة انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار فانها
تطلق واحدة في الحال ويبطل ما بعدها عند ابي حنيفة لان ثم للترجيح
فصار كأنه قال انت طالق وسكت ثم قال انت طالق ان دخلت
الدار بخلاف الاول لانها للجمع وقال ابراهيم ومحمد لا تطلق حتى تدخل
الدار فيقع ثنتان وان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت
الدار وقعت الاولي في الحال وسقط ما بعدها عند ابي حنيفة وعندها
لا يقع عليها شي حتى تدخل الدار فيقع عليها ثلاث وان قال انت طالق
طالق ان دخلت الدار وبقي غير مدخولة بها وقعت واحدة ولم يصح التعليق
لانه اجنبية وان كانت مدخولة وقعت واحدة وتعلقت الثانية بكونها
في البعد **قوله** واذا قال لها انت طالق في مكة طلقت في جميع البلاد
وكذا اذا قال بكعة وتطلق في الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون
مكان لانه وصف لها بالطلاق في مكة ومتى طلقت في كل البلاد

وكذا اذا قال بركة وتطلق في الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان
لانه وصفت لها بالطلاق في مكة ومثي طلقت فيها طلقت في كل مكان
قوله وكذا اذا قال انت طالق في الدار يعني انها تطلق فيها وفي غيرها
في الحال فان قيل اذا عرف عدم الاختصاص بركة عرف عدمه بالدار فافادة
ذكر الدار قلنا انما ذكر الدار لانه يمكن ان يقال انما لم يختص بركة لانها
اشرف الاماكن فاذا كانت مطلقة فيها فالاولى ان يكون مطلقة في سائر
الاماكن فوضع المسألة في الدار ليعلم ان عدم الاختصاص بالمكان
لا باعتبار شرف مكة واما اذا قال انت طالق في ذهابك الى مكة فهو
على الدخا ب لانه ادخل في علي فصل فصار شرطاً وان قال انت طالق
في الشمس ومي في الظل كانت طالقاً مكاناً لان الشمس ليست بفعل ويكون
معناه طالق في مكان الشمس والمطلقة في مكان طلقت في كل مكان وان
قال انت طالق في تلك الساعة ايام طلقت حين تكلم لانه جعل الايام ظرفاً
ولا يمكن ان يكون كلها ظرفاً لا يتناع فعلاً والظرف جزاؤها وقد وجد غيب
كلامه **قوله** وان قال لها انت طالق انا دخلت مكة لم تطلق حتى
تدخل مكة لانه علقه بشرط الدخول وموقع غير موجود فلم تطلق دون
وجوده **قوله** وان قال لها انت طالق غدا وقع عليها الطلاق بطلوع
النجم لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزائه فان
نوي به اخر النهار صدق ديانته لا قضا لانه نوي التخصيص في اليوم وهو
يحتمل دعه التخصيص في اليوم صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى كما اذا قال
لا اكل طعاماً ونوي طعاماً دون طعام وان قال انت طالق اليوم عدا
لوعند اليوم يرخد باول الوقتين الذي تنفوه به فيقع في الاول في اليوم
وفي الثاني في الغد لانه لما قال اليوم كان تنجيذاً والنجم لا يحتل الاضافة
واذا قال غدا كان اضافة والمضان لا يتنجى لما فيه من ابطال الاضافة

فلما

فلما اللفظ الثاني في اللفظين قال في النهاية اذا قال انت طالق اليوم
غدا طلقت اليوم مطلقة في الحال ولا تطلق اخرى في غدا لان بوقوعه
الطلقة اليوم تنصف بها اليوم وغدا وبعد غدا قال انت طالق
اول النهار واخره يقع واحد لا غير لما ذكرنا وان قال انت طالق غدا اليوم
لا يقع الا في غدا لانه انما وصفها بالطلاق غدا وبالطلاق الذي يقع
في الغد لا يكون موصوفة به اليوم فلما قوله اليوم وان قال انت طالق
اخر النهار واوله يقع ثنتان وان قال انت طالق اليوم وغدا بالواو وقال
في المبسوط تطلق في الحال واحدة ولا تطلق غيرها لان المصنف لم يشارك
وقد وصفها بالطلاق في الوقتين واذا قال غدا واليوم تطلق اليوم
واحدة وغدا اخرى وقال زفر لا تطلق الا واحدة **قوله** وان قال
انت طالق في غدا وقع عليها الطلاق بطلوع النجم ان قال نويت به اخر
النهار صدق عند اي حنيفة ديانته وقضا وعندها لا يصدق في القضا
ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لاي حنيفة انه جعل الغد ظرفاً لوقوع
الطلاق فيه وكونه ظرفاً لا يقتضي كونها مطلقة في جميع اجزائه لانا نظريه
لا تقتضي الاستيعاب الا ترى انما اذا قال صمت في شعبان لا يقتضي
ان يكون صامياً في جميعه بخلاف قوله غدا لانه يقتضي الاستيعاب حيث
وصفها بهذه الصفة معناه اني جميع الغد لا ترى انك اذا قلت صمت
شعبان اقتضي صوم جميعه ولما انه وصفها بالطلاق في جميع الغد فصلاً
بمنزله قوله غدا فاذا قال انت طالق امس وانما تزوجها اليوم لم تطلق
لانه لم تكن في ملكه امس بخلاف ما اذا قال لعبدك انت حرام امس فانما
استراه اليوم فانه يعتق لان كونه حرام استرقاقه اليوم فكانه قال
انت حرام لاصل وفي سبيلة المرأة كونها طالق امس لا تحرم نكاحها اليوم
وان تزوجها اول امس وقع الطلاق السامه لانه اضاف اني حال ملكه

وإن قال أنت طالق قبل إذا تزوجك لم يقع شيء لأنه لا يصح تقدم الطلاق على
 النكاح وإن قال لامرأته يوم تزوجك فانت طالق فتزوجها ليلا طلقت
 وإن قال لامرأته أنا منك طالق فليس بشيء وإن نوى طلاقا لأن الطلاق لا يورث
 القيد وهو فيها دونة لا يترى أنها هي الممنوعة من التزوج والخروج والزوج يطلق
 إلى ما شاء من التزوج بثلاث سواها ويستتم بما يهيه وإن قال أنا منك باني
 أو عليك حرام ينوي به الطلاق طلقت لأن الأبناء لا تالة الوصلة وهي مشتركة
 وكذا التبرع لا تالة الحمل وهو مشترك فصحت اضافتها اليها وإن قال
 أنت طالق ولا فليس بشيء إجماعا وإن قال أنت طالق فاحقة أولا فكذا
 أيضا عندنا وقال محمد تطلق فاحقة وحبيبة فالفرق لمحمد أنهما دخلت
 في الواحدة فحول كلمة أو بينهما وبين النفي فستقطعتا عن الواحدة وبقي
 قوله أنت طالق بخلاف قوله أنت طالق أولا لأنه أدخل الشك فيه أصل
 الإيتاع فلا يقع ومن دخل عليه الشك في طلاق زوجته فلا يدرى أطلتها
 أم لا لو يقع الطلاق ولا يجب عليه اجتنابها وكان على يمينه حتى يعلم أن
 الطلاق وقع بيمينها وإذا ضم إلى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق وقال أحمد
 طالق طلقت امرأته عندنا وقال محمد لا تطلق وإن ضم إليها من يوصف بالطلاق
 إلا أن الزوج لا يملك طلاقها كالأجنبية لا يقع الطلاق على زوجته وإن ضم
 إليها رجلا فقال أحمد طالق لم تطلق امرأته عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
 تطلق امرأته لأن الرجل لا يقع وقوع الطلاق عليه كالجمعة ولا يحنف
 أنه يوصف بالطلاق لأن البينونة يسمى طلاقا وهو يوصف بالبينونة وإن
 جمع بين امرأته ومينته لم تطلق زوجته إجماعا لأن المينته وصف بالطلاق
 قبل موتها وإن قال لامرأته هذه الكلمة طالق طلقت وكذا إذا قال لعبيد
 هذا المحاذر عتق **قوله** وإذا قال لامرأته اختاري ينوي به الطلاق
 أو قال لها طلقي نفسك فلها أن تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك وإن

نطاول

نطاول يوما أو أكثر ما لم تقرب منه أو تأخذ به عمل آخر وكذا إذا قام هو من المجلس
 فلا يبرئ يدها ما دامت في مجلسها وليس للزوج أن يبرئ يدها ذلك ولا
 يبرئها عن ما جعل اليها ولا يفسخ **قوله** فإن قامت منه أو أخذت
 في عمل آخر خرج الأمر من يدها يعني إذا قامت من مجلسها قبل أن يجاز
 نفسها لأنها إذا قامت صارت معرضة وكذا إذا استقلت بفعل آخر يعلم
 أنه قام لما كان قبله كما إذا دعيت لطعام لتأكله أو تأملت أو امتشطت
 أو غسلت أو اختنعت أو حاسنها زوجها أو خاطبت رجلا بالبيع أو الشراء
 فهذا كله يبطل خيارها وإن أكلت لقمة أو تميت أو شربت جرعة أو غشيت
 أو نامت قاعة أو لبست ثيابا من غير أن تقوم أو فعلت فعلا قليلا
 فهي على خيارها وكذا إذا قالت ادعوا لي شهرا أو الشهرين على اختياري أو
 ادعوا لي بأبي استشيريه أو كانت قايمة ففقدت فيه على خيارها وإن كانت
 قاعدة فالتكيت فهي على خيارها أو كانت قاعدة فاختطعت فممن أي
 يوسف رواه ثمان أحد فمما يبطل خيارها وبه قال زفر والناسية لا يبطل
 وإن كانت قاعدة فتأملت يبطل خيارها وكذا إذا كانت قايمة فركبت
 لأن هذا العرض وإن أجبرها وهي راكبة فإن سارت الثانية قبل أن يجاز
 يبطل خيارها لأن سير الدابة من فعلها لأنها تقدر على إيقافها وكذا إذا خيرها
 والدابة تسير فسارت قبل أن تختار يبطل خيارها وإن أوقفتها فهي على
 خيارها وإن خيرها وهي في السفينة فسارت لم يستطع خيارها لأن سيرها
 ليس من فعلها لأنها لا تقدر على إيقافها وحكمها حكم البيت فكل ما يبطل خيارها
 في البيت يبطله فيها وما لا فلا وإن كان الزوج معها على الدابة أو كانا في
 تحمل فهي على خيارها وإن ابتدأت في الشك بطل خيارها سوا كانت
 فرضا أو تطوعا وإن خيرها وهي في العدة فأتتها إن كانت فرصة أو
 ونزها فهي على خيارها وإن كانت تطوعا إن سلمت على ركنيتين فهي

علي خيارها وان زادت عليها بطل خيارها لان ما زاد على الركنين في التطوع
كال دخول في صلاة اخرى وان كانت في سنة الظهر الاولى لم يبطل خيارها
بانساقها الى الشفع الثاني وكذا شية الجمعة وعلي هذا الشفعة وان
سبحت او قرأت شيئا سبوا لم يبطل وان طالع بطل وليس لها ان تختار الا
مرة واحدة فان قال لها امرك بيدك كلما ائت فامر ما بيد ما يد ذكرك المجلس
وغره ولها ان تطلق في كل مجلس واحدة حتى تبين بطلان لان كلما يتقضي
التكرار الا انها لا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من اخذه فاذا استوفت
ذلك وتزوجها بعد زوج فلا خيار لها ثم لا بد من البينة في قوله اختاري
في المجلس غيره لانه كناية وكذا ايضا في قوله امرك بيدك فان قال لها امرك
بيدك اذا ثبت او اذا ما ثبت فلها في المجلس وغره ان تختار مرة واحدة
لا غير لان اذا ومتى ينفدان الوقت فكانه قال لها اختاري اي وقت
ثبت فان اختارت في المجلس زوجها خرج الامر من يد ما يد كمالا وغيره
قوله فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة باينة ولا
يجل له الا بئنا ك مستقبيل **قوله** ولا تكون لك ما وان نوى الزوج ذلك
وقال انت افعلي يكون ثلثا اذا نوى الزوج ذلك **قوله** ولا بد من ذكر
النفس في كل ما او كلامها حتى لو قال اختاري فقالت اخترت فهو باطل
وان قالت اخترت نفسي او ابي او امي او اهلي او الازواج فهذا كله دلالة
على الطلاق وان قالت اخترت نفسي لابل زوجي واخترت نفسي وزوجي
وقمع الطلاق وان قالت اخترت زوجي لابل نفسي واخترت زوجي نفسي
لا يقع شي وخرج الامر من يد ما وان قالت انا اختار نفسي فالتيا س ان
لا يقع شي لان هذا سجود وعد وفي الاستحسان يقع وان قال طلقني نفسك
فقالت انا اطلق نفسي لا يقع قياسا واستحسانا وان قال لها اختاري
فقالت اخترت نفسي او بنت نفسي او حرمت نفسي وطلعت نفسي

كان جوابا ويقع به الطلاق باينة وان قال لها طلقني نفسك فنقلت طلعت
نفسى او ابنت نفسي او حرمت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق رجعا
وان قالت اخترت نفسي لا يكون جوابا ولو قال اختاري نفسك ونويك لكان
فطلعت نفسها لك ما او واحدة في واحدة باينة ولا يكون للثا وان قال
لها طلقني نفسك لك ما او نويك لكان فطلعت نفسها لك ما ونويك لكان
طلعت نفسها واحدة في واحدة بالاتفاق وان قال لها طلقني نفسك واحدة
فطلعت نفسها لك ما لا يقع شي عندا في حصة وعند ما يقع واحدة وان
قال لها طلقني نفسك ولا بينة له او نوي واحدة فقالت طلعت نفسي في
واحدة رجعية لان المضمون اليها صريح الطلاق وان طلعت نفسها
لك ما وقد اراد الزوج ذلك وقمع عليها وان نوى اثنين لا يقع الا
اذا كانت امته لانه جنس حقا وان قال لها طلقني نفسك فقالت ابنت
نفسى طلعت وان قالت اخترت نفسي لم تطلق لان الابانة من لفظ الطلاق
الا تري انه لو قال لها ابنتك سنوي الطلاق اوقات ابنت نفسي فقال
الزوج قد اجزت ذلك بانه يخلو الاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق
الا تري انه اذا قال لامرأة اخترتك او اختاري سنوي الطلاق لم يقع ولو
قالت المرأة ابنت اخترت نفسي فقال الزوج اخترت لا يقع شي لانه
انما عرف طلاقا اذا حصل جوابا التحيز وقوله طلقني نفسك ليس بتحيز
فيلغو وعن ابي حنيفة انه لا يقع بقولها ابنت نفسي لانها انت بغير
ما فوض اليها لان الابانة تماير الطلاق وان قال لها طلقني نفسك فليس
له ان يرجع عنه فان قامت من مجلسها بطل لانه تمكن بخلاف ما اذا قال
طلقني نفسك لانه تركك فلا يقتصر على المجلس فيقبل الرجوع **قوله**
ما دامت في مجلسها فهذا اذا لم يكن الخيار موقتا اما اذا كان موقتا
كما اذا قال لها اختاري نفسك اليوم او هذا الشهر او سنة فلها

ان تختار لنفسها ما دام الوقت باقيا سواء عرضت عن المجلس او استغلت
 بعمل اخر ولم تعرض فهو سواء يكون لها الخيار في ذلك الوقت وان قال
 لها اختاري اليوم او امرك بيدك او لهذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم
 او الشهر لا غير وان قال يوما فهو من ساعة تكلم الى مثلها من الغد وان
 قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فيها الا ان تستكمل ثلاثين يوما والخيار
 ان كان موقتا يبطل بمعنى الوقت سواء علمت او لم تعلم بخلاف ما اذا كان
 غير موقت مثاله اذا قال امرك بيدك وهي تسمع فامرها ببيعها في
 مجلسها فان كانت غائبة لم يوقت فلها الخيار في مجلس علمها وان
 وقته بوقت قبلها العلم مع بقا شيء من الوقت فلها الخيار في بقية
 الوقت وان معنى الوقت قبل ان تعلم بمرغلت فلا خيار لها لانه خص
 التغريظ بزمان فبطل مصيه علمت او لم تعلم وان قال لها اختاري
 اختاري بالواو او بالالف او بالالف فتالت اخترت نفسي مرة او مرة
 او دفعة بدفعة او في واحدة او بواحدة او اختيارية يقع ذلك في قولهم
 جميعا وان قالت اخترت تطليقة او بتطليقة يقع واحدة بائنة
 ولا يحتاج الى بينة الزوج لولا انه التكرار عليها اذ الاختيار في حق الطلاق
 هو الذي يتكرر وان قالت اخترت اختارة فهي بذلك اجابا لانها المدة
قوله فان طلقت نفسها في قوله طلقت نفسك فهي واحدة رجعية لانه
 امرها بمصرح الطلاق ومصرح الطلاق اذا لم يكن بائنا كان رجعا
قوله فان طلقت نفسها ذلك بما وقد اراد الزوج ذلك وقنع عليه
 لان قوله طلقت مناه افعلي فعل الطلاق وهو اسم جنس فيقع على الاقل
 مع احتمال الكل فلهذا يعمل فيه سنة الثلاث ويصرف الى الثلاث
 عند عدمها ثم اذا طلقت نفسها ثلاثا وقال الزوج انما اردت واحدة
 لم يقع عليها شيء عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقع واحدة له

قوله وان قال لها طلقت نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها
 في المجلس وبعده لان كلمة متى عامة في الاوقات فعاركا اذا قال في اي
 وقت شئت ولها المشية مدة واحدة لان اذا ومتى لا يقتضي التكرار فاذا
 شئت وجد شرط الطلاق فطلقت فلم يسبق لها مشية حتى لو استوعبها
 شئت بعد ذلك لم يؤثر مشيتها ولو قال كلما شئت كان لها ذلك ابدا
 حتى يقع ثلاث لان كلما يقتضي التكرار فعلمنا شئت وقع عليها الطلاق
 فان عادت اليه بعد زوج سقطت مشيتها وليس لها ان تطلق نفسها
 تلك ثابته واحدة لانها توجب عموم الانفراد لا عموم الاجتماع فيه
 يملك الاجتماع جملة وجمعا وان قال لها طلقت نفسك ان شئت فذلك
 مقصور على المجلس لان لا يقتضي الوقت وكذا اذا اجبت او ريت
 او ارادت كلمة يقتصر على المجلس لانه غلقه بفعل من افعال القلب
 فهو مثل الخيار **قوله** وان قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها
 في المجلس وبعده ولان يرجع لان هذا توكيل واستعانة وليس
 بتبليغ فله يقتصر على المجلس بخلاف قوله للامه طلقت نفسك سواء
 قال لها ان شئت او لم يقل فانها يقتصر على المجلس لانها عاملة لنفسها
 فكان تبليغا لا توكيلا وان قال له طلقها ان شئت فله ان يطلقها
 في المجلس خاصة وليس للزوج ان يرجع وعند زفر هذا هو الاول
 سواء ولا يصلح في هذا ان كل ما كان تنويضا فانها يقتصر على المجلس
 ولا يملك الزوج النهي عنه وكل ما كان توكيلا لا يقتصر على المجلس
 ويملك الزوج الرجوع عنه والنهي عنه فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال
 لها طلقت نفسك سواء قال لها ان شئت او لا فلها ان تطلق نفسها في
 ذلك المجلس خاصة وليس له ان يعزها لانه تنويض وكذا اذا قال
 لرجل طلق امرأتي وقرنه بالمشية فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشية كان

توكل لا ولم يقتصر على المجلس ويكف الزول عنه وان قال لها طلق نفسك
 وصاحيتك فليها ان تطلق نفسها في المجلس لانه تنوي في حقها ولها
 ان تطلق صاحبها في المجلس وعمره لانه توكل في حق صاحبها وان قال
 لرجلين طلقا امراتي ان شيتا فليس لاحد مما التفرّد بالطلاق ما لم يجتمعا
 عليه وان قال طلقا امراتي ولم يتفرّد بالمشيئة كان توكلين وكان لاحدهما
 ان يطلقها وان قال طلق نفسك لك فطلقت نفسها واحدة وقعت
 لانهما ملكك اتباعك فملكك اتباع الواحدة ضرورة وان قال لها
 طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها لثلاث لم ينفع شي عند اي حنفية
 لانهما اتت بغير ما فوض اليها فكانت مستديرة وعند ما يقع واحدة
 لانها اتت بما ملكته وزاده فصارت لو طلقها الزوج البتة وان قال
 طلق نفسك واحدة امكلا الرجعة فيها فقات طلقت تنسي طلقه باينة
 وقعت واحدة رجعية لانها اتت بالاصل وزاده وصنع فيلغوا الوعد
 ويبقي الاصل وان قال طلق نفسك واحدة باينة فقات طلقت تنسي
 واحدة رجعية وقعت باينة اعتبار الامر الزوج وان قال طلق نفسك
 ثلاثا ان شيت فطلقت واحدة لم ينفع شي لان معناه ان شيت الثلاث
 وبقي ما شات الثلاث فلم يوجد الشرط فان قال لها طلق نفسك واحدة
 ان شيت فطلقت لك فكذا عند اي حنفية لا يقع لان مشيئة واحدة
 ليس مشيئة للواحدة **قوله** فان قال لها ان كنت تحبيني او تنفصيني
 فانت طالق فقات انا احبك او انفصك وقع الطلاق وان كان في
 قلبها خلاف مما اظهرت وان قال ان كنت تحبيني بقلبك فانت طالق
 فقات انا احبك وبقي كاذبة فطلقت عند ما وقار محمد لا تطلق لان
 المحنة اذا علقت بالقلب يراد به حقيقة الحب ولم يوجد بها تيقن
 على الاول **قوله** واذا طلق الرجل امراته في مرض موته طلقها

باينة

باينة فانت وبقي في العدة ورثت منه وكذا اذا طلقها بك ما وان مات
 بعد انتقضا عدتها فك الميراث لها ومعناه اذا طلقها بغير سوال منها
 ولا رضى اما اذا سالته ذلك فطلقها باينة او بك ما او طلقها او قال لها
 اختاري فاختارت نفسها فانت وبقي في العدة لم ترث لانها ارضيت بابطال
 حقها وانما ذكرنا باين لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها
 بسوالها او بغير سوالها لان الرجعي لا يزيل النكاح حتى لو طلقها في محبة
 طلقا رجعي ومات وبقي في العدة ورثت منه واستقلت عدتها الى عدة
 الوفاة قال المحمدي رحمه الله اذا اباها في مرض موته بغير رضاها ورث
 من الزوج وهو لا يرث منها وينبغي ان تكون المرأة وقت الطلاق في منزل
 الميراث اما اذا كانت وقت الطلاق في مملوكة او كتابية شرعت
 في العدة او اسلمت لا يرث لان القرار لم يوجد وان قالت له في مرضه
 طلقني للرجعة فطلقها بك ما ورثت لان الرجعي لا يزيل النكاح ولم يكن
 سواها راضية بطلان حقها وان طلقها بك ما وهو مريض ثم صح ثم مات
 بعد ذلك وبقي في العدة لم ترثه وقال زفر ترثه شر الميراث الذي ترثه
 المطلقة ان يكون مريضا لا يعيش منه غالبا وخاف منه الهلاك غالبا بان
 يكون صاحب فراش لا يجي ولا يذهب الى ان يموت وقيل هو ان يكون مريضا
 لا يقوم الا بسدة وهو في حال يجوز له العسكرة قاعا فاما اذا كان
 يذهب ويحي وهو لم يتركها لم يصب وان قدم ليقتل فصاحا او رجعا فطلق
 حينئذ ورثت وكذا اذا انكسرت السفينة وبقي على لوح او وقع في
 فم سبغ فطلق بك ما ومات من ذلك ورثت **قوله** واذا قال
 لامرأة انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق سواء سمع الاستثنا
 اول يسمعه اذا كان قد حرك به لسانه وهذا اختيار الكرخي وقال الهندو
 لا يسمع ما لم يسمع نفسه فان مات المرأة قبل ان يقول ان شاء الله لم يقع

الطلاق وان قدم الاستثنا فقال ان شاء الله انت طالق فهو استثنى
عندما وقال محمد ليس باستثنى وهو منقطع والطلاق واق في النقصا
وهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى ان كان اراد الاستثنا وهو منقطع واما
اذا قال ان شاء الله فانت طالق فهو استثنى اجماعا ولذا اذا قال ان شاء الله
فانت طالق بالاول فهو استثنى اجماعا كذا في شرحه وفي المجدي لا يصح الاستثنا
بذكر الاول بالاجماع وهو الاظهر وان قدم ذكر الطلاق فقال انت طالق وان
شاء الله لم يكن مستثنا وان قال لا ان شاء الله او ما شاء الله او اذا شاء الله
او بقتضا الله او بقدرته الله او بما احب الله او بما اراد الله فهو مثل ان شاء الله
وان قال انت طالق بمشيئة الله فهو استثنى وكذا اذا علق بمشيئة من لا
يظهر له مشيئة كان حكمه حكم الاستثنى كما اذا قال جبريل او املاكه او
ابن اوابليس وكذا اذا ضم مع مشيئة الله تعالى مشيئة غيره كما اذا قال
ان شاء الله وشا ريد وشا ريد لو تطلق وان قال انت طالق ان شاربند
وقع علي مشيئة ريد في المجلس فان شاربند ذلك المجلس طلقت وكذا اذا
كان غاييا وقف علي مجلس علمه ويقنع عليه فان شاربند المجلس وقع
وان شاء بطل وصورة مشيئة ان يقول شئت ما جعله الي فلان ولا
يشترط نية الطلاق ولا ذكره وان قال لا مراثة انت طالق ذلك ثا
ولذلك ثا ان شاء الله وقع عليها ثلاث عند ابي حنيفة وقال الاستثنى جائز
وعلي هذا الخلاف ان قال ذلك ثا وواحدة ان شاء الله لا يني حنيفة ان تعدد
الثنائي لغوا حكمه لان الزوج لا يملك اكثر من ثلاث واللفظ خمسة فيفضل
بين الاتباع والاستثنا كالسكوت ولما انه كلام واحد لان الواو والهمز
فكانه قال ستا ان شاء الله وان قال انت طالق واحدة وذلك ثا ان شاء
الله فالاستثنا جائز اجماعا لان كلام الثاني ليس بلفظ وان قال انت
طالق ذلك ثا الا واحدة طلقت اثنتين وان قال الا اثنتين طلقت

واحدة

واحدة فان قال ذلك ثا الا نصف واحدة طلقت ذلك ثا عند ما وقال محمد
اثنتين وان قال ذلك ثا الا ذلك ثا يقع ثلاث لانه لم يصح استثنى الكل
فاختلفوا في استثنى الكل فقال بعضهم يرجع لانه يبطل كل الكلام
وقال بعضهم هو استثنى فاصيد وليس يرجع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموضع
اذا استثنى جميع الموصي به يبطل الاستثنا والوصية صحيحة ولو كان رجوعا
لبطلت الوصية لان الرجوع فيها جائز وان قال انت طالق ذلك ثا الا واحدة
واحدة وقعت الثلاث عند ابي حنيفة ويبطل الاستثنا لان حكم اول
الكلام موقوف علي اخره فكانه قال الا ذلك ثا وقال ابو يوسف استثنى الاول
والثانية جائز ويبطل استثنى الثالث ويلزمه واحدة لان استثنى الاول
والثانية قد صحح لا تزي انه لو سككت عليه جاز فاذا ذكر الثالث وقد
استثنى ما لا يصح يبطل ويصح استثنى ما سواه وان قال انت طالق واحدة
واحدة وواحدة الا ذلك ثا يبطل الاستثنا اجماعا لانه استثنى الجملة
فلم يصح وكذا اذا قال انت طالق واحدة واحدة وواحدة وواحدة واحدة
واحدة لانه كل واحدة جملة علي حالها وقد استثنى ما فلا يصح وقد
قال ابو يوسف ومحمد اذا قال انت طالق اثنتين واثنتين الا اثنتين وقع
اثنتان وجعل الاستثنى من كل اثنتين واحدة وقال زفر بنع ذلك لان
الاثنتا يرجع الي ما يليه ولا يرجع الي غيره ومتى رجع الي ما يليه كان
استثنى الكل فلا يصح وعن محمد فبمن قال انت طالق اثنتين واثنتين
الا ذلك ثا قال هي ثلاث لانه لا يمكن ان يجعل الاستثنى من الجملتين لانه
يكون من كل واحدة طلقة ونصف وهذا يكون استثنى جميع الجملة
ولا يمكن ان يكون من احدي الجملتين لانه يوقعها وعن ابي يوسف انه اذا
قال واحدة واثنتين الا اثنتين قال هي ثلاث وموقوف محمد لانا ان
اردن الاستثنى الي كل واحد من الجملتين ابطلناهما وان اردنا نبطل

الى هذه وبعبارة الى هذه ابطلنا ما ايعنا لانه يتسم على قدر الثلث والثلثين
فلم يبق الا بطلان الاستثنا وان قال انت طالق ثلاث الا انك ثلث الا واحدة
وقمت واحدة لانه يجعل كل استثنا ما يليه فاذا استثنا الواحدة من الثلث
يبقى ثنتان تستثنيهما من الثلاث فبقي واحدة وان قال ثلاث الا ثلاثا
الا اثنتين الا واحدة فاستثنى الواحدة من ثنتين بقي واحدة تستثنيهما
من الثلاث بقي ثنتان تستثنيهما من الثلاث بقي واحدة وان قال انت
طالق ما بين واحدة الى ثلاث او من واحدة الى ثلاث طلقت ثنتين عند
ابي حنيفة فيدخل الابتداء والنهاية وقال زفر لا يدخلان وقال ابو حنيفة
ومحمد يدخلان جميعا وان قال انت طالق ما من واحدة الى اخرى او من واحدة
الى واحدة فهي واحدة اما على اصل ابي حنيفة فالابتداء يدخل والنهاية تستثني
فيبقى واحدة واما على قولها فيدخلان جميعا الا انه يحتمل ان يكون قوله
من واحدة الى واحدة يعني منها اليها فهي واحدة فلا يقع اكثر منها وقال
زفر لا يقع شيء لانه يستقط الا ابتداء والنهاية وانما سقط لم يقع شيء ومنهم
من قال يقع واحدة عند زفر ايضا وهو الصحيح لانه جعل الشيء الواحد حدا
محدودا وذلك لا يتصور فيلغوا اخر كلامه فيبقى قولها انت طالق
قال بشر عن ابي يوسف اذا قال من ثنتين الى ثنتين يقع ثنتان
وان قال من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فهي واحدة
عند ابي حنيفة وان قال واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب اولم
تكن له نية فهو واحدة وقال زفر يقع ثنتان فان نوى واحدة وثنتين
ففي ثلاث اجابا وان كانت غير مدخول بها تقع واحدة كل في قوله
واحدة وثنيتين وان نوى واحدة مع ثنتين يقع ثلاث لكل في
قد تاتي بمعنى مع قال الله تعالى فادخلني عبادي اي مع عبادي وان
نوى انظر يقع واحدة اجابا وان قال ثنتين في ثنتين ونوى الضرب

والحساب

والحساب اولم تكن له نية فهو واحدة وقال زفر يقع ثنتان فان نوى واحدة
وثنيتين فهي ثلاث اجابا وان كانت غير مدخول بها تقع واحدة كل في قوله
واحدة وثنيتين وان نوى واحدة مع ثنتين يقع ثلاث لان كلمة في قد تاتي
بمعنى مع قال الله تعالى فادخلني عبادي في ثنتين وعند زفر ثلاث لان
قصته ان يكون اربع الا انه لا يريد للطلاق على الثلاث **وله**
فاذا ملك الزوج امراته او شفعها فيها او ملكت المرأة زوجها او شفعها منه
وقعت الفرقة بينهما الا ان يشتركا الماذون او المذبر او المكاتب كل منهم
زوجته لا يفسد النكاح لان لهم حق ملك لملكها تاما ثم اذا ملكت المرأة
زوجها هل يملك عليها وقوع الطلاق عندهما لا وعند محمد نعم يعني اذا كانت
مدخولا بها لهما ان كان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا يقال مع الثاني
ومر ملكا الجبر وكذا اذا اشتراها ثم طلقها لا يقع شيء لما قلنا ولجوازنا الصفة
باقية اذا كانت مدخولا بها واسه اعلم

باب الرجعة

عمى الرجعة وهي عبارة عن ارتجاع الطلاق مطلقته على حكم النكاح الاول
وهي تنبئ في كل مطلقة بضرخ الطلاق بعد الدخول ما لم يستوف جله عدد
الطلاق عليها ولم يحصل في مقابلة طلاقها عوض ويغيبون بها وفي العدة
قال **وهو** اذا طلق الرجل امراته تطلقته رجعية او تطلقته فله
ان يراجعها في عدتها رجعت بذلك اولم ترضأ بما شرط بها وفيها في العدة
لانها اذا انقضت زال الملك وحقوقه فلا يقع الرجعة بعد ذلك وقوله
رجعت اولم ترضأ لانها باقية على الزوجية بدليل جواز النكاح عليها والاين
واللعان والتوارث ووقع الطلاق معتدة بالاجماع وللزوج امساك
زوجته رجعت اولم ترضأ وقد دل عليها ما دامت على ذلك قوله تعالى **يؤتى**
احق بردهن سواء بعلك وهذا يقتضي بقاء الزوجية بينهما وقوله

والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امراتي هذا صريح في الرجعة ولا
 خلاف فيه **قوله** راجعتك هذا في المحضرة **قوله** راجعت
 امراتي في المحضرة والغيبه فلو الرجعة على ضربين سني ويدعي فالسني
 ان يراجعها بالقول ويشهد على وجعها شاهدين ويعملها بذلك فان
 راجعها بالقول نحو ان يقول لفلان راجعتك او راجعت امراتي ولم يشهد
 على ذلك او اشهد ولو عملها بذلك فهو مخالف بالسنة والرجعة صحيحة
 وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها او يتبيلها بشهوة او ينظر الى فرجها
 بشهوة فانه يصير مراجعا عندنا الا انه يكره له ذلك ويستحب ان
 يراجعها بعد ذلك وبالشهاد وان نظرا في سائر اعضائها بشهوة لا يكون
 مراجعا **قوله** ينظر الى فرجها بشهوة يعني التمرج الداخلي ولا يتحقق
 ذلك الا عند اكناها وقال الكافي لا يسمع الرجعة الا بالقول مع القدرة
 عليه ولا مهر في الرجعة ولا عوض لان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض
 لا يجب على الانسان في مقابلة ماله وان راجعها بلفظ التزويج جاز
 عند محمد وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صار مراجعا لها هو المختار وان
 قال انت امراتي ونوي الرجعة قال ابن مقاتل هو رجعة ومن النكاح
 الرجعة ايضا رد ذلك او امسكتك او انت عذبي كما كنت اذا فوي بذلك
 الرجعة كذا في النهاية وهن كنيات الرجعة ولو جامعته وهو تارم
 او معها عليه او مجنون صار مراجعا **قوله** او يتبيلها بشهوة يعني
 على النكاح بالاجماع فان كان على الخدا والذوق او الجبهة او الراس اختلفوا
 فيه وظاهرا ما اطلق في العورات القبلية في اي موضع كانت يوجب حرمة
 القضاة عند بعض المشايخ هو الصحيح كذا في الدجوة **قوله** او يمسها
 بشهوة وكذا اذا المسته هي ايضا بشهوة كانت رجعة عند اي حنفية ومحمد
 وقال ابو يوسف اذا المسته فتركها وهو يتدبر على منعها فهو رجعة وان

منعها

منعها ولم يتركها لم يكن رجعة وفيه ايتنا بيع اذا المسته وهو كاره او ناييم
 او زليل العقل واقر الزوج بانها فعلت بشهوة كانت رجعة عندنا
 وقال ابو يوسف لا يكون رجعة الا اذا تركها وهو يكره منعها واما اذا كان
 السر والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع قال محمد ولو صدقتها
 الورثة بعد موتها انها المسته بشهوة كان ذلك رجعة وان شهد الشهود
 انها قبلت بشهوة لم يقبل الشهاد لان الشهوة معنى في القلب لا في
 وقال بعضهم تقبل لان يد نظر للشهود نشاط في الوجه وان شهدوا على الجماع
 جاز اجماعا لانه يشاهد ذلك يحتاج فيه الى شرط الشهود وان نظرت بي اي
 فرجها بشهوة فعند اي حنفية يكون رجعة وعند اي يوسف لا يكون رجعة
 وان نظرا في غيرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا لانه لا يجري تحريم الفرج
 ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط مثل ان يقول اذا جامعته فترجعتك
 واذا دخلت الدار واذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماعا **قوله**
 ويستحب له ان يشهد على الرجعة شاهدين يقول لهما الشهادتي قد
 راجعت امراتي فله نه او ما تودي عن هذا المعنى قال انه تعالى واشهدوا
 ذوي عدل منكم ولا نه لا يوس ان تنقضي العدة ذلك تصدق على الرجعة
قوله وان لم يشهدت الرجعة وقال مالك لا يسمع للابنة والامر
 للموجب وكذا الطلاق النص عن قيد الاسهاد وهو قوله تعالى فامسكوهن
 بمعروف وقوله تعالى فانه جناح عليكما ان يراجعها **قوله** الطلاق
 مرتان فامسك بمعروف وقوله تعالى ويعملن حتى يوردن وقوله
 عليه السلام لعمر بن الخطاب عن مرثد بن الربيع عن ابي هريرة عن النبي
 من هذا ولان استدامة النكاح والشهادة لبت بشرط فيه في حالة
 البقاء كانه النبي في الايك الا انه يستحب الاسهاد في لا يحري التناثر
 فيها والاية محمولة على الاستحباب لا الترتي انه قرنها بالمناقرة اي قرنها

بالمعارضة قوله فاسكوهن معروف او فارقهن والاشهاد مستحب في
المعارضة وكذا في الرجعة **قوله** واذا انتقضت البعد فقال قد كنت
راجعتها في البعد فصعدته فهي رجعة وان كذبته فالقول قولها لانه
اجبر عن ما لا يمكن انشاء في الحال فكان منها الا ان التصديق يرفع الهمة
وهذا اذا ادعى بعد انتقضا البعد **قوله** ولا يمين عليها عند ابي حنيفة
وهذه من المسائل الثمان التي لا يستعمل فيها وقد بينا ما في النكاح
وتستعمل المرأة على انتقضا البعد بالاجماع **قوله** واذا قال الزوج
قد راجعتك فقالت بحسبه لم قد انتقضت عدي لم تنفع الرجعة عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف القول قول الزوج وينفع الرجعة والحلاف
فيما اذا قالت له على انفور متصل بكلامه اما اذا سكنت ساعة ثم
قالت له ذلك صحت الرجعة بالاجماع ويستعمل في هذه المسئلة عند ابي
حنيفة لانها سكوتها تبذل الامتناع من الارواح والكون في منزل الزوج
وهذا مما يمنع بدله فلم يذبح منها ولا يقال اذا نكحت صحت الرجعة لا
والرجعة لا تنفع بدلهما فتقول اما ثبت بنكولها البعد والزواج يمكن
الرجعة من طريق الحكم لبعد البعد لا بقولها ولو بدات المرأة بالنكاح
فقالت انتقضت عدي فقال الزوج بحسبها ما موصولا بكلامها راجعتك
لم يصح الرجعة كذا في المحندي **قوله** واذا قال زوج الامة بعد
انتقضا عدتها قد كنت راجعتها فصعدته المولى وكذبته الامة فالقول
قولها وهذا عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد القول قول
المولى لان بعضهما مملوكا له فقد اقربهما موطا الصفة للزوج فشاء
الاقرار عليها بالنكاح ولما ان حكم الرجعة ينسب على البعد والقول في
البعد قولها فيما ينسب عليها ولان المولى لا مدخل له في ذلك لان الرجعة
على الزوج والبعد من الامة الا ترى ان المولى لو قال للزوج انت قد

راجعتها

راجعتها فانكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه ولو كذبه المولى وصعدته
الامة فعند هذا القول قول المولى ولنا عندنا في الصحيح لانها تنقض
البعد في الحال وقد ظهر ملك المستند للمولى فلا يقبل قولها في الباطل فالحال
الاول لان المولى في التصديق في الرجعة مقربا من البعد ولا يظهر ملكه
مع البعد وان قالت قد انتقضت عدي وقال الزوج والمولى لم تنقض
فالقول قولها لانها اشينة في ذلك **قوله** واذا انتقطع الدم من
الحیضة الثالثة لعشرة ايام انتقضت البعد وان لم تنقض لان الحيض
لا يزيد على العشرة فيجوز الانتطاع خرجت من الحيض فانقضت البعد
وانتقطعت الرجعة **قوله** وان انتقطع لاقبل من عشرة ايام لم ينقطع
الرجعة حتى تنقسل او يمين عليها وقت صفة كاملة لان فيما دون العشرة
يحتمل عود الدم فلا بد من الفصل او مضي وقت الصلة وهذا اذا كانت
مسلمة اما اذا كانت كنيانية فان عدتها تنقضي بنفس الانتطاع
انتقطعت رجعتها سواء كان الانتطاع اكثر من الحيض ولا قل له لانه لا يترق
في حقها اعادة زانية لان فرض الفصل لا يلزمها **قوله** او مضي عليها
وقت صفة وهذا اذا انتقطع اول الوقت فان انتقطع اخره يقتضي اذني
وقت فقد رخصه على الاعتساف والتحريم **قوله** او يتيمم وتصل
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا اتممت انتقطعت الرجعة
وان لم تصل يميني اذا كانت مسافرة فتيمم لها ان التيمم لا يرفع
الحديث الا ترى انها لورات المابطل تيممها وصار كان لم يكن فلم ينقطع
وليس كذلك اذا صلت لانه تعلق بالتيمم حكم لا يلحقه الفسخ الا ترى
انها لورات المالم تبطل عند الصلة فعصار كالفصل ولما اذا اتممت
استباح به ما سبجه بالفصل فصار كالمواغسلت شرقي لم ينقطع
الرجعة بنفس الشروع في الصلة عندلها وقيل بعد الفراغ وصح

في الفتاوى انها تنقطع بالشروع **قوله** وان اغتسلت ونيت سباً
من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضواً كاملاً فما فوقه لا ينقطع الرجعة
وان كان اقل من عضو انتظمت وكذلك قدرا صبيحاً او اصبعين والفتاوى
في العضو الكامل ان لا يبقى الرجعة لانها قد اغتسلت التزويج بها ولا اكثر
حكم الكل الا ان يزدل الاستحسان يبقى الرجعة لان الحديث باق بيننا
فكانها لم تنقطع وان بقي اقل من عضو انتظمت الرجعة لان ما دون
العضو يتسارع اليه الجفاف لقلته ولا يتيقن لعدم وصول الماء اليه
فقلنا تنقطع الرجعة الا انها لا يحل لها التزويج احتياطاً وما اذا
بعثت المضمضة والاستنشاق قال محمد ابيهما من زوجها ولا تحل
لها زواج ما لم تات بذلك وعن ابي يوسف روايتان احدهما ان الرجعة
لا تنقطع لان الحديث في عضو كامل والثانية مثل قول محمد لان المضمضة
والاستنشاق مختلفان وجوبها والرجعة يعتبر فيها الاحتياط فلم
يجزئنا بها بالشك ولا يستيج الزواج بالشك اما اذا اغتسلت بغير
حار وشتمت فلا رجعة عليها ولا تحل لها زواج لان سورا حار وشكوك
فيه فان كان ظاهراً انتظمت الرجعة وحلت لها زواج وان كان خفياً
بعثت الرجعة ولم تحل لها زواج فاعتبر الاحتياط في الجنسين فقالوا
تنقطع الرجعة ولا تحل لها زواج **قوله** والمعلقة الرجعية تشق
وتتزين لانها حلل للزوج اذا انكاح قائم بينها ثم الرجعة مستحبة
والتزين ما لم عليها **قوله** تشق اي تنظر وتتطاول كي يراها
الزوج **قوله** ويستحب لزوجه ان لا يدخل عليها حتى يودها يعني
بالتمتع وما اشبهه **قوله** ويسمى خفيك ثعلبية هذا اذا لم
يكن قعدة المراجعة لانها لم تكون متجدة فيقع بقصره على موضع
تصريحه مراجعاً ثم يطلقها فيطول عليها العدة وقد نهاه تعالى

عن

عن ذلك بقوله ولا تسكوهن ضرراً تعتدوا نزلت هذه الآية في ثابت
ابن يسار لانصاره يطلق امراته حتى اذا انقضت عدتها الا يومين
او ثلاثة وكادت تبين منه راجعاً ثم يطلقها ففعل بها مثل ذلك حتى
سكنت عليها سبعة اشهر مضارة لها بذلك وكان الرجل اذا اراد ان
يرجع امراته يطلقها ثم تزويجها حتى تحيض الحيضة الثالثة ثم راجعها
ثم يطلقها فتطول عليها العدة فانزل الله تعالى واذا طلقتم النساء الآية
ومعناها اذا طلقتم النساء تطليقة او تطليقتين فبلفظ اهلين اي
قاربت وقت انقضاء العدة فاسكوهن بمعروف اي اسكوهن بالرجعة
على حسن العجة لا بتطويل العدة او سرهوهن بمعروف اي اتركوهن
حتى تنقضي عدتهن ولا تسكوهن ضرراً اي لا تحبسوهن مضارة لهن
لتطويل العدة لتعتدوا عليهن اي تطويلهن بذلك وليس له ان يسافر بها
حتى يشهد على رجعتها بقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن نزلت في
العتقات من الرجعي فان قيل الرجعة تمنع بدلالة فعل تختص بالانكاح
فلم لا تكون المسافرة بها رجعة قلنا المسافرة لا يكون اعظم من السكن
نمها في منزل فاحد ذلك لا يكون رجعة فكذا المسافرة **قوله**
والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وقال الشافعي بحرمه وفايدته وجوب
نهر بالوطى فعندنا لا يجب وعنده يجب اذا وطئها قيل ان يراجعها
لنا ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك ولا يرفع العقد بدليل ان له امر
من غير رضاها وبالحق الظاهر والايلا واللعان ولهذا قال نسي
طوائق دخلت في جملتها وان لم يزوجها **قوله** وان كان الطلاق
بايناً دون الثلاث فلم ان يتزوجها بعدتها وبعد انقضاء عدتها
لان حل المحل عليه باق لان زواله سلق بالطلاق الثالث مستند فله
منع الغير في العدة في اشتباه النيب ولا اشتباه في طلاقه **قوله**

وان كان الطلاق ثلثا في الحرة لو شتمت في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها شرعا يطلقها او يموت عنها المراد بالبد خول
 الوطى حقيقة وثبت شرط الوطى باشارة النفس وهو ان يحل النكاح على الوطى
 حلا للكلام على الامادة دون الاعادة اذ العقد قد استفيد باطلاق
 اسم الزوج او مراد على النفس بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام لا تحل
 لك ول حتى تدون غيلة الاخر ولا خلاف لاحد من العلماء في هذا سوا
 سعيد بن المسيب **قوله** غير معتبر حتى لو تقضا به التراضي لا ينفذ
 تقضاه وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المنبر عن رجل طلق
 امراته ذلك ثا فتزوجها غيره فاعلق الباب وارخى الستة وكشف الخمار
 ثم فارقه فقال عليه السلام لا تحل لك ول حتى تدون غيلة الاخر **قوله**
 ابن المسيب بظاهر قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره قلنا لا يجزئ له لان الله
 تعالى لما ذكر النكاح والزواج دل على اعتبار امرين ولو كان احدهما لا يقتصر
 عليه شرعا لكان الوطى هو الايدى دون الانزال اذ الانزال كاللواط والنفقة
 وانكاحا قيد وانفس مطلق وسواء وطئها الزوج الثاني في حيض او نفاس
 او صوم او احرام فانها تحل بعد الوطى بعد ان يكون النكاح صحيحا ولو كان
 الزوج الثاني عبدا او مدبرا او مكاتبا تزوج باذن مولاه ودخل بها
 حلت لك ول ولو طلقها ثلثا فتزوجت زوجا اخر فطلقها ثلثا قبل
 ان يدخل بها فتزوجت بزواج ثالث حلت لك ولين اي ان دخل بها
 كذا في الكرخي **مسئلة** المطلقة ثلثا اذا كانت مفعلة فتزوجت
 بزواج اخر ودخل بها الثاني لا تحل لك ول بما لم تحل لاحتمال ان يكون
 الوطى حصل في الدبر فاذا تحللت عليك ان الوطى حصل في القبل وقد
 نظم الفقيه الاجل سراج الدين ابو بكر بن علي ابن سوييها ملى رحمه
 الله في ذلك نظما جيدا نقا

وفي المغنفة مسئلة عجيبه • يرى من ليس يعرفها غريبه •
 اذا حرمت على زوج وكنت • لثان نال من وطئ بغيبه •
 فطلقها فلو تحل فليست • خلا لا للقديم ولا لخطيبه •
 لشك ان ذاك الوطى منها • يندرج او شجبت له القريبه •
 فان حبلت فقد وطئت بفرج • ولم يبق الشكور لنا مريبه • **قوله**
 والعبي الرماق في التحليل كالبالغ معناه اذا كانت الله تتحرك ولشتمت
 وتجب على المرأة الفسل بوطيه لا لتقا المختارين وهو بسبب نزله لنزول
 نكاحها واما العبي فلك غسل عليه وان كان يومربه تخلفا وان كان
 الزوج الثاني سالا لا ينتشر ويجمع حلت منه لانه يوجد منه المخالط
 واما ما يقدم منه الانزال وهو ليس بشرط فعنار كالفعل اذا جاع ولم ينزل
 والمسلول هو الذي حلت انثياه واما المجبوب فان وطئته لا يحلها
 لك ول لانه لم يوجد منه الا الملاصقة والاباحه اما تحصل بالاقتا
 المختارين فاذا حبلت من المجبوب وولدت حلت لك ول وكانت محصنة
 عند ابي يوسف وقال زفر والحسن لا تحل لك ول ولا تكون محصنة **قوله**
 ووطئ الولي امته لا يحلها لان الله تعالى شرط ان يكون الوطى من زوج •
 والوطى ليس بزواج والوطى في النكاح الثاني لا يحلها لك ول وقد قالوا
 في الامتداد استراها الزوج وقد طلقها اثنين لم يحل وطئها بملك اليمين
 حتى تتزوج غيره ويدخل بها وكذا لو اعتقت فاراد ان يتزوجها لم يمين
 له ذلك لان الطلاق اوجب تحريرا لا يرتفع الا بوطى الزوج ولو تزوج امرأة
 نكاحا فاسدا او طلقها ثلثا جاز له ان يتزوج بها ولو لم تنكح زوجا غيره
قوله وان تزوجها بشرط التحليل فانه نكاح مكروه لقوله عليه السلام
 لمن اساء المحلل والمحلل له وقال لا انبيكم بالتيسر المستعار قيل من هو
 قال المحلل وهذا ينبغي انكرامة وصورته ان يقول تزوجتك على ان

احللك او قالت المرأة ذلك اما اذا اضر الثاني في قلبه الاحلال الاول ولم
يشتط في العقد لفظا ودخل بها حلت لك ول اجاعا كذا في المصنف **قوله**
فالنكاح مكروه يعني للثاني والاول **قوله** فان وطئها حلت لك ول
هذا عندنا في حنفية وزفر وقال ابو يوسف النكاح فاسد لانه في معنى
الموت ولا تحل لك ول لفساده وقال محمد النكاح صحيح ولا تحل لك ول
لانه يستعمل ما اخره الشرع فيجاري ينسح مقصوده كانه قبل الموت
قوله واذا اطلق الحرة تطليقة او تطليقتين وانتقضت عدتها
وتزوجت بزوجه اخر ثم عادت الى الاول عادت بثلاث تطليقات
وليهدم زوج الثاني ما دون الثلاث من الطلاق كما يهدم الثلاث
وهذا عندنا وقال محمد لا يهدم ما دون الثلاث وبه قال الشافعي **قوله**
وان طلقها ثلاثا فماتت قد انتقضت عدتي وتزوجت بزوجه اخر وظل
بي الزوج وطلقتي وانتقضت عدتي والمدة تحتمل ذلك جاز للزوج ان
يصدقها اذا كان في غلب طئه انها صادقة ويتزوج بها ذكر هذا مطولا
لانه لو قالت خلعت لك فتزوجها ثم قالت ان الثاني لم يدخل بي ان كانت
عالمة بشرط الحلل الاول لم تصدق وان لم تكن عالمة به صدقت واما
اذا ذكرت مطولا كما ذكر الشيخ فانها لا تصدق على كل حال وفي الميسر
لو قالت خلعت لك لا يحلل له ما لم تستفسرها وان تزوجها ولم يسألها
ولم يخبره بشئ ثم قالت لم اتزوج زوجا اخر او تزوجت ولم يدخل بي القبول
قولها وينسد النكاح وفي التاويل اذا كانت ممن تعرف بشرط الحلل
فدخولها في العقد اعتراق بانقضاء المدة ولو ان الزوج الثاني انكدها
وادعت بي الدخول فالقول قولها وان كان هو الذي اقرب بالدخول وبي
شكركم تحلل لك ول ولا يصدق الثاني عليها ولا يلتفت الى قوله انه دخل
بها كذا في اليتامى وانه اعلم

كتاب الايلا

بمؤنة اللغة ايمن وفيه اشروع عبارة عن اليمن على ترك وطئ الزوجة في مدة
مخصوصة والايلا ممدود لانه مصدر والايلا والمولي من لا يمكنه قربان
امراته في المدة الابسي يلزمه بسبب الجماع في المدة قال رحمه الله اذا قال
الزوج لامرأته واسه لا اقربك او واسه لا اقربك اربعة اشهر فهو مؤل وان
قال واسه لا اقربك وانت كايمن لا يكون مولى لانه ممنوع من وطئها من
غير يمين فلم يكن المنع معناه فالى اليمن وانما قال لا اقربك ولم يقل لا
اطيك لان القربان عبارة عن الوطئ قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى
يظهرن واراد به الجماع فاذا قال لم ارد به الجماع لم يصدق في التقينا
ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا لو قال واسه لا اجامعك ولا اجامع
اولا اطاول ولا اجامعك من جناية وقال لم ارد به الجماع لم يصدق
في التقينا ويصدق فيما بينه وبين الله وان قال واسه لا امسك ولا اجتمع
راسي وراسك ولا ادنوا منك ولا ادخل عليك ولا اقرب فوات اوليس
جلدي جلدي فان في هذه الالفاظ اذا قال لم ارد به الجماع صدق في تقينا
وديانة لانها يحتمل الجماع وغيره فان قال نويت الجماع بها كان مولى
وكذا اذا حلف لا ياتئها او لا ينشأها ان نوي الجماع كان مولى والافان
ويصدق لايك بكل لفظة ينعقد بها اليمن كقوله بالله وبالله وبالله وبالله
الله رجل له وكبريايه ولا ينعقد بما لا ينعقد به اليمن كقوله وعلم
الله لا اقربك وعلى غضبي الله وسخطه ان قربتك وان جعل الايلا غايته
ان كان لا يربح وجودها في مدة الايلا كان مولى كما اذا قال واسه لا اقربك
حتى اصوم المحرم وبمؤنة رجب اول اقربك الا في مدة الايلا كان مولى كما
اذا كان مكان كذا بينه وبينه سيرة اربعة اشهر فعما عداه انه يكون مولى
وان كان اقل لم يكن مولى وان قال لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها

او تخرج الدابة او الدجال كان التماس ان لا يكون موليا لانه يرحى وجود ذلك
ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لان هذه النظرة العيون والعاو
انما يكون للتنايب وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى يلج الجمل في سم
الحياط فانه يكون موليا وان كان يرحى وجوده في هذه الساعة لا يمنع بقاء النكاح فانه
يكون موليا ايضا مثل ان يقول واسه لا اقربك حتى تموت او تقتل او حتى اموت
او اقتل او حتى اطلقك ذلك ما فانه يكون موليا اجما وكذا اذا كانت امه
مقال لا اقربك حتى امك او امك شقفا منك يكون موليا وان قال حتى
استربك لا يكون موليا لانه قد يشترى بالغيره ولا يعد النكاح ولو قال
حتى استربك لنفسك لا يكون موليا ايضا لانه ما يشترى بها نفسه شرا
فاسه وان قال حتى استربك لنفسك واقبضك كان موليا وان كان برجا
وجوده مع بقاء النكاح كان موليا مثل ان يقول ان قربتك فعبدي حرا او
فامراتي الا هري طالق فانه يكون موليا وكذا اذا قال فعلى عتق رقبة او
الحج او العمرة وان قال فعلى ان اصلي ركعتين او اعزوا لا يكون موليا
وقال محمد يكون موليا وان جعله غايه فقال حتى اعتق عبدي او حتى اطلق
امراتي كان موليا عندهما وقال ابو يوسف لا يكون موليا وان قال واسه لا اقربك
سنة الا يوما لا يكون موليا وقال لو قال لا انتقصان يوما ولنا انه استثنى
يوما غير معين صار كل يوم في السنة كانه المستثنى الا ترى انه لو قال
صمت في هذه السنة يوما احتمل ان يكون ذلك اليوم في ابتداها وافتائها
واخرها واما اذا قال لا انتقصان يوما كان موليا لان الانتقصان يكون في
اخر السنة لانه عبارة عن ما بقي **قوله** فان وطئها في الاربعة الاشهر
حنث في يمينه ولزمتة الكفارة وسقط الايك لان اليمين يرتفع بالحنث
قوله وان لم يفرقها حتى مضت اربعة اشهر باتت منه بتطبيقه
بأينة لانه ظلمها بمنع حقها فجاءه الشرع بزوال نعمة النكاح عند مضى

زفر يكون موليا لان اليوم الشش
مطل في اخر السنة كما هو صحيح

هذه

هذه المدة وهو المأثور عن عثمان وعلى والعياذ بالله ثم وزيد اثبات
قوله فان كان قد حلفت على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين لانها
كانت موقته بها فزال باقتضاها **قوله** وان حلفت على الابد فاليمين
باقية لانها مطلقة ولم يوجد الحنث الا لانه لا يتكرر الطلاق قبل التزويج
لانه لم يوجد منع الحث بعد البيهونة لان البايين لاحق لها في الوطئ **قوله**
فان عاد فزوجها عاد الايك لان اليمين باقية فان وطئها ولا وقع بمضي
اربعة اشهر بتطبيقه احري ان لم يفرقها لان اليمين باقية ما لم تحنث
قوله فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الايك طلاق لتفدية
بطلاق هذا الملك ولان استنفا ذلك قال لم يكن في ملكه يوم اليمين ولا
اضاف يمينه اليه **قوله** واليمين باقية بعده لم يحنث **قوله** فان
وطئها كسر عن يمينه لوجود الحنث **قوله** فان حلفت على اقل من اربعة
اشهر لم يكن موليا لانه يصل الى جماعتها في تلك المدة من عي وحش يلزمه
فلهذا لم يكن موليا وان قال واسه لا اقربك شهرين وشهرين كان موليا
وان قال واسه لا اقربك شهرين ومكث يوما ثم قال واسه لا اقربك شهرين
بعد الشهرين الاوليين لم يكن موليا لان الثاني ايجاب مبتدا وقد صار
ممنوعا بعد اليمين الاول بشهرين وبعد الثاني اربعة اشهر الا يوما
مكث فيه فلم يتكامل مدة المنع وكذا اذا قال واسه لا اقربك شهرين ومكث
ساعة ثم قال واسه لا اقربك شهرين لم يكن موليا لما ذكرنا وان قال واسه
لا اقربك شهرين ولا شهرين لم يكن موليا لانه عند اعادة حرف الشفوي صار
الثاني ايجابا اخر فاذا كان كذلك صار اجلي فتدخل الا ترى ان من قال
واسه لا اكفر ذلك يوما ولا يومين انا يمينين فيقتضي بيومين كذا في النهاية
قوله فان حلفت بحج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو مل التحقق
المنع باليمين وهو ذك الشوط والجنز وهذه الالفاظ حربية ما بعد ما فيها

لزمتة الكفارة

من المشقة اما الحج فلا يُلزَمه لاجله مال في الغائب وكذا الوكف بعمرة او هدي
 لان العمرة تحتاج في ادائها الى مال والهدي من حلة الكنارات وكذا الصوم من
 موجب الكنارات وكذا الصدقة والعتق ولا عتق لان لا يصح الابصوم وان
 قال ان قرنتك فله على صور شهر كذا ان كان ذلك الشهر بمعنى قبل معنى اربعة
 اشهر فليس بمول لانه اذا معنى امكنه الوطى في المدة من غير شي يلزمه وان
 كان لا يصح لا بعد معنى اربعة اشهر فهو مول لانه لا يتوصل الى وطئ في المدة
 الا بصيام يلزمه ولما اذا حلف بطلاق فانه لا يتوصل الى وطئ الا بمعني
 يلزمه من احكام اليمين وكذا اذا حلف بظهار موليا فان حلف بصفة
 لم يكن موليا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر والحسن يكون موليا
 لان العتقة يصح ايجابها بالنذر فصارت كالْحج والصوم ولما ان العتقة
 ليست من احكام الايمان ولا يلزمه لاجلها مال في الغائب فصارت كالحج
 بصفة الصلاة المجازة او سجدة التلاوة وفقد اكمله في حق المسلم اما الذي فلا
 يصح ايلاده بالحلف بالحج والصوم والعتقة ولا عتق لان ليس
 من اهلها ولما اذا الاباس من اسم الله فانه يكون موليا عند ابي حنيفة
 خلا لهما وان حلف بطلاق او عتاق يكون موليا بالاجماع وصورة
 الحلف بالصوم ان يقول ان قرنتك فله على صور شهر اما اذا قال هذا
 الشهر لا يكون موليا ولا يلزمه شي وصورة الحلف بالحج ان قرنتك فله
 على حجة وصورة الحلف بالصدقة ان يقول ان قرنتك فله على صدقة كذا
 وصورة نية العتق والطلاق ومما ان يقول ان قرنتك فاعلى عتق رقبة
 او عتق عبدي هذا وفي الطلاق ان قرنتك فانت طالق او فله نه طلاق
 زوجة اخرى وفي مسئلة تعيين الطلاق والعتاق يتربط بتا المولود
 عليه في ملكه الى ان تنقضي المدة حتى لو باع قبل معنى المدة سقط الايك ثم
 اذا عاد الى ملكه بوجه من الوجوه قبل التبران انعقد الايك وان دخل

في ملكه بعد التبران لا ينعقد الايك سألة اذا قال ان قرنتك فعبدي
 فقد احرث باعه سقط الايك لا يُلزَمه بالتبران شي ثم اذا عاد الى ملكه
 قبل التبران انعقد الايك وان دخل في ملكه بعد التبران لا ينعقد
 وان قال ان قرنتك فعبدي هذا في حران فانت احدما او باع احدما
 لا يبطل الايك لانه يلزمه بالتبران عتقا لباقي وان ماتا جميعا او باعها
 جميعا سألة على التمتع بطل الايك فان دخل احدما في ملكه بوجه
 من الوجوه قبل التبران انعقد الايك ثم اذا دخل الاخر في ملكه انعقد
 الايك من وقت دخول الاول وان قال ان قرنتك فعبلي نحو ولد في مول
 وقال زفر لا يكون موليا وهذا فرع على ان هذا النذر يوجب ذبح ساعة
 وذلك من حلة الكنارات **قول** فان الامن المطلقة الرجعية كال
 موليا لان الزوجية بينهما قايمة فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة
 الايك سقط الايك لغت المحلية **قول** وان آلى من البايعة لم يكن
 موليا لان البايين لاحق لها في الوطى فلو كان ما ناعا حقها بخلاف الرجعية
 فان لها حقها في الوطى لانها زوجة واذا آلى من امراته نحو ابانها فغضت اربعة
 اشهر ويلي في البعدة وقعت اخرى بالايك لان ابتداء الايك كان ويلي زوجة
 فصح الايك فاذا ابانها فالمبتوتة يلحقها البيئونة بعقد سابق وان
 كان لا يلحقها ابتداء كذا في الكرخي ولو آلى من امراته في مجلس واحد ثلث
 فقال واسه لا اقربك واسه لا اقربك واسه لا اقربك ان اراد التكرار فالايك
 واحد واليمين واحدة وان لم يكن له نية فالايك واحد واليمين واحدة وان
 اراد التغليظ والتشديد فالايك واحد واليمين ثلاث في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف حتى اذا معنت اربعة اشهر ولو يقرها بانت بتطليقة
 وان قرها وجب ثلاث كنارات وقال محمد وزفر الايك ثلث واليمين
 ثلاث والايك الاول ينعقد حين ما يلفظ بالاول والثاني حين ما يلفظ

بالثاني والثالث حين ما يلتقط بالثالث فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها
 بابت بتطليقه بابت فاذا مضت ساعة بابت باخرى واذا قرنها وجب
 عليه ثلاث كنارات واجمعوا انه اذا الامر ان يذنبه ثلثه مجالس فالايك
 ثلث واليمين ثلث ثم الايك على اربعة اوجه ايك واحد ويمين واحد
 كقوله واسه لا اقربك وايلن ويمينان وهو اذا الامر امراته في مجلسين
 او قال اذا جاغدا فواسه لا اقربك واذا جاغدا فواسه لا اقربك فايك
 واحد ويمينان وفي مسيله الخلاف اذا قال في مجلس واحد واسه لا اقربك
 واسه لا اقربك واراد به التغليب فالايك واحد واليمين ثلثان عندها
 حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بابت بمواحدة وان قرنها وجب
 كنارتان وقال محمد وزفر الايك اثنتان واليمين ثلثان وايلن ويمين
 واحدة وهو اذا قال لامرته كلما دخلت هذين الدارين فواسه لا اقربك
 فدخلت احداهما دخلتني ودخلتها جميعا دخلت واحدة فهو ايكن ويمين
 واحدة فالاول ينعقد على الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية
قوله ومدة ايك الامة شهران وذلك نصف مدة ايك الحرة فان اعتقت
 في مدة الايك تعبير مدتها اربعة اشهر ولو الامتيا ثم طلقها ثم اعتقت
 يكون عدتها عدة الايام ومدة ايك لها مدة الحراير قال الخنذي اذا طلقها
 طلاقا تاميا ثم اعتقت في العدة لا تتحول عدتها عدة الحراير وان طلقها
 رجعيًا ثم اعتقت في العدة تحولت الى عدة الحراير والعبد في الايك الحرة
 وانما ينظر الى الزوجة ان كانت امته فمدتها شهران وان كانت حرة فاربعة
 اشهر **قوله** فان كان المولي مريضا لا يتدبر على الجماع او كانت المرأة
 مريضة او رنتا او صغيرة لا يجامع مثلها او كان بينهما مساهة لا يتدبران
 يصل اليها في مدة الايك فعليه ان يقول بلسانه فليت اليها فان قال
 ذلك سقط الايك والاصل ان النبي هو الرجوع ومنه فالنظر اذ رجع فلما

كان الزوج يتكر الوطئ في المدة مانعها من حقها جعل رجوعه عن ذلك منيا
 والتي يختص بالمدة بدليل قرأة بن سمود فان فاوا فيهن والي عندنا
 هو الوطئ مع القدرة عليه فاذا عجز عنه قاهر النبي بالقول منعه وعندها في
 لا في الاجماع ثم العجز على ضربين عجز من طريق المشاهدة مثل ان يكون مريضا
 لا يتدبر على الجماع او عجزا كذلك او يكون بينهما مساهة لا يتدبر على اتيانها
 الا بعد مضى المدة او تكون صغيرة لا يجامع مثلها او رنتا او يكون موهوبا
 او مريحا في موضع لا يتدبر عليها او ناسرة لا يتدبر عليها فعليه في
 جميع هذا القول وان كان موهوبا في موضع لا يمكن ان يدخلها عليه
 قال في الكرخي فيه القول وفيه الخنذي فيه الجماع والعجز الثاني من طريق
 الحكم مثل ان يكون محروما او مريحا او مريحا كذلك فهذا فيه الوطئ عندنا لا نكاح
 عليه وعند زفر بالقول لان النكاح فيه لمقاسه فهو كالمنع من طريق المشاهدة
قوله فعليه ان يقول بلسانه فليت اليها او راجعها وعندها في حيفه
 يقول اشهد واني قد فليت الى امرائي وابطلت ايكها وهذا الاشهاد
 ليس بشرط وانما هو احتياط حتى اذا مضت المدة وادعي الزوج القول فكذا
 اقام البينة فاذا اختلفا في النبي مع بنا المدة فالقول قوله لانه يملك
 فيها النبي وان اختلفا بعد معيها فالقول قولها لانه يدعي النبي في حاشه
 لا يمكنه ولا يمين عليها لانه ما لا يستلزم فيه **قوله** فعليه ان يقول
 بلسانه فليت اليها فهذا اذا لا وهو مريض اما اذا لا وهو صحيح ثم مرض
 فعليه لا يفتح الا بالجماع ثم اذا كان فيه بالقول لا يقع الطلاق عليها
 بمعنى المدة اما اليمين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطئ لزمتها ككفا
 لانها لا تتحل الا بالحنث وذلك انما يقع بفعل المخلوف عليه فاما القول
 فليس بمخلوف عليه فلا يحنث اليمين به وان كانت اليمين مؤقتة باربعة
 اشهر وفاها ثم وطئها بعد الاربعة الاشهر لا كنارة عليه **قوله** فان قال

ذلك سقط الايلا يعني اذا قال نيت اليها سقط الايلا اي لا يقع الطلاق
بمضي المدة واما اذا قرنها كفر عن يمينه **قوله** وان مضى في المدة بطل
ذلك التي وصار فيه الجماع اي اذا قدر على الجماع في المدة بطل ذلك التي صار
فيها الجماع لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالحلل كالتيتمتع
الماء وعلى هذا اذا طلقتها بعد الايلا طلق قابلا لم ينعى النبي منه بالتول
لان النبي بالتول اقيم مقام الوطي لاجل الضرورة حتى لا يشين بمضي المدة
وهذا المعنى لا يوجد بعد البيهوتة ثم النبي بالقول يرفع المدة ولا يرفع
اليمين والتي بالنعل يرفع المدة واليمين **قوله** واذا قال لامرأته
انتي علي حرام سيل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال اي هو كذب
في ظاهر الرواية ولا يكون ايلا لانه نوى حقيقة كلامه قال في السابيع وهذا
فيما بينه وبين الله تعالى اثمنا في النكاح يصدق ويكون يميننا لان الظاهر
ان الحرام في الشرع يمين **قوله** فان قال نويت الطلاق في تطلقة
بأينة الا ان ينوي الثلاث لان قوله حرام كناية والكناية ترجع فيها الى
البينة كما ذكرنا في الطلاق **قوله** وان قال اردت الظهار فهو ظهار
هنا عندنا وقال محمد لا يكون ظهارا لانعدام التثنية بالمحارم ولما انه
وصفها بالتحريم وفي الظهار نوع تحريم والمطلق يجعل على المتعد اذا انزاع
قوله وان قال اردت التحريم او لم ارد شيئا فهو يمين يصير به مولى
لان الاصل في تحريم الحلال انما هو اليمين عندنا فان قال اردت التحريم
فقد اراد اليمين وان قال لم ارد من ذلك شيئا لم يصدق في النكاح لان
ظاهر ذلك اليمين واذا ثبت انه يمين كان بها مولى قال في الكوفي اذا
قال لها انت علي حرام او قد حرمتك علي انا عليك حرام او قد حرمت
نفسى عليك وانت محرمة علي فهو كله سواء يرجع فيه الى نيته فان قال
اردت الطلاق فهو طلاق وان نوى ثلاثا وان نوى واحدة

فواحدة

فواحدة وان نوى تسنتين فواحدة بأينة وان لم يكن له بينة فهو يمين ومولى
مولى ان تركها اربعة اشهر بات بتطليقة وان قال اردت الكذب فليس
بشيء فيما بينه وبين الله ولا يصدق في نفي اليمين في النكاح وان قال كل حل
علي حرام ان نوى جميع المباحات صدق لانه شدد على نفسه وان نوى الطعام
دون غيره او شرابا او لباسا دون غيره او امرأته دون غيرها صدق وان
لم يكن له بينة فهو على الطعام والشراب خاصة وان قال لامرأته انت علي
كالميتة او كالدنم او كالحية او كالحمار او كالحمار نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم
فهو ايلا وان نوى الطلاق فهو طلاق وان قال لها ان فعلت كذا فانت
امي يريد به التحريم فهو باطل لان التحريم انما يكون اذا جعلها مثل امته
فاما اذا قال انت امي فهو كذب وان قال انت معي حرام فهو مثل قوله انت
علي حرام وان قال لامرأته انتما علي حرام ونوى في احداهما طلاق وفي الاخرى
ايلا فهما طلاقان جميعا لان اللفظ الواحد لا يحتل على امرين فاذا اراد بها
حمل على غلظها فوقع الطلاق عليهما وان قال هذه علي حرام ينوي الطلاق
وهذه علي حرام ينوي اليمين كان ما نوى لانهما النطقان وان قال انتما علي
حرام ينوي في احداهما ذلك وفي الاخرى واحدة فهما طلاقان تلك ثالثة
لما بيننا الله يحل علي غلظها واسم اعلم

باب الخلع

هو في اللغة مشتق من الاخلاع ومنه خلع النعل والتمتع في الشرع عبارة
عن عقد بين الزوجين المال فيه من المراتة تبذله فيخلعها او يطلقها وحكمه
من جهة حكم المأوضة حتى يجرزها الرجوع عنه ويبطل باعراضها ويجوز
لها فيه شرط الخيار على الصحيح ولا يصح تعليقه بالاخطار وحكمه من جهة الرجوع
حكم التتليق اي طلاق متعلق بشرط حتى لا يصح رجوعه عنه ولا يجوز له
فيه شرط الخيار ولا يبطل باعراضه عنه ويصح تعليقه بالخطر قال

رحمه الله وإذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يمتيا حدوده فلا بأس بالاعتدك
نفسهما منه بال يخلعهما به المشاقه المخالفة والتباعد عن الحق وموان يكون
كل واحد منهما في شق على حدة ولا يدري من أيهما جاز الشوز وحدوده
ما يلزمها من موجب النكاح وهو ما فرضه الله للزوج يملكها ولها عليه وأما
شرط التشاقق لانه اذا لم يكن منها شوز وكان ذلك منه كره له ان ياخذ
منها شيئا **قوله** فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة باينة سوانه
اولم ينو اذا كان في مقابلة مال لان يذرا المال في مقابلة الخلع بتعيين
الاختلاع من النكاح مراد افك يحتاج الى النية وان لم يتا به مال ان نوى
به الطلاق وقع والافك لان كناية من كنيات الطلاق وأما اذا كان
في مقابلة المال فوجود المال مفعول عن النية لانها لا تسلم المال لا تسلم لها
نفسها وذلك بالبينة ثم الخلع عند الطلاق وعند ذلك في فسخ وفائدة
اذا خالعهما ثم تزوجها بعد ذلك عادتا اليه بتطليقتين لا غير عندنا
وعنده بطلت **قوله** ولزما المال لانه ايجاب وقبول يقع به الفقرة
من قبل الزوج ويستحق العون منها وقد وجدت الفقرة من جهة فلزما
المال ولا يصح الخلع والطلاق على مال الا بالقبول في المجلس فان قامت
من المجلس قبل القبول او اخذت في عمل اخر يدل على الامراض لا يصح الخلع
فيه مجلسها لا بمجلسه حتى ذهب من المجلس ثم قبلت في مجلسها فذلك صح
قبولها ووقع الطلاق ولزما المال والخلع من جانبها بمنزلة اليمين لا يملك
الرجوع عنه ويصح تعليق بالخطار ومن جانبها مبادلة المال بالمال
حتى انها تملك الرجوع عن ذلك قبل قبول الزوج ولا يصح تعليق بالخطار
ببأنه اذا قال خالعت اسراقي علي الف او طلعتها علي الف وهي غايبة فهو
علي قبولها في مجلس علمها ولو كانت هي التي قالت ذلك وهو غايب فانه
لا يصح حق اذا بطلته الخبر فاجازة في مجلس علمه لا يجوز قال في الكرخي اذا

ابتدا

ابتدا الزوج فقال خالعتك علي الف لم يصح رجوعه عن ذلك ولو سيطر
يقتضاه عن المجلس قبل قبولها ويجوز ان يعلقه بشرط او بوقت فيقول
اذا جاء غدا فافتك خالعتك علي الف وان قدم زيد فان قبلت قبل ذلك
لم يجوزوا اما اذا ابتدأت في فقات خلعت نفسي عنك بالث فذلك مثل ايجاب
البيع يجوز لها ان ترجع فيه قبل قبوله وسيطر بنتيا منها عن المجلس ويقتضاه
ولا يجوز ان يتعلق بشرط ولا وقت وذكر في البداية ان الزوج اذا قال
خلعتك بالث علي ابني باختيارك ثم لم يصح خيار الشرط وضع الخلع اذا قبلت
وان شرط الخيار لها فقال خالعتك بالث علي انك باختيارك فقبلت
او شرطت في نفسها الخيار جاز عندنا في حبيفة فان رددته في الثلث بطل
الخلع وان لم تردده ثم لان الذي من جهة تملك المال بشرط الخيار يجوز فيه
كالبيع وعندنا لا يجوز والعاظ الخلع خمسة خالعتك بركاتك باينتك فارتك
طالق نفسك علي الف فان قال خالعتك علي الف فقبلت وقال لم انوبك
الطلاق لم يصدق لان ذكر العوض دلالة عليه **قوله** فان كان الشوز
من قبل الزوج كرهنا له ان ياخذ منها عوضا لقوله تعالى وان اردتم استبدال
زوج سكان زوج الي ان قال فلك ما خذوا منه شيئا **قوله** فان كان الشوز
من قبلها كره له ان ياخذ اكثر مما اعطاها يعني من المهر دون النفقة وفي
لقوله عليه السلام لامرأة نابت ابن قيس جين جات اليه فقاتت يا رسول
الله لا انا ولا نابت فقال اتروين عليه حديثه فقاتت نعم وزياده
فقال اما الزيادة فلك وقد كان الشوز منها وفي الجاس العنبر يطيب
له الفضل ايضا لطلاق قوله تعالى فلك جناح عليهما فيما انتدت به **قوله**
فان فعل ذلك جاز في النكاح يعني اذا اخذ الزيادة وكذا اذا اخذت والشوز
منه **قوله** فان طلعتها علي مال فقبلت ووقع الطلاق ولزما المال وما ان
الطلاق باينا وصورت انت طالق بالث او علي الف اما اذا قال انت طالق

وعليك الف فقبلت طلقت ولا يلزمها شيء عند أبي حنيفة ومسمى المسالة
 قبولها يقف على المجلس فان قامت قبل القبول بطل خيار المخيرة
قوله وان بطل العوض في الخلع مثل ان يخالع المسلمة على خمر او
 خنزير او ميتة فلا شيء للزوج والفرقة باينة وانما يجب شيء لانها
 ما سمت مالا ولا وجه الى ايجاب المسمى لذلك ولا الى ايجاب غير لعدم
 الالتزام بخلاف ما اذا خالع على حل بغيره فظهر خمر لانها سمت مالا
 فعصار مقهورا فيجب المهر بخلاف ما اذا كانت اوعتق على خمر حيث يجب
 قيمة العبد لان ملك المولى فيه متقوم ولم يرض بزواله بخلاف ما سلك البضع
 في طالة الخروج غير متقوم وانما كان باينا لان الخلع من كتابات الطلاق
 والكتابات بواين **قوله** وان بطل العسر في الطلاق كان رجعيا
 هذا اذا لم يستوف عدد الطلاق وانما كان رجعيا لان صريح الطلاق
 اذا خلا على العوض ولو بوصف بالبيونة كان رجعيا وهذا ايضا في الحرة
 اما الامه اذا بذلت مالا للزوج وطلقتها كان باينا لانه يجب عليها بعد
 العتق **قوله** وما جازان يكون مهر جازان يكون بدلا لخلع فائدة
 انه يجوز الخلع على حيوان مطلق فيكون له الوسط وتكون المرأة مخيرة
 بين رفع عيئه او قيمته وانما جاز ذلك لان الخلع عقد على البضع فجاز
 ان يثبت في النكاح جازان يثبت في الخلع الا انه ينارق النكاح في
 انها اذا سمت في الخلع خمر او خنزير او مالا فقيمة له فخلعها عليه لم يكن
 له عليها شيء وصح الخلع وفي النكاح يلزم الزوج مهر المثل والفرق ان خروج
 البضع من ملك الزوج غير مقهور ودخوله في ملكه لقيمة بدليل انه اذا
 تزوجها ولم يسم لها مهر لها مهر المثل بالدخول وفي الخلع لو خالعها لم يسم
 لها شيئا ونوي الطلاق طلقت ولم يكن له عليها شيء **قوله** وان قالت
 له خالعني على ما في يدي فخلعها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها لانه

لم تقدره حيث لم تسم له مالا ولا سمت له شيئا لقيمة وكذا اذا قالت على ما في
 يدي يتيق ولم يكن في يديها شيء صح الخلع ولا شيء **قوله** وان قالت
 خالعني على ما في يدي من مال فخلعها ولم يكن في يدها شيء ودت عليه مهرها
 لانها لما سمت مالا لم يكن راضيا بالزوال الا بعوض ولا وجه الى ايجاب
 المسمى او قيمة للمجهول ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل لانه غير متقوم
 حاله الخروج فقتين ما قام به على الزوج ثم اذا وجب له الرجوع بالمهر
 وكان قد ابرأته منه لم يرجع عليها شيء لان عني يستحقه قد سلم له بالبراة
 فلورجع عليها الرجوع لاجل الهبة وهي لا توجب على الواهب ضامنا **قوله**
 وان قالت على ما في يدي من درهم او من الدرهم ففعل ولو يكن في يدها
 شيء فله عليها ثلاثة دراهم لانها سمت الجميع واقله ثلاثة وان وجد في
 يدها درهم من ثلاثة الى اكثر فمضى للزوج وان كان وجد في يدها اقل من
 ثلاثة فله ثلاثة وان وقع الخلع على المهر صح فان لم تنصف المرأة سقط
 وان قبضته استرد منها وان خلعتها على نفقة عدتها صح الخلع سقطت
 عنه النفقة **قوله** وان قالت طلقتي ثلاثا بالعتق فطلقتها واحدة
 فقبلتها ثلث الا ان الف لانها انا طلقت الثلاث بالف فقد طلقت كل واحدة
 بثلاث الا انك وليس كذلك اذا قال طلقتي نكاح ثلاثا بالعتق فطلقت
 نفسها واحدة لانه لم يرض بالبيونة الا بكل الا انك فلو تجوز وقوع البيونة
 ببعضها **قوله** وان قالت طلقتي ثلاثا على الف فطلقتها واحدة ذلك
 شيء عليها عند أبي حنيفة ويملك الرجعة وعندها على واحدة بايند بثلاث
 لانه لان كله على بنزله اليها في المعاوضات حتي ان قولها اجل هذا النكاح
 بدرهم او على درهم سوا ولا في حنيفة ان كلمة على للشرط قال ابن عباس
 يبايعتك على ان لا يشركن بالله شيئا ومن قال لامرأته ات طالق على ان
 تدخل الدار كان شرطا واذا كان فيها معنى الشرط فالشرط لا ينقسم

على عدد الشروط وأما يلزم الشروط عند وجود جميع الشروط الا ترى انه قال
ان دخلت الدار تلك فانك طالق تلك فان دخلت الدار مرة لم يقع عليها
شيء لعدم كمال الشرط فكذا انما قيلت لما لم يوجد كمال الشرط المستحق به جميع
التبدل لو يرجع عليها بشي وان قالت طلقني تلك ثا ولك انك فطلقتها وقع
الطلاق ولا شيء لم عليها عند اي خيعة لانها ذكرت غير متعلقة بالطلاق
والطلاق لا يقف على العوض وقال ابو موسى ومحمد يلزمها الا انك لانه لا فرق
في الاعراض بين الباء والواو الا ترى ان من قال لرجل اعمل لي هذا المتاع
وتكدره فعمله استحق الدرهم فكذا هذا والجواب لا في خيعة ان الابدان
لا تقع بغير عوض والطلاق بخلافه **قوله** وان قال الزوج طلقني
فذلك ثا بالث او على انك فطلقت نفسها واحدة لم يقع عليها شيء لانه
ما رضى بالبينونة به الا لتسلم له الا انك كل غداك قولها طلقني تلك ثا
بالت لانها لما رضى بالبينونة بالت كانت ببعضها رضى ولو قالت
طلقني واحدة بالت فطلقتها تلك ثا طلقت تلك ثا عند اي خيعة بغير
شيء وقال ابو يوسف ومحمد تطلق تلك ثا ويلزمها الا انك **قوله** والمباراة
كالخلع وصورتها ان يقول برئت من النكاح الذي بيني وبينك على انك
فتقبلت **قوله** والخلع والمباراة يستعان كل حق لكل واحد من الزوجين
على الاخر ما يتعلق بالنكاح عند اي خيعة يسمى النكاح التام حاله
المباراة اما الذي قبله لا يستحق حقه وقال ابو يوسف في المباراة مثل
قول اي خيعة واما الخلع فهو كالتلاق على مال لا يستطاع الا ما سمي به وقال
وقال محمد فيها جميعا لا يستطاع الا ما سمي به وصورة المسئلة اختلفت
منه على شي مسي عين او دين وكان المهر غير ذلك ومويز ذمة الزوج وقد
دخلها ولم يدخل لزمها ما سمت له ولا شيء لها عليه من المهر عند اي خيعة
وعند ما لها ان ترجع عليه بالمهر ان دخل لها وبنصفه ان لم يدخل لها

ولو

ولو انها كانت قد قبضت المهر ثم ابرأها او خالفها قبل ان يدخل بها على شي
فهو جائز والمهر كله لها ولا يتبع كل واحد منها صاحبه بعد الخلع والمباراة
يبلى من المهر وكذا لو كانت قبضت منه نصف المهر او اقل او اكثر ثم اختلفت
منه بدرهم مساة قبل ان يدخلها فخلعها فخلع ما سمت له ولا شيء لولا احد
منها على صاحبه ما يله يده من المهر وفي التتمة اذا خالفها على مال معلوم
ولم يذكر المهر وقبلت فهل يستطاع المهر بعد اموضع الخلع ان فسد اي خيعة
يستطاع وعند ما لا يستطاع ولها ان ترجع به ان دخل لها او بنصفه ان لم
يدخل لها وفي شرحه اذا خالفها او بارأها على عبد او ثوب او درهم وكان
المهر غير ذلك فلا شيء له غير ذلك وان كان قد اعطاها المهر لا يرجع عليها
بشيء منه فان كان قبل الدخول ولم يعطها شيئا منه لم يكن لها عليه شيء
وقد اقول في خيعة ووافقه ابو يوسف في المباراة واما في الخلع فلم
يرأفقه وقال ان الخلع لا يوجب زنا وقد اقول محمد في كلامها هو كالتلاق
على مال فابو يوسف ومحمد في الخلع ومع اي خيعة في المباراة قال
في الينا بيع ان كان الخلع بلفظ الخلع برى الزوج من كل حق وجب لها
في النكاح كالمهر والنفقة الماضية والكسوة الماضية ولا يستطاع عنه
شئ بعد العدة وان كان بلفظ المباراة فكذلك ايضا عند اي خيعة فان
كانت قد قبضت مهرها سلم لها وان كانت لم تقبضه فلا شيء لها على
الزوج سواء كان قبل الدخول او بعده وقال ابو يوسف ان كان بلفظ
المباراة فكما قال ابو خيعة وان كان بلفظ الخلع لم يستطاع الا ما سمي
عند الخلع وقال محمد لا يستطاع الا ما سمي سواء كان بلفظ الخلع او بلفظ
المباراة فعلى قوله ان كان قبل الدخول وقد قبضت مهرها وجب عليها
رد النصف منه وان كان بعد الدخول فهو لها وله عليها جميع ما سمت واخبرني
ان اذا كان لاحدها على صاحبه دين غير المهر بسبب اخر لا يستطاع وهو الذي

احترز به الشيخ بقوله من حقوق النكاح **مسألة** قال في الواضع
رجل تزوج امرأة على مهر سمي ثوب طلقها طلق قاباينا ثم تزوجها على مهر آخر
ثم اختلفت منه على مهرها يبرأ الزوج من المهر الثاني دون الاول والله اعلم

باب الظهار

الظهار ان يشبه امرأته او عضوا من اعضائها يعتبر به عن جيبها او جزا
شايها منها بمن يحرم عليه على التامية واصل ثبوتها اول المجادل ثم نزلت سنة
خولة بنت ثعلبة امرأة من الخزرج وفيه زوجها اوس بن الصامت وهو اخو
عبادة بن الصامت وكانت خولة حنة الجسم فراها زوجها وبكى ساجدة
في حلقها فلما نظروا اليها فزغت من حلقها راودها عن نفسها فابت
عنه فغضب وقال لها انت علي كظها مني وندم بعد ذلك ثم عاد فراودها
عن نفسها فاستنعت وقالت والذي نفس خولة بيده لا تفعل الي وقد
قلت ما قلت حتى يتفانيه ورسوله بيننا وتحكم الله في وفك بحكمة
قالت خوله فوقع علي فدفعته عما دفع به المرأة الشيخ الكبير الضعيف
ثم خرجت الي جبرائي فاخذت منهم ثيابا فلبستها ومضيت الي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فوجرت عايشة تفعل شق راسه فقلت يا رسول الله زوجي
اوس بن الصامت تزوجني وانا شابة مرعوب فيه وكنت غنية ذات
مال واهل حتي اذا اكل مني واغنى شباي وتفرق اهلي وكبر سني ونثرت
له دابطين ظاهري وحبلي كانه ثم ندم علي ذلك فذكر منه اولاد منها ان
صمته الي جاعلي وان صمته امه فنادوا علي شئ جمعني ورايه فقال
صلى الله عليه وسلم ما اذكر الا قد حرمت عليه فقلت يا رسول الله ما ذكر طلاقا
وانه زوجي واذن عني وابوا ولا دوي واحب الناس الي وهو شيخ كبير لا يستطيع
ان يخدم نفسه فقال صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فقلت راجع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يقول حرمت عليه فقلت يا رسول الله لا تفعل ذلك

قواسه

قواسه ما ذكر طلقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عهدي في امر كشي
وان نزل في شأنك شئ يبينه لك فعتقت وكنت وجعلت تراجع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم قالت اللهم اني اشكو اليك شدة وجدي وفاقتي وحيي
وما يشق علي من فراقه ورفعت يدي الي الشا تدعي وتضرع فيبينك
ما يكلك اذ تنشئ رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي كما كان يتفشا
فلما سري عنه قال يا خوله قد اتزل الله فيك وفيه زوجك القرآن ثم تلك قوله
عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الي الله والله يسمع
تخاوركما الي اخر الايات فقالت عايشة تبارك الله الذي وسع سمعه كل شئ
وقوله تعالى ان الله سمع بغيري سمع يناجيه ويتضرع اليه بصير من
يشكو اليه فقال صلى الله عليه وسلم مريه فليعتق رقبة قالت والله
ما عنده ذلك قال مريه فليعتق شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير مراه
من صوم قال مريه فليطعم ستين مسكينا وسقيا ثم قالت والله ما يجد
ذلك فقال انا سنعينه يفرق من تمر وهو مكيل بوسع لك ثين فلما عاتبا
وانا اعينه بكل ذلك فقال اضل واستوصي به جيرا وفي رواية ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا اوس بن الصامت فعل تستطيع ان تعتق رقبة
فقال لا فاني قليل المال فقال فاعمل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين
قال لا والله يا رسول الله اني اذ لم اكل في اليوم ثلث مرات كل بصير وقت
ان يفشوعين فقال فاعمل تستطيع ان تطعم ستين مسكينا قال لا والله
الا ان يغنيني يا رسول الله قال اني معيناك بخمسة عشر صاعا وادع لك
فيه بالبركة فانما رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قال رحمه الله اذا
قال الرجل لامرأته انت علي كظها مني فقد حرمت عليه لا يجعل له وطئها
ولا لمسها ولا تقبيلها حتي يكفر عن ظهاره يعني لا يجعل له ابدا لا نكاح
ولا يملك بين ولا بعد زوج تزوجها بعد طلاق الثلاث ثم رجعت

اليه حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته امة فظهار منها مفسدا لا تحل له
 حتى يكفر وكذا اذا كانت حرة فارادت ولحقته ثم سببت فاسترها لان
 الظهار يجب تحريما لا يرتفع الا بالكفارة وكذا لا يحل لمان ينظر الى فرجها
 بشهوة لانه من دواعي الجماع وكذا لا ينبغي للمرأة ان تدعه يترها حتى يكفر
 لانها حرام عليه فلو نكحها الامتناع من الحرام كل لزم الرجل وامامهم عليه السلام
 والقبلة والنظر الى النرج لانه من دواعي الجماع فحرمت عليه دواعيه
 حتى لا يتبع فيه كل في الاحرام بخلاف الكا يضر العبايم لانه يكثر وجودها فلو
 حرمت الدواعي لكان يفضي الى الحرج ولا كذلك الاحرام والظهار وهذا
 كله في الظهار المطلق او المؤبد اما في الوقت كما اذا ظهر مدة معلومة كالسنة
 والشهر والسنة فانه ان قربها في تلك المدة يلزمه الكفارة وان لم يترها
 حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الظهار **قوله** كظهار أبي
 حترج في الظهار فيقع به الظهار نوى اولم ينو وان اراد به الطلاق لم
 يكن الا ظهارا ولا يقع ان يكون طلاقا ولا يقع ظهارا لعصبى والجمعون لانه
 قول واقوالهما لا حكم لهما كالطلاق واذا ظهارا لرجل من امراته ثم ماتت
 سقطت عنه الكفارة وان امتنع الظهار من الكفارة فرفعته امراته
 الى الناحى حبه حتى يكفر او يطلق **قوله** فان وطئها قبل ان يكفر
 استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يما ود حتى يكفر ولو
 ظهارا ثم ارتد ثم اسلم فتزوجها فالظهار ربحه عند اي حقيقته وعند ما
 لا يكون مظاهرا بعد الردة كذا فينا بيع **قوله** والموء الذي يجب
 به الكفارة ان يعزم علي وطئها يعني ان الكفارة انما تجب عليه اذا
 وطئها بعد الظهار وان رضي ان يكون محرمة عليه ولم يعزم عن وطئها
 لا يجب عليه الكفارة ويجوز على التكفير دفعا للضرر عنها فان عزم
 علي وطئها وجبت عليه الكفارة فان عزم بعد ذلك ان لا يطأها سقطت

وكذلك

وكذلك اذا مات احد هما بعد العزم فان كفر عن ظهاره ولم يما نتا وحت
 زوج اخر اجزاء وان ظاهرا من امراته موارا في مجلس واحد او في مجلسين
 فعليه لكل ظهار كفارة الا ان يعني في كل مرة الظهار الاول فاذا اراد التكرار
 صدق في القضا اذا قال ذلك في مجلسين بخلاف الطلاق فانه لا يصدق في
 الوجهين جميعا **قوله** واذا قال انت علي كظهار امي وكظهارها او كزجرها
 فهو مظاهر وكذا اذا شبهها بعض من امه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبه
 بنظرها **قوله** وكذا اذا شبهها بمن لا تحل له مساحتها علي التابيد
 من ذوات نحر مثل اخته وعمته او امه من الرضاع او اخذت من الرضاع
 لانه حرام علي التابيد وقال الشعبي لا يصح الظهار الا بالتشبيه بالامر
 وقال مالك يقع بالتشبيه بالاجنبية واذا قال لها انت كظهار امك كان
 مظاهرا سواء كانت مدخولا بها ام لا وان قال كظهار بنتك ان كان مدخولا
 بها كان مظاهرا ولا فلك وكذا اذا شبهها بامراة ابيه او بامراة ابنه كان
 مظاهرا لانها حرام عليه علي التابيد وان شبهها بامراة قد زنا بامها
 ابوه كان مظاهرا عند اي يرسد لانه لا يحل لزوجها على التابيد وقال
 محمد لا يكون بظاهرا لان هذا مختلف فيه حتى لو حكم بحواز نكاحه لم يطلعه
 فلم تنصحر محرمة علي التابيد وعند اي يرسد لو حكم حاكم بحوازه لم ينفذ حكمه
 واذا قبل اجنبية بشهوة او نظر الي فرجها بشهوة ثم شبه زوجته
 بنسبها لم يكن مظاهرا عند اي حقيقته ولا يشبه هذا الوحي لان الوحي بين
 واطهر وقال ابو يوسف يكون مظاهرا وان شبهها بامراة محرمة عليه بنسب
 الحال وبهي تحل له في حال اخر مثل اخت امراته وامراة لها زوج او محبوبة
 لم يكن مظاهرا وان شبهها بامراة قد فرق بينه وبينها بلعان لا يكون
 مظاهرا اجماعا عندنا فظاهرا وكذا عند اي يرسد وان كانت عنده
 حرام علي التابيد لانه لو حكم حاكم بحواز نكاحها جاز ثم الظهار انما يكون

من جانب النسا حتى لو قال انت علي كظهر امي او ابني لا يكون مظاهرا وان قال
 كنزهما اي وكفرج ابني كان مظاهرا وان قال انا منك مظاهرا وقد ظاهرت
 منك فهو مظاهرا وان قال انت سبي كظهر امي وعندي اوسمي فهو مظاهرا ولا
 تكون المرأة مظاهرة من زوجها عند محمد وقال ابو يوسف تكون مظاهرة
 فالغشوي علي قول محمد وهو الصحيح وعند حسن بن زياد عليها كفارة بين
 لان الظهار يقتضي التخيير فكانها قالت انت علي حرام فيجب عليها كفارة بين
 بين اذا وطئها ولجدا انها لا تملك التخيير كالطلاق كذا في الكرخي **قوله**
 وكذلك اذا قال راسك علي كظهر امي او فرجك او وجهك او بدتك او رقتك
 او نعلك او ثلثك او عشرينك كان مظاهرا لانه يعبر بهذه الاشياء عن جميع
 البدن وان قال ظهرك علي كظهر امي او كبطنها او كفرجها او بطك او فخذك
 او يدك او رجليك لا يكون مظاهرا كذا في اليبايع لان هذا العضو من امراته
 لا يعتبر به عن جميع الشخص وهو انما يكون مظاهرا اذا شبه امراته او
 عضوا منها يعبر به عن جميع الشخص من لا يحل له علي التابيد **قوله**
 وان قال انت علي مثل امي او كما هي رجع الي نيتك عند اي حليفه فان
 اراد الاكرام فليس بشي وان اراد الطلاق او الظهار فهو كما نوي وان اراد
 التخيير فهو ايلك وقال ابو يوسف هو مخبر لان الظهار من التشبيه التخييم
 وادناه الايلك وقال محمد هو مظاهرا وليس كذلك اذا قال انت علي كفرج
 امي لان التشبيه بالاكرام لا يكون بالفرج فلم يبق الا التخيير **قوله**
 وان قال اردت الظهار فهو مظاهرا لانه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه
 بالظهر لكنه ليس بصريح فيقتضي الى النية **قوله** وان قال اردت
 الطلاق فهو طلاق باين لانه تشبيه بالام في التخيير فكانه قال انت
 علي حرام ونوي الطلاق **قوله** وان لم يكن له نية فليس بشي هذا
 عندها وقال محمد يكون ظهارا لان التشبيه بعضومتها لما كان ظهارا

فالتشبيه

فالتشبيه بجميعها اولي ولما انه يحتمل الحمل علي الكرامة فلم يكن ظهارا وان
 قال انت علي حرام كما نوي ونوي ظهارا او طلقا فهو كما نوي لانه يحتمل الظهار
 لمكان التشبيه ويحتمل الطلاق لمكان التخيير وان نوي التخيير لا غير
 كان ظهارا وان لم يكن له نية فعلي قول اي يوسف يكون ايلك وعلي قول محمد
 ظهارا وان قال انت علي حرام كظهر امي فهو مظاهر عند اي حينئذ سواء نوي
 ظهارا او ايلك او طلقا او تخريما مطلقا او لم ينو شيئا لانه صريح في الظهار
 فك تحتمل غيره وعندهما ان نوي طلقا فهو طلاق وان قال انت امي فهو
 كذب **قوله** فلا يكون الظهار الا من زوجته لقوله تعالى والذين يظهرون
 من نسايتهم والمراد به الزوجات كفوله تعالى للذين يولون من نسايتهم سواء
 كانت الزوجة حرة او امه او مدبرة او مكاتبه او ام ولد او كتابيه وكفارة
 ككفارة الحرة المسلمة **قوله** فان ظاهرا من امتك لم يكن مظاهرا
 وكذا من مدبرته او ام ولده لا يكون مظاهرا وان ظاهرا للعبدة او المدبر او
 المكاتب صح ظهاره وكفارته كفارة الحر لان التكثير بالعق والاطعام
 لا يجوز منه عالم يعتق ولو كفر بها باذن المولى او المولى كفرها عنه لا يجوز
 ويجوز له التكثير بالعيام وليس للمولى ان يمنع من ذلك لانه يتعلق به حق
 المرأة بخلاف النذر وكفارة اليمين فان له ان يمنعه فذلك لانه لم يتعلق
 به حق ادي **قوله** ومن قال لنسايتك انت علي كظهر امي كان مظاهرا
 من جميعهن وعليه لكل واحدة كفارة سواء كان نوي مجلسا او مجلسا وليس
 كذلك اذا لم ينو نسايتك بقا معهن فانه لا يجب الا كفارة واحدة لانهن مع
 بايه وهو واحد لا شريك له واما هنا فكفارة انما تجب لرفع التخيير والتخييم
 في كل واحدة منهن غير التخيير في الاخرى ولو ماتت واحدة منهن لم يكتف
 التخيير عن الباقيات بخلاف الايلك وكذا اذا ظاهرا من امرأة واحدة
 مرارا في مجلس او في مجلس فانه يجب لكل ظهار كفارة الا ان ينوي

الظهار الاول فيكون عليه كفارة واحدة فيما بينه وبين الله لان الظهار
الاول ايتاع واكتاف في اخبار فاذ امكن الاخبار حمل عليه قال في الينا بيع
اذا قال اردت التكرار صدق في العتق اذا قال ذلك في مجلس واحد ولا
يصدق فيما اذا قال ذلك في مجلسين مختلفين بخلاف الطلاق فانه لا يصدق
في الوجهين ولو طلق امرأته طلاقا رجعيا بنظر ظاهر منها في عقدنا صحيح
ظهاره لانها زوجة وان كان الطلاق بايضا لم يمنع ظهاره لان الظهار
لا يكون الا من زوجته وتنفذ ليست بزوجته بدليل انها لا تعود اليه
الا بعقد جديد ولانها محرمة بالطلاق وتحریم الطلاق اكد من حریم
الظهار لانه يزول المك ولا يرتفع بالكفارة والظهار لا يزول للمك
ويزول بالكفارة **قوله** وكفارة الظهار عتق رقبة يمتلي كاملة
الرق في ملكه مترونا بنية الكفارة وجنس ما يستغنى من المقاتع قائم
بلا بدل فقولنا كاملة الرق حتى اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق
نصفه الاخرى قبل ان يجامعها يجوز عن كفارته وبعد ما جامعها لا يجوز
عن كفارته عند اي حيفه وعندنا يجوز لان عتق النصف بمنزلة عتق
الكل عندنا اذ هو لا يتجزأ عندها ولو كان عبد بين اثنين اعتق احدهما
نصيبه عن كفارته لا يجوز عند اي حيفه سواء كان موسرا او مسكرا لان
العبد لا يملك عن السمايه في الاحوال كلها عند اي حيفه فكان عتقا
بالبدل وعندنا ان كان المعتق موسرا جاز وان كان مسكرا لم يجوز ان
يسار المعتق يمنع سمايه العبد عندها وان اعتق نصف رقبة ومك
شرا واطمئنان بين سكتنا لا يجوز عن كفارته فهذا اسمي قولنا رقبته
كاملة الرق في ملكه وقولنا مترونا بنية فانه اذا اعتق عبده ولم
ينوه عن كفارته لا يجوز عن كفارته وكذا اذا نوى عن كفارته لا يجوز
عن كفارته بعد الا عتاق ايضا ولو دخل ذورحم محرم منه في ملكه بلا

صنع

صنع منه كما اذا دخل بالميراث فانه لا يجوز عن كفارته بالاجماع وان دخل
في ملكه بمعننه ان نوى عن كفارته وقت وجود المعنن جاز عن كفارته عندنا
وقال ان في لا يجوز وقولنا وجنس ما يستغنى من المقاتع قائم فانه اذا عتق
عبد مقطوع اليدين او الرجلين او يابس الشق او مقعد او اشل اليدين
او زنا او مقطوع يد واحدة ورجل واحدة من جانب او مقطوع ابهامي
اليدين او مقطوع ثلث اصابع من كل يد سوى الابهامين او اعلى و
معتوها واخرس لا يجوز عن كفارته فان كان مقطوع يد واحدة او رجل
واحدة او مقطوع يد ورجل من خلاف او اشل يد واحدة او مقطوع
اصبعين من كل يد سوى الابهامين او اعود او غشا او مقطوع يد
ورجل من خلاف او اشل يد واحدة او مقطوع اصبعين من كل يد سوى
الابهامين او اعود او غشا او مقطوع الاذنين او مقطوع الانف او
عينين او خضيا او مجبوبا او حشي او امه رتقا او قرنا لا يجوز عن كفارته
وان كان اهم يجوز في ظاهر الرواية وقيل اذا كان محال لو صبح لم يسمع
فانه لا يجوز وقولنا بغير بدل فانه اذا اعتق عبده على بطل وبنوه عن
كفارته لا يجوز وان ابرأه بعد ذلك عن البطل فانه لا يجوز ايضا
وكذا لا يجوز للمريض اذا اعتق عبده عن كفارته وهو لا يخرج من ثلث
تامة فاته من ذلك المومن لا يجوز عن كفارته وان اجازة الورثة فان
بري من مرضه جاز **قوله** فان لم يجد فعيام شهرين متتابعين من
قبل ان يتناسا وحدهم الوجود الا يكون في ملكه ذلك حتى لو كان له عبد
للخدمة لا يجوز له الصوم الا ان يكون زمنا فيموز شرا اذا كفر بالصيام
او افطر يوما لعذر من مرض او سفر فانه يتاثر الصوم كذا الواجب في النظر
او يوم النحر او ايام التشريق فانه يتاثر فان صام هذه الايام ولم يفطر
فانه يتاثر ايضا لان الصوم فيها عن ما وجب في ذمته لا يجوز وان كانت

امرأة فعصامت عن كفارة الاطعام او عن كفارة القتل فحاصت او نفست
 فانها لا تستأنف ولكن تقوم القضا ببعض الحيض والنفس لانها لا تجد صوم
 شهرين لا حيض فيها فان افطرت يوما بعد الحيض والنفس فانها تستأنف
 وان كانت بصوم عن كفارة يمين فحاصت او نفست في خلال ذلك فانها
 تستأنف لانها تجد صوم تلك شهرا أيام لا حيض فيها وان صام شهرين متتابعين
 فمقدور على الاعتاق قبل غروب الشمس في اخر ذلك اليوم يجب العتق ويكفر
 صومه تطوعا لانه قدر على المبدل قبل الفراغ من المبدل كما لم يتم اذا
 وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة والا فصل له ان يتم صوم هذا اليوم فان
 لم يتم واخطأ لا يجب عليه قضاء وعندها وقال زفر بن جهم **قوله**
 فان لم يستطع فاطعام سنين سكتا ولا يكون الا على هذا الترتيب **قوله**
 كل ذلك قبل المسيس هذا في الاعتاق والصوم ظاهر انصر لان الله تعالى قال
 فيها من قبل ان يتاموا وكذا في الاطعام ايضا عندنا وقال مالك من كانت
 كفارة الاطعام جازان بطا فيه **قوله** يجوز في ذلك عتق الرقبة
 المسلمة والكافرة والذكور والانثى والصغير والكبير لان اسم الرقبة ينطلق
 على هؤلاء والكافرة في الكفارة ويقول الكفارة حق له فليجوز
 صرفها الى عبدة كالزكاة قلنا المنصوم عليه عتق رقبة مطلقا من غير
 شرط الايمان والقياس على الزكاة قياس المنصوم على المنصوم وهو لا يجوز
 لان من شرط صحة القياس عدم النص في القيس ولا يجوز عتق الجنين لانه
 لا يعرف حياته ولا سلامته **قوله** ولا يجوز العيا ولا مقطوعة
 اليدين او الرجلين وقد بينا ذلك **قوله** ويجوز الاصح هذا استحسان
 والقياس لا يجوز وهذا اذا كان بحيث اذا صمغ عليه يسهل اما اذا كان
 لا يسهل اصلا وهو الاخرس بالسين لا يجزيه ويجوز مقطوع الاذن
 لانها يراد ان للزينة والمنفعة قائمة بعد ذهابها وكذا يجوز مقطوع

الانثى

الانثى لانه يراد بالجمال ومنفعة الشم باقية ويجوز مقطوع الذكور لان فئده
 اصلا من غير قطع لا يمنع الجوارح ان كانت انثى **قوله** ولا يجوز مقطوع
 ايها يمين اليدين احترز بذلك عن ايها يمين الرجلين فان ذلك لا يمنع الجوارح وانما
 لا يجوز مقطوع ايها يمين اليدين لان قوة البطش والتناول يغتور بفقدهما
 فصارت قوتها كفوات جميع الاصابع وكذا لا يجوز مقطوع تلك الاصابع
 من كل يد لغوات الاكثر من الاصابع ولا يجزى الذاهب الانسان ولا
 مقطوع الشفتين اذا كان لا يتدر على الاكل فان كان يتدر عليه جاز
 ولا يجزى الاخرس والخرس لان منفعة الكلام انعدمت ويجوز ذاهب
 الشعر والحية والحاجبين لان ذلك انما هو للزينة **قوله** ولا الجنون
 الذي لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح لا يكون الا بالاعتقال فكان فايته
 النافع واما اذا كان مجنون فليعتق فانه يجزى وان اعتق طنك رضيعا
 اجزاه وان اعتق مريضا يرعاه الحية والحاف عليه الموت فان كان في
 حد الموت لم يجزه **قوله** ولا يجوز عتق الدبر وام الولد لان رعاها نفس
 حتى لا يجوز بيعها **قوله** ولا المكاتب الذي ادى بعض المال لان عتقه
 يبطل **قوله** فان اعتق مكاتب لم يورثا جاز لان الرق قائم فيه من
 كل جانب لانه يقبل الانفاخ ولم يجعل عنه عوض ويعلم للمكاتب
 الاولاد والاكساب ويجوز عتق الابن عن الكفارة كذا في شاهان
قوله فان اشترى اياه او ابنه ينوي بالشري الكفارة بجاز عندنا
 بخلاف مالو ورثه لانه لا يصنع له فيه **قوله** وان اعتق نصف عبد
 مشترك عن الكفارة ضمن قيمة باقيه فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد يجوز ان كان موسرا ولا يجوز ان كان معسرا
قوله وان اعتق نصف عبده عن كفارته ثم عتق باقيه عنها
 جاز لانه عتقه بكلايين والنقصان متمكن على ماله بسبب الاعتاق

بجعة الكفارة وذلك لا يمنع الجواز خلاف ما تقدم لان الانتصاف هناك تن
 علي ملك الشريك **قوله** وان اعنق نصف عبده عن كفارته ثم جامع النقي
 ظاهرها ثم اعنق باقية لم يجوز هذا عندنا في حقيقته لان الاغناق ينجز
 عنده وشرط الاغناق ان يكون قبل المسيس بالنصف قال الله تعالى وتحرير
 رقبة من قبل ان يتامسا واغناق النصف فحصل بعد المسيس وعندهما يجوز
 لانا غناق النصف عندهما اغناق الكل لمحصل اغناق الكل قبل المسيس
 وان لم يجوز عندنا في حقيقته استأنف غنق رقبة اخرى **قوله** واذا لم
 يجد المظاهر ما يعتق تكفارته صور شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان
 ولا يوم النحر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق لان المتتابع مبسوط عليه
 وصور هذه الايام منهن فلا ينوب عن الواجب **قوله** فان جامع النقي
 ظاهر منها في خلاف الشهرين ليس عامدا او نهرا ناسيا استأنف الصوم عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يعني علي صيامه ولا يتأنف لانا ان الله
 تعالى امر بصيام شهرين متتابعين لا مسيس فيهما فاذا جامع فيها لم يأت
 بالما موريه ولان الوطئ هناك يختص بالصوم فاشبه الوطئ بالاعتكاف
 ولا يشبه هذا اذا وطئ في كفارة القتل نهرا ناسيا اوليا عامدا حث
 لا يتأنف لان المنع من الوطئ فيها بمعنى تخفيف الصوم ولا يبيح ان يكل
 ووطئ لا يؤثر في فساد الصوم لا سطل التتابع وليله الوطئ ناسيا بالنهرا
 وعامدا بالليل في كفارة القتل **قوله** نهرا ناسيا قديته لانه لو كان
 عامدا استأنف اجماعا **قوله** وان افطر يوما بعدرا او نذر عذرا استأنف
 لغوات التتابع وموافاد ر عليه فان كانت امرأة فحاضت او نفست في
 خلال ذلك لم تتأنف وقد بينا ذلك **قوله** فان ظاهر العبد لم يجز
 في الكفارة الا الصوم لانه لا ملك له وهو من اهل الصوم فلهزمه وليس
 لولي ان يمنعه عنه **قوله** وان اعنق الولي عنه او اطعم عنه لم يجزه

وظاهر

وظاهر الذي عندنا لا يمنع لانه لا يمنع منه الصوم **قوله** واذا لم يتطبع
 المظاهر انصام اطعم ستين سكيئا المعتبر البعز الحالي بالكفارة في جواز
 الانتقال بخلاف الشيخ الثاني حيث يعتبر الجزئية الى الموت والمعتبر
 في اليسار ولا عار في ذلك وقت التكفير لا وقت الظاهر حتى لو ظهر وهو
 غني وكان وقت التكفير معسرا اجزاء الصوم فان كان وقت الظاهر
 فقير ثم ايسر لم يجزه الصوم **قوله** ستين سكيئا سوا كائنا مسلمين
 او ذميين عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز فقرا اهل الذمة **قوله** كل
 مسكين نصف صاع من برودقيق البر وسويته سواء في اعتبار
 نصف الصاع **قوله** او صاعا من تمر او شعير ودقيق الشعير وتمر
 سواء مثله والصاع اربعة امنان فان اعطاه من برودقيق من تمر
 او شعير اجزاء لم يقبل المقصود **قوله** او قيمة ذلك لان القيمة عندنا
 يجزي في الزكاة فكذلك في الكفارات ولان المقصود سد الحاجة ودفع الحاجة
 وذلك يوجد في القيمة **قوله** فان عدا من وعشاء حاز فليكن ما اكلوا
 او كثيرا يعني بعد ان وضع لهم ما يسعهم والمعتبر هو الشبع لا مقدار
 الطعام فذلك بد من اكلتين مشبعتين غذا وعشا او سحرا وعشا او غدا
 او سحورين ولا يجزي في غير البر الا بالادام قال في الهداية لا بد من الادام
 في خبر الشعير ليمكنه الاستيفاء الى الشبع وفي خبر الحنطة لا يستوفى الادام
 فان كان فيه صبي فليطعم لا يجزي لانه لا يستوفي الاكل كاملا والمعتبر ان يكون
 كل واحد منهم يستوفي الاكل **قوله** وان اطعم مسكينا واحدا ستين يوما
 اكلتين مشبعتين اجزاء وكذا اذا اعطاه ستين يوما كل يوم نصف
 صاع من بر او صاعا من تمر او شعير **قوله** وان اعطاه في يوم واحد
 طعام ستين مسكينا لم يجزه لان يومه ذلك ولو اطعم مائة وعشرين
 مسكينا دفعة واحدة فعليه ان يطعم احدى الفريقتين اكله مشبعة اخرى **قوله**

فان قرب التي ظاهرها في خلال الاطعام لم يستأنف كما اذا اطعم ثلثين ميكتا
ثم جاع امراته فانه يطعم ثلثين سكتينا واجماع لا ينقض الاطعام لان
الله تعالى لم يذكر فيه من قبل ان يتناسا الا انه يمنع من المسير قبله لانه وما
يتدر على الاغراق والصوم فيقعان بعد المسير ولوا عطي ثلثين سكتينا
كل مسكين فاعان الحنطة فمن ظهارين لا يجزيه الا عن احد هما في قوله
وقال محمد بن جزيه عنها فان كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فانه يجزيه
اجامعا كما اذا اطعم عن انظار وظهار **قوله** ومن وجب عليه كفارتا
ظهارا فاعتق رقتين لا ينوعن احدهما بعينه جاز عنها وكذلك ان صام اربعة
اشهر او اطعم مائة وعشرين سكتينا جاز فان اعتق رقتة واحدة او صام
شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايها شأ وقال زعفران لا يجزيه عن احد هما في
جميع ذلك فانه اعلم **كتاب اللعان** لعنه الله باللعان
دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا لان اللعان من جانب الرجل وهو
مقدم وسابق والسبق من اسباب الترجيح ثم اللعان شهادتان عند ابي يوسف
وعند محمد ايمان فيها معنى الحد فابعدت اذا غول الحاكم بعد اللعان قبل
الحكم وانتقل الى غيره فعند ابي يوسف يتأنت اللعان لانه شهادة فيها
معنى اليمين وعند محمد يعني قالت زعماءه اذا قذف الرجل امراته بالزنا
ولها من اهل الشهادة والملة ممن يحد قاذفها او نفي نسب ولدها وطالبت
بموجب القذف فعليه اللعان وذلك بان يقول لها يا ذاك مني ولد وطالبت
زنيك او يا نيك تزنيك او هذا الولد من الزنا وليس هو مني فانه يوجب
اللعان فان قال جومعت جماعة حراما او وطيت وطا حراما فلا حد ولا
لعان وانما شرط ان يكونا من اهل الشهادة لان اللعان عندنا شهادتان
موكدات بالايان متروكة باللعمن قائمة مقام حد القذف في حقه
ومتام حد الزنا في حقها لقوله تعالى ولم يكن لهم شهدة الا انفسهم

شهدة

شهداء واستشام من جلة الشهداء ولا يستثنى انما يكون من جنس المستثنى
منه وقال تعالى فشهادة احدى اربع شهادات باسه نصر على الشهادة واليمين
فقلنا الركن هو الشهادة الموكدة باليمين ثم قرن الركن من جانب اللعن
لو كان كاذبا وموافقا مقام حد القذف وفيه جانبها بالغضب وهو انما
مقام حد الزنا واذا ثبت هذا قلنا لا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان
الركن فيه الشهادة ولا بد ان تكون هي ممن يحد قاذفها لانه قائم في حقه
مقام حد القذف فلا بد من احصائها ويجب ايضا نفي الولد لانه لما نشأه
صار قاذفا لها ومتى سقط اللعان لمعني في الشهادة ان كان من جانب
الزوج فعليه الحد وان كان من جانبها فلا حد ولا لعان **قوله**
وطالبت انما شرط طلبها لانه حقها فلولم تطالبه وسكت لا يبطل
حقها ولوطالت المدة لان طول المدة لا يبطل حد القذف ولا انقضاء ولا
حقوق العباد ولا لعان بين الحر والامة ولا بين العبد والحر لانه
العبد والامة ليسا من اهل الشهادة ولا بين المسلم والكافر لان الامة
والكافرة لا يحد قاذفها ومن شرايط اللعان ان يكونا حرس بالنيين قلن
سلمن غير محدودين في قذف وان يكون النكاح بينهما صحيحا سواء دخل
بها او لم يدخل بها فان تزوجها نكاحا فاسدا ثم قذفها لم ينكحها لانه
قذف لم يعاد في الزوجية كقذف الاجنبي ولان الموطوعة بنكاح فاسد
لا يحد قاذفها فلا يجب عليه اللعان كتأذيف العفيرة قالوا لا يحد اذا
كانت المرأة صغيرة او مجنونة او كتابية او ام ولد او محدودة في قذف
او كانت وطيت وطا حراما في جميع عمرها مرة او خرسا فلا لعان لان
اللعان سقط بمعني من جهتها وكذا اذا كانا صبيين او مجنوناين
او اخرسين او مملوكين او كافرين فان كانا اعميين او فاسقين يجب
اللعان لانهما من اهل الشهادة في بعض الاحكام ولهذا ينعقد

النكاح بشهادتهما ولأن الأعيان من أهل الشهادة فيما طرقت الاستفاهة
كالموت والنكاح والسب فان كانا محمدين في قذف يجب على الزوج
الحمد لأن اللعان سقط من جهة اذ البداية له وان كانت المرأة حرة
عفيفة وكان الزوج عبدا او محمدا في قذف فعليه الحمد لأن قذفها
صحيح وقد سقط اللعان بمعنى من جهته وهو انه لا يصح فيه اللعان متى
كان الزوج ممن لا يصح قذفه كالنصي والمجنون والزوجه ممن يجد قاذفها
فلا لعان لأن قذفه لو يصح فاذا كان الزوج مسلما عاقلا غير محموم
في قذف وكما مائة او كافرة او صغيرة او مجنون او زانية فلا حد ولا لعان
لأن قذفها ليس بقذف صحيح وان كانت حرة مسلمة عفيفة الا انها
محمومة في قذف فلا يجب اللعان ولا الحمد وان كان كلاهما محمومين
في قذف فمقذفها فعليه الحمد لأن اللعان سقط لمعني في الزوج لأن
البداية به **قوله** والمرأة ممن يجد قاذفها يحترز من اذا كانت
من أهل الشهادة الا أنه لا يجد قاذفها بان كان لها ولد لا يعرف له
اب فهذا لا يجب بقذفها اللعان **قوله** فان امتنع حبه الحاكم
حتى يلاعن او يكذب نفسه فيجد لأن اللعان حتى يستحق علمه ولو قدر
عليه اينما به فيحبس حتى يأتي به او يكذب نفسه ليرتفع الشين فان
أكذب نفسه حده القذف **قوله** فان لا عن وجب عليها اللعان
فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلك عن او تصدقه فتجد بمعنى حد الزنا
قالوا هذا غلط من النسخ لأن تعديقها اياه لا يكون ابلغ من اقرارها
بالزنا وثم لا تحد بمرّة واحدة فهنا اولى وان صدقته عند الحاكم اربع
مرات لا تحد ايضا لانها لم تصرح بالزنا والحكم لا يجب الا بالتحريم واما
بداء اللعان في الزوج لأنه هو المدعى **قوله** واذا كان الزوج
عبدا او كافرا او محمدا في قذف فمقذف امرأته فعليه الحمد لأنه

تعد

تعدنهما اللعان بمعنى من جهة فصارت الى الواجب الاصيل وهو انما يتبع قوله
تعالى فالذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الاية واللعان
خلف عنه **وصورة** كون الزوج كافرا بان كان الزوجان كافرين
فاستلمت المرأة فمقذفها بالزنا قبل عرض الاسلام عليه او نفي نسب ولدها
فانه يجب عليه الحمد فان اقيم عليه بعضا الحمد ثم اسلم فمقذفها ثانيا قال
ابو يوسف اقيم عليه بقتية الحمد ثم نكحنا وقال زفر لالعان بينهما وهذا
بنا على ان شهادة العاقل انما يبطل بعد كمال الحمد وعذر زفر يبطل بادل
سوط وقيد بقوله او محمدا في قذف اذ لو كان محمدا في زنا او شرب
خمر فانه يترك عن **قوله** واذا كان الزوج من أهل الشهادة وبني امته او
كافرة او محمودة في قذف او كانت ممن لا يجد قاذفها بان كانت صبيبة
او مجنونة او زانية فلا حد عليه في قذفها ولا لعان لأن القذف قد صح
من جهته وانما سقط مرجحه بمعنى من جهتها لانها ليست من أهل الشهادة
ولا محصنة فعبار كالوصدقة وكذا اذا كانت مدبرة او مكاتبة او ام ولد
او خرسا **قوله** وصنفه اللعان ان يبتدأ القاضى بالزوج فيشهد
اربع مرات يقول في كل مرة اشهد باسماي لمن القاذفين فيما رويتها
به من الزنا الى ان قال ويشير اليها اما شرط الاشارة لزوال الاحتمال
لأنه قد يقصد غيرها بذلك **قوله** ثم تشهد المرأة اربع شهادات
باسم يميني قايمة وكذا الرجل يميني وهو قائم وفي الكرخي القيام ليس
بشرط وانما هو اشهر وابلغ **قوله** تقول في كل مرة اشهد بالله
انه لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله
عليها ان كان من القاذقين فيما رماي به من الزنا انما ذكر الغضب في
جائزها لان النساء يستعملن اللعنة ليرامن فيكون ذكر الغضب ادعائهن
ابي القيد ثم اللعن يقف على لفظ الشهادة عندنا حتى لو قال احلف

باسم الله العاصدين وقتلت مبي ذلك لم يسمع اللعان **قوله** فاذا
 التعتان فرق الحكم بينهما ولا يقع الفرقة حتى ينفق بالفرقة على الزوج
 فيفارقه بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقيل ان تفرق
 الحكم بينهما لا يقع الفرقة والزوجيه قايمة يقع طلاق الزوج عليها والوطء
 وايلوه وتجرى التوارث بينهما اذا مات احدهما وقال زفر اذا فرغا
 من اللعان وقت الفرقة من غير تفرق القاضي ولو اتى امتناع من اللعان
 بعد ثبوته او امتنع احدهما اجبرهما الحكم عليه ولو اتى جنت بعدما التعتان
 الزوج قبل ان يلتصق بي سقط اللعان ولا حد ولو اتى فرغا من اللعان
 سالا القاضي ان لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما ولو ان
 القاضي بدأ بلعان المرأة ثم بعد ذلك بالزوج فانه يثبت له ان يامر
 المرأة بثلثين تانيا فان لم يامرهما وفرق بينهما يقع الفرقة ولو اتى
 التعتان فلم يفرق بينهما حتى مات او عزل ونصب غيره فان الحكم
 الثاني يستقبل اللعان في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقالة محمد
 لا يستقبل ولو قد فرغا الزوج فلم يلتصقا حتى طلقها لكانا او تطلقه
 باينة ذلك حد ولا لعان لان اللعان تعد من طرق الحكم لان اللعان
 موضوع لقطع الزنا وقد انقطع بالطلاق فكذلك معنى اللعان فان
 كان الطلاق رجعيا يلا عنان الزوجيه باينة وان تزوجها بعد
 الطلاق فاخذته بعد التقذف فلا حد ولا لعان لان كل واحد من
 النكاحين منفرد بحقوقه عن الآخر واللعان من احكام النكاح الاول
 فلم يجز ان يتلا عنان في نكاح بعد في نكاح اخر قال الخنذي اذا
 قد فرغا سوابها فلا حد ولا لعان اما سقوط الحد فلان التقذف
 اوجب اللعان واما اللعان فلان الزوجيه قد زالت وان قد فرغا
 ثم طلقها طلاقا رجعيا لكانا عنان الزوجيه وان طلقها طلاقا

باينة

باينة شرقة قد فرغا بالزنا فعليه الحد لانها اجنبية وان قال لامرته يازانه
 انت طالق لك ثا فلا حد ولا لعان لان اللعان سقط بزوال المثل لان
 من شرط اللعان الزوجيه وقد زالت بالطلاق واذا سقط اللعان من
 طريق الحكم استقل الى الحد ولو قال انت طالق لك ثا يازانية وجب عليه
 الحد لانه قد فرغا بعد الابانة **قوله** وكانت الفرقة تطلقه باينة
 عند ابي حنيفة ومحمد لانها بتفريق القاضي كانه العنين ولها النكاح والى
 في عدتها ويثبت نسب ولدها الى ستين ان كانت معتدة وان لم تكن معتدة
 قاي سنة اشهر **قوله** وقال ابو يوسف تحريم موبد لقله عليه السلام
 المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وهما يقولان معنى الحديث ما دام استل عني
 فاما اذا كذب نفسه لم يبق التناك عن بعد الا كذاب **قوله** فان كان
 القذف بولد نفي القاضي نسب والحكمة باسمه يشترط في نفي الولدان
 تكون المرأة من اهل الشهادة من حين العلوق الى حين النزع حتى لو
 كانت كتابية او امية حين العلوق ثم اسلمت او اعتقت لا يسمع نفي
 الولد لانها لما علقت لبنت من اهل اللعان ثبت نسب ولدها بتوتا
 لا يلحقها الفسخ فلا يعتبر بعد ذلك بتغيير حالها لان ولد الزوجية
 لا ينتفي الا باللعان ولو نفي ولد الحرة فصدقة فلا جد على الزوج ولا
 لعان وهو ابنها لا تصدق على نفسه لان النسب حق للمولد والام لا تملك
 اسقاط حقوق ولدها ولا يجوز ان يلاعن مع تعدد بقوله في التقذف
 الا ترى انه يستحيل ان يشهد باسمه انه من الكاذبين وقد تالت انه
 صادق وصوره اللعان ينفى الولدان يا امر الحكم الزوج فيقول
 اربع مرات اشهد بالله اني لمن اعدا قين فيما ربيتك من نفي الولد فكذا
 في جانب المرأة ولو قد فرغا بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان الا من
 ثم ينفى القاضي نسب الولد ويلحقه بامه فيقول قد الزمت الولد امه

وأخرجته من نسب الأب ثم انه بعد ما نسب من الأب جميع احكام
نسبه باقية من الأب سوي الميراث والنفقة حتى ان شهادة أحدهما
لا تخلو لا تقبل ودفع ركة أحدهما على الآخر لا يجوز وان كانت ابنة
قتل واحد لهما لا يجوز ولا يجوز تزويج أولاد لبنت الزوج ولا يجوز لاحد
غير المتلاعني ان يدعي الولد المصفي وان صدق الولد **قوله** فان عاد
الزوج فاكذب نفسه بان قال كنت كاذبا فيما رويتها من الزنا حده
التدني وحل له ان يتزوجها وهذا عندهما وقال ابو يوسف لا يحل له ان
يتزوجها لانها قد حرمت عليه موبدا **قوله** وكذا اذا قذف غيرها
فجدلانه خرج بذلك من ان يكون من اهل الشهادة **قوله** وكذا ان
زنت فحدثت لانها تخرج بذلك من اهلية الشهادة وتعتبر من لا
يحد قاذفها وصورتها ان تكون بكرا وقت اللعان او تكون محصنة
ثم ترد وتلتقي بعد ارا حرب ثم تنسب وتسلم وتزني فجدلانه في الوجهين
الجلد فيكون قول السبع او زنت فحدث قبل الدخول بها اما بعده
فلا ينصورا بالجلد الا ان ترد وتلتقي وتنسب وتسلم وتزني ورواية
الغنيمة بن دعاش زنت بالمتشديد اي قذفت **قوله** واذا قذف
امراته وهي صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما لانها لا يحد قاذفها
لو كان اجنبيا ولان الصغيرة يستحيل منها الزنا وكذا المجنونة لان
افعالها ليست بعقوبة وان قال لامراته زنت وانت صغيرة او
مجنونة فلا حد ولا لعان لانها ضايف الى حاله لا يصح منها قتل
ذلك وان قال زنت وانت امه او كافرة كان عليه اللعان لانه صار
قاذفا لها في الحال بزنا يتصور منها وان قال لها زنت قبل ان تزني
كان عليه اللعان لانه يصير قاذفا لها في الحال بزنا يتصور منها
يدل عليه ان من قال لرجل زنت منذ خين سنة كان قاذفا وجوب

عليه الحد وان كان سن القاتل عشرين سنة لانه يصير قاذفا في الحال
كذا **قوله** وقذف الاخرس لا يتعلق به اللعان لانه لا يابى
بصريح لفظ الزنا وانما يستدل عليه بالاشارة في كذا **قوله**
واذا قال الزوج ليس حلك مني فلا لعان هذا قول ابي حنيفة وزفر
لانه لا يتيقن بقيام الرجل فلم يصرفا ذفا وعندهما ان جات به لا قتل
من سنده اشهر فهو قاذف وبذلك عن لانا يتيقنا وجوده عند القذف
قلنا اذ لم يكن قاذفا في الحال صار كالعالم بالشرط فانه قال ان كان
بك حل فليس مني والتدني لا يقع تغليقه بالشرط وان جات به لسنة
اشهر فلا لعان لانه لا يتيقن وجوده عند القذف فلا يلاعن بالشك
قوله وان قال زنت وهذا الرجل من الزنا تلاعنا ولم ينف
القاضي اكل لانه قد قذفها بصريح الزنا فوجب عليه اللعان واما الولد
فلا ينف في نسبه لان الاحكام لا يترتب عليه الا بعد الولادة لتكن
الاختلاف قبله لا تراه لا يحكم باستحقاقه الميراث والوصية لانه
مجهول بجوزان يكون ومجوزان لا يكون فلا يصح نفيه واما ما روي انه
عليه السلام لا تخفى بين عدل وبين امراته وبني حامل والحق الرجل بامه
فهو مجهول عليا انه عرف قيام الحمل وحياته ونحن لانعلم ذلك **قوله**
واذا انقضى الحمل ولد امراته عقيب الولادة او في الحال التي تقبل التعنية
وتتبع له الة الولادة صحيح فغيبه ولا عن وان نفاه بعد ذلك لا عن
وثبت النسب اعلم ان المولود في فراش الزوجة لا ينتفي الا باللعان
والفراش ثلاث قوي ووسط وضعيت فالقوي فراش المستوكة يثبت
النسب فيه من غير دعوة ولا ينتفي الا باللعان والضعيف فراش
الامة لا يثبت النسب فيه الا بالدعوة والوسط فراش ام الولد يثبت
فيه النسب من غير دعوة وينتفي من غير لعان واذا انقضى ولد الزوجة

بان قال ليس بمومن او مومن الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فانه
لا يثبت نسب ابدا وكذا اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلاعنا فاستد
لا يثبت فاذ ثبت هذا قلنا اذا انما عقيب الولادة صح نفيه ولا عن
به عند أبي حنيفة يعني ما لم يظهر منه اعتراف او دلالة على الاعتراف
ولم يوقت ابو حنيفة في مدة النفي وقتا وانما هو مقصور الى راي الامام
وقد روي الحديث ان له نفيه الى ثلاثة ايام وروي الحسن الى سبعة
ايام وهو ما بين الولادة الى العقيدة وهذا غير صحيح لانه تقدير
لا دليل عليه **قول** وقال ابو يوسف ومحمد ان له ان ينفيه
في مدة النفاس وهذا اذا كان الزوج حاضرا اما اذا ولدت ولم يلق
وكو يعلم حتى قدم فله النفي عند أبي حنيفة في مقدار ما يقبل فيه
التهنئة بعد قدومه وعندهما في مقدار مدة النفاس بعد قدومه
ايضا وقد قالوا في ولد الزوجة اذا احبني به فسكت كان اعترافا فاذا
مني بولد الامة فسكت لم يكن اعترافا لان نسب ولد الزوجة يثبت
بالزنا وانما ينزق النفي من الزوج فاذا سكنت عن التهنيئة صار
بذلك معترفا واما ولد الامة فلا يثبت بالزنا لانه لا يرأس لها واما
ثبت بالدعوة فالسكوت لا يقوم مقام الدعوة وولد ام الولد كولد
الزوجة لان لها فرشا **قول** واذا ولد قد ولدين في بطن واحد
فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما وحده الزوج ولا لعان لانهما
تويمان خلقا من ما واحد وحده الزوج دلالة كذب نفسه بدعي الثاني
والاصل ان الحمل الواحد لا يجوز ان يثبت بعض نسب دون
بعض لانه حمل واحد فهو كالولد الواحد **قول** وان اعترف بالاول
ونفي الثاني ثبت نسبهما ولا عن لانهما حمل واحد فاذا اعترف بالاول
ثبت نسب فلان يصح نفيه للثاني فثبتا جميعا وعليه اللعان لانه صار

فاذا

فاذا للزوجة ينفي الثاني ولانه لما اقرب بالاول كان نفيه للثاني
رجوعا فلم يصح رجوعه عن اقراره بالاول وان ولدت احدهما ميتا
فنفاها لا عن ولزمه الولد وان نفاها بثمرات احدهما قبل اللعان
فانه يلاعن ويلزم نسبها جميعا واما ثبوت النسب فله ان الميت
منها لا يصح نفيه لان ذلك حكم عليه والميت لا يحكم عليه اذ لم يحضر له
خصم والثاني ليس بخصم عنه واما اللعان فعند أبي يوسف يستط
لان المقصود به نفي النسب وقد تعد ذلك بموته فلم يكن في اللعان
قايضة وعند محمد لا يستط لان اللعان قد ينفي عن نفس كذا في
الخنثى واذا كانت بثلاثة اولاد في بطن واحد فاقرب بالاول ونفي الثاني
واقرب بالثالث لا ينعن وان نفي الاول والثالث واقرب بالثاني يحد وهم
بنوه كذا في الوجيز واسد اعلم

كتاب العدة

العدو جمع عدة فالعدة هي التربين الذي يلزم المرأة بزوال النكاح او
شبهته وهي مدة وصفت شرعا للمعروف براءة الرحم وهي على ثلاثة
اضرب الحيض والشهور ووضع الحمل فالحيض يجب بالطلاق والفرقة
في النكاح الغايب ودبالوطي بشبهة النكاح ويعتق ام الولد وموت
مولاه واما الشهور فعلى ضربين ضرب منها يجب بدلا عن الحيض
في الصغيرة والايسة والضرب الثاني هو الذي يلزم المولي زوجها
اذا لم تكن حاملا ويستوي المدخول بها وغير المدخول بها اذا كان النكاح
صحيحا اما الغايب فعدها فيه الحيض في الفرقة والموت واما في
الحمل فتتقضى به كل عدة عندها وقال ابو يوسف مثله لاي امرأة
الصغير قال رحمه الله اذا طلق الرجل امراته طلاقا بايما او رجعا
او ثلثا او وقعت الفرقة بينهما بنفي طلاق وهي حرة مني تخيض فعدتها



بلائله اقترأ كانت الحرة مسلمة او كتابية وهذا اذا اطلقتها بعد الدخول
اما قبله فلا عدة عليها **قوله** او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق
مثل ان حرم عليه بعد الدخول بان تكن ابن زوجها من نفسها او ما
اشبه ذلك مما يوجب الفرقة بالتحريم **قوله** والاقترأ الحيض
وقال مالك والشافعي في الاطهار اني تتحلل الحيض وفايده اذا
طلقتها في طهر لم يجامعها فيه لا تنقض عدتها ما لو تطهرت من الحيضة
الثالثة عندنا وعندك ان معنى متى شرعت في الحيضة الثالثة
انقضت عدتها والدليل على الاقترأ وهي الحيض **قوله** عليه السلام
المستحاضة تدعى الفلقة ايام اقترأها اي ايام حيضها وقوله عليه
السلام لغاطة اذا اتاك قروك فدعى الفلقة **قوله** وان كانت
لا تحيض من صغرها وكبرها فعدتها ثلثة اشهر ثم العدة بالشهور في
الطلاق والوفاة اذا انتقضت غرة الشهر غيرت الشهور بالاهلية
اجامعا وان نفقت في العدد وان حصل ذلك في بعض الشهور
فعند اي حيفه تعتبر بالايام فتعتمد في الطلاق بتسعين يوما
وفي الوفاة بمائة وثلاثين يوما وكذا قال في صوم الشهرين المتتابعين اذا ابتدأ
في بعض الشهر وعناي يوسف روايتان مثل قول اي حيفه والثانية تعتمد
بنية الشهر بالايام ويُسهرن بالاهلية وتكمل الشهر الاول من الثالث
بالايام وهو قول محمد والذمية اذا كانت تحت مسلم فعليها العدة كالمسلمة
الحرة كالحرة والامة كالامة لان العدة تجب لحق الله تعالى ولحق الزوج والذمية
غير مخاطبة بحق الله تعالى ومخاطبة بحق الزوج واذا كانت تحت ذمي فعدتها
عدة عليها في موت ولا فرقة عند اي حيفه اذا كان ذلك في دينهم وعندها
عليها العدة واما اذا كانت حاملة فليحرم نكاحها حتى تضع **قوله**
وان كانت حاملة فعدتها ان تضع حملها سواء كان ذلك من طلق او وفاة

وسواء كان الحمل ثابتا بالنسب ام لا وليس للعدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد
الطلاق والموت بيوم او اقل ولو ولدت والميت على سريره فان عدتها تنقضي
ولدت ولدين او ثلثة ثم انتقضت العدة بالاخر فالطهارة الرجعية اذا ظهر منها
اكثر الولد بانتهى فعلي هذا ينبغي ان تنقضي العدة بظهور اكثر الولد وان استقلت
سقطا ان كان ستنين الخلق او بعضها انتقضت به العدة والامك وان كانت
العدة من تحيض فارتفع حيفها فان عدتها بالحيض لا بالشهور ما لم تدخل
في حد الاياس وكذا اذا كانت صغيرة تعمد بالشهور فماضت بطل حكم
الشهور واستأنفت العدة بالحيض **قوله** وان كانت امه فعدتها
حيضتان لقوله عليه السلام طلق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان
ولان الرق منصف والحيض لا يتجزئ وكذا المدبرة وام الولد والمكاتبة
لوجود الرق فيهن والمسلمات كالمكاتبة عند اي حيفه وعند ما كالحرة
قوله وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف لانه متجزي فامكن تنصيبه
وسواء كان زوجها حرا او عبدا لان العدة معتبرة بالنساء وان طلقت المرأة
فقاتت بعد مدة انتقضت بمدي فتي كم فتصدق قال ابو حنيفة لا تصدق في
اقل من ستين يوما اذا كانت حرة من تحيض وفيه تحريمه روايتان في رواية
محمد يجعل كانه طلقها عقيب حيفها فيقدر اقل الطهر خمسة عشر يوما ونصف
مدة الحيض خمسة ايام ثم خمسة عشر طهرا وخمسة حيفات ثم خمسة عشر طهرا
وخمسة حيفات فذلك ستون وفي رواية الحسن يجعل كانه طلقها في اخر
الطهر فيقدر اكثر مدة الحيض عشرة ايام ثم اقل الطهر ثم عشرة ايام حيفات
وخمسة عشر طهرا وعشرة حيفات وعند ما لا تصدق في اقل من تسعة وثلاثين
يوما وتحريمه كانه طلق في اخر الطهر فتبذل في اقل الحيض واقل الطهر ثم
ذلك ثم ايام حيف وخمسة عشر طهرا وذلك ثم حيفات وان كانت حاملة وطلقتها
عقيب الولادة او قال لها ولي ما مل اذا ولدت فانت طالق فانها لا تصدق

عند أبي حنيفة في أقل من خمسة وثلاثين يوما وتحريمه ان يجعل خمسة وعشرين
يومًا نفاسًا وخمسة عشر طهرًا وخمسة حيضًا فذلك خمسة وثلاثون وفي رواية
الحسن لا تصدق في أقل من مائة يوم وذلك انك تجعل الحيض عشرين ايام
وقال بعضهم لا تصدق في أقل من مائة وخمسة عشر يومًا لانهم يعتبرون
النفاس أربعين يومًا ثم بعده خمسة عشر طهرًا وعشرة حيضًا وخمسة عشر
وعشرة حيضًا وخمسة عشر طهرًا وعشرة حيضًا وخمسة عشر طهرًا وعشرة
حيضًا فذلك مائة وخمسة عشر وقال أبو يوسف لا تصدق في أقل من خمسة
وستين يومًا يجعل النفاس أحد عشر يومًا وبعده خمسة عشر طهرًا وذلك
حيضًا وخمسة عشر طهرًا وذلك ثم حيضًا وخمسة عشر طهرًا وذلك ثم حيضًا وقال
محمد تصدق في أربعة وخمسين يومًا وساعة يجعل النفاس ساعة وخمسة
عشر طهرًا وذلك ثم حيضًا وخمسة عشر طهرًا وذلك ثم حيضًا وخمسة عشر
طهرًا وذلك ثم حيضًا وفقد اكله اذا كانت حرة اما اذا كانت امته وهي من
ذوات الحيض فعند أبي حنيفة لا تصدق في أقل من أربعين يومًا في رواية
محمد عنه يجعل كانه طلقها عقيب الحيض فيعتبر خمسة عشر طهرًا وخمسة
حيضًا وخمسة عشر طهرًا وخمسة حيضًا وفي رواية الحيض تصدق في خمسة
وذلك بين يجعل كانه طلقها في آخر الطهر ثم استقبلتها عشرة ايام حيضًا
وخمسة عشر طهرًا وعشرة حيضًا وقال أبو يوسف ومحمد تصدق في احدى
وعشرين يومًا كانه طلقها في آخر الطهر ثم استقبلتها ايام حيضًا
وخمسة عشر طهرًا وثلاثة حيضًا وان طلقته عقيب الولادة لم تصدق
في أقل من خمسة وستين يومًا على رواية محمد يجعل نفاسها خمسة وعشرين
يومًا ثم خمسة عشر طهرًا ثم خمسة حيضًا وخمسة عشر طهرًا وخمسة حيضًا
وعلى رواية الحسن لا بد من خمسة وسبعين يومًا لانه يعتبر النفاس والطهر
اربعين يومًا ثم عشرة حيضًا وخمسة عشر طهرًا وعشرة حيضًا وعلى أبي

يوسف

يوسف لا بد من سبعة واربعين يومًا لانه يعتبر النفاس أحد عشر يومًا ثم خمسة
عشر طهرًا وثلاثة حيضًا ثم خمسة عشر طهرًا وذلك ثم حيضًا وعن محمد ستة
وذلك ثون يومًا وساعة لانه يعتبر النفاس ساعة ثم خمسة عشر طهرًا وذلك ثم
حيضًا وخمسة عشر طهرًا وذلك ثم حيضًا **قوله** واذا مات الرجل عن امراته
الحرة تعد لها أربعة اشهر وعشر وهذه البعثة لا تجب الا في النكاح الصحيح
سواء دخل بها او لم يدخل والعشر عشرة ايام وعشر ليال من الشهر الخامس
وسواك ان مسلمة او كتابية او صغيرة اذا كان زوجها مسلمًا او صغير
واما اذا كانت اكلية او كتابية تحت ذم فك عدة عليها في فرقة ولا موت عند أبي
حنيفة اذا كان ذلك في دينهم الا ان تكون حامكة ذلك تتزوج حتى تنقضي
حاملها وعندنا عليها البعثة في الفرقة والموت **قوله** وان كانت امية
فعدتها شهران وخمسة ايام لان الرق منقصة ولم تولد والمدبرة والمكاتب
مثلها **قوله** وان كانت حامكة فعدتها ان تضع حملها بقوله تعالى ولو لا
الا حال اهلين ان يضمن حملن **قوله** واذا ورثت المملوك في المرض
فعدتها ابعد الاجلين يعني عدة الوفاة فيها ذلك حيض عندنا وقال
ابو يوسف ذلك حيض لا غير وضوئته طلقها في مرضه وهي مدخولة
لها طلق قابليتها اولئك ثمان ومات وهي في البعثة فانها تركت عندنا واما اذا
كان الطلاق رجعيًا فعليها عدة الوفاة اجماعًا **قوله** فان اعتقت
الامة بعدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحرة لقيام النكاح
من كل وجه ويكون من وقت الطلاق **قوله** وان اعتقت وهي مستترة
او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرة لزال النكاح بالبينين
والموت **قوله** وان كانت ابسة فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم
انتقض ما مضى من عدتها وكان عليها ان تساق البعثة بالحيض وهذا
على الرواية التي لم يقد ولا يأس فيها قدرًا فانها اذا رأت الدم على العادة

يبطل الاياس وظهر ان ما مضى من عدتها لم يكن خطئا وهو الصحيح لان شرط
 الخليفة محقق الاياس وذلك باستدانة العجم الى الممات اما على الرواية التي
 قدر والاياس فيها بمدة اذا بلغت ثمرات الدم بعد هالم يكن حبيضا ويكون
 كما تراه الصغيرة التي لا تحيض مثلها وفي المرتبة عن بعضهم ان ما تراه اليسة
 حبيضا على الروايات اجمع لان الحكم بالاياس بعد خمسة وخمسين سنة بالاجتهاد
 وروية الدم نفس فيبطل به الاجتهاد فعلى هذا الا ان يكون الدم احمر على ما هو
 العادة اما اذا كان اصغرا واخضر لا يبطل الاياس ثم على هذا الاختيار
 اذا كان احمر يبطل عدة الاشهر وبعد النكاح وهذا بعيد وقال بعضهم ان
 كان العلق في قضي بجواز النكاح ثمرات الدم لا يعتقني بفساده وقال بعضهم
 يعتقني بفساده قضي ولم يعتقني وهو الصحيح وذكر صدر الشهدان المروي بعد
 الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وينتقض الحكم بالاياس كمن فيها
 يستقبل لانها معنى من الاحكام وان كان المروي كدره او خضرة لا يكون حبيضا
 ويحتمل على فساد الميت وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وقيل بشرط
 حكمه القاضي بالاياس لعدم بطلان ما مضى ولا يشترط اذا بلغت مدة الاياس
 ولم تترادف فيه اختلاف الشارع ولا ولي ان لا يشترط واختلغوا في عدة
 الاياس قال بعضهم وقيل سبعون وفي النهاية الاعتماد على خمسة وخمسين
 سنة واليه ذهب اكثر المشايخ المتأخرون وعندنا ثمانية اثنان وستون
 سنة ولو طاشت المرأة حيضه او حيضتين ثم انقطع حيضها فانها تغير
 الى خمسة وخمسين سنة ثم تنافى الامة بالشهور وان طاشت العفوية
 قبل تمام عدتها استأنفت العدة بالحيمس سواء كان الطلاق باينا او رجيا
قوله فالنكحة نكاحا فاسدا والموطرة بشبهة عدتها في الفرقة والموت
 هذا اذا دخل لها اما اذا لم يدخل لها حتى مات لم يجب عليها شيء وان كان
 عدتها الحيض في الفرقة والموت لان هذا العدة يجب لاجل الوطى لا لتفاسق

النكاح

النكاح والعدة اذا وجبت لاجل الوطى كانت ثلاث حيض وان لم تكن من فوات
 الحيض كان عليها ثلاثة اشهر لان كل شهر يقوم مقام حيضة وانما استوي الموت
 والطلاق لان عدة الوفاة انما يجب على الزوجة لقوله تعالى ويذرون انفا
 وهذه ليست بزوجة وان كانت امة فعدتها بالحيمس حبيضا وبالا شهر شهر
 ونصف **قوله** واذا ماتت مولى ام الولد عنها واعتقها فعدتها ثلاث
 حيض وهذا اذا لم يكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة لانها عدة
 وطى كما لمعتده من نكاح فابعد وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلاثة اشهر
 كاية النكاح وانما استوي فيها الموت والعتق لانها عدة وطى وان ماتت عن
 امة كان يطأها او يدبره كان يطأها او اعتقها لم يكن عليها شيء لانها ليسا
 بفراش له فاذا روج ام ولده ثم مات عنها وبقي تحت زوج ام ولده ثم ماتت
 عنها وبقي تحت زوج او في عدة من زوج فلك عدة عليها بموت المولى لانها
 ليست فراشا فان اعتقها ثم طلقها الزوج فعدتها عدة الحايض وان اعتقها
 وبقي في العدة ان كانت رجعية تغيرت عدتها وان كانت باينا لم يتغير
 وان كانت عدتها قد انقضت ثم مات المولى فعليها بموته ثلاث حيض لانها
 عادت فراشا فان مات المولى والزوج وبين موتها اكثر من شهرين وخمسة
 ايام ولا يعلم ايها ماتت او لا فعليها اربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض
 بالا جماع لانه اذا مات الزوج او لا فتد وجب عليها شهران وخمسة ايام
 لانها امة ثم مات المولى بعد انقضاء عدتها فوجب عليها ثلاث حيض عدة
 المولى فيجب بينها احتياط وان مات المولى ولا اعتقت بموته ولم يجب
 عليها عدة بموته لانها منكحة الغير فلما مات الزوج وبقي حرة وجب
 عليها اربعة اشهر وعشر والشهور يدخل اقلها في اكثرها فوجب عليها
 على طريق الاحتياط اربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض فان كان بين
 موتها اقل من شهرين وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر اجماعا

وليس عليها حيض لانه لا حاله لوجوب الحيض ها هنا لان المولي مات اولام
يجب عليها شي لانها تحت زوج وتعتق بموته ثم يموت الزوج يجب عليها
اربعة اشهر وعشر لانها حرة وان مات الزوج اولا وجب عليها شهرين وخمسة
ايام وموت المولي لا يلزمها عدة لانها تعتد من نكاح فيلزمها في حال اربعة
اشهر وعشر وفي حال نصفه الزمناها الاكثر احتياطا وان لم يعلم كم بين
موتها ولا ايها مات اولا فعندنا في خمسة اربعة اشهر وعشر بل حيضها
لان كل امرين خادئين لا يعلم تاريخ ما بينهما يحكم بوقوعهما معا كالفرقا
واذا احكما بموت الزوج مع موت المولي وجبت عليها العدة وبمجره فكان
عليها عدة الحايض ولم يكن لايجاب الحيض معنى فيسقط وعندنا عليها اربعة
اشهر وعشر فيها ثلاث حيض لانه يحتمل ان يكون موت الزوج متقدما
وانقضت العدة ثم مات المولي وتحتمل ان يكون المولي مات اولا ثم مات
الزوج والعدة يعتبر فيها الاحتياط فيجمع بين الشهور والحيض فاذا استوي
الزوج وامرأته ولها منه ولد فاعتقها فعليها ثلاث حيضتان من
النكاح تجتنب فيها ما تجتنب الزوجه وحیضت من العتق لا تجتنب فيها
ذلك لانه لما استراها فسد نكاحها فصارت معتقة في حق غيره وان لم
تكن معتقة في حقه بدلالة انه لا يجوز له ان يتزوجها فاذا اعتقها
صارت معتقة في حقه وحق غيره لان العتق مانع من كونها معتقة في
حقه ابا حرة وطبها وقد زال بالعتق فوجب عليها حيضتان في فساد
النكاح ومن اعتق عدة النكاح يجب فيها الاحداد واما الحيضه الثالثة
فانها تجب لاجل العتق خاصة وعدة العتق لاحداد فيها ان كان طلقها
قبل ان يستورها تطليقه باينة سوا سترها حل له وطبها لان الملك
سبب في الاباحة واذا حصل بعد البينونة فصار كعتق النكاح فان
حاضت في المسيله الاولى حيضتين قبل العتق سوا عتقها فلامدة

عليها

عليها من النكاح حتى ان له ان يزوجهما وتعتد من العتق ثلث حيض اخرى
كذا في الكوفي **قوله** واذا مات الصغير عن امرأته وبها جيل فعدتها
ان تنفع حملها هذا عندنا وقال ابو يوسف عدتها اربعة اشهر وعشر لان
الحمل ليس ثبات النسب منه فصارت كالحادث بعد الموت فعدتها اربعة
اشهر وعشر ولا يثبت نسب في الرجوعين جميعا لان الصغير لانه **قوله**
فان حدث الحمل بعد الموت نكح معرفة حدوته ان تنفعه لستة اشهر
فصاعدا عند عامة المشايخ وتنسب الحمل يوم الموت ان تلده لا قبل من
ستة اشهر بعد موته واما المرأة الكبيرة اذا حدث بها حمل بعد الموت في
العدة انتقلت عدتها من الشهور الى وضع الولد لان النسب ثبت منه
فكان كالقيام عند الموت حكما كذا في العداية واذا مات الحيض عن امرأته
وبها حامل او حدث الحمل بعد الموت فعدتها ان تنفع حملها والولد ثابت
النسب منه لانه بما سمع واما المحبب اذا مات عنها وبها حامل او حدث
بعد موته ففي احد الروايتين هو كالحمل في ثبوت النسب منه وانفقت
العدة بوضع الحمل لانه يحدث بالما وفي الرواية الثانية هو كالقبي اذا
حدث الحمل قبل موته انتقضت به اربعة وان حدث بعد موته لم ينقض
به العدة وانما تنقض بالشهور ولا يثبت النسب منه لانه لا يوجب كمال
كون الولد منه **قوله** واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم تعتد
بالحيضة التي وقع فيها الطلاق لان اربعة مقدرة بثلاث حيض كوامل
وهذه قد فات بعضها قبله **قوله** واذا وطيت المعتدة بشبهة
فعليها عدة اخرى وطبها بشبهة انواع المعتدة اذا زفت الى غير زوجها
فقبل له ان يزوجه فوطبها ثريان الامر بخلافه ومنها اذا طلقها ثلثا
ثم عاد فزوجه في اربعة ودخل بها ومنها اذا وطبها في اربعة وقد
طلقها ثلثا وقال قد ظننت انها تحل لي قبل النكاح ومنها اذا طلقها

دون الثلاث بموضع أو بلفظ الكناية ووطئها في العدة ومنها إذا وطئ
بشبهة وطأ زوج فطلعت بعد ذلك الوطئ فان في هذه المواضع يجب عليها
عدتان ويتداخلان ويفيدان في مدة واحدة عندنا **قوله** ويتداخل
العدتان فيكون ما تراه من الحيض محسبا به منها جميعا وعندنا في
لا يتداخلان وحاصل الخلاف تراجع الى اصل وهو ان الركن في العدة هل
هو الفعل ام ترك الفعل فعنده هو الفعل لكونها ما مورة بالتزويج
الذي هو الكف على التزوج وعن الخروج وهو فعل ولا يتصور نكاح
في وقت واحد كالصومين في يوم واحد وعندنا الركن ترك الفعل هو ترك
التزوج وترك الخروج ويتصور ترك افعال كثيرة في وقت واحد كترك
مطالبات كثيرة ولهذا يجب عن من لا فعل عليها اصلا كالصبي والمجنون
شرا اذا تدخلتا عندنا وكانت العدة من طلق رجعي فلك نفقة على
واحدة منها وان كانت من باين فننفقها على الاول ولو ان الزوجة اذا
تزوجت وفرق بينها وبين الثاني وقد وطئها فعليها العدة ولا نفقة
لها على زوجها مادامت في العدة لانها منعت نفسها في العدة كذا في
العيون **وقوله** ويتداخل العدتان سواء كانت من جنس واحد
كالملففة اذا تزوجت او من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئ بشبهة
فانها يتداخلان وتنفق ما تراه من الحيض في الشهر **قوله** فيكون
ما تراه من الحيض محسبا به منها جميعا يعني بعد التفريق من الثاني
اما اذا كانت قد حاضت حيضه قبل وطئ الثاني فانها من عدة الاول
خاصة ويكون عليها من تمام عدتها من الاول حيضتان ومن الثاني ذلك
حيض فاذا حاضت كانت منها جميعا وانقضت عدة الاول وبقيت
من عدة الثاني حيضة **قوله** واذا انتقضت العدة الاولى ولم تكمل
الثانية فان عليها اتمام عدة الثانية ولهذا لو كان الطلاق رجعيا

كان

كان الاول ان يراجعها في الحيضتين فلا يراجعها في الثالثة لان عدتها قد
انقضت في حقه وللتا في ان يتزوجها في الحيضة الثالثة التي هي الثالثة
في حقها **قوله** وابتدأ العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوطئ
عقب الوطء فان لم تعلم ما الطلاق او الوطء حتى مضت المدة الى مدة
العدة قال في الهداية ومسا يخافون ان يطلق ان ابتدأها من وقت
الاقرار فيها نعمة المواقف حتى لو اقر انه طلقها منذ سنة فان كذبته في
الاسناد او قالت لا ادري فانه يجب العدة من وقت الاقرار وان صدقته
قال محمد يجب العدة من وقت الطلاق واختار من وقت الاقرار ولا يجب
لها نفقة العدة ولا السكنى لانها صدقته ولو ان امرأة احتربا ثقة ان
زوجها الغائب مات او طلقها نكاحا او كان ثقة وانماها بكتاب من زوجها
بالطلاق ولا تدري كتابا بام لا الا ان الثور يراها انه قتلها من ان نفقة
وتتزوج وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانتفعت عدتي لا بأس
ان يتزوجها **قوله** والعدة في النكاح الغائب عقيب التفريق بينهما
او عند عزم الوطئ على ترك وطئها وقال زفر من اخر الوطئ فان كانت
حاضت نفقا بعد اخر الوطئ قبل التفريق فتد انتفعت عدتها عند ولو
فرق بينهما ثم وطئها وجب له وصورة العزم على ترك الوطئ ان يقول
تركت او تركتها او خليت سبيلها او ما يقوم مقام هذا القول اما مجرد
القوم فلا عبرة به قال في النهاية ولو انك نكحها فليس بك متاركة
والمتاركة بان يقول تركتك او تركتها او خليت سبيلها وهذا في المدخول
لها اما في غير المدخول لها يعني بفرق الابوان وموان يتركها على قصد ان لا
يعود اليها والطلاق في النكاح الباسد لا ينقص عدد الطلاق لانه ليس
بطلاق حقيقا انما هو فتح كذا في الذخيرة ثم الحلو في النكاح الباسد لا
يجب العدة وان تزوج منكوجة الغير ووطئها ان كان لا يعلم منكوجة غيره

تجب العدة وتحرم على الاول الى ان تستغنى العدة وان علم انها منكوحة لا
تجب العدة ولا تحرم على الاول لانه حينئذ يكون زنا مخصنا **قوله** وعلى
المستوتة والمتوفى عنها زوجها ان كانت بالغة عاقله مسلمة الاحداد
وعند الشافعي لا احداد على المستوتة لان الاحداد وجب اظهار التماسف
على موت زوج ووفاء بعد ما الي ما منه وهذا قد اوجسها بالابانة فلا
تاسف بفتوته ولنا انه يجب اظهار التماسف على فوات نعمة النكاح
الذي هو سبب لصورتها وكما يذم موتها والابانة اقطع لها من الموت
حتى كان لها ان نفسها ميتا قبل الابانة لا بعد ما ولا يثبت هذه الطلقة
الرجعية لانها لم تفارق زوجها فلا يجب عليها الاحداد **قوله** الاحداد
ان نترك الطيب والرئيسد والكحل والدهن وسوا ذلك الدهن المطيب
او غيره لان فيه زينة الشعر ويقال الحداد والاحداد لغتان **قوله**
الامين عذر بان كان بها وجع امين فتكحل او حكة فتلبس الحرير لوشكي
راسها فتدهن وتمشط بالاسنان الغليظة المتباعدة من غير ارادة
الزينة لان هذا تدبر ولا زينة **قوله** ولا تختضب بالحناء قوله
عليه السلام الحناء طيب ولا زينة **قوله** ولا تلبس ثوبا مصبوغا
بمصفر ولا زعفران ولا ورس فان غسل الثوب المصبوغ حتى صار لا
ينفص جازان تلبسه لزوال الطيب منه وكذا لا تلبس الثوب المطيب
واما لبس الحرير ان قصدت به الزينة لم يجوز وان لبسته لعذر جاز
كما اذا كان بها حكة او لعدم غيره جاز من غير ارادة الزينة وكذا لا يجوز
لها لبس الحلي لانها تلبس للزينة **قوله** ولا احداد على كافرة ولا على
صغيرة وقال الشافعي يجب على الصغيرة قياما على العدة قلنا الاحداد
عبارة بدنية كالصلوات والصوم واما العدة فليست بعبادة
لانهما معنى الزمان فلما اسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيها يعني

العدة

العدة **قوله** وعلى الامة الاحداد وكذا المكاتب والمديرة وام الولد
لانهم مخاطبات محدودا له فيما لم يكن فيه ابطال حق المولي بخلاف المنع
من الخروج لان فيه ابطال حق **قوله** وليس في عدة النكاح انساب
ولا في عدة ام الولد احداد لان الاحداد محرمه الزوجية والاسباب لحرمة
له وام الولد عدتها عدة وطى منى كالمنكوحه فكما فاسدا ومعنى قوله
ولا في عدة ام الولد يعني من المولي اذا اغتربها او مات عنها لانه لا زوجية
بينهما اما اذا مات زوجها فليها الاحداد **قوله** ولا ينبغي ان تخطب
المعتقة ولا باس بالتعريض في الخطبة وصورة التعريض ان تقول لها
اني اريد النكاح او احب امرأة صفتها كذا فيصفها بالصفة التي هي
فيها او يقول ليت لي مثلك او ارجو ان يجمع الله بيني وبينك وان قضى
الله لي امرا كان وهذا في المتوفى عنها زوجها اما المطلقة فلا يجوز
التعريض لخطبتها لانها لا تخرج من منزلها فلا يتمكن من ذلك **قوله**
ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمستوتة الخروج من بيتها اليك ولا تدارا
مخلات ام الولد والمديرة والكاتبة والامة والكتابية بحيث يجوزهن
الخروج في الوفاة والطلاق بايما كانا ورجعيا والصغيرة تخرج في البين
دون الرجعي وكذا المعتقة من نكاح فاسدها ان تخرج وقيل للزوج
ان يمنع الكتابية من الخروج في عدتها كما لو كان النكاح باقيا واصل
هذا قوله تعالى في المطلقات لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا
ان ياتين بفاحشة مبينة واختلف السلف في الفاحشة قال
ابن مسعود دعوان تزني فتخرج لاقامة الحد عليها وقال الشعبي هو
نفس الخروج وكلا القولين جيدان اصحابنا قالوا الصحيح قول مسعود
لان الغاية لا تكون غاية لنفسها فلما قال تعالى الا ان ياتين بفاحشة
دل على ان الفاحشة غير الخروج والمطلقة الرجعية والبائس والنكاح

فيها يلزم المعتدة سواء ما الرجعية فلهذا زوجة فلهذا منها من الخروج وكذا
 الميثوق والمطلقة لكسالة منها التحسين مائة وان كانت المعتدة
 امة او مدبرة او مكاتبه او ام ولد فلها الخروج في الطلاق والوفاة لانه
 لا يلزمها المقام في منزله حال قيام النكاح فكذا في البعثة لان حق الولي في
 خدمتها والمكانة في معاينتها فلو منعها الخروج تعدت السعاية واما
 المعتقة البعثة فهي مكانة عند ابي حنيفة وعند فاحرة مديونة **قوله**
 والمتوفى عنها زوجها يخرج منها راو بعض الليل ولا تثبت عن منزلها لانه
 لا تغتفر لها فتمتخا الى الخروج بها والطلب العاش وقد يمتد ذلك الى
 هجوم الليل ولا كذلك المطلقة لان تغتفرها واجبة على الزوج **قوله**
 بعض الليل يعني مقدار ما يستكمل حوائجها وعن محمد انها تثبت في منزلها
 اكثر الليل **قوله** وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي فيها في البها
 بالسكني حال وقوع الفرقة والموت هذا اذا كان الطلاق رجعيا اما اذا
 كان باينا او لكسالة بد من سترة بينها وبين الزوج لان يكون قاسما
 بخلاف عليها منه فانها تخرج لان هذا عذر ولا يخرج عن من استقلت اليه
 ولا لولي ان يخرج موذي تركها وان حمل بينها امرأة ثلثة تمتد وعلى الحيلولة
 بينها لحسن وان ضاق بها المنزل خرجت ولا تنتقل عما تخرج اليه **قوله**
 وان كان نعيها من دار الميتم لا يكتفيها فخرجها الورثة من نعيها استقلت
 لان هذا عذر **قوله** ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية
 وقال زفر له ذلك ولو خرج الرجل بامرأته فسافر لم يظلمها في بعض الطريق
 او مات عنها فان كان بينها وبين سفرها اقل من ثلثة ايام عادتها
 سواء كان بينها وبين مقصد ثلثة ايام او اقل لانها تعتد ان تعود الى
 منزلها من غير انشا سفر واما اذا كان بينها وبين سفرها ثلثة
 ايام فصلا عدا او بينها وبين مقصدها اقل من ذلك فانها تعفى لمقصدها

لأنها

لأنها تحتاج في عودتها الى انشا سفر وهي ممنوعة من السفر فكيف يحتاج اليه
 في المعنى وان كان بينها وبين مقصد اقل من ثلثة ايام وبين مقصد
 كذلك في الجوارح ان شامنت وان شات رجعت محرم او غيره الا ان
 الرجوع اولى ليكون الا اعتداد في منزل الزوج وان كان الى كل واحد منها
 سفر وهي في العادة فان شات فصنت وان شات رجعت كان معها محرم
 او لانه المكث هناك اخوف عليها من الخروج لانه لا يصلح لكقامة الا
 ان الرجوع اولى لما ذكرنا ثم اذا مضت وبلغت الى اقرب بقعة فيها
 الا من وهي تصلح لكقامة اقامت فيه عند ابي حنيفة واما اذا كان مع
 الطلاق او الموت يصلح لكقامة فانها لا تخرج منه حتى تنقضي عدتها
 سواء كان معها محرم او لا ثم تخرج بعد ذلك وهذا عند ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد اذا كان معها محرم فلا بأس ان تخرج معها الى ايها شات
 لان نفس الخروج مباح دفعا لغير الضرر ووحدة الوحدة وانما الحرمة
 للسفر وقد ارتفعت بالمحرم ولا يبيح حنيفة ان المرأة في السفر تابعة
 للزوج فاذا مات او طلقها انقطع حكم سفرها التابع له وصار الحكم يتعلق
 بنيتها فخرجها انشا سفر في البعثة فلا يجوز من غير ضرورة ولان البعثة
 اسم للخروج من عدم المحرم فان المرأة ان تخرج الى ما دون السفر بغير محرم
 وليس للمعتدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير محرم ففي البعثة
 اولى **قوله** فاذا طلق الرجل طلاقا باينا ثم تزوجها في عدتها ثم
 طلقها قبل ان يدخل بها فعليه مهر كامل وعليها عدة متقبله عندها
 وقال محمد لها نصن المهر وعليها تمام البعثة الاولى فاصله ان الدخول في
 النكاح الاول هل هو دخول في النكاح في العقد فعندهما عند
 محمد لا فعلي هذا اذا تزوجت من غير كنف ودخل بها فرفع الولي الاسر
 الى القاضي ففرق بينهما والزعم المهر والزعم البعثة ثم تزوجها في البعثة

امراته

وطمئنتها قبل الدخول أو تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها
في البعة ثم بلغت واختارت نفسها قبل الدخول أو تزوج امرأة نكاحا ماسدا
ودخل بها ثم فرق بينهما ثم تزوجها في البعة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل
الدخول ففي المسائل كلها يجب المهر عندها كما يكملها المهر وقال زفر لائق
عليها أصله لأن البعة الأولى قد سقطت بالتزويج فلا يعود والناينة
لم يجب لأنه عقد وقع عليه الطلاق قبل الدخول فلا يوجب كمال المهر
ولا استيناف البعة **قوله فصل في ثبوت النسب**
ويثبت نسب الولد من المطلقة الرجعية إذا جاءت به سنتين أو أكثر ما لم
تقر بانقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة البعة لجوازها نكاحا تكون ممتدة
الطهر والأصل في هذا أن أقل مدة الحمل ستة أشهر بلك خلاف وأكثرها تسعة
عندنا فإذا ثبت هذا قلنا إذا جاءت الرجعية بولد لسنتين ولم تكن أوت
بانقضاء عدتها ثبت نسب البعة لأن البعة باقية ومدة الحمل باقية فإن جاءت
به أكثر من سنتين ثبت أيضا وكان علوقها به رجعة إذا لم تكن أوت
بالانقضاء لأن الرجعي لا يزيل الملك فإذا جاءت به أكثر من سنتين علم
أنه وطئ حادث وبني مباحة الوطئ فحل أمره عليها ولو طهر في البعة فصار
مراجعا بوطئها فلهذا الزمنا وكان ذلك رجعة وأما إذا أوت بالانقضاء
في مدة تنقضي لها البعة نكحات به لستة أشهر فعلم بعدم يلزمه لأن
أقل مدة الحمل ستة أشهر فإذا جاءت به بعد الاقرار لستة أشهر علم أنه
حدث بعد الاقرار فلم يلزمه وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر لزمه
لأننا نتقنا كذبها بالاقرار وعلمنا أنها أوت وبني جلي فلا يصح اقرارها
ولو قال لامرأته كذا ولدت فانت طالق فولدت ولدين لم يطمئن
وأحد طلق بالاول وانقضت البعة بالسائي ولا يقع به طلاق لأن
الحث الثاني صا دنها وهي جنبية فلا يقع شي وإن ولدت لذلك

وقع

وقع طلقا وانقضت البعة بالثالث لأن كلما تكرر الانفعال فقد تكرر
الجواز بتكرار السوط لانها لما ولدت الاول طلقت واحدة وبقيت معتدة
لبني الولد في بطنها فإذا ولدت السائي طلقت أخرى لأن عدتها باقية
مالم تضع الثالث فإذا وضعت الثالث انقضت عدتها فيصا د فها
انطلق الثالث وبني جنبية فلا يقع شيء **قوله** فإذا جاءت به لاقل من
سنتين بانت لانها تصير بوضع منقضية البعة ويثبت نسب لوجود
العلوق في النكاح اوت في البعة ولا يصير مراجعا لأنه يحتمل العلوق قبل
الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك **قوله** وإن جاءت
به لاكثر من سنتين يثبت نسبها وكانت رجعية لأن العلوق بعد الطلاق
فالظاهر أنه منه لا تتقار الزني منها فيصير بالوطئ مراجعا **قوله** والمنشور
يثبت نسب ولدها إذا جاءت به لاقل من سنتين لأنه يحتمل أن يكون الحمل
قائما وقت الطلاق **قوله** وإذا جاءت به لتنام سنتين من يوم الفراق
لم يثبت نسبها لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لأن وطئها
حرام قال في شرحه هذا الكلام سهوا لأن في غيره من الكتب أن نسب
يثبت إذا جاءت به لسنتين لأن رجحها مشغول بالحمل ومدة ثنتان
وفي الينابيع إذا خرج رأس الولد لاقل من سنتين ثم انفصل عنها لاكثر
من سنتين لا يلزمه الولد حتى يخرج الرأس ونصف البدن لاقل من سنتين
أو يخرج من قبل الرجلين لاكثر من البدن لاقل من سنتين والباقي
لاكثر من سنتين **قوله** إلا أن يدعيه إذا ادعاه فقد التزمه وله
وجه بان وطئها بشبهة في البعة ثم ادعاه فل يحتاج الى تصديقها
فيه روايتان **قوله** ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين
الوفاة وبين سنتين سواء كان قبل الدخول أو بعده وقال زفر إذا جاءت
به بعد انقضاء عدتها الوفاة لستة أشهر فعلم بالاثبات النسب وذلك

لعشرة اشهر وعشرة ايام من يوم الوفاة ولو زنا بامرأة فميتت ثم تزوجها فولدت ان جات به لثلاثة اشهر فصاعدا يثبت نسبه وان جات به لاقل لم يثبت الا ان يدعيه ولم يقل انه من الزنا اما اذا قال فها بني من الزنا لم يثبت نسبه فلك يرت منه **قوله** واذا اعترفت المعتدة بانتقضا عدتها ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه لانه ظهر كذبها بيمين **قوله** وان جات به لثلاثة اشهر لا يثبت لا ختمال الحدوث بعد العدة وكذا المتوفى عنها زوجها اذا اقرت بانتقضا عدتها اربعة اشهر وعشر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من يوم الاقرار ثبت نسبه وان ولدته لثلاثة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار لم يثبت **قوله** واذا ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند ابي حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة سوا كانت معتدة من طلاق باين او رجعي ووفاة **قوله** رجل ظاهر بان جات به لاقل من ستة اشهر **قوله** من غير شهادة يعني تامة لان شهادة القابلة مشروطة معها اذا كان هناك رجل ظاهر وانكر الزوج الولادة فلك بدان يشهد بولادتها قابلة لجواز ان يكون ولد ذلك ميتا وارادت الزامة ولك غيره **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة لان الفرائس قايمة لقيام العدة والفرائس ملزمة بالنسب كاي حال تمام النكاح قال في الخلاصة ولا بد ان تكون المرأة حرة مسلمة عدله على قولها واما شهادة رجل الواحد فذكر الامام خواهر زاده انها لا تقبل في هذا الموضع وفي الخلاصة يقبل الا قاضيل كذا في المستصفى **قوله** واذا تزوج امرأة جات بولد لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه لان المولود سابق على النكاح فلا يكون

منه وينسخ النكاح لان من تزوج امرأة وهي حامل لم يحزن كما حال الا ان يكون الحمل من الزنا عند ابي حنيفة ومحمد ثم اذا وطئها في هذا النكاح يلزمه الله لانه جعل في عقد **قوله** لم يثبت نسبه اذا لم يدعيه اما اذا ادعاه ولم يقل بولده من الزنا يثبت نسبه **قوله** وان جات به لثلاثة اشهر فصاعدا يثبت نسبه اذا اعترف به يعني انه لم ينقضه في وقت النسي وكذا اذا سكنت ايضا يثبت نسبه لان الفرائس قايمة فالدة تامة **قوله** وان محمد بالولادة يثبت نسبه بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة وكذا برجل واحد حتى لو ساءه تلاعن لان النسب يثبت بالفرائس وفورته منكوبة ولدت فقال الزوج لم تلديه فشهدت به امرأة فنهاه لا عن ولد ثم اختلفا فقال تزوجك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر **قوله** لان الظاهر شاهد لها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامرئ سباح ولم يذكر ولو يكره لا يستحلان وهو على الحمل المعروف وان قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند ابي حنيفة لانها ادعت الحنث فلك يثبت الا بجنة تامة وعندنا نطلق لان شهادتها حجة في ذلك وان كان الزوج قد اعترف بالحمل طلقت من غيره شهادة عند ابي حنيفة لان الاقرار بالحمل اقرار بما يفضي اليه وهو الولادة وعندنا يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة كدعواها الحنث **قوله** واكثر من الحمل ستان وقال ابن اريج سني **قوله** واقله ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفعاله ثلثون شهرا وقال تعالى ونفصاله في عامين فبقي الحمل ستة اشهر **قوله** واذا اطلق الدعي الذمي فلك عدة عليها هذا عند ابي حنيفة اذا كان ذلك في دينهم وكذا اذا مات عنها وقال ابو يوسف ومحمد عليها العدة لانها في دار الاسلام ولا يبيح حنيفة ان ابعدت نجس لحوائس ولحق الزوج وفي غير مخاطبه لمحقق الله كالصلاة

والصوم والزواج قد استقطعت له لا يعتقده **قوله** وإذا تزوجت الحامل من الزنا جاز النكاح ولا نفقة لها حتى تنقع وهذا قول أبي حنيفة ومحمد لأن ما الزاني لأخرته له والمنع من تزويج الحامل لحرمة ما التواطي **قوله** ولا يطأها حتى تنقع حملها كقول علي بن السلام لا توطأ حامل حتى تضع إلا أن يكون لها زاني فيجوز له أن يطأها وقال أبو يوسف وزفر نكاح الحبل من الزنا فاسد والخلاف فيما إذا انكح الحامل ما إذا اقرب منه فالنكاح صحيح بالاتفاق ولا يمنع من طئها ولها النفقة عند الكل إذا جاءت بالولد لسنه أشهر فعما عدا بعد النكاح يثبت نسبه ويرث منه وإن جاءت به لا قتل من ذلك لا يثبت نسبه ولا ترث منه كذا في المواضع والله أعلم

كتاب النفقات

النفقة في اللغة مشتقة من الشقاق وهو الهلكة يقال شقق فرسه إذا هلكت سميت بذلك لما فيها من صرق المال فاهلكه وفيه الشرع عبارة عن استحقاق النفقة بنسب أو بسبب قال رحمه الله النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت حرة أو مكاتبه أما إذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فلها نفقة لها إلا بالثبوت وإنما يجب في النكاح الصحيح وعدية أما الناسي وعدته فلها نفقة لها فيه **قوله** مسلمة كانت أوكافرة يعني بالكافرة الكتابية والنفقة بي المأكول وللشرب وهو الطعام من غائب قوت البلد والادام من غائب ادوام البلد فإن امتنع من الطحن والخبز كان من ذوات الهبات ويجب عليه أن ياتئها بطعام ثميبا والاندل ولا ينبغي أن تكون النفقة ذراعا لأن السر يغفلوا ويرخص ويجب عليه آلة الطحن وآنية الأكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والغرفة والسباه ذلك ويجب النفقة على

الانسان

الانسان بثلاثة أنواع بالزوجيه والنسب والله نفقة الزوجة ومن في حكمها يجب مع اليسار والاعسار ولا تستقطب بيسار المرأة ولا بكفرها لأنها تشبه المعروفة لأنها يجب بتسليم نفسها ونفقة النسب تلك ثم اضرب منها نفقة الاولاد وهي يجب على الأب مؤسرا كان أو معسرا إلا أنه يعتبر أن يكون الولد حرا والأب لكذلك فإن يكون الولد فقيرا أما إذا كان له مال فنفقة يمال ومنها نفقة الوالدين يجب على الولد إن كان مؤسرا وهما معسران ولا تسقط بكفرهما ومنها نفقة ذوي الأرحام يجب عليها إذا كان مؤسرا ولم معسرون ولا يجب مع كفرهم وأما نفقة الملوك فيجب عليه نفقة عبيده وأما به على ما يأتي أن ساء الله تعالى **قوله** إذا سلمت نفسها في منزلة فليعلم نفقتها وكسوتها وسكنها بشرط تسليمها نفسها وفيه ظاهر الرواية بعد صحة العقد يجب لها النفقة وإن لم تنتقل إلى بيت الزوج وعن أبي يوسف أنه اعتبر لوجوب النفقة انتقالها إلى بيت الزوج فإذا لم يوجد ذلك لا تجب النفقة ابتداء فاما بعد ما انتقلت إلى منزلة فيجب النفقة واختار القدروري رحمه الله قول أبي يوسف وعن أبي يوسف أيضا أنها إذا طلبت النفقة قبل تحولها إلى بيت الزوج فليها النفقة ما لم يطأ بها بالنفقة لأن النفقة حوله فإذا ترك حقه لم يستطع حقا وإن طأ بها بالنفقة فاستنعت أن كان ذلك لشمسيتها فليها النفقة لأن المهر حقا والنفقة حقه والمطالبة بأحد الحقين لا يستقطب الآخر وأما إذا كان قد أعطاها مهرها وكان مزوجا فاستنعت فلا نفقة لها لأنها ناشرة **قوله** يعتبر ذلك بحالها جميعا مؤسرا كان أو معسرا فعذا اختيار الحضانة وعليه الفتوى وتفسيره إذا كانا مؤسرين يجب نفقة اليسار وإن كانا معسرين فنفقة الاعسار وإن كانا معسرين فهو مؤسرا فدور نفقة المؤسرات ونفق نفقة المعسرات وإن كان معسرا

وهي موسرة فننفقه الا عمار لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته **قوله**
وكسوتها وبجي درعان وخازان وملحقة وفيه الينا بيع ان كان معسرا
يفرض عليه في الشتاء درع وملحقة وخار وكسي وفيه الصبي درع وخار
وملحقة وان كان موسرا يفرض عليه في الشتاء درع هروي وملحقة
دينوريه وخار ابرسيم وكسي وخار دما قيص قازار وكسي ويفرض لها
في الصيف درع سابوري وخار ابرسيم وملحقة فلوفرض لها الكسوة
في مدة ستة اشهر ليس لها غيرها حتى تمضي المدة فان تحزقت قبل فتيها
ان كان بحيث لو لبستها معتادا لم تحزق لم يجب عليه ولا واجب وان
بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاؤه لعدم اللبس ولللبس ثوب غيره او
لللبس يوما دون يوم فانه يفرض لها كسوة اخرى والا فلا وكذا اذا
مكثت نفقتها ولو تنفقتا فانه يفرض لها نفقة اخرى فان لبست
كسوتها لبسا معتادا فتحزقت قبل الوقت جد لها اخرى واذا لم تحزق
في المدة لا يجب غيرها قال الحنذلي ولو سرق الثوب لاحت بميزه ولو تترت
على نفسها في النفقة وفضل منها شي في المدة وجب غيرها وفيه الينا بيع
اذا فماعت النفقة والكسوة عندها فلا شي لها ويجب عليه ان يعطيها
ما تقتضيه على حاله قدر الزوج فان كان موسرا وجب عليه طنفسه في
الشتا ونطع فيه الصيف وعلى النقيض حبيب في الصيف ولبيد في الشتا
ولا يكون الطنفس والتطعم الا بعد ان يفرض صغير وجب لها ما تنظف
به وتزيل النوسخ كالمنظ والدمن والسدر والخطي والاشنان والصابون
على عادة اهل البلد واما الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره
واما الطبيب فيجب عليه منه ما ينقطع به الشهولة لا غير ويجب عليه ما
يتقطع به العنان ولا يجب عليه الدوا والمرض ولا اجرة الطبيب ولا
انفساد ولا الحجام وعليه من الما ما تغسل به ثيابها وبدها من الوسخ

وليس

وليس عليه سراما للنفق من الجنازة وقيل عليه ذلك فان كانت معسرة
فهو بالخيار ان شاء نقله اليها وان شاء اذن لها ان تذهب لتنتقل لنفسها
وان كانت موسرة استأجرت من تنقله اليها ويجب عليه ما الوضو ويجب
مداس الرجل **قوله** فان استنعت من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها
فلها النفقة يعني المهر المجل ما اذا كان موجلا فليس لها ان تمنع نفسها
عند حائله فالاي يوسر وكذا بعد حلول الاجل في ظاهر الرواية وكذا
اذا كان بعينه موجلا وبعبه حالا واستوفت الحال ليس لها ان تمنع
عندها وكذا الواجبة بعد العقد اجل معلوم ليس لها ان تمنع نفسها
الي استيفاء الموجه في جميع هذه النصوص اذ لم يكن دخلها فان دخلها
فليس لها ان تمنع نفسها عندها وقال ابو حنيفة لها ان تمنع نفسها ولكن
اذا كان الدخول برضاها حتى لو كانت مكرهة او صبية او مجنونة لا يمتنع
حقها من الحبس بالانفاق وينبغي على هذا استحقاق النفقة فعند
اي حنيفة لها النفقة وعندها لان نفقة لها قال في المشطومة لابي حنيفة
ولا استناع لان نفق الصدقة بعد الدخول لا يرسل النفقة وفيه مقال
ابي يوسف رحمه الله وان يكون صداقها موجلا فتقبل تقدمها الدخول
لا وصورت تزوجها على الف درهم موجله الي سنة فليس له ان يدخل
لها عن داي يوم قبل ان ينقدها ولها ان تمنع حتى يعطيها جميعه وعندها
له ذلك وليس لها ان تمنع **قوله** وان نشرت فلا نفقة لها حتى
تعود الى منزلها الشوز حرزها من بيتها بغير اذنه بغير حق فان كان
الزوج ساكتا في بيتها فنعته من الدخول عليها كانت ناسرة الا اذا سلمت
ان تحولها الى منزله او يكثر لها ومنعته من الدخول كان لها النفقة
قوله وان كانت صغيرة لا يستنع لها فلا نفقة لها وان سلمت
البه لان عدم الاستناع لمعني فيها واما المهر فيجب فان كانت ممن

ينتفع بها لا ستياسا ولا مخدعة فاسكيا في بيته فلها النفقة **قوله**
 وان كان الزوج صغيرا لا يتدبر على الوطى والمرأة كثيرة فلها النفقة في ما له
 لان العجز ما من قبله فان كانا كلاهما صغيرين لا يطيقان اجماع فلا نفقة
 لها حتى تبلغ حدا يستمتع بها وان كانت الزوجة مريضة مريضا لا يمكن
 الوصول اليها فطلبت النفقة ولم يكن نقلها فلها النفقة اذا لم تمنع من
 الانتقال عند طلبه وان امتنعت من الانتقال فلا نفقة لها **قوله**
 واذا اطلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى في عديتها رجعييا كان الطلاق
 او بائنا وكذا الكسوة ايضا وقال الشافعي لا نفقة للميتة الا ان تكون
 حاملا فلها السكنى وان كانت حايلا فلها النفقة بك نفقة والمباينة بالخلع
 والايك واللعان ورودة الزوج وبجاءه امهاية النفقة سواء ولو ادعت
 المطلقة انها حامل انفق عليها الى ستين مذ طلقتها قال المجتهد ولو ان امرأة
 نظا واعدتها فلها النفقة والسكنى وان امتد ذلك الى عشرين شهرا لم
 تدخل في حد الاياس وتنقضي العدة بالشهر بعد ذلك فان انفصلا طلقها
 بالله ما انفقت عديتها **قوله** ولا نفقة للميت في عيها زوجها سواء كانت
 حاملا او حايلا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال
 كذا في الفتاوي وانما لم يجب نفقة الميت في عيها زوجها لان ملك الميت
 زال الى الورثة فلو اوجيناها او حينا صارت ملك الغير وهذا لا يصح وكل
 فرقة جاءت من قبل المرأة بمصية فلا نفقة لها الرودة وتقبيل ابن الزوج
 او تنكبه من نفسها لانها صارت مائة نفسها بنير حق كالناشرة واما
 اذا مكنت ابن زوجها من نفسها في العدة لم تسقط نفقتها وان ارتدت في
 العدة سقطت نفقتها فان اسلمت عادت النفقة والسكنى واما اذا
 جاءت الفرقة بسبب مباح كما اذا اختارت نفسها للادراك والمشاف
 او لعدم الكفاية وهي مدخول بها فان لها النفقة والسكنى ولو خلعها

بعد

بعد الدخول فلها النفقة والسكنى الا اذا اخلها بوطى ان تبرير من النفقة
 والسكنى فانه يبرأ من النفقة دون السكنى لان السكنى خالصة من الله فلا
 يمنع الابواء عند **قوله** وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها سواء كان
 الطلاق بائنا او رجعييا وفي الهداية اذا اطلقها ثلثا ثم ارتدت سقطت
 نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها بعد الطلاق فلها النفقة والفرق
 ان المرتدة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للمحبوسة والمكنت لا تحبس
قوله واذا حبست المرأة بدين او غصبها رجل كرها فذهب لها او
 حجت مع غير محرم فلا نفقة لها وقال الكوفي اذا حبست بدين لا تدبر
 على اداها فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها لان النكاح باختيار
 وانفق على كيانها لا نفقة لها في الوجع وان حبسها الزوج بدين له عليها
 فلها النفقة على الاصح واما اذا غصبها رجل كرها فذهب لها اشهر فلا نفقة
 لها لان هذا من جهة ادبي وعن ابي يوسف لها النفقة لان هذا اليسر
 منها وانفقوا على الاول **قوله** او حجت بغير محرم يعني حجة الاسلام
 واحترز ما اذا حجت بمحرم فان لها النفقة عند ابي يوسف ان كان الزوج
 قد نقلها الى منزله لان التسليم قد وجد والمنع انما هو لاداء فرض عليها
 فصارت كالصائمة في رمضان وقال محمد لا نفقة لها سواء حجت بمحرم
 او لا ولموالا لهد لانها ما نعة لنفسها واما اذا حجت قبل النكاح فلا نفقة
 لها بالاجماع ولو حجت بمحرم ثم اذا وجبت لها النفقة عند ابي يوسف انما
 يجب نفقة المحض دون السفر لانها هي المستحقة عليه فاذا جاوزت بمكة
 واقامت بعد اداء الحج اقامة لا يحتاج اليها سقطت نفقتها واما اذا حج
 الزوج معها فلها النفقة اجماعا لانه تمكن من الاستمتاع بها في طريقه ويجب
 عليه نفقة المحض دون السفر ولا يجب الكرى واما اذا حجت للمطهر فلا
 نفقة لها اجماعا اذا لم يكن الزوج معها لان للزوج منها من ذلك **قوله**

وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة لانها مسئلة لنفسها والمنع من قبل
 الله فلا يبرئ ذلك في سقوط نفقتها ولان الاحتباس قائم فانه يستأنس
 فلها ونفسها وتحفظ البيت والمنع انما هو بعارض كالحيض وعن ابي يوسف
 اذا سلمت نفسها ثم مرضت فلها النفقة لتحقيق التسليم وان مرضت
 ثم سلمت لا يجب لان التسليم لم يقع وهذا حسن وفيه لفظ الكتاب الشارح
 اليه حيث قال وان مرضت في منزل الزوج احتز عما اذا مرضت في بيت
 ابيها قال ابن سنان سمعت ابا يوسف قال في الرتبة لا يلزم نفقتها ما لم
 ينقلها فاذا نقلها فلها النفقة وليس له رد ما بعد ذلك لانه يمكن الا
 بها بغير الزوجي كالحايف **قوله** ويغرض على الزوج نفقة خادما
 اذا كان موسرا لان عليه ان يقيم من يصلح طعامها وشراؤها وامام شرطه
 في ذلك كونه موسرا فهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وهي لا مخرج وعنه
 ايضا يمرض لها ذلك وان كان موسرا وهو قول محمد **قوله** ولا يمرض
 اكثر من خادم واحد هذا عندنا وقال ابو يوسف اذا كان لها خادمان
 فمرض لهما لانها قد تحتاج الى خادسين احدهما يخدمها في منزلها والاشاني
 ترسله الى زوجها يطلب منه النفقة ويبتاع لها ما يصلح لها وترسله
 ابي ابو بها ويقضي خواجهها ولما ان الزوج لو قام بخدتها بنفسه لم يلزمه
 نفقة خادم فكذا اذا قام غيره مقام نفسه لم يلزمه ان يقيم اكثر من واحد
 والخادم هو المملوك وقيل لا يخدمه اكثر من واحد او امه الغير والنكوة
 اذا كانت امه لا يستحق نفقه الخادم **قوله** وعليه ان يسكنها في
 دار مرفدة ليس فيها احد من اهله لانها قد تستضر من يدخل عليها وتخاف
 منه على متاعها وقد يمنعه من المعاشرة مع زوجها **قوله** الا ان تخاف
 ذلك لانها رخصت باستقاط حقها **قوله** وان كان له ولد من غير ما
 فليس له ان يسكنه معها لانه يمنعه من المعاشرة مع زوجها وقد كان

منه على متاعها وللزوج ان يمنع ولديها وولدها من غيره واهلها الدخول
 عليها في كل اسبوع مرة وفي غيرهما من المحارم لان عليها الخلوة معه في رتبة
 شأه ويدخلون لغيره لا يتعد ذلك وقيل لا يمنع والديها من الدخول عليها في
 الاسبوع مرة وفي غيرهما من المحارم التقدير سنة وهو الصحيح **قوله**
 ولا يمنعه من النظر اليها وكلامها في اي وقت اختار والمأذون من قطعة
 الرحم ولان اهلها لا بد لهم من انتقاد ما والسلم كالحايف ولا يمنعه من الخروج
 الى الوالدين **قوله** ومن اعسر نفقه زوجته لم يفرق بينها وبينها لقول
 استدبني عليه فابذة الاذن في الاستدانة انها تحيل الغريم على الزوج
 فيطالبة بالدين وان لم يرض الزوج وان استندت بغيره ان كانت الحائض
 عليها خاصة وان استندت قبل ان يامرها الحاكم وهي متطوعة ولا يرضى من ذلك
 على الزوج يعني ان كانت النفقة لم يمرض لها عليه قبل ذلك اما ان كانت
 قد فرضت لم يكن متطوعة بل يكون دينا على الزوج **قوله** واذا غاب
 الرجل وله مال في يد رجل بعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال
 نفقه زوجته الغايب وارلاده الصغار والديه وكذا اذا علم القاضي
 بذلك ولم يعترف فانه يقضي فيه بذلك سواء كان المال امانة او دينا او
 سغيا ربة واما اذا اجد احد الامرين فانه لا يقضي عليه **قوله** واخذ
 منهم كينلا بذلك لان القاضي ناظر محتاط وفيه اخذ الكينيل نظر الدعايب
 لانه اذا وصل الى بيتهم البينة على طلقها او على استيفائها بنفقتها
 فيضمن الكينيل وفيه ايضا يحلفها القاضي باسمه ما اعطاها النفقة او لم
 يكن بيتا سبب يستط النفقة من نشوز او غيره **قوله** ولا يقضي نفقة
 في مال الغايب الا لمعولا يعني الزوجة وارلا الصغار والوالدين لان نفقه
 معولا واجبة قبل تقضا القاضي لهم ولعذا كان لهم ان ياخذوا بانفسهم فكان
 القاضي عانه لمعولا غيرهم من المحارم انما يجب نفقتهم بالنفقة والتعنا

على الغائب لا يجوز قال ابو حنيفة يجوز لان بون ان يسعها على الولد اذا كان غائبا
 والعروض في نفقتها بقدر حاجتها ولا يبيحان العتق وليس المتقاضى ان يقترض
 عليها في ذلك والذي يتولى البيع الاب دون الام وقال ابو يوسف ومحمد ليس لها
 ذلك **قوله** فاذا قضى المتقاضى لها نفقة الا عار ثم ابهر فحاصته الى
 القاضي ثم لها نفقة المهر لانه تجدد لها حق بيئته **قوله** واذا مضت
 لم ينفق الزوج عليها وظالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون المتقاضى فرض لها
 النفقة او ضاحك الزوج على بقدرها فيقضي لها بنفقة ما مضى لان النفقة
 حيلة وليت بعوض عندنا فلا يستحق الزوج فيها الا بالتعاضد اما اذا فرض
 المتقاضى لها النفقة فلم ينفق عليها حتى مضت مدة كان لها الطالبة بذلك
 لانها تغير دينها في ذمتها وكذا اذا فرضها الزوج على نفسه باطلاقهما
 لان فرضه اكد من فرض القاضي لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضي
 عليه واذا صار دينها بالنفقة او باطلاقها لم يستقط بطول الزمان الا
 اذا مات احدهما او وقعت الزوجة حبيدا سقط **قوله** واذا مات الزوج
 بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر سقطت وكذا اذا مات الزوج
 لان النفقة صلة والصلوة تبطل بالموت كالعبية تبطل بالموت قبل القبض
 ولو ابرأت زوجها بنفقة تارة في الاوقات المستقبل لم تصح البراءة لانها تارة
 عن ما يجب ذلك يجمع ولو فرض المتقاضى لها النفقة على الزوج وانفقت من
 مالها فلها الرجوع من مال الزوج كما اذا حبس وتسلطت بموت احدهما
 الا ان يكون ما انفقته دينيا يامر القاضي فانها لا تستحق **قوله** وان
 اسلمها بنفقة سنة اي مجلدات ثمرات قبل معيها لم يسترجع منها شيء عند
 اي حنيفة واي يوم وكذا اذا اعطاها نفقة شهر وتكون النفقة ملكا لها
 ويرد عنها **قوله** وقال قال محمد يحتب لها النفقة ما مضى وما بقي للزوج
 اي ما مضى من المدة وترد ما بقي الى الزوج واي ورثته ان كانت قيامته او

مستملكه

مستملكه اما اذا ماتت هانكة فلا شيء عليها بالاتفاق وعلى هذا الخلاف في النسوة
 عند محمد يرد الباقي منها وكذا اذا مات الزوج قبل مضي الوقت لم يكن لورثته
 الرجوع عليها بشيء عندها لان النفقة صلة اتصل بها القبض ولا رجوع في
 الصلة بعد الموت كما في العيبة ولهذا لو عقدت من غير استهلاك لم يرجع عليها
 بشيء بالاجماع ولمحمد انها قبضت قبضا مضمونا لا تستحق على الزوج شيء
 المستقبل فيجب رده كالدين قال في النظر لمحمد رحمه الله ومحمد وموثرها
 في المدة يوجب فيها استحقاق رده وروي ابن ساعدة عن محمد انها اذا قبضت
 نفقة شهر فادون لم يرجع عليها بشيء لانه في حكم اليسير وان قبضت اكثر
 من ذلك دفع منها نفقة شهر وردت ما بقي لان ما زاد على الشهر في حكم الكثرة
قوله واذا تزوج العبد حرة فنقضها دين عليه يباع فيها قيد بالحرية
 لانه اذا تزوج امه فليس على مولاه ان يبيعها معه وبدون التوبة لان نفقة
 لها وانما يباع اذا تزوج باذن مولاه وللولي ان يعبده لان حرايته عين
 النفقة لا يدين الرقبة فلموات العبد سقطت لانها صلة وكذا اذا قتل
 في العييج وانما ان لم ياذن المولى في التزوج فلا نفقة لها لان النكاح فاسد
 ولا نفقة في النكاح الفاسد ولو بيع في مهرها ولم يبع بالثمن يطالب
 بابا في بعد العتق قال في الزوج بنفقة امرأة العبد والمكات والدبر
 حرة كانت او امته عليه لا على المولى كالمهر فان كان عبد يباع في ذمتها لا
 ان يعبده السيد واما المذخر والمكات فلا يباعان بل يسعيان ولا يجب
 على العبد نفقة ولده سواء كان من امرأة حرة او امته قبل ان كانت امه فعلى
 مولاه فان كانت حرة فنقضه على امه ان كان لها مال فان لم يكن لها
 مال فعلى من سرب الولد من القرابة وولد الكاتبة والمستعانة داخل
 في كتابة امه فيكون نفقته عليها وهو مكاتب مثلها ولم الولد والدية
 نفقته اولادها على مولاهما والمكات اذا استولد جارية فنقضتها

عليه وإذا كان الأبوان مكاتبين فولد فاما يدخل في كتابة الام ونفقته على
 ابيه **قوله** واذا تزوج الرجل امته فبواها مولاها معه فنفقته عليها وان
 لم يبيعها معه فلا نفقة لها والتبوية التحلية بينه وبينها في بيت الزوج
 ولا يستخبرها المولى فان استخبرها بعد التبوية سقطت النفقة لغو
 الاختباس وان خدمته احيانا من غير ان يتخبرها لا يسقط نفقتها والنفقة
 وام الولد في هذا كالايسة **قوله** ونفقته الاولاد الصغار على الاب
 لا يشترط فيها احد كما لا يشترط في نفقة زوجته احد ويجب ذلك عليه
 موسرا كان او مسرا الا انه يعتبر فيه ان يكون الولد حرا والاب كذلك وان
 يكون الولد فقيرا الا انه اذا كان له مال فنفقته في ماله وكذا يجب على الاب
 الاولاد الاناث اذا كن فقرا والذكور اذا كانوا زعماء او عسكيا او محاربين
 لانهم لا يتدرون على الكسب فان كان مال الصغير غائبا امر الاب بالانفاق
 عليه ويرجع به في ماله فان انفق عليه بنير امر لم يرجع الا ان يكون **قوله**
 اشبه بانه يرجع ويسعد فيها بينه وبين امه ان يرجع وان لم يشهد
 اذا كانت بنية ان يرجع فاما في النكاح فلا يرجع الا ان يشهد واذا
 كان الصغير مسرا وله ابوان فنفقته على الاب دون الام فان كان
 الاب مسرا والام موسرة فان القاضى يأمر الام بالانفاق عليه
 ويكون دينها على الاب ترجع به **قوله** فان كان الولد زعيما فليس
 على امه ان ترضعه لان الرضا عجزى مجرى نفقة ونفقته على الاب
 وقد قيل في قوله تعالى لا تقنروا له بولدها اي بالزامها الرضا مع
 كراهتها وهذا اذا كان يوجد المراضع من ترضعه غيرها اما اذا كان
 لا يوجد سواها فانها تجبر على الرضا عن جبانة عن الملوك فهو على هذا
 الاجرة لها **قوله** ونبتا جرله الاب من ترضعه عندها يعني
 اذا ارادت ذلك ثم اذا الرضعة الطير عندها و ارادت ان تقوم الطير

الى منزلها فلها ذلك ولا يجب عليها ان تمكث في بيت الام اذ لم تسترط
 عليها عند العقد وان اشتطت عليها ان يكون الارضاع بببيت الام لزمها
 الوفا بالشروط قال في الحسام اذ لم يسترط على الطير الارضاع عند الام كان
 لها ان تخل الصبي الى منزلها او تقول اخرجه فارضعه عند نساء دار الامر
 ثم يدخل الولد الى امه **قوله** فان استاجرها او وليه وجدا او متدنة
 لترضع ولدها منه لم يحل ان الارضاع يستحق عليها ديانة ولم يجب في
 الحكم قال الله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن الا انهن عذرت لاختلال
 عجزها فاذا قدمت عليه بالاجرة ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا
 عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه **قوله** او معتدته يعني من انطلق
 الرجعي وانها زوجته لان النكاح قائم واما المعتدة من البائن فعند
 روايتان والصحيحة منها انه يجوز لان النكاح قد زال فيك الاجنبية فان
 استاجرها وهي مسكوة او معتدته من الرجعي لارضاع ابنه من غير طهر
 سوا وجد غيرها ام لا لانه غير مستحق عليها **قوله** وان انقضت عدتها
 فاستاجرها على ارضاعه جائز لان النكاح زال بالكلية وصارت اجنبية
 وقد قالوا ان الاب اذا التمس من يرضعه فارادت الام ان ترضعه فهي
 اولى لانها اقرب به واشفق عليه فان ارادت ان تأخذ اجرة مع بقا النكاح
 لم يجز **قوله** فان قال الاب لا استاجرها وجا بنيرها فرضيت الامر
 بمثل اجرة الاجنبية كانت الام احق به وان التمس زيادة لم يجز
 الزوج عليها دفعا للغير عنه واليه الاشارة بقوله تعالى لا تقنروا له
 بولدها ولا مولود له بولده اي بالزامه لها اكثر من الاجرة الاجنبية
قوله ونفقته الصغير واجبة على ابيه يعني اذا لم يكن له مال
قوله وان خالفه في دينه وصورته دمي تزوج ذمية ثم اسلمت
 ولها منه ولد يحكم باسلاف الولد تبعا لها ونفقته على الاب الكافر

وكذا العبي إذا ارتقد فارتداه صحيح عندي حبيته ومحمد ونفقت علي الاب
وكذا يجب عليه نفقة الابوين وان خالفاه بنو الدين لقوله تعالى وصاحبها
في الدنيا معروفا يعني الكافرين وحسن الصحابة ان يطعمها اذا جاعا
ويكسها اذا عريا ويعاشرها معاشرة جليله وليس من المعروف ان تعيش
بنعمة الله ويتركها يموتان جوعا **باب الحضانة**

قوله واذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينها ولد صغير فالام احق به
سالم متزوج لقوله عليها السلام انت احق به سالم تكني لانها استسقطت واقد رطل
الحضانة من الاب وآية الاشارة بقوله اي بكرهه رضى الله عنها حين وقعت
الفرقة بينه وبين امه تمام ابنه عامه ونازعها ميراثها خول من شهد
وغسل عنده كيا عمر قاله والعامة حاضرون ومثوا فزون ولم يكره عليه احد
منهم وروى ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني ضا كان بطني لم دعا وجرى
له حوا وتدي لم يستأوز علم برة ان يتزوج مني فتال صلى الله عليه وسلم انت
احق به سالم تتزوجي ولا تجوز الام على الحضانة لانها قد تنجز عنها
فان لم تكن ام او كانت الا انها تزوجت فام الام اولي من ام الاب يعني ان ام
الام وان بعدت اولي من ام الاب لانها من قبل الام وهذه الولاية مستفادة
منها فمن اولي لها ولي **قوله** فان لم تكن فام الاب وان بعدت اولي من
الاخوات لان لها ولادا في دخل بنو الولاية واكثر شفقة **قوله** فان
لم تكن له حنة فالاخوات اولي من السلمات والحالات لان من قرب لهن اولاد
الابوين ولهذا اتمعتن بنو الميراث واولا من كانت لاب وام ثم الاخوات
من الام اولي من الاخوات لانها من قبل الام والاختلاف من الولاية والاختلاف
فروى محمد عن ابي حنيفة ان اخالة اولي وهو قول زفر لقوله عليها السلام فلا دم
الخاله والدة وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ان الاخت اولي لانها بنت الاب
والخاله بنته الجدة والعزى اولي والاولاد الاخوات للاب والام (ولكن)

اولي

اولي من الحالات والسلمات بنو الروايات كلها واما اولاد الاخوات للاب فالصحيح
ان الحالات اولي منهن والاخت من الام اولي من ولد الاخت للاب والام وبنات
الاخ اولي من السلمات والحالات وبنات الاخت اولي من بنات الاخ فاما بنات
الام وبنات الخال وبنات النعمة وبنات الخالة فكل منهن بنو الحضانة لانهم هم
بنو الحرم **قوله** وتقدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت
من الاب ثم الحالات اولي من السلمات ترجيحاً للزانية الام **قوله** وينزلن كما
نزلنا الاخوات اي ترجيح ذوات قريتين **مسألة** اذا قتل كذا ما الحكمة
في ان الام استسقطت علي الولد من الاب وهو خلق من ما بهما جميعاً فالجواب ان ما
الام من قدماها من ترايسها قريبا من القلب الذي هو موضع الشفقة وحل
الحبة والاب يخرج ماوه من وراء ظهره من العصب وهو بعيد من القلب الذي
هو موضع الشفقة والرحمة فان قيل ما الحكمة في ان الولد ينسب الى الاب
دون الام قيل لان ما الام يخلق منه الحسن بنو الولد والسنن والفتنات
والشعور والعمى ولعن الاشيا لانهم بنو الولد بل نزول ويتغير وتذهب
وما الرجل خلق منه العظم والعصب والعروق والفاصل وهذه الاشيا لا يزل
منه ولا تتأرقه الا ان يموت **قوله** وكل من تزوجت من هو لا سقط
اي تزوجت باجنبي من العبي فانه يستط حضانتها وتغيير كالميت لان العبي
يكنهة الجفنا من زوج امه اذا كان اجنبيا لانه ينظر اليه شورا ويعطيه زوا
الشور ونظر الغضبان بموخر العين والنزراشي القليل جدا وكل من سقطت
من هو لا بالتزوج فان غمها زوجها او ابانها غمها زال المانع
الا بجنة اذا كان زوجها الجدة وصورة ان يتزوج من له اب بمن لها ام فتا
بولد فتموت الزوجة تحضانها لامها فاذا تزوجت سقط حضانها الا ان يتزوج
جدا الطفل الذي هو بوزج بنتها وكذا اذا تزوجت الام عم الطفل ودارحم
محرم منه بمن له حضانته لم يستط حضانتها الشفعة **قوله** فان

لم يكن للعبسي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فاولاهم قريتهم تعصبا وكذا
 اذا استغنى القبي بنفسه او بلغت امارته فاعصيات اولي بهما على الترتيب
 في القرابة والاقرب الاب ثم الجد اب الاب ثم الاخ ثم الابن ثم الاخ ثم الاب
 ثم الميراث واذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فاورعهم اولي ثم
 اكبرهم سنا ولا حق لابن العم وابن الخال في كفاالة الجارية ولها حق في كفاالة
 النكاح لانها ليس بها محرم لها نكاح بومنان عليها **قوله** والام والجدة احق
 بالنكاح حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحي وحده
 قدرته الخفاف سبع سنين اعتبارا للغالب والمراد بالاستحسان يظهر
 نفسه من الجمادات لانه يورثها ثلثة تسع سنين وفي الجحدي قال
 والام والجدات بلفظ المح احق بالنكاح وهذا بلفظ الواحد لانه جنس
 واحد وفي الكرخي والام والجدات ولان الولد اذا بلغ هذا المبلغ استغنى
 عن قيام النساء واحتاج الى التاديب والتعلق باهلك الرجال والاب اقدر
 على التاديب والتعقيق **قوله** وبالجارية حتى تجنس وعن محمد حتى
 تبلغ حد الشهوة قال ابو الليث لا تستهي حتى تبلغ سبع سنين وعليه الفتوى
 ومن بلغ معتوها كان عند الام سوا كان ابسا او بنتا قال الجحدي فان كان
 للرجل بنت بالغة وطلبت الانفراد منه ان كانت ثيبا وهي مأمونة على
 نفسها ولها راي فليس له منعها وان كانت غوما مأمونة ضيها الى نفسه وان
 كومت واما اذا كانت بكرا فله منعها من الانفراد وان كانت مأمونة
 فاذا اختلفت الام والاب في الولد لم يجز قبل البلوغ عندنا وقاب
 ان في تخير النكاح والجارية اذا اعتقل التخيير لانا معصا الصغير
 لا يرجع فيها الى اختياره كعصا ماله ولانه يختار من يحلي بينه وبين
 اللعب ويتزك تاديبه فك يتحقق النظر واما ما روي ان امرأة ات
 الى ابني صلي عليه ولم قتالت ان هذا يريد ان يستزع ابنه مني وانه

قد منعني وسقاني من يبراي عتبه فقال استهما عليه فقال الرجل من يشا
 في ابني فقال عليه السلام للنكاح اختار ايها شئت فاختر عانا فاعطاهما
 اياه فقدد وري ان ابني صلي عليه ولم قال اللهم هذه فوق لاختياره الا
 نظربدعا ابني صلي عليه ولم اذ جعل علي انه بالغ لانها قالت منعني اي
 اكتسب علي وقيل ان يبراي عتبه لا يمكن الصغير الاستقامتها قال افها
 وليس للاب ان ياخذ الصغير من امه ويسافر به قبل بلوغ الحد الذي يحوز
 به اخذ فيه وعندك فعليه ذلك **قوله** ومن سوي الام والجدة
 احق بالجارية حتى تبلغ حد المستهي لان حق هؤلاء لا يستحق بالولادة فلو
 يثبت لهم مادام الصغير يحتاج الي الحضانة فتفاذا استغنى عنها زال
 ذلك المعنى **قوله** والامة اذا اعتقها مولاها وام الولد اذا اعتقت
 فهي في الولد كالحرة يعني في الحضانة **قوله** وليس للام ولد
 قبل المعتق حق في الولد لان الحضانة حوزت من الولاية ولا حق للام ولد
 في الولاية ولان منافعتها على ملك المولي وبالاغتفال بالحضانة تنقطع
 خدمة المولي ثم المولى اذا اعتق ام ولده ولها منه ولد ذري او في حضانة
قوله والذمية احق بولدها من زوجها المسلم ما لم يقتل الا ديان
 ونكاح عليه ان يالف الكفر سوا كان الولد ذكرا او انا في صورته انه
 يسلم الزوج فيقع الفرقة بينهما وكل واحد منهما يريد ان يكون الولد عنده
 فهي احق به ما لم يقتل الا ديان لانه متى ما غفل عورته احل في الكفر
 فندخر عليه **قوله** واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من
 المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد كان الزوج تزوجا
 فيه لان الرجل في بلد فالظاهر انه يقيم فيه فقد اترم لها المتام في بلدها
 واذا ارادت ان تنقله الى بلدها وقد وقع النكاح في غيره ليس لها ذلك
 لانه لم يلتزم المتام في بلدها فك يجوز لها التفرق بينه وبين ولده

من غير التزامه ولا يجوز لها ايضا ان تنقله الى البلد الذي تزوجها فيه لانه دار غريبة هذا كله اذا كان بين البلدين تفاوت اما اذا تتاربا بحيث يمكن الاب ان يطلع على ولده ويبيت في بيته فلا بأس **باب نفقة الآفة** وعلى الرجل ان ينفق على بوجه واحد اذا كانوا فقرا وان خالفوه في دينه يعتبر فيهم الفقرا ولا يعتبر الزمانه وسوا كانت الاجداد والجدات من قبل الاب او من قبل الام فان كان الابن فقيرا والاب فقيرا الا انه صحيح البدن لم يجزى الابن على نفقته الا ان يكون الاب ذميا لا يتقدر على الكسب فانه يشارك الابن في نفقته واما الام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كانت معسرة وهي غير زمنة لانها لا تتقدر على الكسب واذا كان الابن يتقدر على نفقة اجدانه ولا يتقدر عليها جيمعا فالام احق لانها لا تتقدر على الكسب وقال بعضهم الاب احق لانه مواله فيجب عليه نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يتسها بينهما وان كان للرجل اب وابن صغير وهو لا يتقدر الا على نفقة احدهما فالابن احق وقيل يجعل بينهما وان كان له ابوان وهو لا يتقدر على نفقة احد منهما فانها يا كلان معه ما اكل وان اختلف الاب الى زوجة والابن سوسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له خاتمة ويلزمه نفقتها وكسوتها ايضا كما يجب نفقة الاب وكسوته فان كان للاب ام ولد يلزم الابن نفقتها ايضا وان كان للاب زوجتان او اكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يوزعها عليهن **قوله** وان خالفوه في دينه يعني اذا كانا ذميين اما اذا كانا حريين لا يجب وان كانا مسلمين لانه مني عن بر من يتباينان الذي **قوله** ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا يجب على النصراني نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة اخيه

النصراني

النصراني لانه نفقته متعلقة بالارث قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك بخلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة المحرمية قال عليه السلام من ملك دارم محرم منه عتق عليه **قوله** ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد مثل ان يكون له اب غني وابن غني فنفقته على الابن دون الاب لان مال الابن مضاف الى الاب قال عليه السلام انت وما لك لا يملك ويملك علي الذكور والانات بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى تشملها ولو كان له ابن وابن ابن فنفقته على الابن لانه اقرب وان كان الابن صغيرا او مجنونا فنفقته هو لا يتدر فيه ماله **قوله** والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا وكانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا زنا او اعمى فقيرا او مجنونا فيجب ذلك على قدر الميراث وقال الشافعي لا تجب النفقة الا للوالدين والاولاد ثم لا يدرى الحاجة والعسر والاثرة والزمانه والعمى لتحقيق العجز عن الكسب بخلاف الابوين لانه يلحقها بهير الكسب والابن مأمور بدفع الضرر عنها فتجب نفقتها مع قدرتها على الكسب ولا تجب نفقة ذوي الارحام الا على الشئ لانه باصلة فاذا كان فقيرا فهو غير قادر على صلة الرحم واختلفوا في حد الفسائة ذلك فتاك ابو يوسف مؤسسا ربا لثعاب وقال محمد بن يعقوب عن نفقة نفسه وعياله شهرا ولا معنى لا اعتبار بالنصاب لان ذلك معتبر في حقوق الله المالية وهذا حق ادعي ولا يعتبر فيه النصاب وانما يعتبر فيه الامكان **قوله** فيجب ذلك على قدر الميراث كما اذا كان جد وابن ابن فمالي الجسد سدس النفقة والباقي علي ابن الابن ولو كان للرجل ثلثة اخوة متفرقون ولم يكن صغيرا معسرا وكبير فممن نفقته علي اخيه من ابيده وامه وعلي اخيه من امه اسداسا ونفقته الولد علي الاخ من الاب والام خاصة وان كان الاب معسرا زنا وله ابن صغير وله اخ مؤسرا فرضت نفقته على عمه وان

كان الرجل مسرورا له زوجة وللزوجة لها اخ ميسر جبر اخوها على نفقتها
 ويكون ذلك ديناً على الزوج يتبعه بها اذا ايسر لان الزوج لا يتاركة نفقته
 زوجته احد ولو كان للرجل عم وخال فالنفقة على العم لانه وارث وان كان
 له خال وابن عم فالنفقة على الخال لانه ذو رحم محرم ولو كان له عمه وخالة
 وابن عم والخالة على العمه الثلثان لان رحم ابن العم غير كامل وان كان له
 ثلاث اخوات متفرقات وابن عم فالنفقة على الاخوات اخماسا على قدر
 الميراث ولو كان له اخوة متفرقتين فالنفقة على الاخ من الاب ولا امر
 وعلى الاخ من الام اشداسا لان الاخ من الاب لا يرث ميراثها **قوله**
 ويجب نفقة الابنة الباتنة والابن الزم على ابويه ان كانا على الاب
 الثلثان وعلى الام الثلث اعتبار الميراث وهذه رواية الخصاف وفي
 ظاهر الرواية كل النفقة على الاب **قوله** ولا تجب نفقتهم مع اختلاف
 الدين بطلان اهلية الارث والغير نفقتهم راجع الى غير الابنة
 الباتنة والابن الزم كذا في المستصفى يدل عليه ما ذكره شرح القدر
 وجبر الكافر على نفقة ابنته المسلمة وجبر المسلم على نفقة ابنته
 النصرانية ووجهه ان هذا الرحم متأكد فجب مصلته مع الدين ولا يجب
 على الفقير صلة والفقير يستحقها على غيره فكيف يستحق عليه خلاف نفقة
 الزوجة والولد الصغير وقد قالوا ان العبد لا تجب عليه نفقة ولده الحر
 لانه لا ولاية له عليه ولا يدوان اكتسابه لولاه كذا لا يجب على الحر نفقة ولده
 المملوك لانه ملك الغير **قوله** وان كان له بن الغائب مال قضى فيه
 بنفقته ابويه لان له شبهة ملكية ماله **قوله** فان باع ابواه متاعه
 في نفقتهما جاز عندنا بضعفة وانما يتولى البيع الاب دون الام اما الام
 اذا انفردت لا تتولاه قال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيع الاب لانه لا ولاية
 له عليه لا تنطأ عها بالبلوع وقد قال محمدان القاضي لا يبيع لك بالعروض

وكن

مقتضى رواية
 حماد بن عمار
 في قوله

وكن لا يمتنع عليه ببيعها **قوله** واب باع القمار لم يجز يمين بالاجماع
قوله وان كان ذلك من الغائب مال يده يدا بويه فانفقنا منه لم يضمننا
 لانها استوفينا حقها **قوله** وان كان له مال يده يدا جني فانفق علمها
 بغير اذن القاضي ضمن لانه تصرف فيه مال الغير بغير ولايته فلهذا الضمان
قوله وان قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة
 فقصت مدة سقطت لان نفقتهم تجب كفاية للحاجة حتى لا يجب مع اليسار
 وقد جعلت الكفاية بمعنى المدد بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها لانها تجب
 مع يسارها فلا يسقط **قوله** الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه
 لان القاضي ولاية عليه فعاد عنه كامر الغائب فيصير ديناً يده ومنه فلا
 يسقط بمضي المدد فكان لهم الرجوع به ولو ان عبداً صغيراً اعتقه مولاه وكان
 سبي له فانه ينفق عليه من بيت المال فانه ليس له قرابة اغنيا **قوله** وعلى
 المولى ان ينفق على عبده وامته لقوله عليه السلام في المالك انهم اخوانكم
 جعلهم الله تحت ايديكم اهلهم مما تاكلون والبسول مما تلبسون ولا تغدروا
 عباد الله وسواي ذلك الثمن والمدبر وام الولد صغيراً كان او كبيراً امره
 او موجهراً ويجب على المولى شراء المملوك لحرية لرفيقته ولا تجب نفقة المكاتب
 على سيده وان كان للرجل عبيد يستحب له ان يسوي بينهم في الطعام والادام
 واكتشوة ويكون من غالب قوت البلد ودامته واولاد امته من قبله
 ان يجبرها على رضاع الولد بخلاف الزوجة لان لبنها ومنافعها لرفان اراد
 ان يسلم الولد غيرها وارادت على رضاعه فله ذلك لانها ملكه وقد يريد
 الاستماع بها واخذتها وقيل ليس له ذلك لان فيه تفرقاً بينهما وبين
 ولدها **قوله** فان امتنع وكان له ما كسب اكتسب وانفق على نفسه
 لان فيه نظراً للجانبين ابقا المملوك حياً وبقا المالك له وان لم ينف
 كسبها بنفقتهما قال في علي المولى واذا امتنع المولى على الاتفاق من العبد

فللعبد ان يأخذ سيده من مال الولي وياكل اذا لم يكن مكتبا فان كان مكتبا
ليس له ذلك كذا في المخطط وان كان العبد متركا فامتنع احداهما انفق
الثاني ورجع عليه **قوله** فان لم يكن له ما كسب اجبر المولى على نفقة ما
اويهمها وذلك بان يكون زمنا واجارية لا يوجر مسلما لان في بيعهما
ايضا حقهما وحق المولى بالعوض ولا يجوز للمولى تكليف العبد ما لم يطبق من
العمل ويستحب اذا استخدمه نهارا ان يتركه ليلا وكذا بالعكس ويستحب
ان ياذن له بالقليل في ايام الصيف اذا اعيى على ما جرت به العادة
وعلى العبد بدل المجرور في الخدمة والنصيحة وترك الكسل ومن ملك بهيمة
لزمه علقها وسقيها فان امتنع من ذلك لم يجبر عليه لانها ليست من اهل
الاستحقاق ولا تجبر على بيعها الا ان يورثه ديانا فيما بينه وبين الله
تعالى على طريق الاسر بالمعروف والنهي عن المنكر اما بالاتفاق واما بالبيع
لان ترك الاتفاق تعذيبا لها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تعذيب
الحيوان وعن ابي يوسف انه يجبر على الاتفاق عليها والاول اصح ويكره الا
في خلب البهيمة افا كان يضرها الغلة الثلث ويكره ترك الحلب ايضا لانه
يضر بالبهيمة ويستحب ان يفعل كالب اخفاره ليلا يوزنها ويستحب ان
لا يأخذ من لبنها الا ما فضل عن ولدها ما دام لا ياكل غيره ويكره تكليف
الدابة ما لم تطيقه من تشقيل الحمل وادامة السير وغيره وكذا اذا كان
له خل يستحب ان يبقى لها في كوارتها شيئا من العسل ويستحب ان يكون ذلك
في الشتاء اكثر لانه يتعذر عليه الخروج في ايام الشتاء وان قام شيء فعذرها
لم يتعين عليه ابتعا العسل ولو كانت الدابة بين شريكين فامتنع احدهما
من الاتفاق عليها اجبر على ذلك **مسئلة** قال في الواقات رجل
طلق امرأته لافا باينا في رجل اليها وبقي في العدة وقال لها انا انفق
عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوجك اذا انتقضت عدتك فزيت

فانفق

فانفق عليها حتى مكنت عدتها ثم ابت ان تزوج به فلما ان يرجع عليها بما
انفق لانه انفق بشرط فاسد وهذا اذا انفق عليها بعد الشرط اما اذا
انفق عليها ولم يشترط عليها التزويج فن علمت به عدتها انه انفق لذلك
فالمصحيح انه لا يرجع عليها لانه متبرع واسا علم

كتاب العتاق

العتق في اللغة هو القوة لانه ازالة الضم والربط والعتق هو الرق والعتق الكنية
وهي الحرية واما كانت الحرية قوة حكيم لان بها ينظر سلطان المالكية ونباد
الولاية والشهادة اذ المملوك لا يقدح على شيء من هذا وفي الشروع عبارة
عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه يعصم به من الاضرار ولا عتاق يندفع
اليه قال عليه السلام اياما من اعتق مومنا في الدنيا اعتق الله بكل عضو منه
عضرا من النار ولهذا استحسنوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامتعة
لتحقق مقابلة الاعضا وعن ابي ذر قال قلت يا رسول الله اي الرقاب
خير قال اعداها ثمثا وانفسها عند اهلها قال رحمه الله يعتق يبيع من
الحرا بالغ العاقل في ملكه شرط الحرية لانه يعتق لا يبيع الا في الكلد ولا
ملك للمملوك وشرط البلوغ لان العبي ليس من اهل شرطه ولهذا لا
يملكه الولي عليه وشرط العقل لان المجنون ليس من اهل التصرف وكذا اذا
قال العبي كل ماله املكه حرا اذا احتلمت لا يصح لانه ليس باهل لقول
ملزم واما شرط ان يكون في ملكه لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك
ابن ادم **قوله** وان قال لعبد او امتدانت حرا وعتق او معتق او
محررا وقد حررتك او اعتقتك فقد عتق نولي المولى العتق او لم يولد
فقد لا لفظا فترج فيه فاعني عن نيته قال في الكرخي الصريح على ذلك انه
اضربا خارا لقوله قد اعتقتك او حررتك ومنه تقوله انت حرا و
عتيق ونداك لقوله يا حريا عتيق فان قال نوبت انه حر من العمل او نوبت

الكذب لم يصدق فيه النفا ويصدق ديانته واذا قال يا حواسمه حرم بيعتق
 لان مراده الاستحضار باسم الله ولو زعمتم امانة في الطريق فقال تاخر يا حرة
 ثبنت امتد لا تعتق ولو قال لعبد قتل لمن استغفلك انا حر فقال العبد ذلك
 عتق الا اذا قال له سبتك حر حينئذ لا يعتق قال ابو الليث هذا في العضا
 اما فيما بينه وبين الله تعالى لا يعتق في الوجهين اذا اراد به الكذب ولو قال
 لمن لا يحسن العربية قتل لعبدك انت حر فقال ذلك وهو لا يعلم عتق في النفا
 ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا انما الطلاق ولو اراد الرجل ان يقول
 شيئا فري على لسانه يعتق عتق ولو قال العبد لولاه وهو مريض ناهي فحر
 راسه اي نعم لا يعتق وان قال لعبدك سبتك حرا او املك حرا ان كان يعلم
 انه مسييا لا يعتق وان لم يكن سببا عتق وفيه الواقات لا يعتق من غير
 قصد فان قال انت حر او قال لزوجته انت طالق فنجبا ذلك ان نوي
 العتق والطلاق وقع والافك ولم يحمله **قوله** وكذا اذا قال
 راسك راس حرا او وجهك او رقبته او يديك لان هذه الاشياء يبيعونها
 عن جميع البدن وان قال راسك راس حرا او وجهك وجه حرا او يديك بدن حرا
 بالاضافة لا يعتق وكذا اذا قال مثل راس حرا او مثل بدن حرا لا يعتق وان
 كان راسك راس حرا او وجهك وجه حرا او يديك بدن حرا لا يعتق لان
 هذا وصف وليس بتشبيه وكذا اذا قال فري حرا لا يعتق عتق لما
 ذكرنا **قوله** وكذا اذا قال لمتة فري حرا عتقت لان النزع يعبر به
 عن الجملة وفيه الدبر والاسن واما في العتق والعصم لا يعتق وان قال لعبد
 ذكره حرا او فري حرا فالتصحيح انه لا يعتق وفيه الدم روايتان اصحهما العتق
 وان اضاف العتق الى عضو لا يعبر عن جميع البدن لا يعتق مثل يدك حرا
 او رجلك حرا وساقك او فخذك او شعرك لم يعتق وان نوي **قوله**
 وان قال لا املك لي عليك ونوي به الحرية عتق وان لم ينوي لم يعتق

وكذا

ولذلك كتابات العتق مثل خرجت من ملكي ولا سبيل لي عليك ولا رقي
 عليك وخليت سبيلك لان كل لفظة من هذا محتمل وجهين فقوله خرجت من
 ملكي محتمل بالبيع وبالعتق ولا سبيل لي عليك لانك وضيت بالخدمة فلا
 سبيل لي عليك باللوم والعقوبة ويحتمل لانك عتقت وكذا اذا قال لمتة
 قد اطلقتك ونوي بالعتق عتقت لان الاطلاق يقتضي زوال اليد وقد
 تنزل يده عنها بالعتق وفريه وهو مثل خليت سبيلك وان قال اطلقتك
 ونوي بالعتق لم يعتق لان الطلاق لا يزول اليد وانما يقتضي التخيير
 والرق يتجمع مع التخيير لانه قد يترى اختاره من الرضا عتق او جارية
 قد وطئها او بنتها فلم يكن التخيير دلالة على العتق وان قال فري حرا
 يريد العتق لم يعتق لما ذكرنا **قوله** وان قال لاسطان لي عليك
 ونوي بالعتق لم يعتق لان السلطان عبارة عن اليد وسمى السلطان
 به لقيام يده وقد يبقى الملك دون اليد كما في المكاتب فكانت قال لا يد
 عليك بخلاف ما اذا قال لا سبيل لي عليك فلهذا يحتمل العتق وان قال
 لا سبيل لي عليك الاعلى سبيل الولا عتق في العضا ولم يصدق على صفة
 عن العتق لانه لما نفا السبيل عنه وثبت الولا والولا يقتضي الحرية
 على انه اراد ذلك فك يصدق على غيره وقد يدين في العضا قال في الواقيت
 اذا قال عتقتك على واجب لا يعتق **قوله** وان قال قد ابنت ثوبت
 علي فذكر عتق وكذا اذا قال لمتة هذه بنتي او امي او قال لعبد هذا ابني
 او عني او فاني فلهذا لا ينافي بيعها العتق ولا يحتاج الى السبب فان قال
 نوت به الكذب صدق ديانته لا نقنا **قوله** وثبتت علي ذكركم
 اذا كان يولد مثله لمثله ثم اذا لم يكن للعبد نسب معروف ثبتت نسبته
 منه وعتق وان كان له نسب معروف لا يثبت نسبته منه وعتق وقيل
 معني **قوله** وثبتت علي ذكركم اي لم يقل ان شأه متصلا وقيل

احتوز به ذلك عن ما لا يولد مثله لثله ولو قال لعبد ه هذا الي ومثله لا يولد
 مثله عتق عندي حنيفة وعند ه لا يعتق وان قال لعبد غيره هذا ابني
 من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه ولو اشترى اخاه من الزنا
 لا يعتق عليه فان كان الاخ لك عتق ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق عليه
 فان اشترى دارم محرم من سيده عتق فان كان على العبد دين مستغرق
 فاشترى ابن مولاه لم يعتق عندي حنيفة ويعتق عندها فاما المكاتب
 اذا اشترى ابن مولاه لم يعتق اجماعا وان اشترى المكاتب ابنه لم يعتق
 عتق ولو قال لعبد هذا ابنتي قيل يعتق عندي حنيفة وعند ه لا
 يعتق وقيل لا يعتق اجماعا **قوله** او قال هذا مولاي او يا مولاي
 عتق وكذا اذا قال لأمته هذه مولاي وان قال غنيت به الكذب صدق
 ويأثم لا قضاء ثم يرد قوله هذا مولاي لا يحتاج الى نية لانه الحق بالبيع
 فلا يحتاج الى النية كقوله يا حري يا عتيق ثم الحرية لا يقع بالعقد الا في
 ثلاثة الفاظ يا حريا عتيق يا مولاي فان قال يا سبيك يا مالكي لا يعتق
قوله وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق لان هذا اللفظ في السادة
 يستعمل للاكرام والشفقة ولا يراد به التحقيق وان قال يا بن بالغم
 لم يعتق لانه كما اخبرناه ابن ابيه **قوله** وان قال لفلان لم لا يولد
 مثله لثله هذا ابني عتق عندي حنيفة وعند ه لا يعتق والكلام في
قوله هذا ابني او جدي او هذه امي كالكلام في **قوله** هذا ابني علي
 الاختلاف واما اذا كان يولد مثله لثله لانه معمول بالنسب فانه يعتق
 اجماعا ولم يثبت النسب اما وقوع العتق فانه اقر بما لا يستحيل منه لانه
 يحتمل ان يكون مخلوقا من مائة بان ويلي بزنا او بشبهه وانما لم يثبت
 نسبه لانه مستحق لمن هو منسوب اليه وان كان مثله يولد مثله ولا يفرق
 له نسب عتق عليه وثبت نسبه منه لانه اقر بممكن علي نفسه وهو الخصم

فيه فيقبل اقراره وقولنا وهو الخصم فيه احتراز عما اذا قال هذا اخي
 واذا قال لعبد هذا جدي وموصي فهو علي الخلاف وقيل لا يعتق اجماعا
 لان هذا الكلام لا سوجب لثله الملك الا بواسطة وهو الاب وبني غير
 ثابته في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا عن الواجب بخلاف الابوة والبنوة
 لان لما سوجب في الملك من غير واسطة ولو قال هذا اخي لا يعتق في ظاهر
 الرواية وعن اي حنيفة يعتق ولو قال لعبد هذه بنتي قيل مو علي الخلاف
 وقيل لا يعتق بالاجماع لان الشارايه ليس من جنس المماليك الحكم بالمشي
 وهو معدوم فكيف يعتق كذا في الهداية ولو قال لعبد انت حرة او قال
 لامتنانت حر عتق كذا في الواقعات ولو قال لامرأته وهي معروفة بالنسب
 وهي تولد مثله او كبريتا منه هذه بنتي لم يقع الزنة بذلك كذا في شرح
 المنار وان قال لاسمة انتي طالق ينوي الحرية لم يعتق لان الطلاق صريح
 في بابه فلم يقع به العتق لانه ينوي ما لم يحتمل لفظه لان الاعتاق لفظ اطلاق
 القوة والطلاق رفع العتد ولهذا لان العبد الحق بالاجادات وبالاغتناب
 بحيي ويقتدر ولا كذا كذا المنكوحة فانها قادرة الا ان قيد النكاح مانع بالطلاق
 يرتفع المانع فتظهر القوة ولا خفي ان الاول اقوي لان ملكا البمين فوق
 ملكا النكاح فكان اسقاطه اقوي واللفظ يعم مجازا عن ما هو دون حقيقة
 لانه ما هو فوقه فلهذا امتنع في الاعتاق واذا قال لعبد انت مثل الحر
 لم يعتق بعني ولو نوى كذا في خزانة الفتحة ولان المثل يستعمل للمشاركة
 في بعض المعاني عرفا فوقع الشك في الحرية **قوله** وان قال ما انت
 الا حر عتق لان الاستثنا من الثبوتات علي وجه التاكيد لثبات كذا في
 كلمة الشهادة وفيه اثبات الحرية عتق وان قال ما انت الا مثل الحر لم يعتق
 وان قال المثل مالي حر وله عبيد لم يعتقوا وان قال عبيد الدنيا كلهم احرار
 ولم ينوع عبده لم يعتق عندي يوسع وان قال اولاد ادم كلهم احرار ولم ينو

عبده لا يعتق عبده اجاعا كذا في الواقيات ولو قال ثوب كحاطه مملوكه هذه
 خياطة حر لم يعتق لانه اراد التشبيه ولو قال لعبد ان ستمت فانت حر ثم
 قال لا بارك الله فيك لم يعتق لان هذا ليس بشتم بل مودعا عليه ولو جمع بين
 عبد وبين ما لا يقع عليه يعتق كالبهيمة والكابيط والسارية فقال عبدي
 حرا وهذا او قال احدكم احب عتق العبد عند اي حبيفة وعند ما لا يعتق وان
 قال لعبدات حرا ولا يعتق اجاعا وان قال لعبد وعبد غيره احدا حر لم
 يعتق عبده اجاعا الا بالنية لان عبد الغير يوصف بالحريته من جهة مولاه
 وقد يجوز ان يكون اوقع حريته موقوفه على اجازة الولي وكذا اذا جمع بين
 امه حية وامه ميتة فقال انت حرة او من او احدا حر لم يعتق امته لان
 الميتة توصف بالحريته فيقال ماتت حرة وماتت امته فلا يخفى الحريته
 بامته وان قال لجدار انت حر او عبدي عتق العبد عند اي حبيفة لانه خير
 نفسه فيما فلا فرق بين تديم العبد او الكابيط ولو جمع بين عبدين حرا
 فقال احدا حر لا يعتق عبده الا بالنية وان قال لعبد انت حر اليوم
 او غدا لا يعتق مالم يجي غدا وان قال اليوم وغدا عتق اليوم والفرق انه اذا
 قال او غدا فقد وقع العتق في احد الوقتين لا فيهما جميعا فلو اقصاه
 في اليوم كان واقعا في الغد فاذا وقع في الغد لا يكون واقعا في اليوم فاذا
 قال انت حر اذا قدم فلان وفلان لا يعتق مالم يقدرا جميعا لان المعلق
 بالشرط لا ينزل الا عند كماله وكلامه اخره فان قال اذا قدم فلان او فلان ولم
 احد فما عتق بانه علقه باحدهما وقد وجد فاذا قال انت حر اذا قدم
 فلان او اذا جاء غدا فان قدم فلان قبل مجي الغد عتق وان جاء غدا ولا لا يعتق
 حتى يتقدم فلان وعلى اي يرس انه يعتق والاصل فيه انه اذا جمع بين فعل
 ووقت وادخل بينهما حرف او فان وجد الفعل ولا يمنع وان وجد الوقت
 او لا لا يمنع حتى يوجد الفعل وعلى اي يرس يتعلق باسبغها وجودا واذا

قال

قال لامراتك طالق اليوم وغدا تطلق في اليوم واحد ولا تطلق في الغد
 الا اذا قال عنت في الغد اخري ولو قال غدا واليوم طلعت في اليوم واحد
 وفي الغد اخري لان عتق اليوم على الغد لا يصح وكان ذلك لك ستيما في قوله
 واذا امك الرجل دارم محرم منه عتق عليه سواء ملكه بالارث او بالشرى او
 بالهبة او بغير ذلك وسواء كان المالك صغيرا او كبيرا او مجنونان لان عتقهم
 بالملك وملك هو لا يصح وكذلك الذي اذا ملك دارم محرم منه عتق عليه
 لانه من اصل دار الاسلام واما اذا امك الحربي دارم محرم منه في دار الحرب
 لم يعتق عندها وقال ابو يوسف يعتق وان عتق الحربي عبدا حرييا في دار
 الحرب لم يعتق عندها وقال ابو يوسف يعتق فان عتق الحربي عبدا مسلما او
 ذميا في دار الحرب عتق اجاعا ولو دخل المسلم دار الحرب فاستترى عبدا
 فاعتقه هناك لا يعتق عنده اي حبيفة مالم يحل سبيله وعند اي يوسف
 يعتق بالقول وقول محمد مضطرب ولو استترى المملوك ولده لا يعتق لانه
 لا ملك له فان استترى دارم محرم من مولاه عتق لان المولى ملكه فان كان على
 العبد دين مستغرق فاستترى من مولاه لم يعتق عنده اي حبيفة على اصله
 لانه لا يملكه ويعتق عندها لانه ملكه فاما المكاتب اذا استترى من مولاه
 لا يعتق اجاعا لان المولى لا يملك اكساب المكاتب **قوله** واذا عتق
 المولى بعض عبده عتق ذلك البعض وسعي في بقية قيمته لمولاه عند اي
 حنيفة وعندهما يعتق كله ولا سعاية عليه وان ذكر جزاء مجمولا كما اذا قال
 بعضكم حرا وجزئ منكم فمندها يعتق كله وعند اي حنيفة برسر البيان
 وان قال سهم منكم حرا فانه يعتق كله عندها وقال ابو حنيفة يعتق سدسه
 ثم الاصل ان الا عتاق يتجزأ عنه ببقية صغر على ما عتق وعندهما لا يتجزأ فاقفا
 الى البعض كاصنافه الى الكل لان الا عتاق اثبات العتق ومعرفة حكمه والبيات
 بازالة ضد فعل وهو الرق الذي موضع حكيم وهما لا يتجزآن نصارا كما للحلق

والعنف عن التصاهر والاستيلاء ولا يحنيفة ان الاعاق اثبات المعتق بازالة الملك او مواراه الملك لان الملك حقه والرق حق الشرع وحق التصرف لا يدخل تحت ولاية التصرف وهو متجزئ بوجوه اولها الماعرفه في بيع النصف وشرا النصف لكن يتعلق به حكم لا يتجزأ وهو المعتق وهو غير متجزئ لانه عبارة عن قوة حكمية يظهرها سلطان المالكية ونفاذ الولاية والشهادة والقوة لا يتجزأ لانه لا يتصور ان يكون بعض الشخص قويا وبعضه ضعيفا وهذا كاعضا الشجر فانها متجزئة ويتعلق بها ابا حق المملوكة وهي غير متجزئة وكذلك عند الطلاق للتحريم فاذا كان كذلك فباعتقاق البعض لا يثبت شيء من المعتق فك نزول شيء من الرق لان سقوط الرق وثبوت المعتق حكم منقطع ككل الملك فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط علة المعتق فك يكون حرا اصله في شهادته وبار احكامه وانما هو مكاتب لا يباع ولا يوهب الا ان اذ انجز لا يرده الرق بخلاف الكفاية المقصودة وانما قلنا ان الاعاق ازاله الملك فمعدا لان الملك حق العبد والرق حق الشرع لان ضرب الرق عليه للحاذاة على الاستكان عن الاسلام وعن الانقياد والتعبد لله تعالى فيجزي على ذلك بغير الرق عليه والحريه خواتمه تعالى والانسان لا يتمكن من ابطال حق العبد قصدًا ويتبين منه ضمنا الا ترى ان العبد المسترك اذا عتق احدهما نصيب صاحبه لا يجوز ولو اعق نصيبه تعدى الى نصيب صاحبه وقال ابو يوسف ومحمد الاعاق اثبات المعتق وازاله الرق كالاكلام اثبات العلم اواراله الجهل وكلاهما غير متجزئ لان الرق عقوبة لا يتصور وجوبها على النصف لان الذنب لا يتصور من النصف دون النصف وما لا يتجزأ اذا ثبت بعضه ثبت كله كالطلاق فظهر ان الملك متجزأ عما ولا عاق مختلف فيه والاختلاف فيه بناء على انه ازاله المكلام اثبات المعتق فعند ازاله الملك فمعدا والرق ضمنا وتبعها وعندما اثبات المعتق ويرى الرق فمعدا والملك تبعها فالحكم

وهو ان الرق حقه لا ينفك عنه قال
والملك الاعاق عندنا يحنف ازاله
الملك وهو عبارة عن القدرة على التصرف

هذا

هذا الاصل واحفظه فغنيه فقد كبير **قوله** عتق ذلكا البعض يعني بغير سعاية **قوله** وسعى في بقيته قيمة لمولاه المستسعي بمنزله المكاتب عند ابي حنيفة حتى يورث السعاية اما الى المعتق اذا ضمن واما الى الاخر اذا اختار السعاية لان الرق باق وانما يسمى لتخليص رقبته من الرق كالمكاتب ذلك يورث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يتزوج وله خيار ان يفتقه لان المكاتب قابل للعتاق الا انه يفارق المكاتب من وجه واحد وهو ان اذا انجز لا يرد في الرق لان المعنى الموجب للسعاية وقوع الحريه في جزائه وهذا المعنى موجود بعد العجز وقال ابو يوسف ومحمد المستسعي بمنزله حر مديون لان المعتق وقع في حريمه وانما يورث دينه مع الحريه فهو كسائر الامرار ثم المستسعي عند ابي حنيفة على ضربين كل من سعى في تخليص رقبته فهو كالمكاتب وكل من سعى في بدل رقبته الذي لزمه بالمعتق فهو كالحرية احكامه كالمهرمون والمادون اذا اعتقاد على المادون دين والاعتد اذا اعتقها مولاهما على ان يتزوجها فثبت طائها سعي في قيمتها وهي حرة **قوله** واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق يعني اذا قال نصيب منك حرا وقال نفسك حرا وانت حرا اما اذا قال نصيب صاحبي حرا لا يعتق اجا **قوله** فان كان موسرا فشريكه بالخيار عند ابي حنيفة ان شاء عتق وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد العتق ان كان موسرا فله شريكه ثلث خيارا عند ابي حنيفة ان شاء عتق كما اعتق شريكه لقيام ملكه على الباقي اذا لا عتق عند من يتجزأ ويكون الرق لا بينهما وان شاء ضمنه قيمة نصيبه لانه اتلفه عليه لانه لا يفدر ان يتصرف فيه بالبيع والهبة وغير ذلك مما سوى الاعاق وتوابعه ومثني ضمنه فالولا كماله للمعاضن لانه عتق على ملكه حتى يملكه بالضمان وان شاء استسعى العبد لان يسار المعتق لا يمنع السعاية عند ابي حنيفة واي الوجهين اختار الشريك من المعتق والسعاية فالولا بينهما **قوله**

وان كان المعتقد مسرًا فالشريك باختيار عداي جنيته ان شا اغتق وان شا
 استسقى العبد وليس له التضمين والولا بينهما في الوجهين **قوله** وقال
 ابو يوسف ومحمد ليس له الا الضمان مع اليسار او السعاية مع الاعسار لان المعتقد
 اذا كان موسرًا فغند وجب له الضمان عليه وليس للذي لم يعتق ان يستسقى العبد
 مع يسار المعتقد عند فائمه اذا ضمن المعتقد ليس له ان يرجع على العبد عند فائمه
 والولا للمعتقد لان المعتقد كله من جهة يعدم التجزي عند فائمه وان كان مسرًا
 فليس له الا السعاية والولا في الوجهين جميعًا على قولهما للمعتقد لان العبد
 باعناقه وانتقل نصيب شريكه اليه يعني بالوجهين موسرًا كان او مسرًا
 ثم لا يرجع المستسقى على المعتقد بما ادي بالاجماع لانه يسعي لذكاك رقبته
 لا لتغادي دين على المعتقد اذ لا شيء عليه لمسرته بخلاف المهرمون اذا اعتقه
 الراهن الممسرفانه يسعي في اقل من قيمته ومن الدين ويرجع على الراهن
 بذلك لانه يسعي في رقبته قد نكت او يتضي دينًا على الراهن فلمذا يرجع عليه
 ولو كان العبد بين يديه فاعتق احداهما نصيبه ثم اغتق الثاني بعده
 فللثالث ان يضمن الاول اذا كان موسرًا عداي جنيته وان شا اغتق
 ليساريه وان شا استسقى العبد وليس له ان يضمن الثاني لانه ثبت الحق
 الانتقال الى الاول وذلك الانتقال يتعلق به حكم الولا والولا لا يلحق الفسخ ثم
 اذا اختار تضمين الاول فلا ولا ان يعتق لان السهم انتقل اليه وان شا
 استسقى العبد لانه قام مقام الضم وليس له ان يضمن المعتقد الثاني لان لا لاك
 لم يكن له ان يضمنه وقد قام هذا مقامه وهذا كله قولاي جنيته اما على اصلها
 لما اغتق الاول غتق جميع العبد فاعتق الثاني باطل ثم معرفة اليسار هو
 ان يكون المعتقد مالًا المقدار قيمة ما بقي من العبد قلت او كثر ثم يعني اذا
 كان له من المال والسرووف مقدار قيمة نصيب شريكه فانه يضمنه وان كان
 يملكه اقل من ذلك لا يضمنه وهو العسر المراد بالخير لانه لا يتقدر على تخليص العبد

ويعتبر

ويعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم العتق لان العتق سبب الضمان وكذلك حال
 المعتقد في يساره واعساره يوم العتق ايضا **قوله** واذا اشتري رجل
 ابن احد فاعتق نصيب الاب ولا ضمان عليه سواء علم بالآخر وقت الشريانه
 ابن شريكه او لم يعلم في ظاهر الرواية **قوله** وكذلك اذا ورثناه يعني
 يعتق نصيب الاب ولا ضمان عليه **قوله** فالشريك بالخيار ان سأل الغن
 نصيبه وان شا استسقى العبد وهذا كله عداي جنيته وعند فائمه
 الشري يضمن الاب نصيب قيمته ان كان موسرًا فان كان مسرًا سعى العبد
 في نصف قيمته لشريكه ابنه سواء علم او لم يعلم وامانه الارث فلا يضمن قولاي
 فاحدا وانما الواجب فيه السعاية لا غير على هذا الخلق في اذ الملكاه نصيبه
 او صدقه او وصية فعنده لا يضمن من اغتق عليه لشريكه يسار ويسعى العبد
 في نصيبه وعند فائمه يضمن الذي غتق عليه نصيبه ان كان موسرًا **قوله**
 وكذا اذا ورثناه وصو حرقنا امرأة اشترت ابن زوجها فانت عن زوجها
 وعن اجنها وكذا اذا كان للرجلين ابن عم ولا بن العم جارية تزوجها احدهما
 فولدت منه ثم مات ابن العم غتق نصيب الاب ولا ضمان عليه **قوله**
 فاذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية سعى العبد الكل وامدنها
 في نصيبه موسرين كانا او مسرين عداي جنيته لان كل واحد منهما يزعم
 ان شريكه اعتقه وان له الضمان او السعاية وقد تمعذرا الغمان حيث لم يصدقه
 صاحبهم في ذلك فبقيت السعاية ولا فرق عنده بين اليسار والاعسار في
 السعاية والولا لهما جميعا لان كل منهما يقول غتق نصيب منا جني عليه باعنا
 وولاه له وغتق نصيبنا بالسعاية وولاه لي **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد
 ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كانا مسرين سعى لهما لان من اصلهما
 ان السعاية لا تثبت مع اليسار فوجود اليسار من كل واحد منهما ابر للعبد
 من السعاية **قوله** وان كان احدهما موسرًا والاخر مسرًا سعى للموسر

ولم يسي للمسر لان الموسر يقول لاضان لي على شريكى لكونه معسرا ولي
 السعاية على العبد فكان له ان يستسعيه واما المعسر فيقول ان العتق
 اوجب لي الضمان على شريكى واستقط السعاية عن العبد فصار مبرأ له
 ويعتقد وجوب الضمان على شريكه فلا يصدق على الشريك ولا يرجع على
 العبد في السعاية لا بوايه منها والولا موقوف في جميع ذلك عند ما لان كلا
 منها يحيله على صاحبه وهو يتناول عنه فيبقى موقوف الى ان يفتي على عاتق
 احدهما وهو عند ابي حنيفة عهده حتى يورث ما عليه لان من اصله ان المستسعي
 بمنزلة المكاتب وعندهما مخرجين شهد المولى ان وتعد السعاية عندهما
 لا يمنع الحرية فان شهد احدهما على صاحبه انه اعتقه ولم يشهد الاخر كان
 اقرارا للشاهد على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا ضامن على الشاهد لانه
 لم يوقع العتق في نفسه وانما اقر به على غيره واما السعاية فمن اصل
 ابي حنيفة انها تثبت مع الياس والاعمار في زعم الشاهد ان الشريك
 قد اعتقه وان لم الضمان او السعاية وقد تغور الضمان حيث لم يصدقه
 فبقيت السعاية واما النكر فتزعمه ان نصيبه على ملكه وقد تعدد
 تصرفه فيه باقرار شريكه فكان لهما ان يستسعي العبد وهذا كله قول ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد السعاية لا تثبت مع الياس فاذا كانت
 المشهود عليه موسرا فلا سعاية للشاهد على العبد لانه يزعم انه عتق
 با عتاق شريكه ولا حق له الا الضمان فقد ابرأ العبد من السعاية وان كان
 المشهود عليه معسرا فللشاهد ان يستسعي العبد لان السعاية تثبت
 مع الاعمار واما المشهود عليه فيستسعي بكل حال لان نصيبه على ملكه
 ولم يعتز بسقوط حقه من السعاية فكان له ذلك والولا بينهما عند ابي
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الولا موقوف لان الشاهد يزعم ان الولا كله
 لشريكه وشريكه يتحد فلذا اوقف **قوله** ومن اعتق عبده لوجه

الله تعالى او للشيطان او للمصنم عتقا لا الله اذا قال للشيطان او للمصنم كن
 واعلم ان ذبا به سبحانه **قوله** وعتق المكره والسكران ووقع كل في الطلاق
 ويجب البتة على المكره وان قال لعتقه انت حر ان شاء الله او ان لم يشأ
 الله او بمشيئة الله لولا ان يشأ الله فانه لا يعتق وكذا ان قال ان شاء الله
 انت حر لا يعتق وكذا اذا قال ان شاء هذا المكاتب او ان لم يشأ لم يعتق ولو
 قدم المصنم فقال ان شاء الله فانت حر لا يعتق وان قال ان شاء الله وانت حر لا يعتق
 عندهما وقال محمد يعتق وان قال ان شاء الله وانت حر يعتق
 بالاجماع **قوله** فاذا اضاف العتق الى ملك او شرط صح كايصح في
 الطلاق فلا ضارة الى الشرط مثل ان دخلت الدار فانت حر وان كنت
 زيدا فانت حر فانه يعتق عند وجود الشرط ويجوز له بيعه واخراجه عن
 ملكه في ذلك قبل وجود الشرط لان تعليق العتق بالشرط لا يربط ملكه
 الا بالتدبير خاصة فاذا قال المكاتب او العبد كل مملوك امملكه فيما
 استقبل فهو حر فعنك ثم ملك مملوكا لا يعتق عند ابي حنيفة وعندهما
 يعتق وان قال اذا اعتقت فلكت عبدا فهو حر فعنك فلكت عبدا اعتق
 اجماعا لانه اضاف الحرية الى ملك صحيح واذا قال الرجل كل مملوك امملكه فهو
 حر ولا ينة له فهو على كل ما يملكه يوم قال هذه المقالة ولا يعتق من استقبل
 ملكه بعد ذلك ولو قال اذا استريت مملوكين فما حران فاشترى امنا
 خاسا لم يعتق ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك حر لم يعتق حلها لان اسم
 المملوك لا يتناول له لانه لا يجب عليه صدقة فطره فدل على انه ليس من ماله
 ولو ان عبدا قال له علي عتق نسمة او اطعام عشرة مساكين لزمه ذلك بعد
 الحرية وان كان ان استريت هذا العبد فهو حر وان استريت هذا الشاه
 في بي يدي لم يلزمه ذلك حتى يقول ان اشتريتها بعد العتق عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف يلزمه **قوله** فان خرج عبدا بحري من دار الحرب

الياسملا عتق لانه احرز نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء
 ولا ولا عليه بل يكون لتمام المسلمين وان خرج العبد الياسم استامنا
 بحاره باذن مولاه فاسلم باعد الامام وحفظ ثمنه لمولاه لانا اسائه عليه
 الا انه لا يجوز نفيقته على ملك الكافر لما لم يحكمه من ماله استرقاق الكافر
 له ولو كان مولاه حاصرا اجبر على بيعه واذا دخل الحربي دارا بامان
 واشتري عبدا مسلما وادخله دارا حربي عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
 لا يعتق **قوله** واذا عتق جارية حامل عتقت وعتق خلد لانه
 تابع لها كعضو من اعضائها لا اتصال لها ولوان جارية موصى بها لرجل عليها
 لاخر فاعتق صاحب الجارية الام عتق الحمل وضمن قيمته يوم الولادة **قوله**
 وان اعتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق الام يعني اذا جات به لا قبل من ستة
 اشهر لانا يبقنا وجوده وان جات به لا قبل من عتق لجواز ان يكون حلت به
 بعد هذا القول فلك يعتق بالشك الا ان تكون الامة في عدة زوج وجات
 به ما بينها وبين ستين فانه يعتق وان جات بولدين احدهما لا قبل من
 ستة اشهر والاخر لا قبل من عتقا جميعا لانهما حمل واحد فاذا قال لامة
 اذا ولدت ولدا فهو حر فان جات به في ملكه عتق وان جات به بعد زوال
 ملكه مثل ان تلد بعد موته او يبيعها فتلده في ملك المشتري لا يعتق واذا
 قال لامة اذا ولدت ولدا فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم ولدت حيا فان
 الثاني يعتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
 الاول فاحلت البيمين بوضعه ولا يقع شيء على الثاني ولا في حيفته ان
 يعتق الملم يقع الاعلى حي واستعمال وقوعه على الميت صارت الحياة مشروطة
 فيه وان لم يتلفظ بها قال محمد في الاصل اذا قال اول عبد يدخل علي فهو
 حر فا دخل عليه عبد ميت ثم بعده غيره حي عتق الحي ولم يذكر فيه خلانا
 فزنا احما بناسم قال المسئلة على الخلق نعمنداي حيفته يعتق الحي وعندها

لا يعتق

لا يعتق ومنهم من قال ليس فيها خلق في يعتق الحي وهو على الصحيح لان العبد
 عبارة عن ما يتعلق به الرق والرق يبطل بالرت فليس هو عبدا بعد موته
 على الحقيقة فيعتق الثاني وان قال اذا ولدت ولدا فان حرة او فام الرق
 طالق فولدت ولدا ميتا عتقت وطلعت المرأة وكان ابو سعيد البورقي
 يقول الولد الميت ولد في حق غيره وليس بولد في حق نفسه بدليل ان الامة
 تصير به ام ولد وتنقضي به العدة ولا ترث ولا تستحق الوصية ووقوع
 العتق عليه حق له فلم يكن ولدا في حق نفسه وان كان ولدا في حق العبد الذي
 عتق عتقه بولادته ولا يقال هناك كان ولدا في حق الثاني حتى لا يعتق قلنا
 انه ليس من حق الثاني انه لا يعتق وانما حقه ان يعتق ولو قال اوصيت
 بثلث مالي ما في بطن هذه فولدت حيا وميتا كان جميع الوصية للميت قال
 محمد في جامع الكبير اذا قال لامنة ان كان ما في بطنك ذكرا فان حرة فولدت
 غلاما وجارية لا يعتق لان كلة ما عتقت فيعتق ان يكون جميع ما في بطنها
 ذكرا **قوله** واذا عتق عبدة على مال فقبل العبد عتق ولزمه المال
 ولو قال ان ادبت الي العتق حرة فعتق وصار ما ذونا هذا على وجهين
 ان قال انت حر على الف او بالف او على ان تعطيني الف او على ان لي ملك الف
 او على الف تجيبي بها فقبل العبد في المجلس صح وعتق في الحال وعلى الف
 دين في ذمته حتى تنفع الكفالة بها بخلاف بدل الكتابة لانه يثبت مع النساء
 وهو قيام الرق ولو كان العبد غريبا فبلغه الخير فقبل في المجلس فذلك
 وان قام من المجلس لا يصح قبوله والملك لفظ المال يتناول انواعا من
 النقد والعروض والحيوان وان كان بغير عينه لانه معاوضة المال بغير
 المال فاشبه النكاح وكذا المكيل والموزون وان كان معلوم الجش ولا
 يضر جهالم الوصية لانها يسيرة واما اذا كثرت الجاهل بان قال انت حر
 على ثوب فقبل عتق وعلى قيمة نفسه والوجه الثاني ان يعلق عتقه بأداء

المال فانه يبيع ويصير ما ذونا مثل ان يقول ان اديت الى العاقبات حر او اذا
 ما اديت او حيث اديت فانه لا يعتق الا بالاداء ولا يعتق بنفس القبول
 لانه علق عتقه بشرط الاداء فلا يعتق قبله كالوعلتته بدخول الدار وانا
 صار ما ذونا لانه رغبة في الاكتساب بمطلبه الاداء قال افعابا وما
 لم يقبل في المسألة الاولى ويودي في الثانية وهو مملوك وللمولى ان يبيعه
 ولو مات المولى قبل ان يقبل الاولى ويودي في الثانية بطل ذلك القول
 وكان العبد رقيقا كما اذا قال ان دخلت الدار فانت حر فانت قبل
 ان يدخل **قوله** فانما حضر مال اجبر الحالك المولى على قبضه وعتق العبد
 هذا راجع الى **قوله** اذا اديت الى العاقبات حر اما في **قوله**
 انت حر على ان يعتق بالقبول قبل اداء المال ومعنى الاجبار في هذه
 المسألة انه غيرها انه يتول قايضا بالتخلية بحيث يتمكن المولى من
 قبضه ولو ادي البعض بحجر المولى على قبضه الا انه لا يعتق ما لم يود
 الكل لعدم الشرط فاذا ابراء المولى عن البعض وعن الكل لا يبرأ ولا يعتق
 بخلاف المكاتب ولو ادي العبد المال من مال اكتسبه قبل هذا القول
 عتق وكان للمولى ان يرجع عليه لان شرط العتق وجود الاداء وقد وجد
 فعتق به وانما يرجع عليه بماله لان المال الذي اكتسبه قبل العتق ماله
 المولى فاذا اداء صار كانه ادى مالا مضموريا قال في الهداية لا اداء
قوله اذا اديت يقتصر على المجلس لانه تحيير للعبد فكانه قال
 انت حر ان شئت فيقتصر على المجلس في **قوله** اذا اديت لا يقتصر
 على المجلس لان اذا استعمل للوقت بمنزلة متى قال في الينا بيع اذا قال
 ادا الى العا انت حر عتق في الحال ادي اولى يود وان قال انت حر فليك
 ان عتق في الحال ولم يلزمه شي قبل ولم يقبل عند اي حيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد ان قبل عتق ولزمه الاداء وان لم يقبل لا يعتق وان قال

له انت حر على ان تخدمني اربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة
 وعلى العبد قيمة نفسه عندها وقال محمد عليه قيته خدمة اربع سنين وان كان
 قد خدمه سنة ثم مات فعندنا عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه وعند محمد عليه
 قيمة خدمته ثلث سنين وكذا لو مات العبد وترك ما لا يقضي في ماله
 بقيمة نفسه لمولاه عندها وعند محمد بقيمة الخدمة **واصل المسئلة**
 ان من باع العبد من نفسه تجارية ثم استحققت فعندنا يرجع عليه المولى
 بقيمة نفسه وعند محمد بقيمة التجارية ولو قال للعبد انت حر ورجل شاة
 اسه بطل الاستثناء وعتق العبد عند اي حيفة لان الحرية وقعت
 باللفظ الاول والثاني لغو ففصل بين الحرية والاستثناء كالسكوت
 الاستثناء جائز ولا يعتق لانه كلام واحد كما لو قال انت حر لله ان شاة
 ولو كان له ثلثة اعبد فقال احد عبدي حرا وعبدي حرا وعبدي حرا
 عتق كلام لان احدهم عتق باللفظ الاول ثم وقع العتق الثاني على عبدين
 فعتق احدهم ولم يبق الا واحد فعتق باللفظ الثالث ولو قال احكم احداكم
 حرا احكم حرا لم يعتق الا واحدا لان احدهم عتق باللفظ الاول ثم جمع بين
 حرا وعبدين فقال احكم حرا فملم يتعلق باللفظ الثاني والثالث حكم لانه
 صادق فيه مسئلة رجل له ثلثة اعبد دخل عليه منهم اثنان فقال
 احكم حرا ثم خرج احدهما وثبت الاخر ثم دخل الثالث فقال احكم حرا
 وذلك في محته فاذا دام حيا يومر بالبيان فان مات قبل البيان فعندنا
 يعتق بثلثة ارباع الثابت ونصف كل واحد من الآخرين وقال محمد كذلك
 لا يرد الداخل فانه يعتق بربه اما الخارج فممن لا يجاب الاول داير
 بينه وبين الثابت فاوجب عتق رقبة بينهما لاستوائها فيصيب كل منهما
 النصف غير ان الثابت استفاد بالاجاب الثاني ربما اخر لان الاجاب
 الثاني داير بينه وبين الداخل فيتنصف بينهما الا ان الثابت قد كان

استحق نصف الحرية بالاجاب الاول نشاع النصف المستحق بالاجاب
 الثاني في مضمونه فما اصاب المستحق بالاجاب الاول لنا وما اصاب
 الخارج بقي يكون له الربع فتم له ثلث ارباع ولانه لو اريد بالاجاب الثاني
 الثابت عتق نصف الباقي ولو اريد به الداقل لا يمتنع هذا النصف فينصف
 فعتق منه الربع بالاجاب الثاني والنصف بالاول ولله داخل نصف حرية علي
 اعتبار الاحوال ايضا لانه يعتق في حال ولا يعتق في حال فاما محمد فيقول
 لما دار الاجاب بين الثابت والداخل وقد اصاب الثابت منه الربع فكذلك
 نصيب الداخل وهما يقولان انه داير بينهما وقضية التصفيف فاما نزل الي
 الربع في حق الثابت لا يستحقا منه النصف بالاجاب الاول ولا استحقاق الداخل
 من قبل ثبت له فيه النصف وان شئت قلت في الاحتجاج لجهاد الاجاب
 الثاني داير بين الصحة والنسب لانه ان كان المراد بالاجاب الاول الخارج
 ضيق الاجاب الثاني لانه داير بين عيدين وان كان المراد به الثابت لا يصح
 الاجاب الاول الخارج صح الاجاب الثاني لانه داير بين عبد وحر ولو كان
 صحيحا لاحالة افاد حرية رقبة كاملة واذا تردد بين الصحة والنسب
 يغيد حرية نصف رقبة بينهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربع
 الا ترى انه اصاب الثابت في الاجاب الثاني الربع بالاجماع فكذلك نصيب
 الداخل الربع وان كان القول مستند في المرض ولا مال له غيره فمضربا في
 الثلث بقدر ما استحقوا ويقسم الثلث علي هذا ونعناه ان يجمع بين
 سهام العتق وهي سبعة علي قولنا لانا نجعل كل رقبة علي اربعة حاجتنا
 الي اثلث ارباع فيضرب الثابت في رقبته بثلثه وكل واحد من الداخل
 والخارج بسهمين فيعتق من الثابت ثلثه منها اربعة والعتق في مرض
 الموت وصية وينفذ من الثلث فيكون سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل
 كل رقبة علي سبعة وجميع المال احدى عشر فيعتق من الثابت ثلثه

وي

وي ثلثه اربعة ويسمي في اربعة اسباعه ويعتق من كل واحد من الاخرين
 سباعه ويسمي في خمسة اسباعه وعند محمد يجعل كل رقبة علي ستة لانه
 يعتق عنه من الداخل سهم ومن الثابت ثلثه ومن الخارج سهمان
 فذلك ستة وللورثة مثله ذلك فيكون جميع المال ثمانية عشر فيجعل
 كل رقبة ستة فيضرب الثابت فيها بثلثه فيعتق نصف رقبة ويسمي
 في نصف قيمة ويستحق الخارج ثلث رتبة ويسمي في ثلثي قيمة ويستحق الداخل
 سدس رتبة ويسمي في خمسة اسدس قيمته **قوله** وولد الامة من
 مولاهم حر لانه ثابت النسب من المولي وهذا اذا ادعاه المولي **قوله**
 وولدها من زوجها مملوك لسيدها لان الولد تابع لأم وسواء تزوجها حرا
 او عبدا **قوله** وولد الحرة من العبد حر لانه تتبع لها **سابل** اذا شهد
 شاهد علي رجل انه اعتق عبده والعبد ينكر لو قيل الشهادة عند ابي
 وعند فاعتقل ولو كان مكان العبد امة قبلت الشهادة من غير دعوي
 اجماعا وكذا الشهادة علي طلاق النكحة مقبولة من غير دعوي بالاتفاق
 واخلاق بناء علي ان العتق يستل علي حوائجته تعالى وهو حرمة الاسترقاق
 وعلي حقوق العبد وهو ما كفيته ودفع القهر عنه كنعنا قالوا الغالب فيه
 حوائجته تعالى لما فيه من وجوب الزكاة والاصحية وقائمة الجمعة وغيرها
 وان شئنا فبما هو من حوائجته يقبل بدون الدعوي فابو حنيفة يقول بعظم
 المقصود من العتق يتبع العتق فلو يقبل بدون الدعوي كانه دعوي
 الاموال بخلاف طلاق المرأة وعتق الامة لانه تتضمن تحريم الفروج
 وهو حق الشرع اذا قال لعمري اذ دخلت هذه الدار فانت حرة فاعده
 ثم دخل لا يعتق واختلف ابي حنيفة في ذلك لو اشتراه ثم دخل لا يعتق ولو
 كان بعد البيع لو يدخل حتى اشتراه ثم دخل يعتق وكذا اذا قال لامرأته ان
 دخلت هذه الدار فانت طالق فطلتها تطليقة ثم تزوجها فدخلت

باب التدبير

التدبير هو ان يعلق عتق عبده بموته على الاطلاق او بدفع مخرج التدبير من غير عقيد مثاله ان مات فانت حرا وانت حر بعد موتك ويقال التدبير عتاق عن تعليق المولى عتق عبده بشرط متحقق كالبشر لا بحالة وهو الموت وحكمه حكم الوصية ويقع بلفظ الوصية مثل ان يوصي له برقبته **قوله** رحمه الله اذا قال المولى لعبده اذا مات فانت حرا وانت حر عن دبر من اوانت مديرا وقد وبرتاك صار مديرا لا يجوز له بيعه ولا هبته ولا تملكه لان هذه الالفاظ صريحة في التدبير لانها تقتضي ابحاث العتق عن دبر وكذا اذا قال انت حر بعد موتك وانت حر مع موتك او عند موتك او في موتك وكذا اذا ذكر مكان الموت او الوفاة او المكان وكذا اذا قال ان مات او متى مت ثم التدبير على ضربين مطلق ومقيد فالطلق ما علقه بموته عن انقضاء سبب اليه مثل وبرتاك او انت مديرا وانت حر عن دبر مني وان مات فانت حرا او وصيت لك برقبته او بثلث مالي فتدفع رقبته فيه والمقيد ان يعلق عتقه بعقبة على خطره او جود من امت من مرض هذا او من سفرى هذا او غرق او قتلت وقال ابو حنيفة اذا قال ان مات ودفنت او غسنت او كفنت فانت حر فليس بمديرا لانه علقه بموته وبمعنى آخر والتدبير هو تعليق العتق بالموت على الاطلاق وان علقه بموته وبموت غيره مثل ان يقول انت حر بعد موتك وموت فلان او بعد موت فلان او لا فليس بمديرا لانه وجد احد الشرطين في ملكه الشرط الثاني وجد به انتقاله من الورثة بموته فلا يفتق وان قال انت حر قبل موتي بشهر فليس بمديرا اذا سمي بشهر قبل موته وهو في ملكه فهو مدير عند اي حنيفة وعند ما ليس بمديرا لانه لم يعلق الحرية بالموت على الاطلاق وان مات قبل مضي الشهر لا يفتق اجماعا **قوله** لا يجوز بيعه ولا هبته وكذا لا يجوز له ان يبيع الوصية الاستيفاء من ثمنه **قوله** والمولى لا يستعده

ويجوز

باب التدبير

ويجوز لان الحرية لا تمنع الاستخدام والاجارة فكذا التدبير **قوله** اصل ان كل نصف مجوز ان يقع في الحر مجوز في المدير كالاجارة والاستخدام والوطى في الامة وكل تصرف لا يجوز في الحر لا يجوز في المدير الا لكتابة فانه مجوز ان يكتب المديرة **قوله** وان كانت امة فله وطئها لان ملكه قائم فيها **قوله** وله ان يزوجه لان منافع بيعها على ملكه فجاز التصرف فيه باخذ العوض قالوا له ان يزوجه بائنا رضاعا لان وطئها على ملكه **قوله** وان مات المولى عتق المدير من ثلث ماله ان كان خرج من الثلث لان التدبير وصية لانه تبرع مضافا الى وقت الموت ويستقوي فيه التدبير المطلق والتعديري انه يفتق من الثلث وكذا اذا زال ملك المولى عن المدير بغير الموت فانه يفتق مثل ان يرتد ويملك فيجوز له ان يملكه لان ملكه الموت **قوله** وان لم يكن له مال غيره سمي في ثلثي قيمته فاذا اختلفت ثلثه لان عتقه من الثلث سمي في ثلثي قيمته **قوله** وان كان على المولى دين سمي في جميع قيمته لغرياه يعني في جميع قيمته فنانا المتقدم الذين على الوصية ولا يمكن نفقنا يفتق فيجب رد قيمته ولان التدبير بمنزلة الوصية والدين يمنع الوصية لان تدبيره بعد وقوعه لا يلحقه النسخ فوجب عليه ضمان قيمته ومن دبر عبدا بينه وبين اخر فانه التدبير يتبع بعض عداي حنيفة وعند ما لا يتبع كانه العتق عندها فاذا ثبت هذا قال ابو حنيفة اذا دبر ما احدهما وهو مولى فليس بملكه حتى خيارات ان سأل عتق وان سأل دبر ويكون مديرا بينهما فان مات احدهما عتق نصيبه من الثلث وسمي في نصف قيمته لباقي الا اذا مات قبل اخذ السامية حينئذ تبطل السامية لانه عتق بموته فان سأل من المدير نصف قيمته اذا كان مورا ويكون المولى كله للمدير والمدير ان يرجع على العبد بما ضمن لان الشريك كان له ان يستعفه فلما ضمن شريكه قام مقامه فما كان له فان لم يرجع اليه حتى مات المولى عتق نصيبه من ثلث ماله وسمي العبد في النصف الاخر كما ملك للورثة لان

ذلك النصف كان غير مدبر وان شأ استسعى العبد لان نصيبه على ملكه
وقد تغذ ربيعه فاذا ادري السعاية عتق ذلك النصف والمدر بران يرجع
على العبد فيستسعيه فاذا ادري عتق كله وان مات المدر قبل ان ياخذ
السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شأ
تركه على كاله فاذا مات يكون نصيبه موروثا لورثته ويكون للمخار
في العتق والسعاية ونحو ذلك وان مات المدر عتق ذلك النصف من الثلث
ولغير المدر ان يستسعى العبد في نصف قيمته قالوا لا بينها هذا اذا كان
المدر موسرا فان كان معسرا فليس بيه اربع خيارات ويستقطضان
ان شأ مدر وان شأ عتق وان شأ استسعى وان شأ تركه على كاله هذا
كله قول ابي حنيفة وعندنا العبد كله مدر بندي براحه وان كان
لنصيب شريكه موسرا كان او معسرا لان ضمان النفل لا يختلف
بالياء ولا عدا فاذا مات عتق من الثلث والولا كله له **قوله**
وولد المدر برة مدر لان الولد تابع لاهل العتق بعقدها ويرق برقا
قوله وان عتق التدبير يموت على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي
هذا او سفري هذا او من مرض كذا فليس بمدر ويجوز بيعه بخلاف
المدر المطلق **قوله** فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق
كما يقتضى التدبير يعني من الثلث وان جنى المدر على مولاه ان كان عدا يجب
القصاص لانه مولاه فيما يوجب القصاص كالا جني فعلى هذا اذا قتل
مولاه عدا وجب عليه ان يسعي في جميع قيمته لان العتق وصية ولي لا
تسلم للمقاتل الا لان فسخ العتق بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه
ثم الورثة بالخيار ان شأوا يحملوا القصاص وان شأوا استوفوا السعاية
ثم قتلوه ولا يكون اختيار السعاية سقطا للقصاص لانها عوض عن الرق
لا عوض عن المقتول وان قتل مولاه خطأ فاجانية هدر وكذا فيما دون

النفس

النفس الا انه يسعي في قيمته لان العتق وصية ولا وصية للمقاتل واما جانيته
على عبيد مولاه ان كانت قد افلحوا في القصاص وكذا احد العبدين اذا قتل
الاخر عدا واما الواحد ثبت للمولى القصاص فان كانت جانيته المدر على مولاه
خطا فني هدر لان المولى لا يثبت له على مدره دين وكذا المولى اذا جنى على مدره
فجانيته هدر لانه على ملكه واما ام الولد اذا قتل مولاه فانها تعتق لان
القتل موت فان كان عدا اقتصر منها وان كان خطأ لاشي عليها من سعاية
ولا غيرها لان عتقها ليس بوصية بخلاف المدره فانها تعتق من الثلث وتسعي
في جميع قيمتها يعني اذا قتل مولاه خطأ كان رد الوصية لانه لا وصية
للمقاتل وانه اعلم **باب الاستيلاء** الاستيلاء
طلب الولد وهو فرع الشب فاذا ثبت الاصل ثبت فروع فكل مملوكة
ثبت نسب ولدها من مالك لها او لبعضها بنهاى ولد له وكذا اذا ثبت
نسب ولد مملوكة من غير سيدها بنكاح او بوطى شبهة ثم ملكها بنهاى ولد له
من حين ملكها وعندنا ان يرضى اذا استولدها بملك غيره ثم ملكها لم تقصر ام
ولد له **قوله** رجلا اذا ولدت الامة من مولاه فغده صارت ام ولد
له سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قدام شيان خلقة او بعن خلقة
اذا اقر به فهو بمنزلة الولد الحى الكامل المخلق لان السقط ينطبق به احكام
الولادة بدلالة انتفاء العدة به واما اذا لم يتبين شي من خلقة فانها
لا تكون به ام ولد له **قوله** لا يجوز بيعها ولا تملكها ولا هبتها
يعني لا يجوز بيعها من غيرها اما الوبا عما من نفسها جاز وتعتق وكذا
لا يجوز رهنها لان فائدة الرهن الاستيفاء من رقبته ببيعها وذلك
لا يصح فيها **قوله** وله وطؤها واستخدامها واجارتها وتزوجها لان
الملك فيه قائم **قوله** ولا يثبت نسب ولدها الا ان يمتزج به للمولى
قال اصحابنا اذا وطئ امته ولم يعزل عنها وحضنها نجاسته لم يل له فيها

يُسَمَّى وَيُزَوِّجُ تَالِيَانِ يَنْفِقُهُ وَجِبَابُ أَنْ يُعْتَرَفَ بِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ وَإِنْ
عُزِّلَ عَنْهَا أَوَّلُو تَحْصِيلِهَا جَازِلُهُ نَفِيهِ عِنْدَ بِي حَنِيفَةٍ لِأَنَّهُ جَوْرَانِ يَكُونُ مِنْهُ
وَجَوْرَانِ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يُلْزَمُهُ إِلَّا عِتْرَانِ بِالشَّكِّ وَعِنْدَ بِي يَوْسَ سَجَبٌ
لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ فَإِذَا مَاتَ اعْتَقَهَا لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَى الْوَجْهَيْنِ اسْتَجَبَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ
لِيَكُنْ يَسْتَوْقُ بِالشَّكِّ وَمَنْ تَزَوَّجَ مَلُوكُهُ غَيْرَهُ فَأَوْلَاهَا ثُمَّ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمُّ
وَلَدِهِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَأَمَّا وَلَدُهَا الَّذِي يَحْدُثُ بَعْدَ اسْتِئْذَانِهَا فِي مَلِكٍ غَيْرِ
قَبْلِ أَنْ يُسْتَبْرَأَ أَذَا مَلَكَهُ هُوَ مَمْلُوكٌ لِدَعْوَى بَيْعِهِ وَقَالَ زُفَرَادُ الْمَلِكَةِ
صَارَ ابْنُ أُمِّ الْوَلَدِ وَأَمَّا الْوَلَدُ الَّذِي يَحْيَى بِهِ مِنَ الْغَيْرِ فَمَمْلُوكٌ لِلْمَوْلَى بِأَهْلِيهِ
إِنْ أُمُّ وَلَدِهِ أَجَاعًا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ **قوله** فَإِنْ جَاءَتْ بِمَدَنٍ بُولَدَتْ
نَسَبُهُ مِنْهُ بِغَيْرِ اقْرَارِهِ نَسَبًا بَعْدَ الْأَعْرَافِ بِالْوَلَدِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ إِذَا
نَفَاهُ انْتَفَى بِقَوْلِهِ لِأَنَّ فِرَاشَهَا ضَعِيفٌ حَتَّى يَمْلِكَ نَقْلُهُ بِالْتَّرَوُّحِ بِخِلَافِ
الْمَكْرُوحَةِ حَيْثُ لَا يَنْتَفِي وَلَدُهَا بِنَفِيهِ إِلَّا بِاللِّمَانِ لِتَأْكِيدِ فِرَاشِهَا فَإِنْ ذَهَبَا
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ أُمِّهِ لِأَنَّ حَقَّ الْحَرَمَةِ يَسِيرُ إِلَى الْوَلَدِ كَالْتَدْبِيرِ وَالنَّسَبِ
يُسَبِّتُ مِنَ الزَّوْجِ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَكُنْ كَانَ الشَّكَّ فَاسْدَاوَانِ أَدْعَاهُ الْوَلَدُ
لَا يُسَبِّتُ نَسَبُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ ثَابِتُ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ وَيَعْتَقُ بِهِ الْوَلَدُ وَيَقْبِرُ
أُمُّهُ أُمُّ وَلَدِهِ لَا زَوَّارَهُ **قوله** وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَمَّتْ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ
وَلَا يُلْزَمُهَا السَّعْيُ لِلْعَرْمَانِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ بِمَالِ مَقْتُومٍ
حَتَّى لَا تَقْضَى بِالنَّصَبِ عِنْدَ بِي حَنِيفَةٍ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقُّ الْعَرْمَانِ بِخِلَافِ
الْمَدِيرِ لِأَنَّهُ مَقْتُومٌ بِذِلَالِهِ يَسْمَى لِلْوَرَّةِ وَلِلْعَرْمَانِ بَعْدَ مَوْتِ مَوْلَاهُ وَأَمَّا
أُمُّ الْوَلَدِ لِأَقْبَمَةٍ لِرِقَابِهَا لِأَنَّهُ لَا تَسْمَى لِلْوَرَّةِ وَلِهَذَا إِذَا كَانَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ
فَاغْتَقَبَهَا أَحَدُهُمَا لَمْ يَضْمَنْ لِشَرِكِهِ شَيْئًا وَلَمْ يَسْمَعْ فِي نَفْسِهِ عِنْدَ بِي حَنِيفَةٍ
يَضْمَنْ قَالَ فِي الْمَصْنُوعَةِ أُمُّ الْوَلَدِ عِنْدَهَا قِيمَةُ الثَّقَنِ وَقِيمَةُ الْمَدِيرِ ثَلَاثًا
قِيمَةُ الثَّقَنِ وَقِيلَ نِصْفُ قِيمَةِ الثَّقَنِ وَمَوْاخْتِيَارُ الْقُدْرَةِ الشَّهِيدِ وَعَلَيْهِ

الفتوي

الفتوي وعنده بِي حَنِيفَةٍ لِأَقْبَمَةٍ لَامُ الْوَلَدِ قَالَ فِي الْعِدَاةِ إِذَا اسْلَمْتُ لِمُ
وَلَدِ السُّعْلَمَانِ فِي عَمَلِهَا أَنْ تَسْمَى فِي قِيمَتِهَا وَلَيْ يَنْزِلُ الْمَكَاتِبُ لَا تَعْتَقُ حَتَّى
تَوَدَّ السَّعْيُ وَقَالَ زُفَرَادُ تَعْتَقُ فِي الْحَالِ وَالسَّعْيُ بِهِ دَيْنٌ عَلَيْهَا وَهَذَا
الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا عَرَضَ عَلَى الْمَوْلَى لِاسْلَمَ فَإِنْ اسْلَمَ تَبَقِيَ عَلَى حَالِهَا وَأَمَّا
إِذَا مَاتَ مَوْلَاهَا فَإِنَّمَا تَعْتَقُ بِهِ سَمَاةً **قوله** وَإِذَا أُوتِيَ الرَّجُلُ أَمَةٌ
غَيْرُهُ بِشَكَّاحٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ هَذَا عِنْدَنَا وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ لَا تَعْتَقُ أُمُّ وَلَدِهِ وَلَوْ زَانَا بِأَمَةٍ غَيْرَةٍ فَوَلَدَتْ مِنْهُ مِنْ زَانَا ثُمَّ مَلَكَهَا
الرَّجُلُ لَا تَكُونُ أُمُّ وَلَدِهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْسَبُ فِيهِ الْوَلَدُ إِلَى الرَّجُلِ وَإِنَّمَا يَنْسَبُ
إِلَى الْوَلَدِ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا مَلَكَهُ لِأَنَّهُ جَوْرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتُرِيَ جَاءَهُ مِنَ الزَّوْنِ
حَيْثُ لَا يَنْسَبُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَزَعِي **قوله** وَإِذَا أُوتِيَ الْأَبُ جَارِيَةً بَنَاهُ
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادْعَاهُ يُسَبِّتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ صَدَقَهُ الْبَزْأُ
كَذِبُهُ أَدْعَى الْأَبُ سُبُهَةً أَوْلَمُ يَدْعُ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْأَبُ حُرًّا اسْلَمَ وَسَكَتَ
الرَّابِعُ عَنِ دَعْوَى الْوَلَدِ أَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدًا وَكَانَ زَانَا بِأَمَةٍ اسْلَمَ لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُ
وَهَذَا عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يُسَبِّتُ لِاسْتِئْذَانِ الْأَبِ فَإِنْ أَدْعَاهُ الْابْنُ
مَعَ أَبِيهِ قَالَ الْوَلَدُ لِلْبَنِّ وَالتَّجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدِهِ كَذَلِكَ أَيْضًا يَنْسَبُ وَكَانَ الْجَارِيَةُ
لِيُسَبِّتَ أَنَّهَا تَحْلِلُ لِلْمَلَائِكَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْبَنِّ أَوْ مَدْبُورَةٍ حَيْثُ لَا يَحْتَقِلُ
إِلَى الْأَبِ فَدَعْوَتُهُ بَاطِلَةٌ وَلَا يُسَبِّتُ النَّسَبَ وَيُلْزَمُ الْأَبُ الْعَقْرَ ثُمَّ دَعْوَةُ الْأَبِ
إِنَّمَا تَصَحُّ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ فِي مِلْكِهِ الْابْنِ مِنْ وَقْتِ الْعُلُوقِ إِلَى وَقْتِ
الدَّعْوَى فَإِنْ يَكُونُ الْوَلَايَةُ ثَابِتَةً مِنْ وَقْتِ الْعُلُوقِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى
حَتَّى لَوْ كَانَ كُلُّ فَرَا سَلَّمَ أَوْ عَبْدًا فَإِنَّمَا عَقْدُ لَا يَصِحُّ وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ دَعْوَةُ الْبَاحِدِ
مَعَ بَنَاتِ الْأَبِ لِأَنَّهُ لَا وَلَا يَتَلَمَّ وَلَوْ خَرَجَتْ الْجَارِيَةُ مِنْ مِلْكِهِ الْابْنِ ثُمَّ جَاءَتْ
بِوَلَدٍ فَمَدَّ يَدَهُ يَوْمَ فَادْعَاهُ الْأَبُ فَدَعْوَاهُ بَاطِلٌ لَزَوَالِ الْوَلَايَةِ عَنْ مَالِ
الْابْنِ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْعُلُوقُ فِي مِلْكِهِ جَنَّتِي ثُمَّ مَلَكَهَا الْابْنُ فَوَلَدَتْ سَيِّفُ

ملكه نادعاه الاب فان ذلك لا يجوز **قوله** وعليه قيمتها يعني الاب اذا
وطي جارية ابنه فعليه قيمتها موسرا كان او معسرا لاننا نقلنا ما آتاه من ملك
الابن فلا تستقل الاب عوض ويستوي اليسار والاعسار لانه ضمان تنقل كالبيع
وجب قيمتها يوم العلوق لانها استقلت اليه حينئذ **قوله** وليس عليه غيرها
ولا قيمة ولدها لانا ضمانه قيمتها وهو ضمان الكل وضمان العقر ضمان الجوز
فبيد ظل الاقل في الاكثر لكن قطع يد رجل فوات واما قيمة ولدها فلا تانقلنا
اليه بالعلوق قلها حينئذ فعن العلق في ملكه ولان الولد في ذلك
الوقت لا قيمة له فلم يلزمه ضمانه والا ولد هو الاصل لا ولا عليه لانه
لما ملكه الام بالضمان حصل الولد حادنا على ملكه فكانه استولد جارية نفسه
العقر اذا ذكر في الجارية براد به مهر النكاح فاذا ذكر في الام فهو عشر
قيمتهما ان كانت بكرا وان كانت ثيبا فنصف عشر قيمتها كذا ذكره الشريفي
واما على قول ابي يوسف اذا لم يثبت الاستيلاء من الاب فانه يجب العقر
لان الوطي في ملك الغير لا يخلو من حدا ومن مهر وقد سقط الحد للشبهة
فبقي المهر وعليه قيمة الولد عند ابي يوسف لانا نقلنا اليه من ملكه الولادة
فلا بد من ايجاب القيمة وينتبه قيمة يوم ولده لان التملك فيه لا يصح الا
بعد الولادة **قوله** وان وطى اب الاب مع بقا الاب لم يثبت النسب
لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب **قوله** وان كان الاب ميتا يثبت
النسب من الجد كما يثبت من الاب لظهور ولاية عند فقد الاب وكذا
الاب ورقة بنزله موته لانه قاطع للولاية حتى لو كان الاب مغيرا
والجد والابن مسلمين صحت دعوة الجد لان التعدي لا ولاية له على ابنه
المسلم فكانت الولاية للجد فصحت دعوته والجد باب الاب اما اب
الام فلا يتقبل دعوته **قوله** وان كانت الولاية للجد فصحت دعوته
والجد باب الاب اما اب الام فلا يتقبل دعوته **قوله** وان

كانت

كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد نادعاه احد فها ثبت نسبه منه لا
لما ثبت النسب في نفسه لمعادقة ملكه ثبتت في الباقي ضروره انه لا
يتجزى لما ان سبه لا يتجزى وهو العلوق اذ الولد الواحد لا يتعلق من
سامين **قوله** وصارت ام ولده لان الاستيلاء لا يتجزأ عندها وقال
ابو حنيفة يعبر بنصيب ام ولده ثم يتلك نصيب صاحبه اذ هو قابل للكل
حكما ويضمن نصف قيمتها او نصف عقرها لانه وطى جارية مشتركة
قوله وعليه نصف قيمتها لانه اتلف على شريكه نصيبه بالاستيلاء
ويستوي فيه اليسار والاعسار لانه ضمان تنقل كما كضمان البيع **قوله**
وعليه نصف عقرها لان الحد لما سقط للشبهة وجب العقر **قوله** وليس
عليه شيء من قيمة ولدها لان النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق فلم
يتعلق منه شيء على ملك الشريك **قوله** وان ادعاه معا ثبت نسبه
منها معناها اذا حملت على ملكها ولا فرق عند ابي حنيفة بين ان يدعياه
اشنان او ملكا او اربعة او خمسة او اكثر اذا ادعوه معا وقال ابو يوسف
لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد لا يثبت من اكثر من ثلثة **قوله**
وكانت الامة ام ولدها وعلى كل واحد منها نصف العقر قصاصا بآل
على الاخر لان كل واحد منها واطى كنصيب شريكه فاذا سقط الحد لزمه العقر
فيكون قصاصا لان كل واحد منها وجب له على صاحبه مثل ما وجب
لصاحبه عليه ولو كانا استزرياها وهي حامل فولدت فارعاه فهو بينهما
ولا عقر لاحد منهما على صاحبه لان وطى كل واحد منهما في غير ملك الاخر
ولو كانت الجارية بين مسلم وذمي فجاءت بولد نادعاه فاسلم اولى
وان كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي اولى وان كانت بين عبد ومك
فالملك اولى ولو سبق احد فادعوى فاسابق اولى كايما من كان كذا
في ابينا بيع **قوله** ويرث الابن من كل واحد منها ميراث ابن كامل

لأنه اقر له ميراثه كله **قوله** وهما يترنان منه ميراث اب واحد لاستوائهما
في النيب **مسئلة** اذا اقر الولي في صحة أنها ام ولد له صحح اقراره وصارت
ام ولد له سواء كان معها ولد اول لم يكن وان اقر بذلك في مرض موته ان كان معها
ولد فذلك وان لم يكن في ام ولده ايضا الا انها تنشق من الثلث كما يعتق
المذبركة في النيب **قوله** فاذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجات
بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت نسب الولد منه وكان عليه غفرها
وقيمة ولدها وعن أبي يوسف انه لا يحتاج في صحة دعوته الى تصديق المكاتب
لان حق المولى في جارية مكاتبه اقوى من حقه في جارية ابنه فاذا ثبت النسب
في جارية الابن من غير تصديق فمذاولي ولنا ان الولي لا يملك التصرف في
مال مكاتبه والاب يملك ذلك وقيد بجارية مكاتبه احترازا عن المكاتب
نفسها فاذا جات بولد فادعاه ثبت النسب منه صدقة لو كذبته ولا غفر
عليه اذا كان لا قتل من ستة اشهر من يوم الكتابة وان كان لاكثر فعليه
العقود الاختارت العني على الكتابة فان شات مجزت نفسها وصارت ام
ولده ولا عقر عليه وهذا اذا لم يكن للولد نسب معروف **قوله** وقيمة
ولدها يعني قيمته يوم الخصومة **قوله** ولا يصير ام ولد له لأنه لا ملك
له فيها حقيقة وتجوز للمكاتب بيعها كذا في النيب **قوله** وان كنيبه
المكاتب في النيب لم يثبت لان ما في يده المكاتب في حق المولى كانه يده
الا جني فلو ملكه يوما ثبت نسبه منه لزوال حق المكاتب لانه مملوك مانع
واسه اعلم **كتاب المكاتب** انكابه به في اللغة
الضمان يضم كان ومنه الكتب والكتابة وفيه الشرع عبارة عن ضم مخصوص
ومعظم حرية اليد للمكاتب الى حرية الرقبة في المال باءا بدل الكتابة
والمكاتب في بعض الاحكام بمنزلة الاحرار وفي بعضها بمنزلة الارق
ولهذا قال مشايخنا المكاتب طار عن قيد العبودية ولم ينزل بساحة الحرية

فصار

فصار كالنعماء ان استطيعت باعوان استعمل تطاروا لكتابه مستحبه اذا
طلبها العبد وليت بواجبة **قوله** تعالى وكاتبهم ان علمتم فيه
خيرا امر ندب واستحب لامرهم وايجاب **قوله** ان علمتم فيه
خيرا قيل اراد به اقامة العتقة واذا الفريض وقيل اراد به ان كان
العتق لا يفرض بالمسلمين لانه ما دام عبد يكون من تحت يد مولاه فيمنعه
من ذلك فان علم انه يفرض بالمسلمين بعد العتق **قال الفضل** ان لا يكاتبه
فان كاتبه جاز وقيل معناه ان علمتم فيه رشد او امانة ووافقه
على الكف **قوله** تعالى واتهم من ماله قيل اراد به ان يحيط عنه
بعض مال المكاتبه على سبيل النذب لا على سبيل الحتم وقيل اراد به من
العتق تداليه وهذا اقرب الى ظاهر الآية لان الايتام مولاه لا عطاء دون الحط
ويدل عليه **قوله** تعالى وفي الرقاب قال رحمه الله اذا كاتبت المولى عبده
او امته على مال شرطه عليه وقيل العبد كذلك صار مكاتب شرط المالك
احترازا عن الميته والدم فان الكتابة لا تنفع عليها ولا يعتق باءا بها الا
ان يكون قال له اذا اديت الى ذلك فانت حريعتك بالشرط ولا شيء
عليه خلاف ما اذا كاتبه على خمر او خنزير فادي الخمر او قيمتها فانه يعتق
عند أبي يوسف وعندهما لا يعتق باءا بها الا ان يكون قال له اذا اديت
الي ذلك فانت حريعتك بالاداء ونسي في قيمته وشرط قبول العبد لانه
مال يلزمه فلا بد من الترامد وللمولى ان يرجع قبل قبوله بخلاف ما اذا
اعنته على مال لانه لا يحتمل النسخ ولا يعتق للمكاتب الا باءا الكل
عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه درهم **قال** المجتدي المكاتب
رق ما بقي عليه درهم ولا يعتق بالقبول وهو قول زيد بن ثابت وبه
قال اصحابنا وقال علي كرم الله وجهه انه يعتق بفدر وما دي وقال عبد
الله ابن عباس يعتق بالقبول ويكون غريما كالغرماء وقال ابن مسعود اذا

ادى قدرا لثمنه عتق والباقى دين عليه ويجوز شرط الحيا والولي والعبدية
 الكتابة لانها معاوضة يلغونها النسخ اذا شرط ذلك ثما يام ولا يجوز ان تكون
 عند ابي حنيفة وعندهما يجوز اذا سماه مدة معلومة **قوله** ويجوز ان
 يشترط المال حالا ويجوز موهبا وسخيا وقال الشافعي لا يجوز حالا ولا بد
 من مجنين **قوله** ويجوز كتابة العبد القنبر اذا كان يعقل الببيع والشري
 لان المال من اهل القبول والتصرف نافع في حقه والشافعي يخالف في
 فاما اذا كان لا يعقل الببيع والشري لا يجوز اجماعا حتى لو قبل عنه غيره
 لا يعتق ويسترد ما دفع كذا في الهداية وفيه الجحدي اذا قيل عنه انسان
 جازر متوقف الى اذراكه فان ادى هذه التعاقيل عتق وليس له ان يسترد
 استحسانا وقال زفر له ان يسترد **قوله** فاذا صحت الكتابة خرج
 المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه هذا قول عامة المشايخ وقال
 بعضهم يخرج عن ملك المولى ويمن لا يملكها العبد كالمشتري بشرط الخيار
وقوله خرج من يد المولى حتى لو جنى عليه وجب الارش ولو كانت
 امة فخطها وجب العتق ثم الكتابة في الحال فكل يجر بعد الاذاعة عتقه
 وعتق اولاده وكذا اذا ابراه مولاه من بدل الدية **قوله** او وعده
 له قبل ولم يقبل فانه يعتق **قوله** فيجوز له البيع والشري والشري
 لان عتقا لكتابة يوجب الاذن بزيادة الكتاب ولا يحصل الكتاب
 الا بذلك وعلى هذا قالوا يجوز ان يشتري من المولى ويبيع على المولى لان
 المولى منه كالاجنبي وليس لاحد ما ان يبيع ما اشتراه من الاخر مرة
 على اجني ولا يجوز للمولى ان يشتري من مكاتبه درهمين بدرهم **قوله**
 معه كالاجنبي فان شرط عليه مولاه ان لا يخرج من الكوفة فله ان يخرج
 لان هذا الشرط مخالف منقضي العقد وهو ما لكه اليد على جهة الاستحالة
 وثبوت الاختصاص فبطل الشرط وفسخ العقد **قوله** ولا يجوز له

التزويج

التزويج الا باذن المولى يعني لا يزوج نفسه ولا عبده وله ان يزوج مته
 لان المولى لا يملك رقبته وهو يتوصل الي تحصيل مهرها بخلاف تزويج
 عبده لانه يلحقه الدين من غير تحصيل منفعته وكذا تزويج نفسه لانه
 يلزم نفسه الدين فلا يجوز وكذا المكاتب لا يجوز لها ان تزوج بغير
 اذن المولى لان بيعها باق على ملك المولى وانما منع التصرف فيه لعقد
 الكتابة ولا يجوز للمكاتب عتق عبده لا يبدل ولا يغير بدل ولا يجوز ان
 يقول له اذا اديت ابي الغنا فانت حر لانه لا يملك التحقيق فلا يملك التعليق
 الا الكتابة فانها يجوز منه لانها عتق مبادلة والعتق ينزل بالادى حكما
 لا تزي ان الاب والوصى والمعاوض لا يملكون العتق على مال ويملكون
 الكتابة وكذلك المكاتب ويجوز للمكاتب ولهوا الثلثة تزويج الامة
 وليس لهم تزويج العبد **قوله** ولا يهب ولا يتصدق الا بشئ يسير
 يعني كالرغيف وخوخة والبصل والملح ونحو ذلك وانما لم يجز هبته لانه
 ممنوع من التبرع فان وهب على عوض لم يصح ايضا لانه تبرع ابتداء
قوله ولا يتكفل لان الكفالة تبرع فلا يملك بيعه نفسا ومالا
 ولا يعرض لانه تبرع فان اذن له مولاه في الكفالة ففعل اخذ به بعد
 العتق ولا يملك الممنوع عن القصاص ولا يجوز له البيع والشري الاعلى
 المعروف في قولها ويجوز في قول ابي حنيفة كيف ما كان ويجوز اقراره
 بالدين والاستيناف **قوله** فان ولد له ولد من امة له دخل في
 كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه له فان قتل استيلا للمكاتب جارية
 نفسه لا يجوز فكيف يتصور هذا قلنا يمكن ان وطئ مع امة حرلم او يقول
 صورته ان يتزوج امة قبل الكتابة فاذا كوت اشتراها فقتله
 ولدا وكذا اذا ولدت المكاتب ولدا من زوجها دخل في كتابتها ايضا
 كذا في الهداية واذا اشترا المكاتب زوجته لم ينفع النكاح لان لم

حق الملك وليس له حقيقة الملك وحق الملك يبيع ابتداء النكاح ولا يبيع البقا
عليه بيا نذا اذا اشترى زوجته لا يفسد النكاح واذا اطلقها طلقا رجعيها له
ان يراجعها واذا اطلقها طلقا بيا ليس له ان يتزوجها بعد ذلك ثم اذا اشترى
زوجته كان نكحه وولد منه دخل في الكتابة وتغير الجارية ام وولد له لا يجوز
له بيعها وان اشترىها بغير الولد فبقي قولها صارت ام وولد له لا يجوز بيعها
وعند اي حنفية يجوز ان اشترىها ولم تكن له ولدت منه فله بيعها كالحرة
اذا اشترى زوجته ولم يكن ولدت منه ولو اشترى المكاتبه زوجا لا يملك
بالاجماع **قوله** فان زوج المولى عبده من امته ثم كانتا فولدت منه ولدا
دخل في كتابتها وكان كسبه لهما لان تبعيه الام رجع ولهذا يشبهها بالرق
والحرية ونفقة الولد عليها ونفقة علي الزوج **قوله** وان وطئ المولى كاتبة
لزمه العقر لان المولى ينفق عليها عقدا منع به نفسه من ان يقرن فيها وفي منافعها
والوطئ من منافعها ولهذا قالوا ان المكاتبه حرام على مولاها ما دامت مكاتبه
لانها خارجة عن بيده **قوله** وان جنى عليها او علي ولدها لزمته الجناية
لما بيننا في الرقي يعني جناية خطا فان جنى عليها عمدا سقط التعاصم للثبته
قوله وان اتلفت مالا لها غرمه لان المولى في كسب الكاتبة كالاجنبى
قوله واذا اشترى الكاتبة اباه او ابنته دخل في كتابته يعني انه يعتق
بعتقه وبرق برقه ولا يمكن بيعه وعلي هذا كل من مكنه من قرابة الولادة
كالاجداد والجدات والاولاد والاولاد ثم اذا اشترى الكاتبة اباه او ابنته
ليس له ان يرد به بالبيع ولا يرجع بالنقصان الا اذا غرمه حينئذ له الرد
قوله وان اشترى ام وولد دخل في كتابته ولم يجز له بيعها يريد
ههنا ان اشترىها مع ولدها او اشترىها ثم اشترى الولد بعدها وان لم يكن
منها ولد فذلك عند ما لا يجوز له بيعها لانها ام وولد وعند اي حنفية له
بيعها واما اذا ولدت له مكاتبه لم يجز له بيعها سوا كان ولدها باقيا او كيتا

قوله

قوله وان اشترى ذارحم محرم منه لا ولد له لم يدخل في كتابته عند
اي حنفية حقانة يجوز له بيعه وعند ما يدخل وليس له بيعه ثم عند اي
حنفية اذا ادالكاتب مال الكتابة ومعه في مكنه عتق او لا سعية عليهم
ولو اشترى زوجته لم يفسخ النكاح لانه ليس له ملك وانما له حق الملك وحق
الملك لا يبيع بقا النكاح واستدامته ويبيع ابتداء النكاح كالبعة وصورة
سلم تزوج معتقة من سلم لا يجوز ولو تزوج امرأة فهو وطئ بشبهة حتى
وجب البعة يبقى النكاح بينهما وصورتها في العبد اذا تزوج مولاه ثم
كانت له فليس له ان يتزوج في حال الكتابته ولا يبطل النكاح المتقدم **قوله**
فاذا عجز الكاتب عن تخم نظرا لحاكم في حاله فان كان له دين يقتضيه له
مال يقدم عليه لم يجعل بتجيزه وانتظر عليه يومين او الثلاثة ولا يزيد
علي ذلك لان الله في ايام في العدة التي ضربت لابل الا عذار كما هال
الحصم للرفع والمديون للقضاء فليراد عليه **قوله** فان لم يكن له وجه
وطالب المولى بتجيزه غرمه وفسخ الكتابته هذا قولها لانه قد تبين غمرة
قوله وقال ابو يوسف لا يجزى حتى يتولى عليه بخان تيسر عليه **قوله**
واذا عجز الكاتب عما في احكام الرق وامام لم يقل عام الى الرق لان الرق فيه
ثبات لان الكتابته منعت المولى عن بعض الاحكام فاذا عجز عما في الاحكام
قوله وكان ما في بيده من الاكساب لمولا لانه ظاهر انه كسب قبله
واذا ادالكاتب من الصدقات الي مولاه ثم عجز فهو طيب للمولى لئلا يبدل الملك
فان العبد يتلكه صدقه وللولي عوضا عن العتق واليه وقعت الاشارة
التي توفى به حديث بريرة وبنيها صدقة ولنا هدية وهذا الخلق ما اذا
اباح للمعتق لولدها سمي لان المبيع له يتناوله على ملك المبيع وان عجز الكاتب
قبل الادب الي المولى فذلك الجواب لانه بالعتق يبدل الملك **قوله** وان
مات الكاتب ولم مال لم تنفسخ الكتابته وقضيت كتابته من انتمائه وحكم

بمنفعة في اخرج من اجزا حياته وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق
اولاده وقال ابن ابي عمير في تنقيح الكفاية وموت عبدا وما تركه لولاه **قوله**
وان لم يتوك وفاء وترك ولد مولودا في الكفاية سعي في كتابنا به على نحو
صورتها مكاتب استر في جارية فوطها فجات بولد فاعتق به ثم مات عنه
سعي في كتابنا به لانه داخل في كتابته وكسبه مثل كسبه فيخلفه في الاداء
فان ترك عبدا بويه وولد اخر استر في الكفاية فهو موقوف على امواله
الكتابة من المولد المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم ولا ان يستعهم
فاذا اد المولد بولد الكفاية عتق وعتقوا جميعا فان عجز ورزق الرق رد
مولا معه لان يقولوا نحن بولي المال الساعه فيقبل فذلك منهم قبل قضا
التاضي بمنزلة ولد المولود في الكتابة **قوله** فاذا اد في حكمنا يعتق
ابيه قبل موته وعتق الولد لان الولد داخل في كتابته فيخلفه في الاداء
ومما رك اذا ترك وفاء **قوله** وان ترك ولد استر في قبل لهما ان تودي
الكتابة حالة ولا رد في الرق هذا عند ابي حنيفة اما عندنا فلا
فرق بين المولود في كتابته والمستتر في كتابته يسي بعد موت ابيه على نحو
قوله واذا كاتب المسلم عبده على خمرا وخميرا او على قيمة نفسه
فالكتابة فاسدة لان الخمر والخمر ليسا مال في حقه فيصير كانه كتابة
على غير بدل واما قيمة نفسه فهي مجهولة قدر او وصفا وجنسا فتعاضد
الجسمان فصار كما اذا كاتبه على ثوب ودابة **قوله** فان اد في الخمر حتى
ولزمه ان يسي في قيمة لا يتقص من المسمى فيزاد عليه لانه وجب عليه
رد وقيته لفساد العقد وقد تعدد ذلك بالعقود فيجب رد قيمته كما في
البيع الفاسد اذا اتلف المبيع وبغير قيمة يوم الكتابة ثم اذا كاتبه
على قيمة نفسه يعتق باء القيمة لانها هي البدل بخلاف ما اذا كاتبه على
ثوب حيث لا يعتق باء ثوب لانه لا يوقف فيه على ما لا يمكنه من الاختلاف

اجاسه

اجاسه فلا يثبت العتق بدون ارادته وكذا اذا كاتبه على الف وورط
خرا فاذا اد في عتق وجب الاكثوان كانت القيمة اكثر من قيمة القيمة وان كان
بدل الكتابة اكثر لا يسترد الفضل فان كاتبه على ميتة او دم فالكتابة
فاسدة فاذا اد في ذلك لا يعتق الا ان يقول اذا ادبت الي ذلك فانت حر فانه
يعتق لاجل اليمين لا لاجل الكتابة ولا يلزمه شيء والعرق بين الكتابة الفاسدة
والجائزة ان في الفاسدة للمولى ان يرد في الرق ويبيع الكتابة بغير رضى
العبد وفي الجائزة ليس له ان يبيع الا برضا العبد وللعبد ان يبيع في الجائزة
والفاسدة بغير رضا المولى قال في الينا بيع اذا كاتبه على قيمة نفسه
فالكتابة فاسدة فان اذاعا عتق ولا شيء عليه غير ما نثر القيمة تثبت بعتا
فان اختلفا يرجع الى مقوم المقومين فان اتفق اثنان على شيء يحصل ذلك
قيمة وان اختلفا فمقوم احدهما بالث والآخر بالن وعشرة لا يعتق ما لم
يبرد الاقضي **قوله** وان كاتب على ثوب لم يسم جنسه لم يجز وان اذاعه لم
يعتق لتعاضد الجاهل بخلاف ما اذا قال له ان ادبت الي ثوبا فانت حر
فاذا اد عليه ثوبا يعتق لاجل الشرط **قوله** وان كاتبه على حيوان غير موصوف
فالكتابة جائزة يعني انه بين جنس الحيوان ولم يبين نوعه وصفته مثل ان
يقول فرسا او بعلا او بقرة او بغير وصف فيصرف الى الوسط منه ويجوز المولى
على قبول القيمة اما اذا قال دابة او حيوان لا يجوز فاذا قال كاتبك على عبده
جازه وله عبده وسط فان احضر عبدا دون الوسط لم يجز على قبضه وفي
الخنزير اذا قال كاتبك على عبده لا يجوز ولو اذاعه لا يعتق كانه الثوب
والدابة وان قال كاتبك على درهم فالكتابة فاسدة فان اد اثلث
درهم لا يعتق لان الجاهل في ذلك متفاحشه وليس الدرهم وسط حتى يقع
عليه وليس هذا كما اذا عتق عبده على درهم فقبل العبد فانه يعتق ويلزمه
قيمة نفسه لانه العتق هنا كبيع بالقبول والجاهل فاحشة فوجب

قيمة نفسه **قوله** وإذا كاتب عبدي كتابه واحدة بالث درهم فان
أديا عتقا وان عجزا رد الى الرق وان كاتبها على كل واحد منهما فاشترى
غنى الاخر جازت الكتابه واياهما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما
ادى ويستوطنه وقد قبلوا جميعا فان قبل احدهما ولم يقبل الاخر بطل
لانها صفقة واحدة فلا يصح الا بقبولهما كالبيع ثم اذا اديا معا عتقا
وان عجزا ردوا في الرق وان عجز احدهما لم يلتفت الى عجزه حتى اذا ادى الاخر
الماد عتقا جميعا ويرجع على شريكه بالنصف وللرقيان بطاب كل واحد
منهما بالجميع بنصفه حتى الاصله ونصفه حتى الكفاله واياهما ادى شيئا رجع
على صاحبه بنصفه فذلك كان او كغيره لانها متساوية ضمان المال فان
عتق الولي احد فاعلى عتق وسقط حصته عن الاخر ويكون مكاتبيا باتباعه وطلب
الولي المكاتب باءا حصته لاجل الامالة والمعنى لاجل الكفاله فاذا ادها
العتق رجع بها على صاحبه وان ادى المكاتب لا يرجع على صاحبه بشي لانها
مستحقة عليه **قوله** فاذا عتق الولي مكاتبه عتق بعتقه وسقط
عنه مال الكتابة بمعنى مع سلامة الاكساب والاولاد له لان بعتقه صار
ميراثا له منه لان ما التزمه الامتياز بالعتق وقد حصل له ودون ذلك
يلزمه **قوله** واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له
اذا مال الى ورثته المولى على نجومه لانهم قاموا مقام الميت ولو كان المكاتب
متزوجا بنت المولى فماتت المولى لم ينسخ النكاح لانها لم تملك رقبته وانما
ملكته دينيا فيها وذلك لا يمنع بقاء النكاح **قوله** فان مات المولى عتقه
احد الورثه لم يعتق هذا يدل على انه لم ينتقل اليهم بالارث وانما ينتقل
ما في ذمته من المال **قوله** وان اعتقه جميعا عتق وسطه عنه مال
الكتابة معناه يعتق من جهة الميت لان الولا يكون للذكور من عصه
دون الامهات وانما عتق استغنانا وامانه القياس لا يعتق لانهم يرثوا

رقبته

رقبته وانما ورثوا دينيا فيها وجه الاستحسان ان عتقهم تنهيك للكتابة فنعما
كالاولى والابرا ولا لهم يعتقهم اياه مبريون له من المال وبرائه من مال
الكتابة ترجب عتقه كالواستوفوا منه ولا يشبه هذا اذا اعتقه احدهم
فانه لا يعتق لان ابراه له انما يعادف حصته لا غير ولو برى من حصته
بالاداء لم يعتق كذا هذا ولو دفع المكاتب الى الوصي الميت عتق سرا كان
على الميت دين امره لان الوصي قائم مقام الميت فصار كالمودعه اليه فان
دفعه الى الورث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه الى من لا يستحق
القبض منه فعاد كالدفع الى اجنبى فان لم يكن له عليه دين لم يعتق ايضا
حتى يورث الى كل واحد من الورثه حصته ويدفع الى الوصي حصته الصغار
لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الى المستحق كذا في شرحه **قوله**
واذا كاتب المولى ام ولده جاز لانها على حكم ملكه لان له وطها وبارها
فذلك مكانتها كالمديرة فان مات المولى عتقت بالاستئذ وسقط
عنها مال الكتابة ويسلم لها الاولاد والاكتساب **قوله** فان مات
المولى سقط عنها مال الكتابة لان موته يوجب عتقها **قوله** واذا
ولدت مكاتبته منه فميراثا لولدها وان ماتت سقطت على الكتابة وان شات
عجزت نفسها وصارت ام ولدها لانه ثبت لها جهتها حرة عما قبل بيدل
واجل بغير بدل فتحرر بينهما ونسب ولدها ثابت من المولى فهو حر فان
اختارت المصطفى على الكتابة اخذت العفر من مولاها واستعانت به
على كسبها فاذا اودت عتقت وان لم تود حتى ماتت المولى عتقت بموته
بالاستئذ وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت هي وتركته ما لا يورث
منه ككتابتها وما بقي ميراثا لابنها وان لم تترك مالا فلك سعيه على الولد
لان حرقان ولدت ولدا اخر لو يلزم المولى لان يدعيه لحرمة وطرها
عليه فان لم يدعه وماتت من غير وفاسى هذا الولد لانه مكاتب تنسب

لها فلو مات المولى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السباينة لانه بمنزلة ام ولد
 اذا مولى ولدها فليست بها كذا في الهداية **قوله** واذا كاتب مديرتك
 جاز فان مات المولى ولا مال له كانت باختيارين ان تسمى في ثلثي قيمتها
 او في جميع مال الكتابة فعدا على وجهين ان مات المولى وله مال يخرج للدة
 من ثلثه عتقت وبطلت الكتابة عنها وان لم يكن له مال فهي باختيار ان
 شات سمعت في مال الكتابة فان شات سمعت في ثلثي قيمتها وهذا
 قول ابي حنيفة لان عقد الكتابة انعقدت على ما بقي من الرق ولم ينقد
 على ما فات منه بالتدبير وقال ابو يوسف تسمى في الاقل منها ولا تخير
 لانها تعتق بالاداء الاقل ولا يقف عليها على الاكثر وقال محمد ان شات
 ساعد في ثلثي قيمتها وان شات في ثلثي الكتابة لانه لا بد البذل بالكل
 وقد سلم لثالث بالتدبير فاحصل الخلاف عند ابي حنيفة تسمى في
 جميع الكتابة او ثلثي القيمة اذا كان لا مال له غيرها ولها الخيار في ذلك
 فاذا اختارت الكتابة سمعت على النجوم وان اختارت التساوية في
 ثلثي القيمة سمعت خالا وعند ابي يوسف تسمى في الاقل من جميع
 الكتابة ومن ثلثي القيمة بلا خيار وعند محمد تسمى في الاقل من ثلثي
 القيمة ومن ثلثي الكتابة فلا خيارا تفق ابو حنيفة وابي يوسف في
 المقدار وخالفهما محمد وتفق ابو يوسف ومحمد في نفي الخيار وخالفهما
 ابو حنيفة **قوله** وتسمى في ثلثي قيمتها يعني مدبرة لاقته لان
 الكتابة عقدت خال كونها مدبرة قال في الحسام رجل بر عبد سم
 كاتبه على مائة وقيمة ثلثمائة وقد كان في صحة ثومات المولى ولا مال له
 غيره قال ابو حنيفة ان تسمى في ثلثي قيمة ما تبين وان شات في
 جميع مال الكتابة مائة وقال ابو يوسف لا خيار له بل تسمى في الاقل وهو
 مائة وقال محمد تسمى في الاقل من ثلثي القيمة ستة وستون وثلثان

قوله

قوله وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار ان شات سمعت على الكتابة
 وان شات عجزت نفسها وقصارت مدبرة وانما صح تدبير الكتابة لان فيه
 زيادة ايجاب عتق بديل ان الكتابة يلحقها النسخ والتدبير لا يلحقه النسخ
 ولانه بالتدبير يعتق بموته والعتق برأس الكتابة فان مات مولاه وولي
 لا يخرج من الثلث فان شات سمعت في ثلثي الكتابة وان شات في ثلثي
 القيمة وهذا عند ابي حنيفة وعند قاضيه الاقل من ثلثي القيمة ومن ثلثي
 الكتابة بلا خيار ولا اختلاف في هذا الفصل في الخيار ولا خلاف في
 المقدار وما قال ابو حنيفة في هذه المسألة انها تسمى في ثلثي الكتابة
 بخلاف المسألة الاولى لان التدبير برأس الكتابة والابرة المراض
 لا يتجاوز الثلث فصح ذكر في ثلث الكتابة وبقي ثلثا ما تسمى في ذلك
 وعلى قولها انها تبو بالاقل ذلك يلزمها الاكثر **قوله** فان مضت على
 كتابتها ومات المولى ولا مال له فهي باختيار ان شات سمعت في ثلثي مال
 الكتابة وان شات سمعت في ثلثي قيمتها عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد تسمى في الاقل والخلاف في هذه الفصل في الخيار اما المقدار
 فتفق عليه قال في المصنف الخلاف في هذه المسائل بناء على تجزئ الاغاق
 وعدمه فعند ابي حنيفة بقي الثلثان عبدا وقد يكتاه جهة اخرى
 ببديلين موجهين فيجعل بالكتابة فتخير لان كل واحد منهما نوع فايده لتفاوت
 الناس فيه فمضى تخار الكثير الموجه على القليل العجل وعندهما لما عتق
 بضمه يعتق كله فهو حر وحب احد البديلين فهو خيار الاول لا محالة فلا
 معنى للتخير **قوله** واذا اعتق الكاتب عبده على مال لم يجز لانه
 تبرع **قوله** وان وهب على عومن لم يبيع لانه تبرع ابتداء فلم يبين
 له ذلك **قوله** وان كاتب عبده جاز وهذا استحسان والتمسك
 ان لا يجز لانه ايجاب عتق بديل وجه الاستحسان ان هذا عقد معاوضة

يلحقه الفسخ كالبيع فلما جازله بيع عبده جازله مكاتبته **قوله** فانه
ادري الثاني قبل ان يعتق الاول فولاؤه لولاؤه لانه فيه نوع ملك
وكذا اذا ادري ما لانه ليس هناك من يبيع الولاء منه فانتقل الولاء الى
اقرب الناس اليه واقربهم اليه مولاؤه فان ادري المكاتب الاول بعد
ذلك فاعتق لم يرجع الولاء اليه لان الولاء كالنكاح والنكاح اذا ثبت
من احد لا ينتقل الى غيره **قوله** وان ادري الثاني بعد اعتق الاول
عتق وولاؤه له لان العاقبة من اهل بيوت الولاء لان المكاتب الاول
لما ادري صار هرا فان ادري الثاني بعد كونه هرا عتق من جهة فكان
ولاؤه له **مسألة** اذا كاتب الرجل نفسه عبده على مال جازو كان
نفسه مكاتباً والنصف الاخر ما ذوناله في التجارة فان ادري عتق
نفسه وما فضل في يده من الكسب نفسه له ونفسه للمولى وقيل النصف
الاخر مستحق فان شأ اعتقه وان شأ استسماه وهذا عند ابي حنيفة
لان الكتابة يخرجها الى العتق والعتق عنه يتجزى فكذا الكتابة فيعتق
كله مكاتباً عندها فاذا ادري عتق كله وما اكتب فهو للمكاتب **قوله**

كتاب الولاء

الولاء نوعان ولا عتاقه ويسمى ولا النعمة وسببه العتق على ملكه في
الصحيح حتى لو اعتق عليه قريبه بالوراثه كان ولاؤه له واحترر
بقوله في الصحيح عما قال بعضهم ان سببه الاعتاق فعندهم ان ملك
قريبه وعتق عليه لا يثبت الولاء منه لعدم الاعتاق والثاني ولا
المولات وسببه العقد وهو ان يسلم رجل على يد رجل فيقول له وليك
علي اي ان مت فارثي لك وان جنيت فمقتلي عليك وعلى عاقلتك
وقبل الاخر فهو كما قال فان جنى الاسفل يعقله الاعلى ولا يورث الاسفل
من الاعلى ولا يثبت هذه الاحكام بمجرد الاسلام على يده بدون عتق

المولات

المولات وفي المبسوط يجري التوارث من الجانيين كذا في المصنفات **قوله**
رحمه الله اذا اعتق الرجل مملوكه فولاؤه له لقوله عليه السلام الولاء لمن
اعتق **قوله** وكذلك المرأة تعتق ويستوي فيه الاعتاق بالانثى وبغيره
مكال او عتق بالقرابة او بادل الكتابة او عتق بعد الوفاة بالتبديل
وبالاستيلاء وسوا كان يعتق واجبا او غير واجب كما في كفارة القتل
او الظهار او الافطار او البين والنذر وسوا شرط الولاء لم يشترط او تبوا
من الولاء ولو قال اعتق عبدك عني على الف فاعتقه يكون للامر استحسانا
والولاء ولو قال اعتق عبدك عني ولم يذكر التبديل فاعتق يكون عن المأمور
والولاء عندهما وقال ابو يوسف عن الامر والولاء له وقال زفر يكون عن المأمور
قوله فان شرط انه ساية فالشرط باطل والولاء لمن اعتق والستة
لان الشرط مخالف للنفس وهو قوله عليه السلام والولاء لمن اعتق ان يعتقه
على ان لا يولاه عليه او على ان ولاؤه جماعة المسلمين **قوله** واذا ادري المكاتب
عتق وولاؤه للمولى وان اعتق بعد المولي اي ولو اعتق بعد موت مولاؤه
وكذا العبد الموصى بعتقه او بشرايه وعتقه بعد موته وعتق المسلم
والذمي والمجوسي في استحقاق الولاء بالعتق سواء ولو كان العبد ذميا
والعتق له سلمت الولاء منه وان كان المعتق ذميا لا يمنع ثبوت الولاء
لان الولاء كالنكاح لا يمتنع بثبوت النكاح فكذا لا يمنع ثبوت الولاء
انه لا يورث منه لان المسلم لا يورثه الكافر الا اذا اسلم المعتق قبل الموت
قوله فان مات المولى عتق مدبروه وامهات اولاده وولاهم منه
لاهم اعقبوا من جهنمه **قوله** ومن ملك فادهم محرم منه عتق عليه
ولاؤه له صورته اختان اشترتا احداهما باها فماتت عنهما وتركتا لالا
فلهما الثلثان بالعرض والثلث للثانية بالولا وهذا اذا لم يكن له
عصبة من النسب لان ثبوت العتاقه يهد من العصبة **قوله** واذا

وكحتت بدار الحرب وقضي بها حتى عتق مديرها ثم جات سلمة اليها ثم
 مات المدبر وترك مديرتها هذه فولاه لها او دبر من دبر صورته ان
 هذا المدبر بعد ما عتق دبر غيره ومات ثم مات الثاني فولاه لمديريه
قوله فان عتق المولى باسا واولاد ابن اخر في ثلث العتق لله بن دون بن الابن
 لانه اقرب منهم **قوله** فالولا لكبيراي لا قرب عصبة العتق ومعناه ان
 من كان اقرب الى الميت كان الولاء **قوله** واذا اسلم رجل على يد رجل وولاه
 على ان يرثه ويعتق عنه واسلم على يد غيره وولاه فالولا للجميع وعتقه
 على مولاه صورته بجهول النسب قال للذي اسلم على يده او غيره والعتق
 على اني ان مت فخواتي لك وان حنيت فعقلي عليك فقبل الاخذ ذكر فخرج عندها
 ويكون القابل مولى له اذا مات يرثه ويعتق عنه اذا جني ولكن بشرط ان
 لا يكون له وارث حتى لو كان له وارث لا يقع المولاة لان فيه ابطال حق
 الوارث وان شرط من الجانيين فعلى ما شرط فان جنى الاسفل بعتقه الا
 وان مات يرثه الا على ولا يورث الاسفل من الاعلى وفيه المبسوط ان الثوار
 يجري من الجانيين اذا شرطاه وكذا في المجدي ثم ولا المولاة له شرطا منها ان
 يكون المولى الاسفل من غير العرب لان العرب يتنصرون بالتبديل فاعفى
 عن المولاة ومنها ان لا يكون معتق لان ولا العتاقه لا يحتمل النقص ومنها
 ان يشترط الميراث والعتق والمراه اذا عتقت مع رجل عن المولاة فانه
 يجمع ويثبت واولادها واولادها الصغار ايضا عتقها في حقة وقالت
 ابو يوسف ومحمد لا يثبت ذلك واما الرجل اذا ولي احد يثبت لاولاده واولاد
 اولاده الصغار ولا يثبت واولاده اكبار لانه لا ولاية له عليهم **قوله**
 فان مات ولا وارث له فيرثه للمولى يعني الذي عاقده **قوله** وان كان
 له وارث فهو ارث منه قال في الهداية ولو كانت عدة او خالة او غيرها من ذوي
 الارحام **قوله** والمولى ان يستقل عنه بولاه الى غيره ما لم يعتقل عند

رعي

يعني الاسفل ان يستقل ما لم يعتقل عند الاعلى لانه فسخ حكمي بمنزلة القول
 الحكمي في الوكالة وليس للاعلى ولا للاسفل ان يفسخ عقد الوكالة بقصد ان يبر
 محض من صاحبه كذا في الوكيل ثم الفسخ على ضربين فسخ من طريق القول وهو ان
 يقول فسخت الوكالة فانما يصح محضته وفسخ من طريق الفعل وهو ان يفسد
 الاسفل مع اخر محضرة الاول ويغير محضته **قوله** فاذا اعتل عنه لم يكن
 له ان يتحول بولاية الى غيره لانه تعلق به حق الغير **قوله** وليس للمولى العتاقه
 ان يولي اخذ لان ولا العتق فروع النسب والنسب اذا ثبت من واحد
 لا ينتقل الى غيره قال في المستعني ولا المولاة يخالف ولا العتاقه
 في فصول احدها ان في ولا المولاة يتوارثان من الجانيين اذا انتفعا
 على ذلك بخلاف ولا العتاقه والثاني ان ولا المولاة يحتمل النقص ولا
 العتاقه لا يحتملها والثالث ان ولا المولاة مخرج عن ذوي الارحام ولا
 العتاقه مقدم عليهم وامد اعلم

كتاب الجنائيات

الجنائيات في اللغة التعدي وفيه الشرع عبادة عن فعل واقع في النفوس والاطلاق
 ويقال الجنائيات ما يفعله الانسان بغيره او بما لغيره على وجه التعدي وهي
 نعم الانفس والاموال لان اسمها اختص بالانفس في تعارف اهل الشرع
 ولهذا سمي الفقهاء التعدي في الانفس جنائيات والتعدي في الاموال غنبا
 فانه قال رحمه الله القتل على حدة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما جرى
 مجري الخطا والقتل بسبب وذكروا محمد انه ذلك اوجه عمد وشبه عمد
 وخطا وما زاد اليه من هذين التسمين الاخرين لبيان حكمها وان دخل في
 حكم الخطا **قوله** على حدة اوجه يعني القتل بغير حق ولا فانواعه
 اكثر كالقتل الذي مورحم وقتل الحربي والقتل قصاص والقتل صلبا
 لقطع الطريق واعلم ان قتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر بعد

الكفر بالله تعالى وتقبل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة لا
 يتنعم دخوله النار بل هو في مشية الله كساير اصحاب الكبار فان دخلها
 لم تخلد فيها **قوله** والهدى ما تمدهض به سلاح وما اجرى مجرى السلاح
 في تنزيق الاجزاء كالحرد من الخب والحجر والنار الهدى ما تمدهض به بالهدى
 كالسيف والسكين والرمح والحجر والشاب والابرة والاسفا وجميع ما كان
 من الحديد سوا كان يتطعم او يبضع او يرض كالسيف ومطرقه الجواد
 والزبرة وغير ذلك سوا كان الغالب منه الهلاك لا ام ولا يشترط الحد
 في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وانزلنا الحديد
 فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصنبر والرصاص والذنب
 والغضنة سوا كان يبضع او يرض حتى لو قتل به بالقتل منها يجب عليه
 القصاص كما اذا صر به بعمد من صفر او رصاص **قوله** وما اجرى
 مجرى السلاح في تنزيق الاجزاء كالزجاج واللبطة والحجر المحرد وكل
 ما كان يقع به الزكاة اذا قتل به فعليه القصاص وان صر به مسرقا
 ان اصابه العود ففيه الدية وان اصابه الحد ففيه القصاص وان
 احرقه بالنار فعليه القصاص وان القاه في الماء فغرق مات فلا قصاص
 عليه عندي خيفة وتجب الدية على القلة فله وعندها عليه القصاص اذا
 كان الما لا يتخلص منه في الغالب لانه كالتقتل بالنار قال في الينا بيع
 اذا قط وجعل والقاه في البحر فغرق تجب الدية عندي خيفة وان
 سبع ساعة ثم غرق بعد ذلك لم تجب الدية ولو غلق على حريتنا
 او طيبه عليه مات جرعا او عطشا لم يغفر شيئا عندي خيفة لانه
 سبب لا يودي الى التلذذ وانما مات بسبب اخر وهو فقد الطعام والماء
 ولم يتق الا باليد والحرج لا يغفر باليد وقال ابو يوسف ومحمد عليه الدية لانه
 سبب اداه الى التلذذ كسقي السم وان سقي رجلا ساء او اطعمه اياه

فمات

فمات فان كان الميت اكله بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه ولكن يعزر ويضرم
 فان اوجره اياه او كلفه اكله فعليه الدية لانه اذا اكله بنفسه فهو التلذذ
 لها والدين قدمه اليه ايمانا هو غرة والغرور لا يتعلق به ضمان النفس وان
 القاه من سطح او من جبل على راسه مات فلا قصاص عندي خيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد عليه القصاص اذا كان لا يتخلص منه في الغالب
قوله ما تمدهض به سوا تمدهض به سوا تمدهض به سوا تمدهض به سوا
 من جسد فاحطاه فوقع في غير فمات منه فهو عديم يجب به القصاص
قوله وموجب ذلك المايم والعود ولا كفارة في قتل العمد عندنا
 لان الله تعالى ذكر الحد وحكمه فقال ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه
 جهنم ولم يذكر الكفارة وذكر الخطا وحكمه فيبين الكفارة في الخطا فلو كان
 واجبه في العمد كوجوبها في الخطا لبيها ومن حكم القتل ان يحرم الميراث
قوله الا ان يعنفوا الاوليا لان الحق لهم وكذا الحمد ان يصاحوا عنه على
 مال فاذا احصوا سقط حقهم عن القصاص كما لو عنفوا **قوله** ولا
 كفارة فيه وقال الشافعي رحمه الله يجب الكفارة وقد ذكرنا ذلك من
 انه اذا صاح الاوليا على ما كان جاز قليلا كان او كثيرا من جنس الدية او
 من غير جنسها خالا كان او موجلا فان لم يصاحوا ولكن عني فبعضهم
 يجل القصاص ولا ينتقل نصيب العاني ما لا ينتقل نصيب الباقي
 ما لا لان القصاص متى تعذر استيفاءه من قبل من له القصاص لا ينتقل
 نصيبه ما لا وما تعذر من جهة من عليه القصاص ينتقل نصيبه ما لا
 ثم نصيب العاني لا ينتقل ما لا لان الاستيفاء تعذر من جهة نصيب
 الذي لم يعف ينتقل ما لا لانه تعذر الاستيفاء من جهة غيره **قوله**
 وسبب العمد عندي خيفة ان يتمدهض به باليس بسلاح ولا ما اجرى
 مجرى السلاح بل يضربه بشي الغالب منه الهلاك كمدقه القصارين

والجاء الكبير والعصا الكبيرة ونحو ذلك فاذا قتله بذلك فهو شبه العمد عنده
وقالا مورعد واما اذا ضربه بعصا صغيرة اولطمة عمدات او ضربه بسوط
فمات فهو شبه عمد اجماعا وان ضربه بسوط صغير ووالى الضرب حتى قتله
فعليله القصاص عند فها خلا ما لا يبي حيفته **قوله** وشبه العمد عندهما
ان يتعمد ضربة بما لا يقتل غالبا لان بطل ذلك يتعمد التام **قوله**
وموجب ذلك على القولين المأثم والكنانة فان قلت لم جمع في هذا بين
الاثم والكنانة ولم يمتازة قلت جاز ان يكون عليهما الكفارة ولا اثم ابتداء
ثم يسقط الاثم بآداء الكفارة **قوله** على القولين اي على اختلاف القولين
قوله ولا تؤد فيه لانه ليس بعمد محض فاذا التقتا الصفتان من المسلمين
والمشركين فقتل مسلم سلمه كانه لا تقصاص عليه وعليه الكفارة ونحو
الدية ايضا اذا كانا مختلطين اما اذا كانا من صنف الكفارة لا تجب الدية
لانه اسقط عصمة تنكح برسر ادم قال عليه السلام من كثر شؤاد قوه
فهو منهم كذا في العداية **قوله** وفيه الدية المخلطة على العاقلة وتحرم
الميراث ايضا وتجب الدية في ثلاث سنين ويدخل الثاقل منهم في الدية
فيكون كاحد **قوله** والخطا على وجهين خطا في القصد وهو ان
يرى شخصا يظنه صيدا فاذا هو آدمي او ظنه حرييا فاذا هو مسلم او يري
الي حرييا سلم وهو لا يعلم او يري الي رجل فاصاب غيره فهذا كله خطا في
القصد واما اذا قصد عضوا من شخص فاصاب عضوا اخر من ذلك الشخص
فهو عمد يجب به القصاص **قوله** وخطا في الفعل وهو ان يرى غرضا
فيصيب آدميا لان كل واحد من الاثنين خطا لان احدهما في الفعل
والاخر في القصد **قوله** وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة
وتحرم الميراث وتجب الدية في ثلاث سنين وسوا قتل مسلما او دينا
في موجب الدية والكنانة لقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم

ميثاق

ميثاق فدية مسلمة الي اهلله وتخفيف رقبته مومنة وان اسلم الحربي في دار
الحربي فقتله مسلم هناك قبل ان يهاجر اليها فلا شيء عليه الا الكفارة لقوله
تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهم مومن فتخفف رقبته مومنة فواجب
الكفارة لا غير ولم يقتل بينه فدية مسلمة لانه لم يتحرز منه في دار الاسلام
فلما كان له قيمة ولا يشبه ذلك اذا اسلم هناك وهاجر اليها ثم عاد اليهم
لان له منه قيمة لانه قد احرز بدارنا **قوله** ولا ما ثم فيه يعني لا اثم
فيذبح الوجهين سواء كان خطا في القصد او خطا في الفعل لانه لم يقصد
الفعل والمراد اثم القتل اما نفس الاثم لا يعبر عنه لانه ترك المشتت
في حالة الروي ويحرم الميراث لانه يجوز ان يتعمد القتل ويظهر الخطا فاقام
فسقط ميراثه والاصل ان كل قتل يتعلق به القصاص والكنانة فانه
يمنع الميراث وما لا فلا اما الذي يتعلق به القصاص فقد بينا واما الذي
يتعلق به الكفارة فهو القتل بالمباشرة او بطاعة دابته ومواريها **قوله**
انقلب في النوم عليه فقتله او سقط عليه من سطح او سقط من بين حجر او
لبنة او خشبة او حديد فكذا كله خطا بالمباشرة موجب الكفارة وتحرم
الميراث ان كان وارثا والوصية ان كان اجنبيا واما الذي لا يتعلق به
قصاص ولا كنفارة فهو ان يقتل العبيد والمجنون مورثا فانه لا يمنع الميراث
عندها وكذا قتل مورثه بالنسب كما اذا شرع جنازة الطريق فسقط
على مورثه او صغيرا على الطريق فوقع فيها مورثه فمات لا يمنع الميراث
وكذا اذا قتله قصاصا او رجلا او شهدا عليه بالزنا فزجره فانه لا يمنع
الميراث وكذا اذا وضع حجرا على الطريق فقتل به مورثه او ساق دابة
او ناقة او طائر مورثه فمات لا يمنع الميراث وكذا اذا وجد مورثه
قتلا في دارة بحب التسامة والدية ولا يمنع الميراث وكذا العادل
اذا قتل ابا غي لا يمنع الارث لانه لا يجب القصاص ولا الكفارة في هذه

الواضع كلها واما اذا قتل الباغي العادل فهو علي وجهين وان قال قتلته وانا
 لان ايضا علي الباطل لا يرثه اجماعا وان قال قتلته وانا علي الحق ولا ان
 ايضا انا علي الحق وورثه عندها لان هذا قتل لا يوجب قصاصا ولا كفارة
 وعند ابي يوسف لا يرثه لانه قتله بغير حق والاب اذا قتل ابنة عمه الا يوجب
 القصاص ولا كفارة ومع ذلك لا يرث ويشكل هذا علي اصلنا الا ان اقول
 قد وجب القصاص وانما سقط للشبهة وقال ابن ابي ليث من وقع عليه
 اسم القتل من صغير وكبير وعاقل ومجنون ومناول ويورث دم المقتول
 كسائر امواله ويستحقه من يرث ماله ويدخل فيه الزوجات خلك فالملك
 ولا يدخل فيه الوصي له وليس للبعض ان يقتص حتى يجتمعوا كلهم فان كان
 للمقتول اولاد وصغار وكبار فلكبار ان يقتصوا عندي خيفة قبل
 بلوغ الصغار ولما روي ان الحسن بن علي رضي الله عنه اقتص من ابن ملك
 وثقي ورثته علي رضي الله عنه صفار وقد وصي اليه بذلك وقال اضرب به ضربة
 واحدة وقال ابو يوسف ومحمد ليس للكبار ان يقتصوا حتى يبلغ الصغار وقال
 ابو بكر الرازي يقول محمد مع ابي خيفة في هذه المسألة ودون المقتول
 خطا يكون ميراثا عنه كسائر امواله لم يجز ورثته وقال مالك لا يرث منها
 الزوجات لان وجوبها بعد الموت والزوجة ترث مع الموت بخلاف القرابة
 ولنا حديث الغمام ابن سفيان قال سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اورث امرأة ابيهم الغمام في من قتل زوجها ابيهم واذا اوصي رجل بثلث
 ماله دخلت ورثته في تلك الوصية لان الوصية اخت الميراث ولان الدية
 مال الميت حتى يقضي منها ديونه وينفذ وصاياه كسائر امواله **قوله**
 واما امرئ مجري الخطا مثل الثايبم فيقتله حكمه حكم الخطايي
 من سقط القصاص وجوب الدية وحرمان الميراث اما سقوط القصاص
 فان لم يتمد واما وجوب الدية فان مات بغيره واما وجوب الكفارة

فكانه

فكانه مات شقوله واما حرمان الميراث فلم يحرمان ان يكون اعند قتله واظهر انهم
 وانا امرئ مجري الخطا لان الثايبم لا قصده فلك يوصف فعله بغير ولا
 خطا فلهذا لم يطلق عليه اسم الخطا **قوله** واما القتل بسبب كذا فليس
 وواضع الحجر غير مملكه لانه ليس بتمدد للقتل ولا حاطي فيه وانا ما سبب
 فيه بتمديه **قوله** وموجه اذا تلف فيه ادبي الدية علي العاقلة
 لانه سبب التلف **قوله** ولا كفارة فيه لانه لم يسا للقتل بنفسه
 ولا وقع بقتله ولا يشبه الركاب علي الدابة اذا اوطات اذميا ان فيه الكفارة
 لان القتل جعل بوطيها وتقتل الركاب ولهذا قالوا لا كفارة علي السائق والثايب
 لانها لم يسا للقتل ولا مات بقتله ولا حرمان الميراث بسبب الحفر ووضع
 الحجر لانه غير متمم ذلك وهذا كله اذا حفر ما يرمي السائر ما يرمي غير موهوم
 لا ضمان عليه **قوله** وواضع الحجر انما يقتل بذلك اذا لم يتمد المني علي الحجر
 واما اذا تم المني فذلك لا يقتل لانه هو الذي جني علي نفسه بتمد المني عليه
 ولو وضع حجر فخاه غيره عن موضعه فالضمان علي الذي فخاه واذا اختلف
 الولي والكافر فقال الكافر هو الذي استط نفسه فالقول قول الوافر استحقا
 وفي النجدي هذا قول محمد **قوله** والقصاص واجب يقتل كل محقون الدم
 علي التايب لاحتواء بقوله علي التايب عن المتامن لان دمه انما هو
 محققون في ديارنا اما اذا رجع في دياره صار مباح الدم والمحقق هو المني
 يقال حقن دمه اي متعه ان يسلك والمحقق ايضا المحقق **قوله** يقتل
 الحر بالحر والحر بالعبد ويكون القصاص لسيدته وقال ابن ابي لا يقتل الحر
 بالعبد لان مبني القصاص علي المساواة وبني مستغنية بينهما ولهذا لا ينقطع
 طرف الحر بطرفه ولنا قوله تالي وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وذلك
 يتناول الجميع **قوله** والعبد بالحر وهذا الاخلاف فيه لانه ناقص عن
 المقتول فاذا اجاز ان يستوفي الحر بالحر وهو اكمل فلهذا اولى **قوله** والعبد

بالعبد ولو قتل احد العبد من الاخر وهما لرجل واحد ثبت للمولى القصاص
وكذا المذبذب اذا قتل عبد المولى **قوله** والمسلم بالذمي وقال الشافعي
لا يقتل به ولا خلاف ان المسلم اذا سرق من الذمي وقال ان بني لا يقتل
به ولا خلاف ان المسلم اذا سرق من الذمي انه يقطع **قوله** ولا يقتل المسلم
بالمستامن لانه غير محقون الدم على التائب ولا يقبل الذي بالمستامن يقتل
بالمستامن قياسا للمساواة ولا يقتل استحقاقا لقيام البيع وهو الكفر **قوله**
ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن وكذا بالمجنون
وناقص الاطراف لقوله تعالى وكتبنا عليهم ان النفس بالنفس ولا ان المائتة
في النفس غير معتبرة حتى لو قتل رجل رجل رجل مقطوع اليدين والرجلين والاذنين
والمذاكير ومنقود العينين فانه حب القصاص اذا كان عدا كذا في المجندي
قوله ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد له لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يقاتل والد بولده ولا سيد بعبد وتجب الدية في ماله في قتل الابن لان
هذا عمد والعاقلة لا تعقل العمد فتجب في ذلك سنين وكذا الاقتصار
على الاب فيما جني على الابن فيادون النفس ايضا وكذا الحكم الجحد وان عملا
لا تقتل باين الابن وكذا الجحد من قبل الام وان عملا الجحد وسنل الولد
وكذا الام وان عمت وكذا الجحدات من قبل الاب والام وان علون لا
يقادون بالولد وان سفل واما الابن اذا قتل الاب او الام او الجحد او
الجدة وان عملا فانه يجب القصاص في النفس وفيما دونها اذا كان عمدا
وان كان خطأ يجب الدية على الساقله والفرق ان الابن في حكم الجرح من
الاب والانسان لا يجب عليه قصاص عن بعض اجزائه واما الاب فليس
في معنى الجرح من الولد وكان معه كلاجبي ولو اشتراك وجلان في قتل
انسان احدهما يجب عليه القصاص لو ائزر والاخر لا يجب عليه القصاص
ولو ائزر كلاجبي والاب والخطي والمأمور او احدهما بالسيوف والاخر

بالعصا

بالعصا فانه لا يجب عليها القصاص وتجب الدية والذي لا يجب عليه لو ائزر
تجب الدية على عاقلة كالحايط والذي يجب عليه القصاص لو ائزر
تجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب واللاجبي اذا
اشتراكا تحت الدية في ماله لان الاب لو ائزر تحت الدية في ماله
قوله ولا بعبد لانه ماله والانسان لا يجب عليه باتلاف ماله شي
ولانه هو المستحق للطالبة بدمه وبحال ان يستحق ذلك على نفسه
قوله ولا بمدبره ولا بمكاتبه لان المدبر مملوك والمكاتب رق مابقي
عليه درهم وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه لان القصاص لا يتجزأ **قوله**
ولا بعبد ولده لانه لا يحكم ملكه قال عليه السلام انت وما لك لا يملك
ولانه لا يجب عليه الجحد بوجي جارية ابنة فكذا لا يجب القصاص بقتلها
كامتد وتجب الكفارة على المولى بقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد
ولده فان قتل المكاتب مولاه عمدا اقتص منه **قوله** ومن ورت
قصاصا على ابنة سقطت لحمته الابوة واذا سقطت وجبت الدية وصورة
باني قتل ام ابنة عمدا او قتل اخا ولده من امه وهو وارثه وعلى هذا
كل من قتل الاب وولده وارثه فان قيل كيف يصح **قوله** ورت
القصاص ومولود وارث ثبت ابتدا بدليل انه يصح عفو الوارث قبل
موت المورث والمورث يملك القصاص بعد الموت ويوليس باهل التملك
في ذلك الوقت فثبت للوارث ابتدا قلنا يثبت عند البعض بطريق الارث
او نقول تبيين صورة بتحقيق فيها الارث بان قتل رجل بالامر ان يكون
ولاية الاستيفاء المرأة ثمرات المرأة ولها ولد من القاتل فانه يرث
القصاص الواجب على ابية كذا في المشكل قال في الكرخي وعني الجرح
ثم مات فالتقاسم لا يصح عفو لان القصاص يثبت ابتدا للمورث
ولو لا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فكان ابرا في حق غيره والاستحسان

يجوز عفو له لان الحق له وانما يفقد الوارث مقامه في استغايه فاذا
استقطه جاز ويكون من جميع المال لانه حق ليس بمال كالطلاق وقالوا
في الوارث اذا عفى عن الجرح قبل موت المجرع فالقياس ان لا يصح عفو
لانه عفى من حق غيره الاتري ان المجرع لو عفى في هذه الحالة جاز وانما
يثبت للوارث الحق بعد موته فاذا عفى قبل ثبوت حقه لم يجوز ولا يحسن
ان يجوز عفو له لان الحق ثبت للورثه عند الجرح ولو لا ذلك لم يثبت
له عند الموت فاذا ابرأ عنه عند ثبوت سب الموت وهو الجرح
جاز **قوله** ولا يستوفي القصاص الا بالسيف سؤا قتله به او غيره
من المحدثا والشارف قال الشافعي يقتل بمثل الالة التي قتله بها وينفل
به ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات ولا تحزر قبته لان مبني
القصاص على المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف وقال
عليه السلام لا تعذبوا عباد الله **قوله** فاذا قتل المكاتب عدا وليس
له وارث الا الولي فله القصاص من هذا على ذلك تماوجه ان لم يترك وفا
فلولي القصاص اجماعا لانه مات وهو ملك الولي لانه مات عدا والمحر
يقتل بالعبد وان ترك وفا ووارثه غير المولى فله القصاص فيه اجماعا
لان الجرح وقتعت والسحق المولى لبقا الرق فيه وحصل الموت والسحق
غير المولى فلما تغير المسحق صار كذلك شبهة في سقوط القصاص كس
جرح عبده وباعه ومات في يد المشتري لا يثبت للمشتري القصاص
لانه لم يكن له حق عند الجرح وان ترك وفا وليس له وارث الا المولى فللمولى
القصاص عندهما وقال محمد لا قصاص له لان المولى يستحق عند الجرح
بسب الملك وعند الموت بسب الولي فلهما اختلاف جهات الاستحقاق
صارا بخلاف المستحق فنع القصاص ولهما ان المولى هو المستحق لحقوق
المكاتب في الحالين فوجب له القصاص كما لو مات عن غير وفا **قوله**

وان

وان ترك وفا ووارثه غير المولى ولا قصاص له وان اجتمعوا مع المولى لان
المولى سقط حقه بالعق فكان اجتماعه مع الوارث لا يعتديه ببقا الوارث
وحده وقد بينا انه لا قصاص له **قوله** فاذا قتل عبدا من قتي يد
المرتبة ليرتولاه بطل حق المرتبة في الدين فشرط اجتماعها ليسقط حق
المرتبة برضاة وهذا **قوله** وقال محمد لا قصاص وان اجتمعا وعن
ابي يوسف مثله وتبيها اجتماعهما حتى لو اختلفا فلها القيمة يكون رضا
سكنا ولو قتل عبدا لاجارة حب القصاص للموهر ولما المبيع اذا قتل في
يد البايع قبل القبض فان اختار المشتري اجارة البيع فله القصاص لانه
ملكه وان اختار اداء المبيع فللبايع القصاص عندي حنفية لان المشتري اذا
اراد رد المبيع انسخ العقد من اصله فكان له لم يكن وقال ابو يوسف لا قصاص
وللبايع القيمة لان البايع لم يثبت له القصاص عند الجرح لان الكدكان المشتري
فلا يثبت له بعد ذلك **قوله** ومن جرح رجلا عدا فلو بزل صاحب
فراش حتى مات فعليه القصاص لان سبب القتل وجد منه فانهصل بالموت
ولم يوجد بينهما ما يستلزم القصاص ولو شق بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب
اخر عنقه بالسيف عدا فالقاتل الذي ضرب العنق لانه قد يعيش بعد
شق بطنه ولا يعيش بعد ضرب العنق فان كان ضرب رقبته خطا
الدية وعلى الذي شق البطن قيمت الدية ارش الجاني فانه كان الشق
معد من الجانب الاخر وجب تلك الدية وهذا اذا كان الشق يتوهم معه الحياة
بان كان يعيش معه يوما او بعض يوم اما اذا كان لا يتوهم معه الحياة وانما
يضطرب اضطراب للمقتول فالقاتل الذي شق البطن فيقتض منه في
العهد ويجب الدية في الخطا من الذي ضرب العنق بعد لانه ارتكب المنكر
لا ضمان عليه لانه دخل في الفروع منه وكذا اذا جرحه لا يعيش معها وجرحه اخر
فالقاتل بمو الاول وهذا اذا كانت الجرحان على انهما قتبا اما اذا

كما تتألف منها قاتلان ولو قطع يدي اثنان ورجليه ان مات من ذلك قطع
 منه وتحرق رقبته ولا يقطع يده ورجله وعندنا من يرضاه عنه يفعل
 به مثل ما فعل فان مات ولا قتل بالسيب **قوله** ومن قطع يديه
 من المفصل عما قطعته يده ولو كانت الكون يد القطوع وهذا اذا كان
 بعد البر ولا قصاص قبل البر **قوله** وكذلك الرجل وما رن الاثنت ولا اذا
 يعني انه يجب بقطع ذلك القصاص اما الرجل فعنه اذا قطعها من المفصل
 التدم او من مفصل الركبة واما الاثنت فان قطع منه المارون وجب القصاص
 لانه يمكن فيه المماثلة وهو ما لان منه واما اذا قطع بعض القصة او
 كلها فلا قصاص لانه عظم لا قصاص في العظم لتعذر المماثلة الا السن
 واما الاذن ان قطعها من اصلها وجب القصاص لامكان المماثلة وان قطع
 بعضها ان كان كذلك البعض يمكن فيه المماثلة وجب القصاص بقدره ولا لانا
قوله ومن ضرب عين رجل فقلعها نك قصاص عليه لانه لا يمكن استئنا
 القصاص لعدم المماثلة **قوله** فان كانت قائمة فذهب ضوها فميلة
 القصاص واما اذا انحسفت او قورت فلا قصاص وكيفية القصاص فيها
 اذا كانت قائمة ما ذكره الشيخ وهو **قوله** تخمى المرأة وتجعل على وجهه
 قطن رطب اي يبلول ويربط على غيبه الاخرى بقطن رطب ايضا ويتأبل
 عينه بالمرأة حتى تذهب ضوها فتضي بذلك على كرم الله بحضرة الصحابة
 رضي الله عنهم من غير خلاف واجمع المسلمون على انه لا يؤخذ العين اليمنى باليسرى
 ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا الاصابة ما يؤخذ باهام
 اليمن باليمن والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولا يؤخذ سبي من اعضا
 اليمن الا باليمن ولا اليسرى الا باليسرى **قوله** وفي سنن النقص
 لقوله تعالى والسنن بالسنن وسوا كان سنن المتقضى منه اكبر او اصغر لان
 منفعتهما لا تتفاوت وكذا اليد ومن نزع سنن رجل فانزع المتزوعة

سنه

سنه سنن النازع فنبئت سنن الاول فعلى الاول خمسية ودره لاثنين
 انه استوفى بغير حق لانه لما نبئت اخرى انعدمت الجناية وهذا استاقي
 حولا وقيل ان يدر سن النازع لا يستاني لان الغالب فيها انها لا تنبت والناذر
 لا عبرة به كذا في المبسوط لكن هذه الرواية في القلع اما في التخي كذا في
 حولا صغيرا كان او كبيرا ولو قلعهما من اصلها عند الم يقطع سن النازع بل
 يؤخذ بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويستط ما سوى ذلك **قوله** وفي كل
 شجرة يمكن فيها المماثلة القصاص لقوله تعالى والجروح قصاص **قوله** ولا
 قصاص في عظم الا السن ولا يؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمن
 ويؤخذ الشئيه بالشئيه والنايب بالنايب والنفس بالنفس ولا يؤخذ
 الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على ولو كسر بعض السن يؤخذ من سن
 الكاسر بقدر ذلك بالمبرد ولا قصاص في السن الزائدة وانما تجب حكومة
 عدل ولا قصاص في اللطمة واللكمة واللكرة والوجاة والقد **قوله**
 وليس فيما دون النفس شبه عدل وانما موعدا وخطا سوا كانت الجناية فيما
 دون النفس بسلح او غيره ففيه القصاص واذا الت الضريرة الى النفس فان
 كانت حادثة او تخشيه محددة ففيه القصاص اجماعا وان كانت بشي لا
 يعمل عمل السلح ففيه الدية على العاقلة لان السريرة تتبع الجناية **قوله**
 ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس حتى لو قطع يدها عند الاتيق
 القصاص لان الارش يختلف المقدار والشكا في معتبر فيما دون النفس يدل
 انه لا يقطع اليمنى باليسار ولا اليسار باليمن بالاشك وناقصة الاصابع
 بخلاف القصاص في النفس فان الشكا في لا يعتبر فيه ولهذا يقتل العفيف
 بالزمر والجائعة بالواحد فاذا كان الشكا في معتبرة فيما دون النفس فلا
 شكا في بين الرجل والمرأة لان يدها يصلح لما لا يصلح له يده كالطحن والخبز
 والقول واذا اسقط القصاص وجب الارش في ماله حالا وقال الشافعي

يجري القصاص بينهما اعتبارا بالانفس **قوله** ولا بين الحر والعبد لان
 اتفقا بها لا يعرف الا في الحر والظن **قوله** يجب القصاص في الاطراف
 بين السلم والكا فربيعي الذي وكذا بين المراتين الحرتين والمسلمة والكتابية
 وكذا بين الكتائبين وكذا الورى بسهم الى سلم فقبل ان يتبع فيه السهم
 ارتد الراعي اليه فوقع به السهم فقتله فانه يجب الدية علي عاقله الراعي
 في الخطاوية ماله في العمد وقطع القصاص للشبهة وهذا عند ابي حنيفة
 فاعتبر بحالة خروج السهم وعند ما لا ضمان عليه لانه قتل نفسا سباحة
 الدم ولوروي الى مرتد فاسلم قبل وقوع السهم ثم وقع به وهو مسلم فلا
 شيء عليه وقال زفر يجب الدية لانه يعتبر بحاله الاصابة **قوله** ومن
 قطع يده رجل من نصف الشاهد او جرحه جايعة فهو منها فاك قصاصا عليه
 لانه لا يمكن اعتبار الماتلة في ذلك لان الساعد عظم ولا قصاص في عظم
 ولان هذا كسر ولا يمكن ان يكسر ساعده مثل ما كسره وكذا اذا قطع نصف
 الساق وكذا اذا جرحه جايعة لا قصاص لانه لا يمكن الماتلة ويجب الارش
قوله واذا كانت يدا المقطوع ضعيفة ويدها تقاطع شك او ناقصة
 الاصابه فالمقطوع بالخيار ان شا قطع اليد المعيبة ولا شيء له فيها وان شا
 اخذ الارش كاملا ولا يشبه هذا اذا قطع له اصبعين وليس للمقاطع الا
 اصبع واحد فانه ينقطع بها واخذ الارش الاخرى ومن قطع اصبع راسه
 وفي يده مثلها فلا قصاص عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف لانها تجري
 مجري **قوله** وذلك لا قصاص فيه ومن قطع يده رجل عدا فاقطع منه ثم مات
 المقطوع منه من ذلك فديته على القاتل عند ابي حنيفة لانه استوفى غير
 حقه لان حقه اليد وقد استوفى النفس وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه
 لانه كان ما ذنوبه لا يرد القصاص فلا يجب عليه ضمان مما يحدث منه **مسألة**
 اذا قال لرجل قطع يدي وذلك لعلك كما اذا وقعت فيها اكله فلا بأس به واه

كان من غير علاج لا يحل له قطعها في الحالين ثم ان سري الى النفس لا يضمن
 لان الجنابة كانت بالامروا قال له اقتلني لا يحل له قتله فان قتله
 لا قصاص عليه للشبهة ويجب الدية في ماله وان قال اقتل عدي فقتله
 لا يجب عليه شيء والجام والختان والبزاع والقصار لا ضمان عليهم فيما
 يحدث من ذلك في النفس اذا كان بالاذن **قوله** ومن شج رجلا شجة
 فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وفي لا تستوعب ما بين قرني الشاج
 فالمشجوع بالخيار ان شا اقتص بمقدار شجته فيبتدأ من ابي الجانين
 شا وان شا اخذ الارش كاملا يضمن باخذ مقدارها طولاً وعرضا وكذا
 اذا كانت الشجة لا تاخذ ما بين قرني المشجوع وفي تاخذ ما بين قرني
 الشاج وتفضل فانه يخير المشجوع ايضا ان شا اخذ الارش وان شا اقتص
 قدر ما بين قرني الشاج لا يزيد عليه شي لانه يتعذر الاستيفاء كاملا
 للمتقدي الى غير حقه وان شجته في مقدم الراس ليس له ان يسجد في مخرو
قوله ولا قصاص في اللسان هذا اذا قطع بعضه اما اذا قطع
 اصله فذكر في **الاصل** انه لا قصاص ايضا وعن ابي يوسف فيه القصاص
قوله ولا في الذكرا اذا قطع لانه يتقبض وينبسط فلا يمكن المساواة
 وعن ابي يوسف اذا قطع من اصله تجب القصاص **قوله** الا ان يقطع
 الحشفه لانه موضع معلوم كالغضل وان قطع بعضها فلا قصاص لانه لا
 يعلم مقدار ذلك والشقه اذا استتقتا فبالقطع يجب القصاص لان مكان
 الماتلة خلاف ما اذا قطع بعضها لانه يتعذر المساواة **قوله** واذا
 اصطلح التاتل واوليا المقتول علي مال سقط القصاص ووجب المات
 قليل كان او كثيرا ثم اذا لم يذكر وخال ولا موجه فهو حال الا ان يستتر
 فيه الاجل **قوله** فان عني احد الشراك من الدم او صالح من نصيبه على
 عوصى سقط حق الباقي من القصاص وكان نصيبهم من الدية لان القصاص

لا يتبع بعض فان سقط بعضه سقط كله بخلاف ما اذا قتل رجل رجلين وعفي
احدا الوليين فانه يجب القصاص لك خولان الواجب هنا قصاصان وهنا
الواجب قصاص واحد فاما انقلب حتى الباقين ما لا لان القصاص ما اتد
بغير فعلهم استقل الى المال واما العا في ذلك شيء من المال لانه اسقط
حقه بفعله ورضاه ثم ما يجب للباقي من المال في مال التاتل لانه
عقد والعمد لا تعقله العاقلة ويجب في مال العاتل في تلك سنين ولو
عفي احدا الشريكين عن القصاص فقتله الاخر ولم يعلم بالعفو او علم ولكن
لا يعلم انه استقط القصاص فك قود عليه ويجب في ماله نصف الدية وقال
زفر عليه القود لان القصاص قد سقط بالعفو فصارت كمن ظن ان رجلا
قتل اباه فقتله ثم تبين له انه لم يقتل اباه ولما اذا كان عالما بعفو
صاحبه ويعلم ان ذمة صار حراما عليه فانه يجب القصاص اجاعا ولا على
المقتول نصف الدية **مسألة** رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعفي
الولي عن القصاص في احد فالس له ان يقتله بالآخر لانه لا يستحق الا
نسبة واحدة في الاثنين فاذا عفي في احدها فكان اسقط القصاص
في نفسه وهو لا يتبع بعض وليس لبعض الورثة ان يقتضي دون بعض حتى
يجمعوا فان كان بعضهم غايبا لم يقتل القاتل حتى يحضر جميعا يجوز
ان يكون الغائب قد عفي وليس للغائب ان يوكل في القصاص لان الوكيل
لو استوفى مع غيبته استوفاه مع قيام الشبهة لجواز ان يكون الموكل قد
عفا بخلاف ما اذا وكله وهو حاضر فانه يجوز لانه لا شبهة فيه لانه لو
عفي لا ظهر العفو من عفي من ورثة القاتل رجل او امرأة او ام او جد او
كان المقتول امرأة فعفا زوجها ذلك سبيل الى القصاص لان الدم موروث
على فرايضه تعالى **قوله** واذا قتل جماعة واحدا اقتض من جميعهم
لما روي ان سبعة من اهل صنما قتلوا رجلا فقتلهم عمر رضي الله عنه وقال

لو

لو قالا عليه اهل صنما قتلهم به **قوله** واذا قتل واحد جماعة فقتل اوليا
المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك وان حضر واحد منهم قتل له وسقط
حق الباقي لان القصاص لا يتبع بعض فاذا قتل جماعة صار كل واحد منهم قتله
على الانفراد **قوله** ومن وجب عليه القصاص فمات سقط القصاص لولا
المحل **قوله** واذا قطع رجلا يد رجل عدا ذلك قصاص على واحد منهما
لان اليد تتبع بعض فيصير كل واحد منهما قاطعا لبعضها وذلك لا يوجب القصاص
بخلاف النفس لان الارهاق لا يتجزأ **قوله** وعليها نصف الدية يعني
دية جميع الانسان لان دية اليد نصف دية النفس فيكون ذلك عليها نصفين
وكذا اذا جنى رجلين على رجل فبما دون النفس ما يجب على الواحد فيه
القصاص لو اتفرد ذلك قصاص عليها كالمقتل اسنه او قطع يده او رجله
وعليها الارش نصفان وكذلك ما زاد على ذلك في العدد فهو بمنزلة هذا
لا قصاص عليهم وعليهم الارش على عددهم بالسوية وقال ابن ابي جب
القصاص على القاطعين وان كثروا **قوله** وان قطع واحد عيني رجلين
فحضر اقلها ان يقطع عينه وياخذ منه نصف الدية يقتسمانها نصفين
يعني ياخذ منه دية يد واحدة يقتسمانها لان كل واحد منهما اخذ بعض حقه
وبقي له النصف فزجر في ذلك القدر الى الارش **قوله** وان حضر واحد
منهما فقطع يده فلاخر عليه نصف الدية يعني نصف دية جميع الانسان
فاما ثبت له قطع يده مع غيبة الاخر لان حقه ثابت في جميع اليد واما
سقط حقه عن بعضها بالمزاوجة فاذا غاب الاخر فل منازعة تجازله ان
يقتض ولا يلزمه انتظار الغائب لان الغائب يجوز ان يهلب حقه ويجوز
ان يعفوا فاذا حضر الغائب كان له دية يده فاذا عفا احدها بطل حقه
وحكم للثاني ان يقطع يده وان ذهبت يده بانه ساء وية لاشي عليه
لان ما تبين فيه القصاص فمات بغير فعله ومن قطع يد رجل عدا شمر

قتله عمدا قبل ان يبرأ فان شاك الامام قال اقطعوه ثم اقتلوه وان شاك
اقتلوه وهذا قول ابي حنيفة وعندهما يقتل ولا يقطع معناه ان عند ابي حنيفة
للمولى ان يقطع يده ثم يقتله وعندهما يقتله ويستقطع اليد **قوله** واذا
اقر العبد بقتل الممد لزمه القود وقال زفر لا يصح اقراره لانه يلاقي حتى المولى
بالابطال فصا رك اذا اقر بالمال ولنا انه غير منهم فيه لانه مضرب نفسه
فيقتل اقراره علي نفسه واما اذا اقر بقتل الخطا لم يلزم المولى وكان يرد
رقبة العبد الى ان يعتق **قوله** ومن رمى رجلا عمدا فنفذ السهم منه
الى اخر فانا فعلية القصاص للمد والمدة للثاني علي ما قلناه لانها جانيات
احد فاعمد وموجبا الدية وما اوجب الدية كان علي الما قله وانه اعلم

كتاب الدييات

الدية بدل النفس والارسل اسم للمواجب بالجناية علي ما دون النفس والدية
عبارة عن ما يورث بدلا للانسان دون غيره والقيمة اسم لما يقوم مقام
الغايث ولم يسم الدية قيمة لان في قيامها مقام الغايث قصور البدل المماثلة
بينهما ثم الدية تجزى قبل الخطا وما جرى مجراه فزير شبه الممد وفي القتل
بسبب وفي قتل العبيد والمجنون لان عمدهما خطأ وهذه الدية كلها علي القالة
الاقتل لابنه عمدا فانه يزد مال له في ثلاث سنين ولا تجب علي الما قله
قال رحمه الله اذا قتل رجل رجلا شبه عمدا لانه شايه الممد حين قصد به
وعليه الكفارة سمي هذا القتل شبه عمدا لانه شايه الممد حين قصد به
القتل وشايه الخطا حين لم يضربه بسلاح ولا بما جرى مجراه فصا رعدا
خطا **قوله** ودية شبه الممد عند ابي حنيفة واوي يوت مائة من الابل
ارباعا الى اخره وقال محمد الثلثا وثلثون حنفة وثلثون جذعة واربعون
ثنية كلها حاملات يزد بطونها اولادها يعني اربعين **قوله** ولا يثبت
التعليق الاية الابل خاصة لان النجاسة رخص الله عنهم لم يثبتوه لانيها

قوله

قوله فان قضي بالدية من غير الابل لم يتغلط حتى انه لا يرد في القصة
علي عشرة الاف ولا يزد الذهب علي الف دينار **قوله** وقتل الخطا تج
فيه الدية علي ما قلناه والكفارة علي القاتل لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا
خطا فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الي اهله **قوله** والدية في الخطا
ما يتر من الابل اجاسا الى اخره وكذا عند مالك والشافعي الا انها جعلت
بدل ابن الحناخي بن لبون **قوله** ومن العين الف دينار وهذا الاصل
فيه **قوله** ومن الورق عشرة الف يعني وزنه سبعة وقال مالك
والشافعي اثني عشر الف درهم **قوله** ولا يثبت الدية الا من هدد
الانواع انك منه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومن البقر مايتا
بقرة ومن الغنم العاشاة ومن الحبل ما يتاحل كل حلة ثوبان ازار
ورد اقيمة كل حلة خسون درهم وقيمة كل بقرة خسون درهم وقيمة
كل شاة خسة درهم **قوله** ودية المسلم والذي سوا قال في النهاية
ولا دية في المستامن هو العبيد وقال الشافعي دية اليهودي والفريسي
اربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم واما المرأة فديتها
نصف دية الرجل بدله لان المرأة جعلت علي النصف من الرجل
في ميراثها وشهادتها فكذا في ديتها وما دون النفس من المرأة معتبر بديتها
قال سعيد ابن المسيب تعاقب المرأة الرجل الي ثلث ديتها معناه ان ما
كان اقل من ثلث الدية فالرجل والمرأة فيه سوا وقد رويان ربيعة
ابن عبد الرحمن قال ابن المسيب عن رجل قطع اصبع امرأة فقال فيها عشر
من الابل قال فان قطع اصبعين قال فيها عشرون من الابل قال فان قطع
ثلث اصابع قال فيها ثلثون قال ان قطع اربعا قال فيها عشرون من
الابل قال ربيعة لما عظم المما وزادت محبيتها قل ارشها قال له عراق
انت قال لابل جاحل متعلم قال هكذا اراد سنة زيد ابن ثابت **قوله**

وفي النفس الدية وفي المادن الدية وكان ما لان من الالف وبها الارنبه
 وتوقع المادن مع النقصة لابراد على دية واحدة لانه عضو واحد **قوله**
 وفي اللسان الدية يعني اللسان النصيح اما اللسان الاخر فغيبه حكومة
 وكذا من قطع بعض اللسان اذا منع الكلام بحب الدية كاملة لتفويت
 المنفعة المقصودة منه فان قدر على التكلم ببعض الحروف دون بعض
 قسمت الدية على عدد الحروف وبني ثمانية وعشرون حرفا لما قدر عليه من
 الحروف لا يجب عليه شيء وما لا يقدر عليه في الدية ينسقط والعصم
 على حروف اللسان وبني ثمانية عشر حرفا الت والشا والجيم والدا لكال
 والواو والواي والسين والسين والصاد والصاد والظا والظا والقاف
 والكا فان ذلك والسون والبا قال الامام خواهر زاده والاول اصح **قوله**
 وفي الذكر الدية يعني الذكر المصحح اما ذكر المنيين والخصي والخصي فغيبه
 حكومة عدل وانما وجبت الدية بقطع الذكر لانه يغترب بذلك منفعة
 الوطى والايكج والوري بالقبول ودفع الما الذي هو طريق الاعلاق وكذا
 في الحشفة الدية كاملة لانها اصل في منفعة الايكج والورق والنقصة
 كالنابج لها وهذا كله اذا قطع الذكر والانشيان باقيتان اما اذا قطع
 وقد كانتا قطعنا ففيه حكومة لان بقطعها يميز خصيا وفي ذكر الخصي
 حكومة ولانه لا منفعة للذكر مع فقدهما وان قطع الانثيان والذكر يدفعه
 واحدة ان قطعها عرضا يجب ديتان فان قطعها طولا ان قطع الذكر والا
 ثم الانثيين يجب ديتان وان بدا بالانثيين اولاهم بالذكر ففي الانثيين
 الدية كاملة وفي الذكر حكومة لانه لا منفعة للذكر مع فقدهما قال ابو الحسن
 الاعضا التي تجب في كل عضو منها دية كاملة تلك اللسان والالف والذكر
قوله وفي العقل اذا ضرب راسه فذهب عقله الدية لان بذهاب
 العقل ينلقت منفعة الاعضا فعما ركنتلغ النفس ولان افعال المجرمون

يجري

يجري مجرى افعالها بها يم وكذا اذا ذهب سمعه او بصره او شميه او ذوقه
 او كذا سمه وقدر وي ان عمر رضي الله عنه قضى في رجل واحد باربع ديات
 ضرب على راسه فذهب عقله وكلامه وسمعه وبصره **قوله** وفي
 اللحية اذا حُلقت فلم تنبت الدية يعني لحية الرجل اما لحية المرأة
 فلا شيء فيها لانها تنقص وحكي عن ابي جعفر الهندي وفي ان اللحية على ثلاثة
 اوجه ان كانت وافية بحب الدية كاملة وان كانت شعيرات قل لية
 بحتمة لا يتبع لها حال كامل ففيها حكومة وان كانت شعيرات متفرقة
 لنبت فلا شيء فيها لانه ازال عنه السن فان نبتت بيضا فعن ابي
 حنيفة لا يجب فيها شيء في الحروف في العبد تجب فيها حكومة لانها تنقص
 قيمة وعندنا تجب حكومة في الحرا ايضا ويستوى العمد والخطا وذكر على
 المشهور في الشارب حكومة وهو الاصح لانه تابع اللحية فعما ركنتلغ
 اطرافها وفي لحية العبد روايتان في رواية الاصل حكومة وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة قيمة لان القيمة فيها كالدية في الحرا كذا في آخره
 وفي الحاجبين الدية وفي احداهما نصف الدية **قوله** وفي شعر الرأس
 الدية يعني اذا لم ينبت شعر حلقه او تنفخه ويستوى في ذلك الرجل والمرأة
 لانها يستويان في النخل واما شعر الصدر والسا فغيبه حكومة لانه
 لا يتحمل به الحال الكامل ولا قصاص في الشعر لانه لا يمكن المماثلة فيه
 وان حلق راس رجل فنبت ابيض فعند ابي حنيفة لا شيء فيه وعندنا في
 موضع فيه حكومة وان كان عبدا ففيه ارش النقصان **قوله** وفي
 العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين
 الدية وفي الشفتين الدية وفي الانثيين الدية وفي ثدي المرأة الدية
 وفي كل واحدة من هذه الاشياء نصف الدية وفي عين الغور المسفرة نصف
 الدية وكذا في عين الاحول والاعمس **قوله** وفي ثدي المرأة

الدية يعني دية المرأة وفي نصف دية الرجل وفيه احدتها نصف دية المرأة
 حلة ثدييها الدية كاملة لغوات الارضاع وامساك اللبن وفيه احدتها نصف
 الدية وفي ثديي الخنثى عند اي جنسيتها ما في ثديي المرأة وعند نصف ما في
 ثديي الرجل ونصف ما في ثديي المرأة على اصلها في المبرات وفي ثديي الخنثى
 ما في يد المرأة عند اي جنسيتها وعند نصف ما في يد الرجل ونصف ما في
 يد المرأة فان قتل الخنثى عمدا ففيه القصاص وفي ثديي الرجل حكومة **قوله**
 وفي اشعار العينين الدية وفيه احدتها ربع الدية فكذا اذا لم ينبت اما اذا
 نبت فلان شي عليه ولا قصاص من فيه اذا لم ينبت لانه شعور ولا قصاص من في
 الشعر ولو قطع الجفون باصبعها ففيه دية واحدة لان الكل كشي واحد
 وفما ركما من مع القصبة **قوله** وفي كل اصبع من اصابع اليدين
 والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل اصبع عشرين لابل **قوله**
 والاصابع كلها سواء يعني صغيرها وكبيرها وسواء قطع الاصابع دون الكف
 او قطع الكف وفيه الاصابع وكذا التقدم مع الاصابع ولو قطع الكف مع
 الزند وفيه الاصابع فعليه دية الاصابع ويدخل الكف فيها تبعاً لان الكف
 لا منفعة فيه الا بها وان قطع اليد من نصف الشا عند فني الاصابع وثبتا
 وفي الساعد حكومة عندها وقال ابو يوسف يدخل ارش الساعد في دية
 الاصابع وان قطع الذراع من المفصل خطا ففني الكف والاصابع نصف
 الدية وفي الذراع حكومة عندها وقال ابو يوسف فيه نصف الدية والذراع
 تتبع وكذا لو قطع اليد مع العضد او الرجل مع الفخذ ففيه نصف الدية وما
 فوق القدم عنده تتبع وما فوق الكف تتبع وقال ابو حنيفة لا يتبع الاصابع
 غير الكف وكذا اصابع الرجل لا يتبعها غير القدم **قوله** وكل اصبع
 فيها ثلاثة مناصل ففني احدتها دية الاصبع وما فيها مفصلان ففني
 احدتها نصف دية الاصبع لان ما في الاصبع ينقسم على اصلها كما انفسم

ما في

ما في اليد على عدد الاصابع والقطع والشك سوا اذا ذهب منفعة بالجنابة
 عليه **قوله** وفي كل سن سن من الابل يعني اذا كان خطأ اما في التمدد بـ
 القصاص ودية سن المرأة نصف دية سن الرجل **قوله** سن من الابل
 وهو نصف عشر الدية وان كان من الدراهم فخمسة درهم وهذا اذا سقطت
 او اسودت او اخضرت او احمرت ولم تسقط فان فيها الارش تاما ولا قصاص
 فيها اجاعا لانه لا يمكن ان يضرب منه فتسود او تخضر ويجب الارش بـ ماله
 واما اذا اخضرت فمن اي جنسيتها روايتان في رواية تجب حكومة وفي رواية
 ان كان ملوكا فحكومة وان كان حرافلا شي فيها وفي الخنثى اذا احمرت او
 اخضرت فمن اي جنسيتها ان كان حرافلا شي فان كان عبد فحكومة وعندها
 حكمه في الحر والعبد وعند زفر يجب ارشها تاما **قوله** والاشنان
 والاشراس كلها سواء لانهما متساوية في المعنى لانهما الطواحن وان كان فيها
 منفعة الطحن ففي الضواحك دية تساو في ذلك ولو ضرب رجلا على فخذ
 حتى سقط اسنانه كلها وبقي اثنان وثلاثون منها عشرون ضربة واربعة
 اشباب واربعة ضواحك كان عليه دية وثلاث اخماس دية وفي من الدراهم
 ستة عشر الف درهم في السنة الاولى ثلث الدية ثلث من الدية الكاملة
 وثلث من ثلث اخماسها وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من السنة
 الاخماس وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة
قوله ومن ضرب عتوا فذهب منفعته فعليه دية كاملة كل قطعة
 كاليد اذا شلت فالعين اذا ذهب ضوها لان المقصود من العضو المنفعة
 فذهب منفعته كذهاب عينه ومن ضرب صلب رجل فانقطع ماوه
 بـجب الدية وكذا الواحد به لانه فوت جمالا على الكمال وهو استواء التامة
 فاذا زالت الحدوثة لشي عليه **قوله** والشجاج عشرة يعني يختص
 بالوجه والراس لان ما سوا ذلك ما يقع في البدن لا يقال له شجة واما

يقال له جراحة **قوله** الحارصة والدائمة والدائمة والباصة واللتان
 قاحارصة التي تحرم الجلد ولا يخرج منه دم والدائمة التي يخرج منه
 ما يشبه الدم وقيل التي ينظر الدم ولا يسيل والدائمة التي يخرج منها
 الدم ويسيل والباصة التي تبضع اللحم أي تنقطعه والمثله هي التي
 تذهب في اللحم أكثر من الباصصة والسمحاق التي تعمل إلى جلدة رقيقة
 فوق العظم تسمى تلك الجلدة السمحاق لحفها ورقتها ومنه قيل للغم
 الرقيق سمحاق والموصفة هي التي توضع العظم أي تبينه والمثله هي التي
 تقسم العظم أي تكسره والمنقلة هي التي تنقل العظم بعد الكسار في حوله
 والامة هي التي تصل إلى ام الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ وقيل
 هي التي تصل إلى ام الراس وهي التي فيها الدماغ وبعد ما الدامة وهي التي
 تصل إلى الدماغ وأما لم يذكرها الشيخ لأن الإنسان لا يعبس بها في الغالب
 فكلمني لذكرها **قوله** ففي الموصفة البصاصة إذا كانت بعد الان المائلة
 فيها ممكنة بأن تنتهي إلى العظم فيتساويان ولا تكون الموصفة
 إلا في الراس فاما خصل الموصفة لأن ما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالإجماع
 وإن كان عمدا كالحاشية والمنقلة والامة لأنه لا يمكن المائلة فيها لأن
 الحاشية تكسر العظم ولا قصاص في العظم وكذا المنقلة والامة يتعد فيها
 المائلة وأما ما قبل الموصفة ففيه خلاف روي الحسن عن أبي حنيفة لا قصاص
 فيها لأنه لا حد فيه ينتهي إلى العظم ولا يحد في الأصل وهو ظاهر الرواية
 أن فيه القصاص لا في السمحاق فإنه لا قصاص فيها إجماعا ووجدك أن
 يمكن المساواة فيها إذ ليس فيها كسر عظم ولا خوف فذلك غالبا فيستوعون
 الجراحة بما رثم يعمل حديد به قدر ذلك وينفذ ما في اللحم إلى آخره فيستوفي
 منه مثل ما فعل وأما السمحاق فلا يمكن المائلة فيها لأنه لا يمكن أن يسوق جلد
 حتى ينتهي إلى العظم في جلدته رقيقته فوق العظم فيتعدر الاستيفان في

القصاص

القصاص ورجع الأرض ولا قصاص في بقية الشجاج هذا بعمومه أما لو كان
 رواية الحسن عن أبي حنيفة وأما على ما ذكره محمد فمحول على ما فوق الموصفة
قوله وما دون الموصفة فغيره حكومته عدل تفسير الحكومة على ما قال
 الطحاوي إن يقوم لو كان مملوكا وليس به هذه الشجة فيقوم ويبي به شعر
 ينظر كونه نقصا من قيمة العبد فيجب ذلك التدرج من دية الحر فإن كان
 نصف عشر القيمة عجب نصف عشر الدية وإن كان ربع عشر فرب عشر
 وكان أبو الحسن ينكر هذا ويقول اعتباره يورث إلى أن يجب فيه دون الموصفة
 أكثر مما في الموصفة لأنه لا يجوز أن يكون نقصان الشجة التي هي السمحاق في
 العبد أكثر من نصف عشر قيمته فاذا لو حينا مثل ذلك من دية الحر وحيثما
 السمحاق أكثر مما يجب في الموصفة وهذا لا يصح وقال أبو الحسن تفسير حكومة
 العدل أن ينظر إلى ما في شجة لها أرش مقدروها الموصفة فإن كان هذا
 نصف ذلك وجب نصف أرش الموصفة وعلى هذا الاعتبار قال شيخ الإسلام
 وهذا هو الأصح كمن هذا النما يستقيم إذا كانت الجناية على الوجه والرأس
 لأنها موضع الموصفة وإن كانت الجناية على غيرهما كانت العقوبة على قول
 الطحاوي وقال بعضهم تفسير الحكومة هو ما يحتاج إليه من النفقة وأجرة
 الطبيب والادوية إلى أن يعاود عن على كرم الله وجهه أنه أوجب السمحاق
 أربعة من الأبل وهو محمول عندنا على وجه الحكومة لا على وجه التقدير وعن
 جماعة من العلماء أنهم قد روي السمحاق أربعين مثقالا قيمته أربع من الأبل
 وفي المثاقمة ثلثين مثقالا قيمته ثلث من الأبل وفي الباصصة عشرة
 مثقالا قيمته ميعيرين وفي الدائمة الكبرى التي يسيل منها الدم اثني
 عشر مثقالا ونصفا قيمة ميعيرين وربع الدائمة الصغرى وهي التي
 يلتصق فيها الدم ولا يسيل ستة مثاقيل وفي الحارصة خمسة مثاقيل
 وفي ما دونها أربعة مثاقيل **قوله** وفي الموصفة إذا كانت خطا

نصف عشر الدية وذلك خمسمائة درهم في الرجل وساتان وخسون في المرأة
 ونجبت ذلك على العاقلة وان ادى من الابل ادى في موهج الرجل خمس من
 الابل وفي المرأة نصف ذلك **قوله** وفي الهاشم عشر الدية وهو من الدرهم
 الن درهم وخس مائة درهم ومن الابل خمسة عشر **قوله** وفي الامنة
 ثلث الدية وفي ثلث امدية كاملة وفي اربع دية وثلث **قوله** وفي
 الجايعة ثلث الدية وفي من الجراحة وليست من الشجاج والجايعة ما تنقل
 الي الجوف من البطن او الصدر او ما يتوصل من الرقبه من الموضع الذي اذا
 وصل اليه الشراب كان منكسرا فان كانت الجراحة بين الانشين والذكر
 حتى تصل الي الجوف فهي جايعة ثم ما كان ارشده خمسمائة درهم فما فوقها في
 الخطا فهو على العاقلة اجماعا وما كان دون ذلك ففي ذلك مال الجاني وهذا
 في الرجل ما يذ المرأة فتجلى العاقلة من الجناية عليها ما بين وحين فضاها
 لان الذي يعتبر به ذلك نصف عشر الدية **قوله** فان نعتت منه جايعة
 ففيها ثلث الدية ففي ذلك ابو بكر العديق رضي الله عنه **قوله** وفي اصبع
 اليد نصف الدية لان في كل اصبع عشر الدية فكان في الخمس نصف الدية
قوله وان قطعها مع الكف ففيها نصف الدية لان الكف تبع لها اذا
 البطش انما هو لها ولو قطعت اليد وفيها اصبع واحدة فعليه دية الاصبع
 وليس عليه في الكف شي وكذا اذا كان فيها اصبعان او ثلث ففيه دية
 الاصل لا غير الاصابع ولو قطع كمال الاصابع فية قال ابو يوسف فيه حكومة لا يبلغ
 لها ارش اصبع لان الاصبع يتبعها الكف والتبع لا يساوي المتبوع **قوله**
 وان كان قطعها مع نصف الساعد ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي
 انما يحكم حكومة عدل هذا عندنا وقال ابو يوسف ما فوق الكف والقدم
 تبع للاصابع وعلى هذا اذا قطع اليد من العضد او الرجل من الفخذ فمذها
 فيه الدية وما فوق الكف والقدم فيه حكومة وعن ابي يوسف ما فوق الكف

والقدم

والقدم تبع للاصابع وكذا اذا قطع اليد من المصك فهو على هذا **قوله**
 وفي الاصبع الزايدة حكومة عدل تشريفا للادي لانها جزء من يده مكن للمنتفعة
 فيها ولا رنية وكذا السن الزايد على هذا **قوله** وفي عين العقبى ولسانه
 وذكره اذا لم يعلم صحة حكومة عدل ومعرفة العمة في الانسان بالام وفي
 الذكوب بالحكمة وفي العين بما يستدل به على النظر وقيل في معرفة عين العقبى
 اذا قبل بها الشمس مفتوحتان ومعت فهي صحيحة والا فلا واستدل البصري
 ليس بكلام وانما هو مجرد اموت وفي ذكر العينين والحصى حكومة لانه كاليد
 المشلا وفي السن الصغير اذا لم يشفر اذا نبت لاشي فيها عدا بي حنيفة وقال
 ابو يوسف فيها حكومة واما اذا لم تنبت ففيها دية السن كاملة وقفا ذن الصغير
 وانغ الدية كاملة وفي يده ورجله حكومة يعني ان لم يسي ولم يقطع ولم
 يحركها اما اذا وجدته منه وحيث الدية كاملة وفي شدة وفي الرجل حكومة
 وفي احداهما نصف ذلك وفي حله شدة وانه حكومة مثل ذلك وفي لسان الاخر
 والعين القائمة الداهية نورها والسن الشواد القائمة واليد المشلا
 والرجل المشك والذكر المقطوع الحشفة والانث المقطوع الارنية حكومة
 وكذا ثدي المرأة المقطوع الحله والكف المقطوع الاصابع والجفن الذي
 لا شعر عليه فيه حكومة ولو قطع من غيره فرد ما صاها في مكانها ونبتت
 اللحم فعلى التابع الارش كامل لان العروق لا تعود الي ما كانت عليه
 وكذا اذا قطع اذنه والصغها فالتحت وفي الظفر اذا نبت كما كان لاشي
 عليه **قوله** ومن شج رجلا موشحة فذهب عقله او شعر راسه فله
 تنبت و دخل ارش الموشحة في الدية ولا يدخل ارش الموشحة الا في هذين
 وقال الحسن ابن زياد لا يدخل ارش الموشحة الا في الشعر خاصة وقال
 زفر لا يدخل ارشها في شي من ذلك **قوله** او شعر راسه يعني جميعه
 اما اذا تناثر بعضه او شي يسير منه فعليه ارش الموشحة ودخل فيه

الشعر وذلك ان ينظر الى ارض الموضحة والى الحكومة في الشعر فان كان
سواء ارض الموضحة وان كان احدها اكثر من الاخر دخل الاقل في الاكثر
وهذا اذا لم ينبت شعور اسدا ما اذا نبت ورجح كما كان لم يلزمه شيء
قوله فان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارض الموضحة مع الدية
هكذا لم يحصل من الجناية ذنوب اما اذا حصل سقط الارض ويكون على الجاني
الدية اذا كانت الجناية خطأ فعليه ما قلته وان كانت عمدا ففي ماله وكل ذلك
في تلك سنين سواء وجبت على العاقل او على ماله **قوله** ومن قطع اصبع
رجل فسلت اخرى الى جنبها ففيها الارش ولا قصاص عليه عند اي حيفه
وعند ما عليه القصاص في الاولى والارش في الاخرى وعلى هذا اذا سجد
موضحة عمدا فذهب منها عقله او شعر راسه فلا قصاص فيها وعليه دية
العقل والشعر اذ لم ينبت ويدخل ارض الموضحة فيها لان الجناية اذا
حصلت في عضو واحد وتلفت سنين دخل ارض الاقل في الاكثر ومتى
وقعت في عضوين وكانت خطا لا تدخل وان كانت عمدا يجب المالم
في الجميع ولا قصاص في شيء من ذلك عند اي حيفه وعند ما يجب القصاص
في الاول والارش في الثاني كما اذا قطع اصبعها فسلت اخرى **قوله** ومن
قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش هذا عند اي حيفه
وقال ابو يوسف ومحمد عليه الارش كامل لان الجناية قد تحققت واكاد
نعم مبتدأه من الله تعالى ولاي حيفه ان الجناية انعدمت معني فصار
كما اذا قلع من صغير فنبئت لا يجب الارش اجاما **قوله** ومن شج رجلا
شجرة فالتمت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش عند اي حيفه
لزوال الشين والارش انما يجب بالشين فاذا زالت لم يبق الاجر والالم
لا يجب به الارش كما لو لطمه فآلمه **قوله** وقال ابو يوسف عليه الارش
الالم وهو حكومة عدل **قوله** وقال محمد عليه اجرة الطبيب وثمن

الدوا

الدوا لاننا لزمه اجرة الطبيب وثمن الدوا بفعله فصار كما نأخذ ذلك من
ماله **قوله** ومن جرح رجلا بواحدة لم يقتض منه حتى يبرأ لان الجرح معتبر
بما يؤول اليه فربما يسري الى النفس فوجب حكمها فوجب ان ينتظر به ذلك
قوله ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله قبل البر فعليه الدية وسقط ارش
اليدين معناه قتله خطأ لان الجناية من جنس واحد فدخل الطرفين في النفس
ولو قطع يده عمدا ثم قتله عمدا بالسيوف فلوليان يقطع يده ثم يقتله
عند اي حيفه وقال ابو يوسف ومحمد ان فعل ذلك قبل البر فعليه القصاص
في النفس وسقط حكم اليد وان قطعت يده فاقصص لربها ثم مات فاسه
يقتل المقتض منه لانه تبين ان الجناية كانت قتل عمدا وحق المقتض القود
واستيفنا القطع لا يوجب سقوط القود واستيفنا القطع وعند اي يوجب
سقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه عن ما وراه
قلت اما اقدم على القطع فلما منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين
انه في القود فلم يكن مبريا عند دون العلم به ومن له القصاص في الطرف
اذا استوفاه ثم سري الى النفس ومات ضمن دية النفس عند اي حيفه
لانه قتل بغير حق لانه حقه في القطع وهذا وقع قتل الا ان القصاص
سقط للنسبة فوجب المالم وعند ما لا يضمن لانه استوفى حقه والقطع
ولا يمكن التقييد بوصف الشك منه لما فيه من سراية القصاص اذا احتراز
عن السراية ليس في وسعه ومن قطع يد رجل عمدا مات من ذلك فلوليان
ان يقتله وليس له ان يقطع يده وقال الشافعي يقطع يده فان مات ولا
قتله **قوله** وكل عمدا سقط فيه القصاص بشبهه فالدية في ماله
القاتل يعني في ثلث سنين كما اذا قتل الاب ولده وولد ولده عشرة
قتلوا رجلا واحدا لم ابره فان القصاص يستقط عنهم جميعا عندنا ويجب
على جميعهم دية واحدة على كل واحد عشرها وذلك المشرى في ثلث سنين

ويجب في ماله اذا كان عبدا وعلى كل واحد كفاية ان كان القتل خطا .
 كذا في البيضاوي **قوله** وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل .
 ويجب حالا لانه مال استحق بالعقد فهو حال حتى يشترط فيه الاجل كما في
 البيضاوي واصله قوله عليه السلام لا تنقل ائمة قله عبدا ولا عبدا ولا
 صلحا ولا اعترافا قوله ولا عبدا اي اذا اجني على العبد فيما دون النفس لا يجب
 على العاقلة لانه سلك فيه سلك الاموال ولذا العبد اذا اجني يجب على
 مولاه الدرع او الغدا ولا يجب على العاقلة فاما اذا قتل الرجل عبدا خطا
 قيمته على القاتله وذلك غير مراد بالخبر **قوله** ولا صلحا اذا ادعى على
 رجل قصاصا في النفس ويزداد منها او خطا فعليه من ذلك على مال فان
 ملكه جاز على نفسه ولا يجوز على غيره وقوله ولا اعترافا ولا اقرارا اذا اقر
 بجناية توجب المال فانها يجب في ماله دون العاقلة **قوله** واذا قتل
 الاب ابنه عبدا فالدية في ماله في ثلث سنين ولو اشترك الاب والابن
 في قتل الابن فلك قصاص على الابن وقال الشافعي عليه العاصم واذا اشترك
 عاصم ابن في قتل رجل فعلى عاصم واحد فانما المشهور ان الاخر يجب عليه النعاس
 وعن ابي يوسف لا قصاص عليه لانه لما سقط عن احد هاترا كان جميع النفس
 مستوفاه بفعله كذا في الكوفي **قوله** وكل جناية اعترف بها الجاني
 فهو في ماله حالا لانه مال التزيم باقراره فلك يثبت التاجيل فيه الا بالشرط
قوله وعدم العبي والمجنون خطا وفيه الدية على العاقلة ولا يحرم
 الميراث لان حرمان الميراث عقوبة وهما ليسا من اهل المتوبة والعقوبة
 كالمجنون **قوله** ومن حفر بيرا في طريق المسلمين او وضع حجرا فقتل
 بذلك انسان فديته على عاقلة وان تلف فيه بغيره فضاهاية ماله
 لان ذلك ضمان مال وضمان المال لا يتحمله العاقلة وليس عليه كفارة لانها
 تتعلق بالقتل وحفر البير ليس يتأهل لانه قد يتبع في البير بعد موت

الحافر

الحافر فيستقيل ان يكون قاتل بعد موته ولا يحرم الميراث لما بينا انه ليس بتأهل
 وحرمان الميراث يتعلق بالقتل ولو دفع رجل فيها اسنانا فالضمان على
 الدافع لانه مباشرة والتزيم لباشة ولو حفر بيرا فقتل بها رجل اخر فالضمان
 عليها استحقاقا والقياس على الاول ولو لم يعمقها ولكن وسع رأسها فالضمان
 عليها قياسا واستحقاقا ولو وضع رجل حجرا في قعر البير فسقط فيها انسان
 فقات الضمان على الحافر ولو حفر بيرا ثم سد رأسها وكسبها فجاء رجل وفتحها
 ان كان الاول كسبها بالتزوير او الحجارة فالضمان على الثاني وان كان كسبها
 بالخطأ والدين فالضمان على الاول ولو وقع فيها انسان فقات جوعا او غما .
 فلك ضمان على الحافر عداي حبيفة وقال ابو يوسف ان مات جوعا فلك ضمان
 عليه وان مات غما فلك ضمان وقال محمد بن فضال في الرجلين لان ذلك انما حدث بين
 الوقوع ولو وضع حجرا على الطريق فمناه اخر الى موضع اخر فمطب به انسان
 على الثاني لان التمديد الاول قد زال بفعل الثاني والثاني الخشب والتراب
 والطين في الطريق بمنزلة القاتل والجو ولو استاجر من حفر بيرا فحفر بها في غير
 ملكه فالضمان على المستاجر دون الحافر اذ لم يعلم الحافر انها في غير ملكه لانه
 مضور وان علم ضمن لان المستاجر لا يصح اسره في ملك غيره ولا غرور فيه فيقي
 الفعل مضافا الى الحافر ولو استاجر اربعة محفرون فوقع عليهم من حفرهم
 فقات واحد منهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط الربع لانه ما
 من جنايته وجناية افعاله فسقط ما دام افعاله بفعله وهذا اذا كانت
 البير في الطريق اما اذا كانت في ملك المستاجر فينبغي ان لا يجب شي لان
 الفعل مباح فاجبت منه غير مضمون **قول** فان شرع في الطريق
 رويشتا او سيرا فسقط على انسان فقات فالدية على عاقلة هذا على
 وجهين ان اصابه انطرق الدار الذي هو في الحايطة لم يضمن لانه غير
 متعمد لانه وضعه في ملكه فان اصابه الطرف الخارج ضمن ولا كفارة

عليه ولا يحرم الميراث وان اصابه الطرفان جميعا ضمن النصف وان لم يعلم اي
الطرفين اصابه والقياس ان لا يضمن للشك وفي الاستحسان يضمن النصف
وان وضع في الطريق حرا فاحرق شيئا ضمنه فان حركته الزبح الى موضع اخر ف
احرق شيئا لم يضمنه لسبح الزبح فعليه وقيل اذا كان يوم ريح يضمن لانه فعله
منع عليه بما قبله فجعل لها شرته فاذا استاجر صاحب الدار اخر لا يخرج الخراج
ووقع فقتل انسانا قبل ان يعرفوا من العمل فالضمان عليهم ما لم يكن العمل
سليما الى صاحب الدار وعليهم الكفارة وان سقط بعد فراغهم فالضمان
علي صاحب الدار استحسانا وان سقط من ايديهم اجروا حجارة او خشب
فاصابا انسانا فقتله وجب الدية عليه عاقلة ممن سقط ذلك من **سده**
وعليه الكفارة لانه مباشر **قوله** ولا كفارة على حافر البير وقاض الح
في غير ملكه لان الكفارة تتعلق بالقتل وهذا ليس بتاتل لانه يستعمل
ان يكون قاتلا بدليل انه قد يتبع في البير ويتعبر بالحجر بعد موت الفاعل
بذلك وهو ممن لا يبيع منه الفعل ولهذا قالوا انه لا يحرم الميراث بهذه
العلة **قوله** ومن حفر بيرا في ملكه فعمط فيها انسان لم يضمن لانه
غير متعمد في ملكه **قوله** والراكب ضامن لما اوطات الدابة وما
اصابت بيدها او كدمته فيها وكذا ما صدمته براسها او صدرها دون
ذنبها فيجب الدية عليه وعلى عاقلة وتجب عليه الكفارة وجرم الميراث
والوصية وهو قاتل بالمباشرة لان الدابة صارت له كالة فان كان
الطالب بذلك عبدا وجبت قيمته على العاقل ايضا لان دية قيمته وان
اصابت ما لا تملكته وجب قيمته في ماله وان اصاب ما دون النفس
ان كان ارثه اقل من نصف عمر الدية ففي ماله وان كان نصف العمر
فمعا عدا فهو على العاقل **قوله** ولا يضمن ما نعت برجلها او بذنبها
هذا اذا كانت تسير لانه لا يمكن الاحتراز عنه مع السير اما اذا وقفتها

في الطريق فوضا من يه ذلك كله في النخبة بالرجل والذنب لانه متعدد بالانقاس
وشغل الطريق وان اتارت بيدها او رجلها حصاه او غبارا فغفقت عين
انسان لم يضمن وان كان حرا كبيرا ضمن لان في الوجه الاول لا يمكن التحرز عنه
لان سير الدابة لا يعمرى عنه وفي الثاني انما هو يتمكن الراكب وشدة ضربه
لها ولم يندف فيما ذكرنا كالراكب وكل شيء ضمنه الراكب ضمنه السابق والتايد
الان على الراكب الكفارة فيما اوطات الدابة بيدها او رجلها ولا كفارة على السابق
والتايد لانها متسبان ولا يحرم الميراث والوصية لانها غير مباشرة
للقتل ولا يتصل منها الى المجل شي وكذا لا كفارة على الراكب فيما ورا الا يعلو ولما في الاصل
فالراكب مباشر فيه لان التلف يشقه وتقتل الدابة تتبع له لان سير الدابة
مضا فاليه وفي الالة له ويحرم الراكب الميراث لانه مباشر بخلاف السابق
والتايد **قوله** فان رايت او باليت في الطريق ولم يفسر فعمطت
انسان لم يضمن لانه من ضرورات السير لا يمكن الاحتراز عنه وكذا اذا
اوقفها لذلك لان من الدواب من لا ينقل ذلك الا بالاشناق فان اوقفها
لغير ذلك فعمطت انسان بضررها او بولها ضمن لانه متعدد في هذا الايقاف
لانه ليس من ضرورات السير ولو ان رجلا تخس قابله وعليها ركب مشير
امره فوثبت فالقتل الراكب فاما تخس ضامن وان لم تلقه ولكن
جمحت به فما اصابته في فورها ضمنه الناحس فان نغمت الناحس فقتلته
فدمه هدر لانه الجاني على نفسه وانما تخس اذا كان عبدا فالضمان
في رقبته وان كان ضيبا ففي ماله **قوله** والسابق ضامن لما اصاب
بيدها او رجلها والتايد ضامن لما اصاب بيدها دون رجلها والمراد
النخبة قال في الهداية فكذا ذكرنا قدوري في مختصره واليه مال
بعض الشايخ ووجهه ان النخبة سراي من عين السابق فممكن الاحتراز
عنه وغايب عن بصرائنا يد فله يمكن الاحتراز عنه وقال اكثر الشايخ

ان السابق لا يعين النخبة ايغنا وان كان يراها لانه لا يمكنه الاخرار
 عنه وهو الاصح **قوله** ومن قاد قطارا فهو ضامن لما اوطا لانه
 متقرب له الي الجناية ويسنوي فيه اول القطار وواحدة وان وطئ
 بغير انسانا ضمن دينته ويكون على العاقلة **قوله** فان كانت
 معه سابق فالضمان عليها لا شتر اكهما في ذلك وان ربط رجل بغيره
 في القطار والتايد لا يعلم فوطي المربوط انسانا فقتله فعلى عاقلة
 التايد الدية لانه يمكنه ضيانه عن ربط غيره ثم يبرحون على
 عاقلة الرباط لانه هو الذي اوقعهم في هذه الهمة وهذا اذا ربط
 والقطار رئيسا اما اذا ربط والابل قائم بشرقادها ضمن التايد لانه
 قاد بغير غيره بغير اذنه لا صرحا ولا دلالة له فلا يرجع بالحقة عليه
 كذا في الهداية ومن ساق دابة فوق السرج او الممام او سيارا لا دابة
 او الحبل وعلى رجل فقتله ضمن لان الوقوع لتقصيره بترك الربط والاحكام
 فيه ومن ارسل بغيته وكان لها سائتا فاصابت في فورها انسانا
 او شيئا ضمنه وان ارسل طيرا واصابه شيئا في نوره لم يعين فالزق ان
 بدن البهيمة يحمّل السوق فاعتبر سوقه والطير لا يحمّل السوق
 فصار وجود السوق وعدمه سواء ولو ان رجلا جرح رجلا جراحة
 واحدة وجرحه اخر عشر جراحات فمات من ذلك فالدية عليها نصفان
 لان الانسان قديموت من جراحة واحدة ولا يموت من عشر جراحات
 فاحتمل ان يكون الموت من الجراحة الواحدة واحتمل ان يكون من الجراحات
 الباقية وان جرحه رجل وعقره سبع ونهسته حية واصابه حجر
 رمت به الزبح فمات من ذلك كله فعلى الرجل نصف الدية ويجعل للباني
 كله جراحة واحدة فمات من جنايتين احداهما هدر والاخر مضمونه
 وكذا لو جرحه رجل جراحة وجرحه اخر ثم انغم الى ذلك ما ذكرناه

فان على كل واحد ثلث الدية قال في الهداية شاة لتعصاب فقتل
 • عينا فغنيها ما نقصها لان المقصود هو اللحم فلا يعتبر الا النقصان
 • وفي عيني غير بكرة الجزار وجزوره ربع القيمة وكذا في عين البغل
 • والفرس لان فيها مقاصد سوى اللحم كالحمل والركوب والحرث ولانه
 • اما يمكن اقامة العمل بها بربعة اعين غنيها وعين المستعمل فكانها
 • ذات اربعة اعين فيجب الربيع بفوات احدها **مسائل** اذا قاتل
 • لرجل اقلني فقتله عمدا لا قصاص عليه للشيعة وقال زفر عليه القصاص
 • واما الدية فتروى الحسن عن ابي حنيفة انه لادية عليه قال في الكرخي
 • الصحيح وفي الرواية الثانية عليه الدية وهو قول ابي يوسف ومحمد وان
 • قال اقطع يدي او فقه عيني ففعل لا شيء عليه وان قال اقتل عبدي
 • او اقطع يده ففعل لم يعين وان قال اقتل اخي وهو وارثه فقتله
 • وجبت الدية في مال القاتل **قوله** واذا جنى العبد جناية خطأ
 • قتل المولاه اما ان تدفعه بها او تقديه قيد بالخطا لانه اذا قتل
 • رجلا عمدا وجب عليه القصاص ثم الواجب الاصيلي في قتل الخطا هو
 • الدفع دون الفدا ولهذا يستطع الموجب بموت العبد لغوات محل الواجب
 • كذا في الهداية وذكر في الاسلام الصحيح ان الواجب الاصيلي هو الفدا
 • ثم المولي اذا اختار الفدا فمات العبد بعد اختيار الفدا لم يستطع الفدا
 • لانه باختياره نقل الحق من رقبته العبد الى ذمته وان مات قبل ان
 • يختار شيئا سقط حق المجني عليه لان حقه كان متعلقا برقبته العبد
 • فان لم يمت ولكن المولي قتلته صار مختارا لكان قتلته اجنبيا ان كان
 • عمدا بطلت البجائية والمولي ان يقتل وان كان خطأ اخذ المولي القيمة
 • وكفها الي ولي الجناية ولا يجبر حتى لو تعرف في تلك القيمة لا بصير
 • مختارا لكان رثا ثم اذا اختار المولي الفدا واغتر بعد ذلك لاسبيل للمولي

علي العبد ويكون بينه وبين المولى الى ان يحج ذلك عند اي حنيفة وعندهما
اذا لم يكن بين يد المولى وقت الاختيار مقدار الارش كان اختياره باطلا
وكان حق ولي الجناية في رقبته العبد **قوله** فان دفعه مذكرا وولي
الجناية وان فداه فداه بارشها وكل ذلك يلزم ما لا فان ترك المولى
من الدفع فالدعا حتى مات العبد بطل حق المجني عليه **قوله** فان عاد
فجني كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى معناه بعد العدا لان المولى
لما افداه فقد استقطب الجناية عن رقبته فكانها لم تكن **قوله** فان
جني جنايتين قبل للمولى اما ان تدفعه الى ولي الجنايتين يتقسمانه
على قدر رقبتهما واما ان تغديه بارش كل واحد منهما لان تعلق الاولى
برقبته لا يمنع تعلق الثانية واذا قتل واحد ونفعا غير الاخر اقتسماه
اثنان لان ارش العين نصف ارش النفس وكذا اذا كانا جماعة اقتسما
على قدر دروسهم فان اختار المولى العدا فداه بجني ارشهم **قوله**
فان اعتقه وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها لانه
لما لم يعلم لم يكن مختارا للعدا الا انه استملك رقبة فعلقها حق وولي
الجناية فلم يزد الضمان واما لزمه الاقل لان الارش ان كان اقل فليس عليه
سواه وان كانت قيمة العبد اقل فلم تتلف بالعق سواها وكذا اذا
كانت جارية فاستولدها او دبرها فهو على هذا **قوله** وان باع المولى
او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش وكذا اذا وقع اودبره
او اقربه لغيره فان باعه من المجني عليه فهو مختار للعدا وكذا اذا امر المجني
عليه بعتقه فاعتقه صارا مختارا للعدا اذا كان عالما بالجناية لان
المجني عليه قام مقامه في العتق وان استخدمه المولى بعد العلم بالجناية
فعتب بالخدمة فكضامن عليه ولا يكون هذا اختيارا فان اجره تغفر لهما
الاجارة وقال للمولى دفعه او فداه ولا اجارة والار من ليست باختيار ولو

كاتب

كاتب العبد ثم عجز فان كان بعد العلم بالجناية فعليه الارش عند اي حنيفة
واي يوست وان كان لم يعلم بها قيل له ادفعه او افده والترجيح لا يكون اختيارا
قوله واذا جني المدبر او ام الولد جناية ضمن المولى من قيمته ومن ارشها
اعلم ان جناية المدبر يكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا ام الولد
فان قتل المدبر قتل خطأ وجني عليه فداون النفس وذلك كله على المولى ولو
عليه الاقل من قيمة المدبر ومن ارش الجناية لانه لاحق لولي الجناية في اكثر
من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ويعتبر قيمة المدبر يوم جني
لا يوم التدبير **قوله** ضمن المولى الاقل من قيمتها وذلك في ام الولد
ملك قيمتها وفي المدبر الثلث **قوله** فان جني جناية اخرى وقد
دفع المولى القيمة الى الاول بقضا قاض فلا شيء عليه لانه مجبور على الدفع
وتتبع ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ **قوله**
وان كان الولد دفع القيمة للاول بغير قضا قاض فالولي بالجنايات
اتباع المولى وان ساء اتباع ولي الجناية الاولى وهذا قول اي حنيفة وعندهما
الدفع بقضا وغير قضا واحد وتتبع الثاني الاول ولا سبيل له على المولى
لان المولى دفع الى الاول ولا حق لولي الجناية الثانية فلم يكن منعديا
بالدفع فلا يضمن ولا اي حنيفة ان جنايات المدبر يستند ضمانها الى التدبير
السابق الذي صار به المولى ما نفع فان دفعها بقضا فتد زالت يده عنها
بغير اختياره فلا يضمن وان دفعها بغير قضا فقد سلم له ولما تعلق
به حق الثاني فكان الثاني بالجناية في تضمن ايها ساء ويعتبر فيه المدبر يوم
جنا لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير واما جناية المكاتب فهي على نفسه
دون سيده ودون العاقلة لان اكسابه لنفسه فيحكم عليه بالاقل
من قيمته ومن ارش جنايته **قوله** واذا مال الحايط الى طريق السيل
فقطب صاحبه بنقصه واشهد عليه فلم ينقصه في مدة يتقدر على

فتعقد فيها حتى سقط ضمن ما تلف فيه من نفسه أو مال وإن لم يطالب بتقصده
 حتى تلف انسان أو مال لم يضمن وهذا إذا كان بناءه من أوله مستويا لأن
 اصل البناء ملكه فلم يكن متعديا والميل حصل بغير فعله فلا يضمن وإذا
 بناه زوا ابتدايه ما يلا ضمن ما تلف بسقوطه سواء طول بهدمه أو لالانه
 متعبد بالبناء فهو غيره فما تلف من نفس فهو على العاقله وما تلف من مال
 فهو على ماله **قوله** فطرب صاحب فيه اشارة الى ان التقدم الى الميراث
 والمستاجر والمستعير والسكن لا يبيع لأنه لا يتقن من نقصه لأنه غير
 مالك فان تقدم اليهم واشهد عليهم فذلك باطل ولا يلزمهم شيء لأنهم لا يمكنون
 فتن الحايط ويبيع التقدم الى الراعي والموهر لأن الراعي يمكنه أن يضي
 الدين ولعدمه وكذا الموهر لأن الاجارة تسحق بالاعذار وهذا عذر ويبيع
 التقدم الى الابل والوصي وام اليتيم في عدم حايط الصغير ويكونان الضمان
 في مال اليتيم يعني إذا لم ينقصه حتى يقدم وحصلت منه جناية فهي
 لازمة للصغير فما كان منها يلزم في مال البالغ فهو لازم في مال الصغير
 وما كان منه على عاقله البالغ فهو على عاقله الصغير ويبيع التقدم الى المالك
 لأن الولاية له وإلى العبد ائحة سواء كان مديونا أو لا لأن النقص اليه
 شراكات الع بال سقوط ان كان مالا فهو في رتبة العبد وإن كان نفعاً فهو
 على عاقله المولي وصورة الطلب ان يقول المتقدم ان حايطك هذا مايل
 أو مخون أو منقوع فانقصه قبل ان يسقط ويتلف شيئا وصورة الاشهاد
 وان يقول المتقدم اشهدوا اني قد تقدمت الى هذا في عدم حايطه
 هذا وإنما يبيع الاشهاد اذا كان الحايط ما يلا أو واصيا أو مخوناً وقيل
 الاشهاد ليس بشرط وإنما الشرط المطالبة بالنقص والتقدم اليه حتى
 لو تقدم اليه ولم يفعل حتى تقدم لزمه ما تلف فيه فيما بينه وبين الله
 تعالى وإنما ذكر الاشهاد مخزاً عن الجحد كانه طلب الشفعة ويقبل

شهادة

شهادة رجل وامرأتين على التقدم لأنها ليست بشهادة على القتل ولو
 باع الدار بعد ما اشهد عليه وقبضها المشتري بري من ضمانه بخلاف
 الشراء الجناح لأنه كان جانياً بالوضع ولم ينسخ فكذلك البيع فلا يبر
 ولا ضمان على المشتري لأنه لم يشهد عليه فان اشهد عليه بعد ما اشتراه
 فهو ضمان **قوله** ضمن ما تلف اي ما تلف من النفس على العاقله ولا
 كفارة عليه لأنه غير مباشر ولا يحرم الميراث وإن كان ما دون النفس
 ان بلغ ارضه من الرجل مثل عشرة اذنية ومن المرأة عشرة منها فهو على
 العاقله ايضا وإن كان اقل ففي ماله ولما ما تلف بد من الدواب أو
 العروس ففي ماله خاصة لأن العاقله لا تقتل الاموال وإن انكرت
 العاقله لأن الدار له لا عقل عليهم حتى تشهد الشهود على ذلك ثم اشبا
 على التقدم اليه وعلى ان مات من سقوطه وعلى ان الدار له وإن اقر
 صاحب الدار فعنه الاشياء الثلاثة لزمه الضمان ماله دون العاقله
 و**قوله** فلم ينقصه في ماله يقدر فيها على نقصه ضمن لأنه شرط
 وأما إذا لم يفرط ولكن ذهب يطلب من يدهم فكان في طلب ذلك فنسقط
 وأتلف مالا أو نفساً فإنه لا ضمان عليه لأنه لم يتمكن من ازالته ولو لم يشهد
 على الحايط فسقط فاشهد على النقص فتعقل به انسان ضمن إجماعاً
 وإن اشهد على الحايط المايل فسقط بعد الاشهاد فتعقل بتقصده
 أو بتوايه انسان فملك ضمن عندها لأن الاشهاد على الحايط اشهاد عن
 النقص وعند أي يوسع لا يضمن الا اذا اشهد على النقص ولو سقط الحايط
 المايل على انسان بعد الاشهاد فعثر بالقتل غيره فعطى لا يضمن
 لأن ربح الميت ليس على صاحب الحايط وإنما هو الى ولي الميت وإن عطى
 جرة أو خبثه كانت على الحايط فسقطت بسقوطه وهي في ملكه ضمنه
 لأن التفريق اليه وإن كانت في ملك غيره لم يضمن لأن استنزع أبي

فما ان الثالثة فخرصة المروية فمضت المروية فسقطت الركبة فاندق
عنتها فجعل علي رضي الله عنه على الناصرة ثلث الدية وعلى الناصبة الثلث
واسقط الثاني لان الواقة عانت على نفسها ورويان عشرة مدواخله
فسقطت على ادم فمضت على رضي الله عنه على كل واحد منهم بمشرا الدية
واسقط العشر لان المقتول اعان على نفسه **قوله** واذا قتل رجل
عبدا حظا فعليه قيمته لا يزداد على عشرة الاف درهم وان كانت قيمة عشرة
الاف او اكثر فبقي عليه بعشرة الاف الا عشرة دراهم ويكون ذكره على الساقة
في ثلاث سنين وقد اقولها وقال ابو يوسف حب قيمة بالغة ما بلغت لانها
جناية على مال فوجب القيمة بالغة ما بلغت ولما انا جناية على نفس دمي
فلا يزداد على الدية كالجناية على الحر ووجب الكفارة بقتل العبد بقتل جميعا
وقوله الا عشرة دراهم اما قدم النقصان فلان لها اصل في الشروع
من تقدير نفعها بالسرقة والمهر **قوله** وفي لانه اذا زادت قيمتها على
الدية خمسة الاف درهم ودية العبدية الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية لان
هذه دية الحرية فينقص منها عشرة كما ينقص من دية الرجل والمذكور في التقدير
رواية الحسن عن ابي حنيفة ووجهها ان دية الحرية نصف دية الرجل فان
اعتبر في الامتنان لا يزداد على دية الحرية فان كانت ديتها خمسة الاف كان
اعتبار النقصان خمسة **قوله** وفي يد العبد نصف قيمة لا يزداد على
خمس الاف الا خمسة دراهم لان اليد من الايدي نصفه فيعتبر بكله وقد
اذا كانت قيمة عشرة الاف او اكثر اما اذا كانت خمسة الاف فانه يجب
الافان وخمسة من غير نقصان ولو غصب عبد اقيمة عشرون النافيلك
في يده وجبت القيمة بالغة ما بلغت اجماعا وكذا اذا غصب امة قيمتها
عشرون النافيات في يده فعليه قيمتها اجماعا لان ضمان الغصب ضمان
المالية لا ضمان الادمية لان الغصب لا يرد الا على المال الا ترى ان الحر

لا يضمن

لا يضمن بالغصب لان الغصب يقتضي التملك والحرا لا يقع فيه التملك ومن
غصب صبيا حر اقات في يده بما اوفى فله شيء عليه وان مات من غيبته
او لغيبته جبه او اكله سبع فعلى عاقلة الغاصب ادية استحقاقا وان قتل
نفسه او وقع في يده او سقط عليه حايط فان الغاصب ضامن دينه على
عاقلته وان قتل رجل عبدا فاولياؤه بالخيار ان شاؤا اتبعوا القاتل
فقتلوه وان شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلته ويرجع على عاقلته
الغاصب في مال القاتل وان قتل رجل في يد الغاصب خطأ فلا وليا
ان يتبعوا ايها شاؤا بالدية اما الغاصب واما القاتل فان اتبعوا الغاصب
رجع على القاتل وان اتبعوا القاتل ليرجع على الغاصب لان حاصل الضمان
عليه **قوله** وكلما يتدر من دية الحر فهو متدر من قيمة العبد يعني ان ماؤ
فيه من الحر الدية فهو من العبد فيه القيمة وما وجب في الحر فيه نصف الدية
ففيه من العبد نصف القيمة وعلى هذا القياس الجناية على العبد فيما
دون النفس لا يتحمله العاقلة عندنا لانه اجري مجرى ضمان الاموال واما
اذا قتل العبد خطأ فقيمة على عاقلة عندنا وقال ابو يوسف في مال
القاتل لقول عمر رضي الله عنه لا تعقل العاقلة عبدا ولا عبدا قتلنا هو محمول
على ما جناه العبد لا ما جنى عليه فان جناه العبد لا يتحمله العاقلة لان المولى
اقرب اليه منهم **قوله** واذا ضرب رجل بطن امرأة فالقت جنيينا ميتا
فعليه غرة عبدا وامة قيمتها نصف عشر الدية اي نصف عشر دية
الرجل سواء كان الجنيين ذكرا وانثى بعد ما استبان خلقه او ببعض خلقه
لما روي ان امرأة ضربت بطن امرأة فالقت جنيينا ميتا فعضى النبي صلى
الله عليه وسلم على عاقلة الضاربة بغرة عبدا وامة قيمتها خمسة دراهم
ولم يستفسرهم انه ذكرا وانثى فدل على ان حكمهما سواء وخمسة فهو نصف
عشر دية الرجل وعشر دية المرأة وهو على عاقلة الضارب عندنا في سنة

فَوَقَالَ مَا لَكَ يَوْمَئِذٍ مَالَهُ وَهَذَا فِي الْجَنِينِ الْحُرِّ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ حُرّاً وَأَمَّا غُلَّتْ
 مِنْ سَيْدِهَا وَمِنْ مَمْرُورٍ فَيَكُونُ الْوَلَدُ حُرّاً فَيَجِبُ مَا ذَكَرْنَا وَكَوْنُ مَمْرُورٍ عِنْدَ
 وَلَا يَكُونُ لِلْأُمِّ خَاصَّةٌ وَفِي عِنْدَ مَا لَكَ لَمْ وَلَوْ كَانَ الْغَضَارِبُ وَأَرَانَا لِأَرْضِ هَذَا
 إِذَا خَرَجَ مَيْتًا فَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ثَمَرَاتٍ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ يَجِبُ الدِّيَّةُ كَالْمَكْنَانِ
قَوْلُهُ فَإِنْ الْقَتْلُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَتُؤَدَّى الدِّيَّةُ كَامِلَةً وَيَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ **قَوْلُهُ**
 فَإِنْ الْقَتْلُ مَيْتًا ثُمَّ مَاتَ الْأُمُّ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ وَغَرَّةُ الدِّيَّةِ يَقْتُلُ الْأُمُّ وَالْغَرَّةُ
 بِأَنْتَ لَنْ الْجَنِينِ وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ثُمَّ مَاتَ الْأُمُّ يَجِبُ دِيَّتَانِ وَتُؤَدَّى
 الْأُمُّ مِنْ دِيَّتِهِ **قَوْلُهُ** فَإِنْ مَاتَ ثَوَالِقُهُ مَيْتًا فَلَا شَيْءَ لِلْجَنِينِ وَيَجِبُ
 دِيَّةُ الْأُمِّ وَإِنْ مَاتَ الْأُمُّ ثُمَّ خَرَجَ حَيًّا وَمَاتَ وَجِبَ دِيَّتَانِ **قَوْلُهُ** وَمَا
 يَجِبُ لِلْجَنِينِ مَمْرُورٍ عَنْهُ لَأَنَّهُ يَبْدُلُ نَفْسَهُ وَالتَّبَدُّلُ عَنِ الْمَمْتُولِ لَوْ رُبَّمَا
 ثُمَّ الْجَنِينُ إِذَا خَرَجَ حَيًّا بَرِيءٌ وَبَرِيءٌ وَإِنْ خَرَجَ مَيْتًا لَا يَرِثُ وَبَرِيءٌ
 فِي خِرَازِيهِ أَبَوَاللَّيْلِ أَرْبَعَةٌ لَا يَرِثُونَ قَبُولُ ثَوْنِ الْمَكَاثِبِ وَالْمَرْقَدُ وَالْجَنِينُ
 وَالْعَاقِلُ وَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ يَجِبُ غَرَّتَانِ فَإِنْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا حَيًّا ثُمَّ مَاتَ
 وَالْآخَرُ خَرَجَ مَيْتًا يَجِبُ غَرَّةٌ وَدِيَّةٌ وَعَلَى الْغَضَارِبِ الْكِفَارَةُ وَإِنْ مَاتَ
 الْأُمُّ ثُمَّ خَرَجَ مَيْتَيْنِ يَجِبُ دِيَّةُ الْأُمِّ وَحَدُّهَا وَإِنْ خَرَجَ حَيِّينِ ثُمَّ مَاتَا
 يَجِبُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ وَسُمِّيَتْ غَرَّةٌ لِأَنَّهُمَا أَوَّلُ مَقْدَرٍ وَجِبَ بِالْجَنَانَةِ عَلَى
 الْوَلَدِ وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ غَرَّتُهُ كَمَا يَقَالُ لَأَوَّلِ الشَّهْرِ غَرَّةُ الشَّهْرِ **قَوْلُهُ** وَيُغْنِي
 جَنِينُ الْإِمَةِ إِذَا كَانَ ذَكَرًا نَعْفَ عَشْرَ قِيَمَةٍ لَوْ كَانَ حَيًّا وَعَشْرَ قِيَمَتِهِ
 إِنْ كَانَ أُنْثَى وَصَوْرُهُمَا إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْجَنِينِ الذَّكَرِ لَوْ كَانَ حَيًّا عَشْرَةَ
 دَنَانِيرَ فَإِنَّهُ يَجِبُ نِصْفُ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فِيمَهِمَا عَشْرَةٌ يَجِبُ دِينَارٌ
 كَامِلٌ فَإِنْ قُتِلَ فِي هَذَا التَّغْضِيلِ الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ فِي الْأَرْضِ فَذَلِكَ لِأَجْزَازِ
 قُلْنَا كُلُّ لَاجِزٍ التَّغْضِيلِ فَكَذَا لِأَجْزَازِ التَّسْوِيَةِ أَيْضًا وَقَدْ جَارَتْ التَّسْوِيَةُ
 مَعَنَا بِالْإِتِّفَاقِ نَكْذًا التَّغْضِيلِ وَهَذَا لِأَنَّ الرَّجُلَ يَأْتِي بِعَبَارَةٍ قَطَعَ الشَّرَّ

لَا بِأَعْيَانِ صَفَةِ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْجَمْعِ وَالْأُنْثَى فِي نَعْمِ النِّسْوَةِ سَاوِي
 الذَّكَرُ وَرَبَّمَا تَكُونُ أَسْرَعُ نَشْوًا كَالْمَعْدِ لَا نَعْمَالُ فَلِهَذَا أَجُوزْنَا تَنْفِصِلُ
 الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ **قَوْلُهُ** وَفِي جَنِينِ الْإِمَةِ يَعْنِي الْمَمْلُوكَةَ وَالْمَدْبُورَةَ أَمَّا
 جَنِينُ أُمِّ الْوَلَدِ يَجِبُ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي جَنِينِ الْحُرِّ وَلَكِنْ إِذَا قَالُوا لِمَتَدَّ الْمَمْلُوكَةُ
 مَا فِي بَطْنِكَ حُرَّةٌ فَغَضَارِبُهَا رَجُلٌ فَالْقَتْلُ جَنِينًا فَإِنْ فِيهِ مَا فِي جَنِينِ الْحُرِّ
 قَالَ فِي الْهَدَايَةِ إِذَا ضَرَبَ بَطْنَ الْإِمَةِ مَا عَنُقَ الْمَوْلَى مَا فِي بَطْنِهَا ثُمَّ الْقَتْلُ
 حَيًّا ثَمَرَاتٍ فَتُؤَدَّى قِيَمَةُ حَيًّا وَلَا يَجِبُ الدِّيَّةُ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ
 قُتِلَ بِالضَّرْبِ السَّابِقِ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الرِّقِّ فَلِهَذَا يَجِبُ الْقِيَمَةُ
 دُونَ الدِّيَّةِ وَيَجِبُ قِيَمَةُ حَيًّا قَالَ فِي الْكَرْحِيِّ وَمَا وَجِبَ فِي جَنِينِ الْإِمَةِ
 فَتُؤَدَّى مَالُ الْغَضَارِبِ يُوْخَذُ بِهِ خَالِئًا مِنْ سَاعَةِ لَأَنَّهُ مَادُونُ النَّفْسِ مِنْ
 الرِّبْقِ ضَائِعٌ ضَائِعٌ لِلْأَمْوَالِ بَدَلًا لَمْ أَنْهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصٌ بِحَالٍ وَلَا
 كِفَارَةٌ **قَوْلُهُ** وَلَكِنَّا فِي الْجَنِينِ لِأَنَّهُ عَرِضٌ فِي النَّفْسِ الْكَامِلَةِ
 وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ بِدَلِيلِ نَقْصَانِ دِيَّتِهِ وَلِأَنَّ الْكِفَارَةَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالْقَتْلِ
 لَا يَعْلَمُ حَيَاتُهُ فَإِنْ تَطَوَّعَ بِهَا جَارٌ وَقَالَ الشَّامِيُّ فِي الْكِفَارَةِ **قَوْلُهُ**
 وَالْكَفَارَةُ فِي سَيِّدِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا عَنُقٌ وَزَقَبُهُ مَوْسِمُهُ وَلَا يَجْرِيهِ الْمَدْبُورُ أَمَّا
 الْوَلَدُ لَأَنَّهُ رَقَبَتُهُ نَاقِصٌ فَإِذَا عَنُقَ مَكَانَهُ لَمْ يُوْخَذُ بِهَا جَارٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ
 أَدَّى سَيِّئًا لَمْ يَجْزِ وَلَا يَجْرِيهِ مَا فِي الْبَطْنِ لِأَنَّهُ لَا يَبْصُرُ فَهُوَ كَالْأَعْمَى **قَوْلُهُ**
 وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَلَا يَجْزِي فِيهَا الْأَطْعَامُ لِأَنَّ أَسَدَ تَنَالِي
 لَمْ يَذْكُرْهُ فِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ وَأَمَّا ذَكَرُ الْعِتْقِ وَالْعَصْرِ لَا غَيْرَ وَاسِعٌ أَعْلَمُ

بَابُ الْقِسَامِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا وَجِدَ الْقَتِيلَ فِي مَحَلٍّ لَا يَعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ اسْتَحْلَمَ خُسْرَ ذَلِكَ
 مِنْهُمْ تَجْعَلُ مِنْهُمْ الْوَلِيَّ لِيَحْلِفُونَ بِأَسْمَاءِ مَا قَتَلُوا وَلَا عِلْمَ لَهُ فَانْكَرَ وَقَالَ
 إِنَّهُ فَيُعْطَى إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَمْ يَسْتَحْلَمِ الْوَلِيُّ خُسْرَ يَمِينًا وَيَقْبِضُ بِالْأَمْرِ

على المدعي عليه عند كالت الدعوي او خطا واللوث ان يكون هناك علامة
للقتل على واحد بعينه او ظاهر يشهد للمدعي من عدوة ظاهرة او غيرها دة
عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه **قوله** ما قتلناه هذا
بالنسبة الى محلتهم وانما يحل كل واحد باسه ما قتلنا ولا يحل ما قتلنا
لجواز انه باشر القتل بنفسه وقيل بجواز انه قتل مع غيره فيحتوي على اليمين
باسه ما قتلنا قلنا من حلف باسه ما قتلنا وكان قتل مع غيره بحث
في عينه فان الجماعة اذا قتلوا واحدا يكون كل واحد منهم قاتلا ولهذا
يجب الكفارة على كل واحد منهم ويجب التقاضي عليهم ومن ابي ان يحلف
من اهل المحلة بحسبه الحكم حتى يحلف كذا في الهداية وقال شاهان هذا
في النعمانية الخطا اذا نكلوا قضي عليهم بالدية ولو اختار الوالي عيانا او
محدودين في قذف جاز لانه يمين وليس بشهادة **قوله** فاذا حلفوا
قضي على اهل المحلة بالدية ولو اختار الوالي وقال في لايجب الدية مع
الايمان لان اليمين عهدي في الشرع مبرية للمدعي عليه لا ملزمة ولنا ان وجه
جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخي قتل بين قريتين فقال صلى الله عليه
وسلم يحلف منهم خمسون رجلا فقال ليس لي من اخي غير هذا قال بلى ولكن ماية
من الابل وروي ان عمر استخلف في القسامة حين يمين وغرمتهم الدية
فقال الحارث ابن الارجع انتم ايماننا واموالنا قال نعم فيما بطل دم بعدا
فان استنفوا ان يدفعوا الدية حسبهم الامام حتى يدفعوها **قوله** ولا يستغف
الولي ثم يعنى له بالجماعة لقوله عليه السلام لو اعطى الناس بدعواهم لادعوا
قوم وما قوم واموالهم تكن البينة على المدعي واليمين على المنكر **قوله** وان
لم يكمل اهل المحلة خمسين كبرت الايمان عليهم حتى يتم خمسون يمين لان
الخمين واجبة بالسنة فيجب اكملها **قوله** ولا يدخل في القسامة
صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد ولا مدبر ولا مكاتب اما الصبي والمجنون

فليسا

فليسا من اهل القول المبيح واليمين قول فاما المرأة والعبد فليسا من اهل
النصرة ويدخل في القسامة الاعني الحد ودينه العذف لانهما يستغلفان في
الحقوق **قوله** وان وجد ميتا لا اثر به فليسا قسامة ولا دية لانه ليس
بقتيل ولا اثران يكون به جراح او اضراب او خنق او كان الدم يخرج من
عينيه او اذنيه فان وجد التريدين القتيلا والنصف ومعه الواس في محلة
فعليه القسامة والدية وان وجد اقل من النصف ومعه الواس فلا شيء عليهم
قوله ولذا ان كان الدم يسيل من انداوس دبره او من فمه لان خروج
دعان ومن دبره علة ومرفق ومن فمه دية وسودا فلا يدل على القتل **قوله**
وان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قتيلا لان الظاهر ان هذا يكون من
ضرب شديد **قوله** واذا وجد القتيلا على دابة يسوقها رجل فالدية
على عاقلته دون اهل المحلة لان دابته في يده كداره وكذا اذا كان قائدا
او راكبها قال الامام حواضرنا ده فعذا اذا كان يسوقها سرا مستحشا اما
اذا اساقها فهارا جارا فلا شيء عليه **قوله** وان وجد القتيلا في دار
انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته قال في الهداية والقسامة
عليه لان الدار في يده والدية على عاقلته لانه نصرة منهم وقوته بهم فكرر
الايمان عليه ومن استقر دارا ولم يقبضها فوجب فيها قتيلا والدية على عاقلته
البايع **قوله** ولا يدخلوا السكان في القسامة مع المالك عندها وقال ابو
بوسد في عليها جميعا ولان ولاية التدبير تكون بالسكنى كما تكون بالملك
ولما ان التدبير اليهم فيتحقق التقصير منهم **قوله** وفي على اهل الحطة
دون المشركين ولو لم يمتي منهم واحد وهذا قولها وقال ابو بوسد ان كل مشرك
لان الضمان يجب بترك الحطة وقد استوفيه ولما ان صاحب الحطة اصيل
فالمشركي دخل وولاية التدبير الي لاصيل **قوله** وان لم يبق واحد منهم
بان باعوا كلهم قومث وان وجد قتيلا في دار فالقسامة على رب الدار

وقومه وتدخل العاقلة في التسامة ان كانوا حضورا فان كانوا غيبا فعلى صاحب الدار تكرار عليه وهذا عندنا وقال ابو يوسف لا تسامة على العاقلة ومن وجد قتيلا في دار نفسه فعند أبي حنيفة تجب دية على عاقلة لو رثته وعندنا هو قدر لاشي فيه **قوله** وان وجد القتل في سفينة فالتسامة على من فيها من الركاب والملاحين لانها في ايديهم والملاك وغيرهم في ذلك **قوله** وان وجد القتل في مسجد محلة فالتسامة على أهلها لانهم اختصوا بعبادتهم من غيرهم **قوله** وان وجد القتل في الجامع او الشارع العظيم فلا تسامة فيه ولو لم يعرف قاتله فالدية في بيت المال لانه للعامة لا يختص به واحد منهم وان وجد في السجن ولم يعرف قاتله فالدية في بيت المال عندهما وقال ابو يوسف الدية والتسامة على أهل السجن لانهم سجون **قوله** وان وجد في بركة ليس بقربها فمارة فهو قدر هذا اذا كانت البركة بحيث لو صاح فيها صاح لم يسمع احد من أهل المعبر ولا من أهل القرى اما اذا كان يسمع منها الصوت فالتسامة والدية على قرب القرى اليها **قوله** وان وجد بين قريتين كان على اقربهما التسامة والدية هذا اذا كان يسمع الصوت منها اما اذا كان لا يسمع فهو قدر وان كان في القرب سواء فهو عليها جميعا **قوله** وان وجد في وسط الغوات يسميه الما فهو قدر لان الغوات ليس في يد احد فهو كالغارة المنقطعة **قوله** وان كان محتبسا بالشاطي فهو على قرب القرى من ذلك المكان لانهم يستقون منه ويؤمرون ذوابهم اليه **قوله** وان ادعى ولي القتل على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط التسامة عنهم والتسامة والدية بحالها وعن محمد ان التسامة تسقط لان دعواه على واحد

ابرا

ابو الدبائين **قوله** وان ادعى على واحد من غيرهم تسقط عنهم التسامة والدية لانه ضار بمبريهم **قوله** وان قال المستحلف قتلته فله ان يستحلف بانه ما قتلته ولا عرفت له قاتل غير فله ان لا يدريداست الحصومة عن نفسه بقوله فله يقبل ويجعل على ما ذكرنا **قوله** واذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تقبل وان ادعى الولي القتل على واحد من أهل المحلة بعينه وشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل لاجتماع ان الحصومة قايمة مع الكل فالشاهدان يتقطع الحصومة عن نفسه بشهادته فكانت متما ومن شهد على رجل سلك حاك ليل او نهار او سر عليه عسفا ليل في المعبر او نهار في الطريق فقتل المشهور وعليه عمد اذ شئ عليه لان الشك لا يكتف بمحتاج الي دفعه بالقتل والعصا وان كان يكتف لكن في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر الي دفعه وكذا في النهار في الطريق لانه لا يلحقه الغوث فاذا قتله كان دمه صدر وانه اعلم **كتاب المعاقلة** قل بي جمع معتله وهي الدية وسميت الدية عقلا لانها تعقل الدما من القتل وانما قلعة من الدين يقومون بفضرة القاتل قال رحمه الله الدية في شبه العمد والمخطأ وكل دية وجبت بنفس القتل على القاتل احتراز بقوله بنفس القتل عن ما يجب بالصلح او بالشبهة **قوله** والعاقلة أهل الديوان ان كان القاتل من أهل الديوان وهم الجيش الذي كتبت اسما ولقبر في الديوان وقال ابن ابي عمير **قوله** يؤخذ من عطايتهم في ثلاث سنين العطا يخرج مرة او مرتين ويعتبر مدة ثلاث سنين من وقت القضا بالدية لامن يوم القتل والعطا اسوة لما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة او مرتين والرزق

وان ادعى على واحد من غيرهم تسقط عنهم ووجه الفرق قد بيناه واحدا منهم لا يشك في التسامة لانه لا يفرق بينهم ولا بينهم فليس بينهم ان القاتل ليس منهم وهم اقل من يكونون اذا كان القاتل من غيرهم لم يؤخذوا على ما لا يفرق بينهم لان التسامة تسقط عنهم

ووجه الفرق قد بيناه واحدا منهم لا يشك في التسامة لانه لا يفرق بينهم ولا بينهم فليس بينهم ان القاتل ليس منهم وهم اقل من يكونون اذا كان القاتل من غيرهم لم يؤخذوا على ما لا يفرق بينهم لان التسامة تسقط عنهم

يخرج لهم في كل شهر وقتل يوما بيوم وإذا كان الواجب ثلث دية
 العتيل أو اقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث إلى تمام
 الثلاثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك إلى تمام الدية في السنة
 الثالثة يعني إذا كان الواجب كل الدية كان ذلك في سنة واحدة
 كان الواجب النصف أو الثلثين كان في سنتين وإن كان الثلث أو
 اقل ففي سنة وعلى هذا كل من كان الواجب في كله نعتما ثم وجب
 في بعضه اقل من ذلك فهو بمنزلة النصف مبالغة دية اليد في سنتين
 وما يجب في الأمانة فهو على العاقلة في سنتين كذا في شرحه في باب
 الرجوع عن الشهادات **قوله** فان خرجت العطايا في أكثر من ثلث
 سنين أو اقل أخذ منها معناه ان كانت العطايا للسنين المستقبل بعد
 التقنا بالدية حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل التقنا ثم خرجت
 بعد التقنا لا يؤخذ منها كل الدية ثم إذا كان جميع الدية في ثلث
 سنين فكل ثلث منها في سنة واحدة وإذا كان الواجب ثلث دية النفس أو اقل
 كان في سنة واحدة ولو قتل عشرة رجال خطأ فعلى كل واحد عشر
 الدية في ثلث سنين اعتبارا بالجرا بالكل **قوله** ومن لم يكن من
 أهل الديوان فعاقلته قبيلته تقسط عليهم في ثلث سنين لا يزداد
 الواحد منهم على أربعة دراهم في كل سنة درهم وديناران وينقص منها
 في هذا الشارة إلى انه يزداد على أربعة من جميع الدية وقد منحه على
 انه لا يزداد على واحد من جميع الدية في ثلث سنين على ذلك درهم
 أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في سنة إلا درهم أو درهم وثلث
 وهو الأصح **قوله** فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل
 من غيرهم يعني نسا وبضم الأقرب فالأقرب على ترتيب العصبان الأخوة
 ثم بنوهم ثم الأعمال ثم بنوهم وأما الأبا والبنون فقد قيل لا يخلون

لقرتهم

لقرتهم وقيل لا يخلون **قوله** ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيها
 يودي مثل أحدهم لانه هو القاتل فلا معنى لأخراجه وموافقا غيره
 وقال الشافعي لا يجب على القاتل شيء من الدية وليس على النسا من الدية
 وليس على النسا من الدية شيء لانهما يجب على أهل الأسرة لتركهم مراقبتهم
 وإن أسرا لا يتنصرون بالنسا والصبيان وعلى هذا لو كان القاتل ميبيا
 أو امرأة لاسي عليه من الدية **قوله** وعاقلة المعتق قبيلة مولاه من
 أهل نصرته وكانوا من أهل عقلة قال عليه السلام يولي القوم منهم **قوله**
 ومولا المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته لانهم يرثونه بعد موته **قوله**
 ولا تتحمل العاقلة اقل من نصف العشر وتتحمل نصف العشر فصاعدا لان
 الحمل على العاقلة للقر من الإحجام ولا إجماع في القليل ثم العاقلة
 إذا حلت نصف العشر كان ذلك في سنة واحدة وإن لم يكن للقاتل قبيلة
 ولا مؤمن من أهل الديوان فعاقلته انصاره فان كانت نصرته بالحرف فعلى
 المحترفين الدين ثم انصار كالتعمارين والصناريين بسمرقند والاسكندرية
 باستيجاب وفيه الهداية إذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال ولهذا
 إذا مات كان ميراثه لبيت المال فقد أمانا لزمه من القروان يكره بيت
 المال وأهل الملك عنه يعقله قبيلة أمه فان عطلوا عنه ثم ادعاه الأب
 رجعت عاقلة الأم بما أدت على عاقلة الأب **قوله** وما نقص من ذلك
 فهو من مال الجاني يعني ما تنقص أرشده عن نصف عشر الدية كان على الجاني
 دون العاقلة **قوله** ولا تعقل العاقلة جناية العبيد يعني إذا جنى
 العبد على الحر أو على غيره الحر **قوله** ولا تعقل الجناية التي اعتروا
 بها الجاني إلا ان يصد قوة فان قلت قد ذكر هذا في الديان فلم أعاد
 هنا قلت ذكر هناك كل رأس وجب بالاتقرار والعلم فهو في مال
 القاتل وهذا قال ولا تعقل ما لزم بالعلم أو باعتراف الجاني فان

تكره ان يذ هذا فانية فأيده لانه ذكر التصديق هنا بقوله الا ان
يصدق فوه ولم يذكره هناك **قوله** ومن اقرب يقتل خطأ ولم يرفعوا
الى القاضى الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلث سنين من
يوم يقضى عليه لان التاجيل من وقت التقاضى الثابت بالبيعة نفى
الثابت بالاقرار ولى **قوله** ولا تغفل ما تزم بالعلم وقد بيناه
قوله فان جنى الحر على العبد فقتله خطأ كانت جنايته على ما قلته
ينبغي ما قل الجاني وما دون النفس على العبد لا يتحمله العاقل لانه
يسلك مسلك الاموال واسما علم

كتاب الحدود

الحدود والحديث في اللغة هو المنع ومنه سمي البواب حدا والانه يمنع الناس عن
الدخول وكذا سمي حد الدار الذي ينتهي اليه حدا لانه يمنع من دخوله
ما حد اليه في البيع فلما اريد فعذه العقوبة المنع من الفعل سمي حد حدا
وفي الشرع هو كل عقوبة مقدرة يستوفى حقها ولها الاسم التقاضي
حدوا وان كان عقوبة لانه حق ارمي بملك استقاطه ولا اعتبار بغيره
وكذا التعزير لا يسمى حدا لعدم التقدير لاسيما حد عدم التقدير فيه
قوله زوجه الزنا يشهد بالبيعة والاقرار المراد بشوئنه عند الاما
وصفة الزنا هو الوطى في فروج المرأة الساري عن نكاح او ملك او شبهها
وتتجاوز الحتان الحتان هذا هو الزنا الموجب الحد وما سواه ليس بزنا
واما شرط مجاوزة الحتان الحتان لان مادونه بملاسنة لا يتعلق
به احكام الوطى من الفصل وفساد الحج والكنارة في رمضان ونزول السابغ
الزنا الموجب الحد الوطى الحرام الحامى عن حقيقة الملك وحقيقة النكاح
وملك اليمين وعن شبهة الملك وشبهة النكاح وشبهة الاستباه واما
الوطى في الملك كوطى جارية المجوسية وجاريته التي هي اخته من الرضاغة

دوطى

دوطى الملك بعضها وان كان حراما فليس يزنا وكذا وطى امراته الحامى
والنفسا والمثروحة بغير شهود او تزوج امة بغير اذن نولها او تزوج العبد
بغير اذن سيده او وطى جارية ابنه او مكاتبه والحاربة من الغنم يذوار
الحرب وبعد ما حرزت قبل النسخة او تزوج امة على حرة او تزوج بجوينة
او خمازة غنم واحد او جمع بين اخيتين او تزوج بحارمه فوطىها وقال
عليت انها علي حرام فانه لا حد عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يحد في
كل ووطى حرام على التابيد كوطى بحارمه والتزويج لا يجب شبهة فيند ما
ليس بحرام على التابيد فعقد النكاح يوجب شبهة فيه كالنكاح بغير
شهود او في عدة النية وشبهة ذلك وشبهة الاشباه ان يقول ظننت
انها تحل لي فانه لا يحد **قوله** فالبيعة ان تشهد اربعة من الشهود
على رجل وامرأة بالزنا فان قيل القتل اعظم من الزنا ولم يشرط فيه اربعة
قلنا لان الزنا لا يثبت الا باثنين وفعل كل واحد لا يثبت الا بشاهدين
والقتل يكون من واحد ويشترط في الاربعة ان يكونوا ذكرا حرا راعدا ولا
سليما ولا يقبل فيه شهادة النساء الرجال ولا الشهادة على الشهادة
ولا كتاب التاجي وان شهدا قتل من اربعة لا تقبل شهادتهم وهم قذف
يحدون جميعا حد القذف اذا اطلب الشهود عليه ذلك لما روي ان ابا
بكرة وسيل بن مبيد ونافع بن الحارث شهدوا على النيرة بن شعبة
بالزنا عند عمر رضي الله عنه فقام زياد وكان الرابع فقال زابت اقداما
بادية ونفسا غائبا وامر منكروا زابت رجلها على عاتقه كما في حار
ولا ادري ما ورا ذلك فقال عمر رضي الله عنه المحمد الدين لم يفتح احد من
اجحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحد الشكنة وكذا اذا جأ وامنتون
شهادة واحد بعد واحد لم تقبل شهادتهم وهم قذف يحدون حد القذف
واما اذا حضر اربعة مجلس واحد حبسوا مجلس الشهود واقاموا الى

القاضي واحد بعد واحد مشهدوا قبلت شهادتهم لانه لا يمكن الشهادة
دفعه واحدة وقد روي ان عمر رضي الله عنه قبل الشهادة على هذا الوجه
لانه اجلس المغيرة فلما شهد عليه الاول قال ذهب ربيك يا مغيرة فلما
شهد الثاني قال ذهب نصفك فلما شهد الثالث قال هذا ثلثه اربعة
وكان عمر رضي الله عنه في كل مرة يقتل شاد به من شدة الغضب فلما قام
زياد وكان الرابع فقال له عمر قم يا شلع العقاب وانما قال ذلك لان كونه
كان يضرب الى السواد فشبهه به وقيل وصفه بالشجاعة لان العقاب
اذا اُشْلِحَ على طائر احرق جناحه واخرج عن الطيور وكذلك كان زياد في
مقابلة اقرانه وهذا اندح والاول ذم وهو على وجه الانكار عليه في فتك
ستوصاحبه وتحريره على الاضحا فتال زياد لا ادري ما قالوا لكنني
رايتها يعنط بان في الحاف واحد كما مضطرب الامواج ورايت نفسها اليها
وامر النكرو ولا ادري ما ورا ذلك قد راى عمر عنه الحد لا تعلم يصريح في القذف
وضرب الثلثة حد القذف ولو شهدوا انه زنا بامرأة وقالوا لا نعرفها
لم يحجز شهادتهم قال في الكرخي اذا شهد على المرأة اربعة بالزنا احدى الزوج
ولم يكن من الزوج قذف قبل ذلك اقيم عليها الحد وقال الشافعي لا تتقبل
شهادة الزوج عليها وان قذفها الزوج وجا بثلاثة سواء يشهدونهم
قذفة محدون ويلاع عن الزوج وان جامو وثلاثه شهدوا انها قد زنت
ولم يعد لوا د رى عنها وعنهم الحد ود رى عن الزوج اللعان لانه شاهد
وليس بقاذف وذكريه الحجز الخامس من الكرخي في القذف في باب رجوع
الشهود ان الزوج يلاع عن وحد الثلثة ولو جا بربعة فلم يعد لوا فهو
قاذف وعليه اللعان لان الشهادته اذا سقطت تعلق بقذفة اللعان
قوله فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف مولاهم مختلف وفيه
الحقيقة والجواز قال عليا السلام العينان يزيان والبيدان يزيان والفرج

يحقق

يحقق ذلك او يكذب به وانما سألهم كيف زنا لانه قد يكون مكروها فلا يجب عليه الحد
قوله واين ري لاحتمال ان يكون زنا في دار الحرب اونه عسا والنفقة
وذلك لا يوجب الحد لانه لم يكن لك امام عليه يد فعاد ذلك شبهة فيه **قوله**
ومتى زنا بجواز ان يكون شهدوا عليه بزنا متقادم لا يقبل شهادتهم ولا يجوز
ان يكون زنا وموصفي او مجنون واختلفوا في حد التقادم الذي يستقطب الحد
فكان ابو حنيفة لا يقدر فيه وقتا وفوضه الى رأي القاضي وعندها افا شهد
بعد معني شهر من وقت عاينوا لا يقبل شهادتهم لان الشهر في حكم البعيد
وما دونه قريب فتقبل شهادتهم فيما دون الشهر وفيه اجماع الصغير قد
يستند اشهر **قوله** ومن زنا بجواز ان يكون امراته او امته وربما اذا سألوا
قالوا لا نعرفها فيكبر ذلك شبهة وقد يكون جارية ابند **قوله** فاذا
بينوا ذلك وقالوا راياء وطيمانية فوجها كالميل في المكحلة او كالتمل في المحبرة
او كالرشاية البير صرح ذلك فان قالوا فعدنا النظر لا تبطل الشهادة الا
اذا قالوا تعدنا ه تلذذ الخبيذ تبطل **قوله** وسأل القاضي عنهم
فاذا عدلوا في السر والعلن نية حكم بشهادتهم ولم يكتف بنظر القضاة
احتياطاً للدرج قال عليه السلام ادروا الحد وما استطعتم قال في الاصل
يحبس الامام حتى يبال عن الشهود فان قيل كيف يحبسهم وقد قيل ادروا
الحدود وليس في حبسه ذلك قيل لما حبس تعزير لانه صار متهماً باربع
الناحسة فان شهدا بربعة فوجدوا فاقولهم احرار مسلمون فلا حد فيكم
الربط لان شهادتهم لم تقبل ولا عليهم بجواز ان يكونوا عاصدين فان بانوا
عبيدا او محدودين في قذف او عيانا فعليه حد القذف لان العيان لا يبرئ
ما شهدوا عليه فتحققنا كذبهم فكانوا قذفة ولما العبيد والمحدودون
فليسوا من اهل الشهادة فكانوا قذفة فوجب عليهم حد القذف **قوله**
في السر والعلن نية التزكية نوعان والعلن نية ان يجمع الشافعي بين العدل

والشاهد فيقول المعدول هو الذي عدلته والسران يبعث التقاضي رسولا
 الى المزكي ويكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود واسماهم حتى يعرفهم المزكي
 فمن عرفه بالعدالة كتب تحت اسمه عدل جازي الشهاده ومن عرفه بالنسق
 لا يكتب تحت اسمه شأ احتوازا عن فتكنا الستراويقول اسماء علم الا اذا كان
 عدله غيره او خاف ان لم يصرح بذلك قضي التقاضي بشهادته فحينئذ يصرح
 بذلك ومن لم يعرفه بعدالة ولا فسق كتب تحت اسمه مستورا قال ابو حنيفة
 اقبل في تركية السر المرأة والعبد والمعدود في التعذد اذا كانوا عدولا
 ولا اقبل في تركية العكسية الا من اقبل منها دند لان تركية السر من باب
 الاخبار والخبرية امر ديني وقول هو لا في الامور الدينية يقبل اذا كان
 عدولا لا الاتري انهم يقبل روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل الصوم
 بقولهم وايضا العكس تركية العكسية نظير الشهادة وعلى هذا تركية
 الولد كولد في السراج يزه لانها من باب الاخبار فكون في النهاية وعلمه
 الى الدجيرة **قوله** والاقراران يقران البائع العاقل على نفسه بالزنا
 اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس المفكر كلما اقر زده التقاضي يعني انه
 لا يؤخذ باقراره حتى يقر اربع مرات في مجالس مختلفة كلما اقر زده حتى
 يتواري منه وينبغي للتقاضي ان يرجوه عن الاقرار ويظهر له كراهة ذلك
 ويامر بتخفيفه عنه فان عاد ثانيا فعل فان عاد ثالث فعل به كذلك فان
 اقرار اربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد وان اقر بالزنا ثم رجع صح
 رجوعه وكذا في السرقة وشرب الخمر لان في السرقة يصح رجوعه في حق
 القطع ولا يصح في حق المال ولا يصح رجوعه عن الاقرار بالتعذد والتقصص
 لانها من حقوق العباد ولو شهد عليها اربعة بالزنا وهو يكره ثم اقر بطلت
 شهادتهم بنفس الاقرار ويؤخذ فيه حكم الاقرار وقال محمد بن عيسى اربع مرات
 لا تبطل الشهادة فاذا اقرار بها بطلت اجاماً ويؤخذ في حكم الاقرار حتى

به كذلك

لو

لو رجع صح رجوعه ولو اقر انه زنا بامرة فحدث لاحد عليه عداي خيفة وعندها
 محمد لما روي ان رجلا اقر انه زنا بامرة فبعث النبي صلى الله عليه وسلم اليها
 فحدثت في دار رجل وهو يحمل عداي خيفة انه حده خدا التعذد للمرأة ولاي
 خيفة ان الفعل لا يتصور بدون محله والزنا لا يتصور بدون المرأة وانكارها
 حجة للنفي المحلية في حقها فاقضي النفي عن الرجل ضرورة فعارض النفي الاقرار
 فسقط احد ولا ناصد قنا صاحبين تحدث وحكما بطلان **قوله**
 في سقوط احد عنها وان الفعل الذي وجد منه لم يوجد منها وهو فعل واحد
 فاذا بطل ان يكون رتا في حقها كان ذلك شبهة في سقوط احد عند وان
 كانت المرأة التي اقر بالزنا بها غايية فالقياس ان لا يجد لجواز ان تحضر
 فتحدث في خدا التعذد او يدعي نكاحا فتطلب المهر وفي حده ابطال
 حقها ولا سيما ان حديث ما غرانه حدمع غيبة المرأة فان جات
 المرأة بعد ما اقيم عليه احد فادعت التعزج وطلبت المهر لم يكن لها من
 لاننا قد حكنا بان هذا الفعل زنا وفي ايجاب المهر جمع بين احد والمهر فذلك
 لا يجوز عندنا **قوله** فاذا اتم اقراره اربع مرات سأل التقاضي عن الزنا
 ما هو وكيف هو وابن زنا ومن زنا ولم يذكر الشيخ متى زنا لاتقدم الزنا
 لا يمنع من قبول الاقرار **قوله** وان كان الراي محصنا رجده بالجماع
 حتى يموت المحصن من اجتماع فيه شرائط الاحصان وهي سبعة البلوغ
 والعقل والاسلام والحرية والنكاح الصحيح والدخول بها وهما على صفة
 الاحصان والمعتبر في الدخول لا يلجج في التبل بل وجهه يجب التسل
 ولا يشترط فيه الاتزال ولا اعتبار بالوطي في الدبر وعن اي يمت ان
 الاسلم والدخول بها وهما على صفة الاحصان ليس بشرط لنا **قوله**
 على الصلة والسلم من اشرك بالله فليس بمحصن واما الدخول لها
 وهما على صفة الاحصان فهو شرط عندنا وقال ابو يوسف ليس بشرط

سئل
عن امرأة

كُتِلَ ان عنده اذا حصل الوطى قبل الحربة ثم اعتقاصا ومحصنين بالوطى
 المتقدم وكذا المسلم اذا وطى الكافرة صارت لها محصنا عنده ولما الوطى في
 الزناح العاصد فلا يكون به محصنا كالزنا ولو تزوج امته فدخل بها ثم
 اعتقها مولاها فالم يدخل بها بعد العتق لا يكون محصنا وكذا اذا دخل بها
 وفي صغيرة ثم ادركت فلم يدخل بها بعد الادراك لا يكون محصنا **قوله**
 حتى موتها يعني اذا بقي المرحوم كذلك اما اذا قرب بعد ما اخذوا في ربه
 ان كان ثبت الزنا باقراره لا يتبع ويكون ذلك رجوعا منه فيملا سبيله
 وان كان بالبينة اتبع ولا يخل سبيله لانه بعد الا الشهادة لا يصح
 انكاره **قوله** تخرجه الى ارض فضا لانه يمكن الرجوع اليك يصيب بعضكم
 بعضنا ولهذا قالوا انهم يقطفون كصفوف الصلابة اذا ارادوا رجعة
 وكلما رجع قوم تنحوا ويقدم اخرون ورجوا ولا يحفر له اذا كان رجلا ولا
 يربط ولكنه يقوم قاوما وينتصب للناس واما المرأة فان شال الانام
 حفروها لان النبي صلى الله عليه وسلم حفر للنساء مديده ولان الحفر استبر
 لها مخافة ان تنكشف وان شال حفروها لانه يتوقع منها الرجوع بالحفر
قوله يبتدي الشهود برحمته ثم الامام ثم الناس يعني اذا ثبت
 الزنا بالبينة بديهم امتحانهم فربما استعظوا القتل فرجعوا عن
 الشهادة **قوله** ثم الامام استظهارا في حقه فربما يرى في الشهادة
 ما يوجب ذريرا لحد **قوله** فان امتنع الشهود من الاستداس سقط
 الحد ولم يجب عليهم حد القذف لعدم التصريح بالقذف وكذا اذا
 امتنع بعضهم سقط ايضا وكذا اذا غابوا او ماتوا ومات بعضهم
 او غاب بعضهم او اعى واخرس او جن او ارتد او قذف فضرر الحد
 بطل الحد عن المشهود عليه عندها لان بدايتهم شرط وقال ابو يوسف
 اذا امتنعوا او غابوا رجم الامام ثم الناس وكذا اذا اعوا وجنوا
 او ا

او ارتدوا وهذا كله اذا امتنعوا من غير عذر واما اذا كانوا مرضي او
 منقطعوا لا يدي فليلا امام ان يربي ثم يامر الناس بالري فان شهد
 اربعة على ايهم بالزنا وجب عليهم ان يبتدوا وبالرجم وكذا الاخوة
 وزواجرهم ويستحب ان لا يتعدوا له مقتله وكذا ذوالرجم المحرم ولما ابن
 التيمم فلا بأس ان يتمد قتله لان رجمه لم يكمل فاشبه الاجنبى وقد قالوا
 ان لابن اذا شهد على ابيه بالزنا لم يحرم الميراث بهذا الشهادة لان
 الميراث يجب بالموت والشهادة انما وقعت على الزنا وذكر غير الموت
 وكذا اذا شهد عليه بالقتل لم يحرم الميراث بهذه العلة **قوله**
 وان كان الزاني مقرا ابتداء الامام ثم الناس لان النبي صلى الله عليه وسلم
 رجم الناصرية بحصاة مثل الحصاة وقال ارموا وانتوا الوجه وكما
 اعتزقت بالزنا فان كانت المرأة حاملا لم ترحم حتى تضع وتنقطع
 الولد لان رجمها يهلك الولد وذكر غير سقحي فان ادعت انها حبلية
 واسكل امرها نظرا لها النساء فان قلن انها حبلية ترضع لها المدة التي
 ذكرنا فانهم تقدموا اذا شهدوا على امرأة بالزنا فقاتلتا ابكر او تقاتلتا
 نظرا لهما النساء فان قلن هي كذلك لم تحم لانه بان كذبهم ولا يجد
 الشهود ايضا لاننا لو اوجبنا عليهم اوجبناه بقول النساء والحد ولا يجب
 بقول النساء وان كان الزاني مريضا وقد وجب عليه ارجع رجم ولا ينتظر
 برؤه لانه لا فائدة في انتظاره لان الرجم يهلكه فحججا كان او مريضا
 وان كان حده الجلد انتظر حتى يبرأ لانه اذا كان مريضا لحقه الضرر
 بالضرر اكثر من المستحق عليه وكذا اذا كان الحر شديدا والبر شديدا
 انتظر زوال ذلك ولا يقيم الحد على النفسا حتى تنفيا من نفسا
 لان النفسا مرض وروي ان الناصرية لما اقرت بالزنا وهي حامل
 قال لها النبي اذهبي حتى تضعي فلما وضعت امنت بالولد في خرقة

فقال موهذا الحنكة قد ولدته فقال اذهبي فارصعيه حتى تنطيه فلما
 فطنت انت به وفيه يده كسرة من خبز فقلت هو هذا قد فطنت وقد
 اكلا الطعام فدفع الصبي الي رجل من المسلمين ثم امر بها فغسلها الي صدرها
 وامر الناس برفعها فاقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى به راسها فانفتح الدم
 علي وجهه جالده فشمتهما فقال عليه السلام مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده
 لقد تابت توبة لو تابها صناب مكس لغفر له ثم امرها فغسلها عليها
 فدقنت وفي رواية فغسلها عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر اتعالي
 عليها وقد زنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من
 اهل المدينة لو سعتهم وهل وجدت توبة افضل من ان جات
 بنفسها الي تعالي ولو شهد اليهود علي رجل بالزنا الموجب للرمم فقتله
 انسان خطا او عمد اقبل ان يغضي الامام عليه بذلك وجب فيه التمدد
 القصاص ووجب فيه الخطا الدية وان كان الامام قد قضي الامام
 عليه بذلك وجب فيه التمدد القصاص ووجب فيه الخطا الدية وان كان
 الامام قد قضي برحمه فقتله انسان او قطع يده او قفا غيبه فلا ضمان
 عليه لانه قد ابيع دمه **قوله** ويفل ويكفن ويغسل عليه لانه قتل
 بحق فلا يسقط القفل كالمقتول قصاصا وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم
 علي النعاميه وقال فيه ما عز لقد تاب توبة لو قسمت بين امة لو سعتهم
 ولقد زانته يشتمس في انهار الجنة ولا لباس للناس في حالة الرجم ان يشهدوا
 مقتله لان المقصود قتله فاكان اشروع كان اولي **قوله** وان لم يكن
 محصنا وكان حرا فحده مائة جلدة يا امر الامام بضره بسوط لا شرة
 له اي لا شوكة ولا عقد ولا سوار يخ **قوله** ضربا متوسطا بين
 المبرج وغير المولم لان المبرج مملوك وغير المولم لا يحصل به الزجر
قوله ويتزع عنه ثيابه يعني ما خلا الانزال لان الثياب تمنع وصول

الام

الام اليه قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رافتيه دين الله **قوله** ويفرق الفم
 علي اعضائه لان الجمع فيه عضو واحد يملكه والجلد زاجر لامهلك ولا يوجب
 ان يوصل الي كل الاعضاء كما وصلت اليه المذة **قوله** الاراسه ووجهه
 وفرجه كقول علي السلام للجلاد اتق الوجه والراس والمذاكير ولان الفرج
 مقتل والراس يجمع الحواس وربما يختل بالضرع سمعه او بصره او شمعه او ذوقه
 ويختل الصدر والبطن ايضا لانه مقتل وقال ابو يوسف يضرب الراس سوطا
 واحدا لان فيه شيطانا ولان سوطا واحدا لا يخاف منه الثلث ويضرب
 الرجل في الحدود كلها قايما غير ممدود ولا يلحقا علي وجهه علي الارض ولا
 شديداه واسا الملة فتحد قاعده لانه استرلها ويدين ثيابها عليها
 فربط الساب ويتولى ثيابها عليها المرأة ويتوالى بين الضرب ولا يجوز
 ان يغوفه في كل يوم سوطا وسوطين لانه لا يحصل به الايلام ولو جلده
 في يوم حين متواليه ومثلهما في اليوم الثاني اجزاء علي الامع ولا يتم
 الحد في المسجد عندنا لانه لم يوس ان يفصل من الجلود بخاسة **قوله**
 فان كان عبدا جلده حينئذ كنداي علي الصفة التي جلد عليها الحر منزع
 ثيابه واتقا وجهه وراسه وفرجه **قوله** فان رجع المتر عن اقراره
 قبل اقامة الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه وخلي سبيله بخلاف ما فيه
 حق القبيح هو القصاص والعقد فانه لا يقبل رجوعه فيها **قوله** ويجب
 له ان يلبس المقر الرجوع ويقول له لعلك لمست او قبلت او لعلك وطنتها
 بالشبهة او يقول له ايك جيل بك جنون ولو شهد عليه اربعة فاقرب ذلك
 ثم رجع عن اقراره قبل منه وسقط الحد لانه لا حظ للشهادة مع الاقرار
قوله والرجل والمرأة في ذلك سواء يعني في صفة الحد وقبول الرجوع
قوله فيمن المرأة لا ينزع ثيابها الا العرو والحشولان
 في تجريدها كشت عورتها وتضرب جالسة لانه استرلها **قوله** فان

حفر لها في الرحم جارا لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل للشامدية الى تدبيرا
 والحفر لها احسن لانه استر وكفر لها الى الصدر ولا يحفر للرجل لان النبي
 عليهما السلام لم يحفروا غير **قوله** ولا يقيم المولي الحد على عبده الا باذن
 الامام لقوله عليه السلام اربعة الى الولاية الجمعة والتي والحدود والعدالة
 ولان المولي لا يلي ذلك على نفسه فلا يليه على عبده ولما التزم برقده ان
 يقيم على عبده لانه حق العبد **قوله** واذا رجع احد الشهود بعد الحكم
 قبل الرجم ضربوا الحدود وسقط الرجم عن الشهود عليه هذا قولنا وقال
 محمد بن عبد الرافع وحده لان الشهادة قد ضحت بحكم الحكم وتأكدت بالتقاضي
 فلا ينسخ الا في حق الراجع فلما ان لا منقضا من انقضا فصا رجا اذا رجع
 واحد قبل التقاضي ولقد استقط الحد عن الشهود عليه ولورجع احدهم
 قبل الحكم حده واجبنا فكذا هذا فانما سقط الحد عن الشهود عليه في
 قولهم جميعا لان الشهادة لم تكمل به فحذف سقطت ولورجع احد الشهود
 قبل الحكم بها حده واجبنا عندنا وقال زفر محمد الرافع وحده لانه
 لا يصدق على غيره قلنا كلامهم قد فزع في الحرجة اجاعا ولا ضمان
 على الراجع في اثر السياط عند اي حيفه وكذا اذا مات من الجلد
 يقضي قال في المنظومة في باب اي حيفه والجلد ان يخرج فقال واحد
 كذبه لا يضمن هذا الشاهد وصورته اربعة شهد واعلى غير محض بالزنا
 فجلده التراضي فخرج الجلد ثم رجع احدهم لا يضمن الراجع اثر الجرح
 وكذا اذا مات من الجلد لا ضمان عليه عند اي حيفه وقال ابو يوسف ومحمد
 يضمن الراجع **قوله** فان رجع بعد الرجم حد الراجع وحده وضمن ربع
 الدية وقال زفر لا يجد الراجع لانه صار قاذفا عند رجوعه في حالة
 الحياة ومن قد فحيا ثم مات المقتول سقط الحد عن القاذف لانه
 لا يورث ولنا ان الراجع صار قاذفا عند رجوعه بالشهادة السابقة

ولم

ولم يعرفه فاذن الحال ومن قد فحيا ثم مات المقتول سقط الحد عن القاذف لانه
 لان المقتول قد ثبت بشهادته وشهادته غيره وقد بقي من ثبتت شهادته
 للاثبات اربع الحق ولو كان الشهود خمسة او اكثر فجمع واحد منهم لم يضمن
 شيئا لانه بقي من يقطع جميع الحق بشهادتهم وان رجع اثنان ولم خمسة
 ضمن الراجع ان ربع الدية لما بينا انه بقي ما يثبت بهم تلك تارباع الحق
 واذا شهد اربعة فزكوا فزعم فاذا هم عبيد فالدية على المذكين عند اي
 حيفه فعناه اذا رجعوا عن التزكية بان قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك
 زكيناهم وقال ابو يوسف ومحمد الدية في بيت المال ولا شيء على المذكين لانهم
 اشبهوا على الشهود خيرا ولكنهم يعدلون عندنا ولا يخيصة ان الشهاد
 انما تعير حجة وعاملة بالتزكية فيحذف الحكم اليها والمخلات فيما
 اذا قالوا علمنا انهم عبيد وزكيناهم اما اذا ائتمروا على التزكية وزعموا
 انهم احرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود قبل على بيت المال اجاعا
 ولو قال المذكي خطا في التزكية لا يضمن اجاعا كناية العسف وانما
 المخلات اذا قال علمت انهم عبيد وتعمدت ذلك **قوله** وان نقص
 عدد الشهود عن اربعة حدوا لانهم قد فزع **قوله** وشروط احصان الرجم
 ان يكون حرا بالاعانة قلنا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها
 وهما على صفة الاحصان فان كانت المكورة امه او صغيرة او مجنونة
 او كتابية وقد دخل بها لا يكون محصنا وكذا لو دخل بالامه ثم اعتقت
 او اسلمت الكتابية ولم يوجد بعد ذلك وطئ حتى زني فانه لا يكون
 محصنا وقيد باحصان الرجم احتوازا عن احصان المقتول فانها كانت
 عبارة عن اجتماع خمس شرائط لا غير البلوغ والعقل والاسلام والحرية
 والعفة عن فعل الزنا وينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والعد

خول

قوله وسيلة الشهادة على الاحصان تثبت بشهادته رجل

وأما اثنين وبالشهادة على الشهادة كالمشاهدة على الاموال وقال زفر
 لا تثبت شهادة النساء لانها شهادة لا تثبت بها القتل قتل القتل
 يثبت بالزنا فاما الامضاء فانما هو بسبب فيه فلو وجب اعتبار الذكورة
 فيه كما وجب فيه الزنا لوجب اعتبار العدد الذي يثبت به الزنا وهذا
 لم يقبل به احد ولان الاحصان هو النكاح والبلوغ والقتل والاسلام
 والدخول وكل واحد من هذه الاشياء يثبت بشهادة الشايع الرجاك
 عند الاقرار فكذا عند الاجتماع **قوله** ولا يجمع في المحسن بين
 الجلد والرحم ولا يجمع في البكرين الجلد والنفي لان يرمى بالامام
 في ذلك مصلحة فيعبر به على مقدار ما يرمى من ذلك وان را الامام ذلك
 فعليه على طريق التوقيف على طريق الحد وقال الشافعي يجمع بينهما على طريق
 الحد لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وهذا
 بيان لجميع الحد فكذلك زاد عليه فلو كان التعمير سعة جدا كانت الغاية
 بعد الحد ولان الحد معلومة للمقادير وليس للنفي مقدار في ساقه البلدان
قوله واذا زفر المربع وحده الرحم رجم لان الاتك في مستحق عليه فلا
 معنى لك شناع بسبب المرض **قوله** فان كان حده الجلد لم تجلد حتى يور
 كي لا ينفى الى الملعوك وهو غير مستحق عليه ولهذا اذا كان الحر او البر وشبهه
 انتظروا زوال ذلك **قوله** واذا زنت الحامل لم تحدد حتى تضع حملها
 كي لا يوردي الى ملكه الولد وهو نفس محترمة **قوله** فان كان حدها
 الجلد فحني تنقل من فئاسها وفيه بعض النسخ تنقل وهو سهو والصواب
 ان تنقل بنحو اي ترتفع يريد به يخرج منه لان النفس نوع من
 وتجلد التحايق في حال الحايض لان الحيض ليس بمرء **قوله** وان
 كان حدها الرجم رجمت في النفس لان التأخير اما كان لاجل الولد
 وقد انفصل وعي اي حينه توخر الى ان يستغنى ولدها عنها اذا لم يكن

احد يقوم بتوبييته ثم الحلي تجلس الى ان تلد اذا كان الزنا ثابتا بالبينة
 كي لا تهرب بخلاف الاقرار لان الرجوع عنه مقبول فله يفيد الجبس **قوله**
 واذا شهد الشهود بخدش قدام لم يقطعهم عن اقامته بحد لم يرضى الامام
 لم تقبل شهادتهم الا لا يحد القذف خاصة يعني اذا شهدوا بسرقة
 او سرب خمر او زنا بعد حين لم يرخصه ويضمن في السرقة المال كما اخذ القذف
 والنقصان فانه لا يبطل بالتقادم لانها من حقوق العباد وحقوق العباد
 ولا تبطل بالتقادم ولو ثبت هذا كله بالاقرار فانه يبيع ولا يثبت
 بالتقادم الا لا يحد سرب الخمر فان وجود الواجبة من شرطه عند ما وقال محمد
 ليس من شرطه في البينة والاقرار جميعا وان جاوا به من مكان بعيد تذهب
 الواجبة في مثل ذلك الوقت يقبل بالاتفاق **قوله** لم تقبل شهادتهم
 وصلحدون حد القذف قال ابو الحسن الكرخي انظاره لاحد عليهم لان
 الشهادة كاملة العدد وانما سقط الحد عن المشهود عليه للمبينة فلا
 يكون ذلك سببا في ايجاب الحد على المشهود ثم التقادم كما تمنع قبول الشهادتين
 في الابتداء فكذلك تمنع الاقامة بعد القضا وقال زفر لا يمنع وفادته
 اذا عوب بعد ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقادم الزمان فانه لا ينقام
 عليه الحد لان الامضاء من العقاب باب الحدود وعند زفر ينقام عليه الحد
قوله ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج عرر لانه اتا منكرو **قوله**
 ولا حد على من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان قال بعت انها خراج لان
 الشهادة فيه حكيمة وهي نيات علي دليل قال علي السلام انت ومالك لا يكر
 واعلم ان الشهادة نوعان شبهة في الحمل وتسمى شبهة حكيمة وشبهة في النفل
 وتسمى شبهة اشتباه فالشبهة في الحمل في ستة مواضع جارية ابنة
 والمطلقة بايضا بالكنائيات والبيعة في خواتم قبل التسليم والمهورة
 في حق الزوج قبل القبط والجارية المستركة بينه وبين غيره والمرهونة

في حق المرتبة في رواية كتاب الوهن فيمنعه الموانع لا يجب المحرم وان قال
 غلقت انها حرام وجب المهر ويثبت النسب اذا ادعاه لا يثبت تصديق
 المالك اذا كان المدعي جداسع وجود الاب ولا يجب المحرم على قادن ولا
 الشبهة في العقل ففي ثمانية مواضع جارية ابية قامه وزوجه والطلقة
 لكلا ولي في البعثة وبأينا بالطلاق على مال في البعثة وام الولد اذا اعتقها
 المولي ويبي في البعثة وجارية المولي في حق العبد والجارية الموعونة في حق
 المرتبة في رواية كتاب الحدود وهو الاصح كذا في المعذبة والمستغفر
 في هذا بمنزلة المرتبة في هذا الموانع لاحد عليه اذا قال طننت انها
 علي في قاذ قال غلقت انها حرام حد ثم في كل موضع كانت الشبهة في الفعل
 لا يثبت نسب الولد منه وان ادعاه في كل موضع كانت الشبهة في
 الحمل يثبت النسب منه اذا ادعاه ومن طلق زوجته ثلاثا وطهرها
 في البعثة وقال غلقت انها حرام حد لزال الملك في الحمل من كل وجه فيكون
 الشبهة منفية وان قال طننت انها تحل لي لم يجد لان النظر في موضعه
 اذا شر المالك قاي في حق النسب واوجب في البعثة وام الولد اذا اعتقها
 مولاهما والمختلعة والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة لان البسوت الحرمة
 بالاجماع وقيام بعض الاما في البعثة وان قال انت خلية او برية او امر
 بيديك فاختارت نفسها لم وطهرها في البعثة وقال غلقت انها حرام علي لم يجد
 واما الجارية العارية والمستعارة للخدمة فالودعة فيجب احدى من مطلقا
 وان وطى جارية ابنه او جارية مكاتبه او وطى امراته في النكاح العاسد
 مرارا فعليه مهر واحد لانه شبهة ملك وان وطى الابن جارية ابية او جارية
 امه مرارا وقد ادعا الشبهة فعليه لكل وطى مهر لان وطيه في ملك الغير
 وان كانت الجارية بين شركيين فوطيها احد فما مرارا فعليه لكل وطى نصف
 مهر كذا في الوقعات **قوله** واذا وطى جارية ابية او امه او زوجته

او

او وطى العبد جارية مولاه فان قال غلقت انها حرام حد لانه لا شبهة لها في الموطوعة
قوله وان قال طننت انها تحل لي فلا حد عليه ولا علي قاذ فدا ايضا لان
 ظنه استدادي ظاهر لان التبسط في مال ابويه وزوجه وكذا العبد في مال
 مولاه ياكل منه عند حاجته فجاز ان تشبه عليه الاستتاع فكان شبهة اثبات
 الا انه زنا حقيقة فلا حد قاذ وكذا اذا قالت الجارية طننت انه علي في
 لم يدر علي الحبل لان الفعل واحد فاما قال طننت انها تحل لي د راعها المحرم حتى يغيرا
 جميعا انها قد غلقت ان ذلك حرام عليها قال في الوقعات رجل زني بجارية ابية
 او امه او جده او جدته وقال طننت انها تحل لي وقالت الجارية انه علي حرام
 ذرا الحد عنها اجاعا ولو كان علي العكس بان قالت الا انه طننت انه حلال قال
 هو غلقت انه حرام ودرى الحد ايضا عنها عند ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة عبا
 عليه الحد ودرى عنها **قوله** وان قال طننت انها تحل لي لم يجد ولا يثبت
 النسب اذا ادعاه انه ابنه من هذا الوطى فان ملك العبي يتق عليه وان ملك
 امه لم تصرام ولده وكان له بيعها وان وطى جارية من المغنم قبل التسليم وهو
 من الغنائم فلا حد عليه وان قال غلقت انها حرام لان الغنمة مشتركة بين
 الغنائم فله حكم الملك ولا يثبت نسب الولد **قوله** ومن وطى جارية
 اخيه او عمه او قال طننت انها تحل لي حد لانه لا انساب بينهما في المالك
 وكذا اشياير الجاهل سوي الاولاد **قوله** ومن زفت اليه غير امراته
 وقتل النساء زوجتك فوطيها فلا حد عليه وعليه المهر يعني مهر المثل عليها
 البعثة ولا يجد قاذ فلا وطيه في غير ملكه ويثبت نسب ولدها **قوله**
 ومن وجد امرأة علي فراشه فوطيها فعليه الحد لانه اشتتبا بعد طول العجة
 ولا يشبه مسألة الزفاف لان هناك جاهل بها لان الانسان لا يفرق بين
 امراته وغيره في اول الوصلة ولهذا يثبت النسب في مسئلة الزفاف
 ولا يثبت في ولد هذه وكذا اذا كان اعلى لانه يمكن التمييز بالسؤال والا

اذا دناها فاجابته اجنبية وقالت انا زوجتك فوطيها لم يعد وثبتت لب
 ولدها منه وهي كالمزفونة الى غير زوجها **قوله** ومن تزوج امرأة لا يعمل
 له نكاحا فوطيها لم يجب عليه الحد ويعزر ان كان يعلم ذلك وهذا عند ابي حنيفة
 وعند ما يجدا اذا كان عالما بذلك لانه عتد لم يقاوم تحمله فليفلحوا ولا ي
 حنيفة انه ليس بزنا لانها ضايق لم يبع الزنا في شريعة احد من الانبياء وقد
 اباح نكاح ذوات الحمار في شريعة بعض الانبياء وان غرر لانه اني منكرا
قوله ومن اتي امرأة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط فلن حد عليه
 عند ابي حنيفة ويعزر ويورع غير السجني وقال ابو يوسف ومحمد موك الزنا وعليه
 الحد هذا على الوجهين ان كان فعله في زوجته او امته فلن حد عليه ويعزر
 وان فعله في اجنبية او في رجل فلن حد عليه عند ابي حنيفة لانه لا يسمى زنا
 ويعزر لانه اني منكرا وقيل الخلاف في ذلك اما اذا اتي اجنبية في
 دبرها فاجامعا ولو فعل في عبده او امته او زوجته لا حد له ولا يعزر
 كذا في الفتاوى ولا يستمتع حرام وفيه التميز ولو يكن امراته او امته من
 العبيث يذكوه فانزل فانه مكروه ولا يحد عليه ثم على قولها اذا اتي اجنبية في
 دبرها او عمل عمل قوم لوط فانها يجدا جميعا ان كانا محصنين رجلا وان لم
 يكونا محصنين جلدوا لانه في معنى الزنا فهو الشهادة على اللواط لا بد منها من
 اربعة عند ما كالزنا وعندا في من عمل عمل قوم لوط قتل النسا على القول
 به في كل حال محصنين كانا او غير محصنين **قوله** ومن وطئ بيمينه فلن حد
 عليه بل لا يمس بزنا **قوله** ويعزر لانه منكرو يقبل في ذلك شاهدان
 لانه ليس بزنا ولو مكنت امرأة قروا من نفسها فوطيها كان حكمها كاتيان
 الرجل اليه **قوله** ومن زنا بدار الحرب او في دار البيعة ثم رجع اليها
 لم يقع عليه الحد وهذا عند ما وقال ابو يوسف يجدا لانه زنا في موضع لا بد
 له من فيه فلم يعد ولا يقام بعد ما اتانا لانه لم ينعقد موجبا الاصل

عند

عند ابي حنيفة ان الحربي المستامن والحربية المستامنة بمنزلة الغائب والغايب
 وعند محمد بمنزلة المجنون والمجنونة والصبي والصبية وعند ابي يوسف بمنزلة الذمي
 والذمية ببيان ان المسلم والذمي اذا اشترتا حربية مستامنة فانه حد المسلم
 ولا يحد المستامنة عند ابي حنيفة ومحمد اما على قول ابي يوسف فلانها
 كالغاية ومن زنا بامرأة ثمر غابت يحد الرجل وعند محمد هي كالمجنونة فعاد
 كما قتل زني مجنونة فانه حد وعلى قول ابي يوسف يجدا جميعا كما الذمي اذا زني
 بذمية ولو زني حربي مستامن بمسلمة او ذمية لا يحد الحربي وموكفا في يحد
 ابي حنيفة ويحد الذمية او المسلمة وعند محمد لا يحدان جميعا كالمجنون زني بغيره
 وعند ابي يوسف يجدا جميعا كزني بذمية فانها يجدا جميعا بالاجماع ثم
 الاصل ان الحد متى سقط عن احد الزانيين للشبهة سقط عن الاخر للمشركة
 كما اذا ادعى احد النكاح والاخر ينكر ومتى سقط القصور للفعل فان كان
 القصور من جهتها سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة
 او مجنونة او مكروه او نابت وان كان القصور من جهة سقط عنها كما اذا
 كان صبيا او مجنونا او مكروها ثم حد السرقة والزنا لا يقام على المستامن عند ما
 وقال ابو يوسف يقام عليه وحد الشرب لا يقام عليه بالاجماع وحد التقذف
 وانقصا من يقيم عليه بالاجماع واسا الذي فهو في ما سول حد الشرب كالمسلم
 اجماعا ولا يجب عليه حد الشرب واذا نفي الصبي والمجنون بامرأة موطوءة
 فلن حد عليه ولا عليها وقال زفر عليها الحد وان زني صحيح بمجنونة او صغيرة
 حد الرجل خاصة اجماعا لانه ان فعل الزنا يتحقق منه كما انما في محل الفعل
 وهذا يسمى هو واطيها وي موطوءة ومزنيها الا انها سميت زانية مجازا
 لكونها مسبية بالتكليف فتعلق الحد في حقها بالتكليف من قبيل الزنا
 وهو فعل من هو مخاطب بالكف عنه ثم بما شرته وفعل الصبي ليس
 بهذه العنفة واذا زني بجارية فقتلها بفعل الزني حد وعليه القيمة

وعن ابي يوسف لا يجد لان تزويجها بالقيمة سبب ملكها فكانا اشتراها
 بعد ما تزنا بها ومن زنى بامه ثم اشتراها او وهبت له وقبضها او ورثها
 او وصي بها او ملك شيئا منها ورثه عنه الحد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
 عليه الحد ولو غصب امة فزنا بها فماتت من ذلك او غصب حرة ثيبا
 فزنا بها فماتت من ذلك فان ابا حنيفة قال عليه الحد في الوجهين **عليه**
 مع ذلك ودية الحرة وقيمة الامة اما الحرة فلا اشكال فيها لانه لا تملك
 بدفع الدية واما الامة فانها تملك بالقيمة الا انه قال ان الضمان واجب
 بعد الموت والميت لا يصح تملكه ولو لم تمت ولكن ذهب بغيرها غرم القيمة
 على قول ابي حنيفة ولا حد عليه وهذا بمنزلة الشري وقال ابو يوسف ليس
 عليه حد في الامة في الوجهين جميعا لانه ملكها بالضمان فيعتبر من
 ملكها بالشري قال ابن سماعه سمعت ابا يوسف قال لا حد في رجل فجر بامراة
 ثم تزوجها قال لا حد عليه وزوي عنها ايضا ان عليه الحد وهو قول
 ابي حنيفة ويحد لان الحرة لا تملك بغيرها بالنكاح وكذا يجب عليه الحد ايضا
 اذا زنا بها ثم تزوجها ومن اقرا نساء زنا بامراة وهي تنكر له عند ابي
 حنيفة وزفر وعندهما يحد **باب جد الشرب**
 قال رحمه الله ومن شرب الخمر فاخذ وزجها موجود معه او جابها سكران
 فشهد عليه الشهود بذلك فعليه الحد وكذا اذا اقروا زجها موجود معه وسوا
 من الخمر قليل او كثيرا وانما شرط وجود زجها معه وقت الشهادة لان
 من شهد على رجل بزنا متقادما او شرب خمر متقادما او سرقه قد عصى
 لم يقبل الشهادة **قوله** وان اقرب بعد ذهاب زجها لم يحد هذا عندهما
 وقال يحد يحد وكذا اذا شهدوا عليه بعد ذهاب زجها والسكران لم يحد
 عندهما وقال يحد يحد فالمتقادمان جميع من قبول الشهادة بالاتفاق
 غير انه قدره بالزمان باعتبار الحد الزنا وعندهما مقدار بزوال

الراية

الراية واما الارار فالمتقادمان لا يسطله عند محمد كاية حد الزنا وعندهما
 لا يحد الا عند قيام الراية فان اخذه الشهود ورثها معه او سكران فمات
 به الى مصر فيه الامام فانقطعت الراية قبل ان يصلوا به حد اجماعا وروى
 ان رجلا جاب ابن اخيه الى ابن مسعود فاقر فقال له ليس كافل اليتيم
 انت انك لم تحسن ادبه ولا سترت عليه خزيه ثم قال تزويه مزمزوه
 فان وجد شربها فاجلدوه والتزوي ان حركت ذبيته وهذا يدل على ان
 بقا الراية شرط في اقامة الحد **قوله** مزمزوه بالزنا اي حركوه وتلبوا
 به وادبروا **قوله** ومن سكر من النبيذ حدوا بما شرطوا السكران شره
 من غير سكر لا يوجب الحد بخلاف الخمر فان الحد يجب بشرب قليلها من غير
 اشتراط السكر **قوله** ولا حد على من وجد منه نائحة الخمر او قتيها لان
 ذلك لا يدل على شربها باختياره يجوز ان يكون اكراه او شربها في حال العطش
 مضطر لعدم الماء فيحد مع الشك **قوله** ولا يحد السكران حتى يعلم
 انه سكر من النبيذ وشربه طوعا لانه يحتمل انه سكر من غير النبيذ كالبيع ولين
 الدماك او شرب النبيذ مكرها فلا يحد بالشك **قوله** ولا يحد حتى يزول
 عنه السكر ليحتمل الانزاج لانه زائل العقل كالجنون والسكران الذي
 سكره هو الذي لا يعقل منطقيا ولا جوايا ولا يعرف الرجل من المرأة ولا الاخر
 من السبا وهذا عند ابي حنيفة وعندهما مؤلدي يحد وتخلط علامته والى
 هذا انما لا يكثر المشايخ وعن ابي يوسف يستقر اقل بابا الكافرون فان
 امكنه فزنا ولا حد ولا يحد السكران باقراره على نفسه في حال سكره لا
 حتمال للكذب في اقراره في حال الدربة لانه خالف حق الله بخلاف حد
 القذف لان فيه حق النبذ فالسكران فيه كالعاجي بغفوة له ولو ارتد
 السكران لا تبين منه امراته لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يستحق مع
 الشك **قوله** وحد الخمر والسكر من النبيذ في الحرثا نون سوطا يجوز

في السكر من السين ونفهما مع سكون الكاف وينسخ السين ويحرك الكاف
 وإذا قال بفتح السين يكون المصير وإذا قال بالكسرة يكون السين **قوله**
 بجر الشرب وحده سايرا لا شربة بعد حصول السكر والشيخ رحمه الله
 إلى السكون والضم **قوله** يفرق الضرب على يده كما ذكرنا في حد الزنا
 وتجنب الوجه والرأس في جردية المشهور عن محمد لا يجر **قوله** وإن
 كان عبد الحجة أو بعث سوطا لأن الرق مضعف **قوله** ومن اقتر
 بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد لأنه خالص حقه فيقبل فيه الرجوع
 كحد الزنا والسرقة والسكر هاهنا بفتح السين متواليين لكن قال في المشط
 وجازان يراد **قوله** ويثبت حد الشرب بشهادة شاهدين أو بأقراره
 مرة واحدة وعن أبي يوسف يشترط الاقرار مرتين **قوله** ولا يقبل بها
 شهادة النساء الرجال لأنه حد ولا يدخل لشهادة النساء الحدود
باب حد القذف
 الأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 الآية والمراد بالرمي الرمي بالزنا بالاجماع دون الرمي بغيره من النسوق
 والكفر وسائر المعاصي وفيه انفصال شارة اليه وهو اشتراط أربعة من الشهود
 وذلك مختص بالزنا قال رحمه الله إذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة
 محصنة بفتح الزنا بان قال يا زاني وأنت ربيته أو أنت زاني أما إذا
 قال أنت ازني الناس فانه لا يحد لأن معناه أنت اقتر الناس على الزنا
 وأما قال بفتح الزنا لانه لا يجب بالكتمانية حتى لو قذف رجلا بالزنا
 فقال له افرصه قت لاحد على الذي قال صدقت لانه ليس بفتح الزنا القذف
قوله فطالبه المقذوف بالحد يشترط مطالبته لانه حقه ولا بد
 ان يكون المقذوف أو بان يقيم أربعة على زنا المقذوف سوا اقامتها
 قبل الحد أو بخلافه على أحد الروايات فان اقامها بعد الحد قال في العرفي
 اطلقت

اطلقت

في فضيلة من اصابه من هذه
 في فضيلة من اصابه من هذه
 في فضيلة من اصابه من هذه

بعد الحد لاحد على القاذف ذكره في القعدة في باب السرقة وأشار إليه
في الكرخي ايضا في باب اللعان حيث قال والمالك عن اذا كره لفظ
القذف لم يلزمه حد ولو قذف جماعة بكلمة واحدة او قذف كل واحد منهم
بكلام على حدة او في ايام متفرقة فما ضارب لم حدوا حدا واحدا وكذا اذا
خاص بعضهم دون بعض فالحكم يكون لهم جميعا وكذا اذا حضر واحد منهم
تايما على القاذف حدا واحدا لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاص به قذفه
بطل الحد فيه حقه ولم يحد ولم يحد لمرة اخرى وقال الشافعي ان قذف
بكلمة واحدة وجب حدا واحدا وان كرر القذف فكل واحد منهم الحد ثم عندنا
اذا حد القاذف وخرج من حده ثم قذف رجلا اخر فانه يحد للشاني
حدا اخر ولو قذف رجلا فضرب تسعة وسبعين سوطا ثم قذف اخر ضرب
السوط الباقي ولم يكن عليه حد للشاني والاصل انه متى بقي من الحد الاول
شيء قذف اخر قبل تمامه ضرب بقية الحد الاول ولم يحد للشاني ولو قذف
رجلا ولم يكن مع المقتضون بينة على انه قذفه واراد استخلاصه بالله ما قذفه
فان الحكم لا يستتبعه عندنا لانه دعوى حد كحد الزنا وقال الشافعي يستلزم
دعوى زينة الشهادة على القذف شهادة رجلين ولا يجوز شهادته رجل وامرأتين
ولا شهادة على شهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي فان اقام القاذف
على المقتضون انه صدق على قذفه رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادته
شاهدين او اتي بكتاب قاضي الى قاض جاز **قوله** يفرق القذف على اعضائه
لان جمعه في موضع واحد يودي الى التلصص وليس التلصص مستحق عليه
ويستحق الوجه والراس **قوله** ولا يجوز من ثيابه بخلاف حد الزنا
كذا في القعدة قال المجتهد يضرب في الحدود كلها بانه اذا واحد لا يحد
حد القذف فانه لا ينزع عند الثياب وانما ينزع عند الفرو والحشو
قوله غير انه يدل عليه الفرو والحشولان بقا ذلك يمنع حصول الام

اما

اما اذا كان عليه قيسا وجنة فانه يضرب على ذلك حد القذف ويلقى عنه
الرد **قوله** فان كان القاذف عبدا جلد اربعين لان حد العبيد على نفسه
من حد الاحرار فان قلت الآية مطلقة فاجلد ولام ثمانين جلدة فمن
اين جعل حد العبيد اربعين قلنا مراد الآية الاحرار بدليل قوله تعالى ولا
تقبلوا الهه شهادة ابداء والعبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف **قوله**
ولا احصان ان يكون القذف حرا بالغا عاقل مسلما عفيفا عن فعل الزنا
هذه خمس شرائط لا بد منها في احصان القذف والعفيف هو الذي لم يكن على
امرأة بالزنا ولا بالشبهة ولا بشكاح فاحصانه في عمره فان وجد ذلك ميتة
في عمره مرة واحدة لا يكون محصنا ولا يحد قاذفه **قوله** ومن نفي تب
غيره فقال لت لا يبيك لو يابن الزانية واهم ميتة محصنة وطالب
الابن بعد ما حد القاذف هذا اذا كانت امه حرة مسلمة فان كانت
حية محصنة كان لها المطالبة بالحد لان الحق لها وان كانت غائبة لم يكن
لاحد ان يتولاه غيرها لان الحد لا يجوز النية فيه وان قال ليس هذا
اباك فان قال له في رضا فليس بقاذف لانه يحتل المخرج وان قال في غضب
حد لانه قصد نفي نسب عنه وان قال لت لا يبيك ولست لامك لم يحد
لانه كلام موصول وان قال لت لامك فليس بقاذف لانه كذب فكانه
قال لم تدرك امك وكذا لو قال لت لا يبيك لم يكن قاذفا وان قال
لست بابن فلان يعني حده لا يحد لانه صادق ولو شبه الى حده لم
يحد ايضا فان قال لت لا يبيك وامه حرة وابوه عهد لزمه الحد لامه
وان كانت امه امة وابوه حرام يحد لان امه ليست محصنة ويعزرو قيد
بقوله وامه ميتة لانه اذا قذفها وبني حية ثم ماتت قبل اقامة الحد بطل
الحد لانه لا يرث عندنا خلا قال الشافعي ولو قال يابن الزانية وكانت
امه مسلمة فعليه الحد ولا يبيان ان كانت ابنة مسلمة ام لا وان كانت

الجدة مسلمة والام كافرة لاحد عليه ولو قال يا ولد الزنا او يا ابن الزنا
 احد لانه قذف اياه وامه وان قال يا بن العت ثابته حد لانه قذف
 الام ومن فوقهما من الالهات وقذف الام يعني يرايها بالحد ولو قال
 يا بن الخبيبة لم يحد ويعز لان الخبيبة قد تكون المتعرض فان لم تفعل فلم
 يكن هذا ضرب من قذف وكذا اذا قال يا بن العاجرة او يا ابن العاسفة
 ولو قال يا قواد فليس بقذف لانه يجمل قواد الدواب وغيرها **قوله**
 ولا يطالب بحد القذف للميتة الامن يقع القذف فيه نسبة بقذفه وهو
 وهو الولد والولد لان العار يلحق به لمكان الجزية وعندنا ما يثبت
 لكل وارث لان عنده ثبوت وعنديا ولا يتا المطالبة ليست بطريق
 الارث بل بما ذكرنا ولهذا يثبت عندنا للمحرم من الارث بالتقتل
 ويثبت لولد البنت خلافا لمحمد ويثبت لولد الولد حال قيام الولد كذا
 في الهداية واما الاخوة والاعمام والاقوال والاولاد لم يسلم من الخصومة
 ولو قال لرجل لم يولد ابوك فلك حد عليه لانه صادق لان حال ما طرحة
 الاب في رحم امه انما كان منطفة ولم يكن ولدا وانما ولدته امه **قوله**
 وان كان القذف محصنا جاز لانه التكافؤ للعبدان يطالب بالحد
 وقال زفر ليس لما ذلك لان القذف يتناولهما الرجوع العار اليهما
 ولما انه غير يقذف محصن فيجب عليه الحد ولو كانت المتدوفة ميتة
 نصرانية او امية ولها ولد مسلم لم يكن علي قاذفها حد لانه لم يقذف
 محصنة **قوله** وليس للعبدان يطالب مولاه بقذف امه الحرة
 المسلمة لانه لا يملك مطالبة مولاه بحد القذف لنفسه فذلك يملكه لانه
 فان اعتق بعد ذلك لم يكن له ان يطالب مولاه ايضا لانه لما لم يثبت
 له المطالبة في الحال لم تثبت له بعد ذلك وكذا الولد ليس له ان يطالب
 اياه بقذف امه الميتة لانه لا يملك ذلك على ابيه لنفسه **فان**

بملكه

بملكه لانه فلو كان لها ابن من غيره او كان لام المملوك ولد حرة غير
 المملوك كان لهما المطالبة لانهما كالاثنين **قوله** وان اقربا القذف
 شرجع لم يتقبل رجوعه لانه قد تعلق به حق الادبي **قوله** ومن قال
 لمؤذي باسطل لم يحد لانه اواد به التشبيه في الاخلاق وعدم الصفاة
 فلا يكون قذفا وانبط جيل من الناس بسواد السموات وكذا اذا قال
 لست بعربي او يا ابن الجباط او يا ابن الاعور وليس بمؤذنه لم يكن
 قذفا ولو قال لست يا بن ادم اولست يا بناس اولست برجل او يا
 انت يا بناس لم يكن قذفا وان قال لست لاب اولست ولد حلال فهو
 قذف ولو قال لرجل يا زانية لم يحد عندهما وقال محمد بحد لان لها
 تدخل في الكلام للمبالغة في الصفة يقال رجل غامة ولها انه حال
 كلامه فوصف الرجل بصفة المرأة ولو قال لامرأة يا زانية بغير لها فانه
 يحد بالاجماع لان الاصل في الكلام التذكير فان قال لرجل فونات
 في الجبل حد ايضا عندهما وقال محمد لا يحد لان المهور منه للصعود
 حقيقة قالت امرأة من العرب وبني ترفض ابنها شبه انا امك
 او شبه عمل ولا تكون كهلول وكل وارث الى الخيرات زناية
 من الجبل على اسم خاله اي لا يتجاوز زناية الشبه والهلوف الثقيل
 الجاني والعظيم الحمية والكل العاجز الذي يكل اموره الى غيره
 ولان ذكر الجبل يقرره مراد اولها انه يستعمل في الناحية فهو
 ايضا وحاله الغصب والمشايم تعين الناحية مراد بمنزلة
 ما اذا قال يا زانية بالهنا وقال زناية ولم يذكر الجبل وذكر الجبل
 انما بين الصعود مراد اذا كان مفرونا بكلمة على لانه هو
 المستعمل فيه ولو قال زناية على الجبل لم يحد لما ذكرنا وقيل يحد
 كذا في الهداية ولو قذف رجل بغير لسان العرب اي لسان

كان فهو قاذف ولو قال لامرأة بازانية فقالت زنيته بك حدث للماء
 ولم يجد الرجل لانها صدقة حين قالت زنيته وقد فته بقولها بك
 فسقط حكم قذفه وبقي حكم قذفها ولو قال بازانية فقالت لا بلات
 الزاني حد اجمعاً اجاعاً لان كل واحد منهما قذف الاخر ولم يوجد
 من المتذوف تصديق ولو قال بازانية فقالت زنيته معك فلا
 حد علي واحد منها لان قولها زنيته تصديق وقولها معك محتمل ان
 يكون وانت حاضر او شاهداً فلم يكن قذفاً ولو قال بازانية فقالت
 انت ازني مني حد الرجل لانه قذفها وليس هي بفاذنه لانه محتمل
 انت اعلم مني بالزنا ولو قال لرجل ما رايت ازني خيراً منك او قال
 ذلك لامرأة فلا حد عليه لانه جعل المخاطبين خبراً من الزنا وهذا
 لا يقتضي المشاركة في الزنا ولو قال لامرأة زنا بك زوجك قبل
 ان يتزوجك فهو قاذف لان الزنا يصح منها قبل النكاح ولو قال
 زني فخذك او ظهرك فليس بقاذف وان قال زنا بزوجك فهو قاذف
 وان قال زنا بك فلا حد باحبيه فليس بقاذف وان قال زنيته
 بك وانت صغيره او مكروه او نايمة او مجنونه لم يحد وكذا اذا قال
 وطيت وطيا حراماً لان وطى الحرام قد يكون بالزنا وغيره ولو قال لامة
 قد اعتقت او لكافرة قد اسلمت زنيته وانت امة او كافرة فعليه
 الحد لانه قاذف بوجه تكلم بزناها والمعتبر عندنا في القذف في حال
 ظهوره دون حال الاضائه ولو قال لرجل اذهب فقل لفلان يا زاني
 او يا ابن الزانية فلا حد على المرسل لانه امره بالقذف ولم يقذف والامر
 ليس بقذف كما ان الامر بالزنا ليس بزناً واما الرسول فان قذف قذفاً
 مطلقاً حد وان قال لمرءي ارسلي ابيك يقول لك كذا فلا حد
 عليه لانه مكى المتذوف عن غيره وان قال زنيته وفلا معك فهو

قاذف

قاذف لما قال قال عبيت فلا نامك شاهد الم يلتفت الى ذلك وكلية
 الحد لانه غطى فلان علي الصغير زنيته فاقترعوا في النكاح
 وان قال لامرأة زنيته ببغير او ثورا او حماراً وبئس فلا حد عليه لانه
 امانة الزنا الى من يكون منه الوطي فكانه قال وطيك حماراً وثوراً وان
 قال ببقرة او شاه او شوك او بدراهم فهو قاذف لان الانثى لا يكون
 منها فعل الزنا لانه محتمل ان يكون علي العوض وان قال لرجل زنيته ببقرة
 او بناية فلا حد عليه لانه لا يكون بذلك زانياً وان قال فزنيته بامة
 حد وان قال بثوراً وبغيره لم يكن قاذفاً **قوله** ومن قال لرجل
 يا ابن ما السما فليس بقاذف لانه محتمل المدح بحسن الخلق والكرم
 والعنا ولان ابن ما السما لقب به لعنائه ولعنائه ومواسمه
 لجد النعمان ابن المنذر **قوله** وان نسبته الى عمه او خاله او زوج
 امه فليس بقاذف لان كل واحد من هؤلاء يسما ابا قال الله تعالى وآله
 اباك ابراهيم واسماعيل ما سمعنا كان عما وفي الحديث الخال اب وزوج
 الام يسمى بالقرينة **قوله** ومن وطى وطيا حراماً غير منك لم
 يحد قاذفه قيد بغير الملك احتوازا عن وطى امرأته الحايض وامسته
 المحوسية فانه حرام في الملك واما لا يحد قاذف الوطي بغير الملك لان
 الوطي بغير الملك شبهة الزنا وهو مكن وطى المعتد منه من طلق
 بآين او بملك فلهذا وطى حرام بغير الملك وكذا اذا وطى امته وهي
 اخته من الرضا عة وامه من الرضا عة لم يحد قاذفه لانها حرام مودة
 مودة بخلاف وطى امرأته الحايض وامته المحوسية لانها حرام مودة وكذا
 اذا تزوج اختين في عقد واحد وامرأة غنيتها او خالتها او وطيا فلا
 حد علي قاذفه وكذا اذا وطى امة بينه وبين غيره او جارية ابيه او
 امه امانة قد وطىها ابره او وطى هو امها فلا حد علي قاذفه وان وطى

مكا بننته فعندما يحذفه لانها مكدة وتخرجها عارض كالخايض
والجوسية وقال ابو يوسف وزفر لا يحذفه لان مكدة زال عن وطها
بدلاله وجوب المهر عليه وان تزوج امرأة بغير شهود وامرأة وهو يعلم
ان لها زوجا او في عدة من زوج او ذات رحم محرم منه وهو يعلم بوطها
فلا يحذفه وان اتي شيئا من ذلك بغير علم قال ابو يوسف يحذفه
قاذفه وان تزوج حرة على امته فوطها يحذفه قاذفه وان لمسلم امرأة
بشهوة او قبلها او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بنتها ودخل بها
او تزوج امها ودخل بها لم يستطع احصائه عند ابي حنيفة حتى انه
يحذفه قاذفه وعنه وقال ابو يوسف ومحمد يستطع احصائه حتى انه لا يحذفه
قاذفه **قوله** والمكدة عنه بولد لا يحذف قاذفها لان ولدها غير ثابت
النسب من احد فان ادعى الاب الولد بعد التذف لم يحذف قاذفها
وان قذفها قاذف بعد ما ادعى الاب الولد حذوان كانت ملكة
بغير ولد فنذفها قاذف حذوان دخل حيزي النسا بامان فنذف
مسلم احد لان فيه حق العبد وحده الشرب لا يتاتم عليه كالذي وجد
السرقة والزنا لا يقام عليه عندهما وقال ابو يوسف يقام عليه واما
الذي فانه يقام عليه حذوا زنا والسرقة بالاجماع **قوله** ومن قذف
امته او عبدا او ام ولد او كافرا بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا عزر
ويبلغ فيه التعزير غايته في هذا بل يكون الراي فيه الى الامام
فيعزره على قدر ما يرى **قوله** وكذا اذا قال مسلم يا فاجرا او يا فاجر
او يا مجوسي او يا كافرا او يا مخنث او يا فاسقا او يا ابن الناجرة او يا ابن
التخنة او يا ابن الفاسق او يا ابن الخبيث او يا فاسقا او يا سارقا فانه
يعزر فيه جميع ذلك اما اذا قال يا فاسقا او يا فاسقا او يا سارقا وهو
كذلك لم يعزر وكذا اذا قال يا اكل الربا او يا شاربا الخمر ان كان

يفعل

يفعل ذلك لم يعزر وان لم يفعله عزر **قوله** وان كان يا حار او يا خنزير
لم يعزر وكذا اذا قال يا كلب او يا قرد او يا ثور او يا ابن الكلب او يا ابن
الحمار لم يعزر لانه كاذب ولان العرب قد تسمى بهن الاسا يتقال سفيان
الثور ودحية الكلب وقيل في عرفنا يعزر فيه جميع ذلك لانه بعد
شيا وقيل ان كان المنسوب به من الفقهاء والعلماء لم يعزر ولا لانه
وقد احسن ولو قال يا لاه يا مسخرة او يا مسفكة او يا مسقامر فالظاهر
انه يعزر وان قال يا بليد عزر كذا في الواقعات وان قال يا سفلة
عزر واختلفوا في السفلة قال ابو حنيفة هو الكافر وقال ابو يوسف
هو الذي لا يبالي بها قال وما قيل له وقال محمد هو القمار واللاع
بالظنهور وقال محمد بن مسلم هو الذي ياتي لانفال الديه وقاف
مضير ابن يحيى موالدي اذا ادعى الى الطعام اكل وجل **قوله** والنفسر
اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات لانه اقل من ذلك
لا يقع به الاंत्रجار وهذا قولهما ولا يبلغ به الى الاربعين لقوله عليه
السلام من اتي حدا في غير حد فهو من المعتدين والاربعون حدا
في العبد في القذف فيقتص منه سوط ويستوى في التعزير الحر
والعبد والرجل والمرأة لان المقصود به الزجر **قوله** وقال ابو يوسف
يبان في التعزير خمسة وسبعين سوطا اعتبر ابو يوسف اقل الجلد في
الاحرار اذا اصل موالدية واقل حد في الحرثا ثون فيقتص منه سوطا
في رواية عنه وهو قول زفر في رواية الكتاب يقتص منه خمسة اسواط
وهو خاثر عن علي بن ربيعة عنه وتاويله ان عليا كرم الله وجهه كان يعقد
لكل خمسة عقده فلما بلغ خسا وسبعين عقده وذلك حتى عسر عقده
ثم لم يعقد في الباقي وهو اربع جلدات لانها لم تبلغ خسا فيظن الراوي
انما قسص على خمس وسبعين فاما العبد فيعزر على قول ابي يوسف خسا

مر

وذلك لأن أدنى حلة أربعون فتقص خمسة قياسا على الحر وكذا إذا
 عدا في حنيفة يقول العبد ما بين تلك الأشواط إلى تسعة وذلك بين علي
 ما يراه القاضي ثم التعزير على أربع مراتب تعزير لاشراف كالأدها قند
 والقنود وتعزير لاشراف الاشراف كالغفها وأفعوليه وتعزير لالوسط
 وتعزير لالحاسن فتعزير لاشراف الاعلام والجرا إلى باب القضي وتعزير
 اشراف الاشراف الاعلام لا غير وهذا ان يقول له القاضي بكنني أنك
 تفعل كذا وتعزير لالوسط كالسوقة الاعلام والجرا إلى باب القضي
 والجس وتعزير لالحاسن الجرا والضرب والجس ولا يقبل في التعزير شهادة
 الضامع الرجال عدا في حنيفة لأنه عقده كالحكم والنقص وعندها
 تقبل لأنه حتى أدى كالديون لأنه يبيع المتعوضة **قوله** وإن رأى
 الإمام أن بعضهم اضرب في التعزير الجس فعل لأن التعزير موقوف على
 رأي الإمام والمقصود منه الردع والزهو فإن رأى أن الشاتم لا يرتدع
 بالضرب جسد أيضا وإن كان يرتدع لا يجسه **قوله** وأشد الضرب
 التعزير لأنه يخفف من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف ولا يرد
 إلى تقويت المقصود ولهذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضا **قوله**
 ثم حد الزنا لأنه ثابت بالكتاب ومؤكد بقوله تعالى ولا تأخذكم بهما إفة
 في دين الله **قوله** ثم حد الشرب لأنه شبه يتبعين **قوله** ثم حد
 القذف لأن شبه محتمل لاحتمال كونه فادقا ولأنه قد جري فيه
 التغليب من حيث رد الشهادة فلا يغلب من حيث الوصف قال في
 الفوائد فاختلغا في كيفية شدة التعزير قال بعضهم يجمع في موضع
 واحد وقال بعضهم الشدة من حيث الضرب وفي حدود الأصل يفرق
 على الاعضا وفي الشربة الأصل يغرب في موضع واحد وقيل أنا اختلفت
 الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الأول إذا بلغ التعزير ارتعاه وفي

الثاني

الثاني إذا لم يبلغ به ارتعاه فإن اجتمعت الحدود والاربعة حد القذف وحد
 السرقة وحد الزنا وحد الشرب قال ابو حنيفة يبدأ بحد القذف
 ثم بحس فاذا برى فالإمام بالخيار أن يحد الزنا على حد السرقة
 وإن شاقه حد السرقة عليه ثم بحس فاذا برى حد الزنا الآخر ثم بحس
 حتى يبرأ فاذا برأ أقام عليه حد الشرب فإن كان معها درهم يبدأ بحد
 القذف ويضمن المال في السرقة ثم يرحم ويصل ما عداها وإن كان
 فيها قمعا من النفس أو فيها دونها يبدأ بحد القذف ثم يقتضي فيما دون
 النفس ثم يقتضي في النفس ويلغوا ما عدا ذلك من الحدود كذا في
 البيضاوي **قوله** ومن حده الإمام أو عززه فمات فدمه هدر
 لأنه فعله بامر الشرع وفعل المأمور به لا يتقيد بشرط الشكامة
قوله وإذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وإن تاب لقوله
 تعالى ولا تقبلوا له شهادة أبدا ولأنه إذا المتذوق بلسانه فكلبه
 أنه شمة لسانه بمحاذاة له وثمرة اللسان تعاذ لاقوال فلو قبل بعد
 التوبة لتعلم أن قد ذنبه كان صادقا فيه تنكأ عمر عن المسلم وعذراته
 تقبل شهادته إذا تاب لقوله تعالى لا الذين تابوا قلنا هذا الاستئنا
 راجع إلى ما يليه من انفسق دون المنع من قبول الشهادة ولا تراوب
 إلى الاستئنا ولأن الله تعالى ذكر سين انفسق وسقوط الشهادة
 في التوبة يروى عن اسم النسي وبقي المنع من قبول الشهادة لأن الله
 تعالى أكد سقوط الشهادة بالتأييد فلو كانت شهادته تقبل بالتوبة
 لم يكن ذكر التأييد معني فإن لو تدا قامة الحد عليه ثم أسلم ثم
 تقبل شهادته لأنه حديث في الاسلام كأيك وإن كان التذوق كافرا
 فحديثه خال كغيره ثم أسلم بعد ذلك حازت شهادته لقوله عليه السلام
 تجب ما قبلها وإن كانا محدودا عدا فاعتق لم تجز شهادته إذا تاب

لأن له نوع شهادة بدليل أنه لو شهد بروية هذا لم يقبلت شهادته
 ولو قذف العبد رجلان حال الرق لم يعتق بيقام عليه حد العبيد **قوله**
 وإن خد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته أعلم أن الكافر إذا
 خد في قذف لم يقبل شهادته على أهل الذمة لأن له شهادة على جنسه
 وفرد شتمها محده فإن أسلم قبلت عليهم وعلى المسلمين لأنه بالاسلام
 حدثت له عدالة لم يخرج وبني عدالة الاسلام تخلف العبد إذا خد
 ثم اعتق حب لا تقبل شهادته وإن كان القذف في حال الكفر فحدث
 حال الاسلام بطلت شهادته على التائبين لأن الكفر حصل وله شهادة
 فبطلت قيمتها محده تخلف ما إذا خد وهو كافر لأنه عد ولا شهادة له
 فلم يعاد في الحد شهادة يبطلها ولو حصل بعض الحد في حال الكفر
 وبقيته في حاله الاسلام ففي ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التائبين
 حتى لو تاب قبلت لأن المبطل كاله وكاله لم يوجد في حاله الاسلام
 وفي رواية إذا وجد السوط الأخير في حاله الاسلام بطلت شهادته
 على التائبين لأن المبطل المشاهدة هو السوط الأخير لأنه لو أقيم عليه بعض
 الحد لم يزد في حقه بغير الباقى وبطلت الشهادة وفي رواية اعتبر
 أكثر الحد فإن وجد أكثره في حاله الاسلام بطلت شهادته على التائبين
 وإن وجد أكثره في حاله الكفر لا تبطل شهادته ولا أقل تابع ذلك أكثر الأول
 أصح ولو قذف ثم أسلم ثم خد كل الحد بعد الاسلام لا تقبل شهادته
 بالأجاء ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم ضرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية
 أنه تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه وفي رواية إذا ضرب سوط واحد
 لا تقبل شهادته وفي رواية إذا ضرب أكثره سقطت شهادته وإن ضرب
 الأقل لم تستطع قال في المنظومة لا يخيئ حيفه شهادة الرامي بسوط يجر
 وجا عند القيام الأكثر وجا عند الرد حين تمام ذلك قول صاحب فاعلم

كتاب

كتاب السرقة وقطاع الطريق السرقة في اللغة قوله
 عبارة عن اخذ مال الغير على الخفية ومنه استراق السمع وقد رويت
 على ما وصاف في السرقة والمعنى اللغوي مراعا فيه ابتداء وانتهاء ابتداء
 لا غير كما إذا نخب البيت على الخفية وأخذ المال من المالك مكانة على
 الجها ويعني ليك وأما إذا كان نهارا بقطر لا ابتداء ولا انتهاء وأما
 شرط الأخذ على الخفية لأن الأخذ على غير الخفية يكون نهارا وخطه
 وغصبا وأما قطع الطريق فهو الخروج لأخذ المال على وجه الجماعة في
 موضع لا يلحق الماخوذ منه الفوت قال رحمه الله إذا سرق البائع الفاعل
 عشرة دراهم يعني دفعة واحدة وسوا كانت العشرة لمالك واحد
 أو جماعة إذا كانت في حرز واحد فإنه يقطع ويشتط في ثبوت القطع
 أن يكون السارق من أهل العقوبة بأن يكون بالغا وإن يكون السروق
 نصبا كالمالك وهو مقدر بعشرة دراهم عندنا وقال ابن أبي عمير دينار
 وقال مالك ذلك في دراهم **قوله** أو ما قيمته عشرة دراهم فيه ثلاثة
 إلى أن غير الدراهم يعتبر قيمته بها وإن كان ذهباً ويعتبر أن يكون قيمة
 المسروق من حين السرقة إلى حين القطع فإن نقصت السروفا بينهما
 لم يقطع وهذا عندنا وقال محمد لا عبوة للمنتقصان تعدل الأخذ وإذا
 سرق المال في بلد واستوفى إلى حاكم في بلد آخر فلا بد أن يكون قيمة
 المسروق نصبا في البلدين جميعاً **قوله** مصروبة كانت أو غير
 مصروبة اختلفت الرواية في ذلك وظاهر الرواية أنه يشترط المصروبة
 وفيه قال أبو يوسف ومحمد وهو الأصح لأن اسم الدراهم يطلق على المصروبة
 عرفاً حتى لو سرق عشرة دراهم تبرا قيمتها أقل من عشرة دراهم مصروبة
 لم يقطع وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه سوى بين المصروبة وغيرها
 كغصاب الزنوة ثم المعتبر في الدراهم أن يكون الشرة منها وزن سبعة

من اقل بدليل متاوير الديات وان سرق دراهم زيرق او نهر حقه او سرقه
 لم يقطع حتى يساوي عشرة دراهم جيا واولا عبوة للموزن فيها وكذا اذا
 سرق نقرة وزنها عشرة وقيمتها اقل لم يقطع ولو سرق نصف دينار
 قيمته عشرة دراهم جيا واقطع وان كان اقل لم يقطع ولا قطع على مجنون
 ولا مبي لانها غير محاطين ولكن يضمن المال وان كان مجنون ولا يفيق
 فسرق في حال افاقته قطع كذا في النجدي **قوله** من حرز لا يشبهه
 فيه وجب عليه القطع المحرز شرط لوجوب القطع حتى لو انتهب او اختلس
 او سرق ما لا ظاهرا كالشرا على الاشجار او احيوان في البري لا يجزى القطع
 والمحرز على وجهين احدهما المبني لحفظ المال والامتنعة وسوا ذلك
 ان يكون دارا او دكانا او خيمة او فسطاطة او صندوقا والمحرز الثاني
 ان يكون محرضا بعناجه لان النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارق ردا
 صفوان وكان تحت راسه فجعل محرضا به وسوا كان صاحبه نايما
 او مستيقظا لان صفوان كان نايما حين سرق رداه فان دخل السارق
 الدار وعلم به المالك والسارق يعلم ذلك لا يقطع لانه جهر وليس مخفية
 وان لم يعلم المالك قطع وان دخل الدار ليلا وصاحجه لم يعلم ان كل
 واحد بعناجه لم يقطع وان لم يعلم او علم احدهما دون الاخر قطع ولا
 قطع على من سرق في دار الاسلام من حرز مستامن وان سرق المسلم
 من الذي قطع **قوله** لا يشبهه في دار المحرز لان الشبهة فيه سقط
 انقطع على ما تبين ان شامه ثنائي **قوله** والمحروا العبدية انقطع سوا
 لا حلق الاية من غير فصل ولان انقطع لا ينتصف وكذا الرجل
 والمراة فيه سوا الاية **قوله** وتجب القطع باقراره مرة واحدة هذا
 عندهما وقال ابو يوسف لا يقطع الا باقراره مرتين في مجلسين مختلفين
 وروي عندهما روي الى قولهما **قوله** او شهادة شاهدين ولا يجوز

شهادة

بشهادة رجل وامرأتين لانه حد فان شهد رجل وامرأتان لم يقطع ويجب
 المال لان شهادته السامع الرجل محتمل في الاموال ويستبقى للمقامني
 ان يسأل الشاهدين عن كيفية السرقة وما هيبتها وزمانها وقدرها
 لك حياط كايه الحدود ويعتبر في اقامة القطع في السرقة بالانفراد
 حضور المسروق منه ومطالبة بالاقامة عندها وقال ابو يوسف لا يعتبر
 ذلك وامانة شهوده بالشهادة ذلك بد من حضوره اجابا **قوله** واذا
 اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وان
 اصابه اقل من ذلك لم يقطع واذا لم يجز القطع فمن ما اصابه من ذلك
 وان سرق واحد من جماعة عشرة دراهم قطع ويكون ذلك القطع له
 جيبا واذا دخل دارا فسرق من بيت منها درهما فخرج الى صحنها ثم
 عاد فسرق درهما اخر ولم يزل يعمل هكذا حتى سرق عشرة فمده سرقة
 واحدة فاذا اخرج العشرة من الدار قطع وان خرج في كل مرة من الدار
 ثم عاد حتى فعل ذلك عشرون مرة لم يقطع لانها سرقات ولو سرق ثوبا لا
 يساوي عشرة دراهم وفي طرفة دراهم مضروبة تزيد على العشرة
 فعن ابي حنيفة اذا لم يعلم بالدرهم لم يقطع وان علم بها قطع وعن ابي
 يوسف عليه القطع علم اولم يعلم **قوله** ولا يقطع فيها يوجد ثوبا مباحا
 في دار الاسلام كالحشب والحنثيش والقصيب والسك والصيد والطيور
 وكذا الزرنج والمغرة والتلافه مواشي الحية ويدخل في الطيور الدجاج
 والاوز والحمام وعن ابي يوسف يقطع في كل شيء الطين والتراب والسردين
 قال ابو حنيفة ولا قطع في شيء من الحجارة والكل والسمك والعدور
 والنخار وكذا اللبن والاجر والنداجم وعن ابي حنيفة في الزجاج القطع
 وقال ابو يوسف اقطع في ذلك كله وعن ابي حنيفة يقطع في الجواهر كلها
 واللؤلؤ والياقوت والزمرد والغير ورج لانه لا يوجد ثوبا فيها

كالذهب والنفضة **قوله** كالتختب يعني ماسوي الساج والفتا والابنوس
والفضة **قوله** ولا ينما يسرع اليه الفساد كالتأفة الرطبة واللبن
واللحم والبطيخ كقول عليه السلام لا تقطع في ثمر ولا كثرة ولا كثرة مواعيد
وقيل الردي وهو التخل الصغار وقال ابو يوسف ينقطع في ذلك كله ولو
سرق شاة مذبوحة او ذبحها بنفسه ثم اخرجها لا ينقطع لانها صارت
لحا ولا تقطع في النواكه الرطبة مثل العنب والسفرجل والتفاح والمان
واما السبب في ذلك لا تقطع فيها ولو كانت مجذوبة في حطير عليها باب
مقفل واما التأفة اليابسة كالحجر واللوز فانه ينقطع فيها اذا كانت
مجزوة وكذا لا تقطع في بقل ولا زحان ولا باذنجان وينقطع في الخذا
والوسمة لانه لا يسرع اليها الفساد **قوله** والتأفة على الشجر والزرع
الذي لم يحمى يعني لا تقطع فيها لعدم الاحراز اما اذا قطعت التأفة
بعدا استحكامها وحصد الزرع وجعل في حطيرها باب مغلق
قطع ولا تقطع في سرقة الشباب التي بسطت للتحصيف وان سرق شاة
من الرعي او بقرة او بغيرها لم ينقطع وان كان هناك راع فان اوصا
بالليل الى حايطة قد بنى لها عليه باب مغلق او صمها حائط فمكسر باب
ودخل وسرق بقرة او شاة تساو عشرة دراهم واخرجها ويقودها
او يسوقها او ركبها عليها اغلاق قطع وقيد بقوله باب مغلق لانه
يعتبر اغلاق الباب في هذه المواضع لان من طبعها النفوذ اما الخطة
في الحطير وسائر الامتعة لا يعتبر فيها الاغلاق وينقطع في المحبوب
كلها ولا لادهان والطيب والسود والمك لانه لا يسرع اليها الفساد
وينقطع في الخل ايضا لانه لا يسرع اليها الفساد وينقطع في سرقة التبن
والكسكس والنصوف والديق والسمن والتمر والزبيب والسمل والبوس
والشروش والاواني من الحديد والصنوبر والارصا والارام والقرطيس

والسكاكين

والسكاكين والمغاريض والموازين والاساق ولا ينقطع في الاسان
لانه يوجد فيها مباحا **قوله** ولا تقطع في الاسربة المطربة بالسكة
والطرب الشايط وينقطع في سرقة التفاح والديس والتخل ولا ينقطع في
الحجر والتوبد **قوله** ولا في الطنبور وكذا الدف والمزمار لانه للملك
قوله ولا في سرقة الصنف وان كانت عليه حلية يساوي البندوب
وعن ابي يوسف ينقطع فيه مطلقا وعند يقطع اذا بلغت قيمة الحلية عشرة
دراهم لتا ان المقصود من تناولها القراءة وذلك ما دون فيه عادة الحلية
انما هي تامة ولا عبوة بالنسبة الا ترى ان من سرق اية منها خسر قيمة الاية
تزيد على النصاب لا يقطع وكذا لا تقطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر
لان المقصود منها يعلم وليس مال ولو سرق انا فضة قيمته مائة فيه يبيد
او مال او طعام لا يبقى اولى لا يقطع واما ينظر الى ما في الانا وعدي يبيد
ان كانت قيمة الانا عشرة دراهم قطع **قوله** ولا في صليب الذهب
والفضة لانه ما دون في كسرة وكذا الصنم من الذهب والفضة فاما
الدرهم التي عليها التماثيل فانه ينقطع فيها لانها ليست معة للصاد ولو
سرق ذي من ذي خرم لم ينقطع لان معنى المانية فيها ناقص **قوله** ولا
في الشطرنج ولا الغرد وان كان من ذهب او فضة لانه للملاهي **قوله**
ولا تقطع على ساق الصبي الحروان كان عليه حلية لان الحريس مال
والحلية تنبع له وقال ابو يوسف ينقطع اذا كانت الحلية نصابا والتخلان
في الصبي الذي لا يشي ولا يتكلم اما اذا كان يشي ويتكلم فلا قطع فيه
اجاغا وان كان عليه كثيرة لان له يد اعلى نفسه وعلي ما عليه وان سرق
جوابا فيه مال كثير لو حرق فيها مال قطع لانها اوعية للمال والمقصود
بالسرقة دون الوغا **قوله** ولا تقطع في سرقة القبة الكبرى لانه في
يد نفسه فكان غصبا لا سرقة **قوله** وينقطع في سرقة القبة الصغيرة

بمعنى اذا كان لا يعتبر عن نفسه ولا يشكك لانه مال ولا يبدله على نفسه كما
 لمعينة واما اذا كان يعتبر عن نفسه فهو كالسابع وقال ابو يوسف لا يقطع
 في الدفاتر تركها الا في دفترا حساب لان ما فيها لا يقصد بالاحذ وان
 كانت كتب النحر والنفقة والشعر لان المقصود بسرقتها ما فيها وهو ليس مال
 واما دفترا حساب وهو اعلل الديوان فالمقصود منها الورق دون ما فيها
 والورق مال فيجب فيه القطع والمراد بذلك دفترا قد مضى حسابها اما
 اذا لم يمض لم يقطع لان غرضه ما فيها وذلك غير مال واما دفترا قوائم الخراج
 فيها القطع لان المقصود منها الورق **قوله** ولا يقطع في سرقة كلب ولا
 قمل لانها ليسا بمال على الاطلاق اذ في ما لبيتها قصور لانه لا يجوز بيعها
 عندنا فبني ولحقه السرقة كلها في غنقه طوق ذهب لا يقطع لان المقصود
 سرقة الكلب وهو تابع له اذ لو اراد سرقة الطوق لقطع من عنق الكلب
 واخذه **قوله** ولا دفترا ولا طبل ولا مزمار لان هذه سادس وقد
 ندب الي كسرها والمراد بالطلبل طبل اللهاو اما طبل الغزاة فعنه اختلاف
 والمختار انه لا يقطع فيه ايضا ويقطع في الساج والعتا ولا بنوس
 والصندل لانها اموال عزيزة محرزة **قوله** واذا اتخذ من الخشب
 او راق او ابواب قطع فيها لانها بالصنعة التحقت بالاسوال الغنيم ولا
 يقطع في ابواب الساج لانها غير محرزة ولو سرق قسطا من كان
 مركبا منصوبا لم يقطع وان كان ملفوفا قطع ولا قطع في سرقة الحصر
 وبنوادي القصب لان الصنعة فيها لم تغلب على الخشب لانها تبسط في
 غير المحرز **قوله** ولا قطع على خابن ولا خائنه وهما اللذان ياخذان
 ما في ايديهما من الشيء المأمون **قوله** ولا ينشأ هذا عندهما وقاب
 ابو يوسف عليه القطع لانه مال متقوم محرز بحرز مثله ولنا ان الشبهة
 تكنت في الملك لانه لا ملك لميت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة

الميت

الميت وان كان القبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح لانه
 يتناول الدخول فيه كزيادة القبر وكذا السرقة من تابوت في القنانه
 وفيه ميت ولو سرق من القبر ذراع او دينار لم يقطع اجماعا **قوله**
 ولا مشتبها ولا مختلسا لانتهايه هو الاخذ عليه وهو الاختلاس
 يخطف الشيء بسرعة على غفلة واما الطار اذا طر من خارج انكم لا يقطع في
 اذا كانت الدراهم مسدودة من داخل الكم فادخل يده في الكم وكل العقدة
 واخذ من الخارج لا يقطع واذا كانت العقدة مسدودة من خارج فخله
 فادخل يده فيها واخرجه قطع وقال ابو يوسف يقطع سواء طر من الخارج او من
 الداخل ومن اصحابنا من قال ينظر ان كان بحيث اذا قطعت سقطت
 في الكم قطع لانه اخذها من الخزانة وان كان بحيث اذا قطعت تسقط على
 الارض لم يقطع **قوله** ولا يقطع السارق من بيت المال لانه مال
 لكافة المسلمين ومومنهم **قوله** ولا من مال السارق فيه سرقة لان
 سبوت ملكه في بعض المال شبهة ولو ادعى له بشي فسرقه قبل موت
 الموصي قطع وان سرقة بعد موته وقبل القبول لم يقطع ومن له على اخر
 دراهم فسرق مثلها لم يقطع واحال والموجب فيه سواء ان سرق منه
 عروضا ياردي عشرة دراهم قطع لانه ليس له ولا يذلة الاستيفاء منه ومن
 اي يوسن لا يقطع لان له ان ياخذ عند بعض العلة فحقا عن حقه واما
 اذا قال اخذته رهنا بحق او فحقا دري عنه القطع بالاجماع وان كان
 حقه دراهم فسرق دينارين وعلى العكس قيل يقطع لانه ليس له حق الاخذ
 وقيل لا يقطع لان النقود جنس واحد والتوفيق بينهما ان على القول
 الاول يحمل على ان السارق لا يصرن خلاف الراي بقوله اصحابنا اني
 ان النهر يحزر له ان ياخذ من غير جنس حقه وعلى القول الثاني يحل على انه
 يسرق الخلاف ويعتد به وذلك يورث شبهة لسقوط القطع وان

سرق حليا من نعمة وعليه دراهم او حليا من ذهب وعليه دنائير قطع لانه لا يكون قصدا على حقة الاعلى وجه البيوع والمعا وضه فصار كالمسروق كما في الكوفي وان سرق العبد من غريم مولاه او الرجل من غريم ابيه قطع وان سرق من غريم ولده الكبير قطع وان كان الولد صغيرا لم يقطع لان حق قبض ديونه ابيه وان سرق من غريم مكا تبدا ومن غريم عبده المديون قطع لانه ليس له حق القبض في ديونها فان لم يكن على عبده دين وسرق من غريمه من جنس دين عبده لم يقطع لان دين عبده ماله **قوله** ومن سرق من ابيه او ولده او ذي رحم محرم منه لم يقطع وان سرق من بيت ذي ارحم الحرم متاع غيره لم يقطع وان سرق ماله من بيت غيره قطع اعتبارا للمخروقة كذا في العداية وان سرق من امة من الرضاة قطع وعن ابي يوسف لا يقطع لان له ان يدخل عليها من غير استئذان ولا وحشة بخلاف ما اذا سرق من اخته من الرضاة فانه يقطع اجماعا **قوله** وكذا اذا سرق لعدا الزوجين من الاغران بينهما سببا يوجب التوارث ولو سرق من اجنبية سرق تزوجها قبل ان يتعني عليه بالقطع لم يقطع وان تزوجها بعد القضا بالقطع فكذلك ايضا لم يقطع عندها وقال ابو يوسف يقطع ولو سرق المرأة من زوجها او سرق مومنها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لم يقطع واحدها لان اصله غير موجب للقطع وان سرق من امراتها لم يبتوته او المختلعة ان كانت في البعد لم يقطع سواء كانت مطلقة او متبنة او ملكا وكذا اذا سرق من زوجها وهي في البعد لم يقطع **قوله** او العبد من سيد او من امراة سبيده او زوج سيدته او الولي من مكاتبه فانه لا يقطع ولا فرق ان يكون العبد مديرا او مكاتبا او ماذونا او ام ولد سرق من مولاه وكذا اذا سرق المولى من مكاتبه لا يقطع لان له سببه كسبه حقا **قوله** وكذا السارق من المغنم لا قطع عليه لان له فيه

نصيا

نصيا **قوله** والحز علي ضربين حرز لمعني فيه كالبيوت والدور وبهذه حرز للمكان وكذلك الفساطيط والخوانيت ثم ذكر كلها حرزا وان لم يكن فيها حافظ سوا سرق من ذلك وهو مفتوح الباب او لا باب له لان ابنا لتقصه الاحراز الا انه لا يجب القطع الا بالاخراج لقيام يد مالكه عليه بخلاف الحرز بالحافظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ لئلا يد المالك به لك **قوله** وحرز بالحافظ كمن جلس في الطريق او في المسجد وعنده متاعه وهو بحرزه وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقا ودا صغارا من تحت راسه وهو نائم في المسجد ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع تحت او عنده هو الصحيح لانه بعد النائم عند متاعه حافظ له في العادة ولهذا لا يضر المودع والمستودع بماله لانه ليس بتفصيل **قوله** بالحافظ هذا اذا كان قريبا منه بحيث يراه اما اذا كان بعيدا بحيث لا يراه فليس بحافظ قال مشايخنا كل شيء معتبر بحرزه كذا اذا سرق الدابة من الاصطبل او الساة من الحظيرة فانه يقطع واذا سرق الدراهم او الخلي من هذه المواضع لا يقطع وفي الكوفي ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال فتوا صرا تهر حرزا للدراهم والدنانير واللولو قال وهو الصحيح الشريحة الحجر والوصحة ولو سرق الاكل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها او لا لان هذا مال ظاهر غير بحرزه وكذا اذا سرق الجوالق بعينها اما اذا سرق الجوالق فاخرج ما فيها ان كان صاحبها هناك قطع والا فلا ولو سرق من القطار يبيروا وحملها لم يقطع **قوله** وان سرق شيئا من حرز او غير حرز وما جبه عنده يحفظه وجب عليه القطع يعني من حرز واحد حتى لو سرق من حرز لرجل شتمه دراهم ثم اتي منزلا اخر نسرق منه درهم لم يقطع **قوله** ولا قطع علي من سرق من حمام او من بيت اذن للناس فيه دخوله ويدخل به ذك حوانيت

مطهر

مطهر

التجار وكفانات الا اذا سرق منها يلك فانه يقطع لانها بيت لاهل الارامل
 قانما الاذن يقطع بالنهار **قوله** ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه
 قطع لانه محرز بالحفظ **قوله** ولا قطع على النصف اذا سرق من امانة
 لان البيت لم يبق حرز فيه فانه يملكه ما ذواله فيه ودخوله فيكون فعله
 جناية لا سرقة وكذا لا قطع على خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا اجبر
 سرق من موضع اذن له فيه ودخوله واذا اجر داره على رجل فسرق المجر
 من المساكن او المستاجر من المجر وكل واحد منهما في منزل من الدار على
 حق قطع السارق منها عداي حقيقته لان المستاجر قد صار اخص بالحز
 من المالك الا ترى ان له ان يمنعه من دخوله اذا سرق المجر من المستاجر
 لا يقطع عداي حقيقته وعند ما يقطع لان الدار ملكه فصار كمن يشبهه
 في سقوط القطع وان سرق المستاجر من المجر قطع بالاجماع اذا كان في
 بيت مفرد لانه لا يشبهه في الحز ولا في المال وان سرق من بيت الاصهار
 او الاختان لم يقطع عداي حقيقته وعند ما يقطع والخلات فيما اذا كان
 البيت للمختلئين اما اذا كان للبيت لا يقطع اجاعا وكذا في مسجلة
 الطهر اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجاعا ولو سرق الراهن رهنه من
 بيت المهرتم او من بيت العدل لم يقطع لانه مملكه وكذا اذا سرق المهرتم
 من بيت العدل لم يقطع لان يده قايمة مقام يده **قوله** واذا نقتب
 البيت فدخل واخذ اهل السوناوله اخر خارج البيت فلك قطع على واحد
 منها عداي حقيقته لان الاول لم يوجد منه الاخراج وكذا الخارج لم يوجد
 منه ممتلك الحز وعندها يقطع الدخول لانه لما ناوله قامت يد السارق
 مقام يده فكان يده خارج واشي في يده وعن اي يرس اذا دخل الخارج
 يده فنتنا وله من يد الداخل قطعا جيمنا ولو ان الداخل رمى به الى متا
 له خارج الحز من غير متا وله فاخذه الخارج فلك قطع على واحد منهما

والاصل

والاصل ان من سرق سرقة ولم يخرجها من الدار لم يقطع **قوله** واذا التقاه
 في الطريق ثم خرج فاخذه قطع هذا اذا رمى به في الطريق بحيث يراه اما
 اذا رمى به بحيث لا يراه فلك قطع عليه وان خرج واخذه لانه صار مستملا
 له قبل خروجه بدليل وجوب الضمان عليه فاذا وجب عليه الضمان باستملاكه
 قبل خروجه لم يجب عليه قطع كما لو زح الساة في الحز وليس كذلك اذا رمى به
 بحيث يراه لانه باق في يده فاذا اخراج واخذه صار كانه خرج وهو معه
 وقيد بقوله فاخذه لانه اذا خرج ولم ياخذه لم يقطع لانه لم يملك ما اخذه
 علم انه قصد التضييع لا السرقة فكانه مضيعة لا سارقا **قوله** وكذا
 ان حمله على حار وساقه فاخرجه يعني انه يقطع لان ما على البهيمه يده ثابتة
 عليه ولان سير الدابة مضاعف اليه بسوقه وقيد بقوله وساقا اذا لولم
 حتى يخرج الحار بنفسه لا يقطع وكذا لو جعل لولو على جناح طير وطيره
 قطع وان طير بنفسه لا قطع عليه ولو اتلت المال في الحز باكل او احراق
 قبل اخراجه لم يقطع وان سرق دراهم او دنانير او لولو فابتلعه في الحز
 ثم خرج لم يقطع ويقتضى مثله او قيمته ان لم يكن مثليا ولا ينتظر حتى
 يعضها مع الفايط ولو نقتب البيت ثم خرج ولم ياخذ شيئا لم يقطع
 اخرى فدخل واخذ شيئا كان صاحب البيت قد علم بالنقتب ولم ينسده
 او كان النقتب ظاهرا يراه المارون وبقى كذلك فلك قطع عليه ولا قطع
 وان اخرج شاة من الحز فمتبعها اخرى ولم تكن الاولى مغنايا لم يقطع وان
 كان في الحز نهر جار فوضع الشاة فيه حتى خرج به الما بقوة نفسه لم
 يقطع وان لم يكن له قوة ولكن اخرجه بتخريكه قطع ولو سرق مالا من حرز
 فدخل اخرجه لالسارق والمال مع السارق قطع المحمول خاصة لانه لا عبارة
 للمحمل الا ترى ان من حمله لا يحمل طبقا فحل رجله حامل الطبق لم يقطع
 ولو اخرج نصابا من الحز دفعتين فمعاها ان تخلص بينهما اهلك

المالك فاعلق الباب او سدا النقب فالأخراج الثاني يكون سرقة آخره
يجب القطع اذا كان المخروج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتخلل ذلك
قطع ولو شق الثوب في الحز شراخرجه ان شقته نصفين عرضا قطع اذا
كان بعد الشق يساوي نصابا وان شقته طولا فكذا يقطع عند النصف
وقال ابو يوسف لا يقطع لان الشق بالطول استهلك فيكون له ما حيز
ان شاقته قيمة وان شاقته وضمة النقصان فلما كان له خيار الترت
عليه كان له فيه شبهة المكس بالنصان فك يقطع على قولها انما يجب القطع
اذا اراد المالك اخذ الثوب فانما اذا اخذه وليس له ان يضمة النقصان واما
اذا ترك الثوب له وضمة قيمته صحيحا سقط القطع هذا كله اذا كان الحز
ناحسا اما اذا كان يسيرا قطع اجماعا لان عدم سبب المكس ليس له خيار
تفريق كل القيمة **قوله** واذا دخل الحز جماعة فتولي بعضهم الاخذ
قطعوا جميعا يعني اذا اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم او ما قيمته عشرة
دراهم وقال زفر يقطع الاخذ وحده **قوله** ومن نقب البيت وادخل
يده فيه فاخذ شيئا لم يقطع هذا عندها وقال ابو يوسف يقطع لانه اخذ
المال من الحز فلك يشترط الدخول فيه كما اذا ادخل يده في صندوق
الصيرفي ولما ان هتك الحز مشروط فيه الكمال والكمال في الدخول
والدخول هو المعتاد بخلاف الصندوق فان الممكن فيه ادخال اليد
قوله وان ادخل يده في صندوق واكتم الا على هذه الضمة ولو ان السارق اخذ
من الحز لم يقطع لان السرقة لا تتم الا بالاخراج **قوله** وتقطع بين
السارق من الزند وهو المعصم وكان القياس يمتد الى اليد كلها الى المكب
لقوله تعالى فانقطع ايديها الا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقطع
يد السارق من الزند وفعله بيان **قوله** وتجسم لانها اذا لم تجسم ادي

الصيرفي

الي

الى التلف وصورة الحسم ان يجعل يده بعد القطع في دهن قدا غلي ايا
ليست قطع الدم قال في الدخول واجرة القطع وشرن الدهن على السارق لان
منه سبب ذلك وهو السرقة قالوا ولا يقطع في الحز الشديد ولا في
البرد الشديد بل يحبس حتى يتوسط الامر في ذلك **قوله** فان سرق
ثانسا قطعت رجله اليسرى لانه لو قطعت يده اليسرى ذهب جثث منفعة
البطش **قوله** فان سرق ثالثا لم يقطع وخذ في السجن حتى يتوب او
يموت ويمر وايضا واذا كان للسارق كفان في معصم واحد قال بعضهم
يقطعان وقال بعضهم ان يميز الاصله وان امكن الاقتصار على قطعها
لم يقطع الزايد وان لم يكن قطعها جميعا وهذا هو المختار فان كان يبطش
بأحد ما قطعت ابدا طشة ولا يقطع هذا الزايد **قوله** وان كان
السارق اسل اليد اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمى لم يقطع
وكذا اذا كانت رجله اليمنى مثلك ويضرب المال كله وان كان يده
اليمنى مثلك او مقطوع الاصابع او اصبعين سوا لاهام فانه تقطع
من الزند لانها اذا كانت صحيحة قطعت فكذا اذا كانت مثلك وان
كانت اليمنى مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله اليسرى من الفصل
وان كانت رجله اليسرى مقطوعة قبل ذلك لم يقطع ويغيب السرقة
والحبس حتى يتوب فاذا قال اكتم الحد اقطع يمين هذا في سرقة
فقطع يمينه عدا الاشئ عليه عدا يمينه لانه اكلها بديل وهي
اليمنى فانكس واخذت من جثته ما هو خير منه فلا يعدا تلكا عندها
يضمن القاطع في العمد ولا شيء في الخطا وقال زفر يضمن في الخطا ايضا
لانه قطع يد المعصومة والخطا في حق العباد غير موضوع اي غير
معفو عنه قلنا انه اخطا في اجتهاده اذ ليس في النص تعيينا لليمنى
والخطا في الاجتهاد معفو عنه ولما انه قطع طرفا معصوما بغير

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

حق ولا تاويل لانه تعدد الظلم فكذلك ينبغي ان يجب التقصاص
 الا انه سقط التشبه وعند اي حيفه فعل يكون هذا القطع للسرقة
 ام لا قال بعضهم يكون عنها حتى لا يجب التقصاص على القاطع وقال
 الطحاوي لا يكون عنها حتى ان اذا كان عندا يجب التقصاص وان كان
 خطا يجب الدية وان كان الحداد قطع يده خطا لم يضمن عندنا خلافا
 لزفر والمراد بالخطا الخطا في الاجتهاد بان اجتهد وقال القطع في النقص
 مطلق اما الخطا في معرفة اليمين واليسار لا يجعل غفوا وفي النقص في اذا
 قطعها خطا لا يضمن سواء اخطا في الاجتهاد او في معرفة اليمين لو اتشال
 قال وهو الصحيح ولو اخرج السارق يساره فقال هذا يميني فقطعها
 لم يضمن بالاتفاق لانه قطعها بامره وان قطع احد يدي السارق اليسرى
 بغير اذن الحاكم فهي الخطا يجب الدية وفي التمدد يجب التقصاص ويسقط
 عند القطع في اليمين ويضمن انكار السارق المال **قوله** ولا يقطع السارق
 الا ان يحضر السرقة منه فيطالب بالسرقة لان الخصومة شرط في ذلك
 واما قال الا ان يحضر السرقة منه ولم يقل الا ان يحضر المال لان عندنا
 يقطع بالخصومة المستورع والمستعير والمستاجر والمزني والمضارب
 والمستبضع وكل من كانت له يد ما قطعه سوي المالك سواء كان المالك
 حاضرا او غائبا وكذا ان خصومة يده كانت يده يد ضمان كما اذا سرق من
 الناصب وقال زفر في ذلك لا يقطع بالخصومة المالك وان حضر المالك
 وغاب المومن فانه يقطع بالخصومة في ظاهر الرواية وان سرق من
 السارق سارق اخر يده ما قطعت يمينه او قبل فانه لا يقطع لان يده
 ليست بيد صيحه لانها ليست بيد مالك ولا امين ولا صديق ولا ماضي يد
 ضابطة لاحاطة فصار لاخذ كالاخذ من الطريق ولا يقطع بالخصومة
 المالك ايضا لان السارق لم يكن له يد صيحه على المال ولو دنا القطع

عن

عن السارق من سرق منه سارق قطع لان القطع اذا دنا عنه تعلق باخذه
 الضمان ويد الغانم يد صيحه فانزلتها يوجب القطع وبصير السارق الاول
 كالناصر وقد قال الواهب للسارق ان يطالب برد العين السرقة الي يده
 فهي رواية ليس له ذلك لان يده ليست بيد صيحه وفي رواية لم ذلك لانه
 يجوز ان يحتاج المالك الضمان وينزل القطع فيه فيخلص السارق برد العين
 من الضمان اما بعد القطع فلا يلزمه ضمان فلا حتى له في المطالبة ويجوز ان
 يقال يثبت له ايضا المطالبة بعد القطع لانه يخلص برد العين من الضمان
 الواجب عليه فيما بينه وبين يمينه تعالى كذا في الكوفي واذا ملك
 الرص في يد السارق من المومن فله من ان يقطع السارق ولا سبيل
 للمؤمن عليه لانه لم يبق له يد ولا حق في العين لانه يسقط عنه الدين بها كما
 فله يثبت له المطالبة **قوله** وان وهبها من السارق او باعها
 اياه او نفقت قيمتها من الضمان لم يقطع وكذا اذا ملكها بميراث سقط
 القطع المعني في العينة بعد ما سلمت وسواء كان ذلك كله قبل الترانع او
 بعده ابو يوسف اذا وهبها له او باعها منه او نفقت قيمتها بعد الترانع
 لم يسقط القطع ولو رد السارق السرقة قبل الترانع الى الحاكم فلا قطع عليه
 وان ردفا بعد ذلك قطع ولو امر الحاكم بقطع السارق فمعا عنه السرقة
 منه كان غفوه باطلا لان القطع حق الله فلا يرفع الغفوة وان قال
 شهدت شهودي بزرور ولم يسرق معي والعين السرقة له لم يقطع فان
 سرق من رجل ما لا ثم رده اليه قبل الترافعه نورا قام عليه البينة لغير
 يقطع لانه اذا رد المالك سقطت الخصومة والمطالبة فان لم يرد الى المالك
 ولكن دفعه الى ابيه او اخيه او غمه او خاله ان كانوا له عيال لم يقطع لان
 يدهم يده وان لم يكونوا له عيال قطع وقيل ان دفعها الى والده
 او حده لم يقطع وان لم يكونوا له عيال وفيه السابغ وكذا الى امراته

او عبده سوا كائنا من عيال له ام لا وان دفعها الي سكا تبه لم يقطع ايضا
وان دفعها الى من يبيع عيالها بيه لم يستطع عند النطق **قوله** ومن سرق عينا
فقطع فيها وردھا شرعا دفسرقھا ومن حالھا لم يقطع وقال زفر يقطع اذا
لم يقطع عندنا وجب الضمان بخلاف ثما اذا زنا با مرة فخدم عاد فزنا
لھا احدا ايضا ثانيا والفرق ان في السرقة اذا استقط النطق وجب ضمان
المال عوضا عنه وفي الزنا اذا استقط الحد لم يضمن عن المرأة **قوله** فان
تغيرت عن حالھا مثل ان كان غزلا فسرقه فقطع فيه وردھ ثم سبغ فماد
فسرقه قطع وهذا الاختلاف فيه لان الدين قد تبدلت ولهذا اذا اغصب
غزلا فسبغه ثوبا انقطع حق صاحبه عنه وبذلك الناصب ولزمه قسمة
الغزال ولو سرق نقرة فضرها دما لم يرد ثاير فانه يقطع والدراهم
والدناير ترد الى صاحبها عند اي حيفه ولو سرق ثوبا فقطعه وفاطه
يكون للسارق بعد ان قطعت يده ولا ضمان عليه لان الدين زالت عن
ملك المردوق منه والتغير متعدد لاجل قطع يده اذا النطق والضمان
لا يجتمعان ولو سرق ثوبا فغصبه احرا واصفر فقطعت يده فعندھا
يكون للسارق وينقطع حق صاحبه عنه وقال محمد يورخذ الثوب منه
ويعطى ما زاد الصبغ فيه اعتبارا بالنصب ولو صبغه اسود اخذ منه
ناقصا عند اي حيفه لان السواد عنده نقصان وعند اي بوسف
لا يورخذ منه مثل العصفر وعند محمد يورخذ منه ويعطى ما زاد الصبغ
فيه وان سرق فضة او ذهب فقطع فيها ثم ردھا على صاحبھا فجعلها
اينة او كانت اينة ففرضھا دراهم شرعا دفسرقھا لم يقطع عند اي حيفه
لان الدين لم يتغير عنه وقال لا يقطع لانھا تغيرت عندھا **قوله** واذا
قطع السارق والدين قائمة بده ردت على صاحبھا وله اذا كان
السارق قد باعھا او فھما او تزوج علیھا وفي قائمة بده من يبيع

في يده فانھا ترد الى صاحبھا لانھا على ملكه وتصرف السارق فيها باطل وكذا
اذا فعل هذا بعد النطق لان النطق لا يزيل ملك الغير **قوله** وان
كانتھا تكة لم يضمن وكذا اذا كانت مستملكة في المشهور لانه لا يجتمع
الضمان والقطع عندنا وعن اي حيفه يضمن بالاستهلاك وقال ابن ابي
يضمن في الوجهين وعن محمد انه قال يلزم الضمان فيما بينه وبينه
تتالي ولا يلزمه في النقصا ولو قطعت يد السارق ثم استملك المال
غيره كان لھا حصة ان يضمن المستملك وان اوردھا لسارق عند غيره
فملك في يده لا يضمن المودع ومن سرق سرقات فقطع لاحدھا فهو
بجميعھا ولا يضمن شيئا عند اي حيفه لان الواجب بالكل قطع واحدا لان
مبني الحدود على التداخل وعندھا يضمن كلها الا التي قطع لھا ومعني
السائمة اذا حصر احدھا فان حصرها جميعا وقطعت يده محضتهم لا
يضمن شيئا اجا عايز السرقات كلها **قوله** واذا ادري السارق ان
الدين السرقة ملك له سقط النطق عنه وان لم يقيم بينه وبينه بعد
شهد عليه بالسرقة وقال ابن ابي لا يسقط بمجرد الدعوى لانه لا يجر
عنه سارق فيؤدي الى سد باب الحد ولنا ان السبھة دارية وكما
تتحقق بمجرد الدعوى لك حال ولانه يصح الرجوع بعد الاقرار وان
ادعي على رجل سرقة فانكر يستخلف فان ابي ان يحلف لم يقطع ويضمن
المال لان المال يستخلف فيه والقطع لا يستخلف فيه ولو اقر بعد اقرار
ثم رجع عن اقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال لان الرجوع يقبل في الحد
ولا يقبل في المال الذي يورحق الادعي ولو قال سرقت فعنه الدراهم
ولا ادري لمن يبيع لم يقطع لان الاقرار لغیر معين لا يتعلق به حكم
فبقيت الدراهم على ملكه ولو شهدوا على رجل بسرقة بعد حريق لھر
يقطع وضمن المال **قوله** وان خرج جماعة مستنمين او احد

يتقدر على الامتناع فتتعد وتقطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا ما لا
 ولا قتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يجدوا توبة ويمزرون ابغنا باشرتهم
 منكروا ولو اشترك الرجال والنساء في قطع الطريق ذكرنا المحامدان الحكم في النساء
 كالحكم في الرجال قياسا على السرقة الا ان في ظاهر الرواية لا تقطع على النساء
 لان هذا التقطع انما شرع فيهم لكونهم حذبا وانسا ليسوا من اهل الحرب
 الا ترى انهم في الحرب لا يقتلن فكذلك هذا الم يقطع ايديهم ولا ارطس
 هل يستلزم التقطع عن الرجال فيه روايتان في رواية يستلزم وفي رواية لا
 يسقط **قوله** فان اخذوا ما لمسلم او ذمي والمأخوذ اذا قسم على جاعتهم
 اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا او قيمته ذلك قطع الامام ايديهم
 وارجلهم من خلفه وانما وجب قطع اليد والرجل لانه منقطع الى هذا المال
 اخافه الطريق فتغلظ حكمه بزيادة قطع رجله وانما قطع من خلاف لان
 التقطع من جانب واحد يودي الى تغويت جفس المنفعة والمراد قطع ايدي
 اليسرى والرجل اليسرى ومن شرط قطع الطريق ان يكون في موضع لا يلحقه
 الغوث اما اذا كان يلحقه في الغوث لم يكن قطعها الا انهم يؤخذون
 برد اليدين الى ضاحيه ويودعون ويحبسون لارتكابهم الجناية وان
 قتلوا فالامر فيه الى الاول **قوله** وان قتلوا ولم ياخذوا ما لا
 قتلهم الامام هذا في سياسة لا فضاها وانما كان القتل حدا لانهم ضاها
 الى القتل اخافه الطريق فاختم القتل عليهم حتى لو غفا عنهم لا ولبالم
 يلتفت الى عفوهم لانه ذلك مقامه تباي وحدود الله لا يجوز العفو عنها
قوله وان قتلوا سوا كان القتل بعمدا او بغيره او بخيبة او سيف
قوله وان قاتلوا واخذوا المال فالامام بالجناية ان شاق قطع ايديهم
 وارجلهم من خلفه وقتلهم ملبا وان شاق قتلهم وهذا قول ابي حنيفة
 وعندنا يقتصر على الصلب وحده ولا يقطع الايدي والارط لان ما روي

النفس

النفس يدخل في النفس وعن ابي يوسف انه قال لا اعفيه من الصلب
 لانه منصوص عليه في القرآن ذلك حوزا سقاطه وفي الكرخي ابو يوسف ح اي
 حنيفة وفي المنظومة اي حنيفة وحده **قوله** وان شاق قطع ايديهم
 القتل او قبله على اختلاف الرواية بذلك **قوله** ويعملون احيائهم يبيع
 بطونهم بالريح الى ان يموتوا ويسفينة الصلب ان يضر خشبة في الارض
 ثم يربط عليها خشبة اخرى عرفنا فيقع قد يديه ويربط من اعلاه
 خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالريح في ثدييه الايسر ويخفف
 بطنه بالريح الى ان يموت وفي هذه المسئلة اختلاف في رواية ضروري
 انه يعذب حيا وروي المحامدان انه يقتل او لا ثم يعذب بعد القتل
 لان الصلب حيا مسئلة ولا يودي الى تعذيبه والاول اصح لان الصلب
 حيا يبلغ في الورع والزجر من صلبه بعد الموت **قوله** ولا يقبلون
 اكثر من ذلك ثمة ايام لانه بعد ذلك تنادي الناس بترحمه فاذا صلب
 ذلك ثمة ايام خلى بينه وبين امه ليدفنوه وعن ابي يوسف يتور على خشبة
 حتى يتمزق جلده حتى يستوي غره قلنا قد حصل الا اعتبار بما ذكرنا
قوله فان كان فيهم صبي او مجنون او ذورم محرم من المتطوع عليهم
 سقط الحد عن الباقيين فعذا عذاب حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ان باشر
 لاخذ الصبي او المجنون فله حد عليهم جميعا وان باشره العقول البغوث
 حدوا ولم تعد الصبي او المجنون اذا باشره ولم المتبعون المتبعون
 والاساقون تبع فاذا سقط الحد عن المتبع فسقط عن التبع اولى ولما
 ان الجناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يتبع فعل بعضهم موصيا كان الفعل
 النباقي ينعى العمل وبه لا يثبت الحكم كالمخيطي فالعام اذا اشتركا
 القتل ولما اذا كان فيهم ذورم محرم من المتطوع عليه فانه يسقط الحد
 عن الباقيين لان الذي الرجم شبهة في مال ذي الرحم بدلالة سقوط القطع

عنه في السرقة فاذا سقط الحد صار القتل الى الاوليان شأوا وقتلوا وان
 شأوا غنوا وان كان فيهم امرأة ادوليت القتل فقتلت واخذت المال
 وان لم يفضل فكدس الرجال قال ابو بريد اقتل الرجال وافضل بهم ما اضل
 بالمخاربين ولا اقتل المرأة وقال محمد اقتلها ان قتلت فاصنها المال ان
 اخذته ولا اقتل الرجال ولكن اوجعهم ضربا واحبسهم وعنى ابي حنيفة
 ايضا انه قال اد والحد عنهم لانه استوان في القتل من يجب عليه الحد
 لا يجب عليه الحد فمما كالحظي والعامد قال زيد الينا بيع من باشر من لم
 بيا شرفه سوا قال ابن مقاتل لو ان عشرة قطعوا الطريق والتسعة منهم
 قيام والواحد منهم يقتل وياخذ المال فانهم يقتلون فان تابوا لم اغزوا
 يقتل الواحد لا يخير **قول** وصار القتل الى الاوليان شأوا وقتلوا
 وان شأوا غنوا يعني ان شأوا قتلوا من قتل وهو رجل ليس بمجنون وقد
 قتل بحد يد اما اذا قتل بغيره او بغيره كان على غائلة الدية **قوله**
 المقتول وان كان الذنوبي القتل العبي او المجنون كان على عاقلة ما
 الدية وان كانا اخذا المال ضمتا **قول** وان باشر القتل واخذ
 منهم اجري الحد على جميعهم يعني من باشر القتل منهم واخذ المال
 ومن لم يباشر كان رزاقهم فاحكم بهم كلهم سوا وما لزم المباشر
 فهو لازم لجميعهم لغيره ممن كان معينا لهم ومن قطع الطريق واخذ
 المال فطلبه الامام فلو سدد عليه حتى قاتبا سقط عنه الحد لقوله
 تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقع ذنوبهم عليهم الاية وان تاب بعد
 القعدة على لم يسقط عنه الحد شأوا اذا سقط الحد بالنوبة قبل القعدة
 ونفع الى اوليا المقتول ان كان قتل واقصر منه ان كان جرح ورد
 المال ان كان قاتبا وخمنه ان كان هاتكا لان النوبة لا تسقط
 حق الاوميين ثم اذا سقط الحد في قطع الطريق وقد كان قتل اعتبر

الام عند ابي حنيفة في وجوب التعاصم على اصله والحرق العبد في حد
 قطع الطريق سوا كالسرقة **كتاب الاشربة**
 الاشربة جمع شراب قال رحمه الله الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهو
 عصير العنب يعني النبي منه اذا غلا واشتد وقذف بالزبد من دون
 ان يطبخ **قول** وانصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ويسمى
 الطان **قول** ونقيع التمر اذا اشتد وغلك ويسمى السكر ونقيع
 الزبيب اذا غلا واشتد واختلف الكلام في الخمر في عشرة مواضع
 احدها في بيان ما هيئتها وما هي التي من ما العنب اذا صار سكرا وانما
 في حد ثبوت الاسم وهو الذي ذكره من استنواظ القذف بالزبد وهو
 قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعندها اذا اشتد وغلك ولا يشترط
 القذف بالزبد والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكر ولا موتف
 عليه لانه رجس والرجس محرم العين والرابع انها نجسة بنجاسة
 سفطرة كالبول والخمس لانه يكفر مستحلبا والسادس سقوط ثبوتها
 في حق المسلم حتى لا يغنم متلفها وغاصبها ولا يجوز بيعها لان الله
 لما نجسها فقد آهاها والتقوم يشعر بغيرها ومن كان له على مسلم
 دين فاقواه من ثمن فخر لا يحل له ان ياخذ ولا يحل للمدين ان
 يورديه لانه ثمن بيع باطل وان كان الدين على ذمي فانه يورديه من
 ثمن الخمر والمسلم ان يستوفيه منه لان بيعها فيما بينهم جائز
 والسابع حرمة الاستفاعة بها لان الاستفاعة بالجنس حرام ولان الخمر واجب
 الاجتناب وفي الاستفاعة به اقتراب مال الله تعالى فاحتسبه وانما
 انه يجد شأوا وان لم يسكر منها لقوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه
 فان عاد فاجلدوه فان عاد فاجلدوه وانما تساع ان الطبخ لا يوشو
 فيها بعد القذف بالزبد لانه لا يجد فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا لان

الحد بالليل في النية خاصة وهذا قد طبع والما شر جواز تخليها وفيه
 خلاف ان في رقة الله هذا ما كان في الخمر واما العصير اذا طبع حتى
 ذهب اقل من ثلثيه فهو المطبوخ ادي طبع وذلك حرام اذا غلا واشتد
 وقذف بالزبد على الاختلاف ويسمى الباذق وانصف وهو ما ذهب
 نصفه بالطبخ وهو حرام عندنا ايضا اذا غلا واشتد واما نقيع التمر
 ويسمى السكر وهو النقي من ما الرطب فهو حرام ايضا اذا غلا واشتد
 واما نقيع الزبيب فهو النقي من ما الزبيب فهو حرام اذا غلا واشتد
 قال في البينابيع الاشارة ثمانية الخمر والسكر ونقيع الزبيب ونبيذ
 التمر والنصف والباذنق والاطاك والمحمودي فالخمر هو النقي من عصير
 العنب اذا غلا واشتد على الاختلاف فاسكر هو النقي من ما الرطب
 اذا غلا من غير طبخ واشتد وقذف بالزبد ونقيع الزبيب وهو النقي
 من ما به وهو حرام اذا غلا واشتد على الاختلاف ونبيذ التمر اذا
 غلا واشتد والغصين وهو البسر يذوق ويكسر وينقع في الماء
 ويترك حتى يفلى ويشد وقذف بالزبد والباذنق وهو العصير
 اذا طبع حتى يذهب اقل من ثلثيه وهو حرام اذا غلا واشتد
 وقذف بالزبد والاطاك ما طبع من عصير العنب او شمس حتى ذهب
 ثلثاه والمحمودي هو الطاك المذكور ولكن حب فيه من الماء مقدار
 ما ذهب منه بالطبخ ثم طبع بعد ذلك ادي طبع وصار سكر او حكم
 حكم الباذق ثم الخمر حرام تليها وكسرها ومن شرب خمرها
 قليل وجب عليه الحد ولا يجوز انتد اوي بها ويكفر مستحسنا
 شرب مقدار ما يصل الي الجوف وجب عليه الحد ولو خلط الخمر بالما
 وشربها ان كان الخمر غالبا او شربه حديث القليل منه اذا وصل جوفه
 وان كان الما غالبا لم يحده حتى يسكر وشرب ذلك حرام قل او اكثر

لانا

لانا نجسة والنجاسة اذا مالطت الما لم تجز شربه ولو طبع الخمر او
 غيره من الاشربة بعد الاشتداد حتى ذهب ثلثاه لم يحل شربه
 لان الحمة قد تقرر في فلا يزيلها الطبع فان شربه انسان حد
 لان الطبع حصل في عين محرمه فلا يجوز ان ياحتها كطبخ الخمر وليس
 كذلك العصير اذا طبع حتى ثلثاه لان الطبع حصل في عين مباحة
 فتعبر عن هيته خدشت السدة فيه وهو ليس بعصير فذلك حل
 ولو طبع العنب كما هو ثم عصر فقد روي الحسن عن ابي حنيفة انه يحل
 بالطبخ وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يحل حتى يذهب ثلثاه
 بالطبخ وهو الاصح لان العنب اذا طبع فالعصير قائم فيه لم يتغير
 وطبعه قبل العصير كطبخه بعد العصير فلا يحل حتى يذهب ثلثاه
 ولو جمع بين الطبخ بين العنب والتمر وبين العنب والزبيب لا يحل حتى
 يذهب ثلثاه لان التمر وان كان يكتفي بادي طبعه فعصير العنب
 لا بد فيه من ذهاب ثلثه فيعتبر جاب العنب احتياطا وكذا اذا
 جمع بين عصير العنب ونقيع التمر لما قلنا **قوله** ونبيذ التمر
 والزبيب اذا طبع كل منهما ادي طبع اي حتى ينفع فهو حلال وان اشتد
 اذا شرب منه ما لم يغلب على ظنه انه يسكره من غير طهر ولا طوب
 هذا عندنا وقال محمد بن حرام وعليه الفتوى والحكم فيها اذا شربه
 للفتوى في الطاعة او لاستواء الطعام او للنتد اوي ولا فهو حرام
 بالاجماع **قوله** ولا باس بالخليطين وموان جمع ما التمر وما الزبيب
 ويطلقان ادي طبع وقيل هما الجمع بين التمر والعنب او التمر والزبيب
 ويعتبر في طبعها ذهاب الثلثين ولو سقي الشاة خمر ثم ذبحها
 ان ذبحها من ساعها يحل مع الكواحة وبعد يوم فصا عدا تخل بك
 كواحة ولو بل الحطنة بالخمر فانها تفصل فاذا جفت وطبخت ان لم يوج

ذهب

فيها طعم الخمر ولا راجحتها حل كلها وان وجد ذلك لا يحل **قول**
 ويبيد السمل والتين والحنطة والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ
 هذا عند اي حينة واي يوسه اذا شربه من غير لثو ولا طرب وكذا
 المتخذ من الدخن والاجاص والمشمس ونحوه لقوله عليه العلة واسل
 الخمر من هاتين الشجرتين واسار الى لكرمة والخلعة شرفيل بوط
 الطبخ لا باحتنه وقيل لا يوط وهو المذكور في الكتاب وهل يحل في
 شرب المتخذ من الحبوب اذا سكر منه قال المتخذ لا يجد وصح فيه
 الهداية انه يجد لان الفسق يجتمعون اليه كاجتماعهم على ما يرون
 لا شربة بل فوق ذلك اذا سكر من الاشرية المتخذة من الحبوب
 لا يقع طلاقه عند طلاقه وعند اي حينة بمنزله النائم وذهب
 المتعل بالبيع وقال محمد يقع طلاقه كايه سائر الاشرية المحرمة وهذا
 الخلاف فيما اذا شربه للتداوي اما اذا شربه للسر والطرب فانه
 يقع طلاقه بالاجماع **قوله** وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب
 منه ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان اشتد هذا عندهما وقال محمد
 حرام والخلاف فيما اذا قصده الاستغوي اما اذا قصده التلذذ لا يحل
 اجماعا **قوله** حلال وان اشتد هذا اذا طبخ كما هو عسير اما اذا
 غلا واشتد وقذف بالزبد من غير طبخ ثم طبخ لم يحل فاذا شربه
 انسان حد **قوله** ولا يابس بالانتباذ بالديا والحتم والزفت
 والنفير والنفير بالديا القرع والحتم بفتح الحاء والتا وبكسرهما الفتان
 هو حار خضر والزفت لانا السلي بالزفت وهو النفير وقيل بالسلي
 وقيل بالصفناع والنفير عود منقور والنفير السلي بالنفير واما
 يكره ذلك لان الظروف لا تخل شيئا ولا تحرمه **قوله** واذا تخللت
 الخمر خل سوا صارت حلا بنفسها او بشي طرح بها مثل ان يطرح فيها

الملح

الملح او يصيب فيها الماء الحار او ما اشبه ذلك خلا قال الشافعي ثم اذا صارت
 خلط بيطه ما يواز بها من لانا فاما اعلاه وهو الذي نقص من الخمر قيل
 ييطه تبعا وقيل لا ييطه لانه خمر يابس الا اذا غسل بالخل فيخلل من غشة
 فيطه كذا في المعنا ذكره في باب مقالات ان في **قوله** ولا يكره
 تحليلها وقال الشافعي يكره ولا يجوز اكل البنج والحشيشه ولا لانيون
 وذلك كله حرام لانه يفسد العقل حتى يصير الرجل فيه خلاعة وفساد
 ويصعد عن ذواته وعن العقلة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخمر فانا اكل
 شيئا من ذلك لاحد عليه وان سكر منه كما اذا شرب البول واكل القالب
 فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزر بما دون الحد فانه اعلم

كتاب الصيد والذبائح

الصيد في اللغة اسم لما يعطاد ما كولا كان او غيره واكول قال الشافعي
 صيد الملوك ارباب وشالب • فاذا ركب فصيدك الا بطلاب
 لانه في الشروع له احكام وشرايط كما ذكر في التت والذبائح جمع ذبيحة
 قال رحمه الله يجوز الا صطياد بالكل المعلم والنهد المعلم والبارز وسائر
 الجوارح المعلمة مثل الاسد والثور والذئب والنهد ولا يجوز بالخنزير
 لانه نجس العين وعن بعض اصحابنا انه لا يجوز بالذئب ولا الاسد لان الاسد
 لا يعمل لغيره لما فيه من الكبر والذئب لا يتصور منه التعليم بحياته ولهذا
 يقال من التغذيب فهدب الذئب واما شرط التعليم لقوله تعالى وما علمتم
 من الجوارح مكليين اي مسطين والتكليب اغرا السبع على الصيد ثم للاصطيا
 سبع شرايط اربع في المرسل وموان يكون معلما وان يكون ذا جراحة غير
 نجس العين وان يجرحه الكلب والبارز وان يسك على صاحبه وتلك
 في المرسل احدها ان يكون مسلما او كتابيا يعتل الارسال والثاني
 التسمية في حال الارسال عند الذكر والثالث ان يلحظه المرسل او من قام

ستامه قبل انتطاع الطلب والتوازي **قوله** وتعليم الكلب ان يتترك
 الاكل تلك سرات فعذا عندها وبني رواية عن ابي حنيفة وقال ابو حنيفة
 لا يثبت التعليم ما لم يذبل على طلق الصابا انه يتقوى تعلم ولا يتقوى تعلم
 ذلك بالثلاث بل يفهم من لحي راى الصابا ثم على الرواية الاولى عنده
 يحل ما اصطاده ثالثا وعندها لا يحل لانه ما يصير مسلما بعد تمام
 الثلاث حتى ان عذها لا يוכל الا الرابع وعنده يוכל الثالث وانما قدره
 بالثلاث لانهما مئة ضربت لك ختار كان مدة الحيار وقد قال موسى عليه
 السلام للمخضر في المرة الثالثة ان سالك عن شيء بعد ما فلك تصابحني
 وقال عمر رضي الله عنه من تجرشي ثلاث مرات قلعه روح فليستقل الى غيره
 ثم اذا صار الكلب مسلما في الظاهر فعاد به صاحب مبيود ثم اكل بعد
 ذلك ما اصطاده بطل تعليمه ولا يוכל ما صاده بعد ذلك كما اصطاده
 بطل ثم حتى يتعلم تعليمنا ثانيا فيصير مسلما وما كان قد صاده قبل ذلك من
 الصيد لا يحل اكلها عندي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يحل اكلها **قوله**
 وتعليم الباري ان يرجع اذا دعوته وترك الاكل فيه ليس بشرط وفي رواية
 لثلاث تشديد الباري وتخفيفها وجمعه بزيادة وابازية ايضا لغة فيه وجمعه
 ابواز **قوله** فاذا ارسل كلبه العلم ابوازه او ستره وذكر اسم الله تعالى
 عند ارساله فاخذ الصيد وجرحه فاقطع اكله ولا بد من التسمية وقت
 الرمي والارسال فان رمي ولم يسم عابدا وارسل كلبه ولم يسم عابدا
 فالصيد ميتة لا يحل اكلها عندنا خلقا لثلاث يعني وان ترك التسمية
 عند ذلك ناسيا حل اكله وان رمي ثم سمي بعد ذلك وارسل كلبه ثم
 سمي بعد ذلك لا يحل اكله لان العتبر وقت الرمي ووقت الارسال
 فعذا بالانتفاء **قوله** وجرحه الجرح شرط لا بد منه في ظاهر
 الرواية ويكتفي به في اي موضع كان من بدن الصيد **قوله** وان اكل

منه

منه الكلب او العهد لم يוכל منه لانه انما اسك على نفسه وذكر يدل على فقد
 التعليم فان شرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل منها كل لانه اسك الصيد
 على صاحبها وعذا يدل على غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح بغضه واصل
 عليه ما يصلح له وان اخذ الصابا يد الصيد من الكلب ثم قطع منه قطعة
 والقاها اليه فاكلها جازا كل الباقي وكذا اذا وثب الكلب على الصيد
 وقد صار في يد صاحبه فاخذ منه لقمه فانه يוכל الباقي فخلق ما اذا
 فعل ذلك قبل ان يجره صاحبها وكذا اذا سرق الكلب من الصيد بعد
 دفعه الى صاحبه فانه يוכל الباقي وان ارسل كلبه على صيد فاطاه
 الكلب واخذ صيدا غيره فقتله فانه يוכל وكذا اذا ارسله على صيد بعينه
 فاطاه واخذ غيره اكل وكذا اذا ارسله على طير فاخذ طيرا او على طير فاخذ
 طيرا اكل والطير في هذا كله ينزله الكلب وان انفلت كلب على صيد
 ولا يرسل له فاغراه مسلم وسما فان الزجر بزجره اكل والا فلا وان ارسل
 كلبا على صيد وسما فاخذ منه ذلك العود من الصيد فقتله اكل كله
 وان اخذ صيدا فقتله وجثم عليه طويلا ثم ربه صيدا اخر فقتله لم
 يוכל لانه قد خرج عن ارسال الاول ولو كان الكلب حتى سريه فوثب
 عليه فاخذه وقتله اكل لان كونه ليتكمن من الصيد من اسباب الاصطياف
 فلا يقطع حكم الارسال وكذا البازي اذا ارسل فستظ على شيء ثم طار فاخذ
 الصيد اكل لانه ناسط على الشيء ليتكمن من الصيد وهذا اذا لم يذبح
 طويلا وكذا الراعي اذا رمي بسهم فاصاب به سننه اكل حتى لو اصاب
 صيدا لم تقدمت اليه ثم اكلها جميعا فان اماتت الزرع السهم
 الى ناحية اخرى بمئة او يسرة فاصاب صيدا لم يוכל فان اكله البار
 اكل لانه ليس من شرط تعليمه ترك الاكل **قوله** وان ادرك المرسل الصيد
 حيا وجب عليه ان يذكيه فان ترك تركيته حتى مات لم يוכל لانه مقدور

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

على تذليله ولم يذبح فصارت كالميتة وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا لم
 يتمكن من ذبحه وفيه من الحياه فوق ما يكون من المذبح لم يוכל ايضا في
 ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه يحل وذكر بعضهم فيه تفصيلا وهو انه
 اذا لم يتمكن لغتد سكين لم يוכל وان لم يتمكن لغتد الوقت فكذا ايضا
 لا يוכל عندئذ لان اذا وقع يده لم يبق صيد فبطل حكم ذكاه الاصطلاح
 وما عقره السبع او جرحه السهم من الانعام فان كان الجرح مما لا يبيح منه الا
 قدر ما يبيش المذبح فذكاه لم يוכל وان كان يبيش مثله يوما او يومين
 لوبقي فهو كالموقوقه والمنزلة فيمن اي حنيفه يحد بالذبح وعن ابي يوسف
 ان كانت الجرح يبيش من مثله اكثر اليوم يحل بالذبح وقال محمد ان كان
 يبقى اكثر من بقا المذبح فذبح اكل قال في المنظره لودع المذبح حل
 ان علم حياته يوما للذبح عنم واكثر اليوم لدي الثاني وفيه قول اخر
 فوق ما يحل لذي وفيه من اهل الدين الجرح في هذا بان يتراذيب بجلته
 ولو قطع ساقه فمقتل ثم ذبحها اخر والرأس يتحرك او شق جرحها واخرج
 ما فيها ثم ذبحها اخر لم يוכל لان الاول قتلها **قوله** وان خنقه الكلب
 ولم يخرج له يוכל وكذا الوصف به بصدده او بجبهته فقتله ولم يخرج
 بناب ولا يخلب لان الجرح شرط في ظاهر الرواية وفيه هذا دليل على انه
 لا يحل بالكسر لانه لا ينهك الدم فصارت كالحق وعن ابي حنيفة اذا كسر عصفوا
 منه اكل لانه جراحة باطنة ولو اصاب السهم ثلث الصبيد او قرنه فان
 وصل الى اللحم فادماه اكل ولا فلا **قوله** وان شربه كلب غير مسلم
 او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه يعني عمدا لم يוכל لقوله عليه السلام
 لعدي ابن حاتم اذا ارسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل وان
 شاركه كلبا اخر فلا تاكل فانك انما سبت على كلبك ولو ارسل كلبه الى علي بن
 فاصاب صيدا لم يוכל لان الموثق لا يجوز صيده بالكل فهو كالشاة ولو ارسل

كله على نسل فاصاب صيدا لم يוכל كذا في الكوفي وان منع حافظه صيدا
 فارسل كلبه او بازله او رمي عليه سها فاصاب صيدا ثم علم انه كان حيا شاه
 او ادمي لم يוכל وان علم انه حيا صيدا مأكول او غير مأكول حل ما اصطاده
 وقال زفران كان صيدا لا يוכל كالسباع وخبرها لم يוכל لان ربه لم يتعلق
 به اباحة الاكل فاذا اصاب يجرها لم يוכל كالوكان حيا ربي وعن ابي يوسف
 ان كان حيا حيا لم يוכל لانه منغلظ التحريم وان كان حيا سبع اكل الصيد
 لان السباع وان كانت محرمة الاكل فانه يجوز الاستمتاع بها بخلاف الخنزير
 فانه لا يحل الاستمتاع به بحال اما اذا لم يعلم ان الحمار حيا صيدا وغيره لم
 يוכל مما اصاب لان الخطر والاباحة تساويا فكان الحكم للمختر قال في البائع
 اذا ارسل اليه يبيع فاصاب صيدا لم يוכל وان ارسله الى ذيب او خنزير فافا
 طبيا اكل **قوله** فاذا رمي الرجل سها الى صيد فسلمه تعالى عند الرمي اكل
 ما اصابه اذا جرحه السهم مات وان ادركه حيا ذكاه وان تركه تذكته
 حتى مات لم يוכל لانه قدر على الاصل قبل حصول الغصود بالبدل فيظل
 حكم البدل وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا وقع يده ولم يتمكن من
 من الحياة فوق ما يكون من المذبح لم يוכל في ظاهر الرواية **قوله**
 فاذا وقع السهم بالصيد فتجامل حتى غاب عنه ولم ير في طلبه حتى اصاب
 ميتا اكل هذا استحسان والتباس لا يוכל لانه يجوز ان يكون مات من
 دميته ويجوز ان يكون من غيرها وجه الاستحسان ان النبي عليه السلام
 مر بالرواحي فحضره فباعد رايه امعا به فقال دعوة حتى ياتي
 متاجه فمات من نهر فقال فذره ربيتي فانا في طلبها وقد جعلتها
 لك يا رسول الله فمات النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكران يقسمها بين ارفاق
قوله ولم ير في طلبه حتى اصابه ميتا اكل هذا اذا لم يجد به جراحة
 اخرى سوى جراحه سمه اما اذا وجد ذلك لا يוכל لانه موهوم فلعله

مات منها **قوله** وان تمد من طلبه فاصابه ميتا لم يوكل لما روي ان رجلا
اهدي للبني صلى الله عليه وسلم صيدا فقال له من اين لك هذا قال رمية
بالاس فكت به طلبه حتى بع على الليل فمطعني منه ثم وجدته اليوم
ومواقي فيه فقال عليه السلام انه غاب عنك ولا ادري لعل هوام
الارض عانتك عليه فقتله لاجازي فيه وقد روي ابن عباس انه قال
كل ما اصيبت ودع ما لم يمت الا صامعا بينته والا غاماتا وانك
وفي المصنعا لاصمان يوميه فيموت بين يديه سريرا والان ان يغيب
عنه بعد وقوع السهم فيه ثم يموت **قوله** فاذا رمي صيدا فوقع سيف
المالم يوكل لانه محتمل انه مات من الغرق **قوله** واذا وقع على سطح
او جبل ثم تروى منه الى الارض فمات لم يوكل لانه محتمل الموت من السقوط
قوله وان وقع على الارض ابتداء اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفيما عتار
سعد باب الاصطاد بخلاف ما تقدم فانه يمكن الاحتراز عنه ولو
وقع على صحن فانطلق رأسه لم يوكل لاحتمال الموت بذلك كذا في التفسير
قال الحكم الشهيد وهذا خلاف جواب الاصل فيتمثل ان يكون نسيه
روايتان **قوله** وما اصاب المراض بعرضه لم يوكل وافي حرجه اكل
لانه لا بد من الجرح ليمتدق يعني الذكاة وللمراض غصاه محدرة
الراس وقيل هو السهم المنحوت من الطرفين **قوله** ولا يوكل ما اصابته
البندقة اذا مات منها لانها تدق وتكسر ولا تخرج وكذا الورماة بجرح ولو
حرجه اذا كان ثقيلا لاحتمال انه قتلته بشقله وان كان الجرح خفيفا
وبه حده يحل اكله ثم البندقة اذا كانت لها حدة تخرج بها اكل وان
قال به الينا بيج ولو رمي بجرا وعود فكسر جناحه ولم يخرجه لم يوكل وان
خوقا كل وان اصاب فقطعة وابانه لم يوكل لانه بان به بالنقل والقوة
وان ابانه بمحدرد اكل وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بحده فخرجه

طابوا

الحل

اكل وان اصابه بقنا السكين او بمقبض السيف لا يوكل لانه قتلته دقا
فاخيه وفيه سوا كذا في الهداية ولو رماه وخرجه فمات في الجرح
ان كان الجرح مديا اكل بالاشفاق وان لم يكن مديا فمات ايا عا
بعض المتأخرين سوا كانت الجراحة صغيرة او كبيرة لان الدم قد ينحس
لعنق المغذ او غلظ الدم وعند بعضهم يشترط الادما وعند بعضهم
ان كانت كبيرة حل بدون الادما وان كانت صغيرة لا بد من الادما
قوله وان رمي صيدا فمضغ عضوا منه اكل الصيد ولم يوكل العضو
لقله عليه السلام ما بين من الجرح فهو ميت والمضغ من هذه الصفة لان
المبان منه حي حقيقة لتقيام الحياة فيه وكذا حكمه لانه يتوهم ملك منه بعد
فعله الجراحة **قوله** وان قطعه اثنان فالأكثر ما يلي الجرح اكل الجميع
لان الارواح متصلة بالنقب الى الدماغ فاذا قطع الثلث ما يلي الراس
صار قاطعا للمعروق كالوذبحه وان كان الاكثر ما يلي الراس لم يوكل
ما صادف الجرح لان الجرح لم يصادف المعروق فصار سائما من الجرح
فك يوكل ويوكل المبان منه وان قطعه بنفسه اكل الجميع ولو ضرب
عنق شاه فان بان رأسها يحل لتقطع الارواح وبكره **قوله** ولا
يوكل صيد الجوس والمرند والوئني والحرم واما العتي اذا كان يغفل
الذبح والضميمة فلا بأس بصيده وذبحه وان كان لا يغفل لا يحل
صيده ولا ذبحه ولجنون كذلك **قوله** ومن فسى صيدا فاصابه
ولم يتخذ ولم يخرجه من خير الامتناع فرماه اخر فقتله فهو لثاني
ويوكل لان الثاني هو الذي ضاده واخذه **قوله** وان كان الاول
اغتنه فرماه اخر فقتله لم يوكل لاحتمال الموت بالثاني وليس بذكاة
للمقدرة على ذكاه للاختلاف بخلاف الاول ونقد اذا كانت الرمية
الاولى بحيث ينبغي منها الصيد لانه حينئذ يكون الموت سفاقا الى

ربي الثاني اما اذا كان الاول بحيث لا يسلم منه العبيد بان لم يبق فيه من الحياة
 الا بقدر ما يبقى في المذبح كذا اذا كان راسه على الموت لا يضاف الى اري
 الثاني لان وجوده وعدمه سواء **قوله** والثاني ضامن لقيمة الاول
 غير ما نقصته جراحته لان بارى انك سيدا مملوكا لا تملكك بارى
 الجنح وهو مستقوس بجراحته وقيمة الثلث يعتبر يومه لا ثلاثه وهذه
 المسألة على وجه ان مات من رمية الاول بعد رمية الثاني اكل وعلى الثاني
 ضامن ما نقصته جراحته لا رجائيه ما دفنته بحروما فان مات من الجراحة
 الثانية لم يוכל لان الثاني ربي اليه وهو غير متمنع فعاد ركن ربي الى بقاء
 وضمن الثاني ايضا ما نقصته جراحته لانه قتل حيوانا مملوكا **قوله**
 مستقوصا بالجراحة اذا قتل عبدا مريضا وان مات من الجراحتين جميعا
 لم يוכל لانه تعلق به الخطر والاباحة فكان الحكم للمخطو والصبيد لانه لا يملك
 هو الذي اخرج من جبر الامتناع وعلى الثاني الاول نفسه قيمة مجرما جرحا
 وما نقصته الجراحة الثانية لانه مات بفعله فستغنى عنه نصف الضمان
 وثبتت نصفه وانما ضمن ما نقصته الجراحة الثانية لانه حصل منه
 ملك غيره قال في الزيارات يضمن ما نقصته الجراحة ثم يضمن نصف قيمته
 بجرحا جرحتين ثم يضمن نصف قيمة الجرح اما الضمان الاول فلهذا جرح
 حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فيضمن ما نقصه او لا واما الثاني فلهذا
 الموت ايضا حصل بالجرحتين فيكون مستغنى عن نصفه وهو مملوك للغير
 فيضمن نصف قيمته بجرحا جرحتين لان الاول لم تكن بضمعه وانما شبه
 ضمتها مرة فلهذا يضمنها ثانيا واما الثالث فلهذا بالرمية الاولى مكان
 حال تملك بذكاة الاختيار ولولا ربي الثاني فمذا بارى الثاني افسد
 عليه نصف اللحم فيضمنه **قوله** ويجوز اصطياد ما يוכל لحمه من الحيوان
 وما لا يוכל لانه لم عرضا في غير المأكول بان يستمتع بجلده او بشعره او

ريشه

ريشه او قرنه او لاستدفاع شره **قوله** وذبيحة السلم والكتابي
 حلال قال في المستصفي هذا اذا كان الكتابي لا يعتقد السبع المأثرا اما اذا
 اعتقده المأثرا فهو كالجوسي لا يحل ذبيحته ومن شرطه ان يكون الذراع حيا
 ملة التوحيد اما الاعتقاد كالمسلم او دعوى كالكثابي وان يكون حيا لا
 خارج الحرم وهذا الشرط في حق الصيد لا في حق الانعام واطلاق ذبيحة
 المسلم والكتابي يريد به ان كان الذراع يعتقل التسمية ويضبطها سواء كان
 ذكرا او انثى كبيرا كان او صغيرا وان كان لا يعتد رجلي الذراع ولا يضبط
 التسمية فذبيحته ميتة لا تוכל ولا تؤكل ذبيحة العبي الذي لا يعتد
 والجنون والسكران الذي لا يعتد ويجوز ذبيحة الاخرس **قوله** ولا يוכל
 ذبيحة الجوسي بالمرتد والوثني لان المرتد لامله له والوثني مثله ولما الجوسي
 نطقه عليه السلام في الجوسي سنواهم سنة اهل الكتاب غير ما كفي سايهم
 ولا اكل ذبيحتهم واما ذبيحة الصائين وهم فرقة من النصارى فعند
 ابي حنيفة يוכל اذا كانوا يومنون ببي ويعتدون بكتاب وان كانوا يعبدون
 الكواكب ولا يغفرون بنبوة عيسى عليه السلام لم يוכל **قوله** والحجر
 يعني في الصيد خاصة واطلاق الحرم ينتظم حرمة ذبيحة في الحل والحرم
 وكذا لا يجوز ما ذبح في الحرم من الصيد سواء ذبحه حلال او محرم ويجوز
 ذبيحته من يعتد الذراع والتسمية ويضبط ذلك وان كانت اسراه او
 صبيا وممن يضبط الذراع ان يعتد رجلي ذري الارواح والافلق والمجرب
 والصبي والحشي والخنثى ويجوز ذبيحتهم على ما ذكرنا **قوله** وان ترك
 الذراع التسمية عمدا فالذبيحة ميتة لا يحل اكلها وان تركها ناسيا اكل
 وقال الثاني يني يוכל في الوضحين وقال مالك لا تוכל فيهما وجهين والسلم
 فالذي سوايه ترك التسمية وعلى هذا الحلال اذا ترك التسمية عند ارسال
 الكلب والباذن والربي ثم التسمية في زكاة الاختيار يشترط عند

الذبح وهو على المذبح وفي الصيد بشرط عند الارسال والرمي وبأي على
 الاله حتى لو اضع شاة ذسسي وذبح غيرها بتلك التسمية لا يجوز ولو رمي إلى
 صبيده وسمي فأصاب غيره حل وكذا في الارسال ولو اضع شاة وكله انسان
 او استسقى ما فشرب او شرب السكين قبله شذبح على تلك التسمية الاولى
 اجراه وأما اذا طال الحديث او اخذ بعمل اخر واستغل به ثم ذبح بتلك التسمية
 الاولى لم يוכל وأما استقبال القبلة بالذبيحة فليس بواجب بالاتفاق ولنا
 موسنة وصورة التسمية بسم الله واسم الله وقال الخلواني بسم الله أكبر يرد
 الواو وان قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن والسوط هو الذكر الخالف المرد
 علي ما قال ابن مسعود جرد والتسمية حتى لو قال مكان التسمية اللهم اغفر لي
 لم يוכל لانه دعا وسأل ولو قال سبحان الله فالحمد لله والاله الا الله يريد
 التسمية اجراه لان المأمور به ذكر الله تعالى على وجه التعظيم ولو غطى عند
 الذبح وقال الحمد لله لا يجزيه عن التسمية وكذا اذا قال الحمد لله يريد الشكر
 دون التسمية لا يוכל ولا ينبغي ان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غيره مثل
 ان يقول بسم الله محمد رسول الله والكلام فيه على ثلاثة اوجه احدها
 ان يذكره مولا به لا معطوفا كما ذكرنا نهدا يكره ولا تحمرا الذي يمتنع في
 ان يذكره معطوفا مثل ان يقول بسم الله محمد رسول الله بكسر الهمزة فتح
 الذبيحة لانه اهل فعلا لغيره والثالث ان يقول مفعولا عند صورة ومعنى
 بان يقول قبل التسمية او بعدها وقيل ان يجمع الذبيحة فانه لا بأس به
 وقد قال عليا السلام موضعان لا ذكر فيها عند الذبح وعند الساطس وان قال
 بسم الله وصلى الله على محمد واوليائه لا يقول ذلك وفيه المشكل الذبح عند
 مرأى الضيف تعظيما له لا يخل كلها وكذا عند قدوم الامير او غيره تعظيما
 له لانه اهل به لغيره وما اذا ذبح عند غيبة الضيف لاجل الغيبة
 فانه لا بأس به ولو ساء بالنار سيرة والرومية وهو يحسن العربية اولا

بحسبها

بحسبها اجراه **قوله** والذبح بين الخلق والديه اعلا الصدر وما في فتره
 النحر وفي انكر في الذكاة في اللحية فما فوق ذلك إلى الجبين وفي الخامس
 الصغير لا بأس بالذبح في الخلق كله ووسطه واعلاه ومعنى كلام الشيخ
 بين بمعنى ذاي والذبح في الخلق والديه **قوله** والعروق التي تقطع
 في الذكاة اربعة الخلقوم والمرى والودجان الخلقوم هجرى النفس والمرى
 هجرى الطعام والودجان هجر الدم وهما العرقان اللذان بينهما الخلقوم
 والمرى **قوله** فاذا قطعها حل الاكل لانا كمل الذكاة ووجد محلها
قوله وان قطع اكثرها فذكر عند اي حنيفة لان الاكثر يقوم مقام
 الكل في كثير من الاحكام **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد لا بد من قطع الخلقوم
 والمرى واجدا لودجين قال في الهداية والمشهوران هذا قول ابي يوسف
 وحده ومعناه اذا قطع تلك ثم وترك واحدا جازي الثلثة كانت
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ان قطع الخلقوم والمرى واحد
 الودجين جاز ولا فلا حتى لو قطع الخلقوم والمرى واقترع على احدهما
 مع اجدهما مع الودجين لم يجز عند ابي يوسف وقال محمد لا يجوز حتى
 يقطع من كل واحد من العروق الاربعة **قوله** ويجوز الذبح بالليطة
 والمرونة وبكل شيء من الدم الا السن القائمة والظفر القائم للليطة
 قشرة الغصب والمرونة واحدة المرونة حجارة بيض براتة يقدح
 منها النهار وقيد بالظفر القائم والسن القائمة لانها اذا كانت منزوعة
 بما والذبح بها ولا بأس باكله وقال الشافعي المذبح بها ميتة لا يجوز
 اكلها وأما الذبح بالسن القائمة والظفر القائم فانه لا يجوز بالاجماع
 فان ذبح بها كان ميتة لانه يقتل بالثقل لانه يعتمد عليه ولو ذبح
 الشاة ولم يسلم منها فمر قال ابو القاسم الصنار لا يוכל وقال ابو بكر
 الاسكافى العند ذاي يוכל لان ذري الوداج قد حصل وهذا

للليطة

اما يكون في الشاة اذا اعلنت العناب **قوله** ويستحب ان يجد الذئاع
 شفرته لقوله عليه السلام واذا ذبحته فاحسن الذبحة ولحمها حرام شفرته ولان
 تحديدها اشروع للذبح واسهل على الحيوان ويكره الزبح بالسكين الكليل لما
 فيه من تعذيب الحيوان وموسى عنه ويكره ان يبيع الشاة لشعرها الشرة
 بعدما اصبغها وروى ان ابني صلى الله عليه وسلم راى رجلا قد اضع شاة ومرو
 بعد سمرته فقال لقد اردت ان تمنى ميتين الاحد منها قبل ان يبعها
 وراى عمر بن الخطاب عن رجل قد اضع شاة وجعل رجله على منقحة وجهها وهو
 بعد السفرة فغضب به بالدقة فنوب وشرده الشاة فقال عمر لاحد زنا قبل
 ان تفع رجلك موضع وضعتها ولان البهايم تحس بما تجزع منه فاذا فعل
 ذلك زاد في ألمها وذلك لا يجوز ويكره ايضا ان تجر برجلها اذا اراد ذبحها
 ويستحب ان يسوقها برنق ويضعها برنق **قوله** ومن بلغ بالسكن
 النخاع او قطع الواس كره له ذلك ويؤكل ذبيحة النخاع عرق ابيض في اعظم
 الرقبه ويكره له ايضا ان يكسر العنق قبل ان تموت وان يخلع جلده قبل ان
 تبرد **قوله** وان ذبح الشاة من ثقبها فان بنيت فيه حتى قطع العروق
 جاز ويكره لانه خلق في السنون **قوله** وان مات قبل قطع العروق
 لم تؤكل لانها ماتت قبل وجود الزكاة في عملها فالومات حلت انفسها
 رجل ذبح شاة مريضة فلم تتحرك منها الا فوها ان فتحت فاما لا تؤكل
 وان ضمتها اكلت وان فتحت عنيها لا تؤكل وان غصفتها اكلت وان مدت
 رجلها لا تتركول وان قبضتها اكلت وان لم يعم شعرها لا تؤكل وان قام
 اكلت هذا كله اذ لم يعلم انها حية وقت الذبح لما اذا علمت بقتلها اكلت
 بكل حال كذا في الواقيات وفيه ايضا بيع الشاة اذا مرضت او شق الذب
 بطنها ولم يبق فيها من الحيوة الاستعداد ما يبشر بالذبح فعند اي وقت
 ويحذر لا يجد الزكاة والمختار ان كل شيء ذبح وهو حي كل اكله ولا توقيت

فيه

فيذ ويحليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصل وان زبح شاة او
 بقرة وتحركت وخرج منها الدم اكلت وان خرج منها الدم ولم تتحرك وخرج
 مثل ما يخرج من لحى اكلت عند اي حينه وبه تاخذ كذا في ايضا بيع **قوله**
 وما استانس من العصيد فذكاته الزبح لانه مقدور على ذبحه كالشاة **قوله**
 وما تواخس من النعم فذكاته المعق والمجرح والا صل في هذان الذكاة
 على ضربين اختياريه واضطراريه ومتى قدر على الاختياريه لا يجعل له
 ذكاة الا اضطراريه ومتى ما عجز عنها احلت له الا اضطراريه فالاختياريه
 ما بين اللبنة والحيتين والاضطراريه والطن والجرح وانما رالدم في
 العصيد وكل ما كان في علة العصيد من الاهلي كالابل اذا نذت او وقع بها
 شيء في يوفلم يتقدر على تحره فانه يطعمه في اي موضع قدر عليه فيجعل اكله
 وكذا اذا نذت بقرة في يوفلم يتقدر على ذبحها فان ذكاتها المعق والمجرح
 مالم يصادق العروق على هذا اجمع العلماء لان الذبح فيه متعذر ولما الشاة
 فانها اذا نذت في الصبح ذكاتها المعق لانه لا يتقدر عليها وان نذت في
 المساء لم يجز عقربها لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المساء بخلاف البقرة
 والبقرة فانها اذا نذت في المساء والصبح فاما سوا ذكاتها المعق لانها لا
 عن انفسها بقوتها فلا يتقدر عليها **قوله** والمستحب في البقرة والغنم الذبح
 والغنم الذبح قال الله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة وقال في الغنم
 وفديناه يذبح عظيم **قوله** فان تحرهما جاز ويكره اما الجواز فلقوله
 عليه السلام انه رالدم بما شئت واما الكراهة فلما لغة السنة المتواترة فان
 قيل روى جابر قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة وبرة
 عن سبعة ولم يتل وذبحنا البقرة قبل المغرب قد مضى الفعل اذا كان في
 اللغة دليل عليه قال الساعر علفتها ثبنا وما باردا حتى شئت لماله عيناها
 اي ومنيتها ما باردا فاضم الفعل كذا هذا معناه وذبحنا البقرة **قوله**

والسحب في الابل التي لقوله تعالى ففعل لوبك والخمر يعني البهت لأن البهت من
 البهتة ليس فيها لحم فذلكما سحبت فيها النحر لأنه سهل على الحيوان خلاف الغنم
 والبقر فان خلقها على رجليه واحد **قوله** فان ذبحها جاز ويكره وقال مالك
 لا يجوز ان ذبحها لم يركل وهذا عند اذ الخرافة والبقرة لا يركل ان
 قوله عليه السلام انه الدم بما شئت والسنة في البعير ان يخرج قايما يعقوب
 اليد اليسرى فان اضيقه جاز ولاول افضل والسنة في الشاة والبقرة ان
 تذبح مضطجعة لانه امكن لقطع المروق ويستقبل القبلة في الجميع قال سنة
 الواقيات رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاوداج الا ان الحياة فيها باقية
 فتقطع انسان منها قطعة يحل اكل القطوع لان المخصوص بعدم الحيل ما بين
 من الحي وهذا لا سيما حيا مطلقا قال في التنبيه في قوله تعالى فاذا وجبت
 جنونها فكلوا منها يعني الابل اذا سقطت بعد النحر فوجبت جنونها على
 الارض وخرجت روحها فكلوا منها ولا يجوز الاكل من البكر ان لا بعد خروج
 الروح ومن نحرنا فذل لو ذبح بقرة او شاة فوجدت في بطنها جنينا ميتا لم يركل
 اشعرا ولم يشم هذا قول ابي حنيفة وزفر وعندنا ان تم خلقتها كل والا
 فلا لقوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاه امه ولانه في حكم جزا من اجزاها
 بدليل انه يدخل في بيئتها وينتق بعثتها فعن ابي حنيفة ولا في جنين
 قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ومواسم مما ماتت حلت اخيه وهذا موجود في
 الجنين لا يموت بموت امه لانها قد توت ويبقى الجنين حيا في بطنها وبقي جنة
 فيها غير متعلقة بحياتها فان يكون ذكاه ذكاه له فعن ابي حنيفة
 لا يكون ذكاة احد ذكاة الا ذكاه ولا ذكاه في الحياه والدم لانه يشق
 حياته بعد موته ولم دم على حدة غير دمها والربيع شرح لنتهيروا الدم
 النجس من الدم الطاهر ويحكمه لا يكون سببا لخروج الدم منه ومما رواه من
 الحديث قد روي ذكاة امه بالنصب يتفرع الخافض اي كذا ذكاه امه واما

اذا

اذا خرج الجنين حيا ومات لم يركل بالاجاع واما الخلاف فيها اذا خرج ميتا
 واما شرطا ان يكون كامل الخلق لا نكاح لم يركل فهو كالمضغة والدم فلا يحل
 اكله ومعنى اشعرا ولم يشعرا في تم خلقة او لم يتم **قوله** ولا يجوز اكل ذي
 ناب من السباع ولا ذي نخل من الطير من ذي الناب ان يكون له ناب يصطاد
 به وكذا من ذي النخل والا فالحاجة لها نخل والبعير له ناب وكذا لانا يجر
 له فذو الناب من السباع الاسد والنمر والفهد والذئب والضب والضبغ والشعب
 والكلب والسوداء والبري والا على والبيل والقرود وكذا البرموج وابن عرس
 من سباع الفعول وذو النخل من الطير السقور والباري والنسر والقطاب
 والرمم والغراب الاسود والحداة والشاهدين وكل ما يصطاد بمخلية وقد
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن يومر خبير عشرة وحرم خسة لعن اكل
 الربا وموكله وكاتبه وشاهده وممليه والواشمة والموشمة والواصلة
 والموصلة وما من العبدته وحرم الخاطنة والمنتهية والجمجمة والحمار الاحل
 وكل ذي ناب من السباع وقال كل ذي ناب من السباع حرام فالخاطنة
 هي ما تخطت من الحيوان انا ذي واحداه والمنتهية هي ما تنهب من الارض
 مثل الذئب ونحوه والجمجمة سرور بفتح الشا وكسرها نبي بالفتح كل جسد جثم
 عليه الكلب حتى مات عما وبالكسر يركل شي ما دنا ان يتجثم على الصيد مثل
 الكلب والذئب **قوله** ولا يابس باهل غراب الزرع لانه ياكل الحب ليس
 فهو من سباع الطير ولا ياكل الحب وكذا لا يابس باكل العتق والهدد والحاك
 والمعانيير لان عامة اكلها الحب والثمار **قوله** ولا ياكل لا يتبع الذي
 ياكل الحب وكذا كل غراب يخلط الحب والحب لا يركل واما الدجاج فلابس
 باكله باجاع العلماء وكذا البط الكسوكري في حكم الدجاج **قوله** ويكره
 اكل الضبغ والضب والحشرات كلها وقال الشافعي لا يابس باكل الضبغ
 والضب **قوله** والحشرات كلها يعني الماي والبري كالمضغ وغيرها

وكذا السحلفاة لانها من الحشرات وكذا النيران والاوزاع والعصافيه والعنقا
والحياة وجميع الدبيب والزناير والمقارب والذباب فاجعل ان هذه
الاشياء مستحبته قال الله تعالى وحرم عليهم الحيات واما الوبير فتا ابو
موسى الارب لانه يستلث البقول والبنت ولا ياكل الحبيث ويجوز اكل النطبا
وبقر الوحش وحمار الوحش والابل وهو الرعلي **قوله** ولا يجوز اكل لحوم الحمير
الاعلية والبنغال لان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحم الحمير الاعلية يوم خيبر وامر
ابا طلحة ان ينادي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن لحوم الحمير الاعلية فانها
رجس فاذا قرأ القدر ورأى تنلي واما البغل فهو متولد من الحمار فكان مشبه
قوله ويكره اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة يعني كراهة تحريم لكرهه تنزيه
وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس باكله لما رواه ابن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
عن لحم الحمير واذا ذبح الخيل يؤدر خيبر ولا يحنيفه قوله تعالى واخيل والبنغال
فالحمير لتركبونها فخرج مخرج الاستناع فلو جاز اكلها لكره لان النعمة بالاكل
اكثر من النعمة بالركوب لا تزي ان الابل لما كانت تؤكل وتتركب جميع كنيها فاق
تتالي فيها وكوبهم ومنها تاكلون ولان الخيل لاله ارقاب المعد وفيكره اكلها اخر
لها ولعذا يضرب للفرس منها بزر الغنيمه ولان ذبحها تخفيف الجهاد واما
لبنيها فلك ناس به لانه ليس بشربه تخفيف الجهاد **قوله** ولا بأس باكل الاربع
لانها ليست من السباع ولا من اكله الحبيث فاشبهت النطبا سبيبه الكلب اذا
ترا على معزرة قوله ولدا راسه راس الكلب وما سوي ذلك من الاعصاب شبه
المعزوفانه يقدم اليه اللحم والعلف فان تناول اللحم دون العلف لم يؤكل لانه كلب
وان تناول العلف دون اللحم بري راسه سعد الذبح ويؤكل ما سواه فان تناولها
جميعا يغرب فان بيع لا يؤكل وان تغرب بري الراس بعد الذبح يؤكل ما سواه
وقيل ان خرج منه الكرش يؤكل ما سوي الراس فان خرجت منه الامعاء لا يؤكل
قوله فاذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا لالادي واختره فان الذكاة

لاتل

لا تجعل فيها شيئا فالادي لم يمتد واختره ليجاسته كانه الدباغ ليعلمه عليا
دباغ الاويم ذكاة فكلما يظهر بالدباغ كذلك يظهر بالذكاة فكلما يظهر بالدباغ
لان ذكاة ما قتل في الشرع فكل يمتد من الدباغ وكلما يظهر لحمه ويظهر لحمه حتى لو رقع به
الما القليل لا يفسده وهل يجوز لا تتنا به به غير لاكل قبل لا يجوز وقيل يجوز
كالرث اذا خادطه ودك الميتة والزيت غلب لا يؤكل وينتفع به غير لاكل كذا
في الهداية واختلفوا في الموجب لطهارة ما لا يؤكل لحمه هل هو مجرد الذبح او
الذبح مع التسمية والظاهر انه لا يبطر الا بالذبح مع التسمية ولا فيلزم تطهير
ما ذبحه المجوسي ويكره اكل لحوم الابل لاجل لحمه وشرب لبنها وكذا البقره والشاء
والحلاله مما التي تاكل العذرة والنجاسات لا غير اما اذا اخلطت فليت حلالة
وقيل مما التي لا غلب من اكلها النجاسة وكذا نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يحج
عليها وان يميز عليها وان ينتفع بها في العمل لان نجس با ما وتعلم
فهذا يحول على انها تنقن به نفسها فيستغنى عن استعمالها حتى لا يتاذى الناس
بروحها وكان ابو حنيفة لا يوقت ذبح حبسها وقتا وانما قال بحبسها حتى
يطيب لحمها وروى انها تحبس ثلث ايام وقيل سبعة ايام وذلك موقوف
على زوال النتن ولا بجرة بالايام وقوف ايضا في ثمان ساييل ولم يوقت
فيها وقتا احدها حتى يطيب لحمها والثانية ان الكلب متى يصير معلما
والثالثة متى وقت الحتان والرابعة الخنثى المشكل والخامسة سورا حمار
والسادس الدهر منكر والثامنة فعل الملكة ففضل ام الالبيا والثامنة
اطفال المشركين توقن في هذه المسائل لغاية ودعه ولما الذكاة فانهما
لا تكره وان تناول النجاسة لانها لا تنقن كما تنقن الابل فاذا اريد اكل لحم
خنثى ثلث ايام او نحوها وتعلت وهل تحبس اذا اريد ذبحها قال ابو يوسف
لا وروى انها تحبس ثلث ايام لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبس الذكاة
لك ما لم ياكله قلنا هذا على طريق التنزه لا على الوجوب ولو ارتفع بلبن

كلية او خنزيره حتى كبر لا يكره اكله لان لحمه لا يتغير بذلك **قوله** ولا يؤكل من
حيوان الماء الا السمك ويكره اكل الطافي منه اي من السمك وامان من مات من شدة
الجوع او البرد فغنيه روايتنا احدثها يؤكل لانه مات بسبب حادث فهو كالنماء
الماعلى السط والثانية لا تؤكل لانه مات حتف انفه لو ان سمكه اجتمعت
سمكه اكلتا جميعا لان البلوعة ماتت بسبب حادث فاما اذا اخرجته من دبر
السمك لا تؤكل لانها قد اسحاله عذرة **قوله** ولا باس باكل الجرب
والمارعاني لانها من انواع السمك فاجرب البكاس والمارعاني الغريب وقيل
العدن **قوله** ويجوز اكل الجراد ولا زكاة له لقوله عليه السلام احلت
لنا ميتتان ودمان فالميتان السمك والجراد والدمان الكبش والطيحان
وقد روي عن ابي ابي وقال فاعفونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع غزوات
فاكل الجراد وسبل على رخصه عنه عن الجراد ياخذ الرجل وفيه الميت مقابل
كله وهذا عدم من نقضه ودل على اباحته مسيلة كره رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الذبيحة سبعة اشيا الذر والانشين والقيل والغرد والمراة
والشاة والدم وزاد في الينا بيع الدبر قال ابو حنيفة اما الدم فحرام وكما
بالنص كما مالسته فكروا لانه انفس تستحقها وتكرهها واسا علم

كتاب الافحية

الافحية اراقة الدم من النعم دون سائر الحيوان والدليل على انها الاراقة
انه لو تصدق بشير الحيوان لم يجز والصدقة يلحقها بعد التزج مستحب وليس
موجب حتى انه لو لم يتصدق جاز قال في الواقعات شرح الافحية بمشرة
ذراع خير من التصديق بالعدوهم لان القرية التي يحصل بارقة الدم لا تحصل
بالصدقة قال رحمه الله الافحية واجبة اي النفحية لان الوجوب من صفات
النمل الا ان الشيخ قال ذلك توسعة ومجازا ويعني بقوله واجبة على
الا اعتقاد حتى لا يكثر جاحدها وعن ابي يوسف اثنا سنة مؤكدة وبه

قال

قال الشافعي وذكر الطحاوي قول محمد بن ابي يوسف **قوله** على كل مسلم
مقيم موسرين يوم الاضي شرط الحرية لانه العبد لا يمكن شيئا وشرط الاسلام
لانها عبادة والكافر ليس من اهلها وشرط الإقامة لانها لو وجبت على المسافر
لنشاغلها عن سفره ولا ندر قد سقط عنه ما هو اكدمها كاجمعة وبعض
حتى لا يتشاغل عن سفره ويجب على اهل الامصار والقري والبوادي ويترتب
في وجوبها اليها لانها حق بدم مال يجب على وجه القرية كازكاة واحترز بقوله
على وجه القرية عن النفقة واشترط يوما للاضي لان اليوم مضاف اليها واليا
الاضي ذلك من يوم النحر ويومان بعده واولها فعلها والمستحب فيها بالنار
دون الليل لانه يمكن لا يتغافل العروق وان ذبحها بالليل اجزاء مع انكرامة
ولا يجب على الحاج المسافر فاما اهل مكة فانها يجب عليهم وان حجروا
في الجحدي لا يجب على الحاج اذا كان محروما وان كان من اهل مكة واما العتيرت
فهي منسوخة وفي شاة كانت تقام بدم رجب **قوله** عن نفسه وعن اولاده
العصفار اعتبارا بالقطرة هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وفيها ظاهر الرواية
لا يجب الا على نفسه خاصة بخلاف صدقة العطر لان السبب هنا راس يونه
وملي عليه وهذه قرينة محضنة ولا اصل في القرب ان لا يجب على الغير بسبب
الغير ولهذا قالوا لا يجب ان يعني على عبده بالاجاع وان كان يجب عليه فطمة
فان كان للعصفير مال فني عند ابوه او وصيه من مال الصغير عندها وقال
محمد وزفر يعني عند ابوه من مال نفسه لان مال الصغير وهذا كله على رواية
الحسن واختلف في هذا كاخلاف في صدقة العطر وقيل لا يجوز النفحية
من مال الصغير اجماعا لان القرينة تنادي بالاراقة والصدقة بعد ما تطلع
فلا يجوز ذلك من مال الصغير ولا يمكن الصغير ان ياكله كله ولا يصح انه يعني
عنه من ماله وياكل منه الصغير ما يمكنه ويدخله قدر حاجته ويتنازع له
ما بقي ما ينتفع بغيره كاجوز ان ينتفع البالغ بجلد الافحية وقال شيخ

شاعان يستقر له به ما يוכל كالخطة والخبز وغيره قال في البيع ولو كان
 المخبون موسرا منجي عنه وليه من ماله في الرواية المشهورة وروى انه لا يجب
 الاضحية من مال المخبون ولا يجب عليه ان يضي عن اولاده الكبار ولا
 ولايته عليهم واما ابن ابنة الصغير فيروي الحسن عن اي حبيفة انه يضي
 عنه اذا كان ابوه ميتا وان كان حيا لا يجب عليه لانه لا ولاية له عليه
 كالاخ واذا ولد للرجل ولد وهو موسر في ايام النزع قال الحسن بن اي حبيفة
 يجب عليه ان يذبح عنه ماله بمضي ايام النزع لانه حدث في وقت الوجوب
 وان مات ابن له صغير في ايام النحر قبل ان يذبح عنه فليس عليه ان يضي عنه
 لانه ايعبادات الوقتية يجب عند ناباخر وقتها فمن مات قبل الوجوب لم
 يتبين في حقه وقد قال ابو حنيفة ليس على المسافر ان يذبح عن نفسه عليه
 ان يذبح عن اولاده ان كانوا معتمدين فان كانوا سافرين معه لم يضي عنهم
 كذا في الكوفي فان كان مقيما وارلاؤه سافرين ضحي عن نفسه خاصة ومن
 مات في وسط ايام النحر فلا اضحية عليهم سواء كان بالذبا او صبيا **قوله**
 يذبح عن كل واحد منهم شاة شرط النذر حتى لو تصدق لها حية في ايام
 النحر لا يجوز لان الاضحية الارادة **قوله** او يذبح بدنة او بقرة عن سبعة
 والبدنة والبقرة بحري كل واحد منها عن سبعة اذا كانوا كلهم يريدون بها
 وجه الله تعالى وان اختلفت وجوه الترتيب بان يريد اقدم القدي والاجر
 جزا الصيد والاخر تعدى الشفعة والاخر الاضحية والاخر التطوع **وقال**
 زفر لا يجوز الا اذا اشغقت القرب كلها وان كان اقدم يريد بنصيبه
 اللحم فانه لا يجوز التطوع وقال زفر لا يجوز الا اذا اشغقت القرب كلها عن
 الكل اجماعا وكذا اذا كان نصيب اقدم اقل من السبع فانه لا يجوز عن الكل
 ايضا لان عدم وصية القرية في البعض وكذا يجوز عن خمسة او ستة او ثلثة
 ولا يجوز عن ثمانية وقال مالك بن جوير عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة

ولا

ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة شرا اذا جأت الشركة فالسبعة
 اللحم بالوزن فان اقتسموا اجزا لم يجوز الا اذا كان معه شيء من الكارع والجلد
 اعتبارا بالبيع واذا اشترك سبعة في بدنة فمات اقدم قبل الذبح فرض في
 ان يذبح عن الميت جازا استحسانا وقال زفر لا يجوز لان الميت قد سقط عنه
 الذبح وفعل الوارث لا يقوم مقام فعله فصارت نصيبه اللحم فله جواز ولنا ان
 الوارث يمكن ان يتقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان يحج عنه ويتصدق عنه
 فصارت نصيب الميت للقرية فيجوز عن الباين فان كان اقدم ذميا ان اراد
 القرية لم يجوز عنه ولا عن غيره لانه لا قرينة له فصارت ركن يريد نصيبه اللحم
قوله وليس على النفيق المسافر اضحية انما النفيق فظا هو ولما السافر
 فلما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ليس على المسافر جمعة ولا اضحية **قوله**
 ووقت الاضحية يدخل بطول النحر من يوم النحر فلو طوى يوم النحر ما يتأدرهم
 او اكثر فسقط منها وهكذا لو تقصرت عدوها فلا اضحية ولو طوى يوم الاضحية
 ولا مال له ثم استفاد ما يتبين في ايام النحر فعليه الاضحية اذ لم يكن عليه دين
قوله الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الامام صلاة العبد
 لقوله عليه السلام ان اول شكتان يومنا هذه الصلاة ثم الذبح **وقال**
 علي بن ابي طالب من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبيحته ومن ذبح بعد الصلاة فقد
 تم شكها واحباب سنة المسلمين فان اصر الامام الصلاة فليس عليه ان يذبح
 حتى يتنصف النهار وكذا اذا ترك الصلاة متمدا حتى تنصف النهار فقد
 حل الذبح من غير صلاة في الايام كلها فاذا ذبح بعد ما تعد الامام مقدار
 الشتم جاز ولو ذبح بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصلي اهل الحائنة اجزاه
 استحسانا وان ذبح بعد ما صلى الامام ثم علم انه صلى بهم وهو محدث
 اجزاه ويعتبر في الذبح مكان الاضحية لا مكان الرجل فان كان الرجل في
 المعرة والشاة في السواد فذبحوا عنه بعد طلوع النحر بامر جاز وان كان

في السواد والشاه في مصر لا يجوز الذبح الا بعد صلاة العيد وحيلة المهرى
 اذا اراد ان يتجمل فانه يبعث بها الى خارج مصر فيضحي بها بعد طلوع الفجر
 قال في الهداية وهذا لانها تشبه الزكاة من حيث انها تستقط بجلال المال
 قبل مضي ايام الفجر كالزكاة يستقط بجلال الثياب فيعتبر يوم القرب مكان الفعل
 لامكان الساقيل اعتبارها بخلاف صدقة الفطر لانها لا تستقط بجلال المال
 بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر وان كان الرجل من اهل السواد سكنه فيه دخل
 مصر بعد صلاة الاضحية وامر لم ان ينعوا عنه جازان يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر
 لان المعتبر مكان الفعل دون مكان المفقول عنه وان صلى الامام ولم يحجب
 اجزا من ذبح لان خطبة العيد ليست بواجبة **قوله** فاما اهل السواد
 فيذبحون بعد طلوع الفجر لان صلاة العيد ليست بواجبة عليهم ولا يجوز ان يذبحوا
 قبل طلوع الفجر لان وقت الذبح لا يدخل الا بطلوع الفجر **قوله** وبني جازمة
 في ذلك ان ايام يوم النحر ويومان بعده ولو قتل اضحية حتى مضت ايام النحر
 او ضاعت فاضاها بعد ايام النحر فليس عليه ان يذبحها ولكن يتصدق بها
 ولا ينزل منها شي وان اشترى شاة لك ضحية ففعلت فاشترى غيرها ثم
 وجده الاولى فالأفضل ان يذبح الكل وان ذبح الاولى لا يغير اجزاه سوا
 كانت قيمة الاولى اكثر من قيمة الثانية او اقل وان ذبح الثانية لا يغير
 ان كانت مثل الاولى او افضل جاز وان كانت دونها يضمن الزيادة ويضيق
 بها ولا يلزمه ان يذبحها جميعا سوا كان معسرا او موسرا وقال بعض اصحابنا
 ان كان موسرا فذلك وان كان معسرا يلزمه ذبح الكل لان الوجوب على
 النبي بالشرع ابتداء لا بالشراف فلم ينفذين به وعلى الفقير بشره بنية
 الاضحية فتعينت عليه وكذا اذا اشترى شاة ثم تعينت بغيرها
 ان كان غنيا عليه غيرها وان كان فقيرا يخرجه عن لما ذكرنا ان الوجوب
 على النبي بالشرع ابتداء لا بالشراف وعلى هذا قالوا اذا ماتت المشقة

للضحية

للضحية فعلى الموسر مكانا اخرى ولا شيء على الفقير وان ولدت الاضحية وكذا
 ذبحها معها لان الوجوب تعين فيها بيسري الي ولدها ومن اصحابنا من قال
 هذا في الاضحية الموجبة لان الوجوب تعين فيها بالسر فاما الشاة التي اشترى
 الموسر ليضحي بها اذا ولدت لم يتبعها ولدها وكان اصحابنا يقولون لا يجب
 ذبح الولد ولو تصدق به جاز لان الحق لم يسره اليه ولكنه متعلق بها فهو
 كجلدها وخطامها فان باعها واكله تصدق ببنية في الكل وبنيته بالبيع وان
 اسك الولد حتى مضت ايام النحر تصدق به قال في النجدي اذا ولدت
 الاضحية فذبح الولد يوم الاضحية بعد الام اجله ويكون حكمه كحكم امه فان
 ذبحها قبل ذبحها لا يحل اكله ويتصدق به **قوله** ولا يضحي بالعمى
 ولا الغورا ولا العرج التي لا تسمى الى النكاح وهو الذبح ولا بالعمى لقوله
 عليهما السلام لا يجري فيها الضحايا اربع العور البين عورها والعرج البين عرجها
 والمر بيده البين عرجها والعمى التي لا تنقي اي لا تنقي لها وهو المخ لشفقة
 الهزال **قوله** ولا يجوز مقطوع الاذن او الذنب قال عليه السلام استشر فوا
 العين والاذن ايا اطلبوا سلكتها واما الذنب فهو عضو مقصود كالاذن
 ولا التي ذهب اكثر اذنها او ذنبها فان بقي اكثر الاذن او الذنب جاز وكذا
 حكم الاية واختلفت الرواية عن ابي حنيفة في ذلك فروى عنه ان كان
 الذاهب من الاذن او الذنب الثلث فادونه اجزاء وان كان اكثر من
 الثلث لم يجزه فجعل الثلث في حد القليل لانه تنفذ فيه الوصية من
 غير من الورثة وروى عنه ان كان الذاهب الثلث لم يجز وان كان اقل
 جاز فجعل الثلث في حد الكثير لقوله عليه السلام والثلث كثير وروى عنه
 ان كان الذاهب الربع لم يجز لان الربع في حكم الكل في كثير من الاحكام الا
 ترى انهم قد رواه مسمع الراس وجوب الدم في الحلق وعند ابي يوسف اذا
 بقي اكثر من النصف اجزاء وان ذهب اكثر منه لم يجزه وان كان الذاهب

النصف فيه روايتان احدهما لا يجوز لاجتماع الخطر والاباحة فطلب الخطر
 وفي الثانية يجوز وقول محمد قيل مع اي حيفة وفي القعدة مع اي يوس والاول
 ان عند اي حيفة ان التلث في هذا التلث وما زاد عليه في هذا الكثير **قوله**
 ويجوز ان يعطى بالجماع وفي التي لا قرن لها خلقة وربما اكلها ايضا وكذلك القضا
 وفي التي انكرت غلاى قرها **قوله** والحفي لانه اطيب لحم من غير الحفي
 قال ابو حنيفة ما زاد في لحمه انفع مما ذهب من خصيته **قوله** والشولا
 وفي المجنونة لان العقل غير مقصود في الهيايم وهذا اذا كانت تعتلت اما
 اذا كانت لا تعتلت لا يجزئها واما الصنكا وفي التي لا اذن لها خلقة لا يجوز ان
 يضحى لها لانه فات بالاذن حتى الفقرا واما اذا كانت لها اذن صغيرة
 خلقة كما زل ان العضو موجود وصغره غير مانع **قوله** واما الجربا اذا
 كانت سمينه جاز لان الجرب اما يورث الجلد ولا تنتفعان في اللحم واما العتقا
 وفي التي لا تسان لها فنيها روايتان عن اي يوس احدهما اعتبر بالاذن
 فتال ان بقي اكثرها اجزائه والافك في رواية الاخرى ان بقي ما استلث
 اجزاه لان المقصود منها الاكل لها **قوله** والاضحية من الابل والبقر والغنم
 ولا يجوز فيها شئ من الوحش فان كان متولد من الاهلي والوحش في المعنوي
 الام لانها على الاصل في التبعية حتى اذا غزا الذيب على الشاة يعني بالولد وكذا
 اذا كانت ائنة اهلية نزل عليها ثور وحشي فان كان على العكس لا يجوز
 ان يضحى بالولد **قوله** يجزئ في ذكركم الشئ فصا عدا الا الصان فان
 اجدع منه يجزئ يعني اذا كان عظيما بحيث اذا خلط بالثنا يانسه على
 الشاظر من بعيد فاجدع من الصان ما تم له ستة اشهر وقيل سبعة والثني
 منها ومن المعز ما له ستة وطين في الثانية ومن البقر ما له سنتان وطين
 في الثالثة ومن الابل ما له خمس سنين وطين في السادسة ويدخل في
 البقرة الجواميس لانها من جنسها واذا قر من الصان افضل من لاني اذا استويا

والاشي

والاشي من البقر افضل من الذكرا اذا استويا **قوله** وما كل من لحم الاضحية
 قال ابن عباس فكلوا منها واطعموا البائس الفقير والذي احابه ضررا يجمع وتيس
 عليه اثر ابوس بان يمد يده اليك وقيل هو الزمن المحتاج **قوله** ويجزئ
 لقوله عليه السلام فكلوا وادخروا قال البخاري الا افضل منها ان يتصدق منها
 بالثلث ويدهر الثلث صيانة للثالث **قوله** والثلث لنفسه فان لم يتصدق
 بشئ منها جاز **قوله** ويستحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث لقوله تعالى
 فكلوا منها واطعموا الفقير والمعتق فالتناع هو الذي يملك والعتق هو الذي
 يتعز من يملك نفسه ولا يملك وقال علي بن ابي طالب فكلوا منها وادخروا فاعاد
 الجاهل ان ثلث الاكل والاطعام والادخار فان تصدق بجميعها فهو افضل
 وان لم يتصدق بشئ منها اجراه لان المراد منها اراقه الدم **قوله** ويتصدق
 بجلدها لانه جزاؤها **قوله** او تعمل من ماله تستعمل في البيت كالنطع
 والجرب والغربال ولا ياب من ان يتخذة فروي لنفسه وقدره وان يغايبه
 رضي الله عنه اخذت جلدا فحتمها سقا ولانه يجوز ان يستنفع بلحمها فكذا
 بجلدها ولا بأس ان يشتري به ما ينتفع بعينه في البيت مع بقائه مثل الخيل
 والجواب وغير ذلك فكل ما يشرط ما يستهلك عينه كالملح والخل والازرار
 واللبن وليس له ان يعطيه اجرة جزاها والحم في هذا بمنزلة الجلد على الصحيح فان
 باع الجلد والحم بالفلوس او الدرهم او الحنطة تصدق بثمنه لان امر به
 استعملت اليه بذكره **قوله** ولا افضل ان يذبح اضحيته بيده ان كان
 يحسن الذبح لانه عبارة فاذا وليه بنفسه فهو افضل وقد ضح ان النبي صلى
 الله عليه وسلم ساق مائة بكرة ففخر بها بيده بينا وبينه واعطى الحريرة عليا
 ففخر باقية ولما اذا كان لا يحسن الذبح استعان بغيره وبينه ان يشهد
 لقوله عليه الصلاة والسلام فاطمة بنت محمد قومي فاشهدي اضحيته
 فانه يشترك باول قطر تمطر من دمها كل ذنب علمية وقولان ملك في

وَسَكَنِي وَحَيَايَ وَمَا قِيَّاسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهَا مَا لَمْ يَجْعَلْهَا وَهِيَ فِي مَوْجٍ
 فِي مِيزَانِكَ وَسَمِعْتُكَ قَالًا بِرُؤُوسِهِ الْخَذَرِيِّ يَا بَنِيَّ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا لَحْدًا خَاصَةً
 أَمْ لَهَا وَلِلْمُسْلِمِينَ غَامَةٌ فَقَالَ لَوْلَا لَحْدٌ خَاصَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ غَامَةٌ **قوله** ويكره
 أَنْ يَذْبَحَ الْكَتَّابُ لِأَهْلِ قَرْبَةٍ وَيُؤْتِيَ مِنْ أَهْلِهَا فَإِنْ ذَبَحَهَا لِلْمُسْلِمِ بِأَمْرِ أَجْرَاهُ
 وَيُكْرَهُ **قوله** وإذا غلظ رجلان فذبح كل واحد منهما أخصية الآخر أجزأ
 عنها ولا ضمان عليها لأنها قد تنسبت للذبح فصارت ملكا مستعينا بكل من كان
 أهلا للذبح إذا ناله دلاله وقال زفر بن يحيى ولا يجوز عن الأخصية لأنه ذبح شاه
 غيره بغير أمره ثم عذنا إذا ذبح كل واحد منهما شاه غيره بغير أمره أحد كل
 واحد منها سلوخته من صاحبه ولا يضمنه لأنه وكيله دلاله فإن كانا قد
 اكلاهما فليحمل كل واحد منهما صاحبه وتجزئها وإن غصب شاه فضعفيها
 ضمن قيمتها وحازت عن الأخصية لأنه ملكها بسابق الغصب بخلاف ما إذا
 أودع شاه فضعفيها المودع فإنه لا يحرمه لأنه يضمنها بالذبح فلم يثبت الملك
 إلا بعد الذبح وعند زفر لا يجوز في الوجهين وأما علم

كتاب الأيمان

الأيمان جمع يمين واليمين في اللغة هو القوة قال الله تعالى لاخذنا منه باليمين
 أي بالقوة ومنه قول الشاعر إذا ما رأيت رجلا رجعت لمجد يلقاها عذرا باليمين
 أي بالقوة وعمرانه رجل مدود من الصلابة وفيه الشرح عبارة عن عقد قوي به
 عمر الحالك على النمل أو الترك وسي هذا التقييد بها لأن السرية تنقوي بها
 قال رحمه الله الأيمان على ذلك أنه اضرب بين الغموس فربما منعقدة فربما
 لغوفا فغموس هو الحالك على أمراض يتعد الكذب فيه مثل أن يجلس على شيء
 قد فعله ما فعله مع علمه بذلك أو على شيء لم يفعله لقد فعله مع علمه أنه لم يفعله
 وقد يتبع على الحال أيضا ولا يختص بالمأضي مثل أن يقول والله ما فعلت على دين
 فهو كاذب أو يذبح عليه حق فيحمل ناسه ما يثبت عليه على مع علمه باستحقاته

ثم

فهذه كلها بين الغموس لأنه يقطع بها حق المسلم والتجزي على الله تعالى وسميت
 غموسا لأنها تنفس ما جهانها النار **قوله** فهذا اليمين يا بنى لها صاحبها
 لقوله عليه السلام من حلف بأمره كاذبا أدخله الله النار **قوله** ولا كفارة
 فيها إلا الاستغفار يعني مع التوبة لقوله تعالى يا الذين يشتركون بالله
 فلا يمانهم منّا قليل أولئك لا خلاق لهم في الآخرة الآية ولم يذكر الكفارة وقال
 عليه السلام شكك من الكتاب بين الغموس وعقوق الوالدین والغرام من
 الوخف ولا نهائية من الكتاب يرفك يورث فيها الكفارة ولأن الله تعالى أوجب
 الكفارة في اليمين المنعقدة والعقد ما تصور فيه الحل وذلك لا يتصور
 في الغموس لأنه لا يصح البقاء على عقدها لأن المعنى الموجب لحملها وهو الحث
 يتارها فلا ينفقد كالبيع الذي يبقاؤه العتق والصلوة التي يتارنها
 الحدث وصورة البيع الذي يبقاؤه العتق أن يترك رجل يبيع عبده
 ويترك آخر بيعته فباع الوكيل وأعتق الآخر وخرج كلاهما معا فان البيع
 لا ينفقد **قوله** إلا الاستغفار وذلك على ثلاث حالات الندم
 والافتقار والعزم على أن لا يعود **قوله** واليمين المنعقدة هي الحلف
 على الأمر المستقبل أن يفعله أو لا يفعله فإذا حث في ذلك لم يضمن
 الكفارة ثم المنعقدة تلك التي اقترع مرسل وموقت ونور المرسل
 هو الحث على الوقت في الفعل ونفيه وذلك قد يكون إيجابا وقد يكون
 نفيًا فالإيجابات وأما لأصغر من زيدا والنفي وأما لا أضرب زيدا فلي
 الأول ما دام الحالك والمحلوف عليه قايما لا يحنث وإن فعل أحد مما
 حث ونهى الثاني لا يحنث أبدا فإن فعل المحلوف عليه مرة واحدة حث
 ولزمته الكفارة ولا ينعقد اليمين ثانيا ولو حث على شيء لا يشرب
 الماء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ما فيه لا يحنث ما لم يمسح اليوم
 فإذا أغمي ولم يفعل حث ولزمته الكفارة فإن مات قبل مضي اليوم

لا بحث بالاجماع وان صب الماء الذي في الكوز قبل معنى اليوم لم يحنث
عندها وقال ابو يوسف يحنث عند معنى اليوم وكما صله انه ما دام الحالك
والمحلول عليه قايمن في الوقت لا يحنث فاذا فات الوقت ووجهه والحالين
والمحلول عليه قايمن حنث بالاجماع وان مات الحالف والوقت قايما
لا يحنث بالاجماع وان مات المحلول عليه وبقي الوقت والحالف بطلت
عندها ولا يحنث وقال ابو يوسف يحنث اذا معنى اليوم لان الاصل عندها
ان قيام المحلول عليه بشرط لا اعتقاد اليقين فغواته يرتفع اليقين وعند اي
يوسف ليس بشرط وذلك بان يقول والله لا شرين الماء الذي في هذا الكوز
فاذا لم يلبس فيه ما فانه لا يحنث عندها وعنده يحنث من ساعته فان
كان يعلم انه لا ما فيه حنث بالاتفاق وعند اي حنيفه لا يحنث علم اولم
يعلم وهو قول زفر واما بين النور فهو ان يكون ليمينه سبب فدا لاسه
الحال يوجب قهر يمينه على ذلك السبب فذلك كل يمين خرجت جوابا
لكلام او بنا على امر فيستقيد به بدلاله الحال نحو ان تستهيا المرأة للخروج
فتقال ان خرجت فانت طالق ففقدت ساعة ثم خرجت لا تطلق وكذا
لو اراد ان يضرب عبده فقال رجل ان ضربته فعبيدي حر ففقدت ساعة
ثم ضرب به بعد ذلك لم يحنث لانه يقع على فوره ذلك ولم يوجد بشرط حنثه
في فوره وكذا اذا قال له تنعدي ففقدت ساعة لا تنعدي بعد او ان تنعدي
فعبيدي حر فلم تنعدي معه وذهب الي بيته وتنعدى فانه لا يحنث في هذه
الوجه كلها استحسانا والقياس ان يحنث ولو قال لرجل اذا فعلت كذا فقلو
اقول كذا فعبيدي حر قال ابو حنيفة مو على النور فان لم يفعل المحلوف
عليه على ان فعله حنث وان كان قال ثم لم يفعل كذا فهو على الابد وقال
ابو يوسف فلا فهو على النور وقال محمد بن النضر ان مات فله اضر بك فانت
حر انه على النور ولو وهب السكران لامرته درهما فانت اشد ستوره

مضى

مضى اذا سمعت فقال اذا استوردته منك فانت طالق فاسترده منها في سنة
وهو سكران لم يحنث ويكون يمينه جوابا لكلامها ولو حلف غريمه لا يخرج
من البلد الا باذنه ففقدناه دينة ثم خرج بغير اذنه لم يحنث كذا في الشيايح
قول وبين اللغوان يحنث على امر ما من وهو ينظر انه كما قال ولا يحنث فيه
مثل قوله والله لقد فعلت كذا وهو ينظر انه صادق او والله ما فعلت وهو لا
يعلم انه قد فعل وقد يكون على الحال مثل ان يرى شخصا من بعيد فيحلف
انه زيد فاذا هو عمر او يرى طيرا فيحلف انه غراب فاذا هو غيره او والله ما
اكلت اليوم ففقد كل هذا كله لغوا تحت فيه وقيل ان بين اللغوان يحنث
على الالسة من قولهم لا واسه وبلي والله من غير اعتقاد في ذلك واللغوي في
اللغة هو انك لم الساقط الذي لم يعتد به **قول** فهذا البيهقي خرجوا ان
لا يبرضا له بها ما حلفا فان قد اجبراه تعالى انه لا يبرضا بها على التقطع فلم
علقه بالرجاء والشك قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما ان اللغو الذي
فسرناه لم يعلم قطعا انه هو الذي اراده الله ام لا فلا خلاف في تفسيره
وعند العلم بالتوصل الي حقيقة فلهذا قال خرجوا والثاني ان الرجاء على
ضربين وجا طمع ورجا تواضع فيجوز ان يكون هذا الرجاء رضاه تعالى قال
ابن رستم عن محمد ولا يكون اللغو الا في اليمين باسه اما اذا حلف بطلاق
او عناق على امر ما من وهو ينظر انه صادق فاذا هو كاذب وقع الطلاق
والعتاق وكذا اذا حلف بنذر لزمه **قول** والله ما يدري اليقين والاساس
والمكره سواء النول عليه السلام ذلك جد من جد وهو من جد الطلاق
والعتاق واليمين وكذلك الحاطي كما اذا اراد ان يبيع فخرى على لسانه ايميني
فهو كالمسايد **قول** ومن فعل المحلوف عليه عامدا او ناسيا او مكرها
فهو سوا لان الفعل الحقيقي لا يتعدى بالاكراه وهو الشرط وكذا اذا فعله
وهو سوا عليه او مجنون لتحقيق الشرط فان قيل انكنا شرعت لاجل

ستوالدنب ولا ذنب للمجنون فينبغي ان لا يجب الكثرة عليه اذا فعل الخلف
 عليه حاله المجنون قلنا الحكم وموجب الكثرة داي ربح دليل الذنب
 ومدا الحث لا مع حقيقة الذنب كوجوب الاستبراء فانه داي ربح شغل
 الرحم ومواسمات الملك لا مع حقيقة الشغل حتى انه يجب وان لم يوجه
 الشغل اصله بان استوي جارية بكر او اشتراها من امرأة **قوله**
 واليمين بانه تعالى او باسم من اسما به كارجح الرجم لان تعظيم اسم انبياء
 واجب ومنع ما بها من قال اسما الله على ضربين منها ما لا اشتراك فيه مثل
 واسه والرحمن فالخالف ينعقد به بكل حال ومنها ما هو مشترك مثل الكبير
 وانتادرفان اراد به اليمين كان يمينا وان لم يرد به اليمين لم يكن يمينا
 وذكرنا بحسن التبيين جعلها يمينا ولم ينفصل لانه الظاهر ان الخالف
 قصد يمينا صحيحة **قوله** او بصفة من صفات ذاته كقوله وعرة
 الله وحله لم وكبريايه اعلم ان صفات الله على ضربين صفات الذات
 و صفات الفعل فاما كان من صفات ذاته كان به حالنا وما كان من
 صفات فعله لا يكون به حالنا والفرق بينهما ان كل ما وصف الله به ولم
 يحزان بوصف بصفة فهو من صفات ذاته كالعلم والقدرة والفتوة
 وما جاز ان يوصف به وبصفته فهو من صفات فعله كرحمة وغضبه فاذا
 ثبت هذا قلنا من حلف بقدرة الله او بعبودية او بقوة وما
 اشبه ذلك من صفات ذاته كان به حالنا كالحلف باسمه تعالى واذا قال
 وقدره الله صار كانه قال والله انتادرف **قوله** لا قوله وعلم الله فانه
 لا يكون يمينا وكان انقياس فيه ان يكون يمينا لانه صفات ذاته لا
 انهم استحسنوا ان يكون يمينا لان العلم قد يرد به المعلوم يقال اللهم
 اغفر لي ما علمك فانا اي معلومك ومعلوم الله عجزه ذلك يكون يمينا قالوا
 الا ان يريد به العلم الذي هو الصفة فانه يكون يمينا لزوال الاحتمال

وان

فان قال ووجه الله فهو يمين لان الوجه يرد به الذات قال الله تعالى وسيق
 وجهك ربك قال الخنذي اذا قال وحق الله ووجه الله لا يكون يمينا فيها عند
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكون يمينا فيها وقال محمد بن قيس وحق الله لا يكون
 يمينا لان حقه على عباده طاعة ولم يرد على وجه الله شيء وروي الكوفي
 عن ابي حنيفة بن جبر الله يكون يمينا ولو قال لا اله الا الله لا فعل لا يكون
 يمينا الا ان ينوبها وكذا سبحان الله واسه اكبر لا فعل وكذا اللهم الله اذا عني
 به اليمين كان يمينا وعن محمد بن يسلم الله يمين على كل حال لوجود حرف القسم
 ولو قال ومملوك الله وجبروت الله فهو يمين لانه من صفات الذات وان قال
 بعد علي ان الحكم فلا فليس يمين الا ان ينوبها فان نوبه اليمين ثم كلف
 حث وعليه الكثرة **قوله** وان حلفت بصفة من صفات الفعل
 الله ومخطه لم يكن حالها لان الغضب والسخط هو الغضب والانتادرف ذلك
 ليس يمين وقد كلفه ورجه الله لان الرحمة يعب عنها على الجنة قال الله فسي
 رحمه الله فيها خالدهون وقد يرد بالرحمة ايضا السطر وذلك كله لا يكون
 يمينا **قوله** ومن حلف بغير الله لم يكن حالها كالحلف على الله وان كان
 والكعبة اما اذا قال مغبري من ابني او من القدران كان حالنا لان التبري
 منها كفر **قوله** والحلف بحروف القسم وحروفه لولا وكقوله واسه واليا
 كقوله باسمه والتا كقوله تاسه فالبا اعم من الواو والتا لانها تدخل على التثنية
 والمضمر فيقول حلفت باسمه وحلفت به والواو اعم من التا لانها تدخل على جمع
 اسما الله وصفاته والتا مختصة باسم الله تعالى دون سائر اسمايه يقول
 تاسه ولا يقول تا الرحمن **قوله** وقد تضمن الحروف فيكون حالنا بقوله
 الله لا فعل كذا ويقال اذا حذر حرف القسم فهو على ذلك او جمان سكن
 حرف الا عراب لا يكون يمينا وان كسره يكون يمينا وان نصبه اختلفوا فيه
 فالصحيح يكون يمينا فان قال واسه او باسمه او تاسه فهو يمين سواء نصب او

كسر او سكر لانه قد اتى بحرفي التسم وان قال الله كان يمينا لان الله قد
 تمام مقام الباء وتبدل منها قال الله تعالى قال امتنتم له صيغة اخرى امتنتم
 به والمعنى واحد **قوله** وقال ابو حنيفة اذا قال وحقا فليس مخالف وهو
 قول محمد لان حق الله على عباده ان تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وان كان
 الحق عبارة عن الطاعات والعبادات صار كما قال والعبادات لا فعلين
 وذلك لا يكون يمينا ومعنى ابي يوسف ان قوله وحقا يمين لان الله تعالى حلف
 بانه الحق فكانه قال والله الحق ولو قال والحق لا فعلين قال ابن ابي مطيع يكون
 يمينا لان الحق هو الله قال الله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات
 والارض وقال تعالى ويصلوه ان الله هو الحق المبين وقال ابو نصر لا يكون يمينا
 لان الحق يعرف به الحق وفي الهداية فهو يمين واذا قال حقا لا فعلين لا
 يكون يمينا لان الحق من اسم الله والكفر برأيه بتحقيق الوعد **قوله** واذا
 قال اقسم او قسم بالله او احلف او احلف بالله او اشهد او اشهد بالله فهو
 حالف لان هذه الالفاظ مستعملة بالحلف ولقد انعم الله على الخلق بحقيقة
 وتسهل ذلك استقبال بقرينة فيكون كالمعاري في الحال والشهادة يمين **قوله**
 الله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله ثم قال اتخذوا ايمانهم حجة واحلف
 بالله ما لم ينصوا عليه من الشروع ويعقوب مخطوطة فيصرف اليه ولهذا قيل لا يحتاج
 الى النية هو قيل لا بد منها لاحتمال البعد واليمين بغير الله وان قال البيت لا فعلين
 كذا فهو يمين لان الالية هي اليمين قال الشافعي
 قليل الا بالفاظ ليميت اذا نذرت منه الالية بروت
قوله وكذا اذا قال علي عهد الله ويمينا فله يمين لقوله تعالى واوفوا
 بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان لجمل العهدة يمينا والميثاق
 عبارة عن العهد وكذا اذا قال علي ذمته فهو يمين لانها كالعهد اما اذا
 قال وعهد الله ولم يقل علي عهد الله قال ابو يوسف فهو يمين كانه قوله

وحيث

وحق الله وعندها لا يكون يمينا لان عهد الله هو امره قال الله الم اعهد اليكم قطا
 ولقد عهدنا الى ادم فعصر كانه قال واسر الله كذا في شرحه **قوله** وعلى
 نذر او نذر الله علي لقوله عليه السلام من نذر نذرا ساه فعليه الوفا به ومن نذر
 نذرا لم يسمه فعليه كفارة يمين وكذا اذا قال علي يمين او يمين الله علي فهو حالف
 لانه صرح بايجاب اليمين علي نفسه واليمين لا يكون الا بالله تعالى **قوله**
 واذا قال ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او مجوسي وكذا نذر او مشرك كان
 يمينا حتى اذا حث في ذلك لم يستد كفارة يمين وكذا اذا قال مجوسي من اقران
 او من الاسلام ان فعل كذا فهو يمين وكذا اذا قال مجوسي من هذا القبلة
 او من القبلة او من صوم شهر رمضان فهو يمين وهذا كله اذا حلف على المستقبل
 اما اذا حلف على الماضي نحو ان يقول مجوسي او نصراني او كافران كان فعل
 كذا وهو يعلم انه قد فعله قال محمد بن مقاتل يكفر لان كلامه خرج بخروج
 التحقيق وكتب نصير بن يحيى الى ابن شجاع عن ذلك فقال لا يكفر لان الكفر
 بالا اعتقاد وهو لم يعتقدا الكفر وانما قصد ان يصدق في مثاليته وهذا
 هو الصحيح **قوله** وان قال ان فعلت كذا فعليه غضب الله وسخطه فليس
 حالف وكذا اذا قال علي لعنة الله او عقاب **قوله** وكذا اذا قال ان فعلت
 كذا فانا شارب خمر او اكل ربا او مينه فليس مخالف لانها معدنية ومركبة
 لا يكون كافرا ولا ان الميثاق قد ابيحت عند الضرورة وانما اذا قال ان فعلت
 كذا فانا مستحل للخمر واليسنة او للربا فانه يكون حالف لان معتقده ذلك
 كافر فهو كافرا اذا قال فانا يهودي ومن ادخل بين اسين حرق عطفه كان
 يمينين مثل والله او والله او الرحمن وان كان بغير عطف مثل والله
 او والله الرحمن فبي يمين واحدة قال ابو يوسف اذا قال لا اكلك والله
 لا اكلك فمما يمينا وعن محمد اذا قال مجوسي ان فعل كذا او نصراني
 ان فعل كذا او مجوسي ان فعل كذا الشيء واحد فعليه لكل شيء من ذلك يمين

وَأَنَّ قَالَ هُوَ يَمُودِي هُوَ نَعْرَانِي هُوَ جُوسِي أَنْ نَعْلَ كَذَا هُوَ بَيْنَ وَاحِدَةٍ وَأَنَّ
 قَالَ هُوَ بَرِي مِنْ أَسَدٍ وَرَسُولُهُ هُوَ بَيْنَ وَاحِدَةٍ وَأَنَّ قَالَ بَرِي مِنْ أَسَدٍ وَبَرِي مِنْ
 رَسُولِهِ هُمَا يَمِينَانِ وَفِيهَا كَفَارَتَانِ قَالَ يَزِيدُ الْكَرْخِي الْيَمِينِ عَلَى بَيْتِهِ الْحَالَتِ
 إِذَا كَانَ مَطْلُوبًا وَأَنَّ كَانَ ظَالِمًا فَعَلِيَ بَيْتَهُ الْمُسْتَحْلَفُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ
 أَقْلَعَ حَقَّ سَلَمٍ بِمَيْمَنِهِ حَرَّمَ أَسَدٌ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَأَوْجِبَ لَهُ النَّارَ قَبْلَ أَنْ كَانَ
 سَيِّئًا يَسِيرًا قَالَ فَإِنَّ كَانَ قَضِييًا مِنْ نَارِ اللَّهِ قَالَ يَزِيدُ الرَّاقِعَاتِ أَمَّا إِذَا كَانَ
 الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْعَتَاقِ فَعَلِيَ بَيْتَهُ الْحَالَتِ سِوَاكَ كَانَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا
قوله وَكَفَارَةُ الْيَمِينِ عَتَقَ رَقَبَةً بَحْرِيٍّ فِيهَا مَا يَجْزِي يَزِيدُ الظَّهَارِيَّ عَتَقَ بَحْرِيٍّ
 عَتَقَ الرَّقَبَةَ لِلْمَوْتَةِ وَالْكَافَةِ وَالصَّغِيرَةَ وَالْكَبِيرَةَ فَإِنْ قَتَلَ الصَّغِيرَةَ لَمْ يَنْتَهِ
 فِي عَصَايِهِ هُوَ كَالَّذِي قَتَلَ سَاعِجَ أَعْصَايِهِ كَامِلَةً وَأَمَّا فِيهَا ضَعْفٌ هُوَ كَالْكَبِيرِ
 الصَّغِيرِ وَأَنْ عَتَقَ حَلَالًا لَا يَجُوزُ وَأَنْ وَلَدَ يَهْدِيَوْمَ حَيًّا لِأَنَّهُ قَاتِلُ الْخَلْقِ بِلَا
 لَمْ يَنْفُصِلْ لِأَنَّهُ لَا يَصْعَقُ هُوَ كَالْأَعْمَى وَأَنْ عَتَقَ مَدِيرًا أَوْ أَمًّا وَلَدَ لَمْ يَجْزِهِ لِأَنَّ
 رَقَبَتَهُ نَاقِصٌ بِبَلِيلِ مَسْنَعٍ بَيْعِهِمْ وَأَمَّا الْمَكَاتِبُ إِذَا كَانَ قَدَادِي شَيْئًا لَمْ يَجْزِ
 وَأَنْ كَانَ لَمْ يُوْدِي شَيْئًا جَاوِزَ يَجُوزُ عَتَقَ الْإِبْنُ وَالْأَعْمَى وَالْمَوْتِ وَمَقْطُوعُ أَحَدِ الْيَدَيْنِ
 أَوْ أَحَدِ الرَّجْلَيْنِ مِنْ خِلْفَةٍ وَلَا يَجْزِيهِ مَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ وَلَا مَقْطُوعُ
 الْبَيْدِ وَالرَّجُلِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ وَكَذَا لَا يَجْزِيهِ عَتَقَ الْجُنُونَ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ فَإِنْ
 كَانَ يَحْنُ وَيُفِيْقُ أَجْزَاءَهُ وَيَجُوزُ لِأَصْلِهِ إِذَا كَانَ حَيًّا إِذَا أَصْبَحَ يَزِيدُ أَرْبَعًا
 وَالْأَنْفُ وَلَا يَجُوزُ الْمَقْعَدُ وَلَا يَابِسُ الشَّقُّ وَلَا الْأَرْزَنُ وَلَا أَشْلُ الْيَدَيْنِ وَلَا
 مَقْطُوعُ الْأَبْهَامَيْنِ وَلَا الْأَعْمَى وَلَا الْأَخْرَسُ وَأَنْ عَتَقَ مَبَاحِ الدَّمِ أَجْزَاءَهُ
 إِلَّا الْمَرْتَدَّ فَإِنْ أَشْرَكَ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ ابْنَهُ أَوْ بَنِيَّ الشَّرِّ الْبَعْتُ عَنْ بَيْتِهِ
 أَجْزَاءَهُ وَيَجُوزُ مَقْطُوعُ الْأَرْبَعِينَ وَالْأَنْفُ لِأَنَّهُ مُنْفَعِدُ السَّعَةِ وَالشَّمُّ بِأَقْبَدِ
 وَأَمَّا فَاتَتْ الرِّبْهَ وَيَجُوزُ مَقْطُوعُ الْفَكِّ لَوْلَا أَنَّ عَدَمَهُ أَصْلًا لَا يَنْفَعُ الْجَوَازُ
 بَانَ كَاتَتْ أُنْثَى وَيَجُوزُ الْخُسْفَى وَالْخُصْفُ وَالْعَيْنَيْنِ وَالرَّتْقَى وَلَا يَجُوزُ الْغَنَابُ

الإنسان

الإنسان وَلَا مَقْطُوعُ الشَّفَتَيْنِ إِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْأَكْلِ فَإِنْ تَدَارَجَ أَجْزَاءَهُ
قوله وَأَنْ شَاكِسِي عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلِّ وَاحِدٍ ثَوْبًا فَإِذَا زَادَ وَلَدْنَاهُ مَا يَجُوزُ
 فِيهِ الْعَقْلَةُ وَلَا يَجْزِيهِ الْعَامَّةُ وَالْعَلْسُوءَةُ وَالْخَنِينُ لِأَنَّهُمَا لَا يَسَانُ كَسُوءَةً
 وَأَمَّا السَّوَادُ بِلَا الْعَمِيجِ إِنَّهُ لَا يَجْزِي لِأَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ ثَوْبٍ بِسُوءِ عَوْرَتِهِ وَسَائِرُ
 بَدَنِهِ وَعَيْنُ مُحَمَّدٍ يَجْزِيهِ لِأَنَّ الْعَقْلَةَ يَجُوزُ بِهِمْ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَسَى رَقَبَةً أَمَّا إِذَا
 كَسَى امْرَأَةً فَلَا يَدُ مِنْ أَنْ يَزِيدَ خَارًا لِأَنَّ رَأْسَهَا عَوْرَةٌ لَا يَجُوزُ لَهَا الْعَقْلَةُ
 مَعَ كَشْفِهِ وَلَوْ أَعْلَى عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ثَوْبًا وَاحِدًا وَبُيُوتًا وَبُيُوتًا عَشْرَةَ ثَوَابٍ
 لَا يَجْزِيهِ لِأَعْتَادِي ظَاهِرِ الدِّبَاسِ وَأَنْ كَاتَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَ طَعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ
 أَجْزَاءَهُ عَنِ الْأَطْعَامِ عِنْدَهَا وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ لَا يَجْزِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُ الرِّقَابُ
 فِي الْبَيْتِ بَيْعٌ وَأَمَّا إِذَا أَعْطَاهُ دِرْهَمًا وَبِي لَتَبْلُغَ قِيَمَةَ الْكُسُوءَةِ وَتَبْلُغَ قِيَمَةَ
 الطَّعَامِ فَإِنَّهُ يَجْزِي عَنْ الطَّعَامِ أَجْمَعًا وَأَنْ كَاتَتْ لَتَبْلُغَ قِيَمَةَ الطَّعَامِ وَتَبْلُغَ
 قِيَمَةَ الْكُسُوءَةِ جَاوِزَ عَنْ الْكُسُوءَةِ وَلَوْ كَسَى خَمْسَةَ طَعَامِ خَمْسَةَ أَجْزَاءَهُ **قوله** وَأَنْ
 شَاكِسِي عَشْرَةَ مَسَاكِينَ وَيَجُوزُ فِيهِ الطَّعَامُ التَّمْلِيكُ وَالتَّمْلِيكُ أَنْ يَبْلُغَ
 كُلِّ مَسْكِينٍ نَعْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ ذَقِيقَةٍ أَوْ سَوْفِيَّةٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ ذَقِيقَةٍ
 أَوْ سَوْفِيَّةٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَأَمَّا الرِّبْبُ يَزِيدُ الْعَمِيجُ إِنَّهُ كَالْحَنْظَلَةِ يَجْزِي مِنْهُ نَعْفَ
 صَاعٍ وَبِهِ رَوَايَةٌ كَالشَّعِيرِ وَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ الْحَبُوبَ كَالْأَرْزِ وَالذَّرَّةَ وَالذُّرَّةَ
 فَإِنَّ يَجْزِيهِ لِأَعْلَى طَرِيقِ الْبَيْتِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا قِيَمَتُهُ نَعْفَ صَاعٍ مِنْ يَرَادُ قِيَمَتُهُ
 صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ وَلَا يَجْزِيهِ سَائِرُ الْحَبُوبِ تَمَامَ كَيْلِهِ لِأَنَّ النَّفْسَ يَجُوزُ
 يَتَنَاوَلُهُ وَأَمَّا الْمُتَبَرِّعُ فِيهَا الْقِيَمَةُ وَأَمَّا التَّمْلِيكُ هُوَ أَنْ يَبْغِيَ تَمْرًا وَيُعْطِيَهُمْ
 فَيَحْمِلُ لَهُ الْكُفَّانَ مُسْتَعْتَمَانِ أَوْ يُعْطِيَهُمْ عَشِيرًا أَوْ يُعْطِيَهُمْ غَدَايْنِ أَوْ
 يُعْطِيَهُمْ وَيَجْعَلُهُمْ فَإِنَّ الطَّعَامَ يَنْبَغِي دَامَ لَا يَجْزِيهِ إِلَّا يَزِيدُ خَيْرًا كَالْحَنْظَلَةِ لَا غَيْرَ
 فَإِنَّ الطَّعَامَ يَنْبَغِي دَامًا أَوْ سَوْفِيَّةً لَا غَيْرَ أَجْزَاءَهُ إِذَا كَانَ ذِكْرًا مِنْ طَعَامِ أَهْلِهِ
 وَأَنْ طَعْمَ مَسْكِينًا وَاحِدًا عَشْرَةَ أَيَّامٍ غَدَاً وَعَشَاءً أَجْزَاءَهُ وَأَنْ لَمْ يَأْكُلْ يَزِيدُ

كل كلمة الارغيفنا واحد لان المقصود اشياء عدة فانما يعتبر التقدير في التملك
وان غدا هم عشرة وعشا عشرة غيرهم لم حرية وكذا اذا غدا سكتنا وعشا
غيره عشرة ايام لم يحجره لانه فرق طعام العشرة على عشرين فلم يحصل لكل
واحد منهم المقدار المقدركا اذا فرق حصته السكين على سكتين ولو غدا
سكتنا واعطاه قيمة العشا فلو شأ او ذراع اجزاء وكذا اذا فعله في عشرة
سكاكين فغدا هم واعطاهم قيمة عشا يهم فلو شأ او ذراع قال مشام عن محمد
لو غدا سكتنا عشرين يوما او عشا في رمضان عشرين ليلة اجزاء لان سد
جوعه في ايام لواحد تسد جوعه في يوم واحد بجاعة كذا في الكرمي وان
اعطي سكتنا واحدا اطعام عشرة سكاكين في يوم واحد لم يحجره لان تكرار النفع
مستحق كما اذا ربي الحرة بسبع حصيات دفعة واحدة لم يحجره الاغن واحدة
كذا غدا ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام قد نسب ثم تذكر بعد
ذلك لم يحجره الصوم بالاجماع لان الله تعالى قيد ذلك بعدم الوجود وهذا واحد
ولا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع زكاة تنالها كالوالدين والمولودين
وبغيرهم الا انه يجوز ان ينفقها على الذمة عند ما يخلو الزكاة وقال ابو يوسف
لا يجوز صرفها اليهم كالزكاة ولا يجوز صرفها في كفن الرقي وبناء المساجد **قوله**
فان لم يقدر على احد فعنه الاشياء صام تلك ايام متتابعات هذه كفارة السر
والاولى كفارة الموسر وحده اليسار في كفارة اليمين ان يكون له فضل عن كفاية
مقدار ما يكفر عن يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوم عليه اما اذا
كان في ملكه ذكبي لا يحجز به الصوم وهو ان يكون في ملكه عبدا وكسوة او
اطعام عشرة سكاكين سواء كان عليه دين ام لا واما ان لم يكن ذكبي في ملكه
حينئذ يعتبر اليسار ولا عشا قال في شرحه اذا ملك عبد او موم محتاج
اليه لم يحجره الصوم ووجب عليه عتقه لانه واحد للرقبة فلا يحجز بالصوم
والمعتبر عندنا في اليسار ولا عشا بوقت الادا لا بوقت الوجوب حتى لو

كان موسر وقت الوجوب ثم اعسر جازله الصوم ولو كان مسرا وقت الوجوب
ثم ايسر لا يجوز له الصوم عندنا خلافا لثاني **قوله** متتابعات المتتابع
شرط عندنا حتى لو فرق الصوم لا يجوز وعندنا في ان شافرق وان شاتابع
ومن شرط هذا الصوم النية من الليل فان شوع فيه ثم ايسر فلا فعل ان
يتم صوم ذلك اليوم فان افطر لا يجب عليه التقا عندنا وقال زفر بن زمره التقا
فالمرأة اذا كانت مسيرة فلزوجه ما منعها من الصوم لان كل صوم واجب عليها
باجبائها فله منعها عنه وكذلك في العبد لا اذا اظهر من امره ان ليس له في منعها
لانه تعلق به حق المرأة اذ لا يصل اليها الا بالكفارة **قوله** وان قدم
الكفارة عليها لم يحجره عندنا وقال الثاني نجي بجوز الا اذا كفر بالصوم
فانه لا يجوز عنده ايضا **قوله** ومن حلف على نصية مثل ان لا يعطي او لا
يكلم اياه او ليقتلن فله تا فينبغي ان يحث نفسه ويكفر عن يمينه لقوله
عليه السلام من حلف على يمين فرائي غيرها خير منها فابات الذي موهب ثم ليكن
عن يمينه ولان فيه تنوير البراي الجابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية
في منعه وحكي ان ابا حنيفة سأل الشعبي عن هذه المسألة فقال لا كفارة
عليه لان هذه يمين في معصيته فقال اليس جعل الله الظهار منكر من القول
وزورا واوجب فيه الكفارة فقال له الشعبيات من الاوابين ومن يقول
بالوأي **قوله** فينبغي ان يحث نفسه اي يكلوا باه ويصلي ويمزم
على ترك القتل ويكفر عن يمينه فان ترك العتة ولم يكلوا باه وقتل فله ان
فهو عاصم وعليه التوبة والاستغفار وامره الياسه ولا كفارة عليه لانه لم
يباشر المحلوف عليه وهذا كله اذا كانت اليمين موقته اما عند الاطلاق فلا
يحث الاية اخرجنا من اجزائنا ولا ما التذرا اذا كان في الباح او سبي
المعصية لا يلزمه كما اذا قال له علي ان اذهب الى السوق او اعود مريضا او
اطلق امرتي او اضرب او اسلم او غير ذلك وان نذر ذبح ولده لزمه ذبح

شاة استحسانا عندنا وقال ابو يوسف لا يلزمه شيء لقوله عليا السلام لا نذري
معصية ولما ان ذبح الولد في الشرع عبارة عن ذبح الشاة بدليل ان
تالي امر ابراهيم عليا السلام حين نذر ذبح ولده ان يبي نذره ثم امره بذبح
شاة وقال قد صدقت الرواية فدل على ان الامر بالذبح يتناول ما يقتضيه
مقامه وقد امر الله بالانابة ابا ابراهيم فقال تالي واتبع ملة ابراهيم وان
نذر ذبح عده فعندنا لا يلزمه شيء وعند محمد يلزمه شاة لانه املك لعبه
من ابنه وان نذر ذبح نفسه فكذا عندنا لا يلزمه شيء وعند محمد يلزمه شاة
لان ما جاز ان يلزمه عن ابنه كما ان يلزمه عن نفسه فكذلك الفطر فاحصل
ان هذا على تلك ثم انواع النذر بذبح ولده وعبده ونفسه فعند محمد يجب شاة
في الانواع الثلاثة وعند ابي يوسف لا شيء فيها وعند ابي حنيفة يلزمه شاة
في الولد خاصة وولد الابن في هذا بمنزلة الابن في اعارة الاب والام والجد
لا يلزمه شيء جاعا قال النجدي هذا كله اذا لم يرد به تنفيذ البهين اما
اذا اراد تنفيذ النمل في البهين لا يلزمه شيء لانه نذري معصية **قوله**
واذا حلف الكافر شرحت في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حث عليه لانه
ليس باهل لليمين لانهما تعتقد لتعظيم الله تعالى وموضع الكفر لا يكون معتقدا ولا
مواهل للكفارة لانها عبارة عن شرطها النية فلا تنع من كالفلاة والصوم
واما اذا حلف بطلاق او عاق لزمه وان ابي من امر الله صلى الله عليه وسلم حتى
لو لم يتزوجها اربعة اشهر بانت منه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا
يصح ايلادوه **قوله** ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما عليه
وعليه ان استباحه كنفارة يمين بان يقول هذا الطعام على حرام او حرام
على اكله فان اكله حث ولو منه الكفارة ومما ركز اذا حرم امته او زوجته
فان قيل **قوله** ان استباحه يناقض قوله لم يصير محرما لان الاستباحة
تقتضي الحرية قلنا لم يصير محرما حراما لعينه والمراد من الاستباحة ان يماثل

مماثلة

مماثلة المباح لان المباح يوكل وقد اكله بعد ما حلف فيكون مماثلا مماثلة
المباح لان المراد مصادرا لا بعد ان كان محرما ثم انا فعل ما حرمه على نفسه
قليلا او كثيرا حث ووجب عليه الكفارة وهو المواد من الاستباحة المذكورة لان
التحريم اذا ثبت تناول كل من اسنه بخلاف ما اذا حلف لا ياكل هذا الطعام
فان فيه تنصيا لان كان طعاما يتكرر على اكله مرة واحدة كما لرغيف ونحوه
لم يثبت باكله بضعه وان كان لا يستطيع اكله مرة حث باكله بضعه وذكره
الاصل اذا حلف لا ياكل بقعة الرومانه فاكلها الا حبه او حبتين حث استحسانا
لان ذلك التقدير لا يعتد به وان ترك نصفها او ثلثها لم يثبت لانه ليس باكل
بجميعها ولو حلف لا يبيع لحم هذا الجوز ورا ولا يبيع هذه الخايبه الربيع فباع
نصفها لم يثبت لان البيع يكتفي بان ياتي على الكل فحلت اليمين على الحقيقة
قوله وان قال كل سلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي
غير ذلك فابعد ان امراته لا تدخل في يمينه الا ان ينويها فاذا نواها كان
ايلا ولا تصرف في المأكول والمشروب وكذلك لباس لا تدخل في يمينه الا ان
ينوي وان قال كل خلل على حرام ينوي امراته كان عليها وعلى الطعام والشراب
لان الطعام والشراب يلزمه بظاهر اللفظ وتحريم المرأة يلزمه بنيتها
واذا قال لامرأتيه انما على حرام ينوي في احداهما الطلاق وقربة الاخرى
الا يلا كانتا طالتين جميعا لان اللفظ الواحد لا يعمل على امرين فان اراد
احدهما حل على الا غلط منها وهو الطلاق وكذا اذا قال لهما انما على حرام
ينوي في احداهما ذلكا وقربة الاخرى واحدة تطلقان ذلكا ثم لما ذكرنا
ان اللفظ الواحد لا يعمل على معينين فيحل على شدة كما كذا في الكرخي **قوله**
ومن نذر نذرا سلقا فليله الوفا به بان قال لله علي ان تصدق بماية درهم
او لله علي عشرة حجج رواية واحدة وان قال لله علي صوم سنة فكذا ايضا يلزمه
الوفا به ولا يجوز كنفارة يمين في ظاهر الرواية وقربة رواية بحرية ويروي ان

ان ابا حنيفة رجع الى هذا القول **قوله** فعليه الوفا به لقوله عليه السلام
 من نذر نذرا ساء فعليه الوفا به ومن نذر نذرا لم يسمه فعليه كفارة يمين
 قال في المستصحب في هذا اربع سبائل احداها ان يطلق النذر فيقول الله علي
 نذرا ونذرا ساء علي فعليه كفارة يمين الثانية ان يقول الله علي صوم يوم الجمعة
 فعليه الوفا به وبني سبيلة الكتاب فهو مطلق من حيث انه لم يعلقه بشرط ان
 ان يعلق نذره بشرط وبني مذكرة في الكتاب بعد صفة والرابعة ان يقول
 علي نذرا ن فعلت كذا فله تنقذ يميني وموجبها موجب اليمين **قوله**
 وان علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفا بنفسه لنذر وروى ان ابا
 حنيفة رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلي حجة او صوم سنة
 او صدقة ما الملك اجزاء من ذلك كفارة يمين وهو قول محمد ويخرج عن المهمة
 بما ساء ايضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه بان قال ان فعلت زيدا فالي
 صدقة او علي حجة لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيتحيز ويصل
 اليها في الجمعتين شاعلا في ما اذا كان شرطا يريد كونه كقول ان شئنا ان نرضي
 او نغنا بني فثنا الله مريضه او رد غايه فان عليه الوفا بالنذر بلا خلاف
 لانعدام معنى اليمين فيه وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية قال شيخ
 الاسلام اذا قال الله علي صدقة ولم يوشى تصدق بنصف صاع وان
 قال اطعام عشرة ساكنين ولم يوشى لزوم اطعام عشرة ساكنين لكل
 نصف صاع **قوله** ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد
 او البيعة او الكنيسة لم يحث لان هذه لا تنسب بيتا في المادة والمعتبر
 في الايمان الاسم والعادة ولان البيت ما هو ما اعد للبيوتة وهذه البقاع
 بنيت لها ولا يقال ان الله تعالى سبي المساجد بيوتات فقال تعالى في بيوت
 اذن الله ان ترفع وان السجود هو المعتاد دون تسمية القرآن **قوله**
 ومن حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن في العتقة لا يحث لان القراءة في

العتقة

العتقة ليست بكلام لقوله عليه السلام ان هذه صلاتنا لا يعلم فيها شيء من كلام
 الناس وانما هي التيسير والتفهيل وقرارة القرآن فدل على ان ما يوتي به في
 العتقة من الاذكار ليست بكلام فله يحث كما اذا سبغ في العتقة او
 حلق او كبر لم يحث **قوله** وان قرأ القرآن في غير الصلاة او حلق او كبر
 او سبغ في غير العتقة حث لانه متكلم وفيل في عرفنا لا يحث بذلك لانه
 لا يسمى متكلما بل سبي قادرا وسبحا فان حلف لا يتكلم فعلى لا يحث استحسانا
 لانه غير مراد باليمين وان حلف لا يتكلم فله نافع على حلفه فسمي الامام
 فصح الحلف او فتح عليه بالقرارة لم يحث لان هذا لا يسمى كلاما على الاطلاق
 لان الكلام يبطل العتقة وهذا لا يبطلها واذا فتح عليه في غير الصلاة
 حث لانه كلام ولو كان الامام هو الحالف والمحلوف عليه حلفه فسمي لم يحث
 لان سلام العتقة ليس بكلام كتكبيرها والقرارة فيها وان حلف لا يتكلم
 كتاب فلان منظر فيه وفرضه ولم ينطق به لا يحث عداي يوسن لان
 القراءة فعل اللسان وقال محمد يحث لانه مجاز متعارف والايان يتبع
 على العرف قال في الواقعات رجل حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر
 فيها حتى اتي على اخرها لا يحث بالاتفاق فابو يوسف سوي بين هذه وبين
 ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان ومحمد فرق بينهما فقال المقصود من قراءة
 كتاب فلان تهتم بما فيه وقد حصل بالنظر وما قراءة القرآن فالمقصود
 منها غير القراءة اذا فرض من قراءة القرآن الثواب وذلك انما يكون بحريك
 اللسان ولو حلف لا يقرأ سورة فتك منها كلمة حث وان كان اية كاملة
 لا يحث وان حلف لا يقرأ كتاب فلا فتقر الا سطر حث ركانه قراه
 كله لان الغرض منه الوقوف علي ما فيه فان قرأ نصفه لم يحث وكان لم
 يقرأه قال في الهداية ولو قال يوم اكلم فله نافع لانه طالق فهو علي
 الليل والنهار لان اسم اليوم اذا قرأ بنعل لا يمتد بمراد به مطلق الوقت

والكل لا يمتد وان عني به النهار خاصة دين نيزه انقضا وعلى اي يرسف
لا يدبر نيزه انقضا لانه خلاف المتعارف وان قال ليلته الحكم فلا تأ فهو على
الليل خاصة لانه حقيقة نيزه سواد الليل **قوله** ومن حلف لا يلبس
ثوبا وهو لا يلبسه فنزعه للحال لم يحث وقال زفر يحث لانه جعل لا يلبس
من وقت اليقين الى ان نزع ولنا ان الايمان محمول على الضرف والعادة
وقصد الانسان نيزه العادة ان يحلف على ما يمكن الاحتراز لان الانسان
انما يحلف ليعبر لا ليحث ومعلوم انما بين اليقين والنزع لا يمكن الاحتراز
عنه فكانت اليقين على ما سواه **قوله** وكذلك اذا حلف لا يركب
الدابة وهو راكبها فنزل من ساعته لم يحث وان لبس ساعة حث لان
البقاء على اللبس والركوب ليس وركوب فاذا ترك الترع والقول بعد عيونه
جعل راكبا ولا يلبس الحث وان حلف لا يكسو فلانا ثوبا ولا يلبس له فكاه
تلبسوه او خفيين او نملين حث لان هذه الاشياء ما نكسوا ولانه حلف
على نفي النمل فحث بوجود اليسير منه كالوخل لا ياكل ولا يشرب
وعن محمد لا يحث لان الكسوة عبارة عن ما يجزي نيزه كثارة اليقين وان
حلف لا يكسو فلا ثوبا فاعطاه دراهم يستوي بها ثوبا لم يحث لانه
لم يكسه وانما وهب له دراهم وشاوره فيما ينعمل كذا نيزه الكرخي **قوله**
وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث بالاعتقاد حتى يخرج ولو
يدخل لان الدخول لا دوام له وانما هو انفصال من الخارج الى الداخل وليس
الكل دخول الاقوي ان من دخل دار يوم الخميس ومكث الى يوم الجمعة
لا يقول دخلتها يوم الجمعة وسواء دخلها راكبا او ماشيا او محرلا بامر
فانه يحث لاسم الدخول يشاء ولا يجمع فان ادخلها مكرها لا يحث لانه
ليس بدخل وانما هو مدخل فان ادخل احد رجله ولم يدخل الاخرى
لا يحث لانا لو جعلناه داخلا باحدى رجله جعلناه خارجا بالاحرى

فلا يكون نيزه وقت واحد داخلا وخارجا وان داخل راسه ولم يدخل قدس
لم يحث ولو حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه نيزه المسجد لا يحث لان هذا
ليس بدخول عليه عادة وانما الدخول المعتاد ونيزه البيوت خاصة ولو حلف
لا يخرج من المسجد فامرا انسانا فحله واخرجه حث وان اخرجه مكرها لا يحث
وان حلف لا يخرج الى مكة فخرج من بلد يريد بها شرا حث لوجود الخروج
على قصد مكة ولو حلف لا ياتي مكة لم يحث حتى يدخلها لان الايمان عبارة
عن الوصول قال استغنى فانيا فرعون وان حلف لا يذهب الي مكة فهو كالان
وقال بعضهم هو كالخروج وهو لا يصرح كذا نيزه النهاية **قوله** ومن حلف
لا يدخل دارا فدخل دارا خرابا لم يحث لانه لم يبين الدار كان المتبرك
يمينه دارا معتادا دخلها وسكنها اذا الايمان محمول على العادة ولهذا لو
حلف لا يلبس قميصا فارتداه لم يحث لان المقصود اللبس المعتاد **قوله**
وان حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهدمت وصارت محرابا
لانه لما عينها تغلق ذلك ببقا اسمها ولا اسم فيها باق كما لو انهدم ستونا
ومنت خيطانها وعلى هذا اذا حلف لا يلبس هذا القميص لا يمين بعينه
فارتداه حث لان اليقين وقت على الاسم لا على المعتاد ومن اللبس
والاصل نيزه هذا ان الصفة نيزه الحاضر لغو نيزه الغائب شرط لوجود قيام
الاسم شرط فيها جميعا ببيانها اذا حلف لا يدخل هذه الدار فاشاد اليها او دارا
بعينها فدخلها بعد ما انهدمت وصارت محرابا حث لان الاسم باق اذا
الدار اسم للساكنة والبناء وصف فيها والصفة نيزه الحاضر لغو وان جعلت
مسجدا او حائطا او بيتا فدخله لم يحث لان الاسم قد زال فلو بناها
دارا اخرى بعد ما جعلها مسجدا فدخلها لم يحث لانها غير الدار الاولى
وان بناها دارا بعد ما صارت محرابا لم يحث وان حلف لا يدخل دارا
بغير عينها فدخل دارا قد هدمت وصارت محرابا لم يحث لان الصفة

في الغياب شرط الا اذا كانت حيطتها قائمة حينئذ يحسب حائطها حائطاً
لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم سقفه حيث لا يزل غير الوصف
وان زالت حيطته لم يحسب لان زوال الاسم ولا يسمايتها بغير زوال الحائط
بخلاف الدار قال ان عثر الدار دار وان زالت حوائطها والبيت ليس بقدر
قوله ومن حلف لا يدخل بيتنا فدخل بيتنا لا سقف له لم يحسب لان البناء
وصف فيه والوصف في الغياب شرط وان حلف لا يدخل هذا البيت فدخله
بعد ما انهدم لم يحسب لان البيت اسم للبيت فاذا زالت البناء لم يسمى بيتاً وان
كان انهدم سقفه وبقيت حيطته فدخله حيث لا يبيات فيه والسقف
وصف فيه ولا يهدم السقف لو يزل عند اسم البيت ما قامت الحيطان
باقية وانما يقال بيت خراب وان حلف لا يدخل هذا البيت فانهدم وبني
بيتاً اخر فدخله لم يحسب لان الاسم لا يبقى بعد الانهدام **قوله** ومن
حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان طلقاً بايناً ثم كلمها حيث اذا
كانت اليمين على زوجة معينة مثلاً ايتها بان قال زوجة فلان فعنه
وكذا اذا حلف لا يكلم صديق فلان وعينه نعماده فلان ثم كلمه حيث
واما اذا لم يكونا معينين لم يحسب عندهما وقال محمد يحسب واما العبد
اذا لم يكن معيناً لم يحسب بالاجماع فان كان معيناً فكذلك ايضا لا يحسب
عندهما وقال محمد يحسب **قوله** وان حلف لا يكلم عبد فلان ولا يدخل
دار فلان فباع فلان عبده او داره فكلما العبد ودخل الدار لم يحسب
هذا قولهما وقال محمد يحسب فاسه على صديق فلان وزوجه فلان ولهما
ان استناعا من كلام العبد لاجل مولاه اذ لو اراد العبد بعينه لم ينعيمه
الى المولى فلما اضاف الملك فيه الى المولى زالت يمينه عنه بزوال ملكه وكذا
الدار لا تتناوب ولا تنوب فاذا حلف على دخولها فعنه الاضافه صار لا تتناوب
باليمين لاجل صانعها فاذا زال الملك زالت اليمين وكذا اذا حلف لا يلبس

ثوب

ثوب فلان او لا يركب دابة فلان فباعها فلان فلبس الثوب وركب الدابة
لم يحسب لانه لا يستتبع منها الا ليمين يركب المالك فصار كأنه قال ما دام ملكاً
فلان وكذا العبد لا يهادى ولا يوال لحسابه وسقوط منزلته وانما
يستتبع منه لاجل مولاه وليس كذلك الصديق والزوجه والزوجه لان مولاه
يهادون ويوالون لانفسهم فعلم انه قد عدم باليمين ولو حلف لا يدخل دار
فلان فدخل داراً يسكنها فلان بمكلاً واجارة او عارية حيث وان حلف
لا يتزوج بنت فلان فولدت بنت بعد اليمين فتزوجها لم يحسب لان قوله
بنت فلان يقتضي بنتاً موجودة في الحال وان قال بنتاً لفلان او بنتاً
من بنات فلان ولا بنات له وقت اليمين ثم ولده بعد اليمين بنتاً فتزوجها
حيث عند اي حبيفة ولو حلف لا ياكل من طعام فلان فاكل من طعام مشترك
بينه وبين اخوانه لم يحسب لان كل جزء منه يسمى طعاماً وان
اكل من طعام المغلوب عليه **قوله** وان حلف لا يكلم صاحب هذا العبد
فباعه ثم كلمه حيث لان هذه الاضافه لا تحتل الا التعميم لان الانسان
لا يهادى ليمين يركب الطبيب فصار كأنه اشار اليه **قوله** وكذلك ان حلف
لا يكلم هذا الشاب فكله بعد ما صار شيخاً حيث لان الحكم قد تعلق
بالشارب اذ الصفقة في الحاضر لغو وان قال لا اكل شاباً او شيخاً او صبياً
بلغة النكرة يقتضيه **قوله** وكذا اذا حلف لا ياكل لحم هذا الحمل فعصار
حبيته فاكله حيث لان يمينه تعلقت بالشارب اليه **قوله** وان حلف
لا ياكل من هذه النخلة فهو على امرها لانه لا يتاقي اكلها وكانت اليمين
على ما يحدث منها فان اكل من عنبها لم يحسب وقال محمد ان كل من غمرها
حيث او حارها او طعمها او دسها حيث لان هذه الاشياء منها والمراد
بالدس الذي لم يطبخ اما اذا طبخ لم يحسب باكله فان شرب من خلبها او
نبذها لم يحسب لان هذا قد تغير بصنعة جديدة وان حلف لا ياكل من

هذا الكرم شيئا فهو على غيبه وزبيبه وعصيره وان
 خلعت لا ياكل من هذه الشاة فهو على لحمها خاصة دون ما يتخذ من اللبن
 والرنيد والاسن والجبن ولا لقط وغيره لان الشاة ما كوله في نفسها خلعت
 اليمين على لحمها دون غيره بخلاف التخللة فانما غير ما كوله بز نفسها خلعت
 اليمين على ما يحدث منها ولو نظر الى عنب خلعت لا كل منه فهو على العنب
 في نفسه دون زبيبه لان العنب ما كوله بز نفسه فانظر في يمينه اليه
 كالشاة **قوله** وان خلعت لا ياكل من هذا البسر فقار رطبا فاكله
 لم يحنث لان اليمين اذا تعلقت بعين بنيت ببقا اسمه وزالت بزواله
 ومعلوم ان انتقاله الى الرطب يزيل عنه اسم البسر وكذا اذا خلعت لا ياكل
 من هذا اللبن فاكل من جبن صنع منه او مصل او قط او شيوازا لا يحنث
 المصل المواء والشيوازا احدا به وكذا اذا خلعت لا ياكل من هذه البيضة
 فاكل من فرخ خرج منها ولا يذوق هذه الحمة فقارت خلا فشرب منه لم يحنث
 فان نوي ما يكون من ذلك حنث لانه شد رجلي نفسه **قوله** ومن خلعت
 ان لا ياكل رطبا فاكل بسرا من ربا حنث عند ابي حنيفة ووافقه محمد بن
 ذكوان قال ابو يوسف لا يحنث لانه اختص باسم يخرج من اسم الرطب ولما ان
 المبقى يمينه اكل الرطب والبسر المذنب فيه الرطب وكذا اذا خلعت
 لا ياكل بسرا فاكل رطبا فيه بسري يحنث عندها لما ذكرنا وعندي
 يوسف لا يحنث لان الذي في الرطب لا يسمى سرا في الغالب وابو يوسف
 اعتبر الغلبة ان كانت الغلبة للمحلول عليه حنث وان كان لغيره لم
 يحنث فقار رطبا ربيع سايل اذا خلعت لا ياكل بسرا فاكل بسرا من ربا
 او خلعت لا ياكل بسرا فاكل رطبا فيه بسري يحنث عندها يحنث وعندي
 يوسف لا يحنث ولو خلعت لا ياكل هذا الرطب فاكله بعد ما سار قمارا
 لا يحنث لانه زال الاسم وكذا اذا خلعت لا ياكل هذا البسر فاكله بعد ما

صار

صار رطبا لا يحنث لهذا المعنى هذا كله زبيبه اليمين على الاكل ما يزرع الشرا اذا
 خلعت لا يشتري بسرا او رطبا فاشترى بسرا من ربا فانما يحنث الغلبة اجماعا
 فان كانت الغلبة للمحلول عليه حنث اجماعا فانما يحنث سوي بينهما وهما في
 بين الاكل والشرا فتا لان الشرا يمتد في الجمل والعلوب تابع فيمتد في
 فيه الكثير وزيد الاكل يمتد فيه شيئا نشا فكان كل واحد منها مستعمدا وقال
 في العداء اذا حلفت لا يشتري كبا سة بشر فيها رطب لا يحنث لان الشرا يمتد
 الجمل والعلوب تابع وكذا اذا حلفت لا يشتري شعيرا او لا ياكله فاشترى حنطة
 فيها حبات شعيرا واكلها فانما يحنث زيد الاكل دون الشرا لما قلنا ولو خلعت
 لا ياكل تمر او لانية له فاكل قبا او رطبا لا يحنث الا ان يسوي ذكرا كذا سفي
 الكرمي **قوله** ومن خلعت لا ياكل لحما فاكل السمك لم يحنث لان اهلك قاسم
 اللحم لا يتنا وله في العرف والعادة ولا اعتبار بتسمية لحما في القرآن لان الايمان
 لا يعمل على الفاظ القرآن الا ترى ان من خلعت لا يحنث بيتا فخر بيتا السمك
 او لا يركب دابة فركبها فاكل لم يحنث وان كان قد سمي الكافر دابة يحنث
 ان شرا الدواب عند ابي حنيفة وكذا جميع ما في السمك حكم السمك وان
 خلعت لا ياكل لحما في لحم الكلب من سائر الحيوانات غير السمك فانما يحنث لحمه
 ومباحه ومطبوخه ومسوية وعلى اي حال اكله فان اكل ميتة او لحم خنزير او
 لحم انسان حنث في جميع ذلك لانه يسمى لحما وهذا زبيبه اليمين على الاكل اما اذا
 كانت يمينه على الشرا فانما يقع على اللحم الذي يجوز شراؤه كذا في الجوز
 فان خلعت لا ياكل لحما فاكل كبد او كرشا او راسا او كلالا او زرية او انشاء
 او لاسا او افعال حنث في هذا كله واما شحم البطن فليس بلحم ولا يحنث
 ما كاله الا ان ينويه وكذا الالية حكمها حكم اللحم وان اكل شحم الظهر او ساقا
 على اللحم حنث لانه يتناول لحم سمين فان اكل لحم الطيور او لحم حيوان البر حنث
 وكذا الروس لان الراس عضو من الحيوان فاكله ما اذا خلعت لا يشتري لحما

بسرا من ربا
 سم

فاشترى راسا فانه لا يحنث لانه لا يقال اشترى لحا وانما يقول اشترى
 راسا ولو حلف لا يشترى لحا ولا شحا فاشترى البية لم يحنث لانه لا يت
 يلزم ولا شحم وانما هي نوع ثالث **قول** ومن حلف لا يشرب من دجلة
 فشرب منها بانه لم يحنث حتى يكو عندها قول ابي حنيفة وموان
 ياشترى الماء بغية فان اخذه بيده او بانا لم يحنث وقال ابو يوسف ومحمد يحنث
 بالكسر ولا اعتزان بالية والانا قال الاصل ان البين عنده اذا كان
 له حقيقة مستقلة وبما زمتعارف مستعمل حلت على الحقيقة دون المجاز
 وعندنا يحل عليها جميعا ومعلوم ان الكسر في الدجلة هو الحقيقة وهي
 مستعملة بنعلها كثير من الناس والمجاز ايضا متعارف وموان ياخذ منها
 بانا فخلت عنده على الحقيقة وعندنا على الامر فان شرب من نهر ياخذ
 من دجلة لم يحنث اجماعا سوى كسر فيه او شرب منه بانا لانه لم يشرب من
 دجلة وانما شرب من غير كسر حلف لا يشرب من هذا الكوزا ومن هذا الاناء فحول
 ما وه اليه كوزا اخر او انا اخر فانه من غير كسر حلف لا يشرب من هذا الكوزا
 من هذا الاناء فحول ما وه اليه كوزا اخر او انا اخر فانه لا يحنث بشرب ذلك
 وانما اذا حلف لا يشرب من ماء دجلة فكسر نهر ياخذ منها حلف اجماعا
 لان ماء دجلة موجود في النهر الذي ياخذ منها **قول** ومن حلف لا يشرب
 من ماء دجلة فشرب منها بانا حث لانه شرب ما معناه ان دجلة فحنث ولو
 حلف لا يشرب من ماء دجلة ولا يئده لم يشرب منها بانا لم يحنث حتى ينع
 فانه في الدجلة لانه لما ذكر من وهي المتبعين صارت البين بكي النهر فلم يحنث
 الا بالاكسر وان حلف لا يشرب من هذا الجب فان كان مملوا فهو على الكسر
 لا غير عندي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على الكسر ولا اعتزان وان كان
 غير مملوا فعلى الاعتزان بالاجماع وان حلف لا يشرب من هذا البير او من هذه
 البير فهو على الاعتراف لان الحقيقة غير متعارفة فيها فخلت البين على المجاز

فان

فان تكلف ذكره من اسفلها اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث **قول** ومن
 حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من جنهها لم يحنث عندي حنيفة وانما يحنث
 اذا اقصه لان لها حقيقة مستعملة فانها تقلى وتغلى ويؤكل قضا والحقيقة
 مقدمة على المجاز وعندنا يحنث اذا اكلها خبرا وقضا وهو الصحيح للجمهور
 المجاز واختلف اذا لم يكن له نية اما اذا نوى ان ياكلها جبا فاكل من جنهها
 لم يحنث اجماعا وان حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من سويقها لم يحنث
 عندي حنيفة على اصله ان البين يحل على الحقيقة وحقيقةها ان يؤكل جبا
 وقال محمد يحنث كائنه الحنطة على اصله واما ابو يوسف فانه من قال يبيع
 كائنه الحنطة وذكر في الاصل انه مع ابي حنيفة وفرق بين الحنط والسويق
 لان الحنط يسمى حنطة مجازا يقال حنطة والسويق لا يسمى بذلك ولو حلف
 لا ياكل من هذه الحنطة فذرعها واكل من غلتها لم يحنث **قول** وان
 حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل من جنه حث لان العادة اكله هكذا
 وليس له حقيقة يعرف غير ذلك وهذا اذا لم يكن له نية فاذا حلف ان ياكل
 بعينه لم يحنث اذا اكل من جنه لانه نوى حقيقة كلامه **قول** ولو
 استغنى كما هو لم يحنث لانه لم يجز العادة باستعماله كذا لان من لم يجز
 مستعمل وليت له حقيقة مستعملة تناولت البين المجاز بالاجماع والدقيق
 بهذه النزلة وكذا اذا حلف لا يلبس هذا الثوب فتعم به فلبس ان يشجع
 لم يحنث لما ذكرنا وان حلف لا ياكل هذا اللبن او هذا الفل او هذا الكحل
 ان اكله مسكرا لم يحنث فيه بخبرنا وترجحت وان شربه لم يحنث لان الشرب يسمى
 اكلا ولو حلف لا ياكل هذا الحنط فحنطه ودقه وشربه لم يحنث لان هذا
 شرب وليس بالاكل وانما هي معنى ولو حلف لا ياكل سكرة وجعل يتنقع ماها
 حتى ذابت لم يحنث لانه حين اوصلها الى جوفه ومثقت وهي ما لا يتاثر
 فيها المصنع ولو حلف لا يذوق الما فتضمن للموضوع يحنث لان المقصود به

التعليق يدون سمونة الطعم ولو حلف لا يأكل طعاما فأكمل خبز او لحا او تمرا
او فاكهة حث لان الطعام كلما يتطعم ويؤكل بنفسه اوسع غيره والادام سمي
طعاما يثبث به وان اكل اهل الجا او محودة لم يثبث لانه لا يسمى طعاما وان
حلف لا يأكل طعاما من فلان فأكمل من فله وزيته او حمله واخذ منه شيئا
فاكلم بطعام نفسه حث وان اخذ من نبيذه او ما به فأكلم به خبز لم يثبث
وان حلف لا يأكل سنا فأكمل سويقا ملتوتا بسمن ولا سيدة فان كانا سويقا
يحبث اذا عصر سال السمن حث ولا فلا **قوله** وان حلف لا يأكل
فك تافكلمه وهو حبث يسم الا انه نائم حث لانه قد كلفه ووصل الي
سمعه الا انه لم ينفهم لنومه كالمكلم وهو غافل وكذا اذا ناداه وهو حبث
يسمع الا انه لم ينفهم لغفلته وكذا الودق عليه الباب فقال الحاث من هذا
او من انت فانه يثبث لانه مكلم له ولوناداه المحاور عليه فقال الربيك
حث كذا في النهاية فان حلف لا يوم احد فانتج العسكة لنفسه فجا
قوم فاقتر دابة حث قضا لا ديانة لان في الظاهر اهم حث قضا
لكنه لم يقصد امامتهم فلم يثبث ديانة وان اهم في صلاة الجنابة
او في سجدة التلاوة لم يثبث لا قضا ولا ديانة في كل الوجوه لانا البين
عند الامامة تعبر الى العسكة العمودة الغريفة والنافله **قوله**
وان حلف لا يأكل الا باذنه فاذا لم يعلم باذنه حث كلف حث هذا
عندها وقال ابو يوسف لا يثبث ولو حلف لا يأكل فاكنا حث ما دون لم يثبث
فما ت زيد قبل ان ياذن له فمعه فاستط يمينه فان حلف بعد ذلك لا
يحبث وعند ابي يوسف متى كلف حث ولو قال ان ضربك فعبدي حر
فمعه به بعد موته لا يثبث وكذا اذا حلف لا يكسوه فهو علي الحياة
ايضا وكذا لو كلفه لا يثبث الا ان ينوي بالكسوة السنو وان قال ان
عسلتك فعبدي حر فمعه بعد موته حث ولو حلف لا يأكل الا لا يدخل

عليه

عليه فمعه ذلك بعد موته لا يثبث **قوله** واذا استخلف الوالي رجلا
ليعلمه بكل داعر دخل البدر فهو علي حال ولايته خاصة لان القصور منه دفع
شره بنجره فلا يفيد فايده بعد ولايته والزوال بالموت وكذا بالغرل
في ظاهر الرواية فان عزل ثم عاد واليا لم تعد اليه ويسقي البين ما لم يموت
الوالي ويمزل وصورتا استخلف ليؤمن اليه كل من علم به من فاسق او سارق
في محلة فلم يعلم شيئا من ذلك حتى عزل الوالي من علمه ثم علم فليس عليه ان
يؤفقه وقد خرج من يمينه وبطلت عنه اليه فان عاد العاقل فأكلم
بعد عزله لم يكن عليه ايضا ان يؤفقه اليه وقد بطلت يمينه الدعية
بالعق الملهة الفاجر الحبث **قوله** ومن حلف لا يركب دابة فلا
يتركب دابة عبده لم يثبث المراد عبده المادون سواء كان مديونا ام لا وهو
قولهما وقال محمد يثبث لان الدابة ملك المولى وان اضيفت الى العبد لان
العبد وما في يده لولاه **قوله** ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف
علي سطحها او دخل دمليزها حث لان سطحها لها الاتري ان العتكة
لا يفسد احتكاكه بغيره الى سطح المسجد وكذا الدمليز من الدار لان
الدار ما اشتملت عليه الدائرة وتسل في عرفنا لا يثبث بالصعود الى سطح
كذا في الهداية **قوله** وان وقف على طاق الباب حبث اذا الغلق
الباب كان خارجا لم يثبث وان كان داخل الباب اذا غلق حث وان
ادخل احدي رجليه ولم يدخل الاخرى لم يثبث الدار منهبطة حث وان
كانت مستوية لا يثبث سواء كانت منهبطة ومستوية لا يثبث ولو لم يثبث
فان ادخل راسه ولم يدخل قدميه وتناول منها شيئا يبيده لم يثبث لان
هذا البس بدخول الاتري ان السارق لو فعله لم يقطع **قوله** ومن
حلف لا يأكل الشوب فهو علي اللحم دون الباذجان والجزر لان المستوي
يراد به اللحم حتى لو اكل سمكا مشويا لا يثبث فان نوى كل ما يشوي من

البسيفر وغيره فهو على ما نرى لانه شدد على نفسه **قوله** ومن حلف لا ياكل
 الطيبخ فهو على ما يطبخ من اللحم اعتبارا للحنون فان اكل سمكا مطبوخا لم يحن
 وان اكل لحما متليا لمرق فيه لم يحن فان طبخ لحاله مرق فاكل مرقه حن
 لان المرق فيه اجر اللحم فيه اليسايع اذا حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل
 مرقه لم يحن الا ان ينوي المرق فان حلف لا ياكل الطيبخ فاكل لثما مطبوخا
 حن فان طبخ عدسا بودكا او شحرا والبنه فهو طيبخ وان طبخه بسمن او زيت
 لم يكن طيبخا ولا يكون الارز طيبخا **قوله** ومن حلف لا ياكل الارز فبمده
 على ما يكبس في التانير فباع فيه المعرا لكبس هو الطعم وكان قولنا في حن
 الاول على راس لابل والبقر والغنم يرجع عن راس لابل وجعلها على راس البقر
 والغنم خاصة وقال ابو يوسف ويحمد بن علي راس الغنم خاصة وفي يحندي
 اذا حلف لا يشترى راسا فهو عندنا يحن على راس البقر والغنم وعندنا
 على راس الغنم لا يحن خاصة ولا يقع على راس الابل بالاجاع وعندنا في يحن
 الاكل يقع على الكل ولا يدخل راس الجراد والسمك والمغصا يحر اجماعا لا يحن
 الاكل ولا في الشري وكذا اروس لابل لا تدخل بالاجاع وان حلف لا ياكل شيئا
 ولا يحنه فهو على بسيفر كاله الاوز والدجاج وغيره ولا يحن في بسيفر السمك
 الا ان ينويه **قوله** وان حلف لا ياكل خيرا يحن على ما يعتاد اهل المصر
 اكله خيرا مثل الخنطر والسعير والذرة والدخن وكل ما يجبر عادة في البلد
قوله فان اكل خبز القضاين او خبز الارز بالمراق لم يحن لانه غير معتاد
 عندهم وان اكله في طيوسان او في بلد غادتهم ياكلون الارز خبزا حن
قوله ومن حلف لا يبيع ولا يشترى ولا يجر فوكل من فعل ذلك لم يحن
 لان حقوق هذه الاشياء ترجع الى الماقد دون الامر فما اذا نوى وقد حن
 لانه شدد على نفسه وان كان الوكيل هو المالك حن لانه التزم حقوق
 هذا العقد وان كان المالك سا جرات على عادته ان لا يتولى ذلك بنفسه مثل

السلطان

السلطان والتابعي وغيره فامر غيره ان يفعل ذلك حن لان يمينه على امره
 فان نوى ان لا يتولا بنفسه دين فالعقالاته نوى حقيقة كلامه **قوله**
 وان حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يمتق فوكل من فعل ذلك حن وكذا الخلع
 والكتابة والصلى من ذم العمد والعبه والصدقة والكسوة والمنفعة لان الوكيل
 في هذه الاشياء سديد ومعبود لهذا لا يفيضه الى نفسه لا يقول تزوجت وانما
 يقول زوجت فلانا وطلقت امرأة فلان وحقوق العقد راجعة الى الامر
 لا اليه فان قال الامر موت انا في ذلك بنفسى لا يدين في النكاح ودين فيما
 بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يعزب عبده او لا يذبح سائمة فامر اناسا
 ففعل ذلك حن وان قال موت انا اليه بنفسى يدين في النكاح وفي العدا بذا
 حلف لا يعزب ولده فامر اناسا ففعل به لم يحن لان منفعة ضرب الولد على
 الى الولد وهو التاويب والسقيف فلم يوجب فعله الى امر يحن في الامر
 يعزب العبد لان العبد منفعة لا يتاويب امره فيضاق الفعل اليه وان
 حلف لا يزوج ابنته الصغيرة فامر رجل بزوجها او زوجها بغير امره
 فاجاز فانه يحن لان حقوق العقد لا تتعلق بالمعاقد فتعلقت بالخير
 ولو حلف لا يورث عن فلان حن فلان لم يورثه شهر بل سكت عن تقاضيه
 حتى يرضى الشهر لم يحن لان التاخير هو التاجيل وقول التقاضي ليس تاجيل
 ولوا امرأة بكر حلفت لا تاذن في تزويجها وبكر زوجها ابوها فسكت
 فانها لا يحن والاشكاح لازم لها لان السكون ليس باذن وانما اقيم مقام
 الاذن بالنسبة ولو حلف لا يهب له شيئا ولا يتصدق عليه فهو هب أو تصدق
 عليه فلم يقبل حن وكذا اذا حلف لا يعيره ثم قال عرفت حن سرا قبل
 ام لان الكسب هنا من جانب واحد لا من جانبين بخلاف ما اذا حلف لا يبيع
 او لا يجر ولا يكتب ففعل فانه لا يحن حتى يقبل لان المقصود بذلك
 حصول الموصنين وذلك لا يكون الا بايجاب وقبول فان باع شيئا فيه

خيل لها بيع اول الثمن في حث عند عهد لوجود الشوط وهو البيع ولم يحث عند اي ثمن
 واما الثمن فحينه روايتان عن ابي حنيفة في رواية كالب في رواية كاهبة
 والطاوي جعله كالب في رواية لا يتزوج ولا يعطي فهو على الصحيح من ذلك دون
 الثاني لان النكاح لا يملك بناه بخلاف البيع لانه الغرض منه الملك وهو يقع
 بناه وكذا الصلوة الغرض منها التقرب الى الله وذلك لا يوجد بالعاسد ولو
 حلف لا يعطي فكبر ورجل في الصلوة لم يحث حتى يركع ويسعد وان قال والله
 لا اعطي صلوة لم يحث حتى يعطي ركعتين وان حلف لا يعطي فصل في صلوة الجاهل
 لا يحث ولو حلف لا يعطي انظر لم يحث حتى يشهد في الرابعة ومن حلف
 يصوم فاصبحنا وبالعشوم وصام ساعة ثم افطر حث وان قال لا اصوم يوما
 لم يحث حتى يصوم يوما كاملا **قوله** ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس
 على سباط او حصير لم يحث لانه لا يسجد على الارض بخلاف ما اذا حال
 بينه وبينها لانه لا يتبع له فلا يعتبر خائلا ولان الجالس على الارض
 ممن يشرها ولم يحل بينه وبينها حائل من فصل عنه **قوله** ومن حلف
 لا يجلس على سرير ابي علي هذا السرير فجلس على سرير فوقه سباط او حصير حث
 لانه بعد جالسا عليه ومضى قوله على سرير ابي علي هذا السرير وهذا قال به
 ذلك فعمل فوقه سريرا اخر فجلس عليه لم يحث هذا اذا كان يمس على سرير
 معروف بان قال على هذا السرير فانه لم يحث وعلى هذا اذا حلف لا ينام على
 هذا السطح فبني عليه سطح اخر فجلس على الثاني لا يحث لما بينا ولو حلف
 لا يجلس على هذا الحائط فهدم ثم بني بنقعه لم يحث بالجلوس اليه لانه
 لما انهدم زال الاسم عنه وهذا حائط اخر لم يحلف عليه وكذا اذا حلف
 لا يكتب هذا العلم فكسره من الموضع الذي يراه ثم رآه ثانيا لم يحث
 اذا كتب به **قوله** وان حلف لا ينام على فراش فنام عليه وفوقه قدام
 حث لانه يتبع للفراش فيمنع نومه عليه والفراش المحبس **قوله** فان

جعل

جعل فوقه فراشا اخر لم يحث هذا اذا حلف لا يجلس على هذا الفراش وانما
 لا يحث لان مثل هذا الشيء لا يكون تبعاله وهذا قول محمد وهو الصحيح وعن
 ابي يوسف يحث لان ذلك يفعل لزيادة التوطية فعبارنا بما على الفراش
 المحلون عليه كما لو حلف لا يلبس هذا القيص فلبسه فوق قيص اخر انه
 يحث كذا هذا **قوله** ومن حلف يمينا وقال ان شاء الله تعالى متصلا
 بيمينه فلا حث عليه سواء كان الاستثناء مقدما او مؤخرا بعد ان يكون
 مؤصلا وكذا اذا قال ان شاء الله او لا ان يشاء الله او يقضاه الله او بتدرة الله
 او بما احب الله او اراد الله او ان اعا نبي الله او بموئنته يريد الاستثناء
 فهو مستثنى الله فيما بينه وبين الله **قوله** وان حلف ليا تينه ان استطاع
 فهو على استطاعه الصلوة دون القدرة يعني استطاعه الحال ومعناه اذا لم
 يمرض المرض ولم يحس من يمنه من اتيانه فلو ياتيه حث وان نوى
 استطاعه والتصا والقدرة من قبل الله تعالى دين فيما بينه وبين الله
 ولا يدين في التصا وقيل يدين في التصا ايضا لانه نوى حقيقة فلا
 ويكفيه في الايتان ان يصل الى منزله لغية ام لا وكذا عيادة المريض
 اذا حلف ان يعود فعاده ولم ياذن له بزيته يمينه **قوله** وان
 حلف لا يكل فكلنا حيننا او زمانا او احيين لو الزمان فهو على سنة شهر
 هذا اذا لم يكن له نية اما اذا نوى شيئا فهو على ما نوى وان قال دهورا او الدهر
 قال ابو حنيفة ان كانت له نية فهو على ما نوى وان لم تكن له نية
 فما ادري ما الدهر وعندها اذا قال دهورا فهو ستة اشهر وان قال
 الدهر فهو الابد ومن اعياها من قال لا حلف في الدهر انه لا يدور
 الصبيح اما الجبن والزمان فتارة يكون لا قلة لاوقات لتوليه تعالى
 سبحانه الله حين تمسون وحين تصبحون واراد به صلوة العصر
 وصدقة الصبح ولا يكون ذلك مرادا كالحالف اد لو اراد لا متنع من كلامه

بغير بين وتارة يقع على أربعين سنة قال الله تعالى هل أتى على الإنسان حين
 من الدهر يعني أربعين سنة ولا يجوز أن يكون ذلك مراداً بالإنسان أيضاً إذ لو
 أراد الله تعالى أبداً وتارة يقع على ستة أشهر قال الله تعالى في النحلة ترقى كلها
 كل حين أي ستة أشهر لأن من وقت انقطاع وقت الرطب إلى وقت خروج الطلع
 ستة أشهر وهذا أو سطر ما قيل في الحين فكان أولي قال عليه السلام خير الأمور
 أو سطرها وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين يقال ما رايتهم منذ زمان ومنه
 حين بمعنى واحد **قوله** وكذا الدهر عند أي يوم ومحمد يعني إذا حلف لا
 يكلمه دهرًا فعند ما يقع على ستة أشهر وإما أبو حنيفة فلم يقدر فيه تقديرًا
 وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح أما المعروف بالالف واللام فالمراد به
 الأبدية قولهم المشهور يعني على جميع عمره وفي أي حنيفة أن الدهر هو دهر أسرار
 لا يعرف تغييره ولو حلف لا يكلمه حقبا فهو على ثمانين سنة وإن قال إلى بعيد
 فهو شهر فصاعداً وإن قال إلى قريب فمادون الشهر ولو قال لا يكلمه عاجلا فهو
 على أقل من شهر **قوله** وإن حلف لا يكلمه أيا ما فهو على تلك الأيام اعتبارا
 لا أقل الجمع وإن قال أيا ما كئوبة قال أبو حنيفة فهو على عشرة أيام وعندها
 أيام الأسبوع وإن قال مفعلة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر لأن البضع
 من ثلاثة إلى تسعة فيجعل على أقلها **قوله** وإن حلف لا يكلمه الأيام فهو
 على عشرة أيام عند أبي حنيفة وعندها على أيام الأسبوع فإن حلف لا يكلمه
 الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة وعندها على اثني عشر شهرا وإن
 لا يكلمه الجمع أو السنين فهو على عشر جمع وعشرين فصاعداً عند أبي
 حنيفة وعندها على جميع العمر وإن قال لا يكلمه سنين فهو على ثلاث بالاجماع
 وإن قال جمعا فهو على ثلاث بالاجماع ثم إذا حلف لا يكلمه الجمع أو جمعا فله
 أن يكلمه في غير يوم الجمعة في قولهم جميعا وكذا إذا نذر صوم الجمع لم يكلمه
 صوم ما بينها وإن حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة

وعندها

وعند ما على اثني عشر شهرا وقد بيناه قال في الوقعات إذا قال لامرأته
 وأمه لا أكلمك مادام أبوكر حين فأت أحدهما ثم كلها لا يحث ولو حلف لا يكلم
 فلان فكتب إليه كتابا وأرسل إليه رسولا فكتب الرسول أو أرى إليه أو أثار
 إليه لا يحث ولا يكلم يقع على النطق دون هذه الأشياء وكذا إذا حلف لا
 يحدث فلان فهو على هذا **قوله** وإذا حلف لا يفعل كذا تركه أبا حنيفة
 وقعت على النفي والنفي لا يتخصص زمان دون زمان فحل على التائب **قوله**
قوله وإن علمت لنفعلن كذا ففعل مرة واحدة برقي بمينه لأن التقدير
 الحاد يفعل وقد أوجده وإنما يحث بوقوع الشئ مرة واحدة بوقوعه أو بوقوع
 محل الفعل **قوله** ومن حلف لا يخرج امرأته إلا بأذنه فاذن لها مرة
 واحدة فخرجت ورجعت ثم خرجت مرة أخرى بنواذنه حث ولا بد من الأول
 في كل خروج فإن نوى لأذن مرة واحدة صدق ديانته لا مقصداً وفي الكرخي
 يصدق ديانته وقصداً والحيلة في عدم الحث أن يقول أذنت كذا بالخروج
 في كل مرة وأذنت كذا كلما خرجت وإن حلف لا يخرج امرأته إلا بأذنه فما
 من حيث لا تسمع فخرجت بعد الأذن حث عندها وقال أبو يوسف لا يحث
قوله ولا بد من الأذن في كل خروج أو يقول أذنت كذا كلما أخرجت
قوله وإن قال إلا أن أذن لك كذا مرة واحدة فخرجت ثم خرجت
 ثم خرجت بعد ما بنواذنه لم يحث وكذا إذا قال خنجرني وإلا إن أرفني
 فإن نوى الأذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جيتنا لأندسدد على
 نفسه **قوله** وإذا حلف لا يتغذى فالتغذى الأكل من طلع الفجر إلى الظهر
 والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل لأنه مأخوذ من الكل العشي **قوله**
 الخنجرني وهذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت المساء من بعد صلاة العصر
 ثم العشاء والعشاء عبارة عن الأكل الذي يقصد به الشبع والسادة في كل بلد
 في غالب عاداتهم خنجران أهل الحضر إذا حلفوا عن ترك العشاء فسر بواللذين

لم يحشوا لانهم لا يستعدون الشبع من ذلك في العادة ولو كان هذا في العادة
حشوا لانه غذا عندهم ولو حلف لا يتعدا ما كل فاكهة او ثمر حتى شبع
يحشوا وكذا الحجابير خبز لان الغذاء في غير البوادي لا يكون الا على الخبز ومن
ابي يوسف في اكل الارز والبرية يحشوا وعند ايضا في البرية والخلوى
لا يحشوا وعند اكل بلد ما يتعارفونه ويستطرون الغذاء ان يكون اكثر من نصف
الشبع ولو حلف لا يتصنع قال محمد التبع ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع
الضحا الاكبر **قوله** والسجود من نصف الليل الى طلوع الفجر في الكرخي من
بعد نصف الليل **قوله** ولو حلف لا ياتدم قال ادم كل شيء يصنع به الخبز
ويؤكل معه مختلطا به كاللبن والخل والزيت والمرق والنسل واما ما لا يصنع
فليس بادم عند ابي حنيفة وابي يوسف الا ان ينويه مثل الشوي والخبز والبصل
واللحم غير المطبوخ وقال محمد بادم وان لم ينويه والمليح ادم بالاجماع لانه
لا يؤكل بانزاعه بخلاف اللحم وما يغضاه به فانه يؤكل وحده وان شرد خنزرا
بما ولمح لم يكن ادا ما لانه خلاف العرف واما السم فذكر الجندب ليس بادم
عندنا وقال محمد ادم والفاكهة ليست بادم اجماعا والبصل والبطيخ والعنب
ليس بادم والتمر والجز ليس بادم لان التمر ينزول بالاكل في الغالب وعن ابي
يوسف ومحمد بن القرام ادم لان ابني علي الكرم اخذ ثمره بيده وتمره بيده الا في
وقال هذه ادم هنك كذا في الكرخي وان حلف لا ياكل فاكهة فهو على تلك الاوجه
في وجه يحشوا اجماعا وهو اذا اكل المشمش والتمر والسكر والسكرجل والاحاص
او التين او البطيخ او نحوها وكذا ان تعذب السكر في وجه لا يحشوا بالاجماع
وهو اذا اكل النشا او الخبز او الجزر ونحو ذلك ووجه اخر فانه
الرومان والعنب والرطب فعند ابي حنيفة لا يحشوا به لان الفاكهة عنده
ما يتعدى باكله التنك دون الشبع والرطب يؤكل للشبع والرومان لا يتعد
اكله واما عنب وكذا العنب وعندنا كل ذلك فاكهة لانه من اثمار الفاكهة

والشتم

والشتم به ينفق الشتم بغيره ولا يحنف قوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان
فمطعمها على الفاكهة وقال في اية اخرى حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخل قال
وافاكهة فمطعمها على العنب والرطب والمطوف غير المطوف عليه فان ترك
بغيره لا اكل فاكهة العنب والرطب والرومان حشوا اجماعا لانه شديد على نفسه
وان حلف لا ياكل الخلو هو على كل شيء حلو وليس في جنس حامض كالخيف والنسل
والسكر فان اكل عنب حلو او رمانا حلو او بطيخا لم يحشوا لان في جنس العنب
والرومان ما هو حامض وكذا الزبيب ليس من الخلو لان في جنسه حامض فان
اكل قينا او رطباً حمن محمد يحشوا لانه ليس من جنسه حامض وان حلف لا ياكل
حلاوة فهو مثل الخلو وان حلف لا يلبس جلبا فليس حاتم من النعنة لم يحشوا
لانه في العرف ليس حلي حتى يبع للرجال وان كان من الذهب حشوا لانه حلي
حتى لا يباح للرجال وان لبس عقد لولو غير موضع لا يحشوا عند ابي حنيفة وعند
يحشوا والفتوى على قولها لانه حلي قال الله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب
ولولو **قوله** فان حلف ليتقضي دينه الى قريب فهو ما دون الشهر
هذا اذا لم يكن له فيه اما اذا كانت له دينه فهو على ما فوق ما لم يكن بعد القاهر
وكذا لا تقضيك عاجلك ولو حلف ليعطيته حقه اذا اصيل الظهر فله وقت
الظهر الى اخره ولو حلف ليعطيته في اول الشهر الداخل فله ان يعطيه قبل ان
يمضي نصفه فان سعتي نفسه قبل ان يعطيه حشوا **قوله** وان قال
الي بئيد فهو اكثر من الشهر لان ما دونه بعد قريبا **قوله** ومن حلف لا
يهذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها امله ومتاعه حشوا لانه بعد ساكن
بيتا امله ومتاعه فيها عرفا ومن حلف لا يسكن في بلد فخرج منها وترك امله
فيه لم يحشوا لانه لا يقال لمن بالبصرة انه ساكن في الكوفة بخلاف الدار قال
في الكوفة اذا حلف لا يسكن هذه الدار فانه لا يبرأ حتى ينتقل عنها بنفسه
وامله واولاده الذين معه ومتاعه فان لم يفعل ذلك ولم ياخذ في القفلة

من ساعته وهو يمكنه حيث قال في الهداية فلا بد من نقل كل المتاع عند أبي حنيفة
حتى لو بقي فيها وتد حيث وقال أبو يوسف يعتبر بنقل الكوز لأن نقل الكل قد
يتعذر وقال محمد يعتبر بنقل ما يعتمر به كذا البتة أي باب بيته لأن ما
وراء ذلك ليس من السكنى وهذا ارفق بالناس وسبغني أن ينقل إلى موضع آخر
بلا تافري حتى يبرأ فان انتقل إلى السكة أو إلى المسجد قالوا لا يبرأ فان برئت
المرأة الانتقال معه فخرج ولم يعد لم يحتج وكذا إذا وجد البيت معاقا
ولم يقدر على خفة فخرج وترك متاعه لم يحتج وكذا لو كانت البيوت في جوف
الليل فلم يمكن الخروج حتى يصبح أو كانت امتعة كثيرة فخرج وهو يتقلبها
بنفسه ويمكنه استيجار الدواب والحالين فلم يفعل لم يحتج وكذا إذا خرج
لدابة يطلبها لينقل عليها المتاع لم يحتج **قوله** ومن خلف ليعصدهن
السبا وليقلبن هذا البحر ذهبنا انعمت بيمينه وحيث غفيرة أي بعد
فراغه من البيوت وقال زفر لا ينعقد بيمينه لأنه سخييل عادة فانشبه
المسخييل حقيقة ولنا أن البر متصور حقيقة لأن العصور إلى النساء غير
سخييل وقد صعدن الأنبياء والملك بكنة يعلم السلام الشا وأما بنقص
قدره غيرهم وهذا إذا اطلق البيوت أيا إذا وقتها لا يحتج حتى يمضي الوقت
كما لو قال لا صعدن النساء اليوم فانه يحتج عند غروب الشمس عندها وقال
أبو يوسف يحتج في الحال لأنه إذا لم يتوقف في البيوت برحت في الحال ولو كان
ليشرب الماء الذي في هذا الكوز ولا مافيته لم يحتج عند أبي حنيفة ومحمد
وزفر لأنه ليس هناك ما معقود عليه لا موجود ولا متصور فلم ينعقد بيمينه
وليس هناك من خلف ليعصدهن السبا وليقلبن هذا البحر ذهبنا لأن هذه
الأفعال متوهم وجودها لأنها قد تدخل تحت قدرة قادر لأن الملك يملك
يعصدهن السبا في كل وقت وأما ينقص قدره غيرهم فإذا كانت البيوت متروكة
وجودها انعمت بخلاف سبيلنا وقال أبو يوسف تحت في الحال لأن

عدم

عدم الماء وكذا شرط الحث وهذا إذا لم يوقت أما إذا قال لا شربن الماء الذي
في هذا الكوز اليوم ولا مافيته فهو كذا أيضا عدم لا يحتج وعند أبي يوسف يحتج
في الحال لأن من أصله أن البيوت الموقفة إذا لم يتوقف لها بر ينعقد في الحال
فكانه قال لا شربن الماء الساعة ولا مافيته فاحتج في الحال هذا كله إذا حلف ولم
يكن في الكوز ماء أما إذا قال لا شربن الماء الذي في هذا الكوز وفيه ماء فاحتج
حتا إجمالا لأن البيوت تناولت معقودا عليه موجودا فاحتج بيمينه
فتر عدم شرط البر تحت فان وقت فقال لا شربن الماء الذي في هذا الكوز وفيه
ماء انصبت قبل الغروب لم يحتج عندها لأن البيوت لم ينعقد لأن الموقفة تتعلق
انعمت بها باخر الوقت عندها فكانه قال عند الغروب لا شربن الماء الذي في
هذا الكوز ولا مافيته فان يمينه لا ينعقد عندها وقال أبو يوسف عند الغروب
وأما لو انصبت بعد الغروب تحت إجمالا لأن البيوت انعمت بالاتفاق
ثم عدم شرط البر تحت **قوله** ومن خلف ليعصدهن فلا ناديه اليوم
فقتناه ثم وجد فلان زعيم فالوجه لو مستحقة لم يحتج لأن الزنا عيب
والعيب لا يفرم الجنس ولهذا الوجه زعمنا صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيح
ولا يرتفع بردها البر المتحقق الزينون ماردة بيت المال وبني دراع فيها
غش والبنهرجة ما ضرب في غير دار الغرب **قوله** وإن وجدها ماضيا
أو مستوقه تحت لأنها ليسا من جنس الدراهم المستوقة صغر موه
وبها المشبهة قال في الهداية وإن باعه بدبته عبدا وقبضه برز بيمينه لأن
قتنا الدين طريفة المقاصة وقد تحققت بمجرّد البيع وإن وهب له الدين
لم يبرأ لعدم المقاصة لأن القضا فله والهيئة استقاط من حاجب الدين فلم
يوجد شرط البر **قوله** ومن خلف لا يقبض دينه درهما دون درهم
فقبض بيمينه لم يحتج حتى يقبض جميعه متفق لأن الشرط قبض الكل
لكنه يوصف التفريق لا ترى أنه أضاف القبض إلى دين معروف

مضاف اليه فيشترط ان كل من كان تحت الابه ولا يمينه وقتت على جرح يمينه
 ان لا يقبضه متفرقا فان اخذ بعضه لم يكن اخذه الجميع متفرقا فان كان تحت
 ولو جعل بزره او لا فاولا لم تحت لان هذا لا بعد متفرقا لانه هكذا استوفى
 الديون ولو خلف لا يشارك غيره حتى يستوفي منه ماله عليه فرب او غايه
 على نفسه او منعه انسان منه او حال يمينه ويمينه لو تحت لان يمينه وقتت
 على فعل نفسه ولم يوجد منه سفارقتة بنفسه فان قال لا يشاركني حتى استوفى
 منه حتى فوجد ذكر منه تحت لانه خلفت على فعل غيره وقد وجد شرط تحت
 تحت كذا في شرحه **قوله** وان قبض دينة ورشيق لم يتشاغل
 بينهما لابليل الوزن لم تحت وليس ذلك بتفريق لانه قد يتعذر قبض الكل
 دفعة واحدة فيصير هذا التدرج مستثنى منه ولا الديون هكذا اتفق
قوله ومن خلف ليا بين البصرة فلم يأتها حتى ماتت تحت في اخر جزء
 من اجزائها لان البر قبل ذلك مر جو قال في البصرة حتى اذا خلف بطلت
 امراته فلا ميراث لها اذا لم يدخلها ولا عدة عليها وان كان قد دخل بها
 فلها الميراث وعليها العدة بعد الاجلين بمنزلة النار ولومات هي لم
 تطلق لان الشرط البر لم يمتد زعموها قال في الكرخي اذا قال لها انت
 طالق او االم تافيا بصره ومات الزوج قبل ان تاتيها لم تطلق وان ماتت
 قبل الزوج طلقت في اخر جزء من اجزائها ولم يورث الزوج منها لانه
 اسقط حقه بالطلاق والله اعلم

كتاب الدعوى

موجع دعوى بالدعوى في اللغة قول يتقدم به الانسان ايجاب حقه على غيره
 وفي الشرح عبارة عن قول لا حجة لمدعيه على دعواه حتى ان كان له حجة
 سيما مثالا مدعيها ويصح ان يقال مسيكة مدع للنبوة لانه لا دلائل معه
 ولا يقال ان النبي ملكي الله عليه وسلم مدع للنبوة لان القرآن دل على صدقه

وكذا

وكذا الحاكم اذا قامت عنده بينة ولا يقال للمطالب انه مدع وانما يقال ذلك
 قبل اقامتها ويقال كل من شهد ان ما في يده غيره لنفسه فهو مدع وكل من شهد
 ان ما في يده نفسه فهو منكر وكل من شهد ان ما في يده غيره لغيره فهو شاهد
 وكل من شهد ان ما في يده نفسه لنفسه فهو منكر وكل من شهد ان ما لغيره
 فهو مقر قال رحمه الله المدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعي عليه
 من يجبر عليها اذا تركها ويقال هو كل من المدعي باطنا ليؤيل ظاهرا والمدعي
 عليه هو من المدعي ظاهرا وقرار الشيء على ما هو عليه ويسمى النكر **قوله**
 ولا تقبل الدعوى حتى يذكري شيئا معلوما في حقه وقدره فحشده ان
 يقول ذمها او فضله وقدره ان يقول عثره ذمها او حقه ذمها ولا بد
 اذا لم يبين ذلك كان مجهولا والمجهول لا يبيع اقامة البينة عليه ولو نكل
 انخضم فيه عن البين لا يقتضي عليه بشي **قوله** فان كان عينا في يد المدعي
 عليه كلف احصائها ليشير اليها بالدعوى وكذا في الشهادة والاستحلاف
 حتى يقول الشاهدان هذه العين حقة وكذا في الاستحلاف لان الاعلم
 باقعا ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن ولائحة
 ابلغ في التعريب **قوله** وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها لان العين لا تضر
 بالوصف وقد تعذر مشاهدتها العين ويشترط مع بيان القيمة ذكر الكثرة
 والا لانه **قوله** وان ادعى عقارا حده ودكوانه في يد المدعي
 عليه وان يطالب به يجوز ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في
 يده وبالمطالبه يزول هذا الاحتمال ويذكر الحدود الاربع ويذكر اسم
 اصحاب الحدود واسماهم ولا بد من ذكر الجدة عن ابي حنيفة هو الجميع
 وقيل يكفي بذكر الارب في هذا الموضع وان كان الرجل مشهورا يكفي بذكره
 فان ذكر ثلاث حد ود يكفي به عندنا لوجود الاكثر حله فالزفر كما بشرط
 التجديد في الدعوى يشترط في الشهادة **قوله** وان كان حقا في

لنفسه

الذمة فكانت بطايبه به لان صاحب الذمة قد خضع فلم يبق الا المطالبة لكن لابد
 من تعريفه بالوصف ليعرف به **قوله** فاذا سمعت الدعوى سال القاضي
 المدعى عليه فان اعترف بما قضي عليه فان قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر
 فهو منكور عند قاضي يستخلف وعندي حيفه ليس منكور ذلك يستخلف بل عيب
 حتى يتروى فيقضي عليه او ينكر فيستخلف لان اليمين انما يتوجه على المنكور صراحة
قوله وان انكر سال المدعي البيعة لان من اصل اي حيفه ان لا يخلف
 المنكر اذا قال المدعي بيعة حاضرة **قوله** فان احضرها قضي بها وان
 عجز عن ذلك وطلب يمين خصه استخلف عليها ولا يستخلفه الا بمطالبة لان
 الاستخلاف حقة لانه يجوز ان يختار تأخير اليمين الي ان يعذر على البيعة
 فان استخلفه لم يامر ان يرفعه الى قاض اخر لا يري سماع البيعة بعد اليمين
 فكذلك وقت اليمين على مطالبة سواء اذا قطع القاضي الخصومة بيمين المدعي
 عليه فالمدعي على دعواه بعد ذلك حتى لو اقام البيعة بعد ذلك قبلت فاذا
 قبلت هل يظهر كذبه ام لا فعند محمد لا يظهر كذبه وعند اي يركض يظهر والفتوى
 انه اذا ادعى المال من غير سب خلف ثم اقام البيعة لا يظهر كذبه بالبيعة
 لجواز انه وجد القرض ثم ابرأه وقرضه الجاهل رجل قال لاسرته انت طالق ان
 كان لك ذلك علي يميني فشهد شاهدان ان ذلك نافي لقرضه العاقل اليمين فمضى
 القاضي بالمال لا يحتج لجواز انه وجد القرض ثم ابرأه ولو شهد ان لفلان
 عليه وقرضه لفلان يدينك تحت كذا في النهاية **قوله** وان قال في بيعة
 حاضرة وطلب اليمين لم يستخلف عند اي حيفه معناه حاضرة المصير **قوله**
 ابو يوسف يستخلف وعن محمد روايتان ذكرنا الخصم انه مع اي يمين وذكر
 الطحاوي ان مع اي حيفه وانما اذا كانت البيعة في مجلس الحكم لم يستخلف
 اجماعا وان كانت خارج المصير يستخلف اجماعا وان قال في بيعة غائبة
 خلفته فان خلف جيت بالبيعة خلفه اجماعا فان احضر بيعة بعد ما

احلف

احلف قبلت بينته فان قال لا بيعة لي على دعوي خلفه احكام شواها بالبيعة
 ذكرنا بخدي انها تقبل عند اي حيفه وقال محمد لا تقبل وفي شرحه تقبل ولو
 قال لا بيعة وفي كل بيعة في قبي ضرر وفتحات شواها بيمينه قبلت عند قاضي
 محمد لا تقبل لانه مكذب لبينته باقراره المتقدم واما قولان يجوز ان
 يكون له بيعة قد نسبها او يكون له وبمولا يعرفها بان يكون المدعي عليه قد
 اقر عند رجلين عدلين بغير علم المدعي ثم علم المدعي بذلك بعد ما سبق منه
 هذا القول **قوله** ولا ترد اليمين على المدعي وقال الشافعي ترد
 قوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على من انكر **قوله** ولا تقبل
 بيعة صاحب اليد في الملك المطلق المطلق ان يدعي ان هذا ملكه ولا يزيد
 عليه وان قال استترته او ورثته لا يكون دعوي ملك مطلق قال في الهداية
 وبيعة الخارج اولى وقال الشافعي يقضي بيعة ذي اليد لا غنصا دهايا ليد
 فيستقوى الظهور ولان بيعة ذي اليد لا ينفذ ناكثا ما ينفذ ناكثا
 فلا معنى لسا عها ولان يده قد دلت على الملك فكانت بيعة الخارج اكثرا
 اثباتا واطهارا **قوله** واذا انكحل المدعي عليه عن اليمين قضى عليه بالكل
 والزمه ما دعي عليه وعند الشافعي لا ينقض عليه بل يرد اليمين على المدعي
 فاذا خلف يقضي به ثم انكول قد يكون حقيقته كقوله لا احلف وحكما
 بان يسكت وحكم الاول اذا لم يكن اخرس ولا احم ثم انكول عند اي حيفه
 ما يسم مقام البدل وعند قاضي قاييم مقام الاقرار لان انكول ثبت حكمه من المكاتب
 والماذون والوكيل وهو لا يبيع بدهم فلو كان بدلا لم يبيع منهم فدل على انه
 قاييم مقام الاقرار وله ان المدعي لما كان بربا في الظاهر من الدعوى جعل له
 الخيار بين اسقاطها عن نفسه باليمين او بالاكترام الحق وبذلك فلما اختار
 احدها كان باذلا لما اختاره ولان الواجب لما كان مخيرا بين ان يعيب ويبي
 ان لا يعيب فاذا وعب كان باذلا لما وعب ولا كذلك الاقرار لانه ان كان

حقا وجب عليه ان يتوبه ولا يحل له تركه وان لم يكن حقا لم يجوز له ان يتوبه لانه
 يكون كاذبا ولا يجوز ان ينكر انكذب **قوله** وينبغي للمعاذ ان يقول له
 اني اعلم من عليك اليمين تلك اني وان خلفت ولا قضيت عليك بما ادعاه فاذا
 كره عليه العزم ثلاث سرات قضى عليه بالنكول هذا احتياط فلو قضى عليه بالنكول
 بعد العزم من سرة واحدة جاز وصورة العزم ان يقول له النكاح حلف باثني
 ما لهذا عليك هذا المال فاذا بي ان يحلف يقول له ذلك في الثانية فان
 ابي يقول له بقيت الشائنة فان لم تحلف قضيت عليك بالنكول فان حلف
 وراى قضى عليه قالوا فاذا حلف فاقام المدعي البيينة قضى بها لما روي عن عمر
 وشريح وطاوس انهم قالوا اليمين السا جرة ان نرد من البيينة السادة
قوله وان كانت الدعوى فكا حالم يستحلف المنكر عداي حليفة
 لان النكول عنده بمنزلة البذل والنكاح لا يصح بذله وفايدة اليمين بالنكول
 فلهذا لم يستحلف فيه ولا نفقة فيها من مدة المسيلة عن الشهود قال في
 الذخيرة اذا قالت المرأة للمعاذ لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد
 انكر النكاح فليطعنني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطعنها لان بالنكاح
 يصير مقرا بالنكاح فايمنع قال في الاسلم يقول العاصم للزوج قتل لها
 ان كنت اسرا في فانت طالق تلك ثا فان كان على هذا التعديل لا يصح مقرا
 بالنكاح ولا يلزمه شيء **قوله** ولا يستحلف في النكاح والرجعة واليمين في
 الايكة والرق والاستيلاء والولا والنسب والحود وهذا عند ابي حنيفة
 لما بينا ان فائدة اليمين انكول ومواقم مقام البذل عنده وهذه الاشياء
 لا يصح بذلها وصورة هذه السائل اذا قال لها بلفظ النكاح نسكت
 فقالت ردت قال قولها ولا يمين عليها وكذا اذا ادعت في النكاح
 عليه فانكر لم يستحلف وصورة الرجعة ادعت عليه بعد انتضاء عدتها اسد
 فالإيمان في البعثة وادعي هو ذلك عليها وصورة النبي ادعي الولي عليها بعد

انتقنا

انتقنا العدة انه فإلها في البعثة وهي ادعت ذلك عليه وصورة الرق الذي
 على مجهول انه عبده وادعي المجهول انه مولاه وانكر الاخر وصورة الاستيلاء ان
 تقول الجارية في ام ولد لمولاي وهذه الابني منه وانكر المولي او ادعت انها ولدت
 منه ولدا قدمات وانكر المولي فاما المولي اذا ادعي الاستيلاء ثبتت باقراره ولا
 يلتفت الى انكاره فاني هذه المسائل ينصو رادعوي من الجانيين الاستيلاء
 الاستيلاء وخاصة وصورة الولا ادعي مجهول على معروف انه اختفى وادعي
 المعروف عليه ذلك او كان ذلك يري ولا المولاة وصورة النسب ادعي على
 مجهول انه ولده بان قال هذا ابني وهو ينكر او يدعي هو عليه فاما الحود فاجزا
 انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فانه يستحلف فيها لاجل المال وصورة تداوي
 على اخر سرقة فانكر فانه يستحلف فيه بالاجماع لانه في معنى الحود فان نكل
 لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه بالاجماع لانه في معنى الحود
 وصورة تداوي على زوجها انه قدزها وارادت استحقاقه فانه لا يستحلف
 ثم معنى قوله لا يستحلف ثم معنى قوله لا يستحلف في النكاح يعني اقال يقصد به
 المال اما اذا قصده ذلك وجب الاستحلف بان ادعت انها تزوجها على كذا
 وانه طلقها قبل الدخول فلزمه نعت ممدعا فانه يستحلف لها بالاجماع وكذا
 اذا قصده الارث والنفقة كذا في العصى **قوله** وقال ابو بريرة ومحمد يستحلف
 في ذلك كله الا في الحود واللعان والنفقة على قولها ذكره في الكفران وذلك لان
 النكول عندها اقرار ولا قرار بحري في هذه الاشياء كنه اقرار فيه شبهة
 والحود تستدري بالاشبهات واللعان في معنى الحود واما دعوى انتقام
 فيستحلف فيها استخانا لان النبي عليه السلام استحلف في القسامة فان كانت
 دعوى الانتقام في النفس فاستغنى الدعوى عليه من اليمين حبس حتى تحلف او يقول
 حرمة النفس مستمطة فلم يحكم فيها بالنكول يعني اذا حلف فانه يبرأ وان نكل
 لا يتقاضى عليه شيء ولكنه يحبس حتى يترا وتحلف وهذا قول ابي حنيفة وعندها

يتقضى عليه بالدية اذا نكل وقال زفر يتقضى عليه بالعصا من وان كان العصا من فيها
دون النفس فان خلف فيها يري وان نكل اقتصر منه عند ابي حنيفة وعندها
يتقضى عليه بالارش قال زفر المنظومة يتقضى بالنكول في الاطراف وفي النصوص
الحكم في الخلان بحبس كي يقرأ ويبتسما وبالنكول قال فيها **قوله** وان
ادعى اثنان عينا في يد رجل وكل واحد منهما يزعم ان له واقاما البينة قضي لها
بينهما يعني اذا ادعى ذلك يتقضى بينهما مفسدين وان ادعى احدهما ولم يورخ الاخر
فهي بينهما نصفان عند ابي حنيفة ولا عبوة للوقت وقال ابو يونس يتقضى لها
لصاحب التاريخ وقال محمد يتقضى للذي لم يورخ وهذا اذا كانت العين في يد
ثالث اما اذا كانت في يد احدهما قضي لها للمكادح ان تذكر تاريخا وتاريخ
صاحب اليد اسبق حينئذ يكون صاحب اليد اولى من التاريخ **قوله** وان
ادعى كل واحد منها نكاح امرأة واقاما البينة لم يتقضى بواحد من البيتين
لنقد العمل بها لان الحمل لا يتقبل الا لشركاء **قوله** فيرجع الى تصديق
المرأة لاحدهما فان لم يصدق احدهما فوق بينهما وبينها فان دخل بها
فعلى كل واحد منها نصف المهر فان ماتا فلها نصف المهر ونصف ميراث
كل واحد منها فان ماتت هي قبل الدخول فعلى كل واحد منها نصف المسمى
وان مات احدهما فتاقت المرأة مولا اول فلها المهر والبركات قال زفر شرجه
وانما يرجع الى قصد ميراثها اذا لم تكن في بيت احدهما ولم يدخلها ولم يكن وقت
احدهما اسبق فان وجد احدهما الاشيا فعنما جها اولى **قوله** وان
ادعى اثنان على رجل كل واحد منهما يزعم انما استولى منه هذا السيد معناه
من صاحب اليد واقاما البينة فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف
العبد بنصف الثمن وان شاء ترك لان كل واحد منهما اقاما البينة على الجمل
وقد سلم له نفسه ولم يسلم الباقي فكان له الخيار بين الاخذ والترك هذا
اذ لم يورخا فان ارخا فاسبقهما تاريخا اولى وان ارخا احدهما ولم يورخ الاخر

قضى

قضى بدلعصا حب التاريخ خلا ف ما اذا ادعى اثنان على المالك من رجلين فان
هذا لكلا الارخ احدهما ولو يورخ الاخر فهو بينهما نصفان **قوله** فان
قضى التاريخ به بينهما وقال احدهما لا اختار ولا اختار النصف بنصف
الثلث لم يكن ذلك خوان ياخذ جميعه هذا اذا كان بعد القضا اما اذا اختار
احدهما الترك فقل ان يتقضى التاريخ ذلك ذلك خوان ياخذ الجميع بجميع الثلث
قوله واذا ذكر كل واحد منها تاريخا فهو لاول منها لانه البتة السرا
في زمان لاينا زعم فيه احمد ويرد الجاه على الثاني الثلث الذي دفعه
الدية لانه دفع وكما يه ليس له البيع فاذا لم يسلم له كان له الرجوع
قوله ولم يذكر تاريخا فمع احدهما قبض فهو اولى معناه انه يريده
لان تمكنه من قبضه دليل على سبق شرايه فان ذكر صاحب يد ذلك وقتا
لم يلبثت اليه الا ان يشهد وان شرايه كان قبل شرا الذي يورخه يكن لان
الصريح يفرق الدلالة **قوله** وان ادعى احدهما شرا والاخر هبة
وقبضا معناه من واحد اما اذا كان من اثنين يتقبل البيتين ونصف
فان اتاما البينة ولا تاريخ معها فالشرا اولى لانا اذا لم نعلم تاريخها
حكما بوقوع العقدين معا واذا حكمنا بها معا قلنا عقد الشرا يوجب
المالك بنفسه وعقد الهبة لا يوجب المالك الا باضمان المتبض فسبق
المالك في البيع المالك في الهبة فكان اولى **قوله** وان ادعى احدهما
الشرا وادعت امرأة انه تزوجها عليه بها سوا هذا قوله ابي يوسف
وقال محمد الشرا اولى من النكاح ولها على الزوج القيمة لان من اصله
مصحح البيان ما امكن ويمكن تصحيحها هنا بان يقال النكاح لا يحتاج
الى تسمية غرض في صحة والبيع لا بد من تسمية الغرض في صحة فعلم
عقد البيع منعقد على المسمى والنكاح منعقد على غير المسمى وترجع
المرأة بقيمة العبد على الزوج لان سبب الاستحقاق قائم وهو النكاح

٢٠١
٢٠٢
٢٠٣

وقد نعتد تسليمه فرجع الى قيمته ولا يبرهن ان الذكاح والبيع يشاويان
 في وقوع الملك بنفس العقد فهو كالبيعين فبقي هذا تاخذا للامارة من الزرع
 نصف القيمة **قوله** وان ادعى احدهما رهنا وقبضا ولاخره عبثا وقبضا
 فالرهن اولى من الهبة يعني بنحو عوض اما اذا كانت بشرط العوض فهي اولى
 لانها بيع انتما والبيع اولى من الرهن **قوله** فالرهن اولى هذا كان كعوضها
 من واحد لما اذا كان اثنين فمساويا **قوله** وان اقام الخارجان البيئتين
 على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الابد اولى لاننا ثبت انه اول المالكين
 فانه كان المدعي دابة او امته فوافق سنها احد التاريخين كان اولى لان
 اولى لان سنها الدابة مكذب لاحدهما فكان من صدقه اولى **قوله**
 وان ادعى الشري من واحد مئناه من غير صاحب اليد واقاما البيئتين على
 تاريخين فالاول اولى لانه في وقت الاستزعة له فيه **قوله** وان اقام
 كل واحد منهما بيئته على الشري من اخر وذكر تاريخا فمساويا لانها يثبتان
 الملك ليا يهما فيصير كانهما حصة واقاما البيئتين على الملك من غير تاريخ
قوله وذكر تاريخا فمساويا يعني تاريخا واحدا او كان احدهما سبق
 او ارجح احدهما ولم يورخ الاخر **قوله** فمساويا وغير كل واحد منهما ان
 سنا احدهما نصف بنصف الثمن وان سنا ترك وان وقت احد البيئتين
 وقتا ولم يوقت الاخرى قضى بها بينهما مئناه لان توقيت احدهما لا يدل
 على تقديم الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم خلافا لما اذا كان البايين واحد
 لانها انتقا ان الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا ثبت احدهما تاريخا حكم
 به حتى تبين انه تقدمه شرعا **قوله** وان اقام الخارج البيئتين على
 ملك مورخ واقام صاحب اليد البيئتين على ملك اقدم تاريخا كان اولى هذا
 عندنا وقال محمد لا يقبل بيئته ذي اليد وكانها اقاما البيئتين على
 الملك فيكون بينهما **قوله** وان اقام الخارج وصاحب اليد كل

واحد

واحد منهما بيئته على التنازع فصاحب اليد اولى عندنا وهو الصحيح خلافا لما يقول
 عيسى بن ابا ن انه سنها تر البيئتين ويترك بيده لا على طريق التقضا وقايدته
 انه اذا اقام الخارج بيئته بعد ذلك تقبل عند بن ابا ن لانهم يصيبون مقتضاها
 عليه عنده وعندنا لا يقبل **قوله** وكذا النسيج في الثياب التي لا تنسج الا
 مرة واحدة كقول المتن وكل سبب في الملك لا يتكرر كالاولى لو تكررت لا يعود
 فاما التي يتكرر مرة بعد اخرى فانه يقضي به للخارج بمنزلة الملك المطلق وذلك
 مثل الثوب المنسوج من الشعر والبنا والغرس فان اسكل الى انه يتكرر ولا
 فانه يرجع فيها الى اصل الحبرة فان اسكل عليهم قضى به للخارج وكما يصنع من
 الذهب والفضة والحديد والصفر والزجاج فانه يتكرر ولا يكون بكثرة
 التنازع وان كان حليا قضى به للخارج لان الحلي يباع مرة بعد اخرى
قوله فان اقام الخارج البيئتين على الملك المطلق وصاحب اليد البيئتين
 على الشري منه كان صاحب اليد اولى لان البيئتين الاوليان كانت اثبتت
 اولية الملك فهذا تلقى منه **قوله** وان اقام كل واحد منهما البيئتين
 على الشري من الاخر ولا تاريخ متهما تترت البيئتان اي تساقطتا وطلتا
 وتكررت الدارين بيد ذي اليد وهذا عندنا وقال محمد قضى بالبيئتين وحل
 الخارج هو الذي اشتراه اخر فيكون له **قوله** وان اقام احد المدعيين
 شاهدين والاخر اربعة فمساويا لان شهادة الاربعة كشهادة الاثنين
قوله ومزاد في قضاها على غيره فحده استعملت فان نكل عن اليمين
 فيما دون النفس لزمه التعصا وان نكل في النفس حبس حتى يقر او علف
 وهذا عندنا في حنيفة وعندنا يلزمه الارش فيها لانا نقول ان اقراره شبهة
 عندنا فلا يثبت به التعصا ويثبت به الارش ولا في حنيفة ان الاطراف
 يسلك بها سلك الاموال **قوله** وان قال المدعي بيئته حاضرة
 قيل لمصدا عطفه كغيره بنفسه ثلثه ايام فان فعل ولا امر بملازمته

كي لا يذهب حقه **قوله** حاضرة اي في المعصرة حتى لو قال لا بينة لي وشهوده
 غيب لا يكتل والتقدير بذلك ثم ايام مروى عن اي حبيشة وهو العجيج ولا فرق
 بين الحامل والوجبة والمحتمر من المال والخطير ولا بد من قوله لي بينة حاضرة
 للتكليف قال في شرحه يوم ربا عطا الكليل لانه اخف عليه من الملازمة ولا
 يجبر على ذلك فان فعل استقط الملازمة عن نفسه وان لم يفعل بقيت الملازمة
 عليه **قوله** الا ان يكون غريبا على الطريق فيك زمة بتقدير مجلس القاضي
 وكذا لا يكتل الا في اخر المجلس والاستثناء منصرف اليها اي اخذ الكليل والملازمة
 لان في الملازمة فاحذ الكليل الثمن ذلك زيادة ضرورية يمنع من السرور
 ولا ضرر في هذا المقدار **قوله** ملازمة ليس قسيرا الملازمة المنع من الذهاب
 لكن يذهب الطالب معه ويدور معه اينما دار فاذا انتهى الى باب دره واراد
 الدخول فان اذن له دخل معه وان لم ياذن له تحبس على باب داره ويمنعه
 من الدخول كذا في الغوايد مشرا اذا لازم المدعي غريمه باذن القاضي ليس
 له ان يترك زمة بهنلا منه ولا يغيره وانما يترك زمة بنفسه اذا لم يرض المدعي عليه
 لانه هو الخصم وحده هذا في الفتاوى **قوله** فان قال المدعي عليه هذا الشيء
 اودعني فلان الغائب اودعني عندي او غصبته منه واقام البينة على
 ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وكذا اذا قال اعارني او اخبرني
 واقام بينة لانه اثبت ان يكره لست يد خصومة ولا يندفع عنه الخصومة
 بمجرد دعواه الا اذا اقام البينة وقال ابن ابي ليلى تندفع بقوله مع بينة
 وقال ابن شبرمة لا يندفع عنه ولو اقام البينة وقال ابو يوسف ان كان الرجل
 صاعقا واقام بينة اندفعت الخصومة وان كان معروفا بالحيل لا يندفع عنه
 لان المحتمل قد يندفع ماله الى مسافر برده اياه ويشهد عليه بفتح
 لا بطلان حتى يغيره فاذا اتهم القاضي لا يقبله ولانه قد يعصب ماله لسان
 ويدفعه في السواقي من يريد السرور ويا مرة ان يودعه اياه على نية

ويشهد

ويشهد عليه الشهود حتى اذا ادعاه المالك الغصب منه يقيم ذوا البينة
 انه مودع فلان الغائب لا يدفع الخصومة عن نفسه فاذا اتهم القاضي لا
 يقبل منه اما اذا كان عدلا فانه يقبل منه ولو ان المدعي اذا كان عدلا فانه
 يقبل منه ولو ان المدعي اذا كان يدعي الفعل على صاحب اليد كما اذا قال
 غصبت مني هذا الشيء او سرقته فانه لا يقبل بينة المدعي عليه ولا يدفع الخصومة
 عن نفسه بالاجماع وان اقام ذوا البينة على الودعة وان قال غصبت
 مني علي ما لم يسم فاعلم انه نعت بالاجماع **قوله** وان قال ابنته من فلان
 الغائب فهو خصم لانه لما زعم ان يده يد ماله اعترف بكونه خصما بخلاف
 المسئلة الاولى **قوله** وان قال المدعي سرق مني واقام البينة وقال
 البينة وقال صاحب البندار وعبد فلان واقام بينة لم تندفع الخصومة
 عند قولها وقال محمد تندفع لانه لم يدع الفعل عليه فصار كما اذا قال غصبت
 مني علي ما لم يسم فاعلم ولها ان ذكر الفعل يستدعي التأجيل لامحاله والظاهر
 انه مما الذي يد يد الا انه لم يعينه در الخمد شفعته عليه واقامة لمحبه
 السر فصار كما اذا قال سرقته بخلاف الغصب لانه لاحد فيه ولا يجوز من
 كشفه **قوله** وان قال المدعي بنبعته من فلان اي من زيد وقال صاحب
 اودعني فلان ذلك يعينه سقطت الخصومة بغير بينة لانهما توافقا على
 اصل المكذ فيه لغيره فيكون وصولها الى ذي اليد من جهة فلو يكن يده يد
 خصومة لان يقيم بينة ان فلان وكله بقبضه لانه اثبت بينة كونه
 احق باسأها **قوله** واليمين باسمه تعالى دون غيره لقوله عليه السلام
 من كان حالنا فاحمل باسمه اولمدر **قوله** وتؤكد به كرا وفاقه يعني يد
 حروف المظن مثل وانه الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
 ما لفلان عليك ولا تملك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه
 واما بحرف المظن فان اليمين يتكرر عليه والمستحق عليه يمين واحدة فانه

لو قال واسه والرحمن والرحيم كان إما نائلا أو أن شأنا متمازيا لم يغلظ فيقول
 واسه أو باسه وقيل لا يغلظ على المعروف بالعتلاق ويغلظ على غيره وقيل يغلظ
 في الخطير من الخال دون المختار من المال **قوله** ولا يستخلف بالطلاق ولا
 بالعتاق وقيل يغلظ زمانا إذا لم يختم ساع للعتاقين يغلظه بذلك لقله مبالاة
 الدعي عليه باليمين باسه وإن غلظه بالطلاق فنكح لا يقضي بالكون لأنه نكح عا
 لمومني عند شرعا وإن قال المدعي عليه الشاهد كادب وإذا كان يغلظ المدعي
 ما يعلم أنه كاذب لا يغلظه وإذا لا يغلظ الشاهد لانا امرنا بأكرام الشهود وليس
 من أكرامهم استخلافهم **قوله** ويستخلف اليهودي باسه الذي أنزل التوراة
 على موسى والنصراني باسه الذي أنزل الأجل على عيسى والمجوسي باسه الذي خلق
 النار وعزاي حنيفة لا يستخلف أحدا إلا باسه خالصا وذكر الخلفان أنه لا يغلظ
 غير اليهودي والنصراني إلا باسه لأن ذكر الناصر مع اسم الله تعطيا لفانك ينبغي
 أن تذكر خلاف الكسبيين لأن كتاب الله معظمه ويستخلف الوثني باسه ما لم
 خالصا ولا يستخلف باسه الذي خلق الرثين **قوله** ولا يغلظون في بيوت
 عبادتهم لأن التامني ممنوع من أن يحضرها **قوله** ولا يجب تغليب اليمين على
 المسلم بزمان ولا بمكان لأن المقصود تعظيم التمس به وهو ما يدل بدون ذلك
قوله ومن ادعى ابتاع من هذا عبد ابان لمجده استخلف باسه ما بينك
 بين قائم به الحال ولا يستخلف باسه ما بعته لأنه قد يباع الشيء لغيره
 أو يرد بالعب **قوله** ويستخلف في الغصب باسه ما يستحق بلبه رد هذا
 الغنم ولا رد قيمتها ولا يستخلف باسه ما عصبته لأنه يجوز أن يكون غصبه
 شررده إليه أو عبده منه أو اشترا من غيره وكذا ادعوى الوديعة والعارية
 لا يستخلف باسه ما أودعك ولا أعادك ولكن يستخلف باسه ما يستحق بملك
 رد هذه العين ولا رد قيمتها وإنما تكون القيمة لجواز أن يكون تلفت عند
 المودع والمستعير يتعد منها **قوله** وفي النكاح باسه ما بينك نكاح قائم

في الحال قد أعلی قول من يستخلف في النكاح وإنما يستخلف على هذه الصفة
 لجواز أن يكون تزوجها بشرطها وبانت منه أو خالفها فإذا خالفها الحاكم يقول
 فوقت بينكما هكذا روي عن أبي يوسف وقال بعضهم يقول القاضي إن كانت
 امرأتك نهي طالق فيقول الزوج نعم والحيلة في رفع اليمين في دعوى النكاح على
 قولها أن تستزوج بزواج آخر فإن بعد ما تزوجت لا يستخلف للمدعي كذا في
 الدخيرة ولا نفقة لها في مدة المسيلة عن الشهود ولو كان الزوج هو المدعي
 وأقام البينة لا نفقة لها أيضا لأن انكارها للنكاح أكثر من الشوز **قوله**
 ولا يستخلف باسه ما غلظتها لجواز أن يكون طلقها واحدة ثم استرجعها وطلقها
 ثلثا ثم رجعت إليه بعد زوج **قوله** وإن كانت الدار في يد رجل
 ادعاه اثنان أحدهما جميعا ولا آخر نصفها وأقاما البينة فلعن صاحب الجميع
 ثلاثة أرباعها ولعن صاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة لأن صاحب النصف
 لا يزاحم الجميع في النصف الثاني فانغرد به صاحب الجميع والنصف الثاني استو
 ما زعمها فيه فكان بينهما نصفين وهذه العسة على طريق المارعة **قوله**
 وقال أبو يوسف محمد بن يمينها إنك ما لأن صاحب الجميع يدعي سهمين وصاحب
 النصف يدعي سهما فغرب كل واحد منها بما يدعيه وذكر ذلك له اسمهم وهذه
 العسة على طريق القول **قوله** ولو كانت الدار في أيديها سلت لصاحب
 الجميع نصفها على وجه الغضا وهو الذي في يد شريكه ونصفها لأعلى وجه
 الغضا وهو الذي في يده ومعناه قضا ترك لا قضا الزام وقيل قضا الزام
 وذكر لأن في يد كل واحد منها نصفها فبينة صاحب الجميع غير مقبول على
 النصف الذي في يده وقبلت على النصف الذي في يد صاحب وبينة صاحب
 النصف غير مقبول إذا النصف في يده فلكل العا جميع بالجميع بالنصف الذي
 في يد صاحب وبقي النصف الآخر في يده على ما كان عليه فلهذا قلنا أن
 صاحب الجميع يأخذ نصفها على وجه الغضا والنصف الآخر في يده لا على

وجهه المتنا وهذا كله اذا اقاما البيعة واما اذا لم تكن لما بينة فلا يمين على
 مدعي النصف اقر له بنصف الدار ويدعي ان النصف الذي يريه لنفسه له
 فلا يمين على مدعي الجميع لان صاحب الجميع لا يدعي ذلك النصف الذي يريه
 وتحلف مدعي النصف فان حلف تترك الدار في ايديها فمعتان واذا انكل فقي
 له دار يريه ثلثة احد لم يدعي جميعها والثاني ثلثها والثالث نصفها
 واقام كل واحد منهم البيعة على ما ادعاه فعند اي حنيفة يقسم بينهم على
 طريق المنازعة فيكون من اربعة وعشرين دعاء جميع حصة عشر ولصاحب
 الثلثين ستة ولصاحب النصف ثلثة طريق ذلك انا نسبي مدعي الكمال
 ومدعي الثلثين للثلاث ومدعي النصف النصف فيجعل الدار على ستة حاجتنا
 الى الثلثين والنصف فيكون يريه كل واحد منها سهان ثم يجمع بين دعوي
 الكامل والليث على ما يريه يدعي فالكامل يدعي كله والليث يدعي نصفه
 لانه يقول حقي الثلثان ويبيدي الثلث بغير الثلث نصفه يريه يدعي الكامل
 ونصفه يريه يدعي نصف ومخرج النصف اثنان فالنصف للكامل لا منازعة
 والنصف الاخر استوت منازعتها فيه فيقسم بينهما نصفين وهو منكر
 فاخرب اثنين يريه ستة يكون اثني عشر ويجمع بين دعوي الكامل ونصرو
 على ما في يد الليث وهو اربعة من اثني عشر فالكامل يدعي كله ونصر يدعي
 ربيعة لانه يقول حقي النصف ستة يعني منه الثلث اربعة بغير في السدس
 سهان سهم يريه الليث وسهم يريه الكامل فله ذلك كله للكامل وتنازعا
 في سهم فانكسر فاخرب اثنين يريه اثني عشر تكون اربعة وعشرين فيجعل
 في يد كل واحد ثمانية ثم يجمع بين دعوي الكامل والليث على الثمانية
 التي يريه يدعي فاربعة سلت للكامل بلا منازعة لان الليث لا يدعي الا
 ستة عشر من الكل فثمانية منها يريه يدعي فاربعة يريه نصرو اربعة في يد
 الكامل فيمقيت الاربعة الاخرى بينهما فمعتان لاستوايهما في المنازعة

فيحصل

فيحصل للكامل ستة والليث سهان ثم يجمع بين دعوي الكامل ونصرو
 على ما في يد الليث فنصر يدعي ربع ما في يده سهمين فالسنة سلت للكامل
 واستوت منازعتها يريه سهمين فذلك واحد سهم فيحصل للكامل سبعة ونصرو
 سهم ويجمع بين دعوي الليث ونصر على ما في يد الكامل فالليث يدعي نصف
 ما في يده اربعة ونصر يدعي ربع ما في يده سهمين وريه المال سبعة فاخذ
 الليث اربعة ونصر سهمين ويبقى للكامل سهان صار ذلك حصة عشر
 وهي حصة اثمان الدار وحصل لليث من نصر سهان ومن الكامل اربعة
 فذلك ستة وهو ربع الدار وحصل لنصر من الليث سهم ومن الكامل سهان
 فذلك ثلثة وهو ثمن الدار وبا الاختصار يكون من ثمانية حصة اثمانها
 للكامل وربعها لليث وثمنها لنصر وهذا قول اي حنيفة وعلى قولها تقسم
 الدار بينهم على طريق العول فتعبر من مائة وثمانين سها وجهه ان يجمع بين
 دعوي الكامل والليث على نصر فالكامل يدعي كله والليث نصفه واقل
 ثمانية نصف اثنان فالكامل تخرب بكله سهمين والليث بنصفه سهم
 وغالت الي ثلثة ثم يجمع بين دعوي الكامل ونصر على الليث فالكامل يدعي
 كله ونصر يدعي ربيعة ومخرج الربع اربعة يعرب هذا بربيعة وهذا بكله
 فعالت الي حصة فجمع بين دعوي الليث ونصر على الكامل فالليث يدعي نصف
 ما في يده ونصر يدعي ربيعة وذلك من اربعة فيجعل ما في يده على اربعة
 وريه سبعة فنصفه سهان لليث وريه سهم لنصر يبقى الربع للكامل
 فيحصل ثلثة واربعة وخمسة وكلها متباينة فاخرب الثلثة في الاربعة
 ثم يريه الحصة يكون ستين والدار بينهم على ثلثة فاخرب الستين يريه ثلثة
 يكون مائة وثمانين يكون بيد كل واحد منهم ستون فما بقي يريه يد نصرو ثلثة
 لليث عشرين وثلثة للكامل اربعون والذي في يد الليث حصة لنصرو
 وهو اثني عشر واربعة اخاسه للكامل وذلك ثمانية واربعون والذي

في يد الكامل نصفه لليت وذلك ثلاثون ورسمه لتعبر وذلك حصة عشر وسبق
 في يده الربع حصة عشر فجميع ما حصل لليت حسون مرة عشرين ومرة ثلاثون
 وجميع ما حصل لتعبر سبعة وعشرين مرة اثني عشر ومرة حصة عشر وجميع
 ما حصل للكامل ما يده وذلك في مرة أربعون ومرة ثمانية وأربعون وبقي
 في يده حصة عشر هذا كله اذا كانت الدار في ايديهم اما اذا كانت في يد
 غيرهم فانما تقسم بينهم عند اي حصة على اثني عشر سها ليعا جاب جميع سبعة
 ولصاحب الثلثين ثلثه ولصاحب النصف اثنان ووجهه انك تحتاج
 الى حساب له ثلثان ونصف واقلم ستة فالليث يد عي اربعة ونصف يد عي
 ثلثه ولا سارعة لما يده الباقي وذلك سهران فيهما للكامل ونصف لا يدعي
 الا ثلثه ثلثه فلالعن سارعة سهم استوت فيه سارعة الكامل والليث يكون
 بينهما فانكسر فصرنا اثنين في الستة يكون اثني عشر فالليث لا يدعي اكثر
 من ثمانية ونصف لا يدعي اكثر من ستة واربعة سلت للكامل وسهران بين
 الليث والكامل لكل واحد منها سهم وسبق ستة استوت سارعة منهم فيها
 فكان لكل سهران فاصاب الكامل سبعة من اثني عشر مرة اربعة وره
 سهم ومرة سهران واصاب الليث ثلثه مرة سهران ومرة سهم واصاب
 التعبر سهران وعلى قولها يقسم بينهم على ثلثه عشر بطريق القول الكامل
 ستة والليث اربعة ونصف ثلثه ووجهه ان الكامل يضرب بالكل ومرة ستة
 لان الدار قسمت على ستة كما جتنا الى الثلثين والنصف فالليث يضرب باربعة
 وهو الثلثان والتعبر يضرب بالنصف ثلثه والكامل يضرب بستة فصار
 الجميع ثلثة عشر واما معرفة ما يخص كل واحد منهم من ثمن الدار مثل ان يكون
 ثمنها الف فان علي كل واحد منهم من الثمن بقدر ما اضاف فعلى قول اي حصة
 على الكامل سبعة اجزا من اثني عشر من العن وذلك حسانية وذلك ثلثه وثلاثون
 وثلث درهم وطريقه ان يتقسم الالف على اثني عشر يخرج القسم ثلثه وثلاثون

ونك

ونك وفيها التي خرجت من القسم فبانه يده وهو ثلثه ربع مايتان وحسون
 وان شئت قلت بيده ثلثه من اثني عشر وهي ربعها فخذ تلك النسبة من
 الالف وعلى تعبر ما يده وستون وثلثان ووجهه ان تعبر بالاثني
 عشر بيده ثلثه وثلثان وثلث وان شئت قلت بيده سدس اثني
 عشر فخذ من الالف سدسها تجده كذلك وعلى قولها قسم الالف على ثلثه
 عشر فتخرج ستة وسبعون واثنا عشر جزا من ثلثه عشر فتضرب سهم الكامل
 والتعبر بذلك فيكون على الكامل اربعة اينة واحد وستون وسبعة اجزا من
 ثلثه عشر وعلى التعبر نصفه مايتان وثلثون وعشرة اجزا من ثلثه
 عشر وكذلك تعبر بهما م وهي اربعة يده ذلك ايضا يكون ثلثا يده وسبعة
 وتسمه اجزا من ثلثه عشر **قوله** وان تنازعنا في دابة واقام كل
 واحد منها بيننا انها نتجت عنده وذكواتنا ولسن الدابة يوافق احد
 التا رخصين فهو اولي لان الحال يشهد له فيخرج ولا فرق في هذا بين
 ان تكون الدابة في يدها او في يد غيرها واما اذا كان منها يخالف التا رخصين
 بطلت البينتان لانه ظهر كذب الفريقين ويترك في يد من كانت في يده
 كذا ذكره الحكم وهو الصحيح وفي رواية الاصل يغني لها بينهما نصفين
قوله فان اشكل ذلك كانت بينهما نصفان لانه سقط التوقيت
 وصار كأنها لم يذكرنا نزاعا قال في شرحه وهذا اذا ادعى اياه في يد غيرها
 لان كل واحد من البينتين محكوم لها وليس احدهما اولي من الاخر فيشأوب
 فيها فكانت بينهما نصفين واما اذا كانت في يد احدهما فعصا ج اليد
 اولي لانه محكوم ببينته ومعه اليد فهو اولي **قوله** وان تنازعنا
 في دابة احدهما ركبا ولاخر متعلقا بكليهما فالراكب اولي لان تعبره
 اظهر ولذا اذا كانا احدهما ركبا في السرج والاخر يديه فالراكب
 في السرج اولي لان الغالب ان مالك الدابة يركب على السرج ويردف

فان تنازعنا في دابة واقام كل واحد منها بيننا انها نتجت عنده وذكواتنا ولسن الدابة يوافق احد التا رخصين فهو اولي لان الحال يشهد له فيخرج ولا فرق في هذا بين ان تكون الدابة في يدها او في يد غيرها واما اذا كان منها يخالف التا رخصين بطلت البينتان لانه ظهر كذب الفريقين ويترك في يد من كانت في يده كذا ذكره الحكم وهو الصحيح وفي رواية الاصل يغني لها بينهما نصفين قوله فان اشكل ذلك كانت بينهما نصفان لانه سقط التوقيت وصار كأنها لم يذكرنا نزاعا قال في شرحه وهذا اذا ادعى اياه في يد غيرها لان كل واحد من البينتين محكوم لها وليس احدهما اولي من الاخر فيشأوب فيها فكانت بينهما نصفين واما اذا كانت في يد احدهما فعصا ج اليد اولي لانه محكوم ببينته ومعه اليد فهو اولي قوله وان تنازعنا في دابة احدهما ركبا ولاخر متعلقا بكليهما فالراكب اولي لان تعبره اظهر ولذا اذا كانا احدهما ركبا في السرج والاخر يديه فالراكب في السرج اولي لان الغالب ان مالك الدابة يركب على السرج ويردف

غيره منه فكان اولى قال المجتهد هذا قول ابي يوسف وعندهما سواهما اذا
كان جميعا راكبين على السرج فهما سوا **قوله** وكذلك ان تنازعا في بيع
وعليه حمل واحد فما فصلا حمل اولى وكذا اذا كان لاحدهما حمل وتلك اخر
كوزمعلق فصلا حمل اولى لانه هو المتصرف **قوله** وكذا اذا تنازعا
في بيع واحد فما لابسه والاخر متعلق بكفه فالكس اولى لانه اظهر تصرفا
ولو تنازعا في بساط واحد فما جالس عليه والاخر متعلق به فهو بينهما لان
المتعود ليس بيد عليه فاستويا فيه وكذا اذا كان ثوب في يدهما
وطرف منه في يدهما سوا **قوله** واذا اختلف المتبايعان في
البيع فادعى المشتري ثمنه وادعى الباي اكثر منه او اعترف الباي بقدر
من البيع وادعى المشتري اكثر منه فايها اقام البيينة قبلت بيئته
وان اقام كل واحد منها كانت البيينة المثبتة للزيادة اولى لان مثبت
الزيادة مدع ونافيها منكروا البيينة بينه المدعي ولا بينه للمكولان
البيئات للثبات **قوله** وان لم يكن لكل واحد منها بينه قبل المشتري
اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه الباي ولا فسخنا البيع وقيل للباي
اما ان يسلم ما ادعاه المشتري من البيع ولا فسخنا البيع فان لم يتراضيا
استخلف الحاكم كل واحد منها على دعوى الاخر لان كل واحد منها مدع على
صاحبه والاخر منكرو **قوله** يستدعي بين المشتري هذا قول محمد وهو
الصحيح لان المشتري اشدها انكارا لانه يطالب اولا بالثمن **قوله** فاذا
حلقا فسخ التراضي البيع بينهما يعني اذا اطلبها ذلكا اما بدون الطلب فذلك
ينسخ **قوله** وان نكل عن اليمين لزمه دعوى الاخر لانه يجعل با ولا
فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الاخر **قوله** وان اختلف في الاجل
او في شرط الخيار او في استيفاء الثمن فذلك يخالف بينهما لان هذا اختلف
في غير المتعود عليه والمتعود به **قوله** والقول قول من ينكر الخيار

والاجل

والاجل مع يمينه لانهما يثبتان بهما رضى الشرط والقول لنكر العوارض ولان
الاجل اجبي من العقد لانه يجوز ان يخلوا العقد منه والخيار مثله في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان في مجلس العقد فالقول قول مدع الخيار
وان كانا قد افترقا فالقول قول من يمينه وقال محمد القول من يدعي
الخيار في الحالين هذا كله اذا اختلفا والمبيع قائم في يده **قوله** وان
هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفنا عند ابي حنيفة وابي يوسف وجعل
القول قول المشتري في الثمن نعماء فلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه
قوله مع يمينه يعني اذا اطلب الباي يمينه على ذلك فان حلف سلم ما
قال وان نكل لزمه ما قال الباي **قوله** وقال محمد يتحالفان وينسخ
المبيع على قيمة الهالك اي يجب رد قيمة فان اختلفا في مقدار القيمة بعد
التحالف فالقول قول المشتري مع يمينه **قوله** فان هلك احدا لعبد بين
ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفنا عند ابي حنيفة والقول قول المشتري مع
يمينه **قوله** وان هلك احدا لعبد بين سوا اختلفا في الثمن لم يتحالفنا
عند ابي حنيفة والقول قول المشتري مع يمينه **قوله** الا ان يرضى الباي
ان يترك حصته الهالك فحينئذ يتحالفان ويتراوان الحجي ولا شيء للباي
غير ذلك **قوله** وقال ابو يوسف يتحالفان وينسخ البيع في الحجي وقيمة
الهالك وهو قول محمد اذا اختلفا في قيمة الهالك قال في شرحه القول
قول الباي عند ابي يوسف وقال محمد قول المشتري وايها اقام البيينة قبلت
بيئته وان اقاما معا فبيئته الباي اولى **قوله** واذا اختلفا
الزوجان في المهر وادعى الزوج انه تزوجها بالثمن وقالت بالدين فايها
اقام البيينة قبلت بيئته وان اقاما جميعا البيينة فالبيينة بينة
المرأة اولى لانهما تثبت الزيادة وبينه الزوج تنفي ذلك فالبيينة
اولى **قوله** وان لم يكن لها بينة تخالفنا عند ابي حنيفة ومحمد ولم ينسخ

النكاح وتكن يحكم مهر المثل وان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى
 بما قال الزوج يعني مع يمينه لان الظاهر شاهد له **قوله** وان كان
 مثل ما ادعت المرأة او اكثر قضى بما ادعت المرأة اي مع يمينها ايضا **قوله**
 وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة قضى لها
 بمهر المثل لان موجب العقد مهر المثل وهو قيمة البضع وانما سقط
 ذلك بالتسمية فاذا اختلفا فيها ولم يكن مع احدهما ظاهري يشهد له
 رجح الي موجب العقد وهو مهر المثل وقال ابو يوسف القول **قوله**
 الزوج مع يمينه ما لم يات بشئ مستنكر واختلفوا في المستنكر قبل يمين
 يدعي ما دون عشرة دراهم لان ذلك مستنكر في الشرع وقال الامام
 خواجه زاده موان يدعي مهر لا يتزوج مثلها عليه عادة كالوارد في
 النكاح علي ما يتردد في مهر مثلها البتة وقال بعضهم المستنكر ما دون
 نصف المهر فاذا اجاوز نصف المهر لم يكن مستنكرا **قوله** واذا اختلفا
 في الاجارة قبل استيفاء العقود عليهما تحالفا وتواد اسماء اختلفا
 في البذل او في البذل فان وقع الاختلاف في الاجرة بين المبتدئين المتاجر
 لا نذكر لو حرم الاجرة وان وقع في المنفعة فبين المتاجرين وان
 كان فيها يدعي يمين المورث او غيرها نكل لزمه دعوى صاحبه وايها اقام
 البيينة قبلت بينته فان اقام جميعا البيينة فبينه المتاجرون وان
 كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع فبينه المتاجرون وان
 كانا فيها قبلت بينة كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا
 شهرا بعشرة والمتاجر شهرين بخمسة يعني بعشرة **قوله** وان اختلفا
 بعد استيفاء العقود عليه لم يتحالفا ويكون القول قول المتاجر مع يمينه
 لانه هو المستحق عليه **قوله** وان اختلفا بعد استيفاء بعض العقود
 عليه تحالفا ونسج العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المتاجر

مع يمينه ولا يتحالفا فيه لان العقد ينقصد ساعة فساعة فيصير في
 كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليها **قوله** وان اختلف
 المولي والدكتاب في مال المكتبة لم يتحالفا عند ابي حنيفة فاذا لم يتحالفا
 فالقول قول المكتاب في بدل المكتبة مع يمينه **قوله** وقال ابو يوسف
 ومحمد يتحالفا في موضع المكتبة **قوله** فاذا اختلفا الزوجان في متاع
 البيت فاي يصلح للرجال فهو للرجال كالعامة والحنف والكتب والقول للرجال
 والسلاح **قوله** وما يصلح للنساء فهو للنساء كالوقاية والكنائس
 والدمج والخز واثبات الحرير **قوله** وما يصلح لهما فهو للرجل كالسرير
 والمقصير والانية لان الظاهر ان الرجل يتولى اية البيت فكان اظهر
 يدانها ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعد
 الفراق **قوله** فان مات احد هما واختلف ورثته مع الاخر فاي يصلح
 للرجل والنساء فهو للباقي بينهما لان اليد للحي دون الميت وهذا قول
 ابي حنيفة **قوله** وقال ابو يوسف يدفع للمرأة ما يجبر به مثلها والباقي
 للرجل مع يمينه لان الظاهر ان المرأة تاتي بالجماع من بيت اهلها ثم رزق
 ما عدها لا معارضه لظاهر يده عليه والطلاق والموت سواء وقال محمد
 ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان يصلح لهما
 فهو للرجل والطلاق والموت سواء التام الوارث مقام المورث هذا
 كله اذا كانا حيين اما اذا كان احدهما مملوكا فالمتاع للمورث حال
 الحياة لان يده اقوى وللميت بعد الموت لانه لا يلد للميت فخلت يده الحي
 علي العارض وهذا عند ابي حنيفة وعند مالك المكتبة والمادون بمنزلة
 الحر لان لهما يد معتبرة في المخصوصات قال في المنظومة زوجان مادون
 وحرهما وفي متاع البيت قد تكلمنا فذلك المحرور قال لهما **قوله** واذا
 باع الرجل جارية فمات بولد فادعاه البائع فان جات به لاقل من ستة

شهر من يوم البيع نحو ابن البايع والامة احر ولد له فيفسخ البيع فيه
 ويرد الثمن هذا استحسن وقال زفر دعوته باطله لان البيع اعز
 منه انه عهد فكان في دعواه منا قننا ولنا ان اتصال العلوق بمكة
 شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الزنا فاذا اصبحت الدعوى
 اسندت الى وقت العلوق فتبين انه باع ام ولد له فيفسخ البيع لان
 بيع ام الولد لا يجوز ويرد الثمن هذا استحسن لانه قبضه بغير حق
قوله فان ادعاه المشتري مع دعوة البايع او بعده فدعوة البايع
 اولى لانه سبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دعوة استيلاء
 وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت البيع لم يفسخ دعوة البايع لانه
 لم يوجد اتصال العلوق في ملكه الا اذا صدقته المشتري مع دعوة
 البايع فحينئذ يثبت النسب وتكمل على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل
 البيع لانا نتقنا ان العلوق لو يكن في ملكه فلا يثبت به حقيقة
 العتق ولا حقه وهذه دعوة تحرر وغيره لما أكد ليس من اهله وان
 كان المشتري ادعاه قبل دعوة البايع في مسيله الاولى منحت
 دعوته ويثبت نسبه منه لانه اقرا يمكن على نفسه والامة في
 في ملكه فمحت دعوته وانما قلنا انه اقرا يمكن على نفسه لانه يجوز
 ان يكون تزوجها في ملك غيره واجلها ثم اشتراها مع الجبل فاذا
 ادعاه ولم يوزع ملكه قبل منه فان ادعاه البايع بعد ذلك لم يفسخ دعوته
 لانه قد تعلق به معنى لا يلحقه الفسخ وهو قبضت النسب من المشتري
قوله وان جاءت به لاكثر من سنة او اقل من سنتين لم تقبل
 دعوة البايع فيه الا ان يصدق المشتري لان دعوة البايع هنا
 دعوة ملك لا دعوة استيلاء لانا لانعلم ان العلوق كان في ملكه
 واذا كانت دعوة ملك فدعوة الملك كعتاق موقوع وعقده في هذه

الحال

الحاله لا ينفذ لان الولد ليس في ملكه وانما قبضت دعوته اذا صدقة المشتري
 لجواز ان يكون الامر كما قال واذا صدقة المشتري ثبت نسب الولد ويحل
 البيع والولد حر والام ام ولد فان ادعاه المشتري بعد التصديق لم
 يقبل لان النسب لما ثبت من البايع بتصديق المشتري زال ملك المشتري
 ولا يقبل دعوته في ازالة نسب ثابت من غيره **قوله** فان مات الولد
 فادعاه البايع وقد جات به لاقل من سنة اشهر ثبت النسب في الولد لم
 يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسبه بعد الموت
 لعدم كاجته الى ذلك فلك يتبعه استيلاء الام **قوله** وان مات
 الام فادعاه البايع وقد جات به لاقل من سنة اشهر ثبت النسب في
 الولد ويأخذه البايع ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ويحكم برد من الثمن حصته الولد دون الام اما ثبت النسب فلا تولد
 موال اصل لان الام تتعاقب اليه فيقال ام الولد وتستفيد من الحرمة
 من جهة لقوله عليه السلام اعقبتها ولدها فالثابت لها حق الحرمة ولم
 حقيقة الحرمة والادنى يتبع الام على واما رد الثمن كله عند ابي حنيفة
 فلك انه يظهر ان الجارية ام ولد ومن باع ام ولد فملك عند المشتري
 فانها لا تكون مضمونة عليه عنده لان ماليتها غير مضمونة عنده في
 العقد والغصب فذلك يرد جميع الثمن وعندها تكون مضمونة لانها
 مستقونة عندها يرد من الثمن مقدار قيمة الولد فيعتبر العتقمان
 ويتقسم الثمن على مقدار قيمتهما اما اصاب قيمة الام سقطت وما اصاب
 قيمة الولد يرد هذا اذا ماتت اما اذا قتلها رجل فاحذر المشتري
 قيمتهما ادعى البايع الولد فانه يرد قيمة الولد دون الام بالاجماع
قوله ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبها منه لانها
 من ما واحد والحمل الواحد لا يثبت نسب بعضه دون بعض وعلي

فقد الوباغ المولي الجارية وأخذ التوسمين فادعى المولي الولد البا في سعة
يده صحت دعوته في الجميع وفسخ البيع وكانت الام امر ولد له وارثا علم

كتاب الشهادات

الشهادة موضوعة للتوثيق صيانة للديون وانعقد عن الجحد قال ابن
تيماني وأشهد واذا تبارعتم وقال في انطلق وأشهد وأدرك عدل
منكم والشهادة عبارة عن الاخبار بجملة الشيء عن شهادة العيان فعلي
هذا وهي مشتقة من الشهادة التي تنبئ عن المعانيه وقيل مشتقة
من الشهود وهو الحضور لان الشاهد يحضر مجلس القاضي لكداضي
الحاضر شاهدا واداه شهادة وفي الشرع عبارة عن اخبار بصدق
مشروط بغير مجلس القاضي ولفظ الشهادة تم الشهادة لها شروط
وركن وحكم فسيبها طلب المدعي من الشاهد اداؤها وسرطها العقل
الكمال والنضبط والاهلية وركننا لفظ الشهادة وحكمها وجوب
الحكم على القاضي بما يقتضيه الشهادة قال رحمه الله الشهادة فرض
يعني اداها وهذا اذا تحملها والتزم حكمها اما تحملها فهو بخير بين
التحمل وتركه لانها التزم للوجوب فهو كما يوجب على نفسه من التزمه
وللانسان ان يتحضر عن قبول الشهادة وتحملها وفي الواضحات رجل
طلب منه ان يثبت شهادته او يشهد على عند قاضي ذلك فان كان
الطالب بجديزه جازله ان يتنعم والا فلا يسعه الامتناع **قوله**
يلزم الشهود اداؤها تاكيد القول فرض **قوله** ولا يسهم ثقاتها
قال في النهاية الا اذا علم ان القاضي لا يقبل شهادته فانا نرجوا ان
يسعه او كان في انعمك جماعة سواه ممن تقبل شهادتهم واجابوا فانه
يسعه الامتناع وان لم يكن سواه او كانوا لكن من لا يظهر الحق بشهادتهم
عند القاضي او كان يظهر الا ان شهادته اسرع قبول لا يسعه الامتناع

وعند

وعند محمد اذا كان له شهود كثير فدعا بعضهم لكدا وموحد غيره لا
يسعه الامتناع وعند محمد ايضا لو ادعى الى الاداء والتاقي من يتقضي شهادته
لكنه خلاف مذاهب الشاهد لا ادعى ان يشهد فان شهد لا بأس بذلك
قال حلف بن ايوب لو دعت المحصنة الى قاض غير عدل فله ان يكتم الشهادة
حتى يرفعها الى قاض عدل ولذا اذا غاب الشاهد على نفسه من سلطانه
جاير وغيره اولى بتذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع وكذا لو
شهد على باطل مثل ان يكون رجل من اهل السوق اجر سوق الخاسين
مقاطعة كل شهر بكدا فادعى الى ادا الشهادة عليه لم يجز له الا اذا حتى
قالوا نؤشده بذلك استوجب اللعنة وكذا الوارث رجل عنده بداراهم
وعرف الشاهد ان سببه من وجه باطل فانه يتنعم من اداها **قوله**
اذا طابهم المدعي هذا بيان وقت الزيفه **قوله** والشهادة بالحدوث
خير فيها للشهود بين السر والظاهر هذا اذا كانوا اربعة اما اذا كانوا
اقل فالسر واجب لانها تكون تدنا وانما كان بخير فيها لانه بين
حسين اقامة الحد والتوقي عن القتل فاذا استوفقتا حسن وان
اظهر حق الله تعالى فعد ذلك خيرا **قوله** والسر افضل لقوله عليه
السلام من سر على مسلم ستره الله في الدنيا والاخرة ولان الاظهار
حق الله تعالى وهو غني عنه والسر ترك كشف الاذي وهو محتاج اليه
فكان اولي **قوله** الا انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة لان المال
حق الاذي فك يسعه كتابها **قوله** فيقول اخذ ولا يقول سرق
لان قوله اخذ يوجب النفي وقوله سرق يوجب القطع وقد ندب الى
الستر فيها يوجب القطع ويحب عليه الشهادة فيها يوجب النفي ولان
في قوله اخذ احياء الحق المسروق منه لا تزي انه لو قال سرق وجب القطع
والنفي لا يباع القطع فك يحصل في قوله سرق احياء **قوله**

والشهادة على مراتب منها الشهادة على الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال
قال الله تعالى فاشهدوا عليهم اربعة واختلفوا في الشهادة على اللواط
فعند ابي حنيفة يقبل فيه رجلان عدلان لان موجب التعزير عنده
وعند مالك اربعة من اربعة كالزنا واما اثبات البهيمة فالاصح عند
امامنا جيبا انه يقبل فيها شاهدان عدلان ولا يقبل فيها شهداء النساء
قوله ولا يقبل فيها شهادة النساء لان الحدود يورثها الشبهة والنساء
شهادتهن شبهة لانها قايمة مقام شهادة الرجال فهي كالشهادة على الشهادة
قوله ومنها الشهادة ببينة الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين
ولا يقبل فيها شهادة النساء ما روي عن الزهري انه قال مضت السنة من
لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحليفين من بعده لا يجوز شهادة
النساء في الحدود والقصاص وقد قالوا ان شهادة النساء مع الرجال تقبل
في الاحصان وعند زفر لا تقبل الا الرجال وكذلك قال ابو بكر ومحمد
تقبل شهادة النساء مع الرجال في تركية شهود النساء وعند ابي حنيفة
لا يجوز واما الشهادة في السرقة يقبل فيها في حق المال رجل وامرأتان
ولا يقبل في حق القطع الا رجلان فلو شهد رجل وامرأتان سواء بالسرقة
ثبت المال دون القطع **قوله** وما سوا ذلك من الحقوق يقبل فيها
شهادة رجلين او رجل وامرأتان سواء كان الحق مالا او غير مال مثل الركاك
والطلاق والعتاق والوكالة والوصية وغير ذلك والمراد بالوصية ههنا
الايعن لان قال ابو بكر مال فلو كان المراد الوصية لكان مالا **قوله**
ويقبل في الولادة والبكارة والعبوب بالنسبة موضع لا يطلع عليه
الرجال شهادة امرأة واحدة الا ان الاثنين احوط **قوله** والعبوب
بالنساء يعني ما ادعى العيب بالجارية فان قولهن مقبول ويجعل البايح
ايضا واما شهادة النساء وحدهن على ستملال المولود فلا يقبل عند

ابي

ابي حنيفة في حق الارث لانه مما يطلع عليه الرجال فلا بد فيه من رجلين
او رجل وامرأتين وعند مالك مقبل شهادتهما في حق الارث ويكتفي في ذلك
امرأة واحدة عند مالك لانه صوت عند الولادة وتلك الحالة لا يحضرها
الرجال واما في حق النكاح عليه فقبوله بالاجماع لانها من امور الدين واما
الرضاع فلا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عندنا لانه
ما يطلع عليه الرجال بدليل ان لذي الرحم المحرم منها ان ينظر الي ثديها
ويشاهد ارضا عنها **قوله** ولا بد في ذلك كله من العدالة ولنظ
الشهادة هذا اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولنظ الشهادة
في شهادة النساء في الولادة وغيرها مما تعجج لانها شهادة لما فيه من معنى
الالتزام حتى خفف مجلس القاضي وشروط فيه الحرية والاسلام كذا في
الهداية واما لنظ الشهادة فلا بد منه لان في لنظها زيادة تأكيد
فان قوله اشهد من الفاظ البين فكان لا امتناع من الكذب فعند النكاح
اشد واما شرط العدالة لقوله تعالى من ترضون من الشهداء قال في الخبر
احسن ما قيل في تفسير العدل ان يكون محتسبا للكفاير ولا يكون مصرا
على الحفاير ويكون صلاحه اكثر من فساده وعصاويه اكثر من خطيئه
وقال في البناء مع العدل من لا يطعن عليه في بطن ولا فرج اي لا يقال
انه ياكل الربا والفصوب واسباه ذلك ولا يقال انه زان فان موضع الطعن
البطن والفرج وكما تواج فاذا سلم عنها وعن ثوابها كان عدلا ولا يكتفى
من جهة الطعن في البطن لانه يخرج منه **قوله** وان لم يذكر الشاهد
لنظ الشهادة وقال اعلم او اتيقن لم تقبل شهادته لان بهذه النكاح
لم يكن شاهدا لان الله تعالى اعتبر الشهادة بقوله شهادة اربعة
شهادات **قوله** وقال ابو حنيفة يقتصر الحكم على ظاهر عدالة السلم
يعني لا يسأل عنه حتى يطعن الخصم فيه لقوله عليه السلام المسلمون عدول

مسألة
لا حجة

بعضهم على بعض الاخذ ودينه قد **قول** الالفة الحدود والتمتع فانه
يسأل عن الشهود لانه يحتاج لاشغالها فيستقر الاستقصاء فيها **قول**
وان طعن الخصم فيهم سأل عنهم وكذا اذا وقع للقاضي في شهادتهم الشك
والارتياب فله ان يسأل عن عدالتهم لتزول التهمة ولا تزول الا بالتركية
قول وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية يعني
في جميع الحقوق وسائر الاحداث سواء طعن الخصم فيهم او لم يطعن والفتوى
على قولهما في هذا الزمان كذا في الهداية وكيفيته السوال عنهم في السر
والعلانية ان يكتب الحاكم اسما الشهود واسماهم حتى يعرفهم الزكي يسأل
عن جيرانهم واصدقائهم ويرسل بالكتاب اليهم فيكتب المذكورين الذين
تحت اسم العدل ولا يكتبون العاقل تحت اسم الفاسق صيانة لعرض المسلم
وفي النهاية تركية السر ان يبعث القاضي رسولا الى الزكي وليكتب اليه
كتابا فيها اسما الشهود حتى يعرفهم ويكون المكتوب اليه عدلا له خبرة
بالناس ولا يكون مقروبا غير محال للناس لانه اذا لم يخاطبهم لم يعرف
العدل من غيره ويرد المكتوب اليه الجواب في عرفه بالعدالة كتب تحت
اسمه هو عدل جاز الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا تحت اسمه
احتوازا عن فتك استرا او يقول الله اعلم الا اذا عدله غيره وخاف ان لم
يصح بذلك ففي القاضي بشهادته تخمينه يصح بذلك ومن لم يعرفه
بعدالة ولا فسق ولا يكتب تحت اسمه مستورا ويكتب جميع ذلك في السر
كي لا يظن عليه فيجزع العدل او سجد او ينال بالمال والامانة الملا
فان القاضي يجمع بين العدل والشاهد لا بد منها في تركية العكس فيه ينفى
شبهة تعديل غيره فيقول القاضي للعدل هذا الذي عدلته في السر
فان قال بحضرة المدعي عليه نعم ففي عليه حنبلي وقيل صفة التركية في
العلانية ان يقول العدل عند الحاكم انه عدل مرضي القول جاز الشهادة

قال

قال ابن سلة لا بد ان يقول جاز الشهادة لان القصد قد يكون عدلا وشهادته
لا تجوز وقيل يكتب يقول هو عدل لان الحرية ثابتة بالدار وهذا اصح كذا في
الهداية وقال ابو يوسف يقول في تعدله ما علم منه الا خيرا ولو قال
لا بأس به فقد عدله وزكاة والتركية كانت في عهد السجاسة على سنة ولو
مكن في السر تركية لانهم كانوا صلحا وكان العدل لا يخاف الاذية من الشهود
اذا جرحهم وفي زماننا تركت تركية العكس فيه واكتفى بتركية السر مخزا
عن الفتنة والاذية لان الشهود يوزون الجارح وعن محمد انه قال تركية
العلانية بلك وقتته كذا في الهداية واذا راي الزكي رجلا حافظا للجماعة
ولم يري منه ريبة قال ابو سلمان يسمعه ان يعدله وان كان لا يعرفه في
شاهد ان عدل ان فعلا له عنده وسمعه ان يعدله يقول كذا في الناصح
وتعديل الواحد جاز عندهما والاشنان احوط وقال محمد لا بد من اثنين
اعتبارا بالشهادة وعلى هذا الخلاف المترجم عن الشهود ورسول القاضي
الى العدل يعني اذا كان رسول القاضي الى العدل واحدا والشهود المترجم
عن الشهود جاز عندهما والاشنان احوط وعند محمد لا بد من اثنين لان تركية
في معنى الشهادة فيعتبر فيها العدالة وهما يتولان التركية في السولية
في معنى الشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة وكذا العدل بالاجماع
ما قال الخلفان لاختصاصهما بمجلس القضا ويشترط اربعة في تركية شهود
الزمان عند محمد كذا في الهداية وقد قال ابو حنيفة اقبل في تركية السر المرأة
والقبيد والمحدود في العقد اذا كانوا عدولا ولا اقبل في تركية العلانية
التركية من اقبل شهادته لان تركية السر من باب الاخبار والمخبر به
اسود يني وقول هو لا يذ الامور الدينية مقبول اذا كانوا عدولا ولا
تري انه يقبل روايتهم في الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب
بتوهم تركية العكس في نظير الشهادة فيستقر فيها اهلية الشهادة

وكذا العدد بالاجماع على ما قال الخصمان وعلى هذا تركية الوالد لولد في السر
 جاز لانها من باب الاخبار كذا في النهاية وكذا تعدل لامي والمالك عند ما
 خلا فالجود كذا في النسيب **قوله** وما يتحمل الشاهد على ضربين احدهما
 ان يثبت حكمه بنفسه مثل البيع والاجارة والتكاح والقرار والغصب والقتل
 وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد او رآه سمعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه
 واما اذا سمع الحاكم يقول قد حكى فلان علي فلان بالعت درهمان سمعه يقول
 ذلك في موضع يجوز حكمه فيه جاز له ان يشهد بذلك وان لم يامر القاضى بذلك
 وان كان سمعه في موضع لا يجوز حكمه فيه لا يجوز له ان يشهد بذلك **قوله**
 ويقول الشاهد ان باع هذا في البيع الصريح ظاهرا واما اذا كان البيع بالتسليم
 فانه يشهد على الاخذ والعطاء ولا يشهد على البيع فيمنه الذخيرة لو شهد
 على البيع جاز في قراره يقول الشاهد ان فلان اقر بكذا ولو فسر القاضى
 بان قال الشاهد بالشاع لا يقبل كذا في النهاية **قوله** ولا يقول الشاهد
 لانه كذب ولو سمعه من وراء حجاب لا يجوز له ان يشهد ولو فسر القاضى لا
 يقبله لان النعمة تشبه النعمة الا اذا كان داخل البيت وعلم انه ليس فيه
 احد ثم جلس على الباب وليس فيه شئ غير منعه اقرار الرجل ولا يراه لانه
 حصيل له العلم في هذه الصورة رجل كتب على نفسه صكاً حتى وقال للقوم
 اشهدوا علي بما في هذا الصك جاز ان يشهدوا عليه وان كتبه غيره
 وقال لم يرد لم يجوز حتى يتراءى عليهم **قوله** ومنه ما لا يثبت حكمه مثل
 الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاعدا يشهد بشي لم يجوز له ان يشهد
 على شهادته الا ان يشهده لان الشهادة غير موجبة بنفسها واما ما
 موجبة بالنقل الى مجلس التعنا فلا بد من الامانة والغفل ولو يرد لا
 ترى انه لو رجع عن الشهادة بعد ما شهد لها عند الحاكم لم يلزمه الحاكم شياً
 ولو ينقطع بشهادته حقاً فاذا اتى هذا قلنا من شاعدا يشهد على رجل

بشي

بشي لم يجوز له ان يشهد بذلك لانه شهد بما لا يثبت به حق على المشهود عليه
 قال في النهاية هذا اذا سمعه في غير مجلس القاضى اما لو سمع شاعدا
 يشهد في مجلس القاضى جاز له ان يشهد على شهادته وان لم يشهد به
قوله وكذا الوسمه يشهد شاعدا على شهادته لم يسع للمسمع ان يشهد
 عليه ذلك لانه انما حمل غيره ولم يتحمل ولو قال الشاهد لرجل ان اشهد
 علي فلان بالعت درهم فاشهد عليه بذلك لم يلتفت الي ذلك وكذا الوقاية
 فاشهد بما شهدت به او اشهد علي بما شهدت به فذلك كله باطل حتى
 على شهادتي لان جميع هذه الالفاظ امر بالشهادة لا على طريق التحيل وهذا
 المأمور لرجعي اقرار المشهود عليه ولا اشهد الشاهد على نفسه بخلاف
 ما اذا قال اشهد علي شهادتي لان ذلك استنابة في نقل شهادته واسمها
 له على نفسه بذلك **قوله** ولا يحل للشاهد اذا واري خطه ان يشهد
 الا ان يتذكر الشهادة لان الخط بشي الخط فليحتمل له العلم بيقين
 وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحل له ان يشهد في الهداية بمحدث اي
 يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة وانهم متفقون على انه
 لا يحل له ان يشهد في قول امهاتنا جميعاً الا ان يتذكر الشهادة واما
 الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضى شهادة في ديوانه لان ما في قطره
 تحت خيمة يوسف عليه من الزيادة والنقصان فحصيل له العلم ولا تذكر الشهادة
 في الصك لانها في يد غيره وعلى هذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة
 او اجبره قومه من شقيق بهم انا شهدنا نحن وانت كذا في الهداية ونسب
 البزدي الصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شئ بان كان
 محبوباً عنده وعلم به دليل اخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعندهما
 لا يسعه ان يشهد وعند ابي يوسف يسعه وما قاله ابو يوسف هو القول
 به وقال في التتوم قولهما هو الصحيح **قوله** ولا تقبل شهادته

الا عني وكذا اقتضاه لا يجوز ثم شهدا وتعلي وجهين احدهما ان كان تحملا وهو
 يصير شرا داهيا وهو عني لم يجوز عندهما وقال ابو يوسف يجوز لانه لم ينقل
 في حال (لاوي) الامانة المشهود عليه فاذا فتح تحمله جازا داه كالمشهد
 يصير عني عني او علي غايب ولما ان العاين منع التحمل فنع الادا كالجور
 ولان حاله الادا اكدر من حالة القفل بدليل ان القفل يبيع في حال لا يبيع فيه
 الادا مثل ان يكون فاسقا او عبدا وصبيا وقت التحمل فان تحمله صحيح فان
 كان العاين منع التحمل فاولي واخري ان ينع الادا والشاخي اذا ادكاسها
 عند الحكم وهو يصير ثم عني قبل الحكم بها لم يجوز للحاكم ان يحكم بها عندئذ لان
 من شرط صحة الحكم بالشهادة عندنا بقا الشهود على حال اعلية الشهادة
 الي ان يحكم بها الحكم حتى اذا ارتدت والوفسقا او حر سوا او رجعا قبل الحكم
 فان ذلك ينع الحكم لان الاعلية بالموت انتزعت وبالعقبة بطلت يعني
 في المال وكذا في الحدود والايه الرجم خاصة فانه يسقط اذا غاب الشهود
 او ماتوا بعد القضا لقوة البداية بهم وعن ابي يوسف لا يبطل الرجم ايضا
 بموتهم ولا يغيبتهم وقد قالوا ان شهادة الاعني لا تقبل في شي اصله قال
 زفر تقبل فيما طر به الاستغاثة كالنكاح والتمكاح والموت وتوخذ
 لان الاعني يقع لم العلم بما طر به الاستغاثة كما يقع للبصير **قوله**
 ولا المأوك لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يلي على نفسه فاول انه
 لا يلي على غيره قال انه تعالى عبدا ملوكا لا يقدر على شي وقال تعالى ولا ياب
 الشهد اذا نادى فلان يدخل العبد تحت هذا لان عليه خدمة مولاه
 يستنع بها عن الحضور الي مجلس الحكم ولا ينع من اهل الضمان بالرجوع عن
 الشهادة **قوله** ولا المهدود في ذن وان تاب لقوله تعالى ولا
 تقبلوا المعصية ابدا ولان رد شهدائه من تمام الحق بخلاف المهدود في
 غير القذف لان الرد للنسق وقد ارتفع بالتوبة وعندك في تقبل

شهادته

شهادته اذا تاب لقوله تعالى الا الذين تابوا قبل ان تستن يفرق الي
 ما يليه وهو النسق وقد قال اصحابنا ان شهادته تقبل ما لم يتم عليه الحد
 لان الله تعالى شرط في ابطالها اقامة الحد عليه فاما لم يوجد الشرط بقي على
 ما كان عليه ولو ضرب بعض الحد فرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل
 شهادته ما لم يضرب جميعه وفي رواية اذا ضرب سوطا واحدا لا تقبل
 شهادته وفي رواية اذا ضرب اكثر الحد سقطت شهادته وان ضرب
 الاقل لا يستط ولو وجد الكافري فذنب ثم اسلم تقبل شهادته لان الحكم
 شهادته فكان ردعها من تمام الحد وبالا سلام حدث له شهادة اخري
 بخلاف العبد اذا حد بشرا عتق لانه لا شهادة له اصل فقام حده رد
 شهادته بعد العتق وما اذا كان القذف في حالة الكفر فحده في حالة
 الاسلام بطلت شهادته على التايب ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر
 وبمقتضى حالة الاسلام ففيه تلك روايات في ظاهر الرواية لا تبطل
 شهادته على التايب ختمه لو تاب تقبل لان المبطل كالحد وما له
 لا يوجد في حالة الاسلام وفي رواية اذا وجد الشرط الاخر في حالة الاسلام
 بطلت شهادته على التايب لان المبطل لها هو الشرط الاخر وفي رواية
 اعتبر ان الحد فاذا وجد اكثره في حالة الاسلام تبطل شهادته وان وجد
 اكثره في حالة الكفر لا تبطل **قوله** ولا شهادة الوالد لولده ولا الولد
 ولده لان مال الاب منسوب الي الاب قال عليه العلة والكم انت والك
 لا يبيك فان كان كذلك كان شهادته لنفسه فك تقبل وولد الولد بمنزلة
 الولد ويجوز شهادته عليه لاستغاثة التهمة **قوله** ولا شهادة الولد لابيه
 وايجاداه لانه منسوب اليهم بالولادة والمنافع بين الاب والاولاد متصلة
 ولعندنا لا يجوز ادراك الركا انهم فتكنت فيهم التهمة **قوله** ولا يقبل
 شهادة احد الزوجين لك خزانة الا تنفائينها متصل عادة فيكونا

قوله ولا شهادة المولى لعبد له لأنه شهادة لنفسه من كل وجه إذا لم يكن على العبد دين أو من وجه أن كان عليه دين لأن الحال موقوف مرعا **قوله** ولا لحاكمه لأنه على حكم مكنه قال عليه السلام الكاتب قس ما بنى عليه ورع وكذا لا يجوز شهادته لأجير لمن استأجره قللادبالأجير التلذذ الحامد بعد ضرر استأجره ضرر نفسه وقيل المراد به لأجير مسانعة أو مسانعة **قوله** ولا شهادة الشريك للشريك فيما مومن شركتهما لأنه شهادة لنفسه من وجه لا شراكتها في المال فإن شهد بها ليس من شركتهما تقبل لا تنفاه التهمة ولا أصل أن كل شهادة جرت للشاهد بغنا أو دفعت عنه غنوما لا تقبل شهادته وشهادة الشريك فيما مومن شركتهما يجب له بغنا فلا يجوز ولو أودع رجل رجلا وديعة فجادع فادعاهما فشهد له المودعان جاز شهادتهما لأنها لم يجرأ إلى أنفسهما بشهادتهما مغنا ولا دفعا بها مغنا وكذا إذا شهد المرتزمان بالرهن لرجل غير الرهن جازت شهادتهما لأنه ليس لهما في هذه الشهادة نفع بل فيها إبطال حقهما من الرقعة بخلاف ما إذا باع غنما على اثنين فادعى مدع ثلثا اثنين فشهدا بهما فإنه لا يجوز شهادتهما لأنه تدفع عنهما مغنوما وهو إبطال الثمن عنهما فها يشهدان لأنفسهما فلا تقبل **قوله** وتقبل شهادة الرجل لأخيه وعمه لأن الملك متميزة ولا يدي متميزة لأنه ليس لاحد كما تبسط في مال الآخر **قوله** ولا تقبل شهادة مختل يعني إذا كان ردي الأفعال لأنه فاسق ما الذي في كلامه لين وفيه اعنائه تكسر ولم يفعل الفواحش فهو مقبول الشهادة **قوله** ولا نائحة التي تنفج في تعينه غيرها أما التي تنفج في معصيتها فشهداؤها مقبولة قال بعضهم لا خير في النائحة لأنها تامر بما يجرع وتنهى عن العبر وتبكي شجر غيرها وتأخذ الأجرة على دسها وتخون الحى وتؤدي الميت **قوله** ولا مغيرة لأنها مركبة حل ما فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القوتين

الاحقين

الاحقين النائحة والغنية **قوله** ولا مذمن الشرب على المومنين شرب غير الخمر من الأشرطة أما الخمر فشربها يستط العذالة وإن كان غيره وهو ولا دمان المدامة أي يشرب ومن ينيته أن يشرب بعد ذلك إذا وجد حيا وأما سوط الأدمان ليكون ذلك ظاهرا منه فاما من ينيته بالشرب ولم يظن ذلك منه لم يخرج من العذالة قبل ظهور ذلك منه وكذا من جلس في مجلس النجور والشرب لا تقبل شهادته وإن لم يشرب **قوله** ولا من يلعب بالطنبور وهو المغني وكذا من يلعب بالطنبور والحمار لا تقبل شهادته لأنه يورث غفلة وقد يفت على الغورات يصعد سطحه إذا أراد تطير الحمام وأما إذا كان يبيعها ولا يطيرها ولا يعرف فيها بقا رقت شهادته **قوله** ولا من يعني للناس لا يقال في هذا تكرار لأنه قد ذكر الغنية قلنا ذلك مخصوص بالمرأة وهذا عام أولان الأولي في التقني مطلقا وقيد بالتقني للناس لأنه إذا كان لا يعني لغيره ولكن يعني لنفسه أحيانا لا لآلته الوحشة فلا بأس بذلك كذا في المستصفي وروى أن عبد الرحمن ابن عوف جاء إلى عمر بن الخطاب عنده فسمع عمر يقول في بيته فدعاه فخرج إليه فحلف فقال له اسمعني يا عبد الرحمن قال نعم قال أما إذا خلوت قلنا ما يقول الناس أتدري ما كنت أقول قال لا قال أي قلت لم يبق من شرف العك إلا الشرف المحتوف فلا رخصين بهجتي بين السنة والسيوت **قوله** ولا من يأتي بابا من أبواب الكبار التي يتعلق بها الهداي نوعا من أنواعها والكبيرة ما كانت حراما محض شرع عليها عقوبة محضه بعض قاطع قال عبد الله ابن عمر الكبار سبغ الأشرار بأسه وعقوق الوالدين والقتل وأكل الربا فأكل مال اليتيم ظلما وقذف المحضات والإيمين القموس وقال ابن مسعود ولعله زاد شهادة الزور والإياس من روج أسد أو شهادة الزور والنزلة وسيل ابن عباس عن الكبار سبع قال هي إلى السبعين أقرب وقيل هي سبعة

عشر أربع في القلب الكفر بالله والامرار على معصية الله والقنوط من رحمة
الله ولا من من مكر الله وأربع في اللسان التلغظ بالكفر وشهادة الزور
وقذف المحصنات واليمين الغموس وذلك في البطن اكل الربوا واكل مال
اليتم وشرب الخمر واثنان في الفرج الزنا واللعاط واثنان في اليد القتل
والسرقة وواحد في الرجل الفزار من الزحف وواحد في سائر البدن عقوف
الموالدين ومن الكياسر ايضا السحر وكتمان الشهادة من غير عذر ولا افتقار
في زعمان من غير عذر وقطع الرحم وترك الصلاة مستعمدا ومنع الزكاة ونسأ
القران وسب الصحابة رضي الله عنهم والحيانة في الكيل والوزن واحذ
الرشوة وضرب المسلم بغير حق واستماع المرأة عن زوجها بكسر الوضعية
في اهل العلم واكل الميتة ولحم الخنزير بغير انظار والوطي في الحيض والجمعة
والغيبية والكذب والنياحة والحسد والكبر وترك الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع القدرة وقيل الولد خضية ان ياكل معه والحيث
في الوصية وتختير المسلمين والظهار قال سعيد بن جبير كل ذنبة
الله عليه النار فهو كبيرة والصفاير انظر الى ما لا يعمل واللسان قبله وهجر
المسلم فوق ثلث ايام والبيع والشري في المسجد والبعث في الصلاة
وتخطي الرقاب يوم الجمعة والكلام في حال الخطبة والقنوط مستقبل
القبلة او في طريق المسلمين والاستمتاع بالخلوة بالاجنبية وكاف المرأة
بغير محرم ولا زوج والتمسح والسوم على سوم اخيه وتلقي الجلب في بيع
الحاضر للبادي والاحتكار وسبع المعيب من غير بيان والخطبة على
الخطبة والبتح في المشي والصلاة في الاوقات الممنوعة والسكوت عند
سماع الغيبة ووطي الزوجة الظاهر منها قبل التكفير **قوله** ولا
من يدخل الحمام بغير ازار لان كشف العورة حرام مستقيم بين الناس
وكذا من يمسي في الطريق سراويل ليس عليه غيره كذا في النهاية **قوله**

ولا

ولا اكل الربوا لانه متأكد التحريم وشروط في الاصل الشهوة في اكل الربوا وكذا
كل من استمر بالكل الحرام فهو فاسق مردود الشهادة **قوله** ولا المتأخر
بالفرد والشرط في بشرط التاخر لان مجرد اللعب بالشرط لا يتعد في
العادلة اما التاخر حرام وفاعله فاسق وفي شرح من لعب بالشرط فيمن
غير قادر ولا ذكر فاحشة ولا ترك صلاة فشهادته مقبولة وان كان ذلك
ينقطع عن الصلاة او يدعي عليه فسقا او جعلت عليه لم تقبل شهادته واما
اللعب بالفرد وسأ بر ما يلعب به فانه مجرد منع قبول الشهادة لا جاع
الناس على تحريم ذلك بخلاف اللعب بالشرط فان فيه اعتك فان
الناس **قوله** ولا من يفعل الانفعال المستخف كالبول على الطريق والاكل
على الطريق لانه تارك للمروة فاذا كان لا يستحي عن مثل ذلك لا يمنع
اعتكبه وكذا من ياكل في السوق بين الناس قال في النهاية اما اذا شرب
الما او اكل النوفل على الطريق لا يتعد في عدالته لان الناس لا يستحي
ذلك والمراد بالبول على الطريق اذا كان بحيث يراه الناس وكذا الاكل
شهادة الخناس في الدلال الا اذا كان عدلا لا يكذب ولا يجلس **قوله**
ولا تقبل شهادة من يطمع سب السلف الصالحين لظهور فسقه والمراد
بالسلف الصالحين الصحابة والتابعون وكذا لا يقبل شهادة تارك الجمعة
رغبة عنها لان تاركها من غير عذر فاسق وكذا لا تقبل شهادة من استمر
بترك زكاة ماله ولا شهادة من هو معروف بالكذب الفاحش اما اذا
كان لا يعرف به وانما ابتلي بسوء منه والخير فيه اغلب فشهادته مقبولة
ويروى ان وزير هارون الرشيد شهد بخديوي يوسف فلم يقبله
فقال له هارون ما منعك من قبول شهادته ما اعلم منه الاخر قال
سمعت يوما قال لك في مجلسك انا عبدك فان كان صادقا فشهادته العبد
غير مقبولة وان كان كاذبا فالكذب بقدر في العدالة **قوله** وتقبل

شهادة اهل الاموال الاخطابه وهم قوم من الروافض يشهد بعضهم لبعض بتدبير المشهود له يعتقدون بانه صادق وفي دعواه نسوا الي ابن الخطاب وهو رجل بالكوفة يعتقد ان عليا هو الاله الاكبر وهو الصادق الاله الاصغر وقد قتله الاموي عيسى بن موسى ومصلبه

قوله وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض اذا كانوا عدولا في دينهم **قوله** وان اختلفت مللهم وهم اليهود والنصارى والمجوس اذا ضربت عليهم الجزية واعطوا الذمة ولا تقبل شهادتهم على المسلمين

قوله ولا تقبل شهادة الحرابي على الذي يعني بالحرابي المستامن وتقبل شهادة الذي عليه وتقبل شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة كالروم والترك وان كانوا من اهل الدارين لا تقبل وعلى هذا الارث لان اختلف الدارين يتطعن الولاية ويتبع التوارث بينها بخلاف الذميين لانهم من اهل دارنا **قوله** وتقبل شهادة المسلم على الذي لان المسلم محق في عداوته للذي فتقبلت شهادته عليه والذي يبطل في عداوة المسلم فلك يقبل عليه **قوله** وان كانت الحينات اقل من السيات والرجل من يجتنب الكباير قبلت شهادته وان الو بعضه هذا هو حد العدالة العترة اذ لا بد من توقي الكباير كلها وبعد توقيها يعتبر الغالب فمن كثرت مساويه اثر ذلك في شهادته ومن نذرت منه المعصية قبلت شهادته لان في اعتبار احتياط الكل سد باب الشهادة وهو مفتوح احياء الحقوق

قوله وان الو بعضه لان كل واحد من دون الانبياء عليهم السلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة فلو وقعت الشهادة على من لا ذنب له اصلك لتعذر وجود ذلك في الدنيا فسبح في ذلك واعتبر الاعلى

وقوله وان كانت الحينات اغلب من السيات يعني الصغار

وكما صله

وكما صله ان كل من ارتكب كبيرة واحمر على صغيرة فانه يسقط عدا الله

قوله وتقبل شهادة الاقارب وهو الذي لو عتق وخصه بالذكر للشيعة الواردة من قول ابن عباس انه لا يقبل شهادته وانما تقبل اذا ترك الاقتنا من عذر اما اذا تركه استخفا بالدين واستهان به بالسنة لم تقبل شهادته

قوله والخفي لانه قطع منه عضو ظلم فصار كما اذا قطعت يده ظلم

قوله وولد الزنا يعني اذا كان عدلا لان نسق الابوين لا يوجب نسق الولد ككفرهما وقال مالك لا تقبل شهادته في الزنا لانه يجب ان يكون غيره كمثلهم فيمتهم قلنا لا يجب ذلك والكلام انما موثر العدل

قوله وشهادته الخشي جايزة المراد المشكل وحكمه في الشهادة حكم المرأة **قوله** واذا واقفت الشهادة الدعوى قبلت وان خالفنا لم تقبل كما اذا ادعى الف درهم وشهد بائة دينار او بكون حطة لامن حكم الشهادة ان يطابق الدعوى في المعنى واللفظ **قوله** ويعتبر اتفاق الشاهد في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة في الاموال والطلاق حتى لو شهد احدهما انه قال انت خلية وشهد اخر انه قال انت برة لا يثبت شيء من ذلك وان اتفق المعنى **قوله** وان شهدا احدهما بالثبوت والاخر بالنعين لم تقبل شهادته عند ابي حنيفة لانها اختلفت لفظا ومعنى لان الاتين لا يعبر به عن الاتين **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد تقبل بالثبوت لانها داخل في الاتين فقد اتفقا عليها وهذا اذا كان المدعي يدعي البين اما اذا كان ادعي العا لا تقبل بالاجماع وعلى هذا الامة والماتان والطلقة والطلقتان فاذا شهد واحد بطلقة وواحد بمطلقتين وشاهد بثلث وقد دخل بها فمطابقا لثلاث وان لم يدخل بها يقع ثنتان كذا في النهاية لان الاولى تنفق فيها جميعا والثانية اتفق فيها شأنا عدما وشأنا عدالته فصارتا ثلثا **قوله** وان

شهدا احدهما بالثبوت والاخر بالثبوت وخمسائة والمدعي يدعي الثبوت وخمسائة
 قبلت شهادتهما بالثبوت يعني بالاجماع لا تناق الشاهدان على الالف
 لغضا ومعنى لان الالف والخمسة جلان فالالف جلته والخمسة جلته
 احري والمدعي يدعي الثبوت وخمسائة فتدنا فتدنا على احد الجملتين مع دعوى
 المدعي لها فثبت ما اتفقا عليه ولو ثبتت ما اختلفا فيه وليس يثبت
 عند اي خيفة كالشهادة احدهما بالثبوت والاخر بالثبوت لان ذلك جلته واحدة
 وقد اختلفا فيها فلا يقبل ولو كان المدعي ما المدعي الثبوت لا غير لم يقبل
 بالاجماع لان شهادة الذي شهد بالثبوت وخمسائة باطله لانه كذب المدعي
 في ذلك ونظير سبلة الالف وخمسائة المطلقة والظلمة والنصف
 والماية والماية والخمسون بخلاف العشرة وخمسة عشر لانه ليس بينهما
 حرف عطف فهو نظير الالف ولا لعين قال المجتهد في هذا كله اذا كان
 دعوى في مال كالقرض وغيره اما لو كان على دعوى عقد لا يقبل
 بالاجماع في الفصول كلها كما اذا ادعى ان يدباع عبد من فلان بالعين
 والمشتري ينكر فشهادته بالثبوت والاخر بالثبوت او شهدا احدهما
 بالثبوت والاخر بالثبوت وخمسائة لا تقبل بالاجماع **قوله** وان شهدا
 بالثبوت وقال احدهما قضاها منها خمسائة قبلت شهادتهما بالثبوت لانها قضاها
 عليه ولم يقبل قوله انه قضاها لانها شهادة فرد لان يشهد معه الاخر
 وعن اي يوم انه يقتضي خمسائة لان شاهد القضا مضنون بشهادته
 انه لا يري الا خمسائة وجوابه ما قلناه كذا في الهداية **قوله**
 وينبغي للشاهد اذا علم بذلك ان لا يشهد بان جني يقر المدعي انه قبض
 خمسائة كي يصير معينا له على الظلم ومعنى قوله وينبغي يجب **قوله**
 واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم النحر بمكة وشهد اخر ان
 قبل يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين لان

احدهما

احدهما كاذب وليت احداهما اولى من الاخرى ولان القتل فعل والفعل
 لا يعاد ولا يكرر فباينة ذلك فيما اذا قال ان لم اجمع العام فعبدي حر
 فاذا قال العبد شاهدين انه قتل يوم النحر بالكوفة واقام الورثة شاهدين
 انه قتل بمكة وان شهدوا على اقرار القاتل بذلك في وقتين او في مكانين
 قبلت الشهادة لان الاقرار قول والا قول تعاد وتكرر فيجوز ان يكون
 اقربك في كل واحد من الوقتين فيقبل وعلى هذا اذا شهد احدهما
 الشاهدان ان باعد هذا الشوب اسس وشهد الاخر ان باعد الشوب
 اذا شهدا احدهما ان اقرانه باعد اسس وشهد الاخر ان اقرانه باعد
 اليوم قبلت الشهادة لان المشهود به معنى واحد وهو القول والاثبات
 محوران تعاد وتكرر وليس فعلا من شرط صحة ثبوته حضور شاهدين
 بخلاف النكاح فانه اذا شهد احدهما ان تزوجها اسس وشهد الاخر
 ان تزوجها اليوم فان شهادتهما لا تقبل لان النكاح لا يقع الا بحضور
 شاهدين ولم يشهدا احدهما بالنكاح انه وقع بشهادة اثنين وانما
 شهد كل واحد منهما ان العقد وقع بشهادة واحد **قوله** ولا
 يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا نفي ولا يحكم بذلك ويوان يخرج
 المدعي عليه الشهود فيقول انهم فسقوا او مستاجرون على الشهادة
 واقام على ذلك بيينة فان القاضي لا يسمع بيئته ولا يلتفت اليها
 ولكن يسأل عن شهود المدعي في السر ويذكرهم في العلانية فاذا
 ثبت عدالتهم قبلت شهادتهم **قوله** ولا نفي الشهادة على
 النفي مقبولة اذا كان النفي مقرونا بالاثبات وكان ذلك ممن يتقبل
 تحت القضا كما اذا شهد وان هذا وارث فلان لا وارث له غيره
 او لا يعلم له وارثا غيره يقبل عنه الشهادة حتى انه يعلم اليه
 كل المال وكذا اذا قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر

مظهر لاسماعيل الشهادة في جرح وفي

وشهد شاهدان انه لم يدخل قبلت شهادتهما وبقيت بمقتضى لاد الشهادتين
 على المشروط في النفي مسبوقة وانما قال اذا كان يدخل تحت النفي لان
 الرجل اذا قال ان لو اجمعت هذا العام فعبيدي حر فشهد شاهدان انه ضحي
 بالكره لم يعتق عندها لانها قامت على النفي والتخييف ما لا يتدخل تحت
 القضاء وقال محمد يعتق لانها قامت على امر معلوم **قوله** ولا يحكم بذلك
 فان قيل لا حاجة بنا في هذا فانه اذا لم يسع فعله وان لا يحكم قلنا يمكن ان
 لا يسع ولكن بان يحكم فان التام في لا يجوز ان يسع البينة في بيع المبرر
 فاما اذا حكم بجواز بيعه فصح لانه محتلف فيه فان عدل الشاهد وجرحه
 اخر فقال القاضي اخر فان عدله فنفى بذلك وان جرحه اثبات لا ينفى به
 وان عدله بعد ذلك **قوله** ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي
 لم يما فيه الا النسب والموت والنجاس والدخول والولاية التفاضلية فانه يسد
 ان يشهد بهذه الاشياء اذا اجزى بها من يتق به ولقد استحسن المشروط
 ان يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان ممن يتق بهم وينفع في قلبه
 صدقهم ويتطرق ايضا ان يكون الاخبار بلفظ الشهادة كذا ذكره المختص
 وقيل في الموت يكتبني باخبار واحد اما رجل واما امرأة واحدة لانه قدما
 يشاهد حاله غير الواحد اذا لسان بهما به ويكره ولا كذلك النكاح والنسب
 ويبين ان يطلق اذا الشهادة ولا يفسرها اما اذا افسرها للتفاضلية بان
 قال انا اشهد بالنسب لم يقبل شهادته ثم ان ابيح رجلا من قصه
 الشهادة بالنسب على خمسة اشياء ولم يذكر غيرها وهذا ينبغي اعتباره
 التسامع في الزوال والوقت وعن ابي يوسف انه يجوز في الزوال لانه بمنزلة
 النسب وعن محمد انه يجوز في الوقت لانه سمي على ممر القصور والدخول
 قال الامام طهير الدين المرعاني لا بد في الشهادة على الوقت من بيان
 الوجه بان يشهد وانه وقف على المسجد والمبصرة حتى لو لم يذكر واذنك

بـ

في شهادتهم لم تقبل **قوله** والشهادة على الشهادة جارية في كل حق لا
 تسقط بالشبهة احتراز عن الحدود والعقاص **قوله** ولا يقبل في
 الحدود والعقاص لانها تورث فيها الشبهة فلا يثبت بمقام مقام الغير **قوله**
 ويجوز شهادة الشاهد على شهادة شاهدين وقال القاضي لا يجوز الا
 اربعة على كل اصل شاهدان لان كل شاهدان قايان مقام واحد وصورة
 شاهدان شهدا على شهادة رجل شرانها بعينه شهدا ايضا على شهادة
 رجل اخر فانه جائز لانه واحد على شهادة كل واحد شاهدان وعندنا القاضي
 لا يجوز الا ان يشهد على شهادة الاول شاهدان ولا اخر شاهدان غيرها
 ويجوز عندنا شهادة رجل وامرأتان على شهادة رجلين **قوله** ولا تقبل
 شهادة واحد على شهادة واحد لان شهادة الواحد لا يقوم لها حجة فلا بد
 من شهادة رجلين على شهادته ولا يشبه هذا اذا شهد اثنتان على اثنين
 ان الشاهدان جميعا يشهدان على كل واحد منهما فقد ثبتت شهادة كل واحد
 بشهادة شاهدين **قوله** وصنفه الاشهادان بقول شاهد الاصل
 شاهد النوع اشهد على شهادتي اني اشهدان فلا تا من فلا ان اقروا
 عندي بكذا واشهدي على نفسي انما يقول واشهدي اذا كان اشهد
 على نفسه انما اذا كان سمعه ولم يشهد على نفسه فانه يقول اقر عندي
 ولا يقول اشهدني كي لا يكون كادبا ولو قال لربي التحيل اشهدان لئلا
 على فلا كذا فاشهد على شهادتي بذلك كفي وان قال اشهد مثل ما شهد
 به او كما شهدت او على ما شهدت لا يصح حتى يقول فاشهد على شهادتي
قوله وان لم يغفل اشهدي على نفسه جائزا ما قوله اشهد على شهادتي
 فلا بد منه وهو مشروط عندنا وقال ابو يوسف يجوز وان لم يذكر ذلك ولا بد
 من عدالة الاصل والناقل **قوله** ويقول شاهد النوع عند الاداء
 الشاهدان فلا تا اشهدي على شهادته انه يشهدان فلا تا اقر عنده بكذا

وقال لا يشهد على شهادتي بذلك لانه لا بد من شهادته وذكر شهادته الاصل
ولفظ التحيل ويشترط بقا شهود الاصل على اعلية الشهادة حتى لو فسقا
او عيا او خربا لم تقبل شهادته النور **قوله** ولا تقبل شهادة شهود
الفرع الا ان يموت شهود الاصل ويغيبوا سيرة ذلك ايام فصاعدا او
يمرضوا مرضا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحكم لان شهود الفرع كالبدل
من شهود الاصل والبدل لا يثبت حكم مع القدر على الاصل بدلا له انما
والتراب وعن ابي يوسف ان كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع
ان يثبت مع اهله صحاح الاشهاد احبا لمحقوق الناس والاول احسن والثاني
اوفق وبه اخذ ابو الليث **قوله** فان عدل شهود الاصل شهود الفرع
جاز لانهم من اهل التركيبة مع ان الفرع هم المذكورون في قول وقد كان يتكلم
لشهادتهم لا تمنع صحة تعديلهم فلك فرق بين تعديلهم وتعديل غيرهم ولا يجوز
ان يقال في ذلك يصحح شهادتهم لان تصحيح شهادة الشاهد لا يؤثر في شهادة
الاثرانه يظهر من نفسه العكس والعدالة ولا يؤثر في شهادته وكذا
اذا شهد شاهدان فعدل احدهما الاخر صحح تعديلهما فلك كذا في العدالة
قوله وان سكتوا عن تعديلهم جاز وينظر الحكم في حاله لان التعديل
لا يلزمهم وقعدا قول ابي يوسف لان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه
قد تخفى عليهم عدالتهم وقال محمد ان لم تعدل شهود الفرع شهود الاصل
لم يثبتت الى شهادتهم لانه لا يعتبر شهادته الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها
يتم لم ينقلوا الشهادة فلك تقبل ثم عني ابي يوسف اذا شهدوا وهم عدول
وسكتوا عن تعديل امولهم سال الحكم عن تعديلهم فان عدلوا حكم بشهادة
الفرع والا فلا وان لم يعلم الحكم بحال الاصول والفرع سال عن جميعهم
في السرور كما في العكس كذا في السابغ وان كان شاهدا الاصل محبوسا
في المصر فاشهد على شهادته قل يجوز للفرع ان يشهد على شهادته واذا شهد

عند

عند القاضي قل يحكم بما قال في الدخيرة اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم
ان كان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرج من سجنه حتى
يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان في حبس الوالي ولا يمكن الاخراج للشهادة
يجوز **قوله** وينظر الحكم في حاله يعني على ما تقدم من الخلاف في تعديل
الشاهد قبل طعن الخصم عليه قال ابو حنيفة وابو يوسف يقبل الواحد في التعديل
والجرح لان التعديل ليس بشهادة وانما هو خبر لا ترد انه لا يحتاج الى لغة
الشهادة وثبتت بالرسانة ويقبل تعديل الوالد لولده والولد لوالده ولا
يحتاج الى لغة الشهادة حضور خصم ولا يفتقر تعديل الشهادة على الزنا
الى اربعة وقال محمد لا ينسب خبثا لثنتين والخلاف في تعديل السراشا
تعديل الملك بنية فلك بدفيه من اثنين ولفظ الشهادة بالاجماع وفيه العدالة
قالوا يشترط في تركية شهود الزنا اربعة عند محمد وكذا احتك فهم في القرحان
اذا لم يقم القاضي كلام الخصم على هذا يقبل فيه عددا قول الواحد وعند محمد
لا بد من اثنين وعلى هذا يقبل تعديل المرأة عند محمد وقال محمد لا يجوز ثم عند
ابي حنيفة ما يقبل تعديلها في غير العقوبة اما في العقوبة فيشترط الذكر
على اصله ان التركيبة علة العلة والعلة هي الشهادة وعلة العلة التركيبة
ويقول الزكي هو عدل رضي ولا يحتاج الى قوله على ولي لانه اذا قال هو عدل
رضي فهو عدل عليه ولم قال في السابغ اذا احتج الدعي الى اخراج الشهود الى
موضع فاستاجرهم ودوا بالركوب لم تنبيل شهادتهم عني ابي يوسف وان اكلوا من
طعامه في الطريق قبلت وقال محمد لا قبل شهادتهم في الزهدين جيبا وقال
نضر بن يحيى لا بأس للشهود ان يتكلموا للشاهد اذا كان شيخا لا يعذر
على الشبي وقال الفقيه ابو الليث ان كان لعقوبة على الشبي وما يستكرهون
به دابة فهو كما قال ابو يوسف **قوله** فاه انكر شهود الاصل الشهادة لو
تقبل شهادة شهود الفرع بان قالوا ليس لنا في هذه الحادثة شهادة او

غابوا او ماتوا او شربوا الخمر او شربوا الخمر او شربوا الخمر
او قالوا لم نشهد الخمر او شربوا الخمر او شربوا الخمر
لان الخمر لم يثبت وهو شرط سائل اذا شهد الناس ان فردت شهادتهما
ثرتا با وانا با ثم جاء فشهدا هما لم تقبل لانها انما ردت شهادتهما للثبوت
وبقي باقيته لجواز ان يكونا توصل باظهار التوبة الى جميع شهادته وكذا اذا
شهدت لزوجها شهادتها لم تقبل لانه لو شهدا العبد والكافر او المجنون او
العبي بشهادة فردت شهادتهما العبد او اسلم الكافر او افاق المجنون او بلغ
العبي شهادتهما واشهدوا بها قبلت شهادتهم لانهم لم يكونوا من اصل
الشهادة كحال ادانها ولا ردت شهادتهم لاجل التهمة وانما ردت شهادتهم
لكونهم ليسوا من اصل الشهادة شرعا وانما اصلها فزال المعنى الذي لاجله
ردت شهادتهم فلهذا قبلوا **قوله** وقال ابو حنيفة بن شاهد الزور
اشهده في الاسواق ولا اغبر زكاي ولا اضربه وتنبير الشهر ما ذكره سنة
المسوط ان سرجا كان يبعث بشاهد الزور الى اهل سوقه ان كان
سوقيا او الى قومه ان لم يكن سوقيا بعد العصر اجمع ما يكون ويقول ان
سرجا يتحرك السلام ويقول لكم انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه
وحذروا الناس منه والرجل والمرأة في شهادة الزور سوا ثم اذا اتا شاهد
الزور فشهد بعد ذلك في حادثة عمل تقبل شهادته الجواب فيه على وجهين
ان كان فاسقا شرابا قبلت شهادته لان فسقه زالت بالتوبة ولو
يبين في الكتاب مدة ظهور التوبة فعند بعضهم مقداره بستة اشهر وعند
بعضهم بسنة والعصم يفرض الى راي الثاني ان كان مستورا لا
تقبل شهادته ابدا في الحكم وغنابي يوش يقبل وعليها الفتوى وشاهد
الزور هو المقر على نفسه بعد ادلا طريق الى ثبانه بابينة لانه نفي
لشهادته فالبيانات للثبات وقيل هو ان يشهد بمقتل رجل ثم يحيى

شهادته وكذا ما صححه
ادكون نوصان بطلا في ان
شهادتها شكلها شهادته لم تنبأ
ادكون نوصان بطلا في ان
شهادتها شكلها شهادته لم تنبأ

الشهود

الشهود يقتله حيا حتى يثبت كذبه يبين اما اذا قال اخذت في الشهادة
او غلطت لا يميز **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد يوجب ضربا وتعصلا لان
عمر في ايه عند امرينا هذا الزور حتى عزروا سنم وجهه وطين به وجعل
هذا يحمل عليانه كان مصرا على ذلك وعندي حنيفة اذا كان بعد الصفة
يمز ولهذا جمع عمر عليه التميز والتعظيم والشهرة والمجس واسد علم
باب الرجوع عن الشهادة
هذا الباب له ركن وشرط وحكم فركنه قول الشاهد رجعت عن ما شهدت به او
شهدت بضرورة وشرط ان يكون عند التاخي وحكمه ايجاب التميز على كل حال
سواء رجع قبل القضا بشهادته او بعد القضا بها والقضا مع التميز ان
رجع بعد القضا وكان الشهود به مالا وقد ازاله بنير عوم كذا في التفتي
قال رحمه الله انما رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان
عليهم لانهم لم يتلفوا بها شيئا **قوله** وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم
يفسخ الحكم الحكم ووجب عليهم ضمان ما اتلفوا بشهادتهم لانهم اعتروا
بالنقدي فلم يضمن الضمان **قوله** ولا يمنع الرجوع الاجحزة الحكم لانه
فسخ الشهادة فيختص بما يختص به الشهادة من مجلس التاخي والمراد اي
حاكم كان ولا يشترط الذي حكم وفائدة قوله لا يمنع الرجوع الاجحزة
الحكم انه لو ادعى الشهود عليه رجوعها لم يقبل خضوعه وان اراد بيمينها
لا يحلفان وكذا لا يقبل بيمينته عليها لانه ادعى رجوعا باطلا **قوله**
واذا شهد شاهدان بمال حكم الحاكم به ثم رجعا ضمن المال الشهود به لان
التب على وجه التعدي سب للضمان كما في اليد وقد تبى الله ذلك
تعد با واما يضمنان اذا قبض المدي المال لان الاتلاف فيه يتحقق **قوله**
وان رجع احدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر بيمينه بقى لارجوع من
رجع وقد بقي من بقي شهادته نصف الحق **قوله** واذا شهد بمال

ثلاثة فرج أحدهم فك ضمان عليه لأنه بقي من بقي بشهادته كل الحق ولا يلتفت
إلى الراجع **قوله** وإن رجع الآخر ضمن الراجعان نصف المال لأنه قد
بقي على الشهادة من يقطع نصف الحق **قوله** وإن شهد رجل وامرأتان
فرجعت امرأة ضمت ربع المال لبقا الثلثة أربع المال ببقا من يبق
قوله وإن رجعتا ضمتا نصف المال لأن بشهادة الرجل يفي نصف
الحق **قوله** وإن شهد رجل وعشرون زوج ثمان مئة فله
ضمان عليهن لأنه بقي من يقطع بشهادته كل الحق **قوله** وإن رجعت
أخرى كانت على النسوة ربع الحق لأنه بقي نصف بشهادة الرجل والربع
بشهادة الباقي **قوله** فإن رجع الرجل والنساء كان على الرجل سدس
الحق وعلى النسوة خمسة أسداسه عند أي حينة لأنه انقطع بشهادة
كل امرأة مثل ما انقطع بشهادة رجل فعاد كما لو كان ستة رجال
فرجعوا ضمنوا المال أسداسا **قوله** وقال أبو يوسف ويحمد على الرجل
النصف وعلى النسوة النصف لأنهن وإن كثرن بمنزله واحد وإن رجع
النسوة المشردون الرجل فعليهن نصف الحق على القولين لما قلنا أن
الاعتبار ببيتنا من بقي وإن شهد رجلان وامرأة ثم رجعا جميعا فالنصف
على الرجلين دونها لأنه لا يجوز شهادة امرأة واحدة فوجودها وعند ما
سواء لأنها نصف شهادة ولو شهد رجل وثلاث نسوة فرجع الرجل وامرأة
ضمن الرجل النصف ولم تضمن المرأة شيئا عندها وعلى قياس قول أبي حنيفة
يضمان النصف اثلاثا عليها الثلثان وعليها الثلث وإن رجعا جميعا
كان عليه النصف وعليهن النصف عندهما وعند أي حينة عليه خسا
المال وعليهن ثلاثة أخماسه وإن شهد رجلان وامرأتان فرجع المرأتان
فك ضمان عليهما لأن الرجلين يحفظان المال فان رجع الرجلان وبقي
المرأتان فالمرأتان قابتا بنصف المال وعلى الرجلين نصف المال وإن

رجع رجل واحد لاضان عليه فان رجع رجل وامرأة وبقي رجل وامرأة فعلى
الرجل والمرأة ربع المال اثلاثا وإن رجعا جميعا كانا ضمانا الثلثا
على الرجلين والثلث على المرأتين **قوله** وإن شهد شاهدان على امرأة
بالتكاح بمقدار مهر مثلها أو أكثر ثم رجعا فك ضمان عليهما لأنها اثنتان عليه
عين ماله بعوض لأن البضع عند دخوله في ملكه مستقوم عند الاتلاف
قوله وإن شهد بأقل من مهر المثل ثم رجعا لم يضمنوا النقصان لأن مبلغ
البضع غير مستقوم عند الاتلاف ومهورته أنه تزوجها على خيالية ومهر
مثلها ألف ثم رجعا فإنها لا يضمنان شيئا لأنها لم يخرجوا عن ملكها ماله
قيمة والمال يلزمه باقرار الزوج لأنه لما ادعى ذلك لم يرد باقراره قال في المصنف
إذا ادعى نكاح امرأة على مائة وقات بي على ألف مهر ومثلها ألف فاقام
شاهدين على مائة وقضى لها ثم رجعا بعد الدخول بها لا يضمنان لها شيئا
عند أبي يوسف وعندهما يضمنان لها تسعمائة بناء على أن القول قولها
إلى تمام مهر مثلها فكان يغني لها بالنسبة لاشهادتها فعدت ثلثا عليها تسعمائة
وعند أبي يوسف القول قول الزوج فلم يثلغها عليها شي **قوله** وكذلك إذا
شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها أو أقل ثم رجعا لم يضمنوا لأن
هذا اتلاف بعوض لأن البضع مستقوم حال الدخول في الملك والاتلاف
بعوض كلا اتلاف **قوله** فإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمن
الزيادة لأنها ثلغها ما يبيع بعوض ثم هذا التكاح جائز عند أبي حنيفة في
الظاهر والباطن وعندهما يجوز في الظاهر ولا يجوز في الباطن وما يده
أنه يجوز له وطئها عند أي حينة وعندهما لا يجوز **قوله** وإن شهدا
ببيع مثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا لأنها لم يثبتهما بشهادتهما مثل
ما إذا لاه عن ملكه وهذا إذا كان المشتري يدعي وأبى أن يكره إذا كان
البائع يدعي والمشتري يكره يضمنان الزيادة كذا في المستعفي **قوله**

وان شهدا باقل من القيمة ثم رجعا ضنا التفتان لانها اتلفا هذا الجزء
 بلا عوض **قوله** وان شهدا على رجل انه طلق امراته قبل الدخول بها
 ثم رجعا ضنا نصف المهر لانها اكدت عليه ضانا كان على ثمن الزوال واستطاع
 الاثري انها لو طاعت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصله وان كان لم
 يسم لها مهر او ضمن المستمعة رجع لها ايضا عليها **قوله** وان كان بعد
 الدخول لم يضمن لان خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له والمهر يلزمه
 بالدخول فلم يتلفا عليه شيئا لقيمة **قوله** وان شهدا انه اعتق عبده
 ثم رجعا ضنا قيمة لانها اتلفا نالية العبد عليه من غير عوض والولا للمعتق
 لان العتق لا يتحول اليها بهذا الضمان فلا يقول الولا وان شهدا انه لا
 استولد جاريته هذه فقضي التراضي بذلك ثم رجعا ضنا ما اتلفا من الاشياء
 والجارية باقية على ماله فان مات المولى بعد ذلك عتقت وضمنها قيمتها
 امه لانها تلتفت بشهادتهما المتقدمة فيجب ضمانها للورثة **قوله** واذا
 شهدا بقتل شخص ثم رجعا بعد القتل ضنا الدية ولم يقتص منها لانها لم يبا
 القتل ولم يحصل لها اكرام عليه وعندنا رفي بقتل منها ثم عندنا يكون
 ضمان الدية بلا مالها في ثلاث سنين لانها معترفان والماتلة لا تقتل
 الا عقول ولا يجب عليهما الكفارة ولا يجران البوار بان كانا وليد المشهود
 عليه فانما يرثانه **قوله** واذا رجع شهود النزع ضمنوا لان الشهادة
 في مجلس القضا صدقت منهم فكانت التلث مضافا اليهم **قوله** وان رجع
 شهود الاصل يمين بعد ما قضى النعاني بشهادة الزعيم وقالوا لم يشهد شهود
 النزع على شهادتنا فان كان عليهم اي على الاصول لانهم انكروا الاشهاد
 ولا يبطل القضا **قوله** وان قالوا شهدنا ثم غلطنا ضمنوا هذا
 عند محمد لان النزع نقلوا شهادته الاصول فصارت كالو حفرها وانما عندها
 ذلك ضان على الاصول اذا رجعوا لان القضا وقع بشهادة النزع وان

رجع

رجع الاصول والنزع جميعا فعندها الضان على النزع لان القضا وقع
 بشهادتهم وعند محمد بموجب خيار ان شافن النزع او الاصول **قوله**
 وان قال شهود النزع كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت
 الي ذلك لان ما عني من القضا لا ينقضي بقولهم ذلك يجب الضان عليهم لانهم
 ما رجعوا عن شهادتهم وانما شهدوا على غيرهم بالرجوع **قوله** واذا شهد
 اربعة بالزنا وشاهدان بالا حصان فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا لان
 شهود الاحصان لم يضمنوا لان الشهود الاحصان غير موجهين للزنا وانما
 الاحصان شرط فيه كالبلوغ والعقل ولان الرحم عقوبة والاحصان لا
 يجوز العقاب عليه اذ البلوغ والاسلام والتزويج وهذه ضمان لا يماقت
 عليها وانما يستحق العقاب بالزنا لا بغيره ولان الاحصان كان موجودا فيه
 قبل الزنا غير موجه للزنا فلما وجد الزنا بعد الاحصان وجب الرجوع
 واذا لم يجب بشهادة شهود الاحصان رجع لم يضمنوا بالرجوع **قوله** واذا
 رجع المزكون عن التزكية ضمنوا هذا عندنا في حصة لانهم يجعلوا شهادة الشهود
 شهادة الاتزكية لانها كانت قبل التزكية لا يتعلق بها حكم وانما يتعلق بالتزكية
 وعندنا لا ضمان عليهم لانهم اثبتوا على الشهود فصارت كشهادة الاحصان
 وصورتها اربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكوا فرجع فاذا الشهود عبيد فالذي
 على المزكين عندنا في حصة ومعناه اذا رجعوا على التزكية بان قالوا علمنا
 انهم عبيد ومع ذلك زكينا ام اذا ثبتوا على التزكية وزعموا انهم احرار فلا
 ضمان عليهم ولا على الشهود لانهم لم يتبين كذب الشهود بخوار ان يكونوا
 حذقوا في ذلك ولا يجد الشهود حذق لانهم قد فوا حيا وقد مات
 فلا يورث عندنا وقال ابو يوسف ومحمد الدية على بيت المال وقيل الخلف
 فيما اذا اخبر المزكون بالحرية بان قالوا هم احرار اما اذا قالوا هم عدول
 فبانوا عبيدا لا يضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عدلا **قوله**

قوله

قوله واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا
 فالضمان على شهود اليمين خاصة لان الحكم يتعلق باليمين ودخول الدار شرط
 في ذلك فهو كشهود الاحصان مع شهود الزنا ومعنى السبالة بين العتق والطلاق
 قبل الدخول اما بعده فلك يظهر فيه فائدة لان شهود الطلاق بعد الدخول
 اذا رجعا الاضمان عليهم وانما يظهر الفائدة في الطلاق قبل الدخول او فيها اذا
 شهد شاهدان انه طلق بعق عبده لا يدخل هذا الدار وشهد اخر ان
 دخلها فحكم بعق العبد ثم رجعا جميعا فالضمان على شاهدي اليمين بالعق
 دون شاهدي الدخول لان العبد اذا دخل الدار عتق باليمين لا بالدخول فاذا
 كان هكذا فالضمان على شاهدي اليمين لا لئلا ترى ان رجلا لو قال لعبده ان ضربك
 فلان فانت هرف فغيره فلك بعق العبد ولا يضمن الغارب لانه عتق يمين
 مولاه لا بالغرب فكذا هذا قاله اعلم

كتاب ادب القضا

الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في فضيلة من
 الغفائل واعلم ان القضا اي من امور الدين ومصلحة من مصالح المسلمين عبادة
 به لان الناس اليه حاجة عظيمة **قوله** لا يبيع ولا يهتد القاضي حتى يخرج في
 المولى شرائط الشهادة وفي الحرب والاعتقل والبلوغ والعبد المأذون والولي
 بلنظ اسم للمفعول وهو قبل المتولي ليكون فيه دلالة على تولية غيره له
 بدون طلبه وهو الاولي للقاضي وانما اعتبر فيه شرائط الشهادة لان الحكم لما
 كان فيه نفوذ الحكم على الغير شبه الشهادة التي توجب الحق على الغير قال
 في شرحه لا ينبغي ان يولي القضا الا الموثوق بعفافه وملاجه ودينه
قوله ويكون من اهل الاجتهاد وهو ان يكون عارفا بالنسب والاحاد
 ويعرف ناسخها ومنسوخها وعامها وخاصها وما اجمع عليه المسلمون من
 ذلك **قوله** ولا يأس بالدخول في القضا لمن يشق من نفسه انه يودي فرضه

وقد

وقد دخل في القضا قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيها
 احوط واسلم للدين والدنيا لما فيه من الخطر العظيم والامر المحفوف **قوله**
 ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يامن على نفسه من احيث فيه قال
 عليه السلام قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم علما فقضى بما علم فهو
 في الجنة ورجل جعل فقضى بما جعل فهو في النار ورجل علم فقضى بغير ما علم
 فهو في النار **قوله** ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسلها اي لا يطلبها
 بطلب ولا يسلها بطلب اليتامى بيع الطلب ان يقول لك امام وكنتي والسؤال
 ان يقول للناس لو ولا في الامام قضا مدنيه كذا الاجنبية الى ذلك وهو
 يطعم ان يبلغ ذلك الى الامام فيقلده القضا وكل ذلك مكروه لقوله عليه السلام
 من طلب القضا وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسرده **قوله**
 ومن قلد القضا سلم اليه ديوان القاضي الذي قبله وفي الخرافة التي فيها
 السموات والمكوك ونصب الاوصياء والقوام باموال الوقت **قوله**
 وينظر في حال المحبوسين لانه نصب ناظر في امور المسلمين **قوله** ومن
 اعترف منهم بحق الزمة اياه ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الابينة
 يعني اذا قال المعزول اني جئت بحق لم يلتفت الى قوله بدون البينة
 لانه بالمزل التمسك بساير الناس وشهادة الفرد غير مقبولة لاسيما اذا
 كانت على فعل نفسه **قوله** فان لم تقيم بينة لم يجعل بتخلية حتى
 ينادي عليه ويستظهر في امره وضورة النداء ان ينادي به بجملة اياما
 من كان يطلب فلك ان ابن فلك المحبوس حتى فليحضر فاذا لم يظهر له خصم اخذ
 منه كفيلا بنفسه واطلقه وانما اخذ الكفيل لجواز ان يكون له خصم غائب
 فاستحب ان يتوثق به ذلك باخذ الكفيل **قوله** وينظر في الودائع
 وارعاء الوقت اي غلات الوقت فيعمل على حسب ما تقوم به البينة
 او يعترف به من موثوق يده ولا يقبل قول المعزول به ذلك **قوله**

ويجلس الحكم جلوسا ظاهر في المسجد كي لا يتشبه مكانه على الثوبا ويستقبل
 القبلة في جلوسه ويدعو الله ان يوفقه ويسدده ويتقبل على الخصوم من رعا
 نفسه فان دخله ثم او خيرا وناسرا وغضب كف عن الحكم لانه اذا كان هذه
 الصفة استغل قلبه فلم يفرغ من كلام الخصوم ولا يقضي وموجبا مع او عطشان
 او حاقن او جاس او مريض لان ذلك يستغل قلبه ولا يقضي وموجبا مع او مريض
 ولا يرتشي لقوله عليه السلام لمن اساء لراشي والمرشي يستغنى ان يتخذ كاتا
 من اهل النفاق والصلح ويتعد بحيث يرى ما يكتب اليه ليس عليه شئ
 ان يكون الكاتب من اهل الشهادة لانه قد يحتاج الى شهادته **قوله** ولا
 يتقبل هدية الا من ذي رحم محرم منه او ممن جرت عادته قبل النفا بها داته
 وهذا اذا لم يكن للمقرب خصومة اما اذا كانت لا يتقبل وكذا المهدى اذا
 زاد على المتبادر كانت له خصومة لا يتقبل هديته **قوله** ولا يحضر
 دعوة الا ان تكون عامة وهي التي ما لو علم المضي ان القاضي لا يحضرها
 يعلمها وهذا مع ما قيل في تفسيرها وقيل هي دعوة التمس او المختار
 والخاصة هي ما لو علم المصنف ان القاضي لا يحضرها لا يعلمها ثم انما يتصل
 في الخاصة نعين ان يكون لاجبني والذي رجم محرم منه وفي الهدية لا يحضرها
 الا اذا كانت لذي رحم محرم **قوله** ويشهد الجنازة ويتود المريمين
 وهو افضل الحكام **قوله** ولا يعصف احد الخصمين دون خصمه لان فيه
 ترك التسوية وفيه اشارة الا انه لا بأس ان يعصفا جميعا لوجود التسوية
قوله واذا حضر سوا بينهما في الجلوس ولا يقال وكذا في النظر
 اليهما والاعلام بهما وينبغي لمن يدخل مجلس التماس ان لا يسلم على القاضي فان
 سلم لا يجب عليه رد سلامة فان اراد جوابه لا يزيد على قوله وعليكم السلام
 ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه ثم اذا سمع القاضي البيعة ولم يحكم
 لها حتى غاب المدعي عليه حكم لها ولا ينتظر عوده عند ابي يوسف وقول

محمد لا بد من احضاره كذا في الينابيع **قوله** ولا يسار احدهما ولا يسير
 اليه ولا يلغته حجة لان فيه كسر قلب الاخر واضعافا له وكذا الاخير مع صوت
 على احد فاما لم يرفع على الاخر لان ذلك يدعوه وربما تخير وترك حقه
 وكذا لا يفصل بين وجه احدهما دون صاحبه **قوله** فاذا ثبت الحق عند
 وطلب صاحب الحق جبر غريمه لم يجز له بحسبه وامره بدفع ما عليه لان الجبر
 انما هو جبر اللما طلة فله بد من ظهورها وهذا اذا ثبت الحق باقراره لانه
 لا يعرف كونه مما طلة في اول الوهلة فلعله طبع به الالهال فلم يستعجب
 المال فاذا انتفع بعد ذلك بحسبه واما اذا ثبت الحق بالبينه حبه حتى
 يثبت لظهور الطلب بانكاره كذا في الهداية واذا اطمح الحاكم في ان يصطليح
 الخصمان فلا بأس ان يردهما ولا ينفذ الحكم بينهما سلما يصطليح ان لو يعلمها
 ان الصلح خير قال عمر رضي الله عنه رد والخصومة كي يصطليح اذ ان فعل
 التخصم يورث الضغائن ولا ينبغي ان يرد لهم التمس مرتين **قوله**
 فان استعجب حبه في كل دين لزمه رد لا عن مال فعقل في يده كتمن المبيع
 وبذل القرض او التمس بعقد كالمهر والكفالة لانه اذا حصل المال في يده
 ثبت غناه واما بحسبه اذا كان مؤسرا اما اذا كان مفسرا لا يحسبه واما
 المهر فالمراد بالمعجل دون اللوجل **قوله** ولا يحسبه فيما سواه كدفع عوض
 المغموص وارث الجنايات اذا قال اني فقير الا ان يثبت غريمه ان له ما
 لا يحسبه حينئذ **قوله** وبحسبه شهرين او ثلثة اشهر في حال غنائه فان
 لم يظهر له مال خفي سبيله لانه استحق الا انتظار الى الميسرة فيكون حبه
 بعد ذلك ظاهرا وليس تقدير مدة حبه شهرين او ثلثة اشهر بل لازم بل التقدير
 مقوض الى راي القاضي لاختلاف احوال الناس فيه فمن الناس من يعجزه
 الجبر العالي ومنهم من لا يعجزه الكثير فغرم من ذلك الى راي الحاكم فان
 اقامة البينة على انفسه قبل المدعى تقبل في رواية ولا تقبل في اخرى

وفيما يختار لان البينة لا تطلع على عساره ولا يسهل له ان يكون له مال
 مخمور لا يطلع عليه الشهود فلا بد من حصة شوا اذا حصة التراضي المدة
 المذكورة وسأل عنه فاجاب بانه اخرجه من الحبس ولا يحتاج الى لفظ الشما
 بل اذا اخبره بذلك شفه على بقوله ولا اثنين احوط وهذا اذا لم يكن الحال
 حال المصارعة اما اذا كان بان ادعى المطلوب الا عار وقال الطاب بموجبه
 فلا بد من اقامة البينة **قوله** ولا يحول بينه وبين غزايه بعد خروجه
 من الحبس فاذا دخل داره لم حاجة لا يتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج
 فان كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها ما فيه من الخلوة لها ولكن سبعت
 امرأة امينة تلازمها **قوله** وبحبس الرجل في نفقة زوجته لانه
 ظاهر بالامتناع عنها وبحبس ايضا في دين مكاتبه وعنده الماذون والديون
 ولا يحبس المكاتب لولاه دين الكتاب لانه لا يعبر ظاهرا بماله ولا بحسبنا
 هو جزا الظلم **قوله** ولا يحبس والدين دين ولده يعني لا يحبس الوالدون
 وان علوا لاجل دين الولد لان الحبس نوع عقوبة فلا يستحقها الولد على
 والديه كالحكم بدفع القصاص قال الله تعالى فلا تقتل لها ان ولا تنهرها
 والحبس اشد من ذلك **قوله** وبحبس اذا استنع من الاتفاق عليه اذا
 كان صغيرا فتعبر لان في ذلك احياء الولد والنفقة لا تستدرن معنى الزمان
 بخلاف دين الولد فانه انما لا يحبس به لانه لا يستطع بمعنى الزمان **قوله**
 المتخذ اذا كان المديون صغيرا وله ولي يجوز له قضاء ديونه وللصغير
 مال حبس التراضي التولي اذا امتنع عن قضاء ديونه **قوله** ويجوز قضا
 المرأة في كل شيء الا في الحدود والنفقة باعتبار الشهادتها **قوله** يقبل
 كتاب التراضي في الحقوق اذا شهدوا به عنه يريد به
 من قاض مصر الى قاض مصر اخر ومن قاض مصر الى قاض رستاق ولا يقبل
 كتاب قاضي رستاق اذا ورد على قاضي مصر كذا في اينا بيع فاما سوط

الشهادة

الشهادة فلان التراضي المكتوب اليه لا يعلم انه كتاب التراضي الا بما **قوله**
 اذا شهدوا به عنه يعني المحقوق ويروى به عنه اي بالكتاب وانما يقبل
 كتاب التراضي الى القاضي اذا كان بينهما مسيرة سفر ذلك ما دام فعلا
 اما اذا كان اقل من ذلك لا يقبل وفيه مواد رمتام اذا كان في مصر واحد
 قاضيان جاز كتاب احدهما الى الاخر في الاحكام كذا في اينا بيع ولو مات
 القاضي اكتب او عزل قبل وصول كتابه الى المكتوب اليه لا يعمل به لان كتابه
 ينفرد مقام خطابه وضطايه بعد العزل لا يثبت به حكم وبعد الموت يخرج
 من ان يكون كتابه بمنزلة خطابه لان خطابه قد بطل فان وصل اليه الكتاب
 فقرأه ثمرات الكتاب بعد ذلك او عزل فذلك جاز وان مات المكتوب
 اليه او اولا او عزل وولي غيره القضا لم ينبغي له ان يقبل الكتاب لانه كتب الي
 غيره وان كان مات الخصم ينفذ الكتاب على ورثته لقيامهم مقامه
قوله فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكم صورته
 رجل ادعى على رجل النافاة وانما على ذلك بينة او اقرب ذلك فاصطلم على ان
 ياخذ فامنه في بلد اخر يكتب هذا التراضي كتابا الى ذلك القاضي مخافة
 ان ينكره فياخذ به بالكتاب **قوله** وان شهدوا ببير حفرة خضم لهم
 يحكم اي ان شهدوا عند القاضي اكتب **قوله** وكتب بالشهادة
 ليحكم بها المكتوب اليه لان القضا على العايب لا يجوز عندنا ما لم يكن عنه
 خصمه حاضر واذا لم يحضر القضا كان كتابه بمنزلة الشهادة عليه في اثبات
 الحق فكانه شهد بذلك عليه **قوله** ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين
 او رجل وامرأتين لان الكتاب يشبه الكتاب فلا يثبت الا بحجة تامة **قوله**
 وجب ان يقرأ عليهم ليعرفوا ما فيه ويعلم به لانه لا شهادة بدون العلم
قوله ثم يجتمع بحضرته ويسلم اليهم كي لا يتوهم التضييق وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد لان علم ما في الكتاب وان ختم بحضرته شرط عند قاضي

وكذا احفظ ما في الكتاب ايضا عند فاسطوط وقال ابو يوسف ليس شيء من ذلك
 شرطا واشترط ان يشهد لعم ان هذا كتابه وختمه واختار السرخسي قولنا
 يوسن ولا يفتح حتى يسألهم عن ابي حنيفة عن ما في الكتاب ويقول هل قرأه
 عليكم وهل ختمه بختمكم فان قالوا لا او قرأه علينا ولم يختمه بختمنا او ختمه
 بختمتنا ولم يقرأه علينا لا يفتح وان قالوا نعم قرأه علينا وختمه بختمنا ففتح
 حينئذ **قوله** فاذا وصل القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم لانه بمنزلة
 اداء الشهادة فلا بد من حضوره ولا بد ايضا من حضور المشهود له لانه فيها
 والشهادة لا تثبت الا بصدع وخصم **قوله** فاذا سأل المشهود اليه
 نظر الى ختمه فاذا شهد وان كتاب تلك القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه
 وقرأه علينا وختمه فصدع حينئذ وقرأه على الخصم والزمه بما فيه ومعنى
 قوله في مجلس حكمه اي في مجلس يجمع حكمه فيه حتى لو سلمه في غير ذلك المجلس
 لا يجمع فكذلك شأن **قوله** وقرأه علينا فلا بد من ان يقولوا ذلك
 عندهما وقال ابو يوسف اذا شهدوا ان هذا كتاب فلان القاضي قبله
 وان لم يتولوا قراءة علينا **قوله** ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي
 في الحدود والنكاح لانها يستعان بالشبهة وفيه كتاب القاضي الى
 القاضي شبهة لان الخط يشبه الخط فيمكن ان لم يكن من القاضي والحدود
 تدور بالشبهات **قوله** وليس للقاضي ان يستخلف في القضا الا
 ان يفوض ذلك اليه لانه قد لا يتقن دون التقليد فيه فعمدا لتوكيل
 الوكيل لان الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يجوز له ان يوكلا الا اذا قبل
 له اعمل براك وهذا اذا قاله الامام وليس من شئت فانه يتقن من
 الاستخلاف ومن الدلالة على ان القاضي في معنى الوكيل انه لا يجوز له
 ان يحكم بتوكيل في غير البلد الذي جعل اليه كما لا يجوز ان يتصرف في انحاء
 جعل اليه فان قضي المستخلف محض من الاول او قضي المستخلف فاجاز

الاول

الاول جائز كانه الوكالة لانه حضر راي الاول وهو الشرط واعلم ان القضا
 لا ينصرف لعموم الامور ولا الامور او القضاة بموت الخليفة لانهم نواب
 عن جماعة المسلمين ومعاونون ولا ينصرف السلطان بموت الخليفة كذا
 في النهاية **قوله** واذا رفع الى القاضي حكم حاكم اخرامعه ان لم يخالف
 الكتاب والسنة او الاجماع او يكون قولا لا دليل عليه مخالفته مثل الحكم على
 متروك التسمية عدا او الحكم بشاهد يمين لقوله تعالى فاشهدوا
 شهودهم من رجالكم وغالته الستة على المطلقة تلك تا بنفس العقد
 كما هو مذهب سعيد بن المسيب **قوله** ولا جاع مثل تجوز بيع امته
 الاول **قوله** ولا يقضي القاضي على غايب الا ان يحضر من يقوم مقامه
 لانه يحتمل الاقرار والانكار من الحكم فيستب وجبه القضا ولا ان القضا
 لا يجوز القضا له فقد لا يجوز القضا عليه **قوله** الا ان يحضر من يقوم
 مقامه كالوكيل او من نصبه القاضي **قوله** وان حكم رجلان رجلين
 بينهما ورعيان حكمه جائز اذا كان الحكم بصفة الحاكم بان لم يكن كافرا ولا
 عبدا ولا مسييا ورثت ان يكون من اهل الشهادة وقت الحكم والحكم في
 لو كان وقت التحكيم عبدا لم اعتق او مسييا فبلغ او كافرا فاسلم وحكم لا يستند
 حكمه ويروى انه كان بين عمر وابي بن كعب رضي الله عنهما محاربة فحكم بينهما
 زيد بن ثابت فاتياه فخرج اليهما فتال زيد لم يكن بعت الى ما يتتبع
 يا امير المؤمنين فقال عمر في يمينته يروي الحكم فالتق لعمري سادة فقال عمر
 هذا اول الجور وكانت البمين على عمر فقال زيد لا يلو عفت عنهما يا امير
 المؤمنين فقال عمر عمن لزممتي بل احلف فقال ابي بل يعني عنهما وتصدق
 فصدق دليل على جواز الحكم ودليل على ان الامام لا يكون قاصيا في حق
 نفسه ولما حكمه لغتفه وقد كان معروفا بالغتفه فيهم حتى روي
 ان ابن عباس كان يحلف اليه ويأخذ بركابه اذا اراد ان يركب فقال

هكذا امرنا ان نمنع بفقها يما نقتل زيد يده وقال هكذا امرنا ان
نمنع باشرافنا واما وضع زيد الوسادة لمرضاة لقوله عليه السلام
اذا اتاكم كرميو قوموا فاكروهم واما لم يستند عمر بن الخطاب عنه في هذا الوقت
وفي قوله هذا اول يجوز دليل على وجوب التسوية بين الخصمين ولم يكن على
علي زيد لكن وقع عنده ان المحكم في هذا ليس كالتاضي فيبين له عمر رضي
الله عنه انه في حق الخصمين كالتاضي **قوله** ولا يجوز تحكم الكافر
والعبد والذمي والمحدث في التقذف والناسق والنصي لا تعداد اهلبة
التقاضي منهم اعتبارا رابا اهلية الشهادة **قوله** ولكل واحد من الحكيم
ان يرجع ما لم يحكم عليها لانه مقلد من جعلها فلك يحكم الابرضاء
قوله فاذا حكم لزمها يعني اذا حكم عليها قبل الرجوع لصدر حكمه عن
ولاية عليها **قوله** واذا رفع ذلك الحكم الى التاضي فوافق مذهبه
امضاه لانه لا فائدة في نقضه ثم ابراه على ذلك الوجه ووافقه
امضاه بها هنا انه لو رفع الى قاض اخر بخالف مذهبه ليس لذلك التاضي
النقض فيما امضاه هذا التاضي **قوله** وان خالفه ابطله لانه حكم
لم يصد عن ولاية الامام وان حكما رجلين نكاحا بدم من اجتماعهما **قوله**
ولا يجوز التحكيم في الحدود والعقاص لانه لا دية لها على ذمها ولهذا
لا يملك ان اباحة ولان الحدود والعقاص مستقطان بالشبهة ونقصان
ولاية المحكم شبهة في المنع منه كشهادة النساء مع الرجال في الغيرة
يجوز في التقاضي لانه من حقوق العباد **قوله** وان حكما في دم
خطا فنقض الحكم بالدية على القاتل لم ينفذ حكمه لانه لا ولاية له
عليه اذ لا تحكيم من جهتهم **قوله** ويجوز ان يسمع البيعة وينقض
بالسكوت وكذا بالاقترار لانه حكم موافق للشروع **قوله** وحكم الحاكم
لا بويه وولده وزوجه باطلا اي حكم المحكم والمولي جميعا لانه لم

يقبل

يقبل شيئا دته لم نكذرا لا يجمع التقاضي لاجل التهمة بخلاف ما اذا حكم
عليهم فانه يجوز يقبل شهادته عليهم لا تستأ التهمة نكذرا التقاضي
كذا في الهداية **كتاب القسم** **القسم**
تميز الحقوق وتعديل الانصاف قال رحمه الله ينبغي ان ينعيب
قائما برزقه من نيت المال ليقسم بين الناس بغير اجرة لان القسم من
جسنى عمل التقاضي من حيث انه يتم بها قطع المنازعة واما برزقه من
نيت المال لان منفعة نصب القاضى يعم الكافة فكانت كفائته في
بيت عالم عزما يعم **قوله** فان لم يفعل نصب قاضا يقيم باجر
معناه باجر على المتقاضي لان النفع لم يعم على المخصوص **قوله** ويجب ان
يكون عدلا مامونا عالما بالقسمه يعني عدلا فيما بينه وبين الله امينا فيما
بين الناس عالما باحكام القسمه لانه اذا لم يكن كذلك فمفعل منه الحيف
قوله ولا يجبر التاضي على قاضى فاسم واحد اي لا يجبر على ان
يستأجره لان في اجباره على ذلك اضرار بهم لانه ربما يطلب منهم زيادة
على اجر الشل فيبقا عدبهم **قوله** ولا يترك القسم يستأجره لانهم
اذا استأجروا يحكموا على الناس في الاجر وتقاعدوا عنهم وعند عدم الاتكال
تبادر كل منهم الى ذلك خشية الموت فتعرض لاجرة **قوله** واجرة
القسمه على عدد الروس عند اي حيفه لان الاجر مقابل بالتميز وهو لا
يتفاوت لان العمل يحصل لقاضى القليل مثل ما يحصل لقاضى الكثير
وربما يتعصب الحساب بالنظر الى القليل وقد يتعصب لافر فيتعذر
اعتبار فيتعلق الحكم باصل التمييز **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد على قدر
الانصاف لانه مونة الملك فيتعذر بقدره كاجرة النكاح والوزان وخفى
البيع اشتراكه قلنا في هذا الاجر مقابل ينقل الثواب وهو يتفاوت والكيل
والوزن ان كانا القسمه قيل هو على الخلف وان لم يكن لها فالاجر مقابل

بعل الكيل والوزن ويتفاوت **قوله** وان لم يكونا للقسمة بان اشترى
 شيئا وامر اناسا ليكيله ليصير الكل معلوم القدر فالجزة على قدر
 الانصاف **قوله** واذا حضر الشركاء عند القسمة في ايديهم دار وصيغة
 ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسموا القسمة حتى يقيموا
 البينة على موته وعدد ورثته لان القسمة قضا على الميت لان التركة مباحة
 على ملكه قبل القسمة حتى لو حدث زيادة تنفذ وصاياه فيها ويقضي دينه
 منها بخلاف ما بعد القسمة واذا كانت قضا على الميت بالاقرار ليس بحجة عليه
 فلا بد من البينة بخلاف المنقول وسائر المعروفين اذا ادعوا ميراثا بينهم
 انه يقسمها وان لم يقيموا البينة لانه يحسب عليها الموت واما العقار فهو محقق
 بنفسه وقال ابو يوسف ومحمد يقسمها باعتراؤهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها
 بقولهم لان الدار ملكهم في الحال الظاهر اذا اليد دليل الملك والاقرار امانة
 الصديق ولا شائع لهم فيقسمها بينهم كما في المنقول الموروث والعقار
 المستوي وهذا لانه لا ينكر ولا بينة الا على المكر فالزق لاي حيفه ان ملك
 المستوي ليس في حكم ملك البائع بل هو ملك مستأنف الا ترى انه لا يرد على
 بائع البائع بغير فاذا اقتسمها بينهم كان ذلك تصرفا عليهم ولا يكون تصرفا
 على البائع بخلاف الميراث فان التركة فيه باقية على حكم ملك الميت والوارث
 يخلف فيه الا ترى انه يرد الوارث على بائع الميت بالبيع فالقسمة فيها
 تصرف على الميت ونقل الشيء من حكم ملكه الى ملك الورثة وذلك لا يجوز
 ولا يصح فون على انتقال الملك اليهم الا ببينة **قوله** ويذكر في كتاب
 القسمة انه قسمها بقولهم فايدته ان حكم القسمة يختلف بين ما اذا كانت
 بالبينة او بالاقرار فتي كانت بالبينة يتعدى الحكم الى الميت وبالاقرار
 يقتصر عليهم حتى لا تبين امراته ولا يعتق مدبرة وامهات اولاده
 ولا يخل الدين الذي على الميت لانه لم تعلم موته بالبينة وانا علمناه

باقرارهم

باقرارهم وقارهم لا يبدوهم **قوله** فان كان المال المشترك ماسو
 العقار وادعوا انهم ورثوه قسمة فيقولهم جميعا يعني اذا كان عروضا
 او شيئا ما ينقل لان في قسمة حفظ الميت لانه يحتاج الى الحفظ فاذا قسم
 حفظ كل واحد منهم ما حصل له والعقار يحفظ بنفسه **قوله** وان
 ادعوا في العقار انهم اشتروه قسمة بينهم وقد ذكرناه **قوله** وان
 ادعوا الملك ولم يذكر كيف انتقل اليهم قسمة بينهم باعتراؤهم معناه اذا
 كان العقار في ايديهم يدعون انه ملك لهم ولا يدعون انتقال الملك فيه
 من غيرهم فانه يقسم بينهم باعتراؤهم لانه ليس في القسمة قضا على الغير
 فانهم بما اقرؤا بالملك لغيرهم وهذه رواية كتاب القسمة وفيها
 الصغير لم يقسمها حتى يقيموا البينة لاحتمال ان يكون لغيرهم **قوله**
 واذا كان كل من الشركاء ينتفع بنفسه قسم بطلب احدهم وان كان
 احدهم ينتفع والاخر يتصرف لثلاثة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم
 وان طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر طلبه والثاني
 تمتعت به طلبه فلم يعتبر وقوله ان طلب صاحب القليل لم يقسم ولكن
 يجب المهايأة بينهم **قوله** وان كان كل واحد منها يستصرف يقسم
 الا بتراضيهما لان الحق لهما **قوله** ويقسم المعروف اذا كان من صنف
 واحد لان القسمة هي تمييز الحقوق وذلك يمكن في الصنف الواحد وذلك
 كالابل والبقر والغنم او الثياب او الدواب او الحنطة او السمير يقسم كل
 صنف من ذلك على حدة **قوله** ولا يقسم الجنتين بعضها في بعض
 ولا بتراضيهما لانه اختلاف بين الجنتين فله يقسم القسمة تمييزا بل يقع
 معاوضة وسيلها التراضي دون جبر التراضي **قوله** وقال ابو حنيفة
 لا يقسم الرقيق يعني بانفراده فان كان معه شيء اخر قسم بالاتفاق

وقال في الدنيا بيع انما لا يتقسم اذا طلب القسمة لبعض الشركاء دون بعض
 اما اذا كانت بغير اصيلهم جاز **قوله** ولا يجوز ان يكون غنة خضم ولا خضم غنة **قوله** وان خضم وارث
 واحد لم يتقسم وان اقام البيعة لانه لا بد من حضور خضمين لان الواحد لا
 يصلح خضمًا ومخاضها نكاحا ساهيا ومقاسا بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين
 فان كان الحاضر كبيرا والغائب صغيرا نصب القاضي للصغير وصيا وقسم
 اذا اقيمت البيعة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصي له بالثلث فيها وطلب
 البسطة واقام البيعة على الميراث والوصية **قوله** فان كانت دور
 مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حدة تارة قول ابي حنيفة لان الدور
 المختلفة منزلة للاجناس المختلفة الا ان يترافوا على ذلك **قوله** وقال
 ابو يوسف ومحمد ان كان الاصل لغير قسمة بعضها في بعض قسمها لان جنس واحد
 استا وصورة نظرا الى اصل السكنى اجناس بمعنى نظرا الى اختلاف المقاصد
 ووجوه السكنى فيفرض الرجوع الى القاضى في التفتيد بقوله في معنى واحد
 اشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصرين لا يجعلا في القسمة عندهما وفي
 رواية هلال عنهما وعن محمد يتقسم احداهما في الاخرى والبيوت تتقسم قسمة واحدة
 سواء كانت في محلة او في محال لان التناوت فيما بينهما يسير **قوله**
 وان كانت دار وصيعة او دار وحانوت قسم كل واحد منهما على حدة لا
 اختلاف الجنس لان الدار والصيعة جنسان وقد نبينا ان الجنسين لا
 يتقسم بعضهما في بعض لان القسمة تمثيل واحد الحقين من الاخر ولا اختلاط
 بين الجنسين ثوان النسخ رحمه جعل الدار والحانوت جنسين وهكذا
 ذكر الخصاص وفي الاصل ما يدل على انها جنس واحد فيجعل في المسألة
 روايتان **قوله** وينبغي للمقاسم ان يصور ما يتقسمه يمكنه حفظه
 يعني يكتب على كل غنة نصيب فلان كذا ونصيب فلان كذا الترفع تلك
 الكا غنة الى القاضي حتى يتولى الاقراء بنفسه وفي الحواشي معناه يفور

وقال في الدنيا بيع انما لا يتقسم اذا طلب القسمة لبعض الشركاء دون بعض
 اما اذا كانت بغير اصيلهم جاز **قوله** ولا يجوز ان يكون غنة خضم ولا خضم غنة **قوله** وان خضم وارث
 واحد لم يتقسم وان اقام البيعة لانه لا بد من حضور خضمين لان الواحد لا
 يصلح خضمًا ومخاضها نكاحا ساهيا ومقاسا بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين
 فان كان الحاضر كبيرا والغائب صغيرا نصب القاضي للصغير وصيا وقسم
 اذا اقيمت البيعة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصي له بالثلث فيها وطلب
 البسطة واقام البيعة على الميراث والوصية **قوله** فان كانت دور
 مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حدة تارة قول ابي حنيفة لان الدور
 المختلفة منزلة للاجناس المختلفة الا ان يترافوا على ذلك **قوله** وقال
 ابو يوسف ومحمد ان كان الاصل لغير قسمة بعضها في بعض قسمها لان جنس واحد
 استا وصورة نظرا الى اصل السكنى اجناس بمعنى نظرا الى اختلاف المقاصد
 ووجوه السكنى فيفرض الرجوع الى القاضى في التفتيد بقوله في معنى واحد
 اشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصرين لا يجعلا في القسمة عندهما وفي
 رواية هلال عنهما وعن محمد يتقسم احداهما في الاخرى والبيوت تتقسم قسمة واحدة
 سواء كانت في محلة او في محال لان التناوت فيما بينهما يسير **قوله**
 وان كانت دار وصيعة او دار وحانوت قسم كل واحد منهما على حدة لا
 اختلاف الجنس لان الدار والصيعة جنسان وقد نبينا ان الجنسين لا
 يتقسم بعضهما في بعض لان القسمة تمثيل واحد الحقين من الاخر ولا اختلاط
 بين الجنسين ثوان النسخ رحمه جعل الدار والحانوت جنسين وهكذا
 ذكر الخصاص وفي الاصل ما يدل على انها جنس واحد فيجعل في المسألة
 روايتان **قوله** وينبغي للمقاسم ان يصور ما يتقسمه يمكنه حفظه
 يعني يكتب على كل غنة نصيب فلان كذا ونصيب فلان كذا الترفع تلك
 الكا غنة الى القاضي حتى يتولى الاقراء بنفسه وفي الحواشي معناه يفور

ما يقتسمه قطعا ويسويه على سهام المتقسم عليهم ويستعبر اقل الانقسام
حتى لو كان سدا جعله اسداسا وان كان ربعا جعله ارباعا ليكن
القسمه وان كان لاحدهم سدس ولآخر ثلث ولآخر نصف جعلها ستة
اسهم ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا
ويكتب اسامهم ويجعل لها قرعة ويلقبها بذكره فمن خرج سهمه اولاه
السهم الاول ان كان بقي سهمه فان كان ذلك صاحب السدس فلها الجذر الاول
وان كان صاحب الثلث فله الاول والذي يليه وان كان صاحب النصف
فله الاول والثاني يليه **قوله** وتعدله اي من حيث الصورة والقيمة
اي يسويه على سهام القسمة ويروي ويميزه بالتراي اي يقطع به القسمة
عن غيره **قوله** ويذره ليعرف قدره ويقوم الشيء يعني اذا كان يحتاج
الى التقويم قال في الهداية يعود لبنا لما جئنا اليه اذ البنائين على حدة
فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالساحة ووقع في نصيب احدهم يعرف
قيمة الدار ليعطى الاجرة مثل ذلك **قوله** وينوز كل نصيب عن الثاني
بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب الاخر فتقطع
المنازعة ويتحقق معنى القسمة على التمام **قوله** فتركتب اسما هو
ومجعلها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والذي يليه
بالثالث وعلى هذا ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه اولاه السهم الاول
ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والقرعة ليست بواجبة وانما هي
لتطبيب الانفس وسكون القلب ولنفى تهمة الميل حتى ان القاضي روى
لكل واحد منهم نصيبا من غير اقراره بانه في معنى القضا فيملك الاكوار **قوله**
ولا يدخل في القسمة الدراهم والدنانير ولا يتراضونهم لان افعال
ذلك يجعل المقدم ماضية والمعاوضة لا يجبر عليها وصورة دار بين
جماعة ارادوا قسمتها وفيه احد الجانبين فعقلنا واراد احد الشركا ان يكون

عوض

عوض البناء درهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء
الارض ولا يكلف الدين وقوع البنائين نصيبه ان يرد بازا البناء درهم الا اذا
تضرر فحينئذ للمعاينة ذلك **قوله** وان قسم بينهم ولا حدم سيل في ملك
الاخر او طريق لم يشرط في القسمة فان امكن صرف الطريق والسيل عند فليس
لما ان يستطرق ويسيل في نصيب صاحبه لانه امكن تحقيق القسمة من غير
ضرورة **قوله** وان لم يكن فصاح القسمة لان القسمة محيلة لبقا الاختلاف
فيستأنف وهذا اذا لم يشرط القاسم في القسمة ما اصاب كل واحد منهم كان
له الحق لانه اذا لم يشرط ذلك لم يكن له حق الاستطراق في نصيب شريكه
فيصير من يتبع له ذلك لا ينتفع بنصيبه فلهذا انضخت واما اذا كان القاسم
شرط فيها ان ما اصاب كل واحد منهم فهو له بحقوقه فانه ينزل الطريق والسيل
في حق الاخر على ما كان عليه قبل القسمة **قوله** وان كان سفلا لا علوا
وعلا لا سفلا لم يسفل له علو قور كل واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر
بغير ذلك وهذا قول محمد وعليه النقول وعندنا يقسم بالذراع وعين المسألة
اذا كان سفلا مشترك بينهما وعلو لاخر **قوله** علو لا سفلا لما في علو
مشترك بينهما وسفلا لاخر **قوله** وسفل له علو اي مشترك بينهما وجه
قولنا ان القسمة بالذراع هي الاصل فيحار اليه ما امكن وجه قول محمد ان
السفل يصلح لما لا يصلح له العلو من اتخاذ بئر او اصطبل وغير ذلك فليحقق
التمثيل لا بالقيمة فخر اختلف ابو حنيفة وابو يوسف في كيفية القسمة بالذراع
فقال ابو حنيفة ذراع من سفلا بدراعين من علو وقال ابو يوسف كل ذراع
من العلو بذراع من السفلا الذي لا علو له بيا من سفلا بين رجلين وعلو
في بيت اخر بينهما ايضا ارادوا قسمتها فانه يقسم ابنا على طريق القيمة بالاجماع
واما الساحة فتقسم بالذراع فذراع من سفلا بدراعين من العلو عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ذراع من العلو بذراع من السفلا لان القصور

منها السكنى وما متبا ويات فيه ولا يحنيفة ان منفعة العلوا تنقص
 منفعة السفل الا ترى ان منفعة السفل السكنى والبناء عليه وخصوا به
 فيه وان يجعل فيه او تاد او مرابط للذواب وغير ذلك فاما العلو فلا
 منفعة فيه الا السكنى لا غير اذا لا يمكن البناء على علوه الا بوجها حاج السفل
 ولان منفعة العلو لا تبقى بعد فوات السفل ومنفعة السفل تبقى بعد
 فوات العلو واما على قول محمد يقسمان بالقيمة لان منفعتهما تختلف
 باختلاف الحر والبرد فلا يمكن التعديل الا بالقيمة والغتوى على قول
 محمد سائل بيت كامل وموسفل وعلويين رجلين وعلويين بيت اخرين
 ارادوا تقسمه ذلك بالتعديل فكل ذراع من البيت الكامل يكافئ ذراع من
 العلو لان دراعا من ذلك العلو وذراع من سفل هذا بذراعين من علو
 ذلك وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ذراع من الكامل بذراعين من
 العلو فان كان سفل وبيت كامل فكل ذراع من الكامل بذراع ومنه
 من السفل عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ذراع من البيت الكامل بذراعين
 من السفل فعلى قول ابي حنيفة يجعل بمقابلة مائة ذراع من العلو المجرى
 ذلك ثم وذلك ثون ذراعا وثلاث ذراع من البيت الكامل وذلك ان يقسم
 مائة على ثلثه لان كل ثلثه اذرع من العلو بذراع من الكامل وعند ابي
 حنيفة ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من العلو المجرى لان العلو السفل
 عنده سوا تخسون من الكامل منزلة مائة خسون منها سفل وخسون منها علو
قوله فان اختلف المتقاسمون فشهد الناس ان قبلت شهادتها هذا
 قولها وقال محمد لا تقبل وسوا ذلك قاسم التراضي وغيره وفيه شره ان قسا
 بغير اجرة قبلت شهادتها وان قسا باجرة لا تقبل وعند محمد لا تقبل في الزوجين
 لانها يشهدان على فعل انفسهما لان فعلها التمييز واما اذا قسا بالاجرة فان لها
 منفعة اذا قمت القسمة فاشتر ذلك في شهادتها بالاجماع لانها يدعيان ابنا

عمل

عمل استوجرا عليه وفي المستصفي شهادتها مقبول سوا قسا باجر او بغير اجر وهو
 الصحيح فان شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الفرع غير مقبولة **قوله**
 فان ادعى احدهما الغلط ورغم انها اصابه شيء يدا الاخر وقد شهد على نفسه
 بالاشياف لم يصدق على ذلك الا ببينة لانه يدعي نفي القسمة بعد تمامها
 فقد اقر باستياف حقه فلا يصدق على ذلك الا ببينة فان لم يكن له بينة
 استخلف الشركا فن كل منهم جمع بين نصيب الناكل والمذعي فيقسم بينهما
 على قدر انصبايهما **قوله** وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت بعضه
 فالقول قول المخصم مع يمينه لانه اقر بتام القسمة واستيافه لنصيبه ثم ادعى
 حقا على خصمه وهو منكر فلا يقبل عليه الا ببينة **قوله** وان قال
 اصابني الى موضع كذا ولم يسلم الى ولو يشهد على نفسه بالاستياف وكذبه
 شريكه تحالفا ونفت القسمة لان العقد لم يتم بينهما **قوله** لو يشهد
 على نفسه ايلم بقر **قوله** واذا استحق بعض نصيب احد فما بيعه لم تنسخ
 القسمة عند ابي حنيفة ويرجع نصيب شريكه وقال ابو يوسف تنسخ
 القسمة ويكون ما بقي بينهما نصفين ومحمد مع ابي حنيفة في الصحيح وفي بعض
 النسخ مع ابي يوسف قال في الهداية الخلاف في جز شايع من نصيب احد
 اما في استحقاق بعض من فلا يفسخ القسمة بالاجماع لان الاستحقاق يكون
 في معين لا في جميع الدار وان استحق بعض شايع في الكل يفسخ بالاتفاق كما
 اذا استحق نصيب الدار شاعا يبطل القسمة على المستحق لانها لو لم تبطل
 احتجنا الى القسمة لما يذير لكل واحد منها المستحق فيفتوق عليه نصيبه في
 مؤمنين فيستشهد واما اذا استحق نصف ما في يد احدهما معلوما مقبولا
 فالاستحقاق عليه باختيار ان شاعا يبطل القسمة لانه تفرق عليه نصيبه باستحقاق
 بعضه وان لم يبطل القسمة يرجع على صاحبه برؤيع ما في يده لانه لو استحق
 جميع ما في يده كان يرجع بنصف ما في يد شريكه فاذا استحق النصف يرجع برؤيع

ما في يده وهذا ايضا بالاجماع واما اذا استحق نفسه ما في يده فاحد فاما عا
قال ابو حنيفة ومحمد بن الحارث كمالوا استحق نفسه ما في يده فاعلموا وقال ابو
يوسف تبطل القسمة لان باسحقاق جزء شائع ظهر شرك بين ثالث والقسمة
بدون رضاه باطله كذا اذا استحق بعض شائع بين اثنين وعين واحد اعلم

كتاب الاكراه

الاكراه اسم لفعل بفعله الانسان بغيره فيستفي به رضاه او يفسد به اختياره
مع بقا اهليته وهذا انما يتحقق اذا خاف انكره تحقيقا مما توعد به وذلك
انما يكون من التاديس او كان سلطانا او غيره فنقول فيستفي به الرضا اي فيما
يعمير الاله كالمبيع وقولنا او يفسد به اختياره فيما يعمير الاله كالاتلاف
وذلك بان يكون الاكراه كاملا بان يكون بالقتل او بالقطع فيستفي به الرضا
ويستفي به الاختيار لتحقيق الاما اذا الانسان مجبور على حب الحياة وذلك بغيره
اي ما اكراه عليه فيفسد به اختياره قال رحمه الله الاكراه يثبت حكمة اذا حصل من
يتقدر على القياما ترعده به سلطانا كان او لعلنا لانه اذا كان بهذه العنة لم
يقدر الكره على الامتناع من ذلك بعجزه **قوله** واذا اكراه الرجل على بيع ماله
او على شراء سلعة او على ان يفتل رجل بالث درهم او يولج دارة فاكراه على ذلك
بالضرب الشديد او بالقتل او بالحبس فباع او اشتري فهو باختيار ان شاء امضى
المبيع وان شاء فسخه ويرجع بالمبيع لان من شرط هذه العقود التراضي **قوله**
استتالي الا ان تكون تجارة عن تراضي منكم سواء اذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت
به الملك عندنا وقال لا يثبت لانه موقوف على الاجازة والموقوفون تبطل الامانة
لا يبيد الملك ولنا ان ركن البيع عندنا من اهله مضافا الى محله والفساد لنفقد
شرطه وهو التراضي فصار كسائر الشروط المنسقة فيثبت به الملك عندنا بغير
معي لوقبضه واعتقه او تصرف فيه تصرفا لا يمكن منقذه كالتدبير ولا تسلاد
جاز ولزمه القيمة وان تصرف فيه تصرفا يلحقه النسخ كالمبيع والاجارة فالكذا به

ونحوها

ونحوها فانه يفسخ ولو يقطع حق استرداد البائع وان تناولته الايدي خلا
سائر البياعات النادرة فان تعرف المشتري بها لا يفسخ لان الفساد فيها
هناك حتى الشرع وقد تعلق بالمبيع الثاني من العقد وحده مقدم لما جسد
اما الرد حتى العقد وما سوا فلا يبطل حتى الاول حتى الثاني **قوله** او
على ان يفتل رجل بالث درهم قال في شرحه اذا اكراه عليا ان يتنوله بالف فاقتر
تخمينية فاقتراره باطله لانه مكره على الالف وعلى ما ضاها وان اكراهه على
ان يتنوله بالث فاقتره بالعين لزمه الالف لان الالف الاول اكراه عليه فلم يلزمه
والالف الثاني لم يبدل تحت الاكراه واما ابتداءه باختياره فلم يمه وكذا
اذا اكراه عليا ان يتنوله بالث درهم فاقتره ما به دينار او صنف اخر غير ما اكراهه
عليه لزمه ذلك **قوله** فان كان قبض الثمن طوعا فقتل اجاز البيع وكذا
اذا سلم المبيع طوعا لانه دلالة الاجازة **قوله** وان قبضه مكرها
فليس باجارة وعليه رده ان كان قايما به يده يعني الثمن وان كان هاديا
لا يؤخذ منه شيء لانه مكره على قبضه وكان امانة كذا في المستعطف **قوله**
وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته للبائع
وان كان قايما رده عليه **قوله** وللكره ان يضمن الكره ان شاء فان ضمن
الكره كان لان يرجع على المشتري بما ضمن وهو القيمة وان شاء ضمن المشتري
وهو لا يرجع على الكره **قوله** وان اكراه عليا ان ياكل الميتة او يشرب
الخمر فساكراه على ذلك بغير اوجس وقيد لم يحل له ان يقدم على ذلك الا
ان يكره عليه بامر بخلاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا اخاف
ذلك وسعه ان يقدم على ساكراه عليه وعلى هذا اذا اكراه على شرب الدم او اكل
الحم المختزير وقعد اذا كان اكثر رايه انهم يوقعون به مما توعدوه به وغلب
على طنه ذلك اما اذا لم يكن ذلك لم يسمع تناوله **قوله** فان ضرب حتى
او قتلوا به ذلك ولم ياكل فهو اثم لان الميتة في هذه الحالة كالطعام المباح

ومن وجد طما ما مباحا فامتنع من اكله حتى مات كان اثما **قوله** وان
 اكروه على الكفر باسه تعالى وسب النبي صلى الله عليه وسلم بحبس لو قيد او ضرب
 لم يكن ذلك اكراه حتى يكروه بامر سخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه
 وكذا اذا اكروه على قذف مسلم او سبها او شتمها **قوله** فاذا اختلف ذلك
 وسمعه ان يظهر ما امر به اذا غلب على ظنه انهم فاعلموه **قوله** فاذا اظهر
 ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا ثم عليه لما روي ان المشركين اخذوا عمار بن
 ياسر واكروهوه حتى قال في العتمة خيرا وقال في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شرا فلما اجاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما وراكم قال شر اكرهوني
 حتى قلت في العتمة خيرا وفك شرا قال كيت وحدثت ذلك قال مطمئنا
 بالايمان قال فان عادوا فعداي فعداي الى السلاطينة لا الى الكفرة وفيه نزل
 قوله تعالى الا من اكروه وقلبه مطمئن بالايمان ولا في هذه الاظهار لا يغير
 الايمان حقيقة لتقيام التعديق وفيه الامتناع فورت النفس حقيقة وانا جري
 كلمة الكفر بحبس لو قيد وقال كنت مطمئنا بالايمان لم يصدق كذا في المجاهدة
قوله وان ضرب حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ما جردا اي يكون افضل
 من اقامه عليه لما روي ان المشركين اخذوا حبيب ابن عدي فقالوا له لتقتلك
 اولئذ كرت الهنا بخير وشتم عمار فكان يشتم العتمة ويدكر محمد صلى الله عليه
 وسلم بخير فقتلوه وصلبوه فقال عليه السلام هو رفيقي في الجنة وساه
 سيد الشهيد **قوله** وان اكروه على ثلاث مال مسلم بامر سخاف منه
 على نفسه او على عضو من اعضائه وسعدان يفعل ذلك لان مال الغير مستباح
 عند الضرورة كما في الجماعة والاكراه ضرورة **قوله** ولعاصي المال ان
 يضمن المكروه لان المكروه له فكان المكروه فعل ذلك بنفسه **قوله** وان
 اكروه رجل بقتل علي قتل غيره لم يسمه قتله بل يعبر حتى يقتل فان قتله
 كان اثما ويبرأ لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة فان ضرب حتى قتل

كان ما جردا **قوله** والنقصان على الذي اكروه ان كان القتل عدا وهذا
 عندنا وقال ابو يوسف لا يجب عليها النقصان وعلى المكروه الاموال الدية في ماله
 ولا شيء على المكروه الماسور وقال زفر على المكروه النقصان لان الاكراه لا يسبغ
 محاله بعد الاكراه كحاله قبله ولا ييوسف ان المكروه لم يبرأ القتل واثما
 موسب فيه كما في البيرو وارضع الحجر وانا وجبت الدية بدمه لان هذا
 قتل عدا تحول مالا والعاقلة لا تقتل العمد ولما قوله عليه السلام رضع عن
 امتي اخطا والسيان وما استكروا عليه وانا وجبت النقصان على المكروه لان
 قتل المكروه ينتقل اليه ويصير كما لالة فكانه اخذ بيد المكروه وفيها سيف
 فقتله فيه وقيد بالهد لانه اذا كان خطايا يجب الدية على ما قتله المكرون
 والكنارة على المكروه اجماعا وفيه قتل العمد لا يحرم المكروه الميراث وان قيل
 لم ينتقل اولئذ يقتل فلان قتال ذلك ان اقتلني فانت بدم من دمي فقتله
 عدا فهو اثم ولا شيء عليه وجب دية في مال الامر كذا في الكفر وان اكروه بقتل
 علي قتل مورثه مثل ابيه او جده فقتله فلم يكن على المكروه قود ولا دية
 ولا ينفع الميراث وللقاتل الوارث ان يقتل الذي اكروه عندهما وقال ابو
 يوسف عليها الدية وان كان المكروه وارثا لمقتول منع الميراث وان قال له
 رجل لا تقتلك اولئذ قطع يدك وسمه قطع يده لانه يصل بقطعهما
 الى اجاف نفسه **قوله** وان اكروه على طلاق امراته او على عتق عبده
 فعل ذلك وقع ما اكروه عليه هذا عندهما حكم فالتا مقي قال المجتهد الاكراه
 لا يعمل به الطلاق والعتاق والرجعة والتدبير والمنع عن دم
 العمد واليمين والندب والنهار والايك والاني فيه والاسلام اما اذا اكروه
 على العتق صح عتقه ويرجع ببيته عبده على المكروه ونفاط في قبل
 الدخول يرجع عليه بالزمن من نصف الصداق او المنة ان كان المهر غير
 مسي وان كان بعد الدخول لا يرجع بتي وان اكروه على الكاح جاز العقد

فان كان المسمى مثل مهر المثل او اقل جاز ولا يرجع على المكره بشئ لانه عوضه
مثل ما اخرجته من ملكه وان كان اكثر من مهر المثل فالزيادة باطله ويجب ان
مهر المثل ويصير كأنها سيات ذلك المقدار حتى انه يتنصف بالملك في قبل الدخول
قوله ويرجع على الذي اكراهه عليه بقتة العبد سواء كان المكره موسرا
او معسرا والاولى للمولي المعتق ولا سعاية على العبد لان العتق وقع من جهة
المولي ولا حق لاحد في ملكه مع تمام الملك وليس هذا كعبد الرهن اذا اعتقه
الراهن وهو معسر لان تعلق حق الغير بالملك هو الذي اوجب السعاية
وان اكراهه على سرادي زعم محذور منه عتق عليه ولا ضمان على المكره لانه
اكراهه على الشر دون العتق **قوله** ويرجع بنصف مهر امراته ان كان
قبل الدخول هذا اذا كان المهر مسمى فان لم يكن مسمى رجع على المكره بما يلزمه
من المتعة وانما وجب له الرجوع بمكده على المكره لانه قرر عليه ضمانا
كان يجوز ان يتخلص منه اذا المهر قبل الدخول على سرف السقوط لا ترى ان
النزوق لو كانت بسبب من جهة المرأة بان ارتدت قبل الدخول وقبضت
ابن زوجها فانه يستفاد المهر والمتعة وانما تأكد عليه ذلك بالطلاق فكان
اتلاف المال من هذا الوجه فيضاف الى المكره لانه قرر عليه فكان اخذه من
ماله فالتفت عليه وانما اذا كان الزوج قد دخل بها فلها المهر على الزوج كما
ولا ضمان على المكره لان المهر متورث ذمته بالدخول لا بالطلاق فانه يرجع
عليه **قوله** وان اكراهه على الزنا وجب عليه الحد عند ابي حنيفة لان
يكرهه السلطان لان الاكراه لا يتصور في الزنا لان الوطى لا يمكن الا بالاشك
ومو لا يكون مع الخوف وانما يكون مع اللذة وسكون النفس والاختيار له
فكانه زنا باختياره وليس كذلك المرأة اذا اكراهت على الزنا فانها لاخذ
لانه ليس منها الا اشكين وذلك يحصل مع الاكراه وانما اذا اكراهه السلطان
ففيه روايتان احدهما يجب عليه الحد وبه قال زر والوجه فيه ما ذكرنا

والثانية

والثانية لاحد عليه ويمرر ويجب عليه المهر لان السلطان لا يمكن مغالته
ولا التظلم منه الى غيره وفيه البزدي والكبير اذا اكراهه السلطان على الزنا
لا يسمع الاقدام عليه لان فيه فساد الفرائض وضياح النسل وذلك بمنزلة
القتل **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد ويمرر سواء اكراهه السلطان
او غيره لان الاضرار من طبع الانسان فيحصل بغير اختياره بتركه على الوا
فيصح الاكراه ويستفاد الحد ويجب المهر لان الوطى في ملك العين لا يخلو من
او مهر فاذا سقط الحد وجب المهر ولا يرجع على الذي اكراهه وان اكراهه عليه عيس
او قيد او ضرب لا يخاف منه تلغا فيلس له ان يفعل فان فعل فعليه الحد لان
الحبس والقيود اكراه في الاموال والعنف فاما المخاطر فكذلك اكراه فيها
لا يما يخاف منه تلف نفس او عضو **قوله** واذا اكراهه على البردة لم تنبأ امرته
ببني اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان لان الردة تتعلق بالاعتقاد وروى
الحسن انه يكون مرتدا في الظاهر وفيما بينه وبين الله يكون مسلما انا خلاص
الايمان وتعين امراته ولا يصلي عليه ولا يورث ولا يورث من ابنته المسلم
كمن الاول هو المشهور وان اكراهه على الاسلام فاسلم صح اسلامه لقوله
تعالى وله اسلم من في السموات والارض طوعا او كرها وقال عليه السلام امرت
ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهذا اكراه على الاسلام وامر علم

كتاب السير

يوجع سيره وبجي الطريقه في الامور وفيه الشروع عبارة عن الاقتداء بغيره
ابن علي عليه السلام في مغاربه والسير بها هو الجهاد للمعد وهو كرم
اركان الاسلام ولا اصل فيه وجوبه قوله تعالى كتب عليكم القتال وهو كره
لكم اي فرض عليكم القتال وهو شاق عليكم وقوله تعالى فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموه وقوله تعالى وقتلوا حتى لا تكون فتنة اي لا يكون شرك
ويكون الدين كله قال رحمه الله الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق

من الناس سقط عن الباقين يعني اذا كان بثلثه الفريز كفاية انما اذا لم يكن
كفاية فرض علي الاقرب فالاقرب من العدو الي ان يقع الكفاية **قوله**
فان لم يقع احد ثم جميع الناس يتوكله لان الوجوب على الكل لان زيادة استمال
الكل به قطع مصالح المسلمين من بطلان الزراعة ومنافع المعيشة **قوله**
وقال الكفار واجب علينا وان لم يبدونا لان قتالهم لو وقف على مبادياتهم
لنا كان على وجه الدفع وهذا المعنى يوجد في المسلمين اذا حصل من بعضهم
الادوية وقتال المشركين مخالت لقتال المسلمين **قوله** ولا يجب الجهاد
على ضبي ولا على مجنون ولا على عبد ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا قطع
لان العبي والمجنون ليسا من اهل الوجوب لان القلم مرفوع عنها والعبد
حق المولي ولانه يسقط عنه فرض الحج والجمعة وفرض الزكاة والاعيان والسرقة
تسقط عنها فرض الجمعة تسقط فرض الكفاية عنها اولي ولا اعمى والمقعد
ولا قطع عما جزون ولهذا سقط عنهم فرض الحج وسوا كان اقطع الاصابع
او اشل ولانه يحتاج في القتال الي يد يضرب بها ويد يتقي بها فان اذن
المولي لعبد في القتال خرج اليه لان النسخ لحقه وقد رضى باستاؤه **قوله**
فان هجر العدو ويكفر وجب على جميع الناس ان يدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها
والعبد بغير اذن سيده لانه صار من غيب ومملك اليمن ورق النكاح لا
تأثير له في حق فرض الاعيان كما في الصلوة والصوم **قوله** وان
دخل المسلمون دارا حرب فحاصروا مدينة او حصنا دعوه الي الاسلام فان
اجابوا مع كفوا عن قتالهم لم يحصل المنصود **قوله** فان استمعوا دعوتهم
الي اذ الجزية يعني في حق من يتقبل منهم الجزية احتوازا عن عبقة الاوثان من
الغرب والمرئدين لانهم لا يتقبل منهم الا الاسلام او السيف قال الله تعالى
تتالي فتقاتلونهم او يسلمون **قوله** فان بدلوها اي قبلوها فلم بالمسلمين
وعليهم ما عليهم ويكون دما ودمع واموالهم كدما المسلمين واموالهم **قوله**

وان

وان استمعوا قاتلوهم لانهم قد اعذروا اليهم فابوا فوجب قتالهم **قوله**
ولا يجوز ان يقتل من لم يبلغه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوه فان قاتلوه
قبل الدعوة اغوا ولا غرامة عليهم في ذلك قال في الينا بيع اما لا يجوز ان يقتل
من لم يبلغه الدعوة في ابتداء الاسلام اما في زماننا فله حاجة الي الدعوة لان
الاسلام قد فاض واشتهر فامر زمان او مكان الا وقد بلغه بعدا بني صلي
الله عليه وسلم ودعاه الي الاسلام فيكون الامام يحوي بين البعث اليهم وتركه
وله ان يقتل هو جوارحه **قوله** ويستحب ان يدعو من بلغته
دعوة الاسلام ولا يجب ذلك لان الدعوة قد بلغتهم وقد سمع ان النبي صلى
الله عليه وسلم اغار على بني مصطلق وهو عادون اي عافلون ونهم ستنق على
الما وهذا يدل على جواز القتال من غير تجديد الدعوة **قوله** وان ابوا
استمناوا بابا تعالى على قتالهم لانه هو الناصر لوليايه المدعوا لعداياه
قوله ونصبوا عليهم الجانيق اي نصبونها على حصونهم وقصد مؤنسها
كما نصبها النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الطائفت **قوله** وحقوقهم لان
النبي صلى الله عليه وسلم امر قوا البوترو وهو موضع بقرب المدينة فيه عمل **قوله**
وارسلوا عليهم الما وقطعوا اشجارهم وانسدوا ذروعهم لان في ذلك كسر
شوكتهم وتثنيق جمعهم وقد وضع ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر بني النضر وامر
بتقطع نخيلهم وحاصروا اهل الطائفت وامر بتقطع كرومهم **قوله** ولا باغزوهم
وان كانوا فيهم مسلم واسيروا تاجر يعني برهم بالشباب والحجارة والخجنيق
لان في الرمي دفع الضرر العام بالذب عن جماعة المسلمين وقتل الاسير والتاجر
صر خاص **قوله** فان تفرسوا بصبيان المسلمين او بالاساري لم يكفوا
عن يكفوا عن زهرهم ويتصدون بالري الكفار لان المسلم لا يجوز ان يقتله
فان اصابوا احدا من الصبيان او الاساري فله فان عليهم من دية ولا كفارة
قوله ولا باس باخراج النساء والمسا حنف المسلمين اذا كان عسر عظيم

يوم من عليه لان الغالب هو السلام والغالب كما للمحقق وكذلك كتب الفقه
بمنزلة الصالح قال في الهداية والعجايز يخرج من مع العسكر العظيم لا تأخر
عمل يكتفي بهم كالطبخ والسقي والمداواة فاما الشرب فقاهم في البيوت
ادفع للمقتله ولا يباشر القتال لانه يستدل به على منعه المسلمين
الا عند الضرورة ولا يستحب اخراجهم للباضعة والخدمة فان كانوا
لا بد يخرجون فالامادون الحراير وقد كان النسا يخرج مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الجهاد قالت ام عطية غزوت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم سبع غزوات كنت اصلي لهم طعاما وادوي الجرحى واقوم بالمرضى وكذا
ام سليم بنت ملحان ام انس بن مالك فالتقت مع النبي صلى الله عليه وسلم
يوم حنين حين انهم الناس عنه **قوله** ويكره اخراج ذلك في سرية
لا يوسم عليها لان فيه تعريض النساء للضياع والاضحية والحق السي والاسير
وتلك الصاحبة لا يوسم عليها من ان يراها ايدا لكفار فيستخفون بها فتا
للمسلمين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأسروا بالقران الى ارض العدو
قوله ولا تقتل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد الا باذن سيده
الا ان يهجم العدو ولا يصبى فريض عيّن كالنكاح والصوم **قوله**
ويستحب للمسلمين ان لا يعذروا ولا يسلوا العدو راخيا نه ونفق الغمد
والحقن بالامان والغلول السرقة من الغنم فالحجانة فيد بان يسار سيا
لنفسه ولا يظفره قال عليه السلام الغلول من جرحهم والغلول في اللغة
اخذ الشيء في الخفية **قوله** ولا يمتلوا ويمولن يتطعموا الطريق والساكن
او عظام كالاذن والاذن واللسان ولا اصبع ثم يتناولون ويخجلوا
سيلم وقيل هو ان يتطعموا رؤسهم ويشقوا اجرامهم ويتطعموا
مذاكيرهم وهذا كله لا يجوز وانما يكره المسئلة بعد الظفر بهم لما قبله
ولا باس بها **قوله** ولا يقتلوا امرأة ولا مبيها ولا مجنونا ولا شيخا

فانيا

فانيا ولا اعمى ولا متعدي لان هو ليسوا من اهل القتال الا اذا اعدوا
حرضوا على القتال وكانوا من يطاع فك باس يقتلهم **قوله** ولا شيخا
فانيا يعني الذي لا اري له في الحرب اما اذا كان يستعان برأيه قتل ثم اذا
احد هو لعدا او خطا فك ضان عليه ولم يكن عليه دية ولا كفارة الا انه
يكره اذا كان عدا وقلبه الاستغفار واذا لم يجز قتلهم ينبغي ان يوسروا
ويحملوا الى دار الاسلام اذا قدروا المسلمون على ذلك ولا يتكبروا بهم في
دار الحرب لان النساء اذا تركن يتقوى بهم اهل الحرب وكذا الصبيان يسلون
فيقتلون وكذا العتوه والامعاء والمقعد ومنقطع اليد والرجل لا يتركون
في دار الحرب لانهم يطوفون النساء فيسلون وفي ذلك تكثير عدد الكفار
واما الشيخ انسان الذي لا يقاتل ولا اري له ولا مومن يلقح فان شاءوا
اسروه وان شاءوا تركوه لانه لا منفعة للكفار فيه لامواته ولا ينسله وكذا
المجنون الكبيبة لا يربوا ولا دما ان شاءوا اسروها وان شاءوا تركوها ويجوز
قتل الذي مجنون ويقتل لانه في حال افاقته كالصبي وكذا يجوز قتل
الاخرس والاصم وقطع اليد اليسرى احد الرجلين لانه يمكن ان يقاتل
بيمينه ويمكن الاخران يقاتل راكبا وكذا المرأة اذا قتلت مجز قتلها
لانها اذا قتلت صارت كالرجل **قوله** الا ان يكون احد هو لا يوسم
له راي في الحرب لان من له راي يستعان برأيه اكثر مما يستعان بمثلته
فلحمنا يقتل **قوله** او تكون المرأة مملكة لاه في قتلها تنزيق جمعهم
وكذا اذا كان ملكهم مبيها من غير فاحضروه معهم الوقعة وكان في قتله
تنزيق جمعهم فك باس يقتله **قوله** ولا يقتلوا مجنونا لانه غير
مخاطب الا ان يقاتل فيقتل دفعا لشربه الا ان العبي والمجنون لا يقتل
الا مادام يتأكلان ويكره للمسلم ان يبتد اياه المجزي بالقتل لقوله تعالى
وما احبها في الدنيا معروفه لانه يحب عليه احياءه بالاتفاق عليه وفي

قتله ساقطة لذلك ولا بأس بان يناجيه ليعتله غيره كما اذا ضرب قولهم فزسه
او نحو ذلك فان قصدوا لابتغائه لا يمكنه ذنعه الا بقتله فلا بأس ان
يقتله لان مقصوده الدفع فاما من سوى الوالدين من ذوي الرحم المحرمين
فلا بأس بقتلهم واما اهل البني والخوارج فكل ذي رحم محرم منه كالاب سوا وقد
روي ان ابا عبيدة رضي الله عنه قتل اياه يوم واحد وكذلك مععب ابن عمير
قتل اخاه عبيدة بن عمير يوم واحد وكذلك عمر رضي الله عنه قتل خاله العاص
ابن هشام يومه بدر **قوله** وان راي الانام ان يفتاح اهل الحرب لوفريقا
منهم وكان فيه ذنعة معلومة للمسلمين فلا بأس به لان الموادة جمعا اذا كانت
خير للمسلمين لان المتصور وهو دفع الشر كما قيل به وقد وادع النبي صلى الله
عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية واما اذا لم يكن للمسلمين فيه ذنعة معلومة بان
يكونوا اقوى من الكفار فلا يجوز مقادحتهم وموادعتهم لقتلهم تعالى ولا ينهوا
وتدعوهم الى السلم فانهم لا يعلون واسه معكم اي لا تضعفوا عن قتال الكفار
وتدعوهم الى الصلح وانتم ما وعدكم الله من النصر في الدنيا والاخرة فبها الاخرة
وقبيل نعمناه وانتم السالبون واسه معكم بالعون والنصر ولا بأس ان يطلب
المسلمين موادة المشركين اذا خافوا على انفسهم منهم ولا بأس ان يعطيهم المسلمون
ثما لا على ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعطي المولفة ثما لا يدفع فزروهم
عن المسلمين **قوله** فان مناحهم مدة شرراي ان تنقض الصلح انقض بندابهم
وقالتهم اي طرح اليهم عهدهم واحبرهم انه فسخ العهد الذي بينهم وبينه
حتى يبرأ من الغدر ولا بد من مدة يبلغ فيها خبر السبذ الى جميعهم ويكتفي في
ذلك بمعنى مدة يتكفي فيها ملكهم بعد علمه من انشاد الجبر الى طراد مملكته
لان بذلك ينتفي الغدر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم عاهد جماعة من
المشركين فاسره الله تعالى ان ينهز في عهدهم فيقتل من كان عهده اربعة
اشهر على عهده اليان يعني ويحيط من كان عهده اكثر من ذلك الى اربعة اشهر

ويُدفع

ويُدفع عهد من كان اقل منها الى اربعة اشهر فقال تعالى براءة من الله ورسوله الى
الذين عاهدتم من المشركين الى تمام عشوايات فبعث النبي صلى الله عليه وسلم
ابا بكر رضي الله عنه اليكة ومعدهن العشوايات من اول سورة براءة واسره
ان يتقواها على المشركين يوم النحر حيث مجتمعهم وينبذ اليكل في عهد عهده
فخرج ابو بكر متوجها الى مكة فتزل جبريل عليه السلام اليه رسوله صلى الله عليه
وسلم وقال لا يبلغ عندك لارجل من اهل بيتك فبعث عليا رضي الله عنه اليه يكر
وقال له كن انت الذي تقرأ الايات فسا رخص الحق ابا بكر رضي الله عنه في الطريق
فاخبره بذلك فلما كان يوم النحر واجتمع اهل الشرك من كل ناحية قام على قزم
اسه وجهه عند حجرة العقبة وقال يا ايها الناس اني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليكم السلام فقالوا ما ذا قال ما به لايدخل الجنة الامومن ولا يخرج هذا
البيت بعد هذه الساعة مشرك ومن كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
عهد فان اجله الى اربعة اشهر فاذا مضت فان اسره بري من المشركين ورسوله
بري منهم ثم قرأ براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فيسحوا
في الارض اربعة اشهر الى اخر الايات والبراءة بمرفع العصاة **قوله** فيسحوا
في الارض اي فيسبوا فيها عليا المصل واقتلوا وادبروا اثنين غير حائنين من قتل
ولا اسر ولا نهب اليان تعني اربعة اشهر فانكم فان جلت هذه المدة فلن تنفوا
اسه وان اسه مخزي الكافر في الدنيا بالقتل وفي الاخرة بالنار واذا ان من
اسه ورسوله اي واعلتم من الله ورسوله الى الناس يعني المشركين يوم الحج الاكبر
وهو يوم النحر ان اسره بري من المشركين ورسوله بري منهم فان قبتم من الشرك فهو
خير لكم من الاقامة عليه وان امرضتم فاعلموا انكم غير مجزي اسه **قوله** تال
الي الذين عاهدتم من المشركين وهم حي من كنانة عاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم
تمام الحديبية بان لا مالوا عليه عدوا ولا ياتوا المسلمين منهم اذي فلم ينقضوا
شيئا بما عاهدتموه عليه ولم يمالوا عليكم عدوا وكان بقي لهم من عهدهم

تسعة أشهر فاسر الله النبي صلى الله عليه وسلم ان بقي لهم بعد يوم الى مدتهم قال
الله تعالى فاذا اسلخ الاشهر الحرم اي اذا اسفنت هذه الاربعة الاشهر التي
حرم القتال فيها بالعهود فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم في الحبل او في الحرم
وخذوهم وابسروهم واسمعوهم من دخول مكة فاقعدوا القتال لهم كل طريق
ياخذون فيه فيهم الى البيت او الى القنطرة وهذا امر بنصيب السبل عليهم
وهذه الاشهر هي شوال وذو القعدة وذو الحجة والحرم وليس هي الاربعة
الحرم المعروفة **قوله** وان بد واجباية قاتلهم ولم ينشد اليهم اذا
كان ذلك باتفاقهم لانهم حينئذ يغيرون ناقضي العهد واذا كانت الواحدة
على وقت معلوم ففرض الوقت فقد بطل العهد بغير تعذر ولا باسار بغير
المسلمين عليهم بعد ذلك لان الوقت يبطل بمعنى الوقت ومن كان منهم دخل
البيتا بتلك الواحدة ففنت المدة وممن دارنا فهو امن حتى يعود الى
ما منه ولا يحل دمه ولا سببه لقوله تعالى سوا بلعه مما منه **قوله**
فان خرج عبيدكم الى عسكر المسلمين فم احرار لانهم اخرجوا وانفسهم باخرج
الينا سراغين لمواليهم وكذا اذا اسلموا هناك ولم يخرجوا الينا وظهرنا على
دارهم كانوا احرار ولا يثبت الولا عليهم من احد لانه عتق حكمي **قوله**
ولا باسار ان يعاقبوا العسكر في دار الحرب وما كلوا ما وجدوه من الطعام
كالخبز واللحم والسمك والزرنيب ولم يقيدهم بالسخ ذلك بالحاجة و
استلوا رواية فني رواية يستقر الحاجة كالحاجة الثياب والدواب وفيه
رواية لا يثبوت بل يجوز تناولها للفتنة وللفتنه لقوله عليه السلام وطعام
خير كلوا وعلفوا ولا تجلوا وكذا لا يبيعوا بذهب ولا بفضة **قوله**
ويستعملوا الخبث وفي نسخة ويستعملوا الطيب **قوله** ويدهنوا بالدهن
يعني الدهن المأكول من السن والزيت والحل وهو السليط واما ما يوكله من
كا لبفسخ ودهن النور وما اشبهه فليس له ان يدهن به لانه يستعمل

للزينة فهو كالثياب وان دخل القارح العسكر لا يريدون القتال لم يجز
له ان ياكلوا شيئا منه ولا يعلفوا منه دوابهم الا بالثمن لان القارح لاحق
لهم في الغنمة فان اكل شيئا منه او علن فلك ضامن عليه لان حق المسلمين لم
يستقم فيه واما العسكر فلم ان يطعموا عبيدهم وشاهدهم وصبيانهم لان
نفقتهم هو لا واجب عليه وانما يستحق الاجرة وان دخل النساء المدواة لخرج والمخرج
اكلن وعلفن واطعن وديقطن لان لهن حقان الغنمة الا ترى انه يرفع لهن
فصرف كالرجال ولوان العسكر ذبحوا البقر والغنم والابل فاكلوا اللحم ودوا
الجلود الى المعتم لانهم لا يخرجون اليه في الاكل والعلف فهو كالثياب
قوله ويقتلوا ما يجدونه من البتلح كل ذلك بغير تسعة يعني اذا احتاج
اليه بان انقطع سيفه او انكسر رمحه او لم يكن له سلاح وكذا اذا ادغته حاجة
الى ركوب فرس من الغنم ليقاتل عليه فلا باس به ان فاذا زالت الحاجة ردت
في الغنمة ولا ينبغي ان يستعمل من الدواب والثياب والسلاح شيئا ليقبض به
في ابنته وشيئا به وسلاحه لقوله عليه السلام اياكم وربا النملول ولان هذا
استفاد من غير حاجة لكن ليصون شيئا به وفرسه وسلاحه فان فعل ذلك
فلك ضامن عليه اذا هلك منه شيء لان الحق فيه لا يستقر للنا نبي **قوله**
ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يتمولونه يعني يبي يبي يملكوه حتى لو باع
شيئا ولا يتمولونه يعني يبي يملكوه حتى لو باع شيئا بطعام جاز بشرط
ان ياكله ولا يبيعه بالذهب والفضة والعروض وسبل النبي صلى الله
عليه وسلم هل احد حق بشي من الغنم قال لا حتى السهم ياخذ احدكم من جنبه
فليس هو احق به من اخيه واخذ النبي صلى الله عليه وسلم وبره من سنافر
بغير فقال ايها الناس هذا من غنائكم فادوا الخيط والخيط وما دونه
وما فوقه فان النملول عار على اهل يوم القيمة ونا روشنا **قوله**

ومن اسلم منهم احرا باسلامه نفسه واولاده العتق لانهم يسلمون باسلامه
 تبعا ويكون احرا **قوله** وكل مال يمونه يده لقوله عليه السلام من اسلم
 علي مال فهو له **قوله** او دية مسلم او ذبي لان ما في يد المسلم والذي
 فهو حر لان لما يد العبيد محترمة في كل لو كانت يده اذ يد مودعة
 يده له واما ما كان يده يده حرزي فهو يده لان الحرز ليست له يد مبيعة **قوله**
 فان ظهرنا على الدار فعقاره في لان العقار متبعة من دار الحرب في يد
 اهل الدار فلو يكن يده حقيقة فكانت غنيمته والزرع ان كان غير محمود
 فحكم العقار قال المجتهد ما كان مستقولا فهو له كالدرهم والدينار والعبيد
 والجوار ولا يكون فيها الا اذا كان العبد يتقاتل فانه يكون فيها لانه لما قاتل
 خرج من يد الولي واما ما كان غير منقول كالدرهم والعتق والزرع غير
 المحصور فهو يده عندنا وقال ابو يوسف المستقل وغير المنقول سوا ولا يكون
 فيها **قوله** وزوجته يده لانها كافرته حربية لا تتبعه في الاسلام
 وحملها في لانه ما دام منعك بانه فهو مضمون بها بدليل انه يتبعها في البيع
 والعتق والتدبير والكتابة فقتلها مورق مسلم تبعا له في الاسلام
 ورقيق يده الحكم تبعا للام والمسلم قد يكون محك للتقليد تبعا للغير
 بخلاف المنفصل فانه حر لان عدم الجزية **قوله** واولاده الكبار في
 لانهم كفار حربيون ولا تتبعه بيوتهم وبينه لانهم على حكم انفسهم ومن قاتل
 من عبيد في لانه لما تمرر على مولاه خرج من يده ومنا ربنا لاصل
 الحرب **قوله** ولا ينبغي ان يباع المسلم من اهل الحرب لان فيه تقوية
 له على قتال لان المسلم لا يصلح الا للحرب وكذا الحديد لانه اصل
 المسلم وكذلك الخيل والبغال والحمير لان فيه تقوية لهم علينا وكذا
 لا يباع منهم رقيق اهل الذمة لانه ما يستعان بهم على القتال ولو دخل
 الحربي دارنا فاشترى سكا حافانه يمس من ذكده ولا يمكن من ادخاله اليهم

قوله

قوله ولا ينفذونهم بالاساري عندا ي جنيته يعني لا ينفذون اساري
 المسلمين بالاساري الشركين لان فيه تقوية الكفار علينا ودفع شر حرامته
 خير من استفادته اسيرنا **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس ان ينفذوا
 بهم اسار المسلمين لان فيه تخليص المسلم فهو ولي من قتل الكافر واما ما دوات
 اساري المسلمين بما لا نأخذ منهم فلا يجوز بيعه المشهور من المذهب لما فيه من
 الموتة لغير ما يختص بالحرب والقتال فعن ابي حنيفة السلمع منهم بالمال وعن
 محمد لا بأس بذلك اذا كان بالمسلمين حاجة استد لا بالاساري بدر قال
 محمد ولا بأس ان ينفذوا بالرخ والكبير والعجز الغانية بالمال اذا كان لا يرجي
 منها الولد واما النساء والعبيات فلا ينفذون بهم الا ان يضطر المسلم الي
 ذلك لان الشئ الثاني لا قتال فيه ولا يولد له فليس يده رده اليهم معونة لهم
 واما النساء والعبيات ففي ردوم معونة لهم لان العبيات يسلطون فيقاتلون
 والنساء يلدون فيكثر تسليم قال محمد وله تد الخيل والسك اذا اخذناه منهم
 فطلبوا مفادته بالمال لم يجوز ان ينفذ ذلك لان فيه معونة لهم بما يخص
 بالقتال **قوله** ولا يجوز ان ينفذوا على الاساري وموان يطلق بهم
 مجانا من غير خراج ولا جزية لانه لا سر بعت حتى الاسترقاق فيه فلا يجوز
 استقاطه بغير عوض واما من النبي صلى الله عليه وسلم عليا في غرة لانه كان من
 العرب لا يجوز استرقاقه **قوله** فاذا فتح الامام بلدة عنوة اي قهرها
 باختيار ان شاقسها بين الفاتح كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر **قوله**
 وان شاقسها عليها ورضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج كما فعل عمر رضي
 الله عنه بسواد العراق بموافقة الصحابة وقيل الاول ان يتسما عند حاجة
 الفاتح وان يترك تسما عند عدم حاجتهم وهذا في العتق اما في المنقول
 فلا يجوز المن بوجه عليهم **قوله** وممن اساري بالخياريان شاقسهم
 الا ان يسلموا لان في قتلهم حسم مادة الفساق اذا اراد الامام ذلك لما يخاف

من غدره وبالمسلمين **قوله** وان شأ استرقهم سوا اسلموا اذا كانوا من يجوز
استرقاقهم بالعلم يكونوا من العرب واي رجل من المسلمين اقتل سيرا في دار
الاسلام او في دار الحرب قبل ان يسلموا او قبل ان يعسروا فلا شيء عليه من دية
ولا قيمة ولا كفارة لانهم على اصل الاباحة فان قسمهم الامام او باعهم حررت
دما وهو فان قتلهم قاتل غريم قيمتهم ووجبت عليه الكفارة اذا قتلهم خطأ
لان القسمة والبيع تقرير للفرق فيهم واستطا حكم القتل عنهم فصارت القاتل جانيا
كن قبل غدره ولا يجب عليه القود لان الاباحة التي كانت في اصل شبهة
وانقسام يستقط بالشبهة فان اسلم الاسير قبل ان يقسم حرم دمه وقسم في
الغنيمة لان القتل عقوبة على الكفر فيرتفع بالاسلام واما القسمة فكان
الاسلام لا ينافي الاسترقاق **قوله** وان شأ تركوها حرا رادته للمسلمين
الاشرك العرب والمتردين فانه لا يتركها وانما لم الاسلم او البيعت **قوله**
بيننا من قبل **قوله** ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب لان في ذلك تعقوبه
لهم على المسلمين فان اسلموا لا يقتلهم وله ان يسترقهم يؤخذ بالشفقة بعد
انقضاء السبب ولموا لاخذ بخلاف اسلمهم قبل الاخذ لانه لم ينقض السبب
قوله واذا دار الامام العود الى دار الاسلام مؤمعة مؤاش فلم يقدروا
على نقلها الى دار الاسلام ذبحوها وحرقوها لان زبح الحيوان يجوز لغرض
صحيح ولا عرضا من كسر شوكة الاعداء واما حرقها بعد الذبح فليقطع منفعة
الكفار بلحومها وجلودها ولا يجوز حرقها قبل الذبح لما فيه من تشذيب الحيوان
ولا يفتقرها لاندسئله **قوله** ولا يفتقرها ولا يتركها معناه لا يفتقرها
ويتركها معقوفة ولا يتركها ابتداء بدون العقوبة فان سالتان لاسئلة
واحدة فتقوله ولا يعفوها احترازا عن قول مالك فان عنده بعقرها فتقوله
ولا يتركها احترازا عن قول الشافعي فان عنده يتركها فتقوله ولا يتركها
من غير عقر ولا ذبح وما كان من سلاح يمكن حرقه حرقه وان كان لا يمكن

حرقه

حرقه كالحديد فانه يذفعه في موضع لا يجده اهل الحرب ولعل يكسر انبيتهم
واتانهم بحيث لا ينتفعون به ويراق جميع ادمانهم وجميع الماشات مفارقة
لهم واما السبي اذ لم يقدر ولا على قتالهم فانه يقتل الرجال اذ لم يسلموا ويترك
النساء والعبيان والشيخ يزارون مغيثه ليعفوا جرمها وعطشا وكذا اذا وجد
المسلمون حية او عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون
انياب الحية ولا يقتلونها تطعا لغيرهم ولا عن المسلمين ما داموا في دار الحرب
وابتائا لسلامة كذا في المحيط **قوله** ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجوها
الى دار الاسلام المراد بالانها كراهة لعدم الجواز وعندنا مني لا بأس بتقسيمها
هناك **قوله** والردا والمباشر سوا الردا العين الناصرية قال فلان ردة
فلان اذا كان ينصره ويشد ظهره قال الله تعالى حاكيا عن موسى عليه السلام
فارسه معي ردا اي عونا والمباشر هو الذي يباشر القتال **قوله** واذا
حقهم المدد في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوهم
فيها هذا اذا كان قبل القسمة او قبل بيع الغنيمة **قوله** ولا تقولا هل
سوق العسكرية الغنيمة الا ان يقاتلوا ونذا لا يسهم للتاجر ولا للصبي فان
قاتل التاجر مع العسكرية لمه ان كان فارسا فصار سوارا وجلا فراجل وكذلك
الصبي اذا ترك خدمه صاحبه وقاتل مع العسكري استحق السهم وان لم
يتروا الخدمة فلا شيء والاصل ان من دخل بنية القتال استحق السهم سوا
قاتل ام لا ومن دخل لغير القتال لا يسهم له الا ان يقاتل وهو من اهل
القتال ومن دخل ليقاثل فلحقه يقاتل للمرض او غيره فله سهمه اذا كان فارسا
فقارس وان كان رجلا فراجل وكذا اذا دخل مقاتل فاسر ثم قتل
قبل اخراج الغنيمة فله سهمه **قوله** فلا ذامن رجل حوا وامراة
حررة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة فتح امانهم اما امان الرجل
الواحد فلقوله عليه السلام المسلمون يد على من سواهم يعني في دماهم

فوسمى بدمهم اذ نام اي اقليم وهو الواحد ومعنى يتكافى وما وسم ان دم
 الشريفة والوصف في القصاص والديه سوا ومعنى قوله يد علي من سواهم
 اي يتنازلون من كان علي غير دينهم حتى يسلموا او يوردوا الجزية ولما امان
 المرأة فهو كما يروي ان زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم امنت
 زوجها ابي العاصي واجاب النبي صلى الله عليه وسلم امانها فتنازلت اجزا
 من اجرت وامنا من امنت وروي ان امرأتي بنت ابي طالب اجازت
 حويز لها من بني محزوم وهما الحرث بن عنام وعبد الله بن زبيد فاقبل
 اخوها علي كرم الله وجهه عليها ليقتلها فقالا لغيري المشركين علي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلت واسه لا تقتلها حتى تقتلني قبيلها
 ثم اعلنت ذومنه الباب ومضت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقات
 يا رسول الله ما ليقتل من بني ابي وقاصي وذكرنا له القصة فقال ما كان له
 ذلك فداجزنا من اجرت وامنا من امنت **قوله** ولا يجوز لاحد من
 المسلمين قتالهم الا ان يكون فيه مفسدة فينبذ اليهم الامام لان اذا
 كان يلحق المسلمين بذلك وهن ومذله كان للمام تقعده فينبذ اليهم
 كما اذا استهم الامام بنفسه قال في الكوفي والمراعي اذا كان يقتل الا
 لا يصح امانه عند اي حيفه حتى يبلغ وقال محمد بن يعقوب امانه لانه من اهل
 القتال كالبالغ ولا ي حيفه انه لا يمكن العقود والامان عند من العقود
قوله ولا يجوز امان ذمي لانه منهم على المسلمين لانه يتصد تقوية
 الكفار وظواهر كلمتهم وانهم لا ولاية له على المسلمين **قوله** ولا
 الاسير ولا التاجر الذي يدخل عليهم وكذا من اسلم هناك ولم يهاجر
 البنا لا يجوز امانه لان هو لا يضطرون الى ما يورده الكفار ليتخلصوا
 بذلك من الضرورة **قوله** ولا يجوز امان العبد عن اي حيفه الا ان
 ياذن له الولي في القتال لان العبد لا يمكن القتال بنفسه فهم امنون

منه

مستفلا يصح امانه ولا يمكن الولاية فعصارا كالعبي والمجنون **قوله**
 وقال ابو يوسف ومحمد بن يعقوب امانه اذن له في القتال ولم ياذن له قال في
 البنا يصح اذا قال اهل الحرب الامان الامان قتال رجل حر من المسلمين او
 امرأة حرة لا تخاف ولا تدعها او عهدا له وذمته او تعالوا او سمعوا الكلام
 فعدا اكله امان صحيح **قوله** واذا غلب الترك على الروم فسيبهم واخذوا
 اموالهم ملكوها يعني اخذوا اموالهم واسترقوا اولادهم فانهم يملكون ذلك
 وانقطع حق الاولين منها فصارت مالا لهم وكذا اذا غلب الروم على الترك
 فهو كذلك والتركي حر يمل الرومي **قوله** فان غلبنا على الترك حملنا
 امانا فخذ من ذمته اي من اموالهم ولا دهر ولا يمنع صلحنا مع احد
 الفريدين لان اخذهم بتولية الشرا ولو استرناهم منهم ملكناه فكذا
 اذا غلبناهم عليه **قوله** واذا غلبوا على اموالنا واهرزوها بدار الحرب
 ملكوها علم ان الكفار اذا غلبوا على اموال المسلمين واهرزوها بدارهم
 ملكوها عندنا خلافا للشافعي شرعنا لا يحلوا ما ان يسلموا او ينسلمون
 فان اسلموا فلا سبيل لاعايرها عليها لقوله عليا السلام من اسلم على مال
 فهو له وان قبلهم المسلمون واستنفذوها من ايديهم فان جاء اربابها فوجدوا
 قبل القسمة اخذوها **قوله** فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة
 فهي لهم بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا واما
 اذا كان مثليا لا يأخذ له من النايقة لانهم اذا اخذوه ردوا مثله
 ولو كان عدا فاعقده من وقع في سهمه بعد عتقه بطل حق المالك وان
 باعه من رجل كان له ان يأخذه بالثمن الذي باعه به وليس له ان ينقص البيع
قوله وان دخل دار الحرب ناجزا فاسترق ذلك بئمن واخرجه الى دار
 الاسلام فأكفه الاول بالخياري ان شاء اخذ بالثمن الذي استرقه التاجر
 وان شاركه لان التاجر يتغير رباخذه منه مجتانا لانه دفع العوض فيه

فكان عدل النظر فيما قلنا وان اشتراه بموضا خذه بعتة العوض وان اشتراه
 بخر او غنم او غيره بعتة الخمر وان شترك وان ولسوه لمسلم يا خذه بعتة
قول واصل الحرب لا يملكون علينا بالثقله مدبرينا ولا امهات اولادنا
 ومكا تبينا واحرارنا وملك عليهم جميع ذلك لان احرارهم يحوزان يملكونا بالبيع
 والشرا فكذا بالسبي لان الشرع استطع عصمتهم وجعلهم اقربا ومدبرونا
 ومكا تبونا وامهات اولادنا قد تعلق بهم حق الحرية وهذا لا يجوز بيعهم
 فكذلك بيعهم فلهذا لم يبدخلوا تحت ملكهم **قول** واذا ابقى عند المسلم
 فدخل اليهم فاخذه لم يملكه عند اي حينة لان العبد لما خرج من دار
 الاسلام زالت يد مولاه عنه لا تمنع ان يبقى يده مع اخلاق الدارين
 فحصل العبد بغيره بد نفسه واذا ظهرت يده على نفسه صار معصومة
 فلم يبق محلا للتكليف واذا لم يملكه كان لعناجه قبل التهمة وبعد
 بغير شيء عنده وقال ابو يوسف ومحمد يملكونه لان القصة تحت المالك لبقا
 يده وقد زانت فعصارا كبيعها او الفرس اذا اند اليهم فانهم يملكونه **قول**
 وان ند بغير اليهم فاخذه يملكونه لتحقيق الاستيلاء لا بد للبيد يظهر عند
 الخروج فاذا اخذه صار واخذ من يده صا حبه فذلك يملكونه بخلاف
 العبد علي ما ذكرنا واذا اشتراه رجل ودخل به دار الاسلام فصار حبه
 بالثمن ان شا وان ابن عبد اليهم وذهب معه بنفسه او مناع فاخذ الشركون
 ذلك كله فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اليها فان الولي ياخذ العبد
 بغير شيء والفرس والمناح بالثمن وهذا عند اي حينة وعندها ياخذ العبد
 وما معه بالثمن ان شا واذا دخل الحربي دارنا بامان واشترى عبد اسلمنا
 واخذه دار الحرب عتق عند اي حينة لان تخليص المسلم عن ذل الكافر
 واجب مقام الشوط وهو ثبائن الدارين مقام العلة وهي العلة تخلصا له
 كما تقدم ثلاث حيض مقام التفرق فيها اذا اسلم احد النورجين في دار

الحرب

الحرب وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق **قول** واذا لم يكن لك سام حوله
 يحل عليها الغنيمة قسمها بين الغانين قسمة ابداع لا قسمة تملك ليجاوها
 الي دار الاسلام ثم يرفعها منهم ويقسمها هكذا ذكره الشيخ مطلقا ولو
 يشترط وفاءهم وفي رواية السير الكبير وحلته ان الامام اذا وجد في
 الغنم حوله حل عليها الغنائم لان الحوله والمول مال لهم وكذا اذا كان منه
 بيت حوله حل عليها لانه مال المسلمين وان كانت الدواب للغانين او بعضهم
 فانه لا يجبرهم على حلها على ذواتهم في رواية السير الصغير بل يستاجرها
 منهم لذلك فان لم يرض صا حبا لم يحلها عليها وفي السير الكبير يحل عليها
 بالاجر وان لم يرضوا لانه دفع الضرر العام فيحتمل ضررا خاص وان كان عال
 لو قسمها بينهم بقدر كل واحد منهم على حله قسمها بينهم قسمة ابداع وان
 كانوا لا يتقدرون على الجال ولا يجدون الدواب بالاجارة فان الامام
 يقتل الرجال اذا كانوا لم يسلموا وينزل النساء والذراري والشيوخ في الطريق
 ليموتوا جوعا وعطشا ويندح الحيوان ويحرقها بالنار **قول** ولا
 يجوز بيع العبيد قبل التهمة لانه لا يملك لاحد فيها قبل ذلك وانما بيع لهم
 الاستناع بالطعام والعلف للحاجة ومن ابيع له من اول شيء لم يجز له بيعه
 لكن اباح طعام الغيرة **قول** ومن مات من الغانين في دار الحرب
 قبل اخراجها فلا حق له في الغنيمة لان حق الغانين لا يثبت فيها تا لم يخرجوها
 بدار الاسلام ولا يملكونها الا بالقصة فمن مات منهم قبل ذلك لا يستحق منها
 شيئا **قول** ومن مات منهم بعد اخراجها الي دار الاسلام فمصيبه
 لو رستد لانه مات بعد ثبوت حقه فيها **قول** ولا باس بان ينفعل
 الامام في حال القتال ويحرض بالنقل على القتال ذكره بلنظ لا باس وفيه
 المسوطة بلنظ الاستحباب وفي الهداية التحريض مندوب ايده قال الله تعالى
 يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال رغبتهم والتحريض الترغيب في الشيء

والتفصيل نوع تحريق ولا يذبح ذلك منفعته للمسلمين لان النجعات يرغبون بذا
ذلك فيحاطرون بانفسهم ويقتدرون على القتال **قوله** فيقول من قتل
منكم قتيلا فله سلبه قال المجتهد في التفصيل على وجهين اما ان يكون قبل
الفراغ من القتال او بعده فان كان بعده لا يمكن الامام ذلك لانه انما
جاز لاجل التحريض على القتال وبعد الفراغ منه لا تحريق ثم اذا كان قبل
الفراغ من القتال فهو على اربعة اوجه اما ان يقول من اخذ منكم شيئا فهو له
ان يقول من اخذ شيئا فهو له ولم يقل منكم او يقول من قتل منكم قتيلا فله
سلبه او يقول من قتل قتيلا ولم يقل منكم اما اذا قال من اخذ منكم فاني
الامام لا يدخل تحت ذلك وان قال من اخذ شيئا دخل الامام تحت ذلك وكذا
اذا قال من قتل قتيلا دخل هو حتى لو قتل هو او غيره فله سلبه وان قال
من قتل منكم فان الامام لا يدخل ثم اذا قال من قتل منكم قتيلا تقتل رجل
رجلين او اكثر فله سلب الكل وان كان رجلا من اولئك او اكثر قتلوا رجلا
فانك تنظر ان كان القتل سارا زايقاوم الكل منهم كان له سلبه وان كان لا
يتنامهم فصار جزءا لا يتحقق سلبه ويكون غنيمة بجميع الجيش لان الامام
انما يقول هذا لاظهار الجلاء فان كان عاجزا فلا حيلة في ذلك **قوله**
سواء قتيلا وموجبي اعتبارا بما بعد ابيه ومنه قوله تعالى قال احدهما ابني
اراني اعصر خرا واما يعصر عبا لکنه لما كان يودي الي اخره سي خرا ولم يقتله
رجلان اشتراكا في سلبه فان بدا احدهما فغزبه ثم اخرجه الاخران كان ضرب
الاول اشحنه بحيث لا يمكن ان يتاتل ولا يعين بقول فاسلب للكل لانه
صار في حكم القتل وان كان ضربه الاول ولم يعصره الي هذه الحالة فالعيب
للثاني وقد روي ان محمدا بن مسلمة ضرب مرجا فقطع رجله وضرب على راسه
اسه عنه عنته فقال محمدا بن مسلمة واسه يا رسول الله لو اردت قتله لقتلته
ولكني اردت ان اعذبه كما عذب اخي فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلبه

محمد

لمحمدا بن مسلمة وهذا يجوز على من يذبحه بحيث لا يتاتل ولا يعين على القتال
قال ابو حنيفة واذا لم يجعل السلب للمقاتل فقتل رجل قتيلا فسلبه من
جالة الغنمة والقاتل وغيره في ذلك سواء **قوله** او يقول للمسيبة قد
جعلت لكم الربيع بعد الخمس اي بعد ما يرفع الخمس وكذا اذا قال الثلث
بعد الخمس او النصف بعد الخمس معناه انتم مستفدون بالربيع من جالة العسكر
يرخذ من خسر ذلك ويكون لهم ما سمي لهم من ذلك بعد الخمس وما زاد على ما
سمي لهم يشاء ويكون العسكر فيه وان قال فلكم الربيع ولم يقل بعد الخمس
لم يخس الربيع وصار لهم النفل بخس وكذا اذا قال من قتل قتيلا فله
سلبه لم يخس لاسلاب وان قال من قتل قتيلا فله سلب بعد الخمس خسر
الاسلاب **قوله** ولا يتنفل بعد اهرار الغنمة بدار الاسلام الا ان
الحس لانها اذا اهررت تعلق فعاقي جميع الجيش واما الخمس تلك هي للجيش
فيه فيجوز التفصيل منه **قوله** فاذا لم يجعل السلب للمقاتل فهو من جالة
الغنمة والقاتل وغيره فيه سواء وقال الساني اذا قتل كافرا مقبلا غير
مدبر فله سلب **قوله** والسلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه
ومركبه وكذا ما على مركبه من السرج والالة وما معه على مركبه من ماله
في حقبته او على وسطه واما جنبه وغلامه وما كان مع غلامه على
دابة اخرى وما كان على فرس اخر فليس ذلك بسلب وهو غنمة بجميع الجيش
وقد روي ان العباس بن مالك بارز المزيان فقتله واخذ سلبه فكان
عليه منطقة ذهب فيها جوهر فقوم عليه فبلغ ثلاثين الف قتال عمره في
اسه عند انكنا لا تخس لاسلاب وان هذا بلغ نالا عظيما وانا اخذوا
خسه **قوله** واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجوز ان يعلنوا ان
الغنمة ولا ياكلوا منها شيئا لان الضرورة والحاجة الي ذلك قد ارتفعت
لان الغالب انهم يجدون في دار الاسلام الطعام والملح ولا يباح لهم

التنازل من الغنيمة **قوله** ومن فضل عليه علف او طعام رده الى الغنيمة لان الصروة قد ارتفعت فان انتفعوا بشي من اكل او علف فينبغي ان كان غنيا ان يتصدق بيمينته ان كان بعد العتقة او رد قيمة رده الغني ان كان قبل العتقة وان كان فقيرا رده قبل العتقة ولم يلزمه بعد العتقة شي وانما يرد الغني اذا كان قبل العتقة لانه يمكن رده الى الغنيمة واما بعد العتقة فقد تعدد ايضا رده الى مسقة ليعرف على الغني فيصدق به واما الفقير فيرد قبل العتقة لانه حتى الفير واما بعد ما خرج الصدق وهو محل للتصدق لانه فقير **قوله** ويتقسم الامام الغنيمة فيخرج خمسها قال استعالي فان به خمسة **قوله** ويتقسم اربعة اجزاء بين الغني للفراس ستمائة يعني ستمائة وسما الفريسة وللراجل سهم عند اي حيفه وبه قال زفر والحسن بن زياد وهو قول العراقيين والكوفيين والبعريين **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد للفراس ثلثا سهم معاه سهم له وسما للفريسة وللراجل سهم وهو قول اهل الجاهلان مائة الفرس اكثر من مائة الاوي فوجب ان يكون سهمه اكثر ولاي حيفه ان القياس يمنع الاستحقاق بالفرس لانه له الحرب بمنزلة الالات كالقوس والرمح والسيف والبعل وانما ترك القياس للخبر وقد اختلف الاخبار في بعضها ان النبي عليه السلام اعطى الفارس سهمين وروي انه ما اعطاه ثلثه فلما اختلفت الاخبار استقط ما اختلف فيه واثبت ما اتفق عليه ولان الاستفاد بالفراس اعظم من الاستفاد بالفرس الاتري ان الفرس باثراءه لا يقاتل والفراس باثراءه لا يقاتل فلو جاز استحق بالفرس اكثر مما يستحق بغيره وهذا قال ابو حنيفة لافضل بهيمة على انسان وروي عن النبي عليه السلام قسم غنايم خيرة على اهل المدينة على ثمانية عشر سها وكان الجيوش الناصية منها ثلثا لفراس والفرس ومايتاراجل فاعطاه الفارس سها وسهم لفرسه واعطى الراجل سها

واحد

واحد او وجه الترخي على ثمانية عشر اناك تقول الرجل له الشا عشر ما به فيجعلها اثنا عشر سها ويتوزل للفرسان ثلثا ينفذ فيجعلها ثلثا من العدد كل ما به واحد ثم ينفذ هذه الثلثة لان كل واحد منهم سهمين فيكون ستة ويغنيها الى اثنا عشر يكون ثمانية عشر فيكون للفرسان رة هذه العتقة ثلث الجميع وللراجل الثلثان **قوله** ولا يسهم الا لفرس واحد وهذا قول اي حنيفة ومحمد وزفر والحسن بن زياد وقال ابو يوسف يسهم للفرس ولا يسهم للثلاثة لان الرجل قد يحتاج الى فرسين احدهما يركبه والاخر يكون جنينه فاذا ابا الذي غنمه ركب الاخر فقاتل عليه وله ما روي ان الزبير بن العوام حضر يوم خيبر ما فرس فلو يسهم له النبي صلى الله عليه وسلم الا لفرس واحد ولان القتال لا يكون الا على فرس واحد ولا يكون على فرسين دفعة واحدة والبراديين والعرب سوا لان اسم الخيل يشتمل على جميع ذلك والارهاب مضاف الى جميع جنس الخيل قال استعالي ومن رباط الخيل ترهبون به عدوا له وعد وكو واسم الخيل يطلق على البراديين والعتاق والهجيين وللمعرف اطلاقا واحد ولان العتيق اذا كان في الطلب والمرب اقوي فالبرادون اصبر والين عطفا في واحد منهم منغمة فاستويا البرادون الذي فيه الدانة من قبل ابيه والعتيق الذي لا دانة فيه من قبل ابيه ولا من قبل امه بل كلاهما عربيان والهجيين الذين في الدانة من قبل امه والمعرف في البرين جميعا بان يكونا هجينين فريضة المعاصم للمشرق موالذي فيه الهجنة من الفرس وفيرة وهو الذي امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقران انما هم من قبل الفحل **قوله** ولا يسهم لراجلة ولا لبل يعني بغير او بغير او حار فهو والراجل سوا لان المعنى الذي في الخيل معد ومن فيهم **قوله** ومن دخل دار الحرب فارسا نشق فرسه استحق سهم فارس وسوا استماره او استاجره للقتال فحضر به فانه يسهم له وان غنمه فحضره استحق سهمه من وجه مخطور فيصدق ونشق اي مات يتا

نفقت الدابة ومات الانسان وتنبيل البعير كله يعني ذلك وسوا بقى فرسه
 معه حتى حصلت الغنيمة ومات حين دخل به او اخذه العدو او سرق او خرج
 قبل حصول الغنيمة او بعد ما فانه يستحق سهم فارس وقال ابن ابي اذ
 مات فرسه قبل القتال فهو راجل ولا **قوله** ان المعتبر عندنا حالة الجاورة
 وعند حالة الحرب لانه هو السبب وقتلنا الجاورة ونوع قتال لانه يلحقهم الحزن
 بها واذا دخل فارسا شربا فرسه او رهنه او اجره او وهبه او اعاره فسحق
 ظاهر الورثة انه يبطل سهم الفرس وياخذ سهم راجل لان الاقدام على هذه
 التصرفات تدل على انه لم يكن معه بالجاورة والقتال فارسا ربيع الفرس
 كموته واما اذا باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرس وكذا اذا باعه
 في حالة القتال عند البعض والافصح انه يستحق لان بيعه في حالة القتال
 يدل على ان غرضه التجارة فيه الا انه ينتظر مخرجه **قوله** ومن دخل
 دار الحرب راجلا فاشترى فرسا استحق سهم راجل وكذا اذا استداره واشترى
 او وهب له فله سهم راجل لان المعتبر في حالة الدخول وقال الحسن اذا دخل
 راجلا واشترى فرسا او وهب له قبل ان يعطيه الفرس فاشترى عليه سهم
 حتى غفوا ضرب له بسهم فارس لان المقصد بالدخول القتال والانتفاع
 بالفرس حاله القتال الكون الانتفاع به حالة الدخول قال في العداية ولو
 دخل فارسا فقاتل راجلا بغيره كان يستحق سهم الرمان بالاتفاق وفي
 الجحدي اذا باع فرسه او وهبه او اجره او اعاره بعد الدخول سقط سهم
 فرسه فان اشترى مكانه اخذ سهم فارس **قوله** ولا يسهم ملوك
 ولا امراء ولا ذمي ولا عبي ولا مجنون ولكن يرضع لهم على حسب ما يرى الامام
 ولا يبلغ به السهم لان المرأة والعبي عاقران والعبد لولاه ان يمنعه الا ان
 يرضع لم يخرج ايضا على القتال والمحاباة بمنزلة العبد لقيام الرق وتوهم
 تجزؤه فيمنعه المولى عن الخروج الى القتال وانما يرضع للعبد اذا قاتل وكذا

المرأة

المرأة انما يرضع لها اذا كانت تدوي الجرحي وتقوم على الرمي اما اذا دخلت
 لخدمة زوجها والعبد لخدمة مولاه ولم يحصل من العبد قتال ولا من المرأة
 مداواة ولا نفع للمسلمين فانه لا يرضع لهم اصله وكذا الذي انما يرضع له اذا
 قاتل او دل على الطريق وينبغي لك ان لا يستغني باهل الذمة على القتال
 لانه لا يؤمن من غدركم وخيانتهم بالمسلمين الا انهم اذا حضروا وقتلوا مع
 المسلمين باذن الامام فانه يرضع لهم ولا يبلغ لرجالهم سهم الرجال ولا لفرسانهم
 سهم الفرسان لتقصان منزلتهم واخطاوتهم **قوله** فاما الخمس
 فيقسم على ثلث ثلث سهم لليتامى ويستقط فيهم الغنم **قوله** وسهم
 الساكنين وسهم لابن السيل وابن السيل هو المنقطع عن ماله **قوله** ويخلف
 فقرا ذوي القرى فيهم اي ايتام ذوي القرى يدخلون في سهم اليتامى ساكنين
 ذوي القرى يدخلون في سهم الساكنين وابن السيل من ذوي القرى كذلك كذا
 في المستعني **قوله** ذوي القرى يعني قرابة النبي صلى الله عليه وسلم
 ويتقدمون اي يقدم ذوي القرى على الطائفة الثلاثة لان الله تعالى قدمهم
 في الآية فقال تعالى واليتامى والساكنين وابن السيل **قوله** ولا يمنع الي
 اغنياءهم شيئا لاننا يستحق بالغنم والحاجة **قوله** فاما ما ذكره الله
 تعالى في الخمس فاما ما لا يحتاج الكلام تبركا باسمه تعالى وسهم النبي صلى الله عليه
 وسلم سقط بموته كما سقط العبي وهو شي كان مصطفيه النبي صلى الله عليه وسلم
 لنفسه من الغنيمة مثل درع او سيف او جارية **قوله** وسهم ذوي القرى
 كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنفقة وموته زالت النفقة
قوله وبعد ما بالغنم ينقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون
 لبني هاشم وبني المطلب دون غيرهم من بني عبد شمس وبني نوفل وكاه اولاد
 عبد مناف اربعة هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل فبنو اجد شمس وبنو
 نوفل لا يعطون منه شيئا وانما هو لبني هاشم وبني المطلب خاصة لما

والذي القرى

روي ان جبير بن مطعم وهو من بني نوفل قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما
تسجد لبني هاشم وبني المطلب قسمت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لآخواتنا
من بني المطلب وبني هاشم ولم تعطنا شيئا وقرابتنا مثل قرابتهم فقال عليه
السلام انا هاشم والمطلب عبي واحد منهم لم يبقا رقونا في جاهلية ولا اسلام
انما بنوا هاشم وبنو المطلب عبي واحد هكذا شربك بين اصحابك لعن الله
من فرق بيننا ربونا صفارا وحلنا ام كبارا وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما اعطى بني هاشم وبني المطلب ولم يعط بني نوفل وسبق عبد المطلب اياه
عثمان ابن عفان رضي الله عنه وهو من بني عبد شمس وجبير بن مطعم
وهو من بني نوفل فقال لا يا رسول الله هو لا بني هاشم لا ينكر فضلهم
للموضع الذي وضعك الله فيهم فابال آخواتنا من بني المطلب اعطيتهم
وسمعتنا وقرابتنا واحدة فقال اننا وبنو المطلب لم نفترق في
جاهلية ولا اسلام واما بنو المطلب وبنو هاشم عبي واحد وشبك
بين اصحابه وهذا يدل على الاستحقاق انما هو بالنصرة لا بالقرابة
قوله واذا دخل واحد او اثنان الى دار الحرب مغيرين بغير اذن
الامام فاحذوا شيئا لم يخس لأنه ليس بغنيمة اذا الغنيمة على الماخوذة
قهر وغلبة لا اختلاسا ومصرقة واما اذا دخل الواحد او الاثنان
باذن الامام فعليه روايتان والشهور ان يخيروا بين اباي قلمن اصابعه
والرواية الثانية لا يخيروا ما خوذ على طريق التلصص والرواية
الاولى اصح لأنه لما اذن لهم الامام فقد التزم نصرتهم فكان الماخوذ
بنظرة لا بالتلصص **قوله** وان دخل جماعة لها منعة فاحذوا
شيئا خمس وان لم ياذن لهم الامام لان الجماعة لها منعة فكان الماخوذ
قهر وغنيمة وان كانوا جماعة لا منعة لهم ودخلوا بغير اذن الامام
واخذوا شيئا لم يخس لان الماخوذ ليس بغنيمة اذا الغنيمة على الماخوذ

بالغلبة

بالغلبة والفتنة ويؤلا كاللصوص لانهم يستسرون بما ياحذونه وان لم
يكن غنيمة فاحذوه كل واحد منهم فهو له لا يشاركه فيه صاحبه لأنه ما خوذ
على اصل الاباحة كالصيد والحشيش **قوله** وان دخل سلم دار
الحرب تاجرا فلا يحل له ان يتعرض لشي من اموالهم ولا من ديارهم لأنه
ضمن ان لا يتعرض لهم بالاستيذان فالتعريض بعد ذلك يكون عدوا
والنفل حرام بخلاف الاسير لأنه غير مستامن فيباع له التقرض وان
اطلقوه طوعا **قوله** فان غدر بهم واخذ شيئا وخرج به مملوكا
محظورا ويومان يتصدق به لأنه حصل بسبب الغدر فواجب ذلك
خبا فيه فكان محظورا فان لم يتصدق به ولكنه باعه صح بيعه ولا
يطلب له اي المستري الثاني كما لا يطيب لك ول **قوله** واذا دخل
الحربي اليك مستامنا لم يمكن له ان يقيم في دارنا سنة لأنه اذا وقت
في دارنا وقت على عورات المسلمين فلم يؤمن ان يدل علينا المشركين فيكون
عينا لهم وعونا علينا ويمكن من اقامة الیسيرة لأنه قد يجوز ان
يظهر له رغبة في دار الاسلام فيدخل فيه لان منعه من الاقامة
اليسيرة قطع الجلب وسد باب التجارة والميرة وفيه ضرر بالمسلمين
والمدة الطويلة هي السنة والیسيرة مادونها **قوله** ويقول الامام
ان ائت تام السنة وصنعت عليك الجزية فيه اشارة الى ان الجزية
يوضع عليه من وقت الدخول وفي بعض الكتب من وقت القول ويشي
لك الامام ان يقول ذلك في اول ما دخل فيضرب له مدة على ما يرك
ويكون ذلك دون السنة نحو الشهرين او الثلثة ويقول له ان جاورنا
جعلناك ذميا وصنعت عليك الجزية **قوله** فان اقام سنة اخذت
منه الجزية وصار ذميا ولم يترك ان يرجع الى دار الحرب لأنه لما اقام
بعد هذا صار ملتزما للجزية فاذا اخذت منه الجزية صار ذميا

والذي لا يمكن من الرجوع الى دار الحرب **قوله** فاذا عاد الى دار الحرب
وترك وديعة عند مسلم او ذمي او ديناريه ذمتهم فقد صار دمه مباحا
بالعود لانه بالامان ابطل امانه برجوعه الى دار الحرب **قوله** وما
في دار الاسلام من ماله علي حذر لانه بالامان خطر دمه وماله وزوال
الخطر عن دمه لا ينزل الخطر عن ماله فبقى ماله علي ما كان عليه **قوله**
فان سوا وقتل سقطت ديونته وصارت الوديعة نيا اما الوديعة فلا تملك
في يده تغديرا لان يد الودع كيده فيصير نيا تبعا لنفسه واما الدين
فلكان اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق من يد
العامة فيختص به فيستقط **قوله** وما اوجع عليه المسلمون اي اسرعوا
الي اخذه من اموال اهل الحرب بغير قتال صرف في مصالح المسلمين كما يصرف
الخراج الا يجازي مولا اسراع ولا ازعاج للسيرة والوجيع نوع من اليسير
فوق التقريب ومعنى المسيلة تما اوجع عليه المسلمون من اموال اهل
الحرب بغير قتال صرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج مثل الاراضين
التي اخلاوا عنها لاحس فيها **قوله** كما يصرف الخراج فايدته انه
لا ينقسم فسيمة الغنيمة ولا يجب فيه الخس **قوله** وارض العرب كلها
عسرية وهي ما بين العديب الى أقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام الغديب
قرية من قرى الكوفة و**قوله** حجر وهو بنتج الخش والجيم واحد الجار ومهرة
موضع باليمن مسافة بمهرة ابن جندان ابو قبيلة ينسب اليها الابل الهريرة
قوله والسواد كلها ارض خراج يعني سواد العراق وسمي بذلك لحفرة
اسجاده وزرعه وسواد العراق اراضيه وقال الترمذي سواد البصرة
فالكونه قرارها **قوله** وهي ما بين العديب الى عنبة حلوان وراى العك
الي عبادان عنبة حلوان حد سواد العراق عرضا والعلت قرية بالعراق
شرقي دجلة وعبادان حصن صغير على شاطئ البحر وطول سواد العراق مائة

وثمانون

وثمانون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا ومساحته اثنان وثمانون الف
الف جريب وقيل ستة وثلاثون الف الف جريب **قوله** وارض
السواد كلها مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها لانها فتحت
عنوة وقهر واقراها عليها ووضع عليهم الخراج يزار ارضهم والجزية
عليهم فبقيت الارض مملوكة لهم **قوله** وكل ارض اسلم اهلها
او فتحت عنوة فنقسمت بين الغائبين في ارض عشر يعني ماسوي
ارض العرب لان المسلم لا يستدأ بالخراج والمشرع يتيقن به لانه طهر
وعبادة وكذلك ماسوي ارض السواد **قوله** وكل ارض فتحت عنوة
فاقراها عليها فهي ارض خراج لان الحاجة اليها ابتدا التوطيع علي
الكافر والخراج الا يتقن به وهذا اذا وصل اليها ما الانهار وكل ارض
لا تقبل اليها ما الانهار وانما تنقضي بعين نبي عسرية لقوله عليه السلام
ما سقتك الشاة فنيه المشر وما الغنيمة معنى ما الشاة قال الله تعالى
الم تر ان الله اتزل من السماء ماء فنسكه يتابع في الارض **قوله**
ومن اجبي ارضا مواتا فهي عنداي يوسف معتبرة بحيزها اي بقربها
والحيز القرب **قوله** فان كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجيه
وان كانت من غير ارض المسلمين عسرية هذا اذا كان المحمي لها
سلما اما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز ارض العسرية
وكان التماس عنداي يوسف ان تكون البصرة خراجية لانها من حيز
ارض الخراج لان النعمانية رضي الله عنهم ومنعوا عليها العسرة فترك
التماس لاجاعهم **قوله** والبصرة عندنا عسرية باجماع الصحابة
رضي الله عنهم لما بيناه **قوله** وقال محمدان احياها ببيع حنظلها
او عيقن استخراجها او بما دجلة او النوات او لانها رايعظام التي
لا يملكها احد في عسرية قال في الهداية اما العسرية ما السنا

والأبار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية أحد **قوله** ولما
 أخرجها الأنهار التي احتقرها الأعمام مثل نهر الملك ونهر بنو دحرج
 وأما سيجون وجيخون ودجلة والفرات عشرين عند محمد وأما جنداي
 يوسف ذكره في باب زكاة الزروع والثمار **قوله** وأما الخراج الذي
 وضعه عمر رضي الله عنه على أهل السواد في كل حريب يبلغه الما تغير
 ما سمي وهو صاع ودرهم الخراج على ضربين خراج مقاطعة وخراج
 مقاسمة خراج المقاطعة هو الذي ذكره الشيخ وخراج المقاسمة هو ما
 إذا فتح الإمام بلدًا من عليهم وراي أن يضع عليهم جزا من الخراج أما
 نصف الخراج أو ثلثه أو أربعة فانه يجوز ويكون حكمه حكم الشرع يعني
 انه يتعلق بالخراج لا بالتكليف من الزراعة حتى إذا عطل الأرض مع التمكن
 لا يجب عليه شيء كإزالة الشر ويضع ذلك في الخراج ومن حكمه انه لا يزيد
 على النصف ويبنى ان لا ينقص على الخمس ضعف ما يؤخذ من السليم
 والحريب أرض طولها ستون ذراعًا وعرضها ستون ذراعًا يزيد على
 ذراع القامة بقبضه وذكر المصنف رحمه الله أن الذراع المعتد سبع
 قبضات من غير الإبهام الفتور لها شئ هو ثلاثة أرباع بالعمارة مثل
 صاع الحجاري وذلك أربعة أمتاع عند أبي حنيفة ومحمد ويكون ميثاق
 بزروع في تلك الأرض وقال الإمام طهري الدين يكون من الحنطة والقمح
 كذا في المستقصى **قوله** ودرهم معناه يكون الدرهم من وزن
 سبعة وثمانون يكون وزنه أربعة عشر رطلا **قوله** ومن حريب
 الرطبة خمسة دراهم ومن حريب الكرم المتصل والتخل المتصل عشرة
 دراهم للتصل بما لا يمكن الزراعة تحته ولأن المون متفاو به فالكرم
 أخفها مونة والذرع أكثرها مونة والرطبة بينها والوظيفة تتفاوت
 بتفاوتها فجعل الواجب في الكرم أعلاها وفي الذرع أدناها وفي

الرطبة

الرطبة وأسطحها كذا في الهداية وهذا التقدير مستقول عن عمر **قوله** وما
 سوى ذلك من الأصناف في موضع عليها يجب الطاعة معناه كالزعمان وغيره
 لانه ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه وقد اعتبر عمر الطاعة في الموضع فيعتبر
 فيما لا توظيف فيه قالوا ونهاية الطاعة ان يبلغ الواجب نصف الخارج
 ولا يزداد عليه لان النصف عني الانصاف قال الجندي في حريب الزعمان
 الخارج قدر ما يطيق ان كان يبلغ قدر غلة الأرض المزروعة يؤخذ
 منه قدر خراج المزروعة وان كان يبلغ غلة الرطبة ففيه خمسة دراهم
 وعلى هذا التقدير وأعلم ان الخراج لا يتكرر بتكرار الخراج في سنة واحدة
 وإنما عليه في السنة الواحدة خراج واحد سواء زرعا في السنة مرة أو
 مرتين أو ثلاثه بخلاف العشر لانه لا يتحقق عشرًا لوجوده في كل
 خراج **قوله** فان لم تطلق ما وضع عليها فنقصهم الإمام قال في
 الهداية التقص عند قلة الربح جائز بالاجماع وأما الزيادة عند زيادة
 الربح فجائزة عند محمد ايضا اعتبارا بالتقصان وعند أبي حنيفة لا يجوز
 وعند أبي حنيفة مثل قول محمد قال أبو يوسف لا ينبغي للوالي ان يزيد على
 وظيفة عمر وقال محمد لا بأس بذلك اذا كانت أراضيهم تحمل الثمن ذلك
 فان أخرجت الأرض قدر الخراج أخذت منه وان أخرجت مثل الخراج
 كله ويؤخذ الخراج من أرض النساء والقيبان والمجانين **قوله** وان
 غلب على أرض الخراج الماء وانقطع عنها أو اصطلم الزرع بأفة سماوية
 فلا خراج عليهم لانه فاته التمكن من الزراعة وكذا اذا كانت الأرض
 نرة أو سبخة **قوله** أو اصطلم الزرع يعني اذا ذهب كل الخراج
 اما اذا ذهب بعضه قال محمد ان بقي مقدار الخراج ومثله بان بقي مقدار
 قنيزين أو درهمين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار الخراج أخذ
 نصفه قال مشايخنا والصواب في هذا ان ينظر أولا الى ما اتفق

ها

هذا الرجل يهتد الأرض بشر ينظر إلى الخارج فيحسب ما انتفى أولا من
الخارج فان فضل منه شيء اخذ منه على نحو ما بيناه وما ذكر في الكتاب ان الخارج
يسقط بالامطلام محمول على ما سبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الأرض
اما اذا بقي ذلك لا يسقط الخارج كذا في العوائد **قوله** واصطلم الزرع
يعني سمانية لا يمكن الاختراز عنها كالاحتراق ونحوه اما اذا كانت غير
سمانية ويمكن الاختراز عنها ككل القردة والسباع والانعام ونحوه فلا
يسقط الخارج وقلا كنه بعد الحصاد لا يسقط ولو مات صاحب الأرض
بعد تمام السنة لم يؤخذ خارج الأرض من تركته عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وذكر في زكاة الاصل انه يؤخذ من تركته بخلاف الشرافة لا يسقط
بموت من هو عليه في ظاهر الرواية وبدر رواية ابن المبارك يسقط **قوله**
وان عطلها صا جها فعليه الخارج لانه يتمكن من الزراعة وهو الذي فوت
الزراعة وهذا اذا كان الخارج موطنها اما اذا كان خارج مقاسمة لا يجب
شيء كذا في العوائد ومن استقل إلى اخس الامرين من غير عذر فعليه خارج
الاعمال لانه هو الذي منيع الزيادة وهذا يعبرن ولا يعنى به كي لا يخرج
الظلمة على اخذ مال المسلمين كذا في الهداية **قوله** ومن اسلم من اهل
الخارج اخذ منه الخارج على ماله لان الأرض انصفت بالخارج فلا تتغير
بتغيير المالك **قوله** ويجوز ان يشتري المسلم أرضا خارجا من الذي
ويؤخذ منه الخارج ولا عشر في الخارج من أرض الخارج يعني اذا اشترى
المسلم أرضا خارجا فعليه الخارج لا غير ولا عشر على ولا يجتمع خراج عشر
في أرض واحدة وعندنا في جمع بينهما لانهما حقان مختلفان وجداف
محلين بسببين مختلفين فلا يتنا فيان فقره لانهما حقان مختلفان
يعني احدهما مونة في معنى العقوبة وهو الخارج والثاني مونة في معنى العبا
وهو العشر **قوله** في محلين مختلفين يعني ان محل الخراج الذمة ومحل

والاخر في تركته الاسلام خلاف
الخارج قبل الحصاد يسقط الخارج

الشرا

العشر الخارج **قوله** بسببين مختلفين فبب وجوب العشر النما الحقيقي
وهو وجود الخارج وسبب الخارج النما التقديري وهو التمكن من الزراعة
ولنا قوله عليه السلام لا يجتمع عشر وخارج في أرض مسلم ولان الخارج يجب
أرض فتحت عمرة وقهرا والعشر في أرض اسلم اهلها طوعا واطوعا فان
لا يجتمعان في أرض واحدة وعلى هذا الخلاف الزكاة مع احدهما كما اذا
اشترى احد فوا أرض عشر او أرض خارج للفقراء كان فيها العشر او الخارج
دون زكاة التجارة **قوله** والحزبة على ضربين جزية توضع بالتراضي والعلج
فيقدر ربح ما يقع عليه الاتفاق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم بني نجران
على الف وما يتي حلة ولان الموجب هو التراضي فلك يجوز التهدي إلى غير ما وقع
عليه **قوله** وجزية يستأ الامام بوضعها اذا غلب الامام على الكفار
واقترع على املاكهم فيضع على الغني الظاهر الغنا في كل سنة ثمانية دراهم
ودها ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم والظاهر ان الغنا هو صاحب المال
الكبير وقيل هو الذي يملك عشرة الاف شاة اذا كان الرجل في أكثر السنة
غنيا اخذ منه جزية الاغنيا وان كان في أكثرها فتيرا اخذ منه جزية الفقرا
ومن مرض أكثر السنة لان الموجب والمستقط تساويا فيما طر به العقوبة فلك
الحكم المستقط كالحقوق فاذا صح أكثر السنة فعليه الجزية لان لك أكثر حكم النكاح
قوله ومن المتوسط الحال اربعة وعشرون درهما في كل شهر درهما
المتوسط الحال الذي لم يملك ثلثة لا يستغنى به عن العمل وقيل هو من يملك
ما يتي درهما مائة دراهم **قوله** وعلى الفقير المعتل اثني عشر درهما في
كل شهر درهما المعتل هو الذي يقدر على تحميل الدراهم والدنا سيرة
بأي وجه كان وان لم يكن بحسن طريقة اصل قال في العداية ولا بد ان
يكون المعتل ضيحا ويكتفي بصحة في أكثر السنة واما الفقير الذي ليس
بمعتل فلك جزية عليه عندنا **قوله** وتوضع الجزية على اهل الكتاب

والجور وعبد الاوثان من المجرم ولا توضع على عبده الاوثان من الاوثان من
العرب ولا على الموتى لان كنزها قد نفلط اما مسكوكا العرب فله النبي
صلي الله عليه وسلم نشا بين اظههم والقران نزل بلغتهم فالجمعة في حاتم اظهم
واما المرتد فانه كنز بعد ما هرب للاسلام ووقف على محاسنة فلا يقبل
من الزينة للاسلام او السيف زيادة في العقوبة ولا لهم لا يقرن على
الكنز بالرق فلا يجوز اقرارهم عليه بالجريمة **قوله** ولا جزية على امرأة
ولا جزية لان الجريمة وجبت بدلا عن القتال والقتل ولها لا يقتل ولا يتأكل
لعدم الاهلية **قوله** ولا على زمن ولا على اعمى وكذا البعلوج وان شفع
الكبير ما بينا وقال ابو يوسف عليهم الجزية اذا كانوا غنيا لانهم يقتلون
في الجملة اذا كان لهم رأي ولنا انهم ليسوا من اهل القتال فاشبهوا النساء
والصبيان **قوله** ولا على فقير غير معتقل وكذا الاوضاع على الملوك
والكاتب والمدير وام الولد ولا يودي عنهم مواليمهم **قوله** ولا على
الربحان الذين لا يخاطبون الناس بهذا محمول على انهم اذا كانوا لا يتدرون
على العمل اما اذا كانوا يتدرون فعليهم الجزية لان القدرة فيهم موجودة
وهم الذي صنعوها فصار كاستعطيل ارض الخراج **قوله** ومن اسلم عليه
جزية سقطت عنه لانها تجب على وجه العقوبة فتسقط بالاسلام كالقتل
ولانها تجب على وجه الادلالات وذلك يستقط بالاسلام وكذا اذا مات ذمي
وعليه جزية سقطت عنه لما معني ولا يؤخذ من تركية وقد اكلم عندنا
وقال الشافعي لا يستقط عنه في الرجوعين اعني اذا اهل اسلام او مات كافرا
قوله وان اجتمع عليه حولان تداخلت الجريمة يعني احدها بالآخرى
فيمتنع على جزية واحدة وهذا عند ابي حنيفة لانه لما وجبت عليه الجزية
في السنة الاولى ولم تؤخذ حتى دخلت السنة الاخرى ووجبت جزية اخرى
اجتمع عليه عقوبتان من جنس واحد فيجب الاقتصار على احدها كالمحدود

وقال

وقال ابو يوسف ومحمد تؤخذ منه لانها حق في مال فلا يتداخلان كالعبيون
والخراج والاجرة وان مات عند تمام السنة لا تؤخذ منه في قولهم جميعا
وكذا اذا مات في بعض السنة وقيل خراج الارض على هذا الخلاف وقيل
لا تدخل فيه بالاتفاق قال ابو السباع الجزية تجب في اول الحول عند ابي
حنيفة الا انها تؤخذ في اخر الحول قبل تمامه من حيث يبقى منه يوم او
يومان وقال ابو يوسف لا تؤخذ الجزية حتى تدخل السنة وتبقى شهران منها
قوله ولا يجوز احداث بيعه ولا كنيسة في دار الاسلام فاما اذا
كانت لم يبيع وكنايس قد رمت لم ينعروا لهم في ذلك لانا اقررنا على ما هم
عليه فلو اخذناهم بشفقتها كان فيه نقص لعمدهم وذلك لا يجوز **قوله**
واذا اهدمت الكنايس والبيع القديمة اعادوها الا انهم ينعنون من
الريادة على البنا الاول وكذا ليس لهم ان يحولوها من الموضع الذي بي فيه
الي موضع اخر من المصر قال ابو العدينة والصومعة للتحلي فيها بمنزلة البيعة
وقال محمد لا ينبغي ان يترك في ارض القرب كنيسة ولا بيعة ولا باع فيها
الحجر والحجر يبر مصرا كان او قرية وتسع اهل الذمة ان يتخذوا ارض القرب
مسكنا او وطنا قال عليه السلام لا يجمع دينان في جزيرة العرب وقال
عليه السلام لان عشت الى قابل لاخر جرن النصارى من جران **قوله**
وتؤخذ اهل الذمة بالتيقير عن المسلمين في زيارتهم ومساكنهم وسرهم ومحمد
وملا بسهم لان عمر رضي الله عنه كتب الى امير الاجناس ان يامر واهل الذمة
ان يخدموا في رقابهم بالبرصا وان يظهر واما طقمه وان يخدموا برادتهم
ولا يشبهوا بالمسلمين في اترابهم ولان الكا ولا يجوز موالاة ولا تنظيمه
فاذا اختلط زيارتهم ولم يتبروا لم ناس ان نواليهم فلما ناس انهم مسلمون
وقال عليه السلام لا تبد وهو بالاسلام والجرح هو الي اديق الطريق فاذا
لم نعرفهم لم ناس ان تبداه بالاسلام ولانه قد يموت احدهم وهو غير

متبذين بذيبة فمعلي عليه ويدفعه في متاجر المسلمين ويستغفر له وذلك
 لا يجوز قال ابو حنيفة لا ينبغي ان يتوكل احد من اهل الذمة ان يشته بالسلح
 في لباسه ولا في مركبه وهيبه ولا يلبسوا طيا لسه مثل لباسه
 المسلمين ولا اوردية مثل اورديةهم ويمنعون ان يلبسوا لباسا يختص
 اهل العلم والفهم والشرف وينبغي ان يوضعوا حتى يجعل كل واحد منهم في
 وسطه زنا او هو خيط عظيم من الصوف بمقده علي وسطه ويكون في
 الغلط بحيث يظهر للراي ويلبس بسوة طويلة سودا من اللبد
 يعرف بها لا تشبه قال نضر المسلمين ويجعل علي سبوتهم علم مات كني
 لا يفتت عليها سائل بدعواهم بالمعزة فيجب ايضا ان يتبرئوا
 عن نسبا في الزبي والهسة **قوله** ولا يركبون الخيل ولا يحملون
 السلاح لان في ذلك توسعة عليهم وقد امرنا بالتضييق عليهم ولانا
 لاننا من اذا فعلوا ذلك ان يقوى شركتهم فيعودوا الى حربنا وليس
 لهم ان يبيعوا الخمر والخنزير بعضهم على بعض في دار الاسلام على نية
 ولا يدخلون ذلك في اسعار المسلمين ولا قراهم لانه فسق ولا تخل اظفار
 النسق في بلد المسلمين لانهم اذا اظهروا لم نؤمن ان بانعه المسلمون
قوله ومن امتنع من ادا الجزية او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم او زنا بسلمه لم يستعص العهد اما اذا امتنع من ادا الجزية
 امكن الامام اخذها منه وكذا اذا قتل مسلما او زنا بسلمه امكن الامام
 استئيفا الذصاص منه واقامة الحد عليه واما سب النبي صلى الله عليه
 وسلم فانه يكون نقضا للعهد عندنا لانه كفر والكفر القارن له لا يمنع
 فالطاري لا يرفع ولا ن سب النبي صلى الله عليه وسلم يجري مجرى سب
 الله تعالى وهم يسبون الله تعالى فيقولون له ولد **قوله** ولا يستعص
 العهد لان يلحقوا به الحرب او تغلبوا على موضع فيما رونا لانهم

اذا الحقوا به الحرب صاروا حربا علينا فيعصى عقد الذمة عن الغاية وهو
 دفع شر الحرب **قوله** فاذا ارتد المسلم عن الاسلام والعباد باعه عرض
 عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت له الا ان العرض على ما قالوا غير
 واجب لان الدعوى قد بلغت كذا في العداية وفي المجندي اذا ارتد
 البالغ عن الاسلام فانه يستتاب فان تاب واسلم ولا يقتل من سب
 الشيخين او طعن فيهما يكره ويجب قتله ثوان رجوع وتاب وجدوا الاسلام
 هل تقبل توبته ام لا قال صدر الشهيد لا تقبل توبته واسلمه وبه
 اخذ الفقهاء ابو الليث السرقندي وابو النصر ادريس وهو المختار للفقهاء
 الا اذا اطلب ان يوجله فانه يوجله ثمانية ايام لا يزا عليها ولا يقبل منه
 جزية **قوله** ثمانية ايام فان اسلم ولا يقتل هذا اذا استسهل فاما
 اذا لم يستسهل قتل من ساعته قال في الغوايد لا يجوز الامهال بدون
 الاستمهال في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف يستحب الامهال وكذا روي عن
 اي حنيفة ايضا وفي الجاهل الصغير يعرض عليه الاسلام فان ابي قتل ولم
 يذ كر الامهال فجعل علي انه لم يستمهل **قوله** فان قتله قاتل قبل عرض
 الاسلام عليه كره له ذلك ولا يبي على القاتل لان القتل مستحق عليه
 بكفره والكنز مبيع الدم بعد بلوغ الدعوة غير واجب **قوله** واما
 المرأة المرتدة فلا تقبل ولكن تحبس حتى تسلم سواء كانت حرة او امدة
 لان الامية يجبرها مولاها على الاسلام ويفوض وتاديبها اليه ولا
 يطاعا وكيفية حبس المرأة ان يحبسها التاضي ثم يخرجها في كل يوم يعرض
 عليها الاسلام فان ابت ضرها اسواها ثم يعرض عليها الاسلام فان
 ابت حبسها يفعل بها هكذا كل يوم ابا حتى تسلم او تموت والعبد
 يستتاب فان اسلم ولا يقتل وانسايه يكون لمولا وان ارتد العبي من
 الاسلام وهو يعقل فارتابه ارتدادا عندنا ويجبر على الاسلام

ولا يقبل وإسلامه اسلام حتى لا يرث ابيه الكافرين واذا مات مرتد لم
يصل عليه وقال ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه اسلام والذي
يعقل هو الذي يبرئ ان الاسلام سب النجاة ويميز الخبيث من الطيب
قوله ويرث ملك المرتد عن املاكه برودة ذوالاموال هذا عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يرث **قوله** فان اسلم عادت املاكه على
خالها فان مات او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه الي
ورثته المسلمين وكان ما اكتسبه في حال ردة فيا يمين اند بوضع في بيت
المال وكذا اذا اتى بدار الحرب مرتدا وحكم بالمقاتلة وهذا قول ابي حنيفة
قوله وقال ابو يوسف ومحمد كل ذلك لورثته المسلمين وقال ابن
كلاهما في "لانه مات كافرا واسلم لا يرث الكافر ولها ان ملكه في الكسب
بعد الردة باق على ما بيناه فيمنقل بموته الي ورثته ويستند التورث
الي ما قبل ردة اذ الردة سب الميراث فيكون تورث السلم من السلم ولان
الردة لما كانت سببا للموت جعلت موتا حكما فكان اقرارا من اجز اسلامه
اخر جزء من احيائه حكما فيرث الوارث السلم ما كان ملكا له في تلك
الحال ولا يبي حنيفة ان كسبه في حال ردة كسبه مباح الدم ليس فيه حق
لاحد فكان نيا كالالحرب وانما احترازنا بقولنا ليس فيه حق لاحد عن
المكاتب اذ ارتد واكتب ما لا يرد حال ردة فانه لا يكون فيا ويكون
لمولاه فان حقه متعلق به واذا ثبت ان ما اكتسبه في حالة الاسلام
لورثته المسلمين قال ابو حنيفة يعتبر حال ورثته المرتد بيوم ارتداده
لا بيوم موته ولا قبله فان كان حرا مسلما يوميد ورث وان كان عبدا
او كافرا ليرث وان اعترق واسلم قبل ان يقتل المرتد او يموت ليرث
وقال ابو يوسف ومحمد يعتبر حال يوم يموت او يقتل او يحكم بالمقاتلة بدار الحرب
لان من اصلها ان ملك المرتد ليرث بالردة وانما يرث بالموت او القتل

او الحكم بالحاق فاعتبر حال الوارث في تلك الحال ومن اصل ابي حنيفة ان
ملك المرتد يرث في اخرج من اجز الاسلام كما يرث ملك المسلم يوم الموت
فكذا يعتبر حال وارث المرتد يوم الردة كذا في شرحه وفي الهداية انما
يرث من كان وارثا له حالة الردة وبقي قارنا في وقت موته بزيادة
ابي حنيفة قالوا وفي رواية الحسن عنه حنان من مات قبل ذلك لا يرث
وفي رواية عنه انه يرث من كان وارثا له عند الردة ولا يبطل استمائه
بموته بل يلحقه وارثه لردته بمنزلة الموت قالوا وفي رواية ابي
حنيفة عنه والمرتدة كسبها لورثتها لانه لا حراب منها فلم يوجد
سبب ابني بخلاف المرتدة عند ابي حنيفة ويرثها زوجها المسلم ان
ارتدت وهي مريضة لانها فارة وان كانت صبيحة لا يرثها لانها لا تقبل
فليرثها حقه بالها بالردة بخلاف المرتد فانما اذا ارتد وهو صحيح فانما
ترث لان الزوج يقتل فاسبب الطلاق في المرض **قوله** وان لم يدار
الحرب مرتدا وحكم الحكم بالمقاتلة عتق مدبروه وامهات اولاده يعني
من الثلث وحلت الديون التي عليه وهذا قولنا جميعا اما على اصل
ابي حنيفة فان زال ملكه بالردة مراعا والحكم بالحاق بمنزلة الموت
ولو مات استقر زوال ملكه وعتق مدبروه وامهات اولاده وانما
على اصلها فان ملكه لم يزل بالردة وانما يرث بالموت او بالحاق اذا
حكم به بازا فانفق الجواب فيه وانما مكاتبه فيموت مال الكتاب الي
ورثته ويكون ولاؤه للميراث كما يكون ولاؤه للولي الميت واذا اشترى
زوال ملكه بالحاق حلت ديونه الموطنة كل لومات **قوله** وينتقل
ما اكتسبه في حال الاسلام الي ورثته من المسلمين لانه بالحاق صادر
من اهل دار الحرب وهم اموات في حق احكام اهل الاسلام بانقطاع ولاية
الانزام على منقطع عن الموت فعنا كالموت الا لانه لا يستقر حكمه

لا ابتغاء للتباضي لاحتمال العود اليها فك بد من العتقا **قوله** ويتقضي
 الديون التي لزمته في حالة الاسلام ما اكتسبه في حال الاسلام وما
 لزمه من الديون التي في حال رده يتقضي ما اكتسبه في حال رده وهذه
 رواية عن ابي حنيفة ومكي قول زفر وعن ابي حنيفة ان ديونه كلها فيها
 اكتسبه في حالة الردة خاصة فان لم يكن كان ابا في فيما اكتسبه
 في حال الاسلام لان كسب الاسلام حق الورثة وكتب الردة خاص
 حقه فكان فعلا الديون منه اولى الا اذا لم يكن فحينئذ يتقضي من
 كسب الاسلام **قوله** وما باعه او اشتراه او فقترق فيه من امواله
 في حال رده موقوف فان اسلم فتمت عقوده وان مات او قتل
 او لحق بدار الحرب بطلت وهذا عند ابي حنيفة وعندهما تقربا بتهجيرة
 الا انها عند ابي يوسف كتقريفات الصحيح فلا يبطل بموته ولا بالحكم
 بالمحاققة وعند محمد هي كتقريفات المريض صحيح كما يصح من المريض لان
 الارتراد ينفي الى القتل ظاهرا فاذا مات او حكم بالما فيه جاز عقبه
 وهبته وصدقته ومحاباته من الثلث عند محمد كما يكون من المريض
 بخلاف المرتدة لانها لا تقبل فتصرفاتها كتقريفات الصحيح **قوله**
 واذا اعاد المرتد بعد الحكم بالمحاققة الى دار الاسلام مسلما فاجده في
 يد ورثته من ماله بيمينه اخذه لان الوارث انما يخلعه لاستغنايه
 عنه فاذا عاد مسلما احتاج اليه فيقدم عليه واما اذا باعه الوارث
 قبل الرجوع او وهبه او اعفقه فك رجوع له فيه لانه المكذ زال عن من
 تملكه فعاد كملك الموهوب له اذا زال فانه يستقط حق الرجوع كذات
 هذا ولا ضمان على الوارث فيها تصرف فيه قبل رجوعه مسلما لانه تصرف
 على ظاهر ملكه كتصرف الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن وحكم بالمحاققة
 اما اذا رجع مسلما قبل ان يحكم بالمحاققة فيجوز امواله على حالها ولا يعتق

مديروه

مديروه وامهات اولاده **قوله** والمرتدة اذا انقضت في مالها في حال
 ردتها جاز تصرفها لان ملكها لا يرد بغير ردتها ثم هي لا تقتل ولكن بحسب
 علي الاسلام فان ماتت في الحبس او خفت كان ماله اسيروا لورثتها ولا
 يرث زوجها منه شيئا لان الفرقة وقعت بالردة لا بالارتداد وبهي
 خات من ذلك المرض حينئذ يرث منها لانها قصدت الزمان والزواج اذا ارتدت
 وهو صحيح فانها تورث منه لانه يقتل فائسبه الطلاق في زمن الموت **قوله**
 ونصارى بني تغلب يوحذ من اموالهم صنعت ما يوحذ من المسلمين من
 الزكاة وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم طلب عمر رضي الله عنه منهم
 الجزية فقاتلوا نحن قوم لنا شركه فان من ذل الجزية فان اردت ان
 تاخذ منا الجزية فانا لنحكي باعدايك يارض الروم وان اردت ان تاخذ
 منا صنعت ما تاخذ من المسلمين فلك ذلك فصالحهم عمر رضي الله عنه
 على الصدقة والمصا عنه وقال لهم هذه جزية فسيوها ما تشتم وكان
 ذلك بحضرة العجالة رضي الله عنهم وتوضع على موالى التعليل الجزية والرجوع
 الارض وقال زفر يضاعف عليه لقوله عليه السلام مولى القوم منهم الا ترى
 ان مولى العاشمى لم يحق بيزع حتى زمان الصدقة ولنا ان اخذ مضاعفة
 الزكاة تحقيقا لانه ليس فيه وصف الصغار فالولي فيه لا يلحق بالاصل
 ولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا **قوله** ويوحذ
 من سبابهم ولا يوحذ من صبيانهم شيئا لان الصبي على الزكاة المصاعف
 والزكاة تجب على النساء والنساء من الصبيان فكذا المصاعف وقال زفر لا يوحذ
 من سبابهم ايضا لانه جزية في الحقيقة كاقال عمر رضي الله عنه هذه جزية
 فسيوها ما تشتم ولهذا تصرف معارف الجزية ولا جزية على النساء ولا
 ان هذا مال وجب بالصلي والمرأة من اهل وجوب مثله عليها وفي ارض
 الصبي والمرأة التعليلين ما يارض ارض الجهل منهم يعني العشر مضافا

في العشر والخارج الواجب في الخراجية شر على العبي والمراة اذا كان مسلمين
 العشر فكذا يضمن عليها اذا كانا من بني تغلب واذا اشترك التغلبي
 ارض عشر ضلبيه عشرون عندها وقال محمد عشر واحد فان اسلم التغلبي
 او باعها من سلم لم يتغير المسوان عندي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 عشر واحد **قوله** وما جاء الامام من الخراج ومن اموال تغاري بني
 تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية يصرح في مصابح المسلمين
 فيسند منها الثغور الشغور موضع الحفاقة واما كان دخول العدو ومنه **قوله**
 وبني القناطر والجسور وفايدة ذلك انه لا يحسن ولا يقسم بين الغارين
قوله ويعطي منه فريضة المسلمين وعمالهم وعلماءهم وعلماءها
 يكفهم ويدفع منه ازراق المقاتلة وذرايرهم لانه مال معد لمصالح
 المسلمين وهو لا علمتهم ونفقة الذراير على الاباء فلم يعطوا كفايتهم
 لا احتاجوا الى الاكتاب فلم يتفرغوا للقتال قال في الذخيرة وانما
 يقبل الامام هدية اهل الحرب اذا غلب على الظن ان الشرك وقع عنده
 ان المسلمين يتقاتلون لاعلا كلمة الله واعزاز الدين لا لطلب الدنيا اما
 من كان من المشركين يغلب الظن على انه يظن ان المسلمين يتقاتلون طمعا
 لا يقبل هديته وانما يقبل من شخص لا يطعم بوايمانه لو ردت هديته
 اما من يطعم بوايمانه اذا ردت هديته لا يقبل منه **قوله** واذا
 تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى
 العود الى الجاعة وكشف عن شبهتهم يعني ببالهم عن سبب خروجهم
 ان كانوا لاجل ظلم ازاله عنهم وان لم يكن خروجهم لذلك ولكنهم قالوا
 الحق معنا وادعوا الولاية فهم بنواه واللسلطان ان يتاتلهم ان كانت
 لهم سوكه وقوة وعجب على الناس ان يعينوا السلطان ويتاتلهم معه
 لقوله تعالى فتاتلوا التي تبغي حتى تفي الى الله اي حتى يرجع عن البغي الى

كتاب

كتاب الله والصلح الذي امر الله به والبغي هو الاستطالة والعدول عن الحق
 وعن ما عليه جماعة المسلمين **قوله** ولا يبداهم مننا هذا اختار القدور
 وذكر الامام خواهر زاده ان عندنا يجوز ان يبداهم اذ اتسكروا
 وجعلوا لانه اذا انتظر حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع **قوله**
 فان بدواونا قاتلهم حتى يفارق جمعهم قال الله تعالى فتاتلوا التي تبغي حتى تفي
 الى امر الله **قوله** وان كانت لهم فية اجز على جزهم واتبع مولهم
 اي اذا كانت لهم فية يلجئون اليها قبل ما يردونهم اذا انهمزوا وهمزوا
 واجز على جزهم اي اسرع في قتله والاجها را لاسرع ويقتل اسرعهم
 لان الواجب ان يتاتلوا حتى يزول بغيتهم وان راي الامام ان يحل الكفر
 خلاه لان عليا رضي الله عنه كان اذا اخذ اسيرا استخلفه ان لا يعطى عليه
 وظله **قوله** وان لم يكن لهم فية لم يجز على جزهم ولو يتبع مولهم
 لا ندفع شرهم بدون ذلك **قوله** ولا تسبي لهم ذرية ولا ينقسم لهم
 مال لقول علي رضي الله عنه يوم الجمل لا يقتل اسير ولا يكفك سيرة ولا
 يوذ مال وموال القذوة في هذا الباب فقول لا يكفك لهو ستر سناه
 لا يسبي نسا **قوله** في الاسير تاويله اذا لم يكن له فية فاذا كانت
 لهم فية يقتل الاسيران شاوان شاحبه **قوله** ولا باس بان
 يتاتلوا بسلاحهم اذا اختار المسلمون ايده والكراع كذلك فاذا وضعت
 الحرب اوزارها رد عليهم سلاحهم وكذا علم لان ما لهم لا يمكن بالقلبة
 وانما يمنعون منه حتى لا يستعينوا به على اهل العدل فاذا زال بغيتهم
 رد عليهم **قوله** ويحب الامام اموالهم ولا يرد على اهل العدل ولا ينقسمها
 حتى يتوبوا فيرد على علمهم الا ان الامام يبيع الكراع ويحبس ثمنه لان
 ذلك انظر وايسر لان الكراع يحتاج الى مونة وقد تاتي على قيمته فكان
 يبيعه ارفع لمصاحبه وما اصاب الخوارج من اهل العدل او اصاب

فتاتلوا حتى تبغوا
 ٢٠٠

اهل العدل منهم من دم او جراحات او ما استملكه احد الفريقين على صاحبه
 فذلك كله عذر لاضمان لاحد منهم على الاخر واما ما فعلوه قبل الخروج او بعد
 تنزيق جمعهم اخذوا به لانهم من اهل دار الاسلام ثم قتل اهل العدل شهدا
 يصنع بهم ما يصنع بالشهداء يدفنون بدمائهم ولا يغسلون ويرمي عليهم
 واما قتل اهل البقي فلا يعلى عليهم ويدفنون **قوله** وما جابه
 اهل البقي من ابلد والى غلبوا عليها من الخراج والمسرور ياخذ الامام
 ثانيا ظاهرا هذا انه اذا لم يجبوا فلا لامام العدل ان يطالبهم وفي البسوط
 من لم يودي زكاته سنيين في عسكرا خوارج شر تاب لم يواخذ لها العدم
 حماية الامام ان لا يحرك حكمه عليهم وعليه ان يودي زكاته فيما بينه وبين
 الله تعالى لان الحق يلزمه بتقريب شبهه وكذا من اسلم في دار الحرب وعرف
 وجوب الزكاة فلم يودها حتى خرج اليها **قوله** فان كانوا صرّفوه
 في حقه اجزا من اخذ منه وان لم يكونوا قد صرّفوا في حقه اقتصا اهلها
 فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا ذلك قال في الهداية لا إعادة
 عليهم في الخراج لانهم متاتلة فكانوا معارف فان كانوا اغنيا وفي
 المشركان كانوا فقرا كذا ذكر لان المشرع حق الفقرا في كل ما يبيع على
 الشر واذا قتل رجل من اهل العدل باغيا وهو وارثه فانه يرثه لانه
 قتل حتى نكح الارث وان قتله الباغى وقال كنت على حق وانا
 الان على حق ايضا فانه يرثه وان قال قتلته وانا اعلم اني على باطل
 لم يرثه وهذا عندها وقال ابو يوسف لا يرث الباغى في الزوجين والله اعلم

كتاب المحظور والباحة

المحظور والمنع والمحس قال الله تعالى وما كان عطارك محظورا اي ما كان رزق
 ربك محبوسا من البر والناجر وموهنا عبارة عن ما منع من استعماله شرعا
 والمحظور ضد الباح والباح ما خيرا المكلف بين فعله وتركه من غير اشتقاق

ثواب

ثواب ولا عقاب وصاحب الهداية لقب هذا الباب بكتاب الكراهية ثم قال
 وتكلموا في معنى المكروه والروي عن محمد بن كل مكره حرام الا انه لما لم يجد
 فيه نهيما قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه الى
 الحرام اقرب قال رحمه الله لا يحل للرجال لبس الحرير لقوله عليه السلام اما
 يلبسه من اخلاق له في الاخرة وكذا لا يجوز للرجال لبس المعصرات والمزفر
 والمعصوغ بالورس اشار الى ذلك في الكرخي في باب الكفن **قوله** وتحل
 للنساء لقوله عليه السلام احل الحرير والنساء لانا ناسي وحرم على ذنوبها
 وقد قال ابو حنيفة لباس بالعلم في الشرب اذا كان قد رثت اصابع او
 اربع يعني مضرومة **قوله** ولا لباس يتوسده عند ابي حنيفة وكذا القتراسة
 والنوم عليه واجلس عليه عنده وكذا اذا جعل وسادة وهي الخنقة لان الجلوس
 عليه استخفاف به **قوله** وقال ابو يوسف ومحمد يكره توسده لانه من زي
 البجالة والاكاسرة والنسبة بهم حرام قال عمر رضي الله عنه اياكم نوزي الاثم
 وعن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه انه قال لان اتكى على جمل الغنم احس الي
 من ان اتكى على الحرير لان لبسه لا يجوز فكذلك الجلوس عليه ولا في حنيفة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقه حرير وروي ان انسا رضي الله عنه
 حقه ولبية فجلس على وسادة حرير وفيه التجندي قول ابي يوسف مع ابي
 حنيفة ولو جعله ستر اذ كثر في العيون انه لا يكره بالاجماع وفي الهداية
 على الاختلاف **قوله** ولا لباس بلبس الديباغ في الحرب عندها ويكره
 عند ابي حنيفة اعلم ان لبس الحرير والديباغ يكره في الحرب عند ابي حنيفة
 اذا كان مستمنا لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى الرجال عن لبسه ولم يفعل ولا نهى
 يكره ان يغوص عريه مقامه في الحرب ذلك يدعو الحاجة اليه وعندها لا يكره
 لان فيه ضرورة فانما الخالص منه ادفع لمضرة السلاح واعيب في عين
 العدو قلنا الضرورة تندفع بالمعلول وهو الذي لحته حرير وسداه غير

حر لا يحل لبسه في غير الحرب ولا لباس به في الحرب اجاعا واما ما كانت
 لحمته وسداه كلاهما من حرير والمخلوط لا يكره لبسه اجاعا ذكوه الخنجر
قوله ولا لباس بلبس المحرم اذا كان سداه ابرسيما ولحمته قطنا او
 خرا يعني في الحرب وغيره واما اذا كان لحمته حريرا وسداه غير حرير لا يحل
 لبسه في غير الحرب ولا لباس به في الحرب اجاعا واما ما كانت لحمته وسداه
 كلاهما من حرير لم يحز لبسه عند اي حنيقة لا في الحرب ولا في غيره وغيرهما
 يجوز في الحرب وهذا اذا كان صنفين جعل به اتتا العدة واما اذا كان صنفين
 لا يحصل به الاتتا لا يحل لبسه بالاجاع لعدم النايقة **قوله** ولا
 يجوز للرجال القلي بالذهب والفضة وكذا اللؤلؤ لانه من حلي النساء
قوله الا احاطت بمعنى من الفضة لا غير اما الذهب فلك يجوز للرجال
 التخت به ثورا احاطت من الفضة انما يباع للرجال اذا ضرب على صنفه ما
 يلبسه الرجال اما اذا كان على صنفه خواتم النساء فكروه قال في الدخيرة
 وينبغي ان يكون قدر فضة احاطت مثقالا ولا يزداد عليه وقيل لا يبلغ به
 المثقال ولو اخذ خاتما من فضة وقصده من عقيق او ياقوت او زبرجد
 او فيروزج وتشم على اسمه او اسما من اسماء السبع لا بأس به وفي الجاه
 الصغير لا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان التختم بالصغير والحجر
 حرام وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم رأي علي رجل خاتما من صنف فقال
 مالي اجد منك راحة الا صنم ورأي علي اخر خاتما من حديد فقال مالي
 اري عليك حلية اهل النار وفي الخنجر التختم بالحديد والصنف والنحاس
 والرماس مكره للرجال والنساء لانه رباحا اهل النار فاما العقيق فبي
 التخت به اختلاف المشايخ ومع في الوحي انه لا يجوز وقال في قاضي خان
 الصحيح انه يجوز ويستحب ان يجعل مع الخاتم الوباط كنهه بخلاف النساء
 لانه تزين به حلفت واما يتختم العكاز والسلطان حاجتهما الي التخت

واما

واما غيرها فالافضل له تركه لعدم الحاجة اليه كذا في الهداية قال في النبايع
 وينبغي ان يتختم في خضرة اليسرى لا في اليمنى ثورا الخلف في احاطت بمي التبر
 لان قوام احاطت لها ولا معنى بالفضة حتى انه يجوز ان يكون حجر او غيره
قوله الا احاطت والمنطقة وحلية انيس من الفضة فان ذلك لا يكره
 بالاجاع **قوله** ويجوز للنساء القلي بالذهب والفضة انما قيد التحلي
 لان في استعمال اية الذهب والفضة والاكل فيها والادهان منها كالرجال
قوله ويكره ان يلبس العبيد الذهب والفضة والحرير قال الخنجر والاحاطت
 على من السد لانه لما حرما اللبس حرم الا لباس كالحملاء حرم شربه حرم
 ولا يسمعون من ذلك ليلك بالقوة كما يسمعون من شرب الخمر وسائر المعاصي
 ولقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بتعليمهم الفضة وضربهم على تركها
 لكي بالقوة وبعثا دوما قال في العيون ويكره للنساء ان يخضب
 بدنه ورجله بالحناء وكذا العبيد ولا لباس به للنساء واما خضب الشيب
 بالحناء فلا بأس به للرجال والنساء ويكره تغيير الشيب بالسواد **قوله**
 ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب في اية الذهب والفضة
 للرجال والنساء لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولا يجوز الاكل بمعلقة
 الذهب والفضة والاكتحال بميل الذهب والفضة وكذا المكحلة والحجرة
 والمرأة وغير ذلك واما الاية من غير الذهب والفضة فلا بأس بالاكل
 والشرب فيها والادهان والتطيب منها ولا تتفاحها للرجال والنساء
 كالحديد والصنف والنحاس والرماس والحنشب والطين ولا بأس باستعمال
 اية الزجاج والرماس والبلور والعقيق وكذا الياقوت **قوله** ويجوز
 الشرب في الاثنا المفضض عند اي حنيقة والركوب على سرج المفضض هذا
 اذا كان يتقي موضع الفضة اي يتقي موضع النمل وقيل موضع النمل وموضع
 اليد ايضا في الاحذ وفي السير والسرج موضع الجلوس وقال ابو يوسف

بكره ذلك وقول محمد بروي عن أبي حنيفة وبروي عن أبي يوسف وعلى هذا
 الخلاف الا ان المعصية بالذهب والفضة والكرسي المعصية بها وكذا اذا
 فعل ذلك في السقف والمسجد وحلقه المرأة وجعله على المعصية والجمام
 وكذا الكتاب بالذهب والفضة على الثوب على هذا الخلاف واختلف على
 ما يخلص ما التزمه فلا بأس به اجاعا **قوله** ويكره التعشير
 المصحف وهو التعليل والفصل بين كل عشرين آيات بمعلقة يقال ان في القرآن
 ستاينة عشرة وثلاث وعشرين غائصة **قوله** والنقطة انما كان النقط
 مكروها فيما تقدم لانهم كانوا عربا فخر بها لا يعتبر بهم الفتح والتعريف
 اما الان فقد اختلطت بهم بالشرب فالنقط والشكل مستحب لان ترك
 ذلك اخلال بالخط **قوله** ولا بأس بالخلية المعصية ونشر المسجد
 وزخرفته بما الذهب لان المقصود بذلك التعظيم والتشريف ويكره فعل
 ذلك على طريق الريا وزينه الدنيا وفي المجند لا بأس به اذا كان من غير
 وقت المسجد اما اذا كان من غلة المسجد لم يجز ويضمن المتولي كذلك **قوله**
 ويكره استخدام الحصى لان الرغبة في استخدامهم حث للناس على هذا
 الطبع وهو مشقة محرمة **قوله** ولا بأس بخصا البهائم لانه يفعل للشفع
 لان الدابة تسن وتنظف لها بذلك **قوله** وانرا الحيوان على الخيل لان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب البهائم ويخضعها فلو كان هذا انعقل مكرها
 لما اتخذها ولا ركبها والذي روي انه عليه السلام لبني هاشم فان الخيل كانت
 عندهم قليلة فاجب تكثيرها **قوله** ويجوز ان يقبل في المدينة والادب
 قول الشعبي والعبد والجارية وهذا اذا غلب على رايه صدقته وتتم
 اما اذا لم يقبل ذلك على ظنه لم يسمه بقوله منهم قال في البسوة اذا
 ابي صغير يتلوس في سوقي يث تروى لها شيئا منه واخباره انه امرته
 بذلك فان طلب الصابون او الاثنان او نحو ذلك فلا بأس ان يبيعه وان

طلب

طلب الزيت او الحلو او ما ياكله القبيان ينبغي ان لا يبيعه سدا لان الظاهر
 انه كاذب وقد عثر على فلوس امه فاحذرها ليشتري بها حاجة نفسه قال
 في الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل بعني مولاي ايك هدية وسعة
 ان ياخذها لانه لا فرق بين ما اذا اخبرت باهدت المولى غيرها او نفسها
قوله ويقبل في المعاملات قول الناسق مثل الوكالات والصدقات
 والاذن في التجارة وهذا اذا غلب على الراي صدقه اما اذا غلب عليه كذبه
 فلا يعمل عليه **قوله** ولا يقبل في اخبار الديانات الا العدل ويقبل
 فيها الحر والعبد والامة اذا كانوا عدولا ومن الديانات الاخبار بحجاسة
 الما حتى اذا اخبره مسلم مرضى بحجاسة المالم يتوفاه ويقيم وان كان
 المخبر فاستأخري فان كان اكثر رايه انه فاسق يقيم ولا يتوفاه وان
 اراق الما وتيمم كان احوط وان كان اكثر رايه انه كاذب يتوفاه ولا يقيم
 وقد اجاب الحكم اما في الاحتياط يقيم بعد الوضوء **قوله** ولا يجوز
 ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها وكفينها لان في ابدان الكف والوجه
 ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذ واعطا وقد يعطى الى الكشف
 وجهها للشاهد لها وعليها عند الحكم فرض لها فيه وفي كلام الشيخ دلالة
 على انه لا يباح له النظر الى قدمها وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يباح ذلك
 لان المرأة تضطر الى المشي فيسوق قدمها فصارت كالكف ولان الوجه يشتهي
 ما لا يشتهي القدم فاذا جاز النظر الى وجهها فقدمها اولى فلكذا ضرورة
 لا تتحقق في كشف القدم اذا المرأة عشي على الجورعين والكففين فتستعني
 عن اظهار القدمين فلا يجوز النظر اليهما **قوله** فان كان لا يبا من الشهوة
 لم ينظر الى وجهها الا حاجة لقوله عليه السلام من نظر الى محاسن امرأة
 اجنبية عن شهوة صب في عينه لانك يوم القيمة لانك هو الرصاص
قوله الا حاجة هوان يريد الشهادة عليها فيجوز له النظر الى وجهها

وإن خاف الشهوة لأنه مضطر اليه في إقامة الشهادة أصله شهود الزنا
 الذين لا بد لهم من نظره في العودة أن أرادوا إقامة الشهادة ولا يجعل له
 أن يس وجعها ولا يفتنها وإن كان يأمن الشهوة لقيام المحرم وانعاده
 الضرورة بخلاف النظر لأن فيه ضرورة والمحرم قوله عليه السلام من
 سئل امرأة ليس بها بسيل وضع على كفه حجة يوم القيامة ولأن المسئلة
 من النظر لأن الشهوة فيه أكثر وهذا إذا كانت شابة تشتهي لما إذا كانت
 عجوزا لا تشتهي لباسا معها فحتمها وس يدعها لا ندع خوف الفتنة
 وقد روي أن أبا بكر رضي الله عنه كان يصالح العجايز وعبيد الله بن زياد
 استأجر عجوزا تترصد فكانت تغتر بطيه وتغلي رأسه وروي أن امرأة
 مدت يدها إلى إبراهيم النخعي لتصالحه فقال الشفي عن وجهه فكشفت
 فإذا هي عجوز فغضبها وكذا إذا كان سبعا يامن على نفسه وعليها ما
 إذا كان لا يامن لا يحمل له معها فحتمها وإن عطشت امرأة أن كانت عجوزا
 شتمها ولا فلا وكذا إذا رد السلام عليها على هذا **قوله** ويجوز للتأني
 إذا اراد أن يحكم عليها ولتأني إذا اراد أن يشهد عليها أن يتطاول وجهها
 وإن خاف أن يشتم للمأجزة إلى أحيا حقوق الناس بواسطة التقصا
 وإذا الشهادة ولكن ينبغي أن يقصد به أداء الشهادة والحكم عليها لا قضا
 الشهوة وأما النظر لتحمل الشهادة إذا استثنى قيل بياح كارة حالة
 الآداء والامع أنه لا يباح لأنه يوجد من لا تشتهي فلا ضرورة ومن
 اراد أن يتزوج امرأة فلا بأس أن ينظر إليها وأن تعلم أنه يشتهي لأن
 مقصودة إقامة السنة لا قضا الشهوة **قوله** ويجوز للطبيب
 أن ينظر إلى موضع المرض منها إذا كان المريض في سائر بدنها غير
 الفرج فإنه يجوز له النظر إليه عند الدوا لأنه موضع ضرورة وإن كان
 في موضع الفرج فينبغي أن يعلم امرأة تداوقها فأنه يوجد امرأة تدان بها

وخافوا

وخافوا عليها أن تمك أو يمسها بك أو وجه لا يحتمل سترها منها كل شيء إلا
 موضع العلة ثم يدان بها الرجل ويغض بصره ما استطاع الأمن موضع
 الجرح وكذلك نظر التابله والختان على هذا **قوله** وينظر الرجل
 من الرجل إلى جميع بدنه إلى ما بين سرتيه إلى ركبتيه لقوله عليه السلام
 لعلي رضي الله عنه لا تنظر فخذني ولا ميت وما يباح النظر إليه للرجل من
 الرجل يباح المس فيه **قوله** ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما يجوز
 أن ينظر إليه من الرجل إذا امتت الشهوة وذكر في الامتلان نظر المرأة
 إلى الرجل الأجني بمنزله نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر إلى خلاف
 الجنس غلط **قوله** وتنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن
 إليه من الرجل لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالباً **قوله** وينظر
 الرجل من أمته التي تحل له وزوجه إلى فرجها لأنه يباح له وطؤها والأما
 لها وهو فوق النظر فلان يجوز النظر إلى فرجها في الدنيا يباح
 للرجل النظر إلى فرج امرأة ومملوكته وفرج نفسه إلا أنه ليس من الأدب
 ولهذا قالوا أن الأولى أن لا ينظر كل واحد من الزوجين إلى عورة صاحبه
 وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول الأولى أن ينظر ليكون ابغى
 تحصيل الشهوة واللذة كذا في الهداية وقال أبو يوسف سألت أبا حنيفة
 أيسر الرجل فرج امرأة وتس هي فرجه ليتحرك عليه قال لا بأس بذلك فإن
 زوج الرجل أمته حرم عليه النظر إلى ما بين سرتها وركبتيها ومساها بشهوة
 ولا بأس أن يستمتع بامرأة الحايض والنفسا بما دون النجس وكذا الأمانة
 وهذا قول محمد وعندهما أنما يجوز له ذلك بما عدا ما بين السرة إلى الركبة
قوله وينظر الرجل من ذوات محارمه إلى وجهه والراس والصدر
 والساقين والعضدين والمحارم من لا يجوز له من أكنهن على التابيد
 بسبب أو سبب مثل الرضاع والعصامة سوا كانت للمصاهرة بنكاح أو

صناع في الامع كذا في الهداية **قوله** ولا ينظر الى ظهرها وبطنها لانها
 بخلاف محل النزع بدليل انه اذا شبه امراته بظهره كان مظاهرا فلو كان
 النظر اليه حرام لما وقع التحريم بالشبه لا ترى اية لقول الامرات انت
 غلي كراستي ايلم يقع بها التحريم واذا ثبت بهذا تحريم النظر الى النظر فالبطن
 اولى لان البطن تشبه ما لا يستحي النظر مكان اولى بالتحريم **قوله** ولا
 باس ان يمس ما جاز ان ينظر اليه منها اذا امن على نفسه الشهوة فان لم
 يامن الشهوة لم يجوز ذلك ولا باس بالخلوة معهن والمسافرة بهن **قوله**
 ويجوز ان ينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز له ان ينظر اليه من ذوات
 محارمه والمديرة والمكاتبه وام الولد في جميع ذلك كالا لعتن والستما
 كالمكاتبه عند اي حيفه وعندها كالحرة المديونة واما الخلوة بالامة
 ومن في معناها والمسافرة بهن فقد قيل يجوز كذا في المحارم وقيل لا يباح لعدم
 الضرورة وفي الاركان والانتزال اعتبر محمد في الاصل الغرورة فيمن وفيه
 ذوات المحارم مجرد الحاجة **قوله** فلك باس ان يمس ذكرا اذا اراد الشرك
 وان خاف ان يستحي يعني ماسول البطن والظهر مما يجوز له النظر اليه منها
 وفي الهداية قال متساخنا يباح النظر في هذه الحالة وان استحي لاجل
 الضرورة ولا يباح المس اذا استحي وكان اكثر رايه ذلك لانه نوع استماع
قوله والحفي ينظر الى الاجنبية كالحمل لقول عائشة رضي الله عنها
 الحفي مثله فلك يبيع ما كان حراما قبله ولانه محل بجامع وكذا الجيوب
 لانه يستحي وينزل وكذا الخنثى لانه رجل فاسق **قوله** ولا يجوز للمملوك
 ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز له ان ينظر اليه منها وفي الهداية
 قال لانه محل غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة
 ويكون ان يقبل الرجل في الرجل اوبه لو شيا منه وقال السرخسي رخص
 بعض المتأخرين في تقبيل يد العالم والمتورع على سبيل التركة وقال سنيان

ان تقبيل يد العالم سنة قال الفقيه ابو الليث القبلة على خمسة اوجه قبلة
 تحية وموان يقبيل بعفنا بعفنا على اليد وقبلة راحة وهو قبلة الوالدين
 ولدهما على الخد وقبلة شفقة وهو تقبيل الولد والديه على راسها وقبلة
 مودة وهو تقبيل الاخ اخاه على الجبهة وقبلة شهوة وهو تقبيل الزوجة
 والامة على الفم وزاد بعضهم قبلة ديانته وهو تقبيل البحر الاسود **قوله**
 ويعمل عن امته بغير اذنها لان الامة لاحق لها في الوطى على سلاها **قوله**
 ولا يعمل عن زوجته الا باذنها هذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امه فالاذن
 في ذلك الى مولاهما عندهما وقال ابو يوسف الى الامة لان الاستماع يحصل لها
 والفعل يقع فيه فوجب اعتبار اذنها كالحرة ولما ان المولى احق باسائه
 ولدها وببديل وطبها **قوله** ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهائم
 اذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار باهله لتوليه عليه السلام احباب من رزق
 والمحتكر يملعون ما اذا كان في موضع لا يصير باهله بان كان مصرا كبيرا
 فلك باس به لانه خابس للملك من غير اضرار بغيره وكذا التلطي على هذه التقبيل
 وضم الاحتكار بالاقوات كالحنطة والشعير والحب والبنين والحشيش وهو
 قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وكل ما يضر بالعامه حبسه فهو احتكار وان
 ذهبوا او ثيابا وعن محمد انه قال لا احتكار في الثياب ومنعه الاحتكار للكره
 ان يشتري الطعام من السوق او من قرب ذلك المصر الذي يجلب طعامه
 الى المصر في حال عوزة ثم المنة اذا فقرت لا يكون احتكارا واذا اطالت
 كان احتكارا شوقل في مقدرة باربعين يوما لقوله عليه السلام من احتكر
 طعاما اربعين ليلة فقد بري من الله وبري منه وقيل بالشهد لان مادونه
 قليل غا طر وما فوقه كثير اجل والحاصل ان التجارة في الطعام غير محرومة
قوله ومن احتكر غلة صنيعه او ما جلبه من بلد اخر فليس بمحتكر اما اذا
 احتكر غلة صنيعته فلك نه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة لا ترى

ان لا ان لا يزعمها فكذلك لانه لا يبيع وأما ما جليه من موضع اخر فالذكر
قول أبي بصير حنيفه لان حق العامة انما يتعلق بما جع من المص وأجلب
الى ثنائها وقال ابو بصير يكره لاطلاق الحديث وهو قوله عليه السلام والمحتكر
ملعون **قوله** ولا ينبغي للسلطان ان يسمع على الناس لما روي ان
السمو غلا في المدينة فقالوا يا رسول الله لو سمعت فقال ان الله مو
القابض الباسط الرازق ولان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي
للإمام ان يتعصر من الحق الا اذا اتلف به وقع ضرر العامة باهل البلد
فاضطروا الى الطعام ودفعوا امرهم الى القاضى امر المحتكر ببيع ما فضل
عن قوته وقوت اهله على اعتبار التسعة في ذلك ومنها عن الاحتكار فان
رفع اليه مرة اخرى حبس وعززه على ما يرى زجره ودفعه للضرورة
عن الناس قال محمد جابر المحتكرين على بيع ما احتكروا ولا اسعروا واقول
لعمري بيعوا كما يبيع الناس ويزيادة يتعابن في مثلها ولا انزل للمبيعين
باكثر منها واذا خاف الامام على اهل البلد العلة اخذ الطعام من المحتكرين
وفرقة عليهم فاذا وجدوا سعة ردوا ماله وهذا ليس بحرج وانما هو للضرورة
ومن اضطر الى مال غيره وخافوا العلة جازله تناوله بغير رضاه **قوله**
ويكره بيع السلاح في ايام الغنثة معناه ممن يعرف انه من اهل الغنثة
كاخوارج والبقاع لان في ذلك معونه علينا وان كان لا يعرف انه من اهل
الغنثة فلا بأس بذلك **قوله** ولا بأس ببيع العقيق ممن يعلم انه
يتخذ خمر اي لا بأس ببيعه من المحوس واهل الذمة لان المعينة لا تأكل
يعين العقيق بل تعد تغيره بخلاف بيع السلاح في ايام الغنثة لان المعينة
تقع بيعته ولو كان مسلم على دين يباع الذي خمر وقضى المسلم من
ثمها جاز للمسلم اخذه لان بيعه لها مباح ولو كان الدين مسلم على مسلم
فباع المسلم خمره وقضاه من ثمنها لم يحرجه اخذه لان بيع المسلم للخمر لا يحرج

فيكون

كتاب الوصايا الوصية غشوث
عليها مرغب فيها غير مضرورة ولا موجه لكنها مشروعة بالكتاب والسنة
اما الكتاب فقوله تعالى من بعد وصية يوصون بها او دين واما السنة فما
روى ان سعد بن وقاص قال مرقت مرضا اشرفت فيه على الموت فماتني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان مالي كثير وليس يرثني الا
بنت لي واحدة افا وصي مالي كله قال لا قلت اني صنفته قال لا قلت
ان بنتي ثلثه قال نعم والثلث كثير انك يا سعد ان تدع ورثتك اغنيا
خير من ان تدعمهم الله يتكففون الناس اي يدون اكثرهم في المسئلة
للناس ولان الانسان مضروب بامله مقصر في عمله فاذا غرض له الموت
وخاف السات يخاف الى تلك في تقصيره بامه قال رحمه الله الوصية
غير واجبة لانها ايات حق في مال بمقد كالهبة والعارية **قوله**
وفي مستحبة اي للاجنبي دون الوارث ثم الدين مقدم عليها وعلى
الميراث لان الدين واجب والوصية تبرع والواجب مقدم على التبرع
بشرهما مقدما على الميراث لان الله تعالى اثبت الميراث بعد ما يتوكل
من بعد وصيته يوصي لها او دين فان قيل الله تعالى ذكر الوصية قبل
الدين فكيف يكون الدين مقدما عليها قبل ان كله لا توجب الترتيب
ولكنها توجب تاخير تسعة الميراث في حق الايات عن احد ما اذا
تعدد وعن كل واحد منها اذا اجتمعا فان قيل هل الوصية باقل من
الثلث اولى ام تركها اصل قبل ان كان الورثة فقرا ولا يستغنون
بما يرضون فقرها اولى وان كانوا اغنيا او يستغنون بنصيبهم فا
الوصية اولى وقيل في هذا الوجه بخير وسيل ابو بصير عن رجل
يريد ان يوصي وله وارث صغار قال يتوكله لورثته فهو افضل
وعن ابي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم انهم قالوا من يوصي بالهبة

اجب اليساس ان يوصي بالثلث وبالحل اجب اليساس ان يوصي بالربع **قول**
 ولا تجوز الوصية للوارث لقوله عليه السلام ان الله اعطى كل ذي حق حقه
 فلا وصية لوارث ولا نه حيف وقد قال عليه السلام احيا في الوصية
 من اكبر الكبار وفسره بالوصية للوارث وبالزيادة على الثلث ويعتبر
 تجزيه وارثا عند الموت لا وقت الوصية فمن كان وارثا وقت الوصية
 غير وارث وقت الموت صح له الوصية ومن كان غير وارث وقت
 الوصية ثم صار وارثا وقت الموت لم يصح له الوصية مثاله اذا وصي
 لزوجته ثم طلقها وبات عند الموت صح الوصية لها ولو وصي
 لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي في نكاحه لانقع الوصية لها والهيبة
 من المريض للوارث في هذا نظير الوصية لانه وصية حكما حتى انك
 تستغذ من الثلث واقرار المريض على عكس هذا لانه يفرض في الحال
 فيعتبر ذلك وقت الاقرار **قول** لان يجيزها الورثة يعني
 بعد موته وهو اصحاب الفون لان الامتناع لحقهم فيجوز باجازتهم واذا
 اوصى لاجنبى ولوارثه فذلك جنبى نصف الوصية وتبطل وصية الوارث
 وعلى هذا اذا اوصى للثلاث وللجانبى **قول** ولا تجوز الوصية بما
 زاد على الثلث الا ان يجيزه الورثة يعني بعد موته وهو اصحاب الفون
 فان اجازته بعضهم ولم تجز بعضهم جاز على المحر بقدر حصته وبطل
 في حق الولد ومعه انه يجعل في حق الذي اجاز كانهم كلهم اجازوا
 وفي حق الذي لم يجز كانهم كلهم لم يجزوا وبينا انه اذا ترك اثنين واوصى
 لرجل بنصف ماله فان اجازت الورثة فالمال بينهم ارباعا للموصي له
 ربعان وهو النصف ولله اثنين ربعان فان لم يجزوا فالوصية له الثلث
 ولها الثلثان فان اجاز احداهما دون الاخر يجعل في حق الذي اجاز
 كان كلهم اجازوا ويعطى المميز ربع المال وفي حق الذي لم يجز كانهم

لم يجز كانهم كلهم لم يجزوا ويعطى له الثلث لملك ويكون الباقي للموصي له
 فيجعل المال على اثني عشر لحاجتنا الى الثلث والربع للذي اجاز وهو
 ثلث الثلث للذي لم يجز وهو اربعة ويبقى حصة الموصي له قال
 في الهداية ولا يعتد باجازتهم في حال حياته لانهما قبل ثبوت الحق اذا
 حق يكت عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما اذا اجاز
 بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عليه لاننا لم
 سدا من وكل ما اجاز باجازة الوارث فانه يتمكن المجاز له من قبل الوصي
 عندنا لان السبب صدر من الموصي والاجازة رفع المانع وليس من شرطه
 القبض وقصار كالميراث اذا اجاز بيع الوهن قال في شرحه في قوله لا تجوز
 بما زاد على الثلث يعني اذا كان هناك وارث يجوز ان يستحق جميع الميراث
 اما اذا كان لا يستحق جميع المال كالزوج والزوجة فانه يجوز ان
 يوصي بما زاد على ذلك ولا يمنع من ذلك اى لا يصح استحقا لهما في الزوجين
 ما يوتانه ولا لهما اى الزوجين مستحقان منهما من الميراث لا يزداد عليه
 بحال فما زاد على ذلك فهو مال المريض لا حق فيه لاحد فجاز ان يوصي به
 فعلى هذا قال محمد اذا تركت المرأة زوجها ولم تترك وارثا غيره واموتت
 لاجنبى بنصف ماله فالوصية جازية ويكون للزوج ثلث المال والموصي
 له النصف ويبقى السدس لبيت المال وانما كان للزوج الثلث لانه
 لا يستحق الميراث الا بعد اخراج الوصية فيحتاج الى ان يخرج الثلث
 او للموصي له لانه يستحق بكل حال فيبقى الثلثان يستحق نصفه يرثا
 يبقى نصفه للموصي له فكله النصف ويبقى السدس لاستحقاقه فيكون
 لبيت المال وكذا اذا اوصت بذلك لزوجها كان المال كله له نصفه
 ميراثا ونصفه وصية لانه لا يستحق الوصية قبل الميراث بخلاف لاجنبى
 لان الزوج وارث وانما جازت له الوصية لانه لا وارث لها يتف

وصية الوصية على جازته وعلى هذا اذا ترك زوجة لا وارث له يميزها ووصي
 بجميع ماله كان لها السدس وللوصي خمسة اسداس لانها لا تستحق من
 الميراث شيئا حتى يخرج الثلث الوصية فاذا خرج الثلث استحققت ربع الباقي
 وما بقي بعد ذلك يكون للوصي له بالجميع واصله من اثني عشر للوصي له اربعة
 وهو الثلث يبقى الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنان يبقى ستة يعود
 للوصي له فيكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة اسداسها ولو كان اوصي
 مع الزوجة لاجبني بجميع المال جميعه بدانا اولانا لاجبني فاعطينا الثلث
 وهو اربعة من اثني عشر يبقى ثمانية نعطيها ربعها ميراثا يبقى ستة
 وبقي للاجبني من تمام وصيته ثمانية لانه موصي له بالجميع والمرأة موصي لها
 بثمانية لانها استحققت ذلك بعد اخراج الثلث فلا جنى حصل لها
 من هذه الثمانية سها من بقي لها ستة من تمام وصيتها والباقي من
 المال ستة فيضرب فيها الاجبني ثمانية والمرأة بستة يكون للرجل
 اربعة اسباع الستة ولها ثلثه اسباعها لانك اذا جمعت الثمانية
 التي يضر بها الرجل الى الستة التي يضر بها كان ذلك اربعة عشر
 فنسب الثمانية منها عددا اربعة اسباعها ونسب الستة منها
 بقدها ثلثه اسباعها فتضرب الستة في يخرج السبع يكون اثنان
 واربعين ومن ذلك يقع المسألة فيعطى الرجل اولا ثلثها اربعة عشر
 يبقى ثمانية وعشرين للمرأة ربعها سبعة ميراثا يبقى احد وعشرين
 يعطى الرجل اربعة اسباعها اثنان عشر يبقى منها تسعة في ثلاثة
 اسباعها للمرأة فيكون للرجل ستة وعشرون ولها ستة عشر تسعة
 بوصيتها وسبعة ميراثا وهو قول محمد علي قياس من قال يضر للوصي
 له بجميع وصيته اما قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان يكون الباقي بعد
 اخراج الثلث وما تستحقه المرأة غيراتها وهو ستة مقسوما بينها

على ثمانية للرجل خمسة اغان ولها ثلثه اثمان او على ستة الى الثمانية
 لا من اربعة لها فيه وهي سها من يكونان للرجل يبقى من الثمانية ستة
 يكون بينهما مضعفين لها ثلث تسع سهميه الذين انفرد بها يكون خمسة
 فيقول له خمسة اثمان الستة ولها ثلثه اثمانا فتضرب الستة في
 يخرج الثمن يكون ثمانية واربعين للرجل منها ستة عشر يبقى الثلث يبقى
 اثنان وثلاثون لها ربعها ثمانية ميراثا يبقى اربعة وعشرون يعطى
 الرجل خمسة اثمانا وذلك خمسة عشر مضمومة الى ستة عشر يكون احدا
 وثلاثين ولها ثلثه اثمانا تسعة مضمومة الى ثمانية يكون سبعة عشر
 فذلك ثمانية واربعين **قوله** ولا يجوز الوصية للقاتل سواء كان
 غامدا او خاطيا بعد ان كان مباشرا لانه استعجل ما اخره الله فيحرم
 الوصية كما يحرم الميراث فان اوصى لقاتله فاجازتها الورثة جازة عندها
 الورثة جازة عندها وقال ابو يوسف لا يجوز لانه منع من الوصية على طريق
 العقوبة فهو كحرمان الميراث وذلك لا يفتن على اجازتهم فكذا الوصية
 ولما ان لا امتناع حتى الورثة لان منع بطلانها يعود اليهم كمنع بطلان
 الميراث فاذا اجازوها جازت كالوصية للوارث قال الطحاوي القياس
 ما قاله ابو يوسف فاذا مات الرجل وترك زوجة ووصي لقاتله استحققت
 الزوجة ربع المال كاملا وما بقي وصية للقاتل لانه لا يستحق الوصية الا
 اذا لم يكن هناك وارث ويجوزها الوارث فاذا لم يكن مستحقا لها الا على
 ما ذكرنا سلمنا للمرأة الربع ميراثا يبقى ثلثة ارباع المال لا وارث له
 فيستحقه القاتل حتى الوصية **قوله** ويجوز ان يوصي المسلم للكافر
 والكافر للمسلم المرأة بالكافر الذي لان الوصية للحري باطله كذا في
 المستصحب وانما جازت الوصية للذي ولم تجز للحري لقوله تعالى لا ينالكم
 اسد عن الدين لم يتاثلواكم في الدين ولم يجز لكم من دياركم ان تبرؤوا

شر قال انما ينالكم منه عن الدين فانك لو لم يزل الدين الالية فانما اورد هذه المسألة
 لان فيها نوع اشكال وموان الوصية اختلاطها ولا توارث بين المسلم والكافر
 والاجواب ان الوصية تشبه الميراث من حيث الثبوت ولا تشبهها من حيث
 انه يثبت جبراً فان يكون النص الوارد فيه وارداً فيه وارداً في الوصية قال
 السر خشي في الفرق بينهما لان الارث طريقتين الولاية اما الوصية فتتخذ
 مبتداً ولهذا لا يرد الوصي له باليعيب خلاف الواو كذا في شأن **قوله**
 وقبول الوصية بعد الموت الاصل في هذا ان الوصية تنفذ على قبول الوصي له
 عندنا وقال زفر لا تنفذ على القبول لانه ملك ينتقل بالموت كالميراث
 ولنا انه تملك بعقد فوقف على القبول كالنقل بالهبة والبيع فان وجد
 القبول بعد الموت تمت الوصية فان وجد قبله لم يتعلق به حكم فاذا مات
 الوصي زال ملكه عن الموصي به لان الموت سريلاً لا ملك له ولم يدخل في ملك
 الوصي له لانه يقف على قبوله ولا يمكنه الورثة لتعلق حق الوصي له به **قوله**
 فان قبلها الوصي له في حال حياته اوردنا ذلك لانه لا يطل لان او ان شئت خففه
 بعد الموت شر اذا قبل بعد موت الوصي ثبت الملك قبضه ولم يقبضه قال
 الخجدي القبول على ضربين فمخرج وكيل فالعناج ان يقول قبلت مع موت
 الوصي والدليل ان يموت الموصي قبل القبول والود بعد موت الوصي فيكون
 موته قبولا بوصيته ويكون ميراثاً لورثته **قوله** ويستحب لنا
 ان يوصي بدون الثلث سواء كان الورثة اغنياً او فقراً لان زيادة التفتيش
 صلة القرابة بتوفير المال عليهم خلاف اشكال في الثلث لانه استيفاء تام
 حصته فلا صلة ولا منه **قوله** واذا اوصي الى رجل فقبل الوصية في وجه
 الوصي ورد هاتين غير وجهه فليس برد لانه لما قبلها فقد اطمأن قلبه
 الوصي الى تصرفه فمات وهو معتدداً على ذلك فلو منع رده في غير وجهه
 في حياته وبعد موته صار مفروراً من جهته فلهذا لم يمنع رده خلاف

الوكيل

الوكيل بشراً عبد بغير عينه او بيع ناله حيث يصح رده في غير وجهه لانه
 لا ضرر هناك لانه حي قادر على التصرف بنفسه كذا في الهداية وفي الكرخي
 الوكيل لا يمكن عزل نفسه من غير علم موكله قياساً على الوصية فيحمل كلام
 الكرخي على ما اذا اوكله في شيء بعينه او يكون فيه اختلاف المشايخ **قوله**
 وان رد هاتين وجهه فهو رد وتبطل الوصية لان الوصي ليس له ولاية الا لزام
 والتصرف لانه متبرع بقبولها والمتبرع ان شاء اقام على التبرع وان شاء
 رجع فان لم يقبل ولو يرد حتى مات فهو باختيار ان شاء قبل وان شاء
 يقبل لان الوصي ليس له ولاية الا لزام فكان اختياراً لانه باع شيئاً من تركته
 فقد لزمه لان هذا دلالة الا لزام والقبول وهو معتبر بعد الموت وسواء
 علم بالموصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث لا
 ينقذ ببيعه لان الوصية خلافه لانهما مختلفتان بحال انقطاع ولاية الميت
 فتنتقل الولاية اليه لان الوصي يخلع الوصي عند خلاصه كانه كالوارث فاذا
 كانت خلافه فاعلانة لا تنفذ على العلم كما لورثة الا ترى ان الوارث
 اذا باع شيئاً من التركة بعد موت المورث ومولا يعلم بموته فانه يجوز بيعه
 كذلك الوصي ولا كذلك التوكيل وعزل الوكيل لان التوكيل انا بة لثبوته في حال
 قيام ولاية الحي فلا يمنع من غير علم او فقول لان التوكيل امر منه والعزل
 نهى عنه وامر بالعباد ونواهيهم معتبرة با وامر منه تنافي ونواهيده وامر
 انه تنافي لا يلزمه الا بعد العلم الا ترى ان بيعنا المعهبة شرعاً لا بعد
 تحريمها قبل علمهم بالتحريم فتقول في غدرهم قوله تعالى ليس على الذين امنوا
 وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الاية قال في الكرخي اذا قبل الوصي الوصية
 او تصرف بعد الموت واراد ان يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك الا عند
 احكام لان التزم القيام بها فعزله لنفسه بغير حفرة احكام كقول الوكيل
 بغير حفرة الموكل ما اذا حضر عند احكام قايم مقام الوصي بمجرد استيفا

حقوقه وصار كالوكيل اذا عزل نفسه بحضرة الموكل **قوله** والوصي به ملك
 بالقبول الا في مسيلة واحدة وموان يموت الوصي ثم يموت الموصل له قبل القبول
 فيدمل الوصي به يترك ملك ورثته الموصل له لان الوصية قد تمت من جانب الوصي
 بموته بما لا يتحقق النسخ من جهة واما توقف حق الموصل له فاذا امانت دخل
 في ملكه كانه البيع المشروط فيه الخيار للثمن اذا مات قبل الاجازة ومن
 اوصى وعليه دين بحيث يملكه لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانه
 لازم والوصية تبرع فالاولى الا ان يبره الغرماء لانه لم يبق الدين بعد
 البراءة فتنفذ الوصية **قوله** ومن اوصى الى عبد او كافرا اخرجهم التام
 من الوصية ونصب غيره هذا اللفظ يشير الى جهة الوصية لان الاخراج انما
 يكون بعد ما ذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة فيل معناه في جميع هذه
 الصور تبطل وقيل معناه في العبد باطل حقيقة لعدم ولايته وكذا في الكافر
 ومعناه باطلة لعدم ولايته على المسلم وفيه العاصي معناه مستبطل
 فالمراد من الكافر في هذا الذي قال في الكفر حتى اذا اوصى الى عبد غيره فالوصية
 باطلة لا تجوز وان اجازها موثقا للعبد لان منافع العبد مستقلة لمولاه فلا
 تجوز صرفها الى ورثة الوصي ولو اجاز الوصي الوصية فله ان يرجع ويبيع العبد
 من التصرف فلهذا لم ينعى الوصية وكان في التصرف اخرجها منها فان تصرف في
 شيء منها قبل اخراجها منها جاز لان تصرف العبد بالوصية واما المكاتب فتصرفه
 بالوكالة والعبد يجوز ان يتصرف بالوكالة فكذلك بالوصية واما المكاتب
 فتصح الوصية اليه سواء كان مكاتبه او مكاتب غيره لان المكاتب مالك لمنافع
 نفسه كما هو فاذا اعجز حاله كحال العبد وانما لم تجز الوصية اليه لانه
 لان تصرف الوصي بالولاية كولاية لولا ولاية لذلك فاعلى المسلم وقد روي انه اذا
 تصرف قبل ان يخرج العتاق حتى تصرفه كما يبيع منه بالوكالة وانما لم تجز
 الوصية اليه لانه لا ينفذ على المال فان تصرف قبل اخراج حتى تصرفه

اعتبارا

اعتبارا بالوكالة وان اوصى رجل الى امرأة او امرأة الى رجل جاز لان المرأة من اهل
 الولاية كالرجل وان اوصى الى عمة جاز لانه من اهل الولاية وان اوصى الى عمه و
 في قدف جاز يعني التائب اما اذا لم يترك في الوصية الى الناسق وان اوصى في
 الى مسلم جاز لان المسلم تثبت له الولاية على الذي خلاف ما اذا اوصى المسلم
 الى الذي في باطلة **قوله** ومن اوصى الى عبد نفسه وفيه الورثة كبا ربح
 تنسخ الوصية لانه لا يملك ولا ولاية له على اكبار لان اكبار ان يبيعوه فيكون
 محجورا عليه ولا يمكن التصرف يعني ان التكبير ان يبيع نصيبه فيه فيمنعه
 المستوي فيجوز عن الوفا حتى الوصية اما اذا كانوا كلهم صغارا فعند أبي حنيفة
 تجوز الوصية لانه ليس من الورثة من يلي عليه وهو يقدّر على التصرف واليتام
 بمصالحهم ومنافعه مستقلة لهم فجازت الوصية اليه كما هو وليس كذلك عبد
 غيره لان ما دفعه لمولاه فلا يقدّر على صرفها الى الورثة وقال ابو يوسف ومحمد
 لا تجوز الوصية اليه لان الولاية منعدمة لما ان الرق ينافيها ولان فيه اثبات
 الولاية للمالك على المالك وهذا عكس المشروع وان اوصى الى مكاتبه جاز سلك
 كانت الورثة صغارا وكبارا لانه لا يمكن بيع المكاتب فان ادبي وعشق في
 الامر وان عجز صار حكمه حكم العبد على ما ذكرنا **قوله** ومن اوصى الى من
 يجز عن القيام بالوصية ضم القاضي اليه غيره رعاية لحق الوصي والورثة لان
 تكيل النظر بعمل بضم الاخر اليه فلو شك اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى
 يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كافرا حقيقيا على نفسه فان ظهر
 عند القاضي عجزه اصلا استبدل غيره رعاية للنظر من الجانبين **قوله**
 ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد دون الآخر
 الا في اشتراك بينهما ان شابه تعالى وقال ابو يوسف يجوز لكل واحد ان ينفرد
 في التصرف في المال من غير اذن صاحبه في جميع الاشياء لان الوصاية سببها
 الولاية ولي وصفت سرعي لا يتجزأ فتثبت لكل منها كمال الولاية لان كل واحد من

ولما ان الولاية تثبت بالتفويض فيراعي وصية التفويض وهو وصية الاجتماع
وهو شرط مقيد برضى الوصي ولم يرخص الا بالاثنتين وليس الواحد كالمشني بخلاف
الاخرين في الانكاح لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد منهما
كما **قوله** الازالة شرا كفن الميت وتجهيزه لان في التأخير نكاح الميت وفي
انتكاح واحد ما لفضا حبه في شرا الكفن تاخير له فنه وعن ما مورين بتجليل
دفنه **قوله** وطعام الصغار وكسوتهم يعني بقنار من اولاد الميت
لان مخاف موتهم جوعا او غريا فسقط ولاية الغائب في ذلك **قوله**
وردد وديعة بعينها وكذا رد العواري والامانات كلها وكذا رد الغصب
والمشتري شرا فاسد او حفظ المال وقضا الدين **قوله** وقضا الدين
يعني لاحدهما ان ينفرد بقضا الدين لانه لو اخذه من له الدين بغير اذنها جاز
وقم العضا وكذا اذا اخذه باذن احدهما فهو اولى بالجواز وكذا الوديعة لو ائتم
صاحبها بغير تسليم منها جاز فمكة اذا اخذها بتسليم احدهما **قوله**
وتسليم وصية بعينها وعق غدي بعينه لانه لا يحتاج فيها الى اولاك **قوله**
والخضعة في حقوق الميت لان الاجتماع فيها مستعذر لانها لا تأتي منها في حالة
واحدة لانها اذا انكلمت لم يفهم ما يتولان ولكن اذا ازال الامر الى القبط ليس
لاحدما ان يتبعه الا باذن الآخر وكذا قبول الهبة للضعيف لان في التأخير
حقيقة العوات وكذا بيع ما يخشى عليه الثلث لان في التأخير خشية الثلث
وفيه ضرورة قال المحند بن فراهيما بن من قال ان الاختلاف في هذه المسائل
اذا اوصى اليها معا اما اذا اوصى لكل واحد منها على حدة فلكل واحد منهما ان يتصرف
دون الآخر اجاعا ومنهم من قال لا اختلاف فيما اذا اوصى لكل واحد منهما
على حدة فلكل واحد منهما ان يتصرف دون الآخر اجاعا ومنهم من قال لا اختلاف
فيما اذا اوصى لكل واحد منها على حدة اما اذا اوصى اليها معا فلا يجوز لاحدهما
ان يتصرف بالتصرف اجاعا والجميع ان الاختلاف فيها واحد وكذلك هذا

الاختلاف

الاختلاف في الابوين ليس لاحدهما ان يتصرف في مال الولد الا باذن الآخر لان
الاشيا المخصوصة التي ذكرناها في الوصيتين الا ان فيه زيادة شي ان لاحد
الابوين ان يزوجه امرأة ان كانت بكر وان كانت ثيبا يزوجه وليس للآخر
ان يبطله ولو مات احدا الوصيين لا ينتقل ولا يته الى الآخر حتى انه ليس
ان يتصرف في مال من يصب التراضي وصيا اخر او الوصي الذي اوصى اليه حتى او الى
رجل اخر وعن ابن حنيفة انه اذا اوصى الى اخي لا يجوز له ان يتصرف في مال من يصب
التراضي وصيا اخر لان الميت لم يرخص بواي احدهما وانما رضي بواي اثنين
ولو اوصى الى رجلين شرا ان احدهما يتصرف في المال في غير الانبياء المعدودة
شرا جاز فضا حبه فانه يجوز ولا يحتاج الى تجديد العقد فاذا مات الوصي
واوصى الى اخر فهو وصي في تركته وتركته الميت الاول عندنا وقال ان لم يكن
وصيا في تركه الميت الاول لانه رضي بواي لغيره ولنا انه لما استعان
به في ذلك منع عليه انه يعتريه المنيعة قبل تنهيم مقصوده صار راضيا
بايضا به الى غيره **قوله** ومن اوصى لرجل بثلث ماله ولا خرب ثلث ماله
فلم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان اما اذا جازوا استحق كل واحد منهما
بكماله فيكون لهما الثلثان فربقي للورثة الثلث **قوله** فان اوصى لاحد
الثلث وللآخر بالسدس فلم تجز الورثة فالثلث بينهما الثلثان لا فالثلث
صاق من حقيهما فيقسمانه على حقيهما فيعطى لكل ثلث سهم وذلك لثروهما
قوله وان اوصى لاحد فجميع ماله وللآخر بثلث ماله فلم تجز الورثة
فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند ابي يوسف ومحمد على طريق القول المعنى
الجميع ثلثه ارباعا ولفصاحب الثلث ربعه وتخرجه ان يعول جميع المال
ثلاثة اثلث فاذا ضمت اليه الثلث الموصى به لك خزان وكذا اربعة اثلث
فلفصاحب الجميع ثلاثة ولفصاحب الثلث واحد **قوله** وقال ابو حنيفة
الثلث بينهما نصفان يعني اذا لم تجز الورثة ووجه ان الموصي له بما زاد

على الثلث وقعت الزيادة على غير المشروع عند عدم الاجارة لانها وصية
 بحق الغير فوجب ان لا يضرب بثلك الزيادة مع موصي له بالثلث وان شئت
 قلت بان الموصي له بما زاد على الثلث يدي سبب غير ثابت في الحال لانه
 موقوف فكانه لم يرث له الا بالثلث وذلك خرب بالثلث نقسا وبما نقا الثلث
 بينهما نصفين وان اجازت الورثة فعلى قولنا اي حصة يكون النصف بينهما
 على طريق المنازعة فيعطى صاحب الجميع ثلثي المال بلك منازعة واستنوب
 منازعتها في الثلث الثاني فيكون بينهما نصفين فيكون لصاحب الجميع
 اسداس ولصاحب الثلث السدس وعلى هذا اذا وصي لرجل بربع ماله ولا خرب
 بنصف ماله فان اجازت الورثة كان نصف المال لصاحب النصف
 ولا خرب ربع ويبقى للورثة الربع وان لم يجزوا فانما يجوز الوصية من الثلث
 فيكون الثلث بينهما على سبعة على قولنا اي حصة للموصي له بالنصف اربعة
 والموصي له بالربع ثلثه ووجهه ان الموصي له بالنصف لا يضرب الا بالثلث
 ولا خرب بالربع فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وذلك اثني عشر ثلثه
 اربعة وربعه ثلاثة فذلك سبعة فيجعل وصيتهما على ذلك يكون السبعة
 ثلث المال والمال كله احد وعشرين سعة منه للموصي بها واربعه عشر
 للورثة وقال ابو يوسف وعنه يقتسم الثلث بينهما على ثلاثة للموصي له بالنصف
 سهمان وللوصي له بالربع سهم لان الموصي له بالنصف يضرب بجميع وصيته
 له بالربع يضرب بالربع والربع مثل نصف النصف فيجعل كل ربع سهما
 فان نصف يكون سهمين **قول** ولا يعرب ابو حنيفة للموصي له بما
 زاد على الثلث الاية المحاباة والسما به والدرهم المرسله يعني ثلثا
 الزيادة على الثلث وتجعل كانه وصي له بالثلث وصورة المحاباة اذا
 كان له عبدان قيمة احدهما الف ومائة وقيمة الاخر ستماية واوصي ان يباع
 احدهما بمائة لثلاثين والاخر بمائة لثلاثين فما قد حصلت المحاباة لاصحابها

بالت

بالت والآخر خمسمية وذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج فذلك من
 الثلث جاز وان لم يخرج بان لم يكن له مال غير هذين العبدين ولم تجز الورثة
 فان عابا بها تجوز بقدر الثلث ويكون بينهما الثلثا على قدر وصيتهما لهما
 يضرب فيها بالت والآخر خمسمية فلو كان هذا كسائر الوصايا فليقياس
 قول اي حنيفة وجب ان لا يضرب الموصي له بالثلث بالثلث من خمسمية وستة
 وستين وثلثي درهم لان عنده للموصي له بالثلث من الثلث لا يضرب الا بالثلث
 وهذا ثلث ماله لان جميع المال الف وسبعماية وهو قيمة العبدين وصورة
 السماية ان يوصي بعقود عبدتي قيمة احدهما الف وقيمة الاخر اثنان ولا مال
 له بغيرهما ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا فانها يصعقتان من
 الثلث وثلث ماله الف يكون بينهما على قدر وصيتهما الثلثا فالثالث للذي
 قيمته الف ويستحق الباقي والثلاثان للآخر ويستحق الباقي وهو الثلث والثلثان
 وثلاثة وثلاثون وثلث ولو كان كسائر الوصايا وجب ان يسعي الي قيمة
 الثلث خمسمية نصف قيمة والذي قيمته الف الف وخمسمية ثلثة ارباع
 قيمة لان القياس ان لا يضرب بما زاد على الثلث وهو ان يكون بينهما نصفين
 وموزة الدرهم المرسله ان يوصي لاحدهما بالت والآخر بالعقود ثلث
 ماله الف ولم تجز الورثة فالثلث بينهما الثلثا ويضرب كل واحد منهما بجميع
 وصيته وصورة اخرى للثلث المسائل وصورة المحاباة ان يبيع عبدا من
 رجل بمائة وقيمة الثمانية ثوبين للآخر ثلث ماله وليس له مال سوا
 العبد فان الوصية من الثلث وهو مائة تقسم بينهما على قدر وصيتهما فوصية
 الاول مائتان ووصية الثاني مائة فاقسم الثلث وهو مائة على ثلثة
 لصاحب المائتين ثلثاها ولصاحب المائة ثلثها وموزة السماية ان
 يعقود عبدا من مومن مائة قيمة مائة ثوبا عتق عبدا اخر قيمة مائتان
 ثمرات ولا مال له سوى العبدين فاقسم الثلث وهو مائة بينهما الثلثا

ثلثا ما بقي من ثلثها ما يتان وثلثها ما لا خروسي كل واحد منهما يباقي من
قيمة وقصوره الدوام المرسلة اذا اوصي لرجل بباية ولا خروما تين فأت من
ثلثها ما يتقسم الثلث وهو ما يميز بينهما الثلثا لصاحب المائتين ثلثها ما
ولصاحب المائة ثلثها وانما يضرب في هذه المواضع الثلث بجميع حصته
لان الوصية في محزها صحيحة لموازاة يكون له مال اخر يخرج هذا القدر
من الثلث ولا كذا اذا اوصي لرجل بثلث ماله ولا خروم ماله او بجميع
ماله لان الوصية في محزها غير صحيحة يعني ان الثلث لا يخرج له لم يصح لان ماله
لو كثر واخرج له مال اخر تدخل فيه تلك الوصية ولا يخرج من الثلث ولو اوصي
بجميع ماله لرجل وثلث ماله لآخر فان لم يكن له ورثة او كانت له ورثة ولجاءوا
فان المال يتقسم بينهما على طريق المازعة على قول ابي حنيفة ما زاد على الثلث
فذلك كله للموصي به باجمع من غير مازعة واستوت مازعتهما الثلث فيقسم
بينهما نصفين وعلى قولهما يتقسم بينهما على طريق العول ويضرب كل واحد
منها بجميع وصيته فالموصي له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصي له
بالجميع يضرب بالجميع وهو ثلثه فيجعل المال على اربعة لصاحب الثلث
سهم ولصاحب الجميع ثلثه وهذا اذا اجاز له الورثة فان لم يجيزوا جازت
الوصية في الثلث فيكون ثلث المال بينهما فيقسم عداي حنيفة مفسدين
لان الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعلى قولهما يضرب
بجميع وصيته فيقسم بينهما اربعا **قوله** ومن اوصي وعليه دين يحيط
بماله لم تجز الوصية الا ان يبره الضامن الدين لان الدين مقدم على الوصية
لان الوصية تبرع والدين واجب والواجب مقدم على التبرع **قوله**
ومن اوصي بنصيب ابنه فالوصية باطلة لانها وصية بمال الغير **قوله**
وان اوصي بمثل نصيب ابنه جاز لان مثل الشيء غيره وان كان يتقرب به
قوله فان كان له ابنا نكحوا لهما الثلث لانا نجعل الوصي له بمثل نصيب

ابن كائنا ثلث فيكون ماله مقسوما على ثلثه فيكون له الثلث من غير اجازة وان
لم يكن له الا ابن واحد كان له ثلث المال بغير اجازة وما زاد على ذلك ان اجاز
الا بن جاز وان لم يجز لم يجز كل الوصي له بنصف ماله كان له الثلث من غير
اجازة وما زاد موقوف على الاجازة قال البخاري اذا اوصي بنصيب ابنه او
بنصيب ابنته وله ابن او ابنة لم يصح الوصية فان لم يكن له ابن ولا ابنة
جازت الوصية فان اوصي بمثل نصيب ابنه جاز لان مثل الشيء غيره لا عينه
فيعتبر بنصيب الابن ثم يزداد عليه مثله فيكون له النصف فان اجاز له الابن
جاز وان لم يجز له الثلث وان كان له ابنا فله الثلث ولا يحتاج الي
الاجازة وان اوصي بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة كان له نصف المال
لان مثل نصيب البنت فان اجازت جاز وان لم تجز فله الثلث وان كان
له ابنتان كان له الثلث لان لكل بنتين ثلثي المال لكل واحدة ثلث فثلث
نصيب احد هما الثلث ولو اوصي بنصيب ابن لو كان يعطي نصف المال
اجازت الورثة وان اوصي بمثل نصيب ابن لو كان يعطي ثلث المال لاندوا
له بمثل نصيب ابن سعد ومثل ذلك بد من ان يقرر بنصيب ذلك الابن سهم
ومثله سهم ايضا فقد اوصي له بسهم من ثلثه بخلاف الاولى فان هناك
بنصيب ابن لو كان ولم يقل بمثل نصيب ابن لو كان **قوله** ومن اعتق
عبدا في مرضه او باعه وجابا او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث
ويضرب به مع جميع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ في وصية مكان **قوله**
جائز وهو غلط لان ما تبرع به في مرضه من العتق والهبة والحقابة حكمه
حكم الوصايا في اعتبار الثلث فيه فاما ان يكون وصية فله من ميراث قبل
موته غير مضاعف فصار كالذي يجزوه في صحته لكنه ساوى الوصايا في
اعتبار الثلث فيه او يقول لعل معنى ما ذكره في بعض النسخ ان اراد بقوله
وصية الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا لاحقيقة الوصية

لان الوصية ايجاب عند الموت وهذا بمنزلة واعتباره من الثلث لثبات حق الوثبة
قوله فان كانا ثرا عتق فالجباة اولى عند ابي حنيفة هذا اذا اضاف
 الثلث غنها اما اذا اتسع لهما معنى كل واحد منهما على حصته فان كانت الجباة
 اولى اذا اضاف الثلث لهما حق ادمي وقد اخرجها مخرج المعاوضة فماتت
 كالدين الذي يقربه الميراث فانه مقدم على العتق لانه اخرجها مخرج المعاوضة
قوله وان اعتق ثرا جباة فساويا لهما ساويا يان في هذا الحال لانه
 حصل في العتق مزية التقديم بوقوعه ولا يلحقه النسخ والجماعة مزية
 المعاوضة ولانه لا يلحقها النسخ من جهة الوصي فلما تساويا تمامنا **قوله**
 وقال ابو يوسف ومحمد العتق اولى في المسيلين لان العتق لا يلحقه النسخ
 والجباة قد يلحقها النسخ فكان العتق اولى بصورته مريضا عتق عبد قيمته
 الف والاشترى عبد قيمته الف بالدين فحصل للبايع الف الجباة وبيع ماله
 لثلاثة الاف فان بدا بالعتق ثرا الجباة تمامنا عند ابي حنيفة فيكون للبايع
 خمسين في العتق وثمانون في الجباة وعندنا العتق اولى بتقديم على الجباة او
 تاخر فيصرف الثلث وموالف ابي العتق فيعتق العبد ولا شيء عليه ويرد
 البايع الى الورثة الف درهم قال ابو حنيفة اذا احبا ثرا عتق ثم جباة قسم
 الثلث بين الجباة بين نصفين تساويها في الجدة فا اصاب الجباة الاخرة
 قسم بينهما وبين العتق نصفين لان العتق مقدم عليهما وقد بينا ان اذا
 تقدم عليهما تساويا فالواضع ثرا عتق ثم جباة ثرا عتق قسم الثلث بين العتق
 الاول والجباة نصفين فا اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني
 لتساويها في الجدة كما لو عتق ثرا عتق ثرا ويا في الثلث كذلك هذا قال
 في الدنيا بيع رجل له عبدان احدهما يساوي الدين ثرا عتق بالان والآخر يساوي
 الف فاعتقه ولا مال له سواها فالجباة اولى والعتق جازير ويسمى الورثة
 في جميع قيمته وهذا عند ابي حنيفة وعندنا العتق اولى والمستوى بالخيار

ان شا اخذ العبد بالدين وان شاره فان قدم العتق فالثلث بينهما افضل
 عند ابي حنيفة ويسمى العتق نصف قيمته والمستوى ان شا اخذ العبد بالث
 وخمسين وان شا تركه فان رضي باخذه سعى العتق للورثة في خمسين وان
 رضي المستوي بالترك عتق العبد ولا سعاية عليه **قوله** ومن اوصى بهم
 من ماله فله اخص سهم الورثة الا ان ينقص من السدس فيتم له السدس ومن
 احدى الروايتين عن ابي حنيفة قال في الهداية ولا يزداد عليه وروي عنه
 رواية اخرى ان له اخص سهم الورثة الا ان يريد على السدس فينقص من
 السدس فقط فليكن هذه الرواية يجوز النقصان عن السدس ولا يجوز الزيادة
 عليه واعندنا السراجي واحدا منها صاحب المتطورة قال
 فالسهم ادى حق اهل الارث فان يزداد السدس وثلث
 اي فان يزداد اخص سهم الورثة على السدس فله السدس حينئذ وقال ابو
 يوسف ومحمد له اخص سهم الورثة الا ان يريد على الثلث لان الوصية
 لا تزيد لها على الثلث عند عدم الاجازة بباية زوجه وابن ووصي لرجل
 بسهم من ماله فليكن الرواية الاولى عن ابي حنيفة يعطى الوصي له سدس المال
 لان اخص سهم الورثة الثلث وهو نصيب الزوجة وهو ناقص عن السدس
 فيتم له السدس على الرواية الثانية يعطى مثل نصيب الزوجة وان كان
 ناقصا عن السدس فيزداد على النصفية سهم يكون تسعة فيعطى الوصي له
 سهم والزوجة سهم وسبق له بن سبعة وكذا ايضا قوله لان اخص سهمهم
 لا يزيد على الثلث وان ترك زوجة واخا لاب وام اولاب فاخص سهمهم
 الربع فعند ابي حنيفة يعطى السدس لانه لا يجوز الزيادة عليه وعلى
 قوله يعطى الربع لانه اقل من الثلث ويزاد على النصفية سهم يكون خمسة
 فيعطى الوصي له اخص على قوله وفيه المشتق اذا اوصى بهم من ماله فان
 ولا وارث له فله نصف المال ويجعل نصف المال بمنزلة ابن واحد

قوله وإن أوصي بجزء من ماله قيل للورثة أعطوه ما يستعملون
يتناول القليل والكثير غير أن الجمالة لا تمنع منعة الوصية فالورثة قايمون
مقام الوصي فالإمام البيان بخلاف السهم لأنه عبارة عن قدر معلوم فلا يفتن
على بيان الورثة وكذا إذا أوصي بمخمس من ماله أو بثلث من ماله أو بشي
بمنصيب أو ببعض فإن البيان جاء إلى الموصي مادام حيا فإذا مات فالبيان
إلى الورثة لأنهم قايمون مقامه ومن قال سدس مالي لفلان ثم قال سبعة
ذلك المجلس وفي مجلس آخر له ثلث مالي وأجازت الورثة فله ثلث ماله
وإذا دخل السدس فيه وإن قال سدس مالي لفلان ثم قال سبعة ذلك المجلس
أو في غيره وسدس مالي لفلان فله سدس واحد لأن السدس ذكر معرفا
بالأصانة إلى المال والمعرفة متى أعيدت يراد بالثاني عين الأول هو
المعمودة في اللغة **قوله** ومن أوصي بوصايا من حقوق الله تعالى
قدمت الفرائض منها فدمها الموصي وأخرها مثل الحج والزكاة والنفقة
لأن الفريضة أهم من النافلة والنظام من البناية بما هو الأهم لحسن
به فإن كانت الفرائض كلها متساوية في القوة بدأها بما قدمه للموصي
إذا تناقوا الثلث عن جميعها واختلقت الرواية عن أبي يوسف في الحج والزكاة
فتنازع في الروايتين يبدأ بالحج وإن أخره الموصي لأنه يتعلق بالبدن
والمال والزكاة بالمال لا غير فكان الحج أولى بالتقديم وقابله الرواية
الأخرى تقدم الزكاة وهو قول محمد لأن كل واحد منها منصوب عليه في القرآن
فهما متساويان في الفريضة إلا أن الزكاة تتعلق فعاقب الأدي فكان
أقوى قال في البناء بيع إذا أوصي أن يتخذ طعاما للناس بعد موته للدين
محصرون التسمية لأنه أيام قال أبو جعفر الهندواني يجوز ذلك من
الثلث الذي يطول مقامه والذي يجي من بعيد ويستوي فيه الفقير والغني
ولا يجوز للذي لا يطول مقامه أن يأكل منه وقال بعضهم الوصية باطله

وان

وان أوصي لرجل بشي ليقترأ على قبره فالوصية باطله وكذا إذا أوصي أن
يضر ب علي قبره قربة لو يطين قبره وإن أوصي بأن يحل بعد موته إلى
موضع كذا فهو باطل فإن حله الوصي بغيره إذا نزلت من ماله انتفى في حله
ولو قيل لم يضره وصي بشي فقال بثلث مالي ولو سزد علي هذا إذا أخرجه
علي أناسا أو يخرج بثلث ماله ويعرف إلى الفقراء وإن قال تعدد قوا
بأن درهم فالوصية جائزة ومصرعها الفقراء وإن قال لتقريبه إذا
مات فانت بري من الدين الذي لي عليك فهي هبة تعتبر من الثلث
قوله وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصي يعني النواقل لأنها
متساوية والآنسان يقدم الأصغر فكان ما قدمه أولى **قوله** ومن
أوصي بحجة الاسلام أجماعه رجلا من بلده حج ركبنا لأن الواجب عليه
الحج من بلده وأما قال ركبنا لأن الواجب عليه الحج من بلده وأما قال
ركبنا لأنه لا يجب عليه الحج مائيا فوجب أن حج عنه كذلك وهذه إذا كان
الثلث يتسع لذلك فإن كان له لوطن ككثير حج عنه ركبنا من أقرب
أوطانه إلى مكة وإن كان سكنا فمات خراسان فأوصي أن حج عنه حج عند
من مكة إلا أن يوصي بالقرآن فيحج عنه قارنا من خراسان وإن لم يكن له وطن
حج من حيث مات وإن كان ثلث ماله لا يفي لذلك حج عنه من حيث تبلغ
قوله فإن لم تبلغ الوصية النفقة أجماعه حج عنه من حيث تبلغ لأننا نعلم
أن الموصي تعدد تنفيذ الوصية فوجب تنفيذها ما أمكن والممكن فيه
ما ذكرنا **قوله** ومن خرج من بلده حاجات في الطريق وأوصي أن
يحج عنه حج عنه من بلده عندي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد حج عنه من
حيث مات وعليه هذه الخلان إذا مات الحاج عن غيره في الطريق فعندهما
حج عنه بالباقي من حيث مات وعند أبي حنيفة يقيم ما بقي في يده إلى مال
الموصي ويؤخذ ثلثه وحج به عنه من وطنه ولا ضمان على الأول فيما انتفى إلى

وقت الموت **قوله** ولا يبيع وصية العبي لانها تبوع والعبي ليس من اهل
التبوع الا ترى انه لا يبيع هبته في حال صحته وحال العتقة اكد في الشئ
من الوصية بدليل ان للبائع ان يهب جميع ما له في حال صحته ولا يجوز ان
يوصي بالثمن الثلث فان لم تجز هبته لم تجز وصيته وكذا الواو في شعر
مات بعد الادراك لا تمنع وصيته لعدم الاهلية وقت المباشرة
وكذا اذا قال اذا ادركت فثلث مالي لثلاث وصية لم ينع لفقصور
اهليته فلا يملك تقييد او تعليقاً كما في الطلاق والعتاق خلاف
العبد والكاتب اذا اضاف الوصية الى ما بعد الموت بحيث ينع لان اهليته
مستمدة والمانع حق الموت فيصح اضافتها الى سقوطه **قوله** ولا يبيع وصية
الكاتب وان ترك وقال ان ماله لا يقبل التبوع وقيل على قول ابي حنيفة
لا يبيع وعندها ينع **قوله** ويجوز للوصي الرجوع عن الوصية لانها
منوع تبوع لو يتم فجازله الرجوع فيها كالهبة قالوا الا فيما وقع لازماً
كالهبة المجرة والتدبير والعبء المفوضة لذي رحم محرمة فانه لا يبيع
الرجوع فيها كذا في البنا يبيع **قوله** فاذا مضى بالرجوع او فعل ما يدل
على الرجوع كان رجوعاً اما العتق قبضه ابطلت وصيتي والعبد
الذي اوصيت به لثلاث فهو لثلاث لان اللفظ يدل على قطع الشركة
اذا لو اراد فعلاً لتبين لفظها بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر
فانه يكون بينهما لان الحمل يحمل الشركة واللفظ ضام لها واما البطل
الذي يدل على الرجوع كالواو في شوب ثم قطعه وخاله او يقترله فنجس
او بدال فنبى فيها او بشاة فذبحها او بامة فباعها او اعترها او كاتبها
او ذبحها فكذا كله يكون رجوعاً وابطال الوصية وغسل الشوب الموصى به
لا يكون رجوعاً **قوله** ومن محمد الوصية لم يكن رجوعاً عند تمخذه
ويكون رجوعاً عند ابي يوسف **قوله** ومن اوصى بجيرانه فملاصقون

عند

عند ابي حنيفة وقال ابراهيم ومحمد الملاصقون وغيرهم من يكن حلقه الوصى
ويجمعهم مسجد واحد وجاعة واحدة لان هؤلاء يسمون جيراناً قال عليه الصلاة
والسلام لاصلة الجار المسجد الا في المسجد وفسره بكل من يسمع النداء ولا
حنفة ان الجار من المجاورة وهي الملاصقة ولهذا يستحق الشفعة هذا
الجار وصورة المسألة ان يقول اوصيت بثلث مالي لجيرانى فعند ابي حنيفة
مولى جيرانه الملاصقون لداره ويستوى فيه المالك والسكان سواء كان
مسكناً او ذمياً رجلاً كان او امرأة حبلياً كان او بانعاً ويدخل فيه
العبد الساكن عند ابي حنيفة وعندهما ليس للمالك والمدبر واهبات
الاولاد من ذلك سوى لان الوصية لهم وصية للمولى لانه المستحق والمولى
يجاز للموصي واما الكاتب فيستحق ذلك بالاجماع لانه هو المستحق لذلك
دون مولا **قوله** ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم
محرم من امراته ويدخل في ذلك ايضاً كل ذي رحم محرم من زوجة
ابنه ومن زوجة كل ذي رحم محرم منه فهو لا كلام اصهاره ولا يدخل
في ذلك الزوجة ولا زوجة الابن ولا زوجة الاب ولا زوجة كل ذي
رحم محرم منه لان الاصهار لا ينفقون باهلها دونها ولومات الوصي
والمرأة في نكاحه او في عتقه من طلاق رجعي فبالصهر يستحق الوصية
وان كانت في عتق من طلاق بائن لا يستحقها لان بقا الصهرية سبقا
النكاح وهو شرط وقت الموت **قوله** ومن اوصى لاخته فالحق
زوج كل فوات رحم محرم منه وكذا محارم الازواج لان الحق اسم لزوج
البنات وزوج الاخت وزوج كل ذات رحم محرم منه ومن كان ذات رحم
محرم منهم لان الكل سبباً لاختها وام الزوج وجدته وغيرها فيه سواء قال
في الهداية قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا لا ينسأول الا زوج المحارم
ويستوي في ذلك المحرم والعبد والا قرب ولا بعد لان اللفظ يتناول

الكل ويستوى فيه الغني والفقير والذكو والانتى كلهم فيه سواء لا ينفصل أحدهم
 عن الآخر من غير تفصيل من الوصي **قوله** ومن اوصى لا قاربه فالوصية
 لك قارب فالقارب من كل ذي رحم محرم منه وصورته ان يقول ثلث مالي
 لذي قرابتي واعنا اعتبر الرحم المحرم لان المقصود بهذه الوصية الصلة فما
 بالرحم المحرم كالنفقة واجاب العتق **قوله** لا يدخل فيهم الوالدان
 والولد لان القرابة اسم لما يترب من الانسان بغيره والابوان اصل
 القرابة والولد يترب بنفسه ولا يتنا ولهم الاسم ولهذا قالوا من
 ساء والده قريبا كان ذلك عتقا منه ولان الله تعالى عطى الاقربين
 على الوالدين والمعطوف على العطوف عليه **قوله** وتكون للثنتين
 نصبا عدا لانه ذكر ذلك بلفظ الجمع والجمع في الموارث اثنتان بوليد
 قوله تعالى فان كان له اخوة فلكم السدس والمراد به اثنتان نصبا
 فوقهما وهذا كله قول ابي حنيفة ووجهه ان الوصية اخت الميراث
 وفي الميراث يعتبر الاقرب فالاقرب وقد قالوا اذا اوصى لذي قرابته
 ولم يقل لذوي فهو على الواحد لان هذا اسم للواحد فاصله ان ابا حنيفة
 اشترط لهذه المسألة ست شرائط القرابة وعدم الوارث وان لا يكون
 فيهم ولا الجمعية والجمعية والاقرب فالاقرب ووافقه صاحباه
 في الثلثة الاولى وخالفاه في الثلاث الاخرى فلم يرتطبا بها في
 الجمعية والمحرمية والاقرب فالاقرب **قوله** واذا اوصى بذكر وله
 عان وخالفان فالوصية لعميه عن ابي حنيفة لما بينا لان من اصله
 اعتبار الاقرب فالاقرب والعمان اقرب من الخالين **قوله** وان كان
 له ع وخالان فللعمة النصيب والخالين النصيب لان البعيد عند
 لا يساوي الترتيب فكان العمة اقرب فيستحق نصيب الوصية لان الوصي
 يجعل الوصية لجمع واقوله اثنتان فلا يستحق العمة اكثر من نفسها

وبقي

وبقي نصيب الثاني لا يستحق له اقرب من الخالين فكان لهما وللذكر له
 الا عمة واحد وليس له من ذوي الرحم غيره كان له نصف الوصية لانه لا
 يستحق اكثر من النصيب لما بينا وما بقي لا يستحق له فيبطل فيه الوصية
 فيرد على الورثة بخلاف ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل
 الوصية لان اللفظ للفرد فيحزرها كلها اذ هو الاقرب ولو ترك عا
 وعمة وخالا وخالة فالوصية للعم والعمة بالسوية لاستورا قرابتهما
 وبما قوي من قرابة الاخوال والعمة وان لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصية
 كالوكان القريب رقيقا او ذميا **قوله** وقال ابو يوسف وعهد الوصية
 لكل من ينسب اليه في الاسلام ويستوى فيه الاقرب والابعد
 والجمع والمسلم والذي يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل
 الاب او الام ويكون الوصية لجميع قرابته من جهة الرجال والنساء
 اقصيا بانه في الاسلام في الطرفين جميعا يستكون في الثلث الاقرب
 منهم والا بعد والذكو والانتى فيه سواء يان اذا اوصى رجل من بني العباس
 لا قاربه دخل في الوصية كل من ينسب اليه العباس وكذا العلوي اذا اوصى
 لا قاربه يدخل في الوصية كل من ينسب اليه علي كرم الله وجهه القريب
 والبعيد في ذلك سواء ثم على اصلهما اذا اوصى لا قاربه وله عان وخالان
 اشترك فيهما العمان والخالان فيكون بينهما ارباعا لانهم لا يعتبران الاقرب
 وان ترك عا وخالين فللعمة نصيب الوصية والخالين نصيب الوصية
 عن ابي حنيفة وعندهما يبي بينهما الثلث ولو كان له عمة واحد لا يستحق
 الا النصيب عن ابي حنيفة وعندهما يستحق جميع الوصية على اميليهما
 لان الواحد يستحق الجميع ولو اوصى لاهل نكته في علي زوجته عند
 ابي حنيفة لان اسم اهل حقيقته في الزوجة قال الله تعالى وسار باهله
 ومنه قولهم باهل نكته ببلد كذا اي تزوج وقال ابو يوسف ومحمد

اسم الاصل يتناول كل من يعوله ويصنعهم ففتنه اعتبار للمعروف وهو مريد
 رلقوله تنائي واتوفي باهلكم اجمعين قال محمد بن الزيات النباس في هذا
 وان الوصية للزوجة خاصة لكننا استحسننا ان يكون جميع من يعوله ممن
 منزله من الاحرار والوجبة والبيتم في حجره والولد اذا كان يعوله فاما
 اذا كان كبيرا قد اعتزل او كانت بنتا قد تزوجت فليسا من اهله ولا
 يدخل في ذلك ماله ولا وارث للموت ولا يدخل الموصي لاهله لا في شيء من الوصية
 لانه اوصى لمن اصبحت اليه والمصنف غير المصنف اليه فلا يدخل في الوصية
 كمن اوصى لولد ذلك لا يدخل فلا في الوصية **قوله** ومن اوصى لرجل
 بثلث دراهمه او بثلث غنمه فملك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
 من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي ولو
 اوصى بثلث غنمه فملك الغنم كله قبل موته ولم يكن له غنم في الاصل
 فالوصية باطلة لان الوصية ايجاب بعد الموت فيعتبر نيا ماله
 حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالعين فيبطل بفواتها عند الموت
 ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمة شاة لانه لما اضافها
 الى المال علمنا ان مراده الوصية بالية الشاة وان اوصى بشاة ولو
 يصنعها الى ماله ولا غنم له قبل لا يصح لان الصحيح اضافته الى المال
 وبدونها يعتبر صورة الشاة وقبل يصح لانه لما ذكر الشاة وليس في
 ملكه شاة علم ان مراده المالية ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فاما
 الوصية باطلة وان اوصاه بسيفه قال محمد اعطيه السيف بجفنه
 وجليته وقال زفر يعني ان لم جفنه وجليه وان اوصى له بسيفه وتوا
 من اللبد والرقاد وكذا اذا اوصى له بمصحف فله الغلاف عند زفر
 وقال ابو يوسف في السيف لم النصل دون الجفن وفي السرج لم الدفتان
 والوكبان دون اللبد والميترة وهي تظن محشوة بتركه على ظهر البعير

وفي

وفي المصنف له المصحف دون الثلاث لان هذه اشيا منفصلة فلا يدخل
 الا بالتسمية كمن اوصى بدرا لا يدخل فيها المتاع والغنم على قول زفر
 لان الثلاث تابع للمصحف كجفن السيف على اصله وان اوصى له بميزان
 فله الكفتان والعمود واللسان وليس له الصنجات ولا الثغث وهذا عند
 ابي يوسف وقال زفر له ذلك لانه من توابع الميزان لان المنفعة لا تكمل
 الا بالجميع وابو يوسف يقول في منفصلة فلا تدخل الا بالتسمية قال
 محمد لو اوصى له بخطبة زفر لخلق فله الخطبة دون الجولق وان اوصى
 بقوصرة شتر فله القوصرة والتمر لان القوصرة تدخل في بيع التمر في العادة
 بخلاف الجولق وان اوصى له بسجل زفر او بسمن زفر او بزيت
 في ناله لم يدخل الا لينة واناله الفل وحده والسمن وحده كذا في الكوفي
قوله ومن اوصى بثلث نيا به فملك ثلثاها وبقي ثلثها وهي يخرج
 من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب هذا
 اذا كان الثياب من اجناس مختلفة اما اذا كانت من جنس واحد فهي
 بمنزلة الدراهم لان الثياب اذا كانت مختلفة لا ينضم بعضها في بعض
 قالوا في ثيابها لا يجوز ان يستحق الموصي له بالغنمة فلم يكن الوصية متعلقة
 بالباقي فلا يجوز ان يستحق الموصي له اكثر من ثلثه **قوله** ومن اوصى لرجل
 بالث درهم وله مال معين ودبر فان خرج الالف من ثلث العين فعت
 الى الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلا خرج شيء من الدين
 اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي له سربك الورثة وفي تخصيصه
 بالعين خمس في حق الورثة لان في العين فضلا على الدين **قوله**
 ويجوز الوصية للجمل وبالجمل اذا وضع لاقبل من سنة اسهر من يوم الوصية
 ولا يحتاج الى القبول اما الوصية لفلان الوصية اختلاف من وجه لانه
 يجعله خليفة في بعض ماله واجندين يصلح خليفة في الارث فكذا في

الوصية لانها اخوة الا انها ترتد بالولد لما فيها من معنى التملك بخلاف الهبة فانها
 لا تنفع له لانها تملك بمحض وليت با استخلاف ولا ولاية لاحد عليه بملكه سوا واما
 الوصية به فهي جائزة ايضا اذا علم وجوده وقت الوصية لان باب الوصية واسع
 بحاجة الميت وعجزه ولهذا ينعى في غير الموجود كالتمرة فلا ينفع بالموجود اولى
 وصورة المسألة اذا اوصى لرجل ما به بطن جاريتيه ولم يكن ذلك من امواله
 ما به بطن دابته فهو جائز اذا علم وجوده في البطن ومعرفة وجوده انها
 اذا ولد له لقل من ستة اشهر من وقت موت الوصي وذكر الطحاوي انه يعتد
 المدة من وقت الوصية وهو المذكور في الكتاب وان ولد له ستة اشهر فعلا
 بعد ذلك فالوصية باطله لجواز ان يكون الولد حدث بعدها الا اذا كانت الجارية
 في البطن حينئذ لاجل موت النسب يعتد به سنتين كذا كبره في حواشي الوصية
 يعتد به سنتين وان لم تكن في العدة يعتد به اقل من ستة اشهر في الجارية
 والدابة سوا وان اوصى بالجارية لرجل وما به بطنها لاخرها لا اذا ولدت
 لاكثر من ستة اشهر واسته حبيب تكون الجارية وولدها للموصي له
 بالجارية **قوله** واذا اوصى بجارية لاختها فمقت الوصية والاستثناء
 اي اوصى بها واستثنى ما في بطنها فانه يجوز لان الوصية اخت الميراث فقد
 جعل الجارية وصية وما في بطنها ميراثا والميراث يجري فيما به البطن ولان
 اسم الجارية لا يتناول الحمل لفظا لكنه يستحق بالاطلاق تنعما فاذا اضرده
 الام بالوصية صح اضرادها ولانه يقع اضراد الحمل بالوصية لجواز استثنائه
 وهذا هو الاصل ان ما يقع اضراده بالمقدح صح استثنائه منه وما لا فلك
 ولو اوصى برقبة الجارية لابن ان وما به بطنها لآخرقات الوصي له بالولد انتقل
 الملك الي ورثته فان اوصى برقبته لابن ان وبعد منها وغلبها لآخر فان
 مات الوصي له بالخدمة والنفقة عاد الملك الي صاحب الرقبة دون ورثة الوصي
قوله ومن اوصى لرجل بجارية فولدت ولدا بعد موت الوصي قبل ان يمتلئ

الوصي

الوصي له فيقبل وهو يخرج من الثلث فما للوصي له ولان الام دخلت في الوصية
 امالة والولد تنعما حين كان متصلا بها فاذا ولدت قبل التهمة والتمتة قبل
 التهمة سبقا على ملك الميت حتى ينفق بها وبورنه دخل في الوصية فيكون الوصي
 له **قوله** قبل ان يمتلئ الوصي له لم يذكر هذا الشرط في الهبة وقصا به
 قبل التهمة **قوله** فولدت بعد موت الوصي ما قيد به لانه لا يستحق
 ما ولدت قبل موت الوصي ذكره في الكرخي **قوله** وان لم يخرج من الثلث صر
 بالثلث واخذ ما يحقه منها جميعا لان الوصية تنال ولها جميعا ولهذا استحقها
 الوصي له اذا خرج من الثلث فاذا لم يخرج جميعا من الثلث ضرب فيها بالهبة
 وهذه عند ابي حنيفة **قوله** وقال ابو يوسف وعمر بن عبد بن الام
 فان فعلت يي اخذه من الولد لان الوصية تعلقت بعين الام والولد يدخل
 فيها على طريق التبع فاذا لم يخرج من الثلث تعينت الوصية في الام فان
 فضل من الثلث شيء كان ذلك من الولد وفي الهبة الاختلاف على عكس هذا
 فحمل قولها قول ابي حنيفة وقول ابي حنيفة قولها صورة المسألة رجل
 له ستمائة درهم وامة ثمانية دراهم ولا مال له غير ذلك فامر بها بالامة
 لرجل ثمرات فولدت ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل التهمة للموصي له الام
 وثلث الولد عند ابي حنيفة وما بقي للمورث وهذا يتناقض على ما ذكرنا في
 الهبة وهو موضح في القدروري وعندنا له ثلث كل واحد منها وما بقي
 للمورث وجه قول ابي حنيفة ان الوصية قد صحت في الام وهي تخرج من الثلث
 فلا يجوز ان تنسخ الوصية في شيء منها بعد صحتها ولان الام اصل والولد تبع
 والتبع لا يترحم الاصل فالوصية فيها جميعا بتنفق الوصية
 في بعض الاصل وذلك لا يجوز ولما ان الولد قد دخل في الوصية تنعما حاله
 الاتصال فك يخرج عنها بالانفصال هذا اذا ولدت قبل التهمة فان ولدت
 بعد فاما الوصي له لانه ما خالف ملكه ليقدر ملكه فيه بعد التهمة **قوله**

وتجوز الوصية بجزءه وكسبي قاره سنين معلومة وتجوز بذلك ابد لان المنافع
تصلح تكميلها في حال الحياة ببدل وتغير بدل فكذا بعد الموت وتجوز موتها وموتها
وتنفذ العبد في الوصيتين على الوصي له بالخدمة **قوله** فان خرجت رقية العبد
من الثلث سلم اليه للخدمة لان حق الوصي له في الثلث ولا يراحم فيه الورثة
قوله وان كان لآمال له غيره خدم الورثة يومين والوصي له يوما لان حصته
في الثلث وحققهم في الثلثين وهذا لم تجز الورثة لان العبد لا يمكن قسمته جزا
لانه لا يتجزأ ويملك استيفا خدمته على الماياة بخلاف الوصية بسكنى الدار اذا
كانت لا تخرج من الثلث حتى يتقسم عين الدار انك تملك انتفاع لانك تملك النصف
بالاجزا وهو اعدل للتسوية بينها زمانا وقاتا وفي الماياة تقديم احدها
زمانا فاما العبد الوصي بخدمته ليس للورثة ان يبيعه الا اذا اجاز الوصي
له ليس في المنافع على حكم ملكه ولوا انتقل الي وارث الوصي مستحقها ابتداء
من ملك الوصي بغير رضاه وذلك لا يجوز **قوله** فان مات الوصي له في
حياة الوصي بطلت الوصية لان ايجابها تعلق بالموت ولان من شرط صحة
الوصية القبول ومن شرط القبول ان يكون بدم موت الوصي فاذا مات الوصي
لم يقبل ذلك عدم هذا **قوله** فاذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم الذكور
والانثى فيه سواء لان اسم الولد ينظم الكل انتظاما واحدا فان لم يكن لفلان
ولد من صلبه دخل في الوصية ولد الابن الذكور دون الاناث عند ابي حنيفة
وعندهما يدخل الاناث وتكون لهم جميعا كانه ولد الصلب ولا يدخل اولاد
البنات في ذلك في المشهور وان اوصى لبني فلان فمن ابي حنيفة روايان
في رواية يشتركون بذلك دون الاناث لان الاناث لا يتنا واهم اسم
البين وفي رواية يدخلون مع الذكور ويكرنون سوا وهو قولهما لان اسم
البين يتناول الجميع في حال اجتماعهم قال الله تعالى يا بني ادم فاخطاب
مستأول الكل واما اذا قال لبني فلان ولم يكن له الانثى منفردات لم يكن

لهم شيئا بخلاف لان حقيقة الاسم للذكور ولوا وصي بثلث ماله لامهات
اولاده ومن ثلاث وللغفرا والمساكين فلهن ثلثه اسهم من خمسة عندها
وقال محمد يتقسم على سبعة لهن ثلثه ولكل فريق سهمان لان الغفرا والمساكين
جنسان والمذكور لفظ الجميع وادناه في الميراث اثنان ولهما ان الجمع المذكور
بالاث والثلام يراد به الجنس فبقينا ول الاذي كما اذا قال لا تزوج الشافذا
كان كذا عتبر كل فريق واحدة وان اوصى بثلثه لفلان والمساكين فنصفه
لفلان ونصفه للمساكين عندها وقال محمد ثلثه لفلان وثلثه للمساكين
ولوا وصي للمساكين فله مائة الى مسكين واحد عندها وعنده لا يعرف الا على
مساكين على ما بيننا وان اوصى بثلثه للبايس والغفرا والمساكين قال ابو حنيفة
ومحمد يجعل الثلث على ثلثة اجزاء للبايس وهو اكثر من اذا كان محتاجا
وجزء المسكين وهو الذي يهون على الايواب وجزء الفقير الذي لا يهون
على الايواب ولا يسال وقال ابو يوسف يجعل على جزئين للفقير والمسكين واحد
والبايس واحد ومن اوصى لرجل مائة درهم ولاخر مائة درهم ثم قال
لاخر اشركتكم معها فله ثلث كل مائة بخلاف ما اذا اوصى لرجل مائة درهم
ولاخر مائة درهم ثم قال اشركتكم معها لا يمكن تحقيق المساواة من الكل لتفاوت
المالين فعملنا على مساواة كل واحد بتنعيف نصيبه غللا باللفظ
بقدر الامكان **قوله** ومن اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكور
مثل حظ الانثيين لانه لما نزل على لفظ الورثة علم ان قصد التفضيل
كان في الميراث وان اوصى لعقب فلان فالعقب عبارة عن من وجد من
الولد بعد موت الانسان فاما في حال حياته فليسوا بعقب له وعقب
ولده من الذكور والاناث فان لم يكن له ولد فولد ولده المذكور والاناث
ايضا ولا يدخل فيهم ولدا لان اولاد بناته ليسوا بعقب له واما
ههنا عقب لا بايهم ويقدم ولدا الصلب على ولد الولد لان الاسم يتناول

الاعلا الاتري ان ولد الولد عقب لا بايهم واما ولعمري لعقب لجدهم فان عدم
 الابا فالعقب ولد الولد **قوله** ومن اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا
 عمر وميت فالثلث كله لزيد لان الميت ليس باهل الوصية فلا يزاوم الحي الذي
 هو من اهلها وقصاركا اذا اوصى لزيد وجدا وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابي
 يوسف انه قال اذا كان يعلم بموته فهو كمن كان لا يعلم بموته فلم ينفق
 الثلث لانه لم ير في الحي الا بنصف الثلث ونصفه كورثة الميت ولو كان
 حيين وقت الوصية شرعات احدهما قبل موت الموصي بطلت حصته وان
 ذكر الي ورثة الموصي ولم ينفق الثلث وان مات احدهما بعد موت الموصي
 كان نصيبه موروثا عنه **قوله** فان قال ثلث مالي بين زيد وعمر
 زيد وميت كان لعمر ونصف الثلث لان كلمة بين يقسم واشتركان فقد اوصى
 لكل واحد منهما بنصف الثلث بخلاف ما تقدم الاتري ان من قال ثلث
 مالي فلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت
 لم يستحق الثلث قال زنا بينا بيع اذا اوصى بعبده ساله لزيد ثم اوصى
 به لعمر فهو بينهما نصفان فان مات احدهما في حياة الموصي فهو للباقي
 منها وان قال اوصيت بثلث مالي لعمر ولزيد ان كان فقير لمنظرت ان كان
 زيد وقت الموت فقيرا فالثلث بينهما وان لم يكن فقيرا او مات قبل ذلك
 بطلت حصته وانتقلت الي ورثة الموصي ولعمر ونصف الثلث **قوله**
 وان اوصى بثلث ماله ولا مال له شرعا كتب مالا استحق الموصي له ثلث
 ما يملكه عند الموت لان الوصية عقد استعلاف مضاف الي ما بعد الموت
 وثبت حكمه بعد الموت فيستلزم وجود المال عند الموت لا قبله وكذا لو كان
 له مال وهلك شرعا كتب مالا بينا **مسألة** اذا اوصى بوصايا او وصايا
 زائدة على الثلث وارتدت قسمة الثلث بينهم فالوجه فيه ان يجمع الوصايا
 كلها ثم تنظر اليها والى الثلث والى نقصانه من الوصايا فان كانت

النفقة

النفقة مثل نصف الوصايا نفقت من كل وصية نصفها وان كانت النفقة
 مثل ثلث الوصايا نفقت من كل وصية ثلثها وعلى هذا القياس يكون المال
 مثاله اذا بلغت الوصايا العاشر درهم لاحد مائة ولاخر مائتان ولاخر
 ثلثمائة ولاخر اربعمائة وثلث ماله خسارة فالنفقة من خسارة الي
 مبلغ الوصايا مثل نصف الوصايا فتتفق من كل وصية نصفها فلصاحب
 المائة عشرون ولصاحب المائتين مائة ولصاحب الثلث مائة وخمسون
 ولصاحب الاربعمائة مائتين وعلى هذا فقس فاذا اوصى لرجل بنصف ماله
 ولاخر ربع ماله وثلث ثلث ماله فعند ابي حنيفة الثلث بينهم على
 احد عشر سهما لصاحب الثلث اربعة ولصاحب النصف اربعة لانه
 لا يضرب بما زاد على الثلث الا بالثلث ولصاحب الربع ثلاثة فان كان
 ثلث المال احد عشر كان جميعه ثلاثة وثلثين ووجهه ان يخرج
 الثلث والربع اثنا عشر فالموصي له بالنصف كان له بوصوله الا بالثلث
 لانه لا يضرب الا بالثلث فيعطيه ثلث اثنا عشر وهو اربعة وثلثاني
 اربعة والموصي له بالربع ثلاثة فذلك احد عشر وقال ابو يوسف ومحمد
 يتقسم الثلث على ثلاثة عشر لصاحب النصف ستة لانه عندهما ربع
 بجميع وصيته وفي النصف وذلك ستة من اثني عشر ولصاحب الثلث
 اربعة ولصاحب الربع ثلاثة فذلك ثلث ثلث عشر فيكون المال كله
 تسعة وثلثين فاذا اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز
 الورثة فالثلث بينهما نصفان عند ابي حنيفة على اصله وان اجازوا
 لان نصيبه عند ابي حنيفة واختلافوا في قياس قوله فقال ابو يوسف ومحمد
 اسداس خمسة اسداس لصاحب الجميع والسدس لصاحب الثلث على طريق
 المنازعة يعني ان صاحب الثلث لا سائرعة لزيد الثلثين فلم ذلك لصاحب
 الجميع واستويان في الثلث فيقسم بينهما نصفين وقال الحسن هذا قبيح

فان نصيب الوصل بالثلث عند الاجازة مثل نصيبه عند عدمها بل يجب له
الربع وذلك خرثله الارباع وقول ابو يوسف هو الصحيح ذكره في الزنا بيع
وتخرج ما قاله الحسن ان يقسم الثلث اولا بينها نصفين لان الاجازة
في الثلث ساقة العبوة ثم يقسم الثلثين فنقول اصلها من ثلثه
لما جئنا الى الثلث ثم يقسم الثلث بينها نصفين لاستوائها فيه فانكسر
فاضعفه يكون ستة فصار الثلث سهمين بينهما وبقي اربعة صاحب
الجميع يدعي كلها وصاحب الثلث يدعي منها سها ليصير له مع السهم الاول
ثلث الجميع فسلم لصاحب الجميع منها ثلثه واستوت منها عنتها في السهم
الباقى فيقسم بينها نصفين فانكسر فاصعفت الستة تكون اثني عشر
لصاحب الجميع تسعة وبقي ثلثه ارباع وذلك خرثله وهو الربع لانا مال
اذا صار اثني عشر قسم ثلثه بينها اولا نصفين يبقى ثمانية وصاحب
الجميع يدعي كلها والاخر لا يدعي منها الا سهمين ليكمل له ثلث الجميع ولا
منارعة في الستة الباقية فسل لصاحب الجميع وبقي سها واستوت
منارعتها فيها فيقسم بينها نصفين فعلى هذا قول ابي حنيفة كقولها
الا ان التخرج مختلف فعنده بالمنازعة وعندهما بالمولد وتخرج قولها
ان يقول اجتمع وصية بالكل وصية بالثلث فكانت المسألة من
ثلاثة لاجل الثلث فصاحب الجميع يدعي كلها والاخر يدعي سهمين فنقول
الى اربعة لصاحب الثلث سهم وذلك خرثله ولو اوصى لاسنان فخذمة
عبد فنفقته وكسوته وما يصلي عليه يرضى له بالخدمة لانه المنفرد
بالاستماع دون الورثة فعاد في حكم المالك واسه اعلم

كتاب الفرائض

الفريضة هو التقدير يقال فريضة الفريضة اي قدرها والفرائض من
العلوم الشرعية التي تجب العناية بها لافتقار الناس اليها قال عليه السلام

الفرائض

الفرائض نصف العلم وهو اول علم يرفع من الامة وقال عليه السلام ان الله تعالى لم
يكل ثمنوا ريتكم الى ملك مقرب ولا الى نبي مرسل ولكن تولي ربنا بيانها
فقسمها بين قسمين الا ولأوصية لوارث وقال تعالى تعلموا ان الفرائض هي علمها الناس
فانها نصف العلم واني امر مقبوض وسترفع العلم من امتي حتى يختلف
الرجل ن في الفريضة ذلك محددين يعرف حكم الله تعالى فيها فان قيل ما هي
قوله فانها نصف العلم قيل لان الانسان خالين حالة وموت والفرائض من
احكام الموت فيكون لفظ النصف ههنا عبارة عن قسم من قسمين ومناسبتها
الوصايا ان الوصية تصرف في حال من الموت والفرائض حكم بعد الموت قال
رحمه الله الجمع على توريثهم من الذكور عشرة انما اراد فخذ من ميراث الميراث
في الجملة وان اختلفوا في الاستحقاق وتقديم بعضهم على بعض فيه
قوله الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد اب الاب وان
علا والاخ وابن الاخ والعم وابن العم والزوجة ومولي النعمة المراد بالحد
ابو الاب اما ابوالام فهو زوج وليس بمصيبة فلا يرث الاميرات ذوي
الارحام اذ لم يكن احد من المصبات علي ما ياتي بيانا ندان شاء الله **قوله** ومن
الاناث سبع البنات وبنت الابن وان سفلت والام والجدة والاخت
والزوجة ومولاه النعمة فالجدة ومولاة النعمة لاد تولى ايتها في القرآن وانما
يثبت بالحديث وكذلك ما روي ان جدته جات اليها بكر فمضى الله عنه تطلب
ميراثها فقال لا اجد لك في كتاب الله شيئا فقام اليه الغيرة ابن سبعة
فقال شهدت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاند هذه تطلب ميراثها
فعرض لها السدس فاجب لها ابو بكر رضي الله عنه ذلك وانما مولاة النعمة
فلما الميراث لقوله عليه السلام تحوز المرأة ميراث عتيقها ولعتيقها ولولدها
الذي لا عنت به والمراد بعتيقها واسه اعلم ولدها من الزنا وقال عليه السلام
الولا لجهة كل جهة النسب **قوله** ومن لا يرث بحال اربعة المملوك

والقاتل من المقتول والمرتد وأهل الملة من المملوك فلان الميراث
 نوع تملك والعبد لا يملك ولان ماله لسيده ولا قرابة بين السيد
 والميت وكذا كل من في رقبته شيء من الرق كالمكاتب والمذبر وآم
 الولد فانه لا يرث ولا يرث الا المكاتب اذا مات عن وفاته يورث من
 مكاتبته وتحكم بحريته قبل موته بلا فضل وما فضل يكون ميراثا عنه
 وأما المستنسي فانه ينظر ان كان يسعى لنفسه رقبته فهو كالمكاتب
 عند أبي حنيفة وعندهما كحرمة بون وهذا مثل معتق البعض وان
 كان يسعى لنفسه رقبته ولكن لم يحرر فهو كالعبد المهرن اذا اعتقه
 مولاه والمأذون اذا اعتقه المولى وعلى المأذون دين او الامة اذا اعتقها
 المولى علي ان تزوجها فليت فانهما سعي في قيمتهما وبقي حرة فان هو لا يرثون
 ويورثون بالاجماع وأما القاتل فلا يرث من المقتول لامن الدية ولا
 من غيرها لقوله السلام لا يرث القاتل ولانه حرم الميراث عقوقه
 لانه استعمل ما احره الله فيمنع من الميراث وهذا اذا كان قتلا يتعلق
 به العقاصم والكنارة وان لم يتعلق به ذلك لا يمنع الميراث وقد
 بينا ذلك في الجنايات ومن الدين لا يوجب العقاصم ولا الكنارة السبي
 والمجنون اذا قتل مورثا فلا يرث ميراثها وكذا اذا قتل
 مورثه بالسبب كما اذا شرع رؤسنا وحفر بيرا على الطريق او
 وضع حجرا على الطريق او ساق دابة او فادها فوطيت مورثه او
 قتله فعقاصم او رجلا او مالا كايطة فاشهد عليه اولم يشهد حتي
 سقط على مورثه او وجد مورثه قتيلا في داره يجب التسامح
 والدية فلا يمنع الميراث وكذا العادل اذا قتل الباطل لا يمنع الارث
 وأما اذا قتل الباطل العادل ان قال قتلته وأنا على الباطل وأنا
 لان علي الباطل لا يرثه اجماعا وان قال قتلته وأنا على الحق وأنا

لان

الان علي الحق فعند ما يرث وعند أبي يوسف لا يرث والاب اذا قتل ابنة
 خطا لا يرث ذبح الكنارة وان قتله عند الايجب العقاصم ولا الكنارة
 ومع ذلك لا يرث ويكفي كل هذا على الاصل الذي ذكرنا الا اننا نقول قد وجب
 العقاصم الا انه سقط للشبهة وأما المرتد فلا يرث من مسلم ولا ذمي ولا
 مرتد وأما اهل سلتين فلقوله عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين
 ولا يرث من الذمي ولا الذي من الحربي واهل الذمة يرث بعضهم من بعض
 واهل الحرب كلهم ملة واحدة الا اذا كانت دارهم مختلفة فانه لا يرث
 بعضهم من بعض كما اذا كانا في حصنين مستقلين كل واحد منهما دم الاخر
 فان قتل المرتد او لم يبق بدار الحرب وحكم بالمقاومة ورثته المسلمون
 عندنا وقال الشافعي يكون ماله فيا حارب الحربي سواء كان ذميا مالا
 اكتسبه في حال الردة او في حال الاسلام وقال ابو حنيفة كتب الردة
 وكسب الاسلام موروث وقال ابو يوسف ومحمد كسب الاسلام والرد
 سواء يرثه ورثته المسلمون **قوله** والفروض المدة في كتاب
 الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس
 فالنصف فرض خمسة البنات وبنت الابن اذا لم تكن بنت العبد والاخت
 لاب وار والاخت لاب اذا لم تكن اخت لاب وام والزوج اذا لم يكن
 للميت ولد ولا ولد ابن وما فضل من هذا يبعث الى العصبية **قوله**
 والرابع فرض الزوج مع الولد او ولد الابن وللزوجات اذا لم يكن للميت
 ولد ولا ولد ابن وأما حص ولد الابن في المسالتين لان ولد البنت
 ذو رحم لا يرث الا مع ذو ولد لارحام فلا يجب الزوجين **قوله** والثلث
 للزوجات مع الولد او ولد الابن وهو مضمون في القرآن **قوله** والثلث
 لكل اثنين فعنا عدا ممن فرضه النصف الا الزوج يعني الابنتين
 والاختين فعنا عدا **قوله** والثلث للام اذا لم يكن للميت ولد

ولا ولد ابن ولا اثنتان من الاخوة والاخوات لقوله تعالى فان لم يكن له ولد
 وورثه ابواه فلكم منه الثلث فان كان له اخوة فلكم منه السدس **قوله** وما بقى
 لها من ميراثي ثلث ما بقى زوجها زوج وابوان فلها ثلث ما بقى بعد فرض
 الزوج والزوجة ولو كان مكان الاب جد فلها ثلث جميع المال بالاجماع والكتاب
 للمجد **قوله** وموكل لكل اثنين فصا عدا من ولد الام ذكرهم وانما منهم فيه
 سوا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهذا يقتضي
 التساوي بينهم **قوله** والسدس فرض سبعة لكل واحد من الابوين
 مع الولد او ولد الابن ومولاه مع الاخوة والاخوات والمجندات والمجد
 مع الولد او ولد الابن ولبنات الابن مع ابنة الصليب وللخوات الثلث مع
 الاخوات للاب والام وللواحد من ولد الام واسم اعلم

باب السقوط

قال رحمه الله ونسقط المجندات بالام والمجد والاخوة والاخوات بالاب اما
 المجندات فيسقطن بالام سواء كن من قبل الاب او من قبل الام وكذا المجدة
 ام الاب يسقطن عنها ابنا والاب يحجب المجندات من قبل نفسه ولا يحجب المجندات
 من قبل الام حتى ان ام الام ترث مع الاب والمجندات ست ثلثان كد وثنتان
 لا ييك وثنتان لامك وكلهن وارثات غير ام الام فانه لا شيء لها واعلم ان
 كل من لا يرث لا يحجب احدا من اهل الميراث كالابن اذا كانا قاتل او عبدا
 او كافرا فانه لا يرث ويجعل بمنزلة الميت وليس بعدا كالاثنين من الاخوة
 والاخوات لانها لا يرثان مع الاب ومع ذلك تجحان الام من الثلث الى السدس
 لانها من اهل الميراث في الاصل الا ان الاب تحجبها **قوله** ويسقط ولد
 الام بامرته بالولد وولد الابن وبالاب والمجد وهذا لا خلاف فيه **قوله**
 فاذا استكمل البنات الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون منهن
 او ابوا زابين او اسفل منهن بن بن فيعصبهن ويكون الميراث بينهم للذكر

مثل

مثل حظ الاثنين **قوله** فاذا استكمل الاخوات من الاب والام الثلثين
 سقطت الاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ فحق فيعصبهن ولا يعصبهن
 ابن الاخ **باب اقرب المعصبات** قاله
 رحمه الله واقرب المعصبات البنون ثم بنوهم ثم الاب والمجد ثم بنو الاب
 ومع الاخوة وهذا عندنا في حقيقته لان المجد باب الاب اولى من الاخوة عنده
 ولا حظ لهم بعد الميراث لان له ولاد او تعصبا من جهة المولادة ايضا
 فاشبه الاب ولا ياكل من مال ابن ابنه عند الحاجة من غير اذنه ولا يغير
 مقبول الشهادة فاشبه الاب وقال ابو يوسف ومحمد بن اسم الاخوة مادامت
 المتأسدة خيرا له فان كان الثلث خيرا له اعطى الثلث **قوله** ثم بنوهم لانهم
 بمنزلة بنوهم **قوله** ثم بنو المجد وهم الاعمام ثم بنو اب المجد وهم اعمام الاب
 واولادهم من كان لاب وام ثم مولى العتقة وبنو اخر المعصبات مقدم على
 ذوي الارحام ومولى المولات ابعد الورثة موقوف على ذوي الارحام **قوله**
 فاذا استوى وارثان في درجة واحدة فالاولى من كان لاب وام لانه اقرب
 تعصبا وولاية **قوله** والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون اخواتهم
 للمد كمثل حظ الاثنين ومن عدا من المعصبات ينزرد ذكرهم بالميراث
 دون اناتهم مثل اولاد الاخوة واولاد المجد فاذا لم يكن عصبة من النسب
 فالعصبة بمولى الميت ثم الاقرب فالاقرب من عصبة المولى يعني المذكور
 دون الامات لقوله عليه السلام ليس للنساء من المولا الا من اعتنق واعتنق
 من عتق **باب الحجب** قال رحمه الله
 انه وحجب الام من الثلث الى السدس بالولد او ولد الابن او باخوت واختين
 فصا عدا سواء كان الاخوان والاخوات وارثين او سقطا عن الميراث الا
 ان يكونا عديبين او كافرين فانها لا يحجبها **قوله** والناضل عن فرض البنات
 لبنات الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والناضل عن فرض الاختين

من الاب والام للاخوة والاحوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين وقد
 بينا ذلك **قوله** واذا ترك بنتا وبنت ابن وبني ابن فليبت النصف
 والباقي لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك الناضل من
 فرضا لاخت من الاب والام لبني الاب وبنت الاب للذكر مثل حظ الانثيين
قوله ومن ترك ابني عم احدها اخ لام نكح من الام اسدس والباقي
 بينهما نصفان لان له قرابتان من حجتين **قوله** والشركة ان تزول المرأة
 زوجها واما اوجة واخوة من ام واخوة من اب فليزوج النصف وللمرأة اسدس
 ولاولاد الام الثلث ولاشي للاخوة للاب والام وقال ابن ابي الثلث من
 الاخوة للام وللخوة للاب والام بالسوية لنا ان الله تعالى جعل للزوج ^{النصف}
 وللمرأة اسدس وللخوة من الام الثلث فاستغرق الزينة وقد قال
 عليه السلام ما ابنت الغرابين فكل ولي عصبته ذكر ولو سبق لهم شيء فانه اعلم

باب الرد

قال رحمه الله والناضل عن فرض ذي البهائم اذ لم تكن عصبته مردود عليهم
 بقدر سهامهم الاعلى الزوجين وعند ابن ابي الناضل لبنت المال واما لم
 يرد على الزوجين لان فرضها بالنسب لا بالنسب فهو ضعيف لانها استغناه
 بعد انقطاع النسب الذي يستحقان به فلا يراد على فرضها بخلاف من يرد
 بالنسب لان النسب باق بعد الموت فقوي حاله في الاستحقاق فكانوا اولي
 بالناضل او يقولان الزوجين يستحقان بسبب واحد وهو النكاح فاذا
 استحقانه لم يكن لهما سبب غير ذلك يستحقان به واهل النسب يستحقون
 بالنسب ومعلوم النبوة في البنت والاخوة في الاخوة والباقي بالدم **قوله**
 ولا يرث القاتل من المقتول يعني اذا كان بالغاً عاقلاً ويرث العبيد المقتولون
 من ابيهم اذا قتلوا وبالبالغ العاقل اذا وقع مورثه في بئر حفرة عاقل
 الطريق او سقط على حجر وضعه في الطريق وجد الاب في دار ابنه قتيلاً

او قتل مورثه في قصاص او رجم او قتل مكرها او شهد الابن على ابيه بالزنا
 ففني جميع هذه الاشياء لا يحرم الميراث **قوله** والكنز كله ملكة واحدة
 يتوارث به اهلها ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد بينا ذلك
قوله وما مال المرتد لو رثته من المسلمين يعني ما اكتسبه في حال اسلامه
قوله وما اكتسبه في حال ردته في هذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد لو رثته المسلمين لاندل لم يرثه ورثته الكفار ورثته المسلمون وكان
 من اصلها ان ملكه لا يرث بالردة فخاله بعد الردة في كسبه كحال قبلها
 ولا يبي حنيفة ان المرتد مباح الدم فوجدان يكون ما في يده في تلك الحال
 فيأكل الخبز ثم على قول ابي حنيفة وارث المرتد يعتبر حاله يوم الردة
 فان كان حراً مسلماً يؤمر رده ورث وان كان عبداً او كافراً يوم الردة لم
 يرثه وان عتق او اسلم قبل ان يوت او يقتل اذ يحكم بما قد علم يرثه
قوله واذا غرق جماعة وسقط عليهم حايط فلم يعلم من مات منهم
 او لا قال كل واحد منهم للحي من ورثته لا يرث بعضهم من بعض لانه يحكم
 بموتهم معاً **قوله** واذا اجتمع في الجوسي قرابتان لو تفرقتا في شخصين
 ورث كل واحد منهما فاذا اجتمع في شخص ورث بهما جميعاً تفسيره مجوسي تزوج
 امه فولدت له بنتاً ثم مات عن امه في زوجته وعن بنت بها اخت لام ذلك
 نزلت الام بالزوجيه ولا ابنته بالاختيه لان الاخت لذلك لا ترث مع
 الابنه ولكن ذلكم اسدس باعتبار الامومية وذلك بنة النصف والباقي
 للنصفية مجوسي تزوج ابنته فولدت له ابنتان فمات المجوسي ثم مات احد
 الابنتين فاثبتا ماتت عن امه بها اخت لاب وعن اخت لاب وام فللكم
 اسدس بالامومية وذلك اخت للام والاب النصف وذلكم اسدس بالاختيه
 لك لاننا لما اعتبرنا الاختيه لك التي وجدت في الام لاستحقاق اسدس
 بهما صار ذلك كالموجود في شخص اخر كانها تركت الاختين وهما بجها ان الام من

الثالث الى السدس كذا في المستصفي **قول** ولا يرث المحوسن الا النكحة
 النافعة التي يستعملونها في دينهم لان النكاح الغايب لا يوجب التوارث
 بين المسلمين فلا يورثه بنين المحوسن خلاف الانساب والاصل ان المحوسن
 يرثون بالزوجية اذا كان النكاح بينهما جائزا فان لم يكن بينهما جائزا
 فانها لا يوارثان بالزوجية وسرفة الجايز من الغايب ان كل نكاح لو
 اسلما يتركان عليه فذلك نكاح جائز وما لا يتركان عليه فهو فاسد وما
 كان يدي بسببين فاحدهما لا يحجب الاخر فانه يرث بالسببين وان كان
 احدهما يحجب الاخر فانه يرث بالاحد والآخر بالمحجوب ببيان محوسن
 ترك زوجته وبها امه وبها اخته لا يبيد كذا اذا تزوج ابنته فولدت منه
 وكذا ان تزوج هذا امه وبها اخته لا يبيد فان هذا النكاح فاسد لا يرث
 بالزوجية ويرث ثلث المال لانها امه ويرث ايضا نصف المال لانها
 اخته لا يبيد فيرث بالسببين جميعا لان احدهما لا يحجب الاخر والباية
 رد عليها بالسببين جميعا ان لم يكن عصبة ولو ترك امرأة وبها ابنته وبها
 اخته لامه كذا اذا تزوج امه فولدت له بنتا هذه ابنته واخته لامه
 ثمرات فلها النصف بكونها بنتا ولا ترث بكونها اختا لام لان الاخت
 للام لا ترث مع ولدا المصلب **قول** وعصبة ولد الزنا وولد المملوكة
 من الامهات لان ولد الزنا المالم يكن له اب تعلق ذلك بامه وكذا ولد
 المملوكة من الامهات فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لامه واولاد
 امه الذكور والابن فيه سوا فاذا ترك اخا او اخوة من ام فللواجد السدس
 ولله ثلثين فمعا هذا الثلث وما بقي بعد ميراث الام واولادها يكون
 لعصبة الام الاقرب فالاقرب فان كانت مولاة القوم كان الباقي لولي
 امه وان لم يكن عصبة فالباقي رد على الام واولادها **قول** ومن
 مات وترك خلا وقت ماله حتى تضع امراته عليها في قول ابي حنيفة

وهذا

وهذا اذا لم يكن لثمة ولد سوا الحمل ما اذا كان له ولد سواه فان كان ذكرا
 اعطي خسر المال واوقت اربعة اخا فيه وان كانت ابنتي اعطيت تسع المال
 واوقت ثمانية اشقاء وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يعطى الابن
 نصف المال وقال محمد ثلث المال لان المرأة لا تلد في العادة في بطن
 اكثر من اثنين فمستحق هذا الموجد الثلث ولا يورثها ابنتا تلد في العادة
 ولدا واحدا فيجب ان يكون ابنا ولا يورثها ابنتا تلد المرأة في بطن
 واحد اربعة فيجوز ان يكون الحمل اربعة بين فيستحق الابن الخمس والبنت
 تسع التسع والفتوى على قول ابي يوسف هذا اذا عرف وجوده في البطن
 بان خات به لاقل من ستة اشهر مذ مات المورث اما اذا خات به لاكثر
 من ذلك فلا ميراث له اذا كان النكاح قايما فان كانت معتقة ان خات
 به لاقل من ستين مذ وقعت الفرجة بموت او طلق فهو من جلة البقرة
 كذا في المستصفي **قول** والمجد اولى بالميراث من الاخوة عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف والمجد يقاسمهم لان تسع المقتسمة من الثلث ثم على
 قولها المجد خالتان احدهما اذالم يكن هناك صاحب فرض فهو مخير بين
 المقتسمة وبين ثلث جميع المال والثانية اذا كان هناك صاحب
 فرض فهو مخير بين ثلث ثلثا مال المقتسمة او ثلث ما بقي او سدس جميع
 المال ببيان جده وخاله المجد النصف وللأخ النصف جده واخوان الثلث
 والمقتسمة هنا سوا جده وثلثه اخوة الثلث هنا خيرة من المقتسمة
 فان كان معهم صاحب فرض اعطى فرضه ثم ينظر الى ثلث ما بقي والي
 سدس جميع المال والي المقتسمة تنظر ولا ياتي ثلث ما بقي والي سدس جميع
 المال ايها خيرة ثم ينظر الى خيرة والي المقتسمة فايها كان خيرة كان له
 بيا نة بنت وجد وخال للبنت النصف والباقي بينهما نصفان لان المقتسمة
 خيرة من ثلث ما بقي ومن سدس جميع المال فان كان اخوين والمساقر

لها فها ثلاث ما بقي سدس جميع المال والمقاسمه سوا فان كانوا ثلثه
 ونبي فها ثلث الباقي وهو سدس جميع المال خير له من المقاسمه ابنتان
 وجد واخوان لاب وامر للابنتين الثلثان وما بقي وهو الثلث يعطى الجدة
 منه سدس جميع المال لان ذلك خير له من المقاسمه ومن ثلث الباقي فان
 تركه ابنتان وجد او اخن لاب وام فلهن الثلثان وما بقي فهو للجدة
 والاخت للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمه خير له من السدس ومن
 ثلث ما بقي ولو زاد في الزيفه اخرى كابنتين وام وجد واخ لاب وامر
 فلهن الثلثان وللأم السدس وبقي السدس يعطى الجدة لان مذموب
 زيدا ان نصيب الجدة لا يتقص من السدس ولا شيء للاخ او الاخت لان الاخت
 هنا عقيمة **قوله** واذا اجتمعت الجدات فالسدس لا قهرهن لانه اذا
 كان بعض الجدات اقرب من بعض فان عليا كرم امه وجهه يجعل السدس
 للقرى من اي جهة كانت وبه قال ابو حنيفة واصحابه وعن زيدان كانت
 القرى من جهة الام فالسدس لها فان كانت من جهة الاب شأركتها البعدى
 من جهة الام وكان بن مسعود يورث القرى والبعدى جميعا من اي جهة
 كانت فان كان من جهة الاب قرى وبعد او رث اقربها مثل ذلك ام ام
 وام ام اب قال ابو حنيفة السدس لام الام وبه قول ابن مسعود هو بينهما
 ارباب وام ام اب فعند اي حنيفة السدس لارباب لانها اقرب وعن
 زيدان بينهما ام اب وام ام ام فعند اي حنيفة السدس لارباب
 الاب وعلى قول زيد هو بينهما واذا كان الجدة قرابة بن مسعود وزفر
 لها نصيب جدتين وعن اي يورث نصيب جدة واحدة بيا نه رجل تزوج
 بنت خالته فولدت له ولدا فان جد الرجل ام امه بمي حقة هذا الولد
 ام ام امه وبها ايضا جدته ام ام ابيه فان مات الرجل وخلف جدته
 ام ابيه ثم مات هذا الولد وخلف هاتين الجدتين فعلى قول محمد وزفر

لعنجة

لعنجة القرابتين ثلث السدس وللأخرى التي هي ام اب الاب ثلث السدس
 وعند اي يورث موينها نصفان وعند مالك السدس كله لعنجة القرابتين
قوله وتجب الجدة له وبه بعض النسخ ولا تجب الجدة له وهذا اذا كان
 الجدة غير وارث اما اذا كان وارثا فانه تجبها لانها تدلي به وقد استحق هذا
 الميراث فلا يرث معه كام الام قال الخنذي ولا تجب الجدة من الجدات الا
 من كان من قبله **قوله** ولا ترث ام اب الام بسبهم لانها رحم نبي من
 جملة ذوي الارحام ولانها تدلي بابيها وهو من ذوي الارحام وتساهمة
 الجدة العاسدة وابنها الجدة العاسدة **قوله** وكل جدة تجب امها لان
 محل ام الجدة مع الجدة محل الجدة مع الام والام تجب امها فكذا الجدة تجب
 امها **باب ذوي الارحام** قال
 رحمه الله اذ لم يكن الميت عقيمة فلا ذرهم وورثة ذوا ارحامه والاصل
 في هذا ان ذوي الارحام اولي بالميراث من بيت المال لقول تعالى واوّلوا الارحام
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله **قوله** وهم عشرة ولدا ببيت وولد
 الاخت وبنت الاخ وبنت النعم والخال والخاله واب الام والعم لام والعمة
 وولد الاخ من الام ومن ادلي بهم ثم ثوريت الارحام كنثوريت العقيمة
 يرث الاقرب فالاقرب الى الميت لان الكلام وقع في معرفة الاقرب قال
 ابو حنيفة اقربهم الى الميت الجدة ابوالام ثم اولاد البنات ثم اولاد الاخوة
 وبنات الاخوة ثم النعمات والخالات ثم اولادهم كذا ذكره في ظاهر الرواية
 وروي عنه ان اقربهم اولاد البنات ثم الجدة ابوالام وقال الاقرب اولاد
 البنات ثم اولاد الاخوات وبنات الاخوة ثم الجدة ابوالام ثم النعمات والخالات
 ثم اولادهم كذا في الخنذي وفيه القدر الذي اولاهم من كان ولدا للميت لان ولد
 الميت اقرب اليه من غيره وان سئل **قوله** ثم ولد الابوين واحدا ومم
 بنات الاخوة وولد الاخوات يعني انهم اولي من اولاد الجدة وهم النعمات

ومن شاكلهم من ذوي الرحم من اولاد الجد اي الام لان الاخوة اقرب الي الميت من
هو لا تترك ذلك اولادهم اقرب اليه كاولاد ابنته فاما اذا ترك جنة ابا امه وابنة
اخيه لانه فاما للجد اي الام عند اي حنيفة وقالوا بنة الاخ من الام
وكذلك روي عن اي حنيفة بنة الاخ للاب والام ولذلك بان المال
للجد لان الجد اي الام اولادهم اولي مسايل بنت بنت وابن بنت بنت
المال لبنت البنت لانها اقرب ابن بنت وبنت بنت اخوي اي اوها لبنت واحدة
فاما بينهما للذكر مثل حظ الانثيين كانه ترك ابا وابنتا من صلبه فترك
الجدي الاصل بة اولاد البنات عند اي يوسف انه يعتبر بالابان وبنتهم
بالابان اذا كانوا كلهم ذكورا فاما بينهم بالمسوية وان كانوا مختلطين
فاما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومحمد يعتبر بة الاولاد البنات اول الخلفان
فان كان لول الخلفان تبع بالابان فانه يكون بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
وان كان الخلفان بة الاصل يعطى له ميراث الاصل بيا انه اذا ترك بنت بنت
وابن بنت فهو بينهما للذكر مثل حظ الانثيين على قول اي يوسف ذلك سكل
لانه يعتبر بالابان واحدها ذكر والاخرى انثى وكذا عند محمد لان اول الخلفان
وقع بة الابان ولو ترك ابن بنت وبنت ابن بنت فعند اي يوسف المال
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ثلثاه لابن بنت البنت وثلثه لبنت ابن
البنت وعند محمد ثلث المال لابن بنت البنت وثلثه لبنت ابن البنت لانه
يعتبر اول الخلفان وكذلك هذا بة اولاد الاخوات وبنات الاخوة كما اذا
ترك ابن اخت وبنت اخ كلاهما لاب فام على قول اي يوسف للذكر مثل حظ
الانثيين وعند محمد لهما ميراث اصلهما ثلثان لبنت الاخ وثلث لابن الاخت
قوله ثم ولد ابوي ابويه او احدها وهما الاخوال والخالات والعمات لان
فعولا اقرب اليه بدم من ذكرنا وان اجتمع عدة وخاله فثلث المال لخاله من
الاب والام وثلثاه للعمه لان العمه تدلي بالاب والخاله بالام فكان لكل

واحد

واحد نصيب من يدلي به وان ترك عمالام وخالالاب وامر فالحال الثلث والابا
للمم من الام لانهم يرثون بالابان والعم بمنزلة العصبية والخال بمنزلة الام
وذلكم الثلث وللمم ما بنى كذا وان ترك ثلاث بنات اخوات متفرقات
او ثلاث بنات اخوات متفرقات فالاصل عند اي حنيفة ومحمد انهم يعطون ميراث
اصلهم لاولاد الاخوات من الاب والام النصف واولاد الاخوات من الاب
السدس كحصة الثلثين واولاد الاخوات من الام السدس ميراث اصلهم
والباقي رد عليهم على قدر انفسها بهم فيكون بينهم على حصة وقال ابو يوسف
الميراث بولد الاخت للاب والام لانه يعتبر الاقرب فالاقرب وهما يعتبران
بمن يدلي به لكل واحدة منهما فالحال لكل واحدة ما كان لهما ولما العمات والخال
فانه يعتبر من الاقرب فالاقرب بالاجماع ولما اولادهم فعلى قول اي يوسف
يقسم بالابان وعند محمد كما ذكرنا بة اولاد البنات واولاد الاخوات بيا انه
ثلث خالات متفرقات المال لخاله من قبل الاب والام اجاما لانهما
اقرب وان ترك ثلثه اخوات متفرقات فاما كذا لخاله من قبل الاب والام
ولو ترك خالا وخالة كلاهما بة درجة واحدة فاما بينهما للذكر مثل حظ
الانثيين وان ترك ثلاث عمات متفرقات فاما كذا للعمه من قبل الاب
والام لانها اقرب ولو ترك عدة وخاله للعمه الثلثان والخاله الثلث ولو ترك
عدة وخاله فالثلث الخال والثلثان للعمه وان ترك خالة وابن عمه المال
لخاله لان ابن العمه ابعد من الدرجة فان ترك ابنة خال وابن خالة فعلى قول
اي يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وعند محمد الثلثان لابنة
الخال والثلث لابن الخالة يرث كل واحد منهما ميراث اصله وان ترك ابنة
عم وابن عمه المال كله لبنت العم لانها من اولاد العصبية والاخرى من اولاد ذوي
الارحام **قوله** واذا استوى وارثان بة درجة واحدة فالام من لولي
بوارث كرجل مات وترك ابنة عم وابن عمه المال كله لبنت العم بنت بنت

بنت بنت ابن فالمال لبنت بنت الابن **قوله** واقربهم اولي من بعدهم
فصداي خيفة اقرب ذوي الارحام الجدا والام ثلث اولاد البنات ثم اولاد
الاخوات ثم العمام والاحالات ثم اولادهم **قوله** وابوالام اولي من ولد
الاخ والاخت وهذا عند ابي خيفة وقد بيناه **قوله** والمعتق احق بالنسب
عن سهم ذوالسهم اذ لم تكن عصبة سواء وصولي المولاة يرك وهو الرجل
يسلم على يد رجل فربا اليه وبها قد تم موت ولا وارث له غيره فبنا له
عندنا وقال مالك سيواته للمسلمين **قوله** وان ترك المعتق اب مولا
وابن مولا قاله ابن عندنا وقال ابو يوسف مومنينها للاب السيد والاب
للابن **قوله** فان ترك جد مولا له مولا فالمال الجدة عند ابي خيفة
لان من اصله ان الاخوة لا يرثون مع الجد شيئا وكذا في المولا **قوله** وقال
ابو يوسف ومحمد مومنينها لان من اصلها ان الاخوة يشاكون في الميراث
فكذا في المولا **قوله** ولا يباع المولا ولا يوهب لانه لجملة النكح والنسب
لا يباع ولا يوهب **باب حجاب الفرائض** قال
رحمه الله اذا كان في المسئلة نصف ونصف او نصف وما بقي فاصلها من
اثنين فالاول كزوج واخت لاب وام اولاد والثاني كزوج وعم **قوله**
وان كان فيها ثلث وما بقي اولاد وثلثان وما بقي فاصلها من ثلثة فالاول كام
وعم والثاني كابنتين وعم **قوله** وان كان فيها ربع وما بقي اربع ونصف
فاصلها من اربعة فالاول كزوج وعصبة والثاني كزوج وبنت **قوله**
واذا كان فيها نصف وثلث او نصف وسدس فاصلها من ستة فالاول كام
واخت لاب وام اولاد والثاني كام وبنت **قوله** وتقول ابي سبعة
وثمانية وتسعة وعشرة فالاول كزوج واختين لابوين اولاد ثم هذه
تقول ابي سبعة والثاني كزوج واختين لاب وام فاح لام هذه تقول
الي ثمانية والثالث كزوج واختين لاب وام واخوين لام ثم هذه تقول

الي

الي تسعة والرابع كالمكان مع هؤلاء ام فيه تقول ابي عشرة **قوله** ولا تقول
الي غير ذلك القول هو الزيادة في الفرائض عند تعاقب المستحقين **قوله**
وان كان مع الميراث ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر فالاول كزوج وام
والثاني كزوج واخت لام **قوله** وتقول ابي ثلثة عشر وحنة عشر
وسبعة عشر فالتالي تقول ابي ثلثة عشر زوج وام وابنتان والتالي تقول
الي حنة عشر وحنة واختان لابوين اولاد واختان لام والتي تقول ابي
سبعة عشر اذا كان مع هؤلاء **قوله** وان كان مع الثلث سدان
او ثلثان فاصلها من اربعة وعشرين فالاول كزوج واخوين وابن والثاني
كزوج وابنتين **قوله** وتقول ابي سبعة وعشرين كزوج وابنتين
واخوين وهن تسمى الميراث لان عليا من اصله عند ابيها وهو على النهر
فقال اعاد ثمرها تسعا وذكرا انه كان يخطب خطبة اولها الحمد لله الذي
حكم بالحق قطعا وبخري كل نفس بما تسعى واليه المعاد والرجعي فلما قيل
قال اعاد ثمرها تسعا واستمر على خطبته **قوله** فاذا انقضت
المسئلة على الورثة فقد صحت وان لم ينقسم سهام كل فريق عليهم فاضرب
عددهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة فاخرج صحت منه
المسئلة كامرا واخوين للمراة الربع سهم وثلث خوين ما بقي ومثلثه
لا ينقسم عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة تكون ثمانية ومنها تصح
قوله وعولها ان عالت كذا اذا كانت الفريضة زوا ومثلث اخوات
لاب وام اولاد اصلها من ستة وتقول ابي سبعة وتصح من احد وعشرين
قوله فان وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
المسئلة فابلق في المسئلة نفع منه كامرا وستة اعام للمراة الربع سهم
ولك عام ما بقي ثلثة لا ينقسم عليهم ولكن يوافق ما يريدهم عدد رؤسهم
بثلث فاضرب ثلث عددهم ومثلثان في اصل المسئلة تكون ثمانية

ومنها تصح للزوجة الربع سهمان وذلك عام ستة لكل واحد منهم **قوله** فاذا
 لم ينقسم سهمان فریقین منهم او اكثر فاضرب احد الزوجتين في الاخر ثم ما اجتمع
 في الفریق الثالث ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كزوجتين وخمس جدات وثلاثة
 اخوة لام وعم اصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلثة والمجدات السدس
 سهمان وذلك خوة للام الثلث اربعة ولعم مابقي وهو ثلثة وانكسر على الزوجتين
 والمجدات والاخوة فاضرب عدد الزوجتين وهو اثنان في عدد الجدات
 تكون عشرة ثم ا ضرب العشرة في ثلثة عدد الاخوة تكون ثلثين ثم
 اضرب الثلثين في اصل المسئلة وهي اثني عشر تكون ثلثاين وستين ومنها
 تصح فتح عمل من لم يبق في الزبيضة مغرب في ثلثين للزوجتين ثلثة
 في ثلثين يكون تسعين وهو الربع من الجميع لكل واحدة خمسة واربعون
 والمجدات سهمان في ثلثين يكون ستين لكل واحد اثني عشر وذلك خوة
 اربعة في ثلثين يكون مائة وعشرين لكل واحد اربعون ولعم ثلثة في
 ثلثين يكون تسعين فذلك كله ثلثاين وستون **قوله** فان تساوت
 الاعداد اجزا احدها عن الاخر كما مر اثني واخرين فاضرب اثنين في اصل
 المسئلة وهذا يسمى المتناثل فاصلها من اربعة للزوجتين الربع سهم منكسر
 عليها ولاخوين مابقي وهو ثلثة منكسر ايضا واحد العددين بينناك عن
 الاخر فاضرب اثنين في اربعة تكون ثمانية للزوجتين سهمان وذلك خوين
 ستة **قوله** وان كان احدا العددين جزءا من الاخر اعني اكثر من الاقل
 كاربعة سنة واخرين اذا ضربت الاربعة اجزا عن عدد الاخرين وهذا
 يسمى المتداخل فنقول اصل المسئلة من اربعة للزوجات سهم منكر عليهم
 وذلك خوة ثلاثة منكسر ايضا فاستغني بعرب الاربعة لان الاثنتين
 يدخلان فيها فاضرب اربعة في اربعة يكون ستة عشر للزوجات اربعة
 ولاخوين اثني عشر **قوله** فان كان احدا العددين موافقا للآخر

ضربت

ضربت وفق احد فاني جميع الاخر فااجتمع فاضرب به في اصل المسئلة كما
 اربعة سنة واخت وستة اعوام فالثمة توافق الاربعة بالانصاف
 فاضرب بغيره وفق احد فاني جميع الاخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة
 يكون ثمانية واربعين ومنها تصح **قوله** فاذا صحت المسئلة فاضرب
 سهام كل وارث في التركة ثم اقسام ما اجتمع على ما صحت منه الزبيضة
 بخروج حق ذلك الوارث لانك تقول اصل المسئلة من اربعة للزوجات
 الربع وللأخت النصف وللأعمام سهم عليهم وهو ستة فاضرب بغيره عدد
 الزوجات في عدد الاعوام يكون اثني عشر ثم في الزبيضة يكون ثمانية
 واربعين للزوجات اثني عشر وذلك اربعة وعشرون وذلك عام اثني
 عشر **قوله** فان لم تنقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان نصيبه
 من الميت الاول ينقسم على عدد ورثته فاقسمه وقد صحت منه المسئلة
 وان لم ينقسم محضت فربيعة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم ضربت
 احدي المساليتين في الاخرى اذ لم يكن سهم الميت الثاني توافق ما صحت
 منه فربيعة كزوجة واخت لاب وام واربعة اعوام ثم لم تنقسم التركة حتى
 مات احد الاعوام وليس له وارث يسوي اخوته فان المسئلة الاولى من
 اربعة للزوجة سهم وذلك اخت سهمان وذلك عام سهم منكسر عليهم فاضرب
 اربعة في اربعة يكون ستة عشر للزوجة اربعة وذلك اخت ثمانية وللأعمام
 اربعة لكل واحد سهم مات احدهم وخلت اخوته الثلثة ويبيد سهم لانفسهم
 على ورثة فاضرب مسيلته وهي ثلثة في ستة عشر يكون ثمانية
 واربعين ومنها تصح للزوجة اربعة في ثلثة تكون اثني عشر وهو ربع الجميع
 وذلك اخت ثمانية في ثلثة باربعة وعشرين وهو النصف يبقى اثني عشر
 بين بنتية الورثة لكل واحد اربعة **قوله** فان كانت سهامهم موافقة
 فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى فااجتمع محضت منه المساليتين

وكل من كان له شيء من المسألة الاولى مغروب فيه وفق المسألة الثانية
 وكل من كان له من المسألة الثانية شيء مغروب فيه وفق تركه الميت
 الثاني مسألة زوج وأخوان يبيع من أربعة ثم مات الزوج وخلف أربعة
 بنين أصلها من أربعة ويتوافقان بالانصاف فاضرب نصف عدد هم
 في جميع الاخر يكون ثمانية ومنه يبيع المسالتان الاخرين أربعة والاولاد
 الزوج أربعة **قوله** واذا صحت سبيلة المسألة واردت معروفة
 نصيب كل واحد من حبات الدرهم قسمت فما صحت منه المسألة على ثمانية
 واربعين فاعرج اخذت له من سهام كل وارث حصة واحدة اعلم صورته زوج
 وابوان وابن من اثني عشر ثم مات الابن وخلف ابنا وابا وحصة ولم الدين
 خلفه الميت الاول وبه حصة من اثني عشر واصل فريضة من ستة
 فاضرب الثانية في الاول يكون اثنين وسبعين للاب في الاول اثني عشر
 وليس له في الثانية شيء لان ابوام وللام سبعة عشر للزوج في المسالتين
 وهو الاب في الثانية ثلاثة وعشرون وللبن في الثانية عشرون
 فاقسم سهام المسألة على حبات الدرهم وبني ثمانية واربعين يخرج نصف
 السهام ستة وثلاثين يقابل ذلك نصف الدرهم وهو أربعة وعشرون
 السهام أربعة وعشرون يقابلها ثلث الدرهم وهو ستة عشر وكل سهم
 ثلث حبة وللثلاث سهم حبتان والربع ثمانية عشر والدان اثني
 عشر والثلث تسعة والقيراط ستة اسهم والطسوج ومون نصف القيراط
 ومون حبتان ثلاثه اسهم والحبة سهم ونصف ولكل سهم ثلث حبة وقد
 علمت ان للاب اثني عشر سهما وذلك دانق وللام سبعة عشر وذلك
 دانق وثلث حبات لان الدانق اثني عشر بقي حبة يقابلها ثلثها
 كما قابلت ستة وثلاثين بأربعة وعشرين وقابلت اربعة وعشرين
 بستة عشر فقابلت كل شيء بثلاثه فاذا قابلت حصة بثلاثه

كان للثلاثة وثلثا كما ذكر وللزوج ربع سهم وثلاث حبات وثلث
 حبة ولابن الابن ربع درهم وحبة وثلث حبة فجميع ذلك درهم وعلى حسب
 ذلك يتقسم الغلة ويتقسم كل شيء من التركة ثم الدانق سدس درهم وسدس حبة
 واربعين ثمانية حصتها من سهام اثنين وسبعين اثني عشر والطسوج حبة
 والدانق أربعة طاسيج والقيراط نصف دانق ويعتبر بالقيراط نصف
 سدس الدرهم وأهل العراق يسمون نصف سدس الدرهم قيراطا وهو اربع
 حبات وقد يقال الدرهم ست ودانق والدانق ثمان حبات والمراد حسب
 الشعير المتوسط التي لم يقشر كمن قطع من طرفها مارق وطال وكل عشر
 ذراع وزن سبعة مثاقيل واقر من هذا ان يقول صورته زوج وابوان
 وابن من اثني عشر للزوج الربع للثلاثة وللاب السدس اثنان وللام السدس
 اثنان ويسبق للابن خمسة ثم مات الابن وخلف ابنا وأما وهو الزوج في الاول
 وحبة وبني الام في الاول فريضة من ستة ومات يوم مات وبه حصة
 لا توافي ولا تنقسم فاضرب الزيفعة الثانية في الاول يكون اثنين وسبعين
 ومنه يبيع الاول والثانية للزوج من الاول والثانية ثلاثة وعشرون
 وللام من الاول والثانية سبعة عشر وللاب في الاول اثني عشر ولا شيء له
 في الثانية لانه ابوام ولابن العاكس اثني عشرون فذلك اثنان وسبعون
 وقد علمت ان حبات الدراهم ثمانية واربعون فاضرب نصيب كل وارث
 في ثمانية واربعين واقسمه على اثنين وسبعين يبيع للاب ثاني حبات وللام
 اخذ عشر حبة وثلث وللزوج حصة عشر حبة وثلث حبة ولابن الابن
 ثلث عشر حبة وثلث حبة فذلك كله ثمانية واربعون حبة واستحسانه
 انك تقول التركة وبني ثمانية واربعون ثلثا الزيفعة وبني اثنان وسبعون
 فتسقط من سهام من كل وارث ثلثة فابقي وهو نصيبه من التركة فان
 اسقطت من نصيب الزوج وهو ثلثة وعشرون ثلثة وهو سبعة وثلاثان

بقي خمسة عشر وثلاث وهو مقبب من التركة وهكذا كل وارث
 والله سبحانه وتعالى اعلم ثم الكتاب بحمد الله وعونه
 وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله وحده
 وكان الفراغ من نسخها في الجزء الحادي عشر من النصف الاخر من اليوم الثاني
 من الثلث الاول من النصف الاول من الشهر الرابع من
 ايام العاشر من المحرم الرابع من العشر الثامن
 النصف الثاني من القرن الاول من
 العقد الثاني بعد الهجرة
 على صاحبها افضل
 الصلاة والسلام